

مكررات المدرس

شرع السبوي

تأليف

الشيخ محمد علي المدرس الأفغاني

الجزء الأول والثاني

انتشارات علامه

قم خيابان حضرتي

BOBST LIBRARY
3 1142 01339 8733

DATE DUE

DATE DUE	

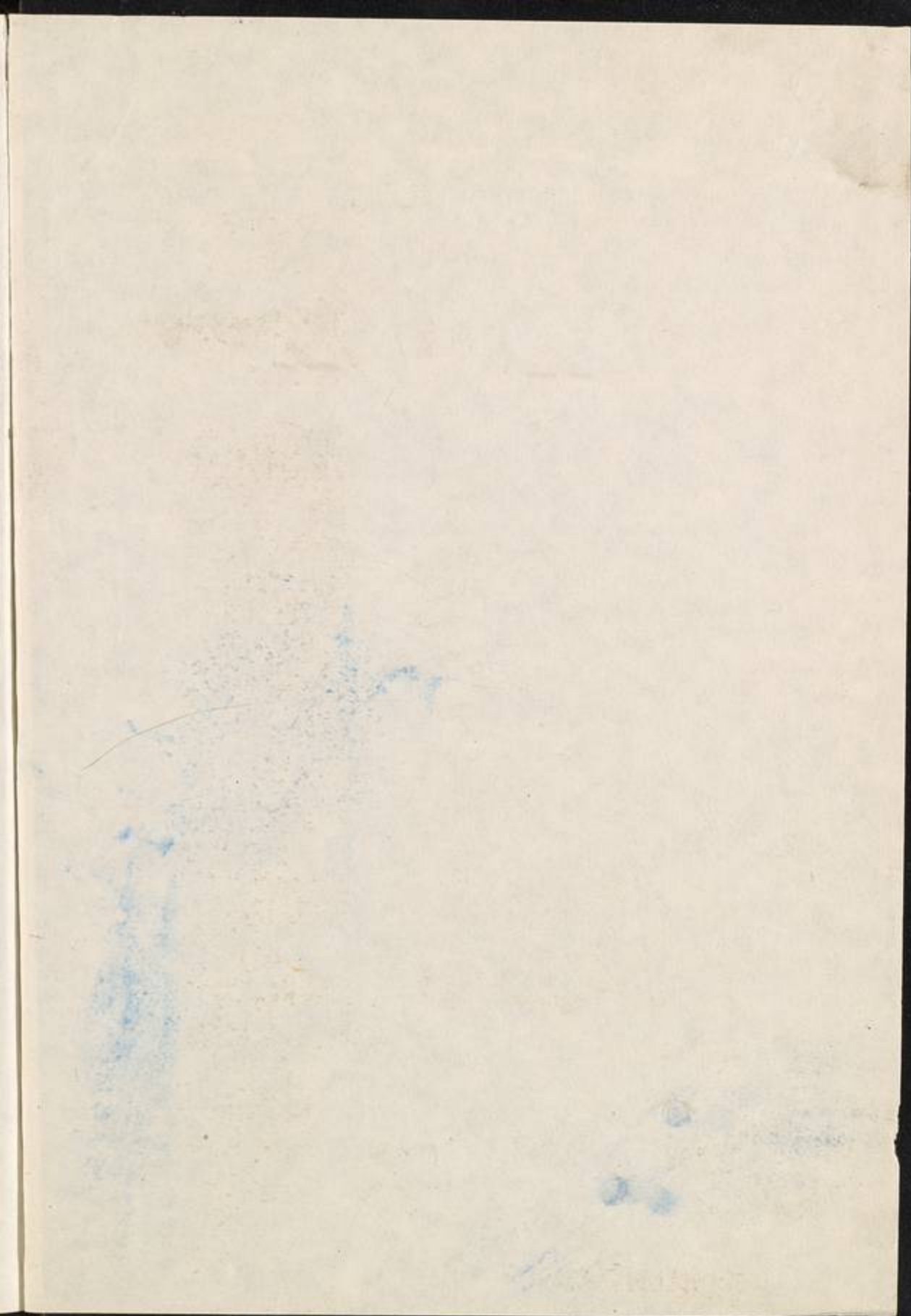
دوره اولی

۳۰۰ تومان

(29)

IR-AR-85-931777

VII-21



Mudarris, Muhammad 'AIT

"

/ Mukarrarāt al-Mudarris /

مكررات المدرس

شريعة السبوطي

لحجة الإسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي للمدرس الافغاني

الجزء الأول

الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧

PJ
6101
• 596
M45
1969
V.1/2
C.1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين . اما بعد فيقول العبد المذنب الفاني محمد علي بن مراد علي المشتهر بالمدرس الافغاني ان هذا بعض ما استفدته من كلمات الاوائل والتقطته من تحقيقات الاكابر أو سنح بيالي القاتر علقته على الالفية وشرحها بهجة المرضية لعله يستفيد منها المبتدي ويستعين بها المنتهي في بيان ما فيهما من المشكلات والمجملات وفي حل ما فيهما من الرموز والنكات والاشارات لانهما ولا سيما الشرح محتويان على دقائق استعمل فيها الفكر وعلى اشارات لم يتنبه لها الا اولو الالباب والنظر فربما ذكر فيه تأويل أو تعليل حسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهوا وعد ولا عن السبيل وما درى انه فعل ذلك عمداً لأمر مهم جليل وربما نقص أو زيد فيهما حرف فحسبه الغبي اخلاصاً أو توضيحاً وكشفاً وما درى ان ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره وتخفى وكذلك تعليقتنا هذه فالمرجو من أهل الفضل والفضيلة ان ينظروا الى التعليقة بعين العطف والانصاف لا بعين الرد والاعتساف ومعلوم . برادر ان مبتدئين از طلاب بوده باشند که چون مقصود اصلي در اين تعليقه تقريب وتوضيح است از عبارات يردازی احترام شده وعبارات سادم آورده شده اميد است که مقبول عند الاخوان واقع شود چون روی سخن با ایشان است وناميدم اين تعليقه

را بمكررات المدرس چون .

غرض نقشى است كزما بازماند كه هستى رانمي بينم بقائى
وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين .

في السفينة قال امير المؤمنين (ع) العلوم اربعة الفقه للاديان
والطب للابدان والنحو للسان والنجوم لمعرفة الازمان وروى ايضا
فيها اعربوا كلامنا فانا قوم فصحاء وفيها ايضا تعلموا العربية فانها
كلام الله الذي يكلم به خلقه .

وفي مجلة العدل الصادرة في النجف الاشرف في الجزء الثامن من
السنة الثانية تحت عنوان النحو قنطرة الادب قيل هذه الايات
منسوبة لعلي بن الحسين (ع) .

لو يعلم الطير ما في النحو من ادب حنت اليه واومت بالمناقير
ان الكلام بلا نحو ليشبهه نبح الكلاب واصوات السنانير

بسم الله الرحمن الرحيم

مسأله — باء در بسم الله برای استعانت است یا برای مصاحبت و مراد از باء استعانت بائیس است که بر الت فعل داخل میشود مثل نجرت بالقدوم و مثل کتبت بالقلم و مراد از باء مصاحبة بائیس است که بمعنای مع باشد مثل اهبط بسلام ای مع سلام و مثل وقد دخلوا بالكفر ای مع الکفر لکن الأولى الأول لأن الفعل المبدوء ببسم الله لا یتأنی علی الوجه الأکمل الا بها و بعضهم یرجعون الثانی لان استعمال الباء فی المصاحبة أكثر من الاستعانة ولأن فی التبرک باسم الله من التأدب ما لیس فی الاستعانة لأن فیها یصیر اسم الله کالآلة والآلة لیس مقصودة بالذات وهذا سوء أدب بالنسبة الی الاسم الشریف .

مسأله — متعلق باء یا از أفعال عموم است یا از أفعال خصوص و در هر يك از این دو صورت یا اسم است یا فعل و در هر يك از این چهار صورت یا مقدم است یا مؤخر .

مسأله — مقتضای قاعده این است که متعلق مقدم باشد چه در صورت ذکر و چه در صورت حذف چونکه در تأخیر دو خلاف اصل میشود در صورت حذف یکی حذف و دیگر تأخیر و در صورت ذکر يك خلاف اصل میشود که عبارت از تأخیر است .

مسأله — در خصوص بسم الله گفته اند متعلق باید مؤخر باشد چونکه مشرکین باسم (اللات نفل) میگفتند یعنی متعلق را که نفل است مؤخر میکردند برای تعظیم خدایان باطل خود بس خدای بر حق سزاوار تر است باین تعظیم لذا باید متعلق از اسم شریف مؤخر باشد .

مسأله — کسی اشکال نکند که چرا در إقرء باسم ربك متعلق که اقرء است مؤخر نشده زیرا که در جواب گفته میشود که این سوره مبارکه اول سوره ایست که نازل شده بس قراءت أهم است .

وبعض محققین جواب دیگری داده وان اینست که باسم ربك متعلق است باقرء دوم وإقرء اول متعلق بسم الله الرحمن الرحيم است بنابر اینکه بسم الله در جمیع سورهها جزء سوره باشد ومحقق تفتازانی در مطول همین قول را صحیح دانسته موافقا لمذهب الامامية وخلافا للعامة .

مسأله — در حذف الف اسم دو سؤال است اول آنکه چرا در لفظ حذف میشود دوم اینکه چرا در کتابت حذف میشود جواب سؤال اول اینستکه همزه وصل در درج کلام حذف میشود ومراد از کلام در اینجا تلفظ است وجواب سؤال دوم اینست که برای کثرة استعمال حذف شده ومراد از استعمال کتابت است نه تلفظ قال في شرح النظم ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف لكثرة بخلاف باسم الله او باسم ربك .

مسأله — الفرق بين الهمزة والألف بالحركة والسكون فما كانت

متحركة تسمى همزة كما ان الساكنة تسمى ألفا هذا هو المشهود. ولكن في المعنى في حرف اللام في بحث لو ان الهمزة قد تسكن وكذا في اواخر الكتاب عند قوله ومدا ابدل ثاني المهمزين ان يسكن فراجع وسياتي في بحث ترخيم المنادى نقلا عن القوشجي ان اطلاق اسم الالف على الهمزة بالاشترك اللفظي لانها اى الالف لاتكون الا ساكنة بخلاف الهمزة فانها من الحروف الصامتة والصامتة قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة .

مسألة — قال شارح الصمدية وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها وقال الجلبى في حاشية المطول في بحث لام الاستغراق الدينار اصله دننار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله ديباج ولذا جمع على ديبايج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممد وبهذا يظهر ان السينات في قول عمر ابن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة السين بناء على القاعدة الممهدة انتهى باختصار .

مسألة — هذا الحذف والتطويل مختص بيسم الله الرحمن الرحيم فلا يجوز في غيره كما أشير اليه .

مسألة اضافة اسم بسوى الله بيانية است اكر مراد لفظ الله باشد ولامية است اكر مراد معنى آن باشد والاول أنسب لقوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی .

مسألة — همزة در اسم عوض از فاء الفعل محذوف است اكر

بگوئيم در أصل وسم بوده و عوض از لام الفعل محذوف است اكر
بگوئيم دو أصل سمو بوده .

مسأله — از زجاج نقل شده كه احتمال أول را غلط دانسته
چونكه در لغت عرب دیده نشده كه همزه عوض از فاء الفعل
آمده باشد .

مسأله — الله اسم ذات مقدس است كه جامع جميع صفات
كمال است يعنى دلالت ميكند اين لفظ بر هر يك از معانى اسم
هاى ديگر خدا مثلا لفظ الله دلالت ميكند بر معنای رحمن ورحيم
و عالم و قادر و هكذا ولا عكس يعنى مثلا رحمن دلالت نميكند بر
معنای الله چونكه لفظ الله در معنا أعم است از رحمن چونكه رحمن
دلالت ميكند بر ذات متصف بـيك صفة كمال كه رحم است والله
دلالت ميكند بر ذاتى كه متصف بـجميع صفات كمال است لذا
بقية أسماء خدا را ميكويند اسم است برای الله و لفظ الله را
نميكويند اسم است برای رحمن مثلا والى ما ذكرنا ينظر قولهم الله
علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال فتبصر
فانه دقيق وبالتأمل حقيق .

مسأله — الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان مشتقتان من رحم
بكسر العين بعد ضم عينه أو بعد تنزيله بمنزلة اللازم لا صيغتان
مبا لغتان وإن قال به بعض لأن المراد بالمبالغة ان كان ما هو المصطلح
عند البيانين فلا يصح هنا لأنها تجري عندهم في صفات قابلة للزيادة
والنقصان وصفاته تعالى وتقدس ليست كذلك .

وان كان ما هو المصطلح عند النحويين فلا يصح أيضا لأن صيغ

المبالغة محصورة في أوزان مخصوصة ليس وزن فعلان منها مطلقا وكذلك فعيل الا اذا عمل النصب كما ياتي في باب اعمال اسم الفاعل اللهم اذا أريد من المبالغة المعنى العرفي وهو أيضا لا يصح الا في رحمن ان قلنا بأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى قال الشارح في الاتقان الاكثر على ان فعلان ابلغ من فعيل ومن ثم قيل الرحمن ابلغ من الرحيم ونصره السهيلي بانه ورد على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وذهب ابن الانبأى الى ان الرحيم ابلغ من الرحمن ورحجه ابن عسكر بتقديم الرحمن عليه وبانه جاء على صيغة الجمع كهبيد وهو ابلغ من صيغة التثنية وذهب قطرب الى انها سواء وذكر البرهان الرشيدى ان صفات الله التي على صيغة المبالغة كلها مجاز لانها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها لان المبالغة ان تثبت للشيء اكثر مما له وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها وايضا فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله منزه عن ذلك وقال الزركشي التحقيق ان صيغ المبالغة قسمان احدهما ما تحصل الزيادة فيه بحسب زيادة الفعل والثاني بحسب تعدد المفعولات ولا شك ان تعددها لا يوجب للفعل زيادة اذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الاشكال ولهذا قال بعضهم في حكيم معنى المبالغة فيه تكرار حكمه في الشرايع وقال في الكشاف المبالغة في التواب للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده او لانه بليغ في القبول بحيث نزل صاحبها منزلة من لا ذنب له لسعة كرمه كما ورد في الحديث انتهى .

مسأله — بهتر وجوبي كه از برای جمع بين حديث ابتداء بيسم الله وحديث ابتداء بحمد الله گفته شده اينستكه مراد از هر يك از دو حديث مطلق ذكر خداوند است نه خصوص لفظ حمد واسم بس هر يك از دو حديث شامل ديكرى ميشود فيصير مفادهما بعد الفاء الخصوصية واحداً فكل منهما يؤكد الآخر فلا تنافي بينهما حتى نحتاج الى المحتملات التي ارتكبوها في المقام .

مسأله — عدم تقديم الحمد لا وجه له الا الاقتداء بالكتاب العزيز حيث قدم التسمية فيه على الحمد دون العكس والا فلا مانع منه أصلاً .

مسأله — حمد را فعل مضارع آورد برای دو فائده بكي آنكه دلالت كند بر تجدد بسبب فعليت وديكر اينكه دلالت كند بر استمرار بسبب مضارعيت كما بين ذلك في علم المعاني في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الأمر فراجع .

مسأله — اللهم يك جملة است اكر اكر ميم مشددة عوض ياء محذوفه باشد ودو جمله است اكر فعل أمر باشد وهمزه فاء الفعل حذف شده باشد على خلاف القياس لأنها همزة قطع لأنها على هذا فاء الفعل وهي معترضة على كلا الوجهين ان جوزنا الاعتراض بين مطلق العامل والمعمول ولم نخصصه بمواضع مخصوصة ذكروها في المطولات ليس هذه منها .

مسأله — صلوة از خداوند بمعناى ريش رحمت است واز انسان وملائكة بمعناى طلب رحمت وهي مجاز على الاول من باب استعمال اللفظ الموضوع للكلى في الجزء وحقيقة على الثانى .

مسأله — سلام اسم مصدر باب تفعیل است و بعضی گفته اند خود مصدر است .

مسأله — فائده صلاة و سلام فرستادن بر حضرت رسول (ص) بخود انسان بر میگردد زیرا که خداوند بحضرت رسول اکرم ان مقدار درجه و منزلت داده است که سلام و صلاة اشخاص باثیری در زیاد شدن آن ندارد .

مسأله — غالباً جمع میشود بین صلاة و سلام اقتداءً بقوله تعالى صلوا علیه وسلموا تسليماً وما لم يجمع بينهما كقولنا اللهم صل على محمد وآل محمد بلا تسليم في الصلاة وغيرها فلانه كذلك ورد من الشارع فلا يجوز التصرف فيه بالزيادة والنقصان .

مسأله — علی محمد متعلق بیکی از دو فعل است علی سبیل التنازع یا بهر دو بنا بر قول فراء که در باب تنازع خواهد آمد .
مسأله — خاتم بکسر التاء اسم فاعل است و بفتح تاء اسم آله لغوی است بمعنای مایختتم به مثل عالم که بمعنای ما يعلم به است یا بمعنای انکشتر است و در اینجا در زینت استعمال شده استعاره یا کنایه و در صورت اول صفت است چون مشتق است و در صورت دوم و سوم بدل است چون جامد است و در هر سه صورت اضافه خاتم با نبیاء معنویه است اما فی الاول فلان تصح الصفیة و اما فی الاخیرین فلعدم الاشتقاق .

مسأله — نزاع امامیه و عامه در مفهوم آل نیست زیرا که تعیین مفهوم لفظ راجع باهل لفت است نه بمذهب و عقیده بلکه نزاع در مصداق آل است در موارد یکه مراد آل محمد (ص) باشد که در این صورت عامه میگویند مصداق آل جمیع أتباع ان

بزرگوار است اگر لفظ اصحاب ذکر شود و اقرباء مؤمن آن بزرگوار است یعنی بنی هاشم و مطلب اگر اصحاب ذکر نشود چنانکه شارح همین قول را اختیار کرده و اقوال دیگری هم دارند و در نزد امامیه مصداق آل فقط عتره معصومین آن بزرگوار است و روی من طریقنا ان هؤلاء هم اهل بيته و اما اله فهم كل من يوالى عليا و اولاده المعصومين عليهم الصلوة والسلام يعنى جميع الشيعة العالمين باقوالهم و المقتدين بهم في اعمالهم فتنبه .

مسأله — از کسانی نقل شده که اضافه آل را بضمير جائز نمیدانند لكن مسأله محتاج است بمراجعة لغت و كلام اهل بيت الوحي چونکه كلام آنها فوق كلام ديگران است و قد ذكرنا الحق في شرحنا على المطول في بحث مخالفة القياس فراجع .

مسأله — اصحاب کسانی هستند که درك خدمت حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله را کرده باشند با ايمان و بعضى بلوغ را هم شرط کرده و تابعين کسانی هستند که درك خدمت يکى از اصحاب را کرده باشند مع الشرطين المذكورين او الاول منهما و تابع تابع کسی است که يکى از تابعين را درك کرده باشد و هكذا الى يوم القيامة .

مسأله — الى يوم لقائك يا متعلق است باصلي و اسلم على سبيل التنازع يا متعلق است به تابعين و بنابر اول مراد از يوم لقاء حشر اصغر است که مردن باشد لانه غاية فعل المتكلم و في الحديث اذا مات ابن آدم قامت قيامته و انقطع عمله و بنابر دوم مراد حشر اكبر است لوجود التابعين الى حشر الاكبر .

مسأله — اما دلالت میکنند بر شرط و تأکید و تفصیل و بسبب دلالت علی الشرط لازم است بعد از اوفاء جزاء مع فاصل ما لثلا یلزم اجتماع اداتی الشرط و الجزاء و بسبب دلالت علی التأكيد باید مفاد کلام بعد از اما وجود بگیرد لا محالة در قصد متکلم مثلا اگر متکلم یقین دارد بذهاب زید یعنی یقین دارد که زید البته خواهد رفت در این صورت میگوید اما زید فذاهب و همین است مراد کسیکه اما زید فذاهب را تفسیر کرده است به مهما یکن من شيء فزید ذاهب یعنی هر چه بشود زید رونده خواهد شد و رفتنش توقف بهیچ چیزی ندارد و ابدأ مانعی برای رفتن زید نخواهد بود تا محتاج باشد بدفع مانع و دلالت بر تفصیل دائمی نیست بلکه غالبی است بخلاف شرط و تأکید که دائمی است و در دلالت بر تفصیل محتاج است بتقدم کلام مجملی بر او مثل قول خداوند یوم تبیض وجوه الخ . و قوله حکایة عن خضر (ع) اما السفینة الخ .

مسأله — لفظ بعد از غایات است و مضاف الیه آنها یا مذکور است یا محذوف و در صورت ثانی یا لفظ و معنی هر دو در نیت است یا معنی بدون لفظ یا لفظ بدون معنی و یا هیچکدام و در صورت اول و دوم و پنجم معرب است و در صورت سوم مبنی و صورت چهارم باطل زیرا که لفظ بدون معنی مهمل است و موضوع علم نحو لفظ مستعمل است و مستعمل آنستکه او را معنی بود .

مسأله — لفظ شرح اگر مصدر باشد باید تاویل برده شود یکی از سه مجاز اول مجاز در کلمه دوم مجاز در حذف سوم مجاز در اسناد از باب مبالغه زیرا که حمل مصدر بر ذات بدون یکی از این

سه مجاز جائز نیست مثل زید عدل که تاویل برده میشود به زید عادل یا زید ذو عدل یا مبالغة که زید در عدالت کامل است که گویا نفس عدالت است و اگر اسم باشد لما یشرح به غیره فلا یحتاج الی شیء من ذلك .

مسأله — برای شرح هشت صفة آورده اول لطیف دوم مزجتہ بتخفیف زای سوم مہذب المقاصد چهارم واضح المسالك بنچم یبین ششم یهدی ہفتم حاو ہشتم جامع .

مسأله — مہذب بفتح ذال اسم مفعول است اضافه شدہ است بہ نائب فاعل خودش و در اصل مہذب مقاصدہ بودہ با تتوین و رفع مقاصد بس از آن اسناد را از مقاصد سلب نمودیم یعنی نائب فاعل بودن را از او گرفتیم و بہ ضمیریکہ مضاف الیہ بود دادیم بس از آن ضمیر را در تحت مہذب مستتر کردیم و عوض ضمیر حرف تعریفرا بر مقاصد داخل کردیم و بس از آن مہذب را اضافه کردیم .

مسأله — نائب فاعل بودن مقاصد باعتبار قبل از اضافه است زیرا کہ در حین اضافه اسناد از او سلب شد و بضمیر دادہ شد و واضح المسالك مثل مہذب المقاصد است در سلب اسناد و اضافه و بقیہ اموریکہ بیان شد الا اینکہ واضح صفة مشبہہ میباشد و مسالك فاعل آن است .

مسأله — معالم جمع معلم بفتح میم و سکون عین است بمنای نشانہ ہائیکہ در راہ گذارند برای پیدا کردن راہ .

مسأله — جملہ منها ریح التحقيق تفوح صفة أبحاث است .

مسأله — نکت جمع نکته بمعنای مطالب دقیقه است که در فهمیدن محتاج بفکر وتأمل است .

مسأله — انه خير معين جمله مستأنفه بیانیه است ومراد از آن در اصطلاح علماء معانی جمله ایست که جواب باشد از برای سئوالیکه متولد شود از کلام سابق ودر این جا چون شارح با الله را بر استعین مقدم کرده وتقدير ما حقه التأخير مفید حصر است بس گویا کسی سئوال کرده است که چرا استعانة را منحصر بخداوند کرده لذا جواب داده است انه خير معين اما جمله مستأنفه در اصطلاح نحوین عبارت از جمله ایست که سابق بر او کلامی نباشد یا آنکه ربطی بکلام سابق نداشته باشد .

مسأله — قال محمد از باب التفاوت است علی رأی .

مسأله — گفته اند ابن مالک در اصل صفة بوده از برای محمد بس از آن قطع شده از صفة بودن وخبر قرار داده شده از برای هو لکن در اینجا دو اشکال وارد میشود اول آنکه قطع باید معلن باشد یعنی اعراب قبل القطع وبعد القطع متحد نباشد چنانچه بیاید در باب نعت ودر اینجا قطع معلن نیست زیرا که اعراب در هر دو حالت رفع است دوم آنکه مبتدا نعت مقطوع واجب الحذف است چنانچه بیاید در باب مبتدا وخبر ودر اینجا هو که مبتداست ذکر شده وجواب داده شده از اشکال اول باینکه معلن بودن درجائی شرط است که منعوت در توضیح ویان محتاج بنعت باشد ودر اینجا منعوت که مصنف است معلوم است ومحتاج بتوضیح نیست وجواب داده شده از اشکال دوم که حذف مبتدا که نعت مقطوع باشد

در جائي واجب است كه غرض از نعت مدح يا ذم يا ترحم باشد
 ودر اينجا غرض از نعت نه مدح است و نه ذم ولكن لا يخفى عليك
 التهافت بين الجوابين اذ لو لم يكن للتوضيح فلا محالة يكون للمدح
 لبعد احتمال التأكيد والترحم ولو لم يكن للمدح فلا محالة يكون
 للتوضيح للبعد المذكور قال في التوضيح ووجه وجوب حذف الرفع
 والناسب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا
 اضرار العامل اماره على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا
 العامل وقالوا ادعو عبدالله مثلا لحل معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا
 مستانفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اى لغير المدح والذم
 والترحم جاز ذكره اى ذكر العامل وهو المبتدئ او الفعل انتهى
 ان قلت ماوجه دلالة مثل هذ النصب او الرفع على مايقصد به من
 مدح او ذم او ترحم قلت ان في الافتنان لمخالفة الاعراب وغير الما
 لوف زيادة تنبيه وايفاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع
 سيما مع التزام الحذف فانه ادل دليل على الاهتمام ونظير ذلك
 ما قالوا في باب المنادي في نحو يا ايها الرجل انه التزم رفع الرجل
 وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب ليدل الالتزام
 بان الرجل هو المقصود بالنداء فاحفظ ذلك ليفيدك في باب النعت
 والنداء .

مسأله — هر مفعولى بايد مفرد باشد يا بتأويل مفرد الا مفعول
 قول وانچه بمعناى او باشد كه بايد مفعولش جمله باشد يا بتأويل
 جمله ودر اينجا جمله احمد ربي الله مفعول قال ميباشد .
 مسأله — قول شارح اداء لبعض ما يجب له اشاره است بعاجز

بودن عبد از شکر نعمتهای خداوند چنانچه سعدی میگوید در هر نفسی که فرو میرود بمد حیاة است و چون برمی آید مفرح ذات بس در هر نفسی دو نعمت موجود و در هر نعمتی شکری واجب از دست وزبان که برایدگز عهده شکرش بدر آید .

مسأله — کلام یا اخبار است یا انشاء اخبار آنستکه مضمون کلام قبل از کلام وجود گرفته باشد یا بعد از کلام وجود بگیرد یا در زمان تکلم لکن در هر سه صورت خود کلام دخالتی در ایجاد نداشته باشد و انشاء آنستکه مضمون کلام بسبب نفس کلام وجود بگیرد مثل آنکحت و بعث انشائی که نکاح و بیع بنفس این لفظ وجود میگیرد و همین است مراد شارح که میگوید والمراد ایجاد لا الاخبار بانه سیوجد یعنی احمد در قول مصنف انشاء است که حمد خداوند را بنفس این لفظ وجود میدهد نه اینکه خبر میدهد که خدا را حمد میکند حاصل اینکه مراد مصنف از احمد ربی الله انشاء است مثل بعث و زوجت نه اخبار مثل زید یقوم .

مسأله — بدانکه حال بر هفت قسم است (اول) مؤکده مثل زید ابوک عطوفاً چونکه عطوفاً در ابوک موجود است زیرا که بدر غالباً عطوف و مهربان است (دوم) حال منتقله مثل ضربت زیدا قائماً زیرا که قائماً اگر حال از فاعل باشد برای فاعل قیام دائمی نیست و هم چنین اگر حال از مفعول باشد (سوم) حال موطئه مثل انا انزلناه قرآناً عربیاً که قرآناً حال از ضمیر غائب است و این را حال موطئه مینامند بسبب اینکه در اصل مقصود متکلم صفة شدن عربیاً بود برای ضمیر لکن چون ضمیر لایوصف و لایوصف به بس

قرآناً را حال قرار داد از برای ضمیر و عربیاً را صفت قرار داد برای قرآن که در معنی عین ضمیر غائب است پس گانه عربیاً صفة ضمیر واقع شده حاصل اینکه حال شدن قرآناً برای ضمیر توطئه و مقدمه شد که در معنی عربیاً صفة ضمیر شود چون لفظاً ممکن نبود و از همین قسم است بشرأ در قول خداوند فتمثل لها بشرأ سوياً (چهارم) حال مترادفة و مراد از آن حالیهستکه معنایش با معنای حال سابق بر او یا متحد یا قریب آن باشد مثل رأیت زیدا عالماً عارفاً (بنجم) حال دائمه و مراد از آن حالیهستکه همیشه برای ذو الحال ثابت باشد مثل وکان الله علیما حکیماً زیرا که خداوند همیشه عالم و حکیم است و هذا بناء علی ان کان تامه والا فلیمثل بقوله تعالی قائماً بالقسط (ششم) حال متداخله و مراد از او حالیهستکه ذو الحال آن معمول حال قبل او باشد مثل را شد او مهدیاً زیرا که مهدیاً حال است از فاعل را شد او را شد حال از فاعل فعل مقدر که سر باشد اگرچه بعضی احتمال داده اند که مهدیاً صفة است از برای را شد و در جمیع این شش قسم زمان حال با زمان عامل در ذو الحال باید متحد باشد (هفتم) حال مقدره و مراد از آن حالی استکه زمانش با زمان عامل در ذو الحال متحد نباشد مثل جاءني زید بیده صقر صائداً به غداً که زمان صید کردن با زمان آمدن زید متحد نیست زیرا که زمان صید کردن بعد از آمدن میباشد که فردای آمدن است لکن در وقت آمدن نیت صید فردا را داشته لذا او را مقدره میگویند و از همین قسم است مصلیاً در قول مصنف زیرا که حمد بر خداوند و صلوات بر نبی در

آن واحد ممکن نیست لکن در زمان حمد در نية داشته که بعد از حمد صلوا ترا وجود بدهد وقول شارح بعد الحمد اشاره بهمین مطلب است یعنی اشاره است باینکه مصلیا حال مقدره میباشد و هكذا ما فی بعض الادعیة الا ان تصلى علی محمد واهله الا ان تقضى حاجتی فتدبر .

مسأله — طلب بر سه قسم است اول طلب عالی از سافل و او را امر نامند دوم عکس اول و او را دعا خوانند سوم طلب مساوی از مساوی و او را التماس دانند و مصلیاً چون حال از فاعل است که مصنف باشد لذا شارح او را بداعیاً تفسیر کرده یعنی مصنف بعد از حمد طلب رحمة میکند از خداوند .

مسأله — وحی عبارة است از دانستن اشیاء بواسطه ملك كشف عبارة است از دانستن اشیاء بواسطه ریاضت الهام عبارة است از دانستن اشیاء بدون وسائط ظاهریه لکن هر يك از این سه در دیگری استعمال میشود مجازاً و مسامحة كقوله تعالى و اوحى ربك الى النحل ان اتخذی من الجبال بیوتا فتامل .

مسأله — در جواز تشدید و همزه در لفظ بنی اشکال کرده اند . اگر مراد از جواز وجهین قبل از اعلال است تشدید ممنوع است و اگر مراد بعد از اعلال است همزه ممنوع است زیرا که همزه بعد اعلال قلب بیاء میشود و یاء در یاء ادغام میشود و جواب داده شده از این اشکال که مراد بعد اعلال است لکن بنا بر قول کسیکه همزه را باقی میکند رد و قلب بیاء نمیکند .

مسأله — لفظ مصطفی اسم مفعول است از باب افتعال و طاء

مؤلفه بدل است از تاء منقوطة باب افتعال .

مسأله — لفظ شرف بفتح شين مفعول است برای مستكملين بس
الف شرفا برای اطلاق است یا انکه بضم شين است وصفت دوم
است برای آن ودر اصل شرفاء بمد بوده وبجته ضرورت شعر بقصر
آمده چنانچه خواهد آمد در باب مقصور وممدود که مصنف ميگويد
وقصر ذی المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع
والمراد بقوله بانتسابهم اليه ما اشرنا اليه في شرح المطول من ان الشرف
قد يسرى من المضاف اليه الى المضاف كما قيل بذلك في بعده في
قوله تعالى ؛

سبحان الذي اسرى بعده وهذا مسلم عند البيانين في بحث
فوائد الاضافة .

والارجوزة بضم الهمزة بحر من بحور الشعر وكل بحر من بحوره
يوزن بوزن من الاوزان المذكورة في كتاب نصاب الصبيان كما
قال فيه ؛

يبحر تقارب تقرب نماي بدین وزن میزان طبع ازماي
فعلون فعلون فعلون فعلون چوکفتی بکواي مه دلرباي
ووزن بحر الرجز ای الارجوزة علی ثلاث مستفعلات فنقول قال
محم مستفعل دن هو اب مستفعل ن مالک مستفعل قال في المفتاح
في علم العروض اصل الرجز مستفعلن ستا وهو في الاستعمال يسدس
تارة علی الاصل ويربع مجزوا اخرى ويثلت مشطور اثالثة انتهى .

مسأله — علامة تثنية وجمع از اسم منسوب حذف میشودمثلا
در نسبت به زیدان وزیدون زیدی میگوئیم بشرائطی که در باب

نسبت بیان خواهد شد وهم در نسبت بألفان الفی میگوئیم در مذکر والفة میگوئیم در مؤنث وهمین است مراد شارح که میگوید لتساوی النسب الخ .

مسأله — اشکال شده که چون مقاصد جمع مضاف است وافاده عموم میکند بس معنی چنین میشود که جمیع مقاصد نحو در این الفیة ذکر شده وحال اینکه این معنا باطل است زیرا که کثیری از مطالب نحو در این الفیة ذکر نشده لذا شارح جواب میدهر که مراد از مقاصد مسائل مهمه نحو است نه مطلق مسائل بس معنا صحیح است .

مسأله — اشکال شده که چون اضافه بفاضة اختصاص میکند بس معنای اضافه مقاصد بنحو چنین میشود که مقاصدی که مختص به علم نحو است در این الفیة جمع شده وحال اینکه در این الفیة کثیری از مسائل صرف ذکر شده مثل ابنیة مصادر وصفة مشبهه واسم فاعل واسم مفعول وامثال اینها لذا شارح جواب میدهد که نحو بر دو قسم است اول نحو بالمعنی الاخص که او را تعریف میکنند النحو علم باصول يعرف بها احوال او اخر الکلم اعراباً وبناء دوم نحو بالمعنی الأعم که مرادف باعلم العریبة است که او را اطلاق میکنند بر مایعرف به او اخر الکلم اعراباً وبناء که نحو بالمعنی الاخص است وبر مایعرف به ذوات الکلم صحة واعتلالا که علم تصریف است حاصل آنکه مراد از نحو در اینجا نحو بالمعنی الاخص نیست تا اشکال وارد شود بلکه مراد از نحو در اینجا نحو بالمعنی الأعم است که اطلاق بر هر دو علم میشود یعنی بر

صرف ونحو بس اشکالی وارد نمیآید . قال بعض المحققین قد غلب
اطلاق علم العربية علی علمی الصرف والنحو فقط ویراد به اصطلاحاً
النحو فانه قد يطلق علیهما وقد يطلق علی جمیع العلوم التي تذكرها
عنقریب ..

مسأله — مراد از قرب وبعد مسائل قرب وبعد معنویست نه
مکانی .

مسأله — اضافه غوامض بسوی مسائل از قبیل اضافه صفة بسوی
موصوف است .

مسأله — ایجاز برد و قسم است چنانچه در علم معانی بیان شده
یکی ایجاز معنوی و دیگری ایجاز لفظی و مراد از ایجاز در اینجا
ایجاز لفظی است لذا شارح میگوید قلیل الحروف کثیر المعنی .

مسأله — در اسم ظاهر مثل رأیت عبد الله و أكرمت عبد الله
محمّل است که ثانی غیر اول باشد و محتمل است که ثانی عین
اول باشد و این دو احتمال در صورتی است که بر ثانی الف لام
عهد داخل نشده باشد و الا ثانی عین اول است مثل إنا أرسلنا إلى
فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول که رسول ثانی عین رسول اول
است و همچنین است اگر بجای اسم ثانی ضمیر آورده شود مثل
رأیت عبد الله و أكرمته که مراد از ضمیر غائب همان عبد الله است
که قبلاً ذکر شده نه کس دیگری بس ثابت شد که اگر مراد
متکلم از اسم ثانی عین اول باشد بضمیر آوردن مقصودش بهتر
دانسته میشود با اینکه یکحرف است بخلاف اینکه اسم ظاهر
بیآورد که حروفش اکثر است و ذو احتمالین است قال ابن هشام

في الباب السادس ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاول واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول وحملوا على ذلك مازوى لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين انتهى .

ويشهد للصورتين الاوليين انك تقول اشتريت فرسا ثم بعته فرسا فيكون الثاني غير الاول ولو قلت ثم بعته الفرس كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي .

صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان

عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا

ثم استشكل بامور مذكورة هناك فراجع والاحسن لتوضيح المقام ما صرح به الرضى وهذا نصه اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الالعيين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جائنى زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار ايضا وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم او المخاطب بعلميهما فريما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغائب فريما توهم انه غير الاول انتهى .

بدانكة نكته اينكه وعد درشر وايعاد در خير استعمال ميشود اينست كه خير اسلن استد وهر نفس قابل استد لذا مناسب است كه لفظ ان ينز حفيف باشد بخلاف شرکه دشوار است بر نفوس

لذا مناسب است که لفظ ان ثقیل و زیاد باشد کذا فی الدسوقی فی بحث الالتفات .

مسأله — جمله والله یقضي جمله اسمیه خبریه است لکن در اینجا استعمال شده بمعنای جمله انشائیہ دعائیہ که اللهم اقض باشد .

مسأله — بر قول شارح الحدیث ابی داود اشکال شده مضمون شعر معروف :

کارنیکان راقیاس ارخود مکیر گرچه باشد در نوشتن شیر شیر
چونکه ابتدا کردن آن بزر گوار بنفس شریف خودش بسبب
این بود که آن بزر گوار رحمة للعالمین وشفیع المذنبین بود ودر
قول مصنف علت تقدیم موجود نیست .

مسأله — أي مراتبه العلیة اشارة بعمومی استکه از اضافه درجات استفاده میشود زیرا که گذشت جمیع مضاف افاده عموم میکند .

مسأله — بدانکه علوم عربیة دوازده علم است اول علم اللغة دوم علم التصریف سوم علم الاشتقاق چهارم علم النحو بنجم علم المعانی ششم علم البیان هفتم علم العرض هشتم علم القافیة نهم علم الخط دهم علم قرص الشعر یازدهم علم انشاء الرسائل والخطب دوازدهم علم المحاضرات وبعضی علم بدیع را سیزدهم شمرده اندلکن اظهر انستکه علم بدیع از ملحقات علم معانی و بیان است والفرق بین علمی التصریف والاشتقاق ان الاول یبحث فیہ عن مفردات الالفاظ من حیث صورها وهیئاتها والثانی یبحث فیہ عنها من حیث

انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا نقله الجلببي عن شرح المفتاح .

مسأله — در موضوع علم نحو اقوالیست بعضی گفته اند که موضوع این علم کلمه است فقط زیرا که در این علم بحث میشود من الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهما من عوارض المفردات والبحث عن غيرها کبناء بعض الجمل واعراب بعض آخر لتزيله بمنزله وبعضی گفته اند موضوع این علم کلام است فقط زیرا که کلمه مستقل در استعمال نیست زیرا که تکلم بکلمه جائز نیست مگر در ضمن کلام ولذا قيل الکلمة قبل الاستعمال لا معرفة ولا مبنية وبعضی گفته اند موضوع هر دو میباشد چون هر يك از کلمه و کلام محتاج بدیگری است در استعمال زیرا که کلمه بدون کلام استعمال نمیشود و کلام مرکب از کلمه است فهو مفتقر اليها افتقار الكل الى الجزء وظاهرا مصنف قائل بقول دوم است چونکه ابتداء بتعريف کلام کرده است ويحتمل که قائل بقول سوم باشد چون باب را برای شرح هر دو قرار داده است .

باب شرح الکلام

مسأله — باب بر دو قسم است حسی مثل باب الدار و باب المدرسة و نحوهما ومعنوي مثل ما نحن فيه قسم اول حقیقی است ودوم مجازی .

مسأله - شرح بمعنای بر داشتن برده است از چیزی که
 بنهان باشد و مجازاً استعمال میشود در بیان مجمل و مبهم .

مسأله - مراد از تألیف در اینجا تألیف رکنی نیست تا اشکال
 شود باینکه کلام مرکب از حرف نمیشود بلکه مراد تألیف اجزائی
 است چه اینکه رکن باشد یا غیر آن مثل هل یقوم زید که مرکب
 از سه جزء هست که یکی حرف است .

مسأله - کلام در نزد لغویین مطلق ما یتکلم به است چه
 آنکه يك حرف باشد یا بیشتر و چه آنکه مهمل باشد یا مستعمل
 و چه آنکه متضمن اسناد باشد یا بدون اسناد و چه آنکه اسنادش
 تام باشد یا ناقص و بعضی گفته اند چه آنکه از دهن خارج شود
 یا از دهن خارج نشود بخلاف لفظ که باید از دهن خارج شود
 و معتمد بر مخرج فم باشد لذا میگوئیم کلام الله و نمیگوئیم لفظ الله
 و کلام نزد صرفیین فقط مشتق است لذا گفته اند بدانکه مصدر اصل
 کلام است و در نزد بعضی از متکلمین معنائی است که در دهن
 متکلم است و کلام در نزد نحویین همین است که مصنف گفته و قول
 شارح ای معاصر النحویین اشاره بهمین مطلب است و لیعلم ان الاقوال
 فی ماهیة اللفظ ثلاثة قال القوشجی فی بحث المسموعات فی شرح
 کلام الخواجه ما هذا نصه قد يعرض للصوت کیفیة بها یتمیز عن
 صوت اخری ماثله فی الحدة والثقل تمیزاً فی المسموع والحرف هی تلك
 کیفیة العارضة عند الشیخ وذلك الصوت المعروض عند بعض و مجموع
 العارض و المعروض عند اخرین و عبادة المتن یحتملها انتهى .

و انا اقول کلام السیوطی ظاهراً ناظر الی القول الثالث ان کان
 مراده بالاعتماد کیفیة فتامل .

مسأله — دوال أربعة معروفة عبارة است از عقد ونصب وخطوط و اشارات ودلالة دو قسم اول بالوضع است فقط بخلاف دو قسم اخير که ممکن است بالوضع باشد و ممکن است بغير الوضع باشد و مراد از عقد بند انکشتان است که هر کدام دلالت بر عدد مخصوص میکنند چنانچه در مرآت العقول شرح اصول کافی در باب ايمان حضرت ابي طالب عليه السلام مرحوم مجلسي مفصلاً بيان فرموده انجا مراجعه شود .

مسأله — اگر کسی اشکال کند که تعريف مصنف جامع افراد نیست زیرا که گاهی بعضی از اجزاء کلام از مقوله لفظ نیست مثل ضمائر مستتره و جوباً لأنها لا تظهر أبداً حتى يتلفظ بها در جواب میگوئیم مراد از تعريف این نیست که جمیع اجزاء کلام لفظ باشد و بر فرض تسلیم میگوئیم که لفظ اعم است از لفظ حقیقی و حکمی و ضمائر مستتره و جوباً لفظ است حکماً چونکه بر آنها احکام لفظ حقیقی جاری میشود من الاسناد والعطف والتأكيد والابدال وما شاکلها .

مسأله — فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب و بین استتار جائز و تقدیر واجب واضح است زیرا که در واجب ابدأ ظاهر نمیشود تا بأو تلفظ شود بخلاف جائز که گاهی ظاهر میشود و تلفظ با و میشود و از همین قبیل است کلمات الله و الملائكة و الجن بنا بر قولى لکن این فرق بنا بر قولى است که در صدق ماهية وجود خارجی شرط باشد .

مسأله — فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب و بین نیت

گرفتن معنی بدون لفظ که در باب غایات گفته میشود اینستکه مستتر و مقدر جزء کلام است و احکام لفظ حقیقی بر او جاری میشود بخلاف معنای بدون لفظ در غایات که نه جزء کلام است و نه احکام لفظ بر او جاری میشود .

مسأله — بر قول شارح فیخرج ما لیس بلفظ اشکال شده است که جنس باید مدخل باشد نه مخرج و جواب داده شده از این اشکال که مراد از اخراج منع از دخول است مجازاً و بر فرض تسلیم که مراد اخراج باشد حقیقه جواب داده شده که مخرج نبودن جنس در صور تیسستکه بین جنس و فصل عموم و خصوص مطلق باشد مثل الانسان حیوان ناطق بخلاف جائی که بین جنس و فصل عموم و خصوص من وجه باشد فحینئذ یجوز أن ینخرج الجنس من حیث اخصیته ما دخل فی الفصل من حیث اعمیته و بالعکس و مانحن فیه از همین قبیل است زیرا که بین لفظ که جنس است و مفید که فصل است عموم و خصوص من وجه است ماده اجتماع هر دو زید قائم و ماده افتراق لفظ از مفید الفاظ مفرد و مرکبات ناقصه و مهملات و ماده افتراق مفید از لفظ دوال أربعة و بقیه علامات غیر لفظیه اینها داخل است در مفید و لفظ انها را خارج میکند و اما ما ینخرج بمفید فظاھر .

مسأله — بدانکه از برای هر یک از قول و لفظ دو صفت است صفت اول قول مشترك لفظی بودن است چون بر رأی و اعتقاد اطلاق میشود و صفة دومش جنس قریب بودن برای کلام است چون اطلاق بر مهمل نمیشود صفة اول لفظ جنس بعید بودن است برای کلام چون لفظ اطلاق بر مهمل میشود و صفة دومش مشترك لفظی

نبودن است چون اطلاق بر رأی واعتقاد نمیشود وقد صرح في الشمسية بان الاشتراك اللفظي والجنس البعيد من معايب التعريف بس هر يك از قول ولفظ نظر بصفة دومش بهتر است از دیگری بالنسبة بصفة اولش ومصنف در كافيہ نظر بصفة دوم قول کرده که جنس قریب بودن است بالنسبة بصفة اول لفظ که جنس بعید بودن است ودر این کتاب عکس کرده یعنی نظر بصفات دوم لفظ کرده که مشترك لفظی نبودن است بس مختار كافيہ أرجح است از مختار در این کتاب چون اختیار جنس بعید که لفظ است سبب مانع اغیار نبودن تعریف میشود ومختار این کتاب ارجح است از مختار كافيہ چون استعمال مشترك لفظی سبب وافی نبودن تعریف است بفهمیدن مراد بس غرض از تعریف که تحصیل مجهول است حاصل نمیشود خلاصه آنکه در تعریف کلام اگر قول مفید بگوئیم مانع اغیار نمیشود چون رأی واعتقاد داخل در تعریف میشود لکن مهملات خارج میشود واکر لفظ مفید بگوئیم مانع اغیار میشود چونکه رأی واعتقاد خارج میشود اگرچه مهملات داخل میشود لکن او را بقید مفید خارج میکنیم ومع ذلك مختار این کتاب بهتر است از مختار كافيہ زیرا که دفع ضرر دخول اغیار بهتر است از جلب منفعت که وافی بودن تعریف است بفهمیدن مراد کما قيل ان دفع الضرر اولی من جلب المنفعة لذا مصنف در این کتاب که بعد از كافيہ تصنیف کرده لفظ را اختیار کرده لان النظر اللاحق ادق من النظر السابق محصل ما تقدم اینستکه در مختار كافيہ ضرریست که دخول اغیار است یعنی رأی واعتقاد ونقصی است که وافی بودن تعریف است

بفهم مراد ودر مختار این کتاب ضرر دخول اغیار نیست اگرچه نفع وافی بودن هم نیست ولا بد هنا من ذکر دقیقه ذکرها بعض ارباب الحواشی قال قال الرضی وأعلم انه قد یجىء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة ای كيف تعتقد فیلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلانا لظاهر کلام سیبویه وبعض المتأخرین انتهى .

فلیکن هذا على ذکر منك لیفیدک في باب افعال القلوب ثم اعلم ان استعمال المجاز اردء من استعمال الحقيقة لتبادر الذهن من المجاز الى غير المقصود لولا القرينة واستعمال المشترك اردء من استعمال الالفاظ الغريبة الوحشية اذ المشترك یتردد بين المقصود وغيره فیمکن ان یحمل على غير المقصود واما الالفاظ الغريبة الوحشية فالخلل فيه هو الاحتیاج الى الاستفسار فلا عیب فيه الاطول المسافة کذا قال في الشمسية في بحث التعریف .

مسأله - غرض از وضع الفاظ فهما نیدن متکلم است مقاصد خود را بمخاطب ودر فهما نندن بکتابت مشقة است بلکه ممتنع است زیرا که تعلیم وتعلم کتابت بدون لفظ محال است و اشاره وافی بجمیع مقاصد نیست زیرا که بعضی از مقاصد قابل اشاره نیست مثل معدومات صرفه واجتماع نقیضین و أمثالهما وفهمیدن مخاطب واستفاده کردن او مقاصد متکلم را از لفظ غرض از وضع نیست بلکه تابع غرض از وضع الفاظ است بس میزان در مقدار تلفظ وسکوت از آن غرض متکلم است لذا شارح اختیار کرد سکوت متکلم را .

مسأله - چون شرط بدون جزاء از تعریف بسبب مفید خارج

شد با اینکه قبل از دخول اداة شرط مفید بوده کما صرح بذلك في التهذيب بس مفردات ومركبات ناقصه بطريق اولی خارج است لذا شارح مثال بان قام زده تا خروج دیگران بطريق اولی ثابت شود .

مسأله — در خروج مالا یجهله أحد مثل النار حارة والأربعة زوج وأمثالهما اختلاف است بعضی میگویند کلام نیست وخارج است چونکه مراد از مفید بالفعل است وبعضی میگویند خارج نیست چونکه مراد از مفید بالقوة است والا لازم می آید که جمیع قضایای بدیهیه کلام نباشد .

وأظن ان هذا النزاع مبني على ما قاله البيانون من انه لا بد للكلام من فائدة اولازمها والفائدة فيما كان المخاطب جاهلا بمضمون الكلام ففائدته حينئذ حصول العلم للمخاطب بمضمونه ولازمها فيما كان المخاطب عالما بمضمونه وجاهلا بكون المتكلم أيضاً عالماً به فاذا تكلم المتكلم يعلم السامع ان المتكلم أيضاً عالم به فلزام فائدته حصول العلم للسامع بأن المتكلم أيضاً عالم به فقی ما لا یجهله احد لا يوجد شيء منهما بالفعل فليس بكلام عند الاولین ومنهم المصنف وسيبويه وهو کلام عند المتأخرین لانهم لم يشترطوا وجود أحدهما بالفعل .

مسأله — بدانکه نسبت بین لفظ مفید ومركب عموم وخصوص مطلق است یعنی هر لفظ مفیدی مركب است لکن هر مرکبی مفید نیست مثل مركبات ناقصه بس لفظ مفید دلالت التزامی دارد بر مركب اگرچه صریحاً ومطابقته دلالت ندارد لذا مصنف احتیاجی

بذكر مركب ندارد اذ الخاص يدل على العام اگرچه جزوی تصریح کرده بقید ترکیب و ضمیر کفیره راجع بمصنف است یعنی نه مصنف تصریح کرده و نه غیر مصنف .

قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم ان معاني الكلام كلها معان لا تتصور الا فيما بين الثبوتين والاصل الاول هو الخبر (اي الجملة الخبرية) واذا احكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس انه لا يكون خبر حتى يكون غير به وغير عنه لانه ينقسم الى اثبات ونفي والاثبات يقتضى مثبتا ومثبتا له والنفي يقتضى منفيا ومنفيا عنه فلو حاولت ان يتصور اثبات معنى او نفيه من دون ان يكون هناك مثبت له ومنفى عنه حاولت ما لا يصح في عقل ولا يقع في وهم ومن اجل ذلك امتنع ان يكون لك قصد الى فعل من غير ان تريد اسناده الى شيء مظهر او مقدر مضمرة وكان لفظك به اذا انت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء وان اردت ان تستحكم معرفة ذلك في نفسك فانظر اليك اذا قيل لك ما فعل زيد فقلت خرج هل يتصور ان يقع في خلدك من خرج معنى من دون ان تنوى فيه ضمير زيد وهل تكون ان انت زعمت انك لم تنو ذلك الا مخرجا نفسك الى الهديان وكذلك فانظر اذا قيل لك كيف زيد فقلت صالح هل يكون لقولك صالح اثر في نفسك من دون ان تريد هو صالح فانه مما لا يبقى معه لعاقل شك ان الخبر معنى لا يتصور الا بين شيئين يكون احدهما مثبتا والاخر مثبتا له او يكون احدهما منفيا والاخر منفيا عنه وانه لا يتصور مثبت من غير مثبت له ومنفى من دون منفى عنه انتهى .

مسأله — در دلالت کلام دو نزاع است اول آنکه آیا دلالت کلام و مرکبات بوضع جدید است غیر از وضع مفردات یا بحکم عقل است جماعتی گفته اند بحکم عقل است زیرا که بس از ثبوت وضع مفردات دلالت کلام عقلیه است زیرا که هر کس عالم باشد زید برای فلان شخص وضع شده و عالم باشد که قائم برای کسیکه ایستاده باشد وضع شده و بشنود زید قائم را میفهمد ثبوت قیام را برای زید اگر شنونده دارای شعور و عقل باشد .

قال الخراسانی فی الکفاية السادس لاوجه لتوهم وضع للمركبات غیر وضع المفردات ضرورة عدم الحاجة اليه بعد وضعها بموادها في مثل زید قائم وضرب عمرو بکراً شخصياً وبيئاتها المخصوصة من خصوص اعرابها نوعياً ومنها خصوص هيئات المركبات الموضوعة لخصوصيات النسب والاضافات بمزاياها الخاصة من تأكيد وحصر وغيرهما نوعياً بداهة ان وضعها كذلك وافى بتمام المقصود منها كما لا يخفى من غير حاجة الى وضع آخر لها بجملتها مع استلزامه الدلالة على المعنى تارة بملاحظة وضع نفسها واخرى بملاحظة وضع مفرداتها ولعل المراد من العبارات الموهمة لذلك هو وضع الهيئات على حدها غير وضع المواد لا وضعها بجملتها علاوة على وضع كل واحد منها .

وجماعتی گفته اند محتاج بوضع بنديد است و دلالت عقلیه نیست زیرا که مراد از دلالت عقلیه دلالتی است که وضع ابدأ دخالتی در او نداشته باشد مثل دیز مسموع از وراء جدار که دلالت میکند بر وجود لافظ والا لازم می آید که جمیع دلالات عقلیه باشد زیرا

که دخالت عقل در اینها واضح است این بود نزاع اول در دلالت .

اما النزاع الثاني الذي ينظر اليه كلام الشارح حيث يقول
 و اشار الى اشتراط كونه موضوعاً أي مقصوداً الخ .
 فهو انهم اختلفوا في انه هل الدلالة تابعة للارادة أي ارادة
 المتكلم معنى الكلام أم لا بمعنى ان الوضع كاف في الدلالة فالأكثر
 ومنهم التفتازاني والحراساني على الثاني ونسب الى الشيخ الرئيس
 الاول واستدل للثاني بوجوده منها ان المخاطب العالم بالوضع كلما
 سمع الكلام فهم منه المعنى سواء أرادته المتكلم أم لا فضلاً عن العلم
 بارادة المتكلم وعدمه ومنها ان الدلالة لو كانت تابعة للارادة لما كان
 كلام النائم والساهى وامثالهما دالاً على شيء لعدم تحقق الارادة
 والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله ومنها ان أرباب كل لغة
 واصطلاح يفهمون معاني الفاظهم وان سمعوها عن الجاهل باصطلاحهم
 الذي لا يمكن له مع الجهل ارادة معانيها ومنها انه يفهم من الالفاظ
 المعاني الحقيقية مع وجود قرينة المجاز المانعة عن ارادتهما .
 ومنها ما في الكفاية أيضا حيث قال الخامس لا ريب في كون
 الالفاظ موضوعة بازاء معانيها من حيث هي هي لامن حيث هي مرادة
 للافظها لما عرفت بما لا مزيد عليه من أن قصد المعنى على انحاءه من
 مقومات الاستعمال فلا يكاد يكون من قيود المستعمل فيه هذا مضافا
 الى ضرورة صحة الحمل والاسناد في الجمل بلا تصرف في الفاظ
 الاطراف مع انه لو كانت موضوعة لها بما هي مرادة لما صح بدونه
 بداهة ان المحمول على زيد في زيد قائم والمسند اليه في ضرب زيد

مثلا هو نفس القيام والضرب لا بما هما مرادان انتهى موضع الحاجة من كلامه زاد الله في علو مقامه واستدل للاول أيضا بوجوه منها ان اللفظ لا يدل بالذات كما بين في محله فوجب ان يدل بالإرادة واجيب عن ذلك بمنع الحصر لوجود الوسطة وهو الوضع منها ان المشترك المجرد عن القرينة كلفظ عين وجون وغيرها لا يفهم منه المعنى وليس هذا الا لعدم ظهور المراد واجيب عن ذلك بالمنع من عدم الفهم بل يفهم المعاني جميعاً وانما المشتبه والمجهول هو المراد هذا لكن لا يخفى عليك ان النزاع ان كان في الدلالة التصورية فالحق هو الثاني وان كان في الدلالة التصديقية التي يسميها بعضهم بالدلالة التفهيمية فالحق هو الاول .

والمراد من الدلالة التصورية مجرد فهم المعنى من اللفظ من دون أن يلتزم المتكلم بمضمونه مثلا لو قال بعث دارى انشاء او اخباراً لا يلزم عليه المعنى بأن نجعله اقراراً بالبيع او انشاء له والمراد من الدلالة التصديقية الزام المتكلم بمضمونه زائداً على مجرد فهم المعنى فتدبر .

والمختار عند المصنف تابعة الدلالة للإرادة فلذا اشار الى كونه مقصوداً بقوله كاستقم الصادر عن المتكلم قاصداً لمعناه وهو طلب الاستقامة والظاهر انه اشارة الى قوله تعالى مخاطباً لرسوله (ص) فاستقم كما امرت وليعلم انه كما خرج بهذا القيد كلام الساهي والنائم وامثالهما كالمنفى عليه والمجنون والسكران واللاغي كذلك من أراد منه نفس لفظها دون معناه كما قال زيد قائم جملة اسمية او قال إضرب فعل أمر .

مسأله — کسیکه نسبت بین کلام و جمله را تساوی میدانند قید مقصود لذاته را در تعریف کلام ذکر نمیکنند کسیکه نسبت بینهما را عموم و خصوص مطلق میدانند قید مقصود لذاته را ذکر میکنند تا خارج شود از تعریف کلام جمله ای که مقصود الفییه باشد مثل جمله صله و جمله بخیر و جمله صفة و امثال آنها برآی مصنف در تسبیل بر تقیید و اخراج است اگرچه در این کتاب رأیش معلوم نیست .

مسأله — دلیل یا عقلی است یا نقلی و دلیل عقلی بر سه قسم است اول برهان و آن دلیلیست که کلی سبب علم بجزئی شود مثل العالم متغیر و کل متغیر حادث فالعالم حادث که از حادث و متغیر کلی علم بحدوث عالم که فرد است حاصل میشود دوم استقراء است که عکس برهان است یعنی در استقراء از جزئی علم بکلی حاصل میشود لذا در تعریف استقراء میگویند تصفح الجزئیات و استقراء مفید یقین است اگر همه جزئیات استقراء شده باشد والا مفید یقین نیست سوم تشبیه است و آن دلیلی است که در او بخواهند از جزئی علم بجزئی دیگر حاصل شود .

مسأله — شارح برای اثبات انحصار ما يتألف منه الکلام دو دلیل ذکر کرده یکی عقلی که استقراء است و دیگری نقلی یعنی روایت ابو الاسود دثلی که منسوب است الى الدئل قبيلة من العرب لا الى الديلم المراد به سكان جبال دار المرز كما ادعاه بعض المحشين فانه من مقطعات القلم لا من زلات القدم الصادرة من التعصب والعدا كما يفعله بعض العظاميين في عصرنا في تراجم بعض المشهورين

من الرجال بحيث لا مجمل له الا التعصب والعناد أعاذنا الله منهما
وجميع العباد بحق محمد وآله الایجاد والروایات المنقولہ عنه مختلفه
ذکرنا بعضها فی شرحنا علی المطول منها ما نقله السکاکی فی علم
المعانی وهذا نصه .

یروی عن علی رضی الله عنه انه کان یشیع جنازة فقال له قائل
من المتوفی بلفظ اسم الفاعیل سائلا عن المتوفی فلم یقل فلان بل
قال الله رد الکلامه علیه مخظنا اياه منها له بذلك علی لئه کان
یجب ان یقول من المتوفی بلفظ اسم المفعول ویقال ان هذا الواقع
کان احد الاسباب التي دعته الی استخراج علم النحو فامر ابا الاسود
الدؤلی بذلك فهو اول ائمة علم النحو انتهى .

مسأله — بعضی گفته اند که اسماء افعال قسم چهارم است
یعنی نه اسم است نه فعل است نه حرف و آنها را خالفه نامیده
اند چون جانشین فعل شده اند لکن مشهور میگویند که اینها اسم
هستند و بعضی گفته اند اینها فعل هستند چنانچه بیان خواهد شد در
شرح قول مصنف و کنایه عن الفعل الخ .

مسأله — از فراء نقل شده که لفظ کلا که برای ردع است
قسم چهارم است یعنی نه اسم است نه فعل و نه حرف لکن مشهور
میگویند حرف است .

مسأله — بدانکه تراخی برد و قسم است یکی زمانی و دیگری
رتبی یعنی درجه و رتبه چیزی از چیزی بست تر باشد اگرچه در
زمان واحد باشد بخلاف تراخی زمانی که باید از حیث زمان

مؤخر باشد و تراخی حرف از اسم و فعل رتبی است زیرا که حرف رکن کلام واقع نمیشود .

مسأله — جمع آنستکه دلالت کند بر آحاد خود مطابقت مثل زیدون که دلالت میکند بزیدهای متعدد که لفظ آنها بالفظ زیدون مطابق است و اسم جمع آنستکه دلالت کند بر آحاد تضمنا مثل قوم و رهط که بر افراد قوم و افراد جماعت دلالت میکند لکن لفظ مفرد که زید و عمر و خالد است بالفظ قوم و رهط مطابق نیست و اسم جنس بر دو قسم است اول افرادی که دلالت میکند بر معنا چه قلیل باشد و چه کثیر کالتمر و الخنطة و الشعیر دوم جمعی که دلالت میکند بر معنی بشرطی که سه فرد باشد یا بیشتر و صحیح در نزد شارح اینستکه کلم از همین قسم است .

مسأله — للمستقل عندهم اطلاقات قد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الدلالة وهذا هو المراد في تعريف الاسم والفعل والحرف وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الاستعمال كما يذكر في بيان الضمير المتصل والمنفصل وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في تعيين المعنى كما يذكر في الفرق بين العلم وسائر المعارف وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الافادة كما يقال في وجه وجوب كلام تام قبل مادام انه بتاويل الظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة وقد اوضحنا ذلك في شرحنا على الصمدية في باب الافعال الناقصة وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الوضع وهذا هو المراد ها هنا أي في تعريف الكلمة والا يخرج منه الحرف ان كان المراد الاول

أو الضمير المتصل ان كان المراد الثاني أو سائر المعارف ان كان المراد الثالث .

مسأله — بدانکه بقرید مستقل خارج میشود الف فاعل وواو مفعول ونحوهما وبقید دال خارج میشود مهملات که از متکلم حاضر شنیده شود وبقید بالوضع خارج میشود الفاظیکه دلالت آنها بالطبع است مثل اخ اخ که دلالت میکند بروجع صدر وهمچنین بالوضع خارج میشود مهملاتیکه از وراء جدار شنیده شود چونکه دلالت آن بر وجود لافظ بحکم عقل است زیرا که عقل حکم میکند که وجود لفظ بدون لافظ محال است .

مسأله — بدانکه کلمه بر چهار قسم است اول کلمه که لفظ است تحقیقاً مثل اضرب وزید وفی که مذکور باشد دوم کلمه که لفظ باشد تقدیراً مثل اضرب وزید وفی که در تقدیر باشد سوم کلمه که منوی باشد بالفظ تحقیقی مثل ضمیریکه مستتر است در اضرب مذکور چهارم کلمه که منوی باشد بالفظ تقدیری مثل ضمیر مستتر در اضرب مقدر قول شارح تحقیقاً اشاره بقسم اول است و تقدیراً اشاره بقسم دوم است معه اشاره بقسم سوم وچهارم است چونکه ضمیر معه راجع است بهر يك از تحقیقی و تقدیری و لفظ كذلك حال است از ضمیر معه یعنی حال کونی که ان لفظیکه قسم سوم وچهارم با او منوی شده یا تحقیقی باشد یا تقدیری .

مسأله — اعلم ان القائلین بأن دلالة الالفاظ بالوضع لا بالذات اختلفوا في الواضع فقال بعض ان الواضع هو الله تعالى وعلم الانسان الاول بالوحي او بطريق آخر لا نعلمه لان الله على كل شيء قدير

وقال بعض آخر هو البشر وهو اما واحد أو جماعة وعرفوا غيرهم
بالإشارة والقرائن كما في تعليم الاطفال اللغات واصحاب هذا القول
عينوا بعض الواضعين لبعض اللغات فعينوا يعرب ابن قحطان للغة
العرب وغيره لغيرها كما بين في غملة وفصل بعض آخر فقال ان
واضع القدر المحتاج اليه هو الله تعالى وواضع غيره غيره تعالى واستدل
للاول بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وباخبار ذكرت في كتب
التفسير واستدل للثاني بأنه لو كان الواضع هو الله تعالى للزم خلق
علم ضروري بوجوده تعالى وتقديس حتى يعرفه الانسان اولاً ثم
يعرف انه الواضع للالفاظ ويلزم من ذلك عدم وجوب معرفة الباري
تعالى لامتناع تحصيل الحاصل فضلاً عن وجوبه واستدل الثالث بلزوم
الدور أو التسلسل لو كان واضح قدر المحتاج هو البشر اذ يحتاج
في وضعه واعلامه للغير الى لفظ آخر فان كان هو الاول لزم الدور
والا يلزم التسلسل .

مسألة — اخراج المركبات التامة عن أمثال هذا التعريف الذي
لم يذكر فيه قيد الافراد محتاج الى عناية زائدة كما ارتكبتها بعض
المحققين فأخرجها بأنها دالة بضميمة هيئاتها فحينئذ يلزم عليه ان
يخرج من التعريف كثير من المفردات كاسم الفاعل واسم المفعول
بل الفعل وكل ما كان لهيئته دخالة في الدلالة .

مسألة — بر قول شارح ولا يطلق على غيرها دو اشكال وارد
شده اول أنكه لازم می آید که مرکبات ناقصه که مرکب از دو
لفظ باشد قول نباشد زیرا که این مرکبات ناقصه کلمه نیست چون
واحد نیست وکلام نیست چونکه اسناد ندارد وکلم نیست چونکه

سه کلمه نیست و جواب داده شده از این اشکال به اینکه مراد از غیر آن چیز است که مغایر باشد با خود کلمه و کلام و کلمه و با اجزاء آنها نه اینکه مغایر باشد با خود این سه فقط و مرکبات ناقصه از قسم دوم است یعنی فقط با خود این سه مغایر است نه با اجزاء آنها پس اطلاق قول بر مرکبات ناقصه صحیح است اشکال دوم اینست که در سابق گفته شد که قول بر رأی و اعتقاد اطلاق میشود چگونه میگوید که قول بر غیر کلمه و کلام و کلمه اطلاق نمیشود و جواب از این اشکال داده شده که مراد از قول که سابق گفته شد بر رأی و اعتقاد اطلاق میشود قول لغوی است و مراد از قول در اینجا که بر غیر کلمه و کلام و کلمه اطلاق نمیشود قول اصطلاحی است .

مسأله — ان كان المراد من قوله ، وكلمة بها كلام قد يؤم ، ان أهل اللغة يقصدون من الكلمة الكلام كما حمله الشارح على هذا فلفظة قد للتكثير كما قال الشارح وان كان المراد ان أهل الاصطلاح يستعملون الكلمة ويريدون بها الكلام فلفظة قد للتقليل والظاهر الثاني لأن المصنف من أهل الاصطلاح وبيان الاصطلاح اولی بأهل الاصطلاح وجعل الشارح استعمال الكلمة في الكلام مجازاً من باب تسمية الكل باسم الجزء يؤيد ما ذكرنا وينافي ما اختاره الشارح لأن مجازية الكلمة في الكلام غير مسلمة في اللغة وان قال به بعض .

مسأله — مراد از علا ما يتكلمه برای هر يك از اسم و فعل و حرف ذکر میشود تعريف آنها نیست بلکه ممیذات آنها است .

مسأله — فرق بين تعريف وذكر مميزات اينستكه در تعريف لازم است اطراد وانعكاس يعنى واجب است كه تعريف جامع افراد ومانع اغيار باشد بخلاف ذكر مميزات كه فقط اطراد لازم است يعنى واجب است كه در هر جا كه علامت وجود داشته باشد ذو العلامة موجود باشد لكن لازم نيست كه هر جا ذو العلامة موجود باشد علامت وجود داشته باشد مگر انكه علامت از علامات شامله باشد پس اشكال نشود در مميزات اسم بمثل كيف ونحو آن كه هيچ يك از مميزات مذکور در او موجود نيست .

مسأله — يجوز أن يقرء يراعى مجهولا ، ومذهب ، بالرفع والتنوين ، وغيره ، بالرفع صفة لمذهب وحيثئذ الضمير راجع الى مذهب المصنف لا نفسه ويجوز أيضا أن يقرء مجهولا لكن باضافة مذهب الى غيره وحيثئذ الضمير راجع الى المصنف لا مذهبه ويجوز أيضا أن يقرء معلوما ومذهب بالنصب والاضافة وحيثئذ الضمير راجع الى المصنف لا مذهبه ويجوز أيضا أن يقرء معلوما ومذهب بالنصب بدون الاضافة وان لم يساعده رسم الخط ويقرء غيره بالنصب فحيثئذ الضمير راجع الى مذهب المصنف لانفسه فعلم ان الاحتمالات أربعة لا ثلاثة كما توهمه بعض المحشين .

مسأله — تنوين ده قسم است چهار قسم آن مميز است كه بر غير اسم داخل نميشود وشش قسم ديگر بر غير اسم أيضا داخل ميشود لذا شارح گفته است المنقسم الخ .

ثم اعلم ان الالفاظ المستعملة في اللغة اربعة اقسام الاول ما يثبت لفظا وخطا كزيد وضرب ومن والثاني ما لا يثبت لفظا ولا خطا

کالمستتر وجوبا والثالث ما یثبت خطأ لا لفظا کالواو من الصلوة
والزکوة ونحوها والرابع عکس ذلك کالالف من هذا ورحمن ونحوها
والتنوين من هذا القسم فلذلك قال وحده نون تثبت الخ .

مسأله — مراد از نداء که ممیز اسم است منادی شدن است
نه نداء کردن چو نداء کردن فعل متکلم است وهمین است مراد
شارح که تفسیر میکند نداء را بالصلاحيۃ لان ینادی وهمچنین است
تنوین یعنی منون شدن ممیز اسم است نه تنوین دادن چون تنوین
دادن فعل متکلم است .

مسأله — بسم الله الرحمن الرحيم مثال است از برای سه قسم
از جر اول جر بحرف که در اسم است دوم جر باضافه که در الله
است سوم جر بتبعیۃ که در الرحمن است و برای جر تقدیری
ومحلی مثال ذکر نکرده وزید مثال است برای تنوین تمکن و صه
مثال است برای تنوین تنکیر چونکه فرق بین معرفه و نکره اسماء
أفعال بتنوین است چنانچه مصنف در باب اسماء أفعال میگوید .

واحکم بتنکیر الذي ینون منها وتعريف سواه بین
زیرا که مراد از صه با تنوین طلب سکوتی است که زمانش
معین نشده ومراد از صه بدون تنوین طلب سکوت در زمان حاضر
است ومسلّمات مثال است از برای تنوین مقابله زیرا که الف وتاء
مرکباً در جمع مؤنث سالم در مقابل واو در جمع مذکر سالم است
وتنوین در جمع مؤنث سالم در مقابل نون در جمع مذکر سالم
است واین تنوین برای تنکیر نیست زیرا که تنوین تنکیر مختص
است به بمبنیات وبر معربات داخل نمیشود وتنوین عوض نیست

چونکه از جمع مؤنث چیزی حذف نشده که این تنوین عوض از او باشد و حینثذ مثال است از برای تنوین عوض از جمله وکل مثال است از برای تنوین عوض از مفرد وجوار مثال است برای تنوین از حرف واحد بنا بر قوی والرجل مثال است از برای لام تعریف وام سفرمثال است برای قائم مقام ال در لغت بعض عرب وانا قمت مثال است برای دو قسم مسند الیه که یکی مبتدأ شدن است که باید در صدر باشد و دیگری فاعل است که باید در اخر باشد .

مسأله — عبارت شارح که میگوید مثال ما دخله ذلك خالی از مسامحه نیست زیرا که در تنوین دخول صدق نمیکند بلکه لحوق صدق میکند ودر اسناد هیچ يك از دخول ولحوق صدق نمیکند بلکه در جمیع غیر از آل واسناد ونداء لحوق است قتبصر .

مسأله — بدانکه هر يك از اسم و فعل و حرف نقل بدیگری میشود مثل شعر ویزید که فعل است نقل باسم شده و مثل أسماء أفعال بنا بر قوی که اسم است نقل بفعل شده و مثل لو در بیت اول وایاک واللو که حرف بوده نقل باسم شده لکن لابد للنقل من علامة وعلامة النقل في لو التنوين في الاول ولام التعريف في الثاني لانها من مميزات الاسم والاطراد فيها واجب كما سبق فقول الشارح في غير الاسم یعنی غیر الاسم بالنظر البدوي لا الثانوي .

مسأله — قد یعمل ان المصدرية الناصبة للمضارع فلا يعمل فيه النصب بل يبقى على رفعه كما قال المصنف في باب اعراب الفعل .

وبعضهم أهمل ان حملاً على ما اختها حيث استحقت عبلاً وتسمع بالمعيدي من هذا القبيل ولهذا صار سبباً للقدح والاشتباه اذ لو كان تسمع منصوباً لعلم انه مؤل بالاسم اعني المصدر فلا يصير مورداً للقدح والاشتباه .

مسأله — قول الشارح لشرفه عليه علت تقديم فعل است بر حرف ولكونه أحد ركني الكلام علة شرف فعل است .

ضمير مستتر در نعمت راجع است بانچه كه ضمير فيها راجع باو است ومخصوص بمدح الوضوء محذوف است .

مسأله — بعضی گفته اند نعم اسم است بدليل دخول باء جاره بر او در ما هي بنعم الولد وبعضی گفته اند فعل است بدليل من توضاً يوم الجمعة فيها ونعمت كه تاء ساكنه بنعم ملحق شده وچون مختار در نزد شارح قبول دوم است برای تاء ساكنه نعمت را مثال زد .

مسأله — الوجه في اختيار الشارح الفعلية ما هو المسلم في محله ان الدليلين المتعارضين ان امكن الجمع بينهما فالجمع اولى من ترك احدهما او كلاهما وهنا يمكن الجمع بالتصرف في دليل الاسمية بأن يقال ان مجرور الباء في بنعم الولد محذوف والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومثل هذا التقدير شايع في كلامهم ولا يمكن التصرف في دليل الفعلية اذ لم يعهد في كلامهم حذف ما لحقته التاء مع ابقائها فالتاء لاحقة بنفس نعم فهو فعل لان التاء من مميزاته .

مسأله — التاء في لات وربة وثمة متحركة بحركة البناء ووجهه واضح لكن في كون تاء لات للتأنيث كلام اذ هي عند بعض فصل

مسألة — بدانکه اسماء افعال شباهت دارد بحروف مشبهة بالفعل در استعمال یعنی چنانکه حروف مشبهة بالفعل بمعنای فعل استعمال میشود وعامل در لفظ آنها اثر نمیکند هكذا اسماء أفعال بمعنای فعل استعمال میشود وعامل در آنها اثر نمیکند بنا بر قول أرجح .

مسألة — اعلم ان اسم الفعل اسم للفظ الفعل لا لمعناه مثلاً صه اسم للفظ اسكت المركب من (أ — س — ك ت) لا لمعناه والا يلزم أن يكون فعلاً لأن الاسمى والفعلية والحرفية منشؤها المعنى فكل لفظ دل على معنى مستقل مقترن بأحد الازمنة فهو فعل فان كان صه اسماً لمعنى الفعل لزم أن يكون فعلاً لأن معنى الفعل مقترن بأحد الازمنة فيكون صه مرادفاً لاسكت فكيف يقال انه اسم .

مسألة — الافتقار على قسمين الأول الافتقار الى المفرد وهو لا يختص بالحرف بل هو مشترك بين الكلم الثلاث لأنه لا يمكن استعمال كل واحدة منها الا مركباً مع غيرها وهذا هو المراد بقولنا ان استعمال المفرد محال في لغة العرب بل في كل لغة لأن الغرض من وضع الكلمات الثلاث الافادة وهي متوقفة على التركيب كما هو واضح . ؟

الثاني الافتقار الى الجملة وهذا لا يختص بالحرف فقط لأن كل واحد من الاسم والفعل اذا ركب مع غيره يصير كلاماً ويفيد بخلاف الحرف لأنه اذا ركب مع مفرد آخر لا يصير كلاماً حتى يفيد بل يحتاج الى جملة يتركب معها فالحرف دائماً محتاج الى جملة مركبة من غير الحرف يقع هو فيها فاذا اشبه الاسم بالحرف في هذا الافتقار الذي هو الاصل في الحرف وكان افتقار الاسم أصلياً أي من حين

مسألة — اورد على كون هل مشتركاً بين الاسماء والافعال بأنه
 يتنافى ما سيأتي في باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل .
 واجيب عن ذلك بأن الاختصاص حيث كان في حيزها فعل والسر
 في ذلك ان هل كان في الأصل للحقيق بمعنى قد ومنه قوله تعالى هل
 أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً — أي قد
 أتى على الانسان الخ نقل ذلك عن ابن عباس والكسائي والفراء
 وأصله كان أهل فترك الهمزة لكثرة استعماله معها فاقيم هل مقام
 همزة الاستفهام وأفاد معناها وقد من مختصات الافعال وكذا هل لانها
 بمعناه لكنه لما كثر نيايتها عن همزة الاستفهام نسبت أصلها واختصاصها
 بالفعل واذا رأت الفعل في حيزها تذكرت أصلها وحننت الى الفعل
 الذي هو فيها المألوف وعانقته ولا ترضى بوقوع فاصل بينهما كما
 في باب الاشتغال بخلاف ما اذا لم تره في حيزها كما في ما نحن
 فيه فانها تنسى أصلها فتدخل على الاسم أيضا .

خلاصة آنکه مشترک بودن هل قبل از داخل شدن بر جمله است
 واختصاص بعد از داخل شدن بر جمله ایست که در او فعل باشد
 بس منافاتی نیست بین حکم باشتراك و حکم باختصاص لعدم
 اتحاد زمانهما .

مسألة — بر قول مصنف (والامر ان لم يك للنون محل فيه)
 الخ اشكال شده بلفظ كلا که بمعنى اتمه میباشد با اینکه اسم
 نیست بلکه حرف است .

مسألة — لما كان من اقسام الاسم ما ليس بمعرب ولا بمبني
 كالاعلام المحكية ومطلق الاسماء قبل التركيب على قول أتمى المصنف

بمن التبعية إشارة الى عدم انحصار الاسم في المعرب والمبني .
 مسألة — چون اسماء مورد معانی مختلفه ميباشد يعنى فاعليت
 ومفعوليت ونحوهما وهر يك از اينها محتاج علامت است لذا ميگويند
 (الرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية) پس مقتضى
 حكمت وضع اينست كه آخر اسم بسبب دخول علامات مختلف
 شود وهمين اختلاف را اعراب مينامند وچون اين اختلاف بر طبق
 حكمت وضع است او را اصل مينامند واصل در اينجا بمعناى را
 حجج است نه ما يبتنى عليه الشيء .

مسألة — اختلاف آخر معرب چهار قسم است — اول اختلاف
 ذات است حقيقه مثل اسماء ستة . دوم — اختلاف ذات است
 حكماً مثل تشبيه وجمع مذكر سالم در حال نصب وجر . سوم —
 اختلاف صفت است حقيقه مثل رجل وزيد در حالات ثلاث .
 چهارم — اختلاف صفت است حكماً مثل مسلمات در حال
 نصب وجر .

مسألة — بدانكه اختلاف است در بين نحويين در سبب بناء
 اسم كه آيا سبب بناء منحصر است در شباهت اسم بحرف يا سبب
 ديگر هم دارد . پس بعضى گفته اند كه سبب متعدد است كه از
 جمله آنها شباهت رساندن اسم است به فعل در معنى مثل اسماء
 افعال واز جمله آنها عدم تركيب است يعنى اسماء قبل از تركيب
 مبنى هستند بسبب عدم تركيب وديگر از اسباب بناء اجتماع سه
 سبب است از اسباب منع صرف مثل حذام وقطام ونحوهما كه
 سبب بناء آنها اجتماع علميت وتانيث وعدل است وجماعتي

علت بناء را منحصر در شباهت حرف میدانند و سه قسم مذکور را ثابت کرده اند که بناء در آنها بسبب شباهت بحرف است و در اسماء افعال گفته اند شباهت معنوی بفعل سبب بناء نمیشود — والا لازم آید سقيا لك که بمعنی فعل است مبنی باشد علی ان الفعل انما بنی للشبه المعنوی بالحرف كما فی متی وهنا و سیاتی الاشارة الی ذلك فی اوائل بحث المفعول المطلق وهمچنین گفته اند عدم ترکیب سبب بناء نمیشود چونکه اعراب و بناء از احکام اسم است بعد از ترکیب و قبل از ترکیب اسم نه معرب است و نه مبنی بدلیل آنکه در تعریف اعراب میگویند الاعراب ما جیء به لبيان مقتضى العامل و بدیهی است که قبل از ترکیب عاملی نیست تا اعراب آورده شود و معرب شود — یا آنکه مبنی شود و حذام را گفته اند که علت بناء آنها شباهت رساندن آنها است در وزن بنزال و مصنف همین قول را اختیار کرده است . لذا علت بناء را منحصر کرده در شباهت بحرف — بدلیل اینکه من الحروف معمول مدنی است و تقدیم ما حقه التأخیر یفید الحصر .

مسأله — مدنی اسم فاعل است از باب أفعال و ثلاثی مجردش دنی یدنو بمعنی قرب میباشد و یاء در مدنی یاء اطلاق است نه لام الفعل چونکه یاء لام الفعل بسبب اعلال حذف میشود مثل قاض و یحتمل که یاء لام الفعل باشد بنا بر قوی که در حال وقف یاء را باقی میگذارد .

مسأله — کل شیء جری علی مقتضى أصله لا سؤال فیہ و کل شیء لم یجر علی مقتضى أصله ففیہ سؤال عن عدم جریه علی مقتضى

— أصله ولما كان اسم المبني غير جار على أصله الذي هو الاعراب يجيء السؤال فإشار المصنف الى السبب والعلّة بقوله (لشبه من الحروف ... الخ) .

مسأله — دانسته شد که در اسم مبني يك سؤال است از علت بناء و این در صورتی است که مبني بر سکون باشد و اگر مبني بر حرکت باشد دو سؤال دیگر نیز میباشد یکی اینکه چرا متحرك شد چون اصل در مبني سکون است و یکی اینکه چرا متحرك شد بحرکت خاصة مثلاً در کم يك سؤال است و در حيث و امس و این در هر يك سه سؤال و سه جواب است مثلاً در این سؤال میشود که چرا مبني شده — در جواب گفته میشود که چون شباهت معنوي دارد بحرف زیرا که متضمن معنای همزه استفهام است پس از آن سؤال میشود که چرا متحرك شده و جواب گفته میشود بسبب التقاء ساکنین پس از آن سؤال میشود چرا متحرك بفتح شده در جواب گفته میشود زیرا فتحه اخف حرکات است .

مسألة — در فعل و حرف اگر مبني بر سکون باشه هیچ سؤالی نیست چون اصل در آنها بناء است و اصل در بناء سکون است و اگر مبني بر حرکت باشند فقط دو سؤال است یکی آنکه چرا متحرك شد و دیگر اینکه چرا بحرکت خاصة شد مثلاً در واو عطف سؤال میشود که چرا متحرك شد در جواب گفته میشود بجهت تعسر یا تعذر ابتداء بساکن پس از آن سؤال میشود که چرا فتحه شد در جواب گفته میشود چون ضمه و کسره بر واو ثقیل بودند .

مسألة — شهاهت حرفی در صورتی سبب بناء میشود که مدنی

باشد یعنی معارضي از مختصات اسم نداشته باشد که در این صورت قریب میکنند اسم را بحرف واکر غیر مدني باشد یعنی اگر معارضه کند با او چیزی که مقتضی اعراب است یعنی معارضه کند با او یکی از مختصات اسم پس در این صورت سبب بناء نمیشود مثل شباهتی که در أي استفهامیة و أي شرطیة هست که معارضه کرده با شباهت در آنها اضافه که از مختصات اسم است لذا شباهت در آنها سبب بناء نشده و آنها معرب هستند .

مسألة — اذا شبابه شيء شيئاً يعطى حكم المشبه به للمشبه ولا يعكس لأن العكس تحصيل للحاصل مثلاً اذا شبابه زيد اسداً في الشجاعة فيعطى زيدا المدح بالشجاعة لا الاسد لان المدح بالشجاعة حاصل للاسد سواء شبابه زيد أم لا .

مسألة — اعلم ان كل واحد من الكلمات الثلاث قد يشابه الاخرى كما شبابه اسم الفعل الفعل في النياية وكما شبابه فعل المضارع الاسم في التخصيص والتخصص والاشترك وكما شبابه ان واخواتها الفعل في العمل والمعنى وكما شبابه الاسم الحرف فيما يصير علة للبناء كالافتقار ونحوه وكما شبابه الاسم الغير المنصرف الفعل في الفرعية .

مسألة — اثر الشبابة يختلف باختلاف قوة الشبابة وضعفها وباختلاف قوة وجه الشبه في المشبه به وضعفها وكذا بحسب خفاء وجه الشبه وظهوره أو بعد المشبه عن المشبه به وقربه مع قطع النظر عن الشبابة .

مسألة — عدم الانصراف نصف البناء لان الاول يمنع عن

شیین وهما الجر والتنوين والثاني يمنع من أربعة أشياء وهي الاعراب الثلاثة والتنوين .

مسألة — هر يك از نه سبب منع صرف فرع است مثلاً عجمية فرع است برای عربيت چونکه اصل اينست که در لغت عرب لفظ عربي استعمال شود نه غير آن وهمچنين تأنيت فرع تذکير است چونکه اصل در اسماء مذکر بودن است وهکذا .

مسألة — همیشه در فعل دو فرعيت موجود است یکی اینکه فعل دائماً محتاج است باسمى که فاعلش باشد چونکه از دو فعل کلام مرکب نمیشود لکن اسم محتاج بفعل نیست چون کلام از دو اسم مرکب میشود وديگر اینکه فعل فرع اسم در اشتقاق چونکه فعل از مصدر مشتق میشود که اسم است ولا عکس علی الرأي المشهور .

مسألة — چون شباهت غير منصرف بفعل در همین فرعيت است وفرعيت چندان ظاهر نیست بلکه مخفي است باندازه که اثبات شباهت که فرعيت است در مشبه يعني غير منصرف وهمچنين در مشبه به يعني فعل محتاج بدقت وامعان نظر است لذا اکتفاء بيك شباهت نشده بلکه باید دو شباهت يعني دو فرعيت در اسم باشد تا غير منصرف شود لکن در مبني شدن اسم يك شباهت بحرف کافی است بجهت قوت وجه شبه در حرف مثلا کسی شك نمیکند در احتیاج حرف بجمله در حين استعمال بخلاف فرعيت در فعل که بعضی قبول ندارند ومیکويند که اسم فرع فعل است چنانچه در باب مفعول مطلق بيان میشود که مصنف ميگويد (وکونه اصلا

لهذین انتخب .)

مسألة — بعد ودور بودن اسم از حرف دو مقابل بعد اسم است از فعل زیرا که اسم وفعل فقط در مسند الیه شدن با هم فرق دارند که اسم مسند الیه میشود وفعل مسند الیه نمیشود اما در مسند بودن فرقی ندارند زیرا که هر دو مسند میشوند ودیگر اینکه اسم وفعل نوع واحد هستند چونکه هر دو مستقل هستند بخلاف حرف که نه مسند میشود ونه مسند الیه وبا اسم در نوع استقلال متحد نیست زیرا که حرف غیر مستقل است وحرف با اسم جمع نمیشود مگر در جنس اعم که کلمه بودن است وهمین است ماحصل تعلیل ابن حاجب که شارح نقل کرده .

مسألة — قد سبق أنهم اختلفوا في ان علة بناء الاسم هل هي الشبابة بمطلق مبني الاصل اعني الحرف والفعل ام منحصرة في الشبابة بالحرف فقط والمختار عند المصنف الثاني كما أشار اليه الشارح بقوله وفهم من حصر المصنف ... الخ .

مسألة — الاصل في وضع الحروف ان يكون على حرف واحد او حرفين كما في علم التصريف والاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلاثة فصاعداً وما زاد من الحروف على حرفين كليت ولعل مثلاً فهو خارج عن أصله وكذلك ما نقص من الاسماء عن ثلاثة أحرف كتاء الفاعل ونائه فهو أيضاً خارج عن أصله فالحرف الخارج عن أصله أشبه الاسم كما ان الاسم الخارج عن أصله أشبه الحرف .

مسألة — اسم اگر شباهت بحرف رسانید بناء را باسم میدهند که از احکام حرف است ولکن اگر حرف شباهت باسم رسانید

اعراب را که از احکام اسم است بحرف نمیدهند لانه لایقبله اذ المعانی التي توجب الاعراب لاتعتوره كما يصرح بذلك عنقريب بلکه حکم دیگری از احکام اسم را بحرف میدهند از قبیل متصرف فيه بودن و أمثال آن — لذا در لعل و أمثال آن گاهی تصرف میشود .

والسبب في ذلك أمران الاول ان وجه الشبه وهو الزيادة على حرفين ليس مختصا بالمشبه به اعني الاسم لان الفعل أيضا الاصل فيه ذلك بخلاف الاسم المشبه بالحرف في الوضع فان وجه الشبه أعني الوضع على حرف أو حرفين مختص بالمشبه به أعني الحرف لانه الاصل في الحرف فقط ولا يشاركه غيره في هذا الاصل .

الثاني ان الحرف لا يحتاج الى الاعراب لانه لا يعتوره المعاني المفتقرة الى الاعراب فالمقتضى لاعراب الحرف أعني الشباهة بالاسم وان كان موجوداً لكنه لغو واللغو قبيح عند العقلاء والشرط في تأثير المقتضي انتفاء المانع .

مسألة — بدانکه اشاره وهمچنین بقیه معانی حرفیه مثل ابتداء واستعلاء و أمثال آن معانی جزئیة خاصة هستند و کلی هر يك معنای اسمی است حاصل آنکه هر يك از ابتداء و استعلاء و اشاره و نحوها برد و قسم است یکی کلی و دیگری جزئی و جزئی معنای حرفی است و کلی معنای اسمی مثلاً لفظ ابتداء که مصدر باب افتعال است برای کلی ابتداء وضع شده که معنای اسمی است و لفظ من که حرف است برای ابتداء جزئی که معنای حرفی است وضع شده و همچنین لفظ استعلاء که مصدر باب استفعال است برای کلی

استعلاء که معنای اسمیست وضع شده و لفظ علی که حرف است برای استعلاء جزئی که معنای حرفیست وضع شده و هکذا سایر المعانی الحرفیة لکن از برای اشاره جزئی حرفی وضع نشده و برای اشاره کلی لفظ اشاره که مصدر باب افعال است وضع شده اگرچه بعضی گفته که لام تعریف عهد که حرف است برای اشاره جزئی که معنای حرفیست وضع شده لکن این قول ضعیف است اگر مراد عهد ذهنی یا خارجی باشد زیرا اشاره ایکه محل نزاع است اشاره حسی است نه ذهنی و اگر مراد عهد حضوری باشد این شبهه قوی میباشد فتأمل و یاتی لهذا تتمه فی اسماء الاشارة .

مسألة — اگر مفرد قبل از لحوق علامت تثنیة شباهت بحرف در او موجود شود و بعد از آن علامت باو ملحق شود تثنیة با علت بناء معارضة میکند و معرب میشود و همچنین است جمع و اگر علت بناء و شباهت پس از لحوق علامت موجود شود تثنیة معارضة نمیتواند و از همین قسم دوم است تثنیة و جمع اسم لاء نفی جنس و منادی اجماعاً و تثنیة اسماء اشاره و موصولات از قسم اول است و قول شارح (و انما اعرب ذان و تان الخ) اشاره بهمین مطلب است پس اشکالی نیست در اینکه تثنیة و جمع منادی و هم چنین تثنیة و جمع اسم لأنفی جنس مبنی شده و تثنیة و جمع موصولات و اسماء اشاره معرب شده چونکه در اول حرف ندا و لاء نفی جنس وارد بر تثنیة و جمع شده بعکس الثانی علی رأی المصنف والی هذه القاعدة یشیر نجم الائمة فی باب غیر المنصرف فی بحث العجمة حیث یقول ان الطاری یزیل حکم المطر و علیه فتنبه .

مسألة — بدانکه اسماء افعال شباهت دارد بحروف مشبهة بالفعل در استعمال یعنی چنانکه حروف مشبهة بالفعل بمعنای فعل استعمال میشود وعامل در لفظ آنها اثر نمیکند هكذا اسماء افعال بمعنای فعل استعمال میشود وعامل در آنها اثر نمیکند بنا بر قول أرجح .

مسألة — اعلم ان اسم الفعل اسم للفظ الفعل لا لمعناه مثلاً صه اسم للفظ اسكت المركب من (ا — س — ك ت) لا لمعناه والا يلزم أن يكون فعلاً لأن الاسمیه والفعلية والحرفية منشؤها المعنى فكل لفظ دل على معنى مستقل مقترن بأحد الازمنة فهو فعل فان كان صه اسماً لمعنى الفعل لزم أن يكون فعلاً لأن معنى الفعل مقترن بأحد الازمنة فيكون صه مرادفاً لاسكت فكيف يقال انه اسم .

مسألة — الافتقار على قسمين الأول الافتقار الى المفرد وهو لا يختص بالحرف بل هو مشترك بين الكلم الثلاث لأنه لا يمكن استعمال كل واحدة منها الا مركباً مع غيرها وهذا هو المراد بقولنا ان استعمال المفرد محال في لغة العرب بل في كل لغة لأن الغرض من وضع الكلمات الثلاث الافادة وهي متوقفة على التركيب كما هو واضح . ؟

الثاني الافتقار الى الجملة وهذا لا يختص بالحرف فقط لأن كل واحد من الاسم والفعل اذا ركب مع غيره يصير كلاماً ويفيد بخلاف الحرف لأنه اذا ركب مع مفرد آخر لا يصير كلاماً حتى يفيد بل يحتاج الى جملة يتركب معها فالحرف دائماً محتاج الى جملة مركبة من غير الحرف يقع هو فيها فاذا اشبه الاسم بالحرف في هذا الافتقار الذي هو الاصل في الحرف وكان افتقار الاسم أصلياً أي من حين

الوضع كالموصولات والظروف الواجبة الاضافة الى الجملة فيصير مبنياً فظهر من ذلك بطلان القول بأن علة بناء الضمائر الافتقار الى المرجع لأن المرجع فيها مفرد او في حكم المفرد والافتقار الى المفرد لا يصير سبباً للبناء .

مسألة — بين شباهت معنوي وشباهت افتقاري سه فرق است اول اينکه در شباهت معنوی چون معنای حرفي جزء معنای اسم است نه تمام معنی والا لازم آيد که اسم نباشد چنانچه قبلاً اشاره شد پس معنای اسم محتاج است بجزء داخلي خود از قبيل افتقار کل بجزء بخلاف شباهت افتقاري که معنای اسم محتاج است بجمله ايکه خارج از معنای اسم است دوم اينکه مفتقر اليه در شباهت معنوی غير مستقل است ودر شباهت افتقاري مستقل است فرق سوم اينکه مفتقر اليه در شباهت معنوی ممکن است لفظي برایش وضع نشده باشد مثل اشاره ولي در شباهت افتقاري مفتقر اليه بدون لفظ نيست ؟

مسألة — قال بعض المحققين ان علة البناء في الظروف المضافة الى الجمل هي الشبه المعنوي لا الافتقاري لانها تضمنت معنى حرف الاضافه وذلك لانها وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة كالفيايات .

مسألة — المراد من أوائل السور الحروف المقطعة نحو يس وطه .

مسألة — بعضی گفته اند که یکی از اسباب بناء شباهت لفظي

است یعنی لفظ اسم مثل لفظ حرف باشد مثل لیت یقولها المحزون که لیت اسم است و مبتدأ لیکن مبني شده . بسبب اینکه لفظش مثل لفظ لیت ایستکه از حروف مشبهة بالفعل است لیکن این قول باطل است زیرا که أمثال لیت یقولها المحزون از باب حکایة است نه از باب بناء ؟

مسألة — بدانکه در اسم گاهی دو سبب بناء جمع میشود مثل کم که هم شباهت وضعی دارد وهم شباهت معنوی و مثل ضمائر و اسماء اشاره که هم شباهت معنوی دارد چونکه تکلم و خطاب و غیبه و اشاره از معانی حرفیه است وهم شباهت وضعی که در غالب آنها موجود است که بقية را حمل بر غالب میکنند وهم شباهت افتقاری علی قول ضعیف و لهذا تتمه نذکرها فی اول اسماء الاشارة

مسألة — در اول باب معرب را مقدم کرد چون معرب اشرف است از مبني زیرا که معرب اصل است و در مقام بیان احکام معرب را مؤخر کرد چونکه مبني محصور است چنانچه گذشت که جمیع اقسام مبني فقط شش قسم است بخلاف معرب که اقسام کثیر دارد .

مسألة — معرب دو قسم است اول آنکه آخرش حرف علة نباشد مثل أرض دوم آنکه در آخرش حرص علة باشد مثل سمی برزون هدی ونهی و سما لغتی است در اسم .

مسألة — در نزد شارح در اسم شش لغت است که در این بیت جمع کرده (اسم بضم الاول و الکسری الخ) و در نزد بعضی

هیجده لغت است که در این بیت جمع کرده

(سما سم واسم سماة کذا سما وزد سمه واثلت أوائلها کلها)

مسألة — الأصل في الفعل البناء لعدم اعتوار المعاني المفتقرة اليه عليه (فان قلت كثيراً ما يقع الفعل حالا او صفة او مضافا اليه وهي من المعاني المفتقرة الى الاعراب) قلنا في هذه الموارد ليس الفعل وحده حالا او صفة ونحوهما بل الجملة اي مجموع الفعل والفاعل .

مسألة قيل ان الاصل في الاسماء البناء والاصل في الافعال الاعراب وقيل الاصل في كليهما الاعراب والحق عكس الاول كما عليه المشهور .

مسألة — هرگاه فعل با فاعل اسم شود مبني است چون متضمن اسناد است و اسناد معنی حرفیست و اگر فعل بدون فاعل اسم شود غیر منصرف است اگر یکسبب دیگر غیر از وزن الفعل در او باشد پس لفظ یزید و شمر ممکن است مبني باشد و ممکن است غیر منصرف باشد و ممکن است منصرف باشد .

مسألة — فعل ماضی مبني است اتفاقاً و در امر حاضر اختلاف است جمهور بصریین میگویند مبني است و کوفیین میگویند معرب است بلام جزم مقدره چنانکه لام در قراءت بعضی ظاهر شده در فلتفرحوا و در قول شاعر ؛

(لتقم انت یا بن خیر قریش کي لتفضي حوائج المسلمینا)

مسألة — مراد از معانی معتوره بر فعل مضارع که سبب شباهت او با اسم است ؟ . تخصیص و تخصص و اشتراك است زیرا چنانکه اسم گاهی مشترك میشود و گاهی تخصیص میخورد همچنین فعل مضارع مشترك است بین حال و استقبال و گاهی تخصیص میخورد

بمثل ان مصدرية و ما نافية و مختص بأحد زمانين ميشود و بعضي توهم کرده اند که مراد از معاني معتوره حال وصفه و وصله واقع شدن است و اين توهم بيجاست زیرا که ماضي هم حال وصفه و وصله واقع ميشود بس و جبهی ندارد که مضارع را معرب و ماضي را مبني کنند .

مسألة — فرقي نيست در بناء فعل مضارع بين اينکه نون تاکيد مذکور باشد يا محذوف مثل قول شاعر .

(لا تهين الفقير علك ان ترکع يوماً والدهر قد رفعه)

که در اصل لا تهين بوده که نون اول نون لام الفعل است و نون دوم نون تاکيد خفيفه که حذف شده و دليل بر اينکه در اصل مؤکد بوده بقاء ياء عين الفعل است زیرا که اگر مؤکد نباشد بايد ياء حذف شود بسبب التقاء ساکنين .

مسألة — قال بعضهم المضارع مبني مع نون التاكيد مباشراً كان او غير مباشر وقال بعضهم انه معرب كذلك وهكذا القول في المضارع مع نون الاناث .

مسألة — علة بناء جزء اول در خمسة عشر اين است که آخرش که تاء است وسط کلمه شده و حرفي که در وسط باشد . قبول اعراب نميکند و علة بناء جزء دوم اينستکه متضمن معنای حرف است که واو عاطفه باشد زیرا که در اصل خمسة و عشر بوده و وجه شبه بين مضارع مؤکد و خمسة عشر مجموع اين دو علة نيست فقط علة اول است زیرا که جزء دوم در فعل مضارع مؤکد که نون تاکيد است محتاج بعلت بناء نيست زیرا که نون حرف است (وکل

حرف الأصل فيه البناء فلا يحتاج الى علة (اما نفس تركيب پس
 علة بناء نیست زیرا که ترکیب غالباً علت اعراب است پس چگونه
 ممکن است که در اینجا علة بناء شود پس ترکیب علة بناء بر فتح
 است زیرا که ترکیب ثقیل وفتحة أخف حرکات است ؟

مسألة - أصل در مضارع وماضي بناء است (والاصل في المبني أن
 يسكن) پس هر دو مساوي هستند در اصالة سکون وحرکت در هر
 دو عارضی است .

مسألة - جميع حروف مبني است زیرا که در حروف تصرفی
 نیست ومعانی مفتقرة الى الاعراب بر انها وارد نمیشود . .

مسألة - بر عبارت مصنف اشکال وارد شده که لازم نیاید
 از ثبوت استحقاق بناء اینکه حروف مبني باشد کما قيل ان المستحق
 محروم جواب داده شده باینکه في المقام خصوصية تقتضي الملازمة
 بين الاستحقاق والفعلية چونکه واضع حکیم است (وحکمته تقتضي
 اعطاء كل ذي حق حقه) .

مسألة - اصل در مبني سکون است چون بناء ثقیل است بر
 لسان عرب زیرا که لسان عرب عادت کرده بر تغییر دادن آخر
 کلمه بحسب مقتضای عوامل و بسبب اینکه اصل عدم حرکت است
 وحرکت در مبني محتاج بعلت است چنانچه سابقاً ذکر شد وقول
 شارح وذلك لسبب اشاره بهمین مطلب است .

مسألة - قد سبق أن السؤال عن العلة في المبني قد يكون واحداً
 وقد يكون اثنين وقد يكون ثلاثة فتذكر فقوله فالاول حرك لالتقاء
 الساكنين جواب عن السؤال الثاني وكانت فتحة للتحفة جواب عن

السؤال الثالث اما الجواب عن السؤال الاول في أين فهو انه متضمن للاستفهام وقوله والثاني لمشايبته الخ جواب عن أول السؤالين في ضرب وكانت فتحه جواب عن ثانيهما اما السؤال عن علة البناء فلا يجري هنا لأنه فعل والاصل فيه البناء وكذلك واو العطف .

مسألة — ليت يقولها المحزون از باب نقل است چنانکه سابقاً بیان شد وعلامت نقل اینستکه اسم وخبر ندارد .

مسألة — بدانکه در الف ابتداء بساکن محال است اجماعاً اما در بقیة حروف هجاء اختلاف است که آیا مثل الف محال است یا آنکه دشوار است جمهور قائل بمحالیة وتعذر شده اند مطلقاً یعنی چه در الف وچه در بقیة حروف (وسید میر شریف وعلامه کافجی) قائل بدشوار بودن وتعسر شده اند ودر الف با جمهور موافقتند وچون مرحوم شیخ جواد تبتی در کتاب کفایة الصرف گفته است که أهل تبت ابتداء بساکن میکنند والعهدۃ علیه لأن أهل البيت أدري بما في البيت پس حق با جرجانی وکافجی است وقد نقل عن بعضهم القول به في لغة الفرس ايضاً في شتر بمعنى الابل .

مسألة — در تشبیه فعل ماضی بمضارع اشکال است زیرا که حال وصفة وخبر واقع شدن اختصاصی بفعل مضارع ندارد تا او اصل شود ومشبیه به وفعل فرع شود ومشبیه بلکه هر دو مساوی هستند در آنها .

مسألة — بدانکه امس اگر مطلق روزهای گذشته باشد یعنی اگر مراد روز معین نباشد منصرف است واکسر بمعنای خصوص دیروز گذشته باشد مبنی است چون متضمن منعی ال حضورية یا عهدیه

است زیرا که در أصل الأمس بوده وبسبب كثرة استعمال لام حذف شده ومعنايش در او تضمین شده .

قال الرضى ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلّة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك لان كل يوم مقدم على يومك فهو امس فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس وانما لم يبنوا غدا مع قصد يوم بعد التكلم كما بنى امس تفضيلا للداخل في الوجود في باب التعمين والتعريف على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهنى فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل وجوده فتعريفه يكون اقوى وقد روى عن بعض العرب اعراب امس مع الصرف كفسد وليست مشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حال الرفع وبنائه على الكسر كالحجازيين في حالة النصب والجرفان نكر امس كقولك كل غد مضت امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعراب اتفقا لزوال علّة البناء اذ هي تقدير اللام وربما بنى المقارن للام ولعل ذلك بتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا تصغر امس كما لا يصغر غدا وان ثنى امس او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين

فيظهر اللام لعدم شهرة المثني والمجموع في هذا الجنس شهرة الواحد
اتنهي .

مسألة — جير حرف جواب است بمعنى نعم وقول شارح انما
كسر على أصل التقاء الساكنين جواب از سؤال سوم است در
أمس وجواب از سؤال دوم است در جير أما جواب از سؤال دوم
در أمس وأول در جير نفس التقاء ساكنين است نه أصل التقاء
ساكنين وجواب سؤال اول در أمس در مسأله گذشته بيان شد .

مسألة — قوله وانما ضم تشبيهاً لها بقبل وبعد جواب عن
السؤال الثالث في حيث اما الجواب عن السؤال الاول فيه فقد اشير
اليه في السابق فراجع والجواب عن السؤال الثاني فهو التقاء الساكنين
كما يظهر من قول الشارح . وقد تفتح للخفة الخ .

مسألة — در كم فقط يك سؤال ويك جواب است ودر اضرب
وأجل كه حرف وفعل است سؤال وجوابي نيست .

مسألة — بدانكه مبني منحصر در اين چهار قسم نيست زيرا
بعض مبنيات مبني بر حرف اند مثل تثنية وجمع منادى واسم لاء
نفي جنس وبعضى مبني بحذف آخر أند مثل فعل أمر حاضر معتل
الأخر بنا بر قول بناء واگر حذف آخر را از أقسام نيابت نداينم .

مسألة — البناء في الاصطلاح ثبوت آخر الكلمة على حالة واحدة
بحيث لا يختلف باختلاف العوامل بشرط أن لا يكون الثبوت للحكاية
كزيد قائم علماً ولا للاتباع كثبوت الكسرة في ميم غلامي ولا
للتخلص من التقاء الساكنين ككسر الباء من اضرب في اضرب
الرجل .

مسألة — مراد از مقتضای عامل فاعلیه و مفعولیّه و مضاف الیه بودن و ملحقات آنهاست که عامل مقتضی آنهاست و اعراب بیان مقتضای عامل را میکنند لذا میگویند الرفع علم الفاعلیه و النصب علم المفعولیّه مثلاً در جاء زید رفع در زید علامت است و بیان میکنند که زید فاعل جاء است و جاء فاعل میخواید .

مسألة — بدانکه اعراب بر چهار قسم است اول اعراب بحرکت مثل ضمه زید در جاء زید دوم اعراب بحروف مثل واو در أخوك در جاء أخوك سوم اعراب بجزم مثل سکون در لم یضرب چهارم اعراب بحذف مثل حذف لام الفعل در لم یرم .

مسألة — اعراب یا علامت رفع است یا نصب یا جریا جزم .

مسألة — رفع و نصب مشترک است بین اسم و فعل و جر مختص

باسم است و جزم مختص بفعل .

مسألة — چون قبلاً در میزات اسم جر ذکر شده و دانسته شد که جر مختص باسم است لذا اشکال شده که قول مصنف (و الاسم قد خصص بالجر الخ) با قول دیگرش قبلاً بالجر و التنوین الخ تکرار است لذا جواب داده که غرض در سابق و غرض در اینجا مختلف است چون غرض در سابق تمیز دادن اسم است از فعل و حرف اگرچه در ضمن مختص بودن جر باسم دانسته میشود و غرض در اینجا بیان اینست که کدام يك از چهار قسم اعراب مختص باسم است حاصل اینکه در سابق مقصود بالاصالة تمیز دادن اسم است و اختصاص جر بحرف ضمناً دانسته میشود و مقصود در اینجا بالاصالة بیان مختص بودن جر باسم است پس تکرار نیست و مراد شارح هم همین

است که میگوید (وهذا تبیین لأي أنواع الخ) .

مسألة — علامت اعراب برد و قسم است اول علامت اصلي وان چهار است اول ضمه که رفع است دوم فتحه که علامت نصب است سوم کسره که علامت جر است چهارم حذف حرکت که علامت جزم است دوم علامت فرعی که ان را نیابتی مینامند وان یازده است اول واو دوم الف سوم نون که این سه نایب از ضمه میشوند چهارم کسره پنجم الف ششم یاء هفتم حذف نون که این چهار نایب از فتحه میشوند هشتم فتحه نهم ایضا یاء که این دو نایب از کسره میشوند دهم حذف حرف علة یازدهم حذف نون که این دو نایب از سکون میشوند .

مسألة — موارد اعراب نیابتی هفت است اول أسماء ستة دوم تثنية سوم جمع مذکر سالم چهارم جمع مؤنث سالم پنجم غیر منصرف ششم أفعال خمسة هفتم فعل مضارع معتل الآخر .

مسألة — در ذکر الله عبده یسر سه قسم اعراب اصلي ذکر شده که ضمه در ذکر و کسره در الله و فتحه در عبد است و در لم یضرب قسم چهارم از اعراب اصلي موجود است که جزم بسکون باشد در جاء أخو بني نمر دو اعراب نیابتی ذکر شده زیرا که واو در اخو نایب از ضمه و یاء در بني نایب از کسره است .

مسألة — سبب عدول از قید معرب بودن (ذو) که در کافیہ وعمده ذکر کرده بقید صحبة برای اینست که قید کافیہ نمیتواند ذو موصولة را خارج کند زیرا که ذو موصولة را بعض از طوائف عرب معرب میدانند اما قید صحبة ذو موصولة را خارج میکند چه

اینکه معرب باشد و یا مبني باشد زیرا که ذو موصولة بمعنی الذي است نه صاحب .

مسألة — در فم هفت لفة است اول ودوم وسوم فما باحرکات ثلاث در فاء وقصر یعنی بعد میم الف باشد چهارم وپنجم وششم فم باحرکات ثلاث در فاء وتخفیف میم ونقص یعنی بعد از میم ألف نباشد هفتم تشدید میم لیکن فاء در حرکات تابع میم باشد مثلا در جاء فم که میم مضموم است باید فاء بمتابعت میم ضمه داد شود ودر رأیت فم که میم مفتوح است باید فاء ایضا فتحه داده شود ودر مررت فم که میم مکسور است باید فاء مکسور شود چنانچه عین الفعل اموه وابنم که بمعنی ابن است در حرکات ثلاث تابع لام الفعل است مثلا در جائتی امره وابنم باید راه امره ونون ابنم ضمه داده شود ودر رأیت امره وابنما باید راه ونون فتحه داده شود ودر مررت بامرء وابنم باید مکسور شوند .

مسألة — حم خویشا وندان زوجه است از طرف زوج مثل پدر وبرادر زوج .

مسألة — هن کنایه از اسماء اجناس است یعنی مرادف بالفظ شیء میباشد یعنی بمعنی چیز است در فارسی مثلا کل هن زیدحسن بمعنای کل شیء زید حسن است یعنی هر چیز زید خوبست وبعضی گفته اند که هن فقط کنایه از چیزهایی است که ذکر انها قبیح است مثلا اگر طیبب خواست از مدفوع مریض سؤال کند میگوید کیف یخرج هنك وهمچنین سؤال از قبل ودبر وبعضی گفته اند که کنایه است از فرج بالخصوص مطلقا یعنی چه از مرد وچه از زن

مثل هن در فرمایش امام (ع) که مراد همین معنای سوم است و حاصل فرمایش امام اینست که هر کس افتخار بآباء و اجداد خود کند چنانچه در زمان جاهلیه مرسوم بوده پس باو بگوئید که فلان پدر خود را بدهن بکیر و کنایه نکوئید بلکه خود لفظ فلان را بگوئید و شاعر میگوید .

کیرم پدر تو بود فاضل از فضل پدر تو راجه حاصل
و اشاره بهمین مضمون است ؟

لا تَقْلُ اَصْلِي وَفَصْلِي اَبْدَا اِنَّمَا اَصْلُ الْفَتَى مَا قَدَ فَعَلْ
و بعضی اینحدیث را بحضرت رسول (ص) نسبت داده اند . و گفته حاصل معنی چنین است که هر کس در هنگام قتال وجدال عشیره خود را بکمک بطلبد چونکه همه از یک پدر هستند چنانکه در ایام جاهلیه ندا میکردند یا آل فلان پس بگوئید فلان پدر خود را دهن بکیر زیرا که اسلام عصیبت را باطل فرموده است .
مسألة — در اسماء سته سه اعراب جاریست اول اعراب تمام یعنی اعراب بحروف دوم اعراب بنقص سوم اعراب بقصر و شرائط اعراب تمام که قبلا ذکر شده اینست که اسماء سته اضافه شوند زیرا اگر اضافه نشدند معرب میشوند باعراب اصلی که اعراب بحركات است و باید این اضافه بسوی یاء متکلم نباشد چون اگر مضاف الیه یاء متکلم باشد معرب میشوند بحركات مقدره و شرط دیگر اینست که مکبر باشد والا معرب اند بحركات ظاهره و باید انها تشبیه و جمع نباشد والا معرب میشوند باعراب تشبیه و جمع .

مسألة — مضاف الیه در جاء أخو أییکذا اعتلاء بر چهار

قسم است اول اسم ظاهر مثل ابی و اعتلاء دوم ضمیر مثل کف ابیک سوم معرفه مثل ابی و کف چهارم نکره مثل اعتلاء؟

مسألة — اعلم ان اشتراط الاضافة انما هو في غير ذو لان الاشتراط فيها تحصيل للحاصل اذ هي دائما تضاف الى اسماء الاجناس لانها وضعت ليتوصل بها الى التوصيف باسما الاجناس اذ اسماء الاجناس ليس فيها معنى اشتقائي فلا يمكن ان يوصف بها شيء كالضمائر فحيث اردنا جعلها صفة لشيء نتوصل بلفظة ذو فنضيفها اليها ثم نجعلها صفة بعكس ما قلناه في الحال الموطئة فراجع .

مسألة — در بعضی از خطوطیکه منسوب بأمیر المؤمنین علیه الصلاة والسلام است دیده شده که لفظ أبی طالب در حالت جری بو او نوشته شده محققین برای تصحیح واو وجوهی گفته اند اول اینکه یاء وواو در خط کوفی قریب الشکل نوشته میشود لیکن این جواب در صورتی صحیح است که خط منسوب بمولا کوفی باشد دوم اینکه واو بنا بر حکایة است مثل ضمه در ای در قول خداوند (تعالی لتنزعن من کل شیعة أیهم اشد) که در باب موصولات ذکر خواهد شد سوم اینکه باید بیاء خوانده شود اگرچه در شکل واو نوشته شود نظیر صلوة و زکوة که ألف خوانده میشود اگرچه بو او نوشته شده چهارم آنکه از باب استعمال لفظ است بوضع او اش چون در اول باواو وضع شده لذا تغییر نمیکند .

مسألة — دوم از مواضع نیابت تثنية است و در تثنية بعضی اتفاق در لفظ را کافی میدانند چنانکه از کلام شارح همین قبول ظاهر است و بعضی اتفاق لفظ و معنی را شرط میدانند لذا مفرد اگر

علم باشد قصد تنكيرش را ميکنند يعنى تاويل بمسمى ميبرند تا نکره شود آنکاه تشبيه مى بندند وپس از آن ألف ولام بر تشبيه داخل ميکنند عوض از تعريف زائل شده از مفرد مثلا در تشبيه زيد الزيد ان ميگويند نه زيد ان وهم چنين است حکم جمع اگر مفردش علم باشد مثل الزيدون .

قال نجم الأئمة نقلا عن بعضهم ان العلم واقع في كلامهم كثير اقلو لم يشوه ولم يجمعوه لادى الى ماكرهوه من مثل جاتني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره (لانه لم يجعل علما الا مفردا) فقصدوا الى تشبيته وجمعه على وجه يراعى فيه مايندفع به ذلك فجيروا التعريف الزائل بالزامة اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفيق الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع (لانه قليل مخالف للمقياس) وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جا بعض المثني والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبهما كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلة الماء فيه لان احد الجبلين لما لم ينفرد من الاخر جازان يكونا كالشئ الواحد المسمى بالمثني كما يسمى شخص يزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما يزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثني حتى يقال لهما زيدان مجرد اعن اللام انتهى باختصار مع تغيير ما وليعلم ان في الحكم بخروج نحو القمران من المثني نظر بل منع يظهر وجهه من مراجعة باب التغليب من المدرس الافضل .

مسألة — يشترط في التثنية ان لا يكون مفردة مبنيا لان المبنى لا يثنى ولا يجمع ولذا قالوا ان يازيدان ويازيدون وكذا لارجلان ولا رجال ثنى وجمع اولا ثم أدخل عليهما حرف النداء وحرف النفي فبنيت بعد ذلك كما أشرنا اليه فيما سبق ليكن بشكل ذلك في تثنية اسماء الاشارة والموصولات على رأي المصنف كما مضى .

مسألة — قال الرضى قال بعضهم ان التثنية والجمع مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف . كخمسة عشر فعليه ليس الاختلاف فيهما اختلاف أعراب بل كل صيغة وضعت . مستقلة كما قيل في هذان وهذين ثم ادعى الاتفاق على اعراب نحو مسلمات وبهذا يظهر ما في قول الاخفش بينائه فيما ياتى من الفساد فتأمل .

مسألة — التثنية والجمع من مختصات الاسماء لا يوجدان في الفعل والحرف وقولنا يضربان تثنية ويضربون جمع مسامحة في مسامحة اذا الجمعية ليست في نفس الفعل بل في فاعله وايضا ليست اصطلاحيه بل لغوية بمعنى الدلالة على الكثرة وكذلك التثنية فتدبر والحاصل ان يضربان ويضربون لا يدلان على تعدد الفعل انما التعدد في فاعليهما وليس كل ما يفهم منه التعدد جمعا ولا تثنية اصطلاحا بل لهما فيه أي الاصطلاح الفاظ وصيغ خاصة ليس الالف في يضربان ولا الواو في يضربون منهما فتأمل جدا فانه دقيق وبالتأمل حقيق ؟

مسألة — قد يستعمل التثنية وكذلك الجمع بدلا عن كثرة التلغظ بمفرده . نحو قوله تعالى رب ارجعوني حيث جعل الجمعية في ارجعوني بمنزلة تكرار التلغظ بمفرده وكذلك لبيك وسعديك كما بين الاوول في كتب التفسير والثاني في باب المفعول المطلق فراجع .

مسألة — مجموع ما اشترط في المفرد الذي يراد تشنيته أو جمعه ثمانية وان كان في بعضها كلام الاول ان لا يكون مبنيا كما أشرنا إليه آنفا الثاني الافراد فلا يثنى ولا يجمع التثنية والجمع السالم الثالث عدم التركيب كما سيشير اليه الشارح في الجمع السالم الرابع التنكير كما اشير اليه أيضا آنفا الخامس الاتفاق في اللفظ فالقمران بمعنى الشمس والقمر أو الشمان بمعناها ليس تثنية وكذلك الاقمار والشموس السادس الاتفاق في المعنى كما أشرنا اليه ايضا آنفا يثنى ولا يجمع لفظ العين الا اذا كان المراد منه فردين أو أفراد من الجارية أو الباكية مثلا؟ السابع ان لا يكتفي بتثنية غيره. عن تشنيته ولذا لا يثنى لفظه سواء لانهم اکتفوا عن تشنيته بتثنية سي فقالوا سيان بدل سواء ان الثامن ان يكون متعددا فلا يثنى كربلاء ولا النجف مثلا لعدم تعدد معناه الحقيقي ويشترط في الجمع المذكر السالم في مفرده زائدا على ما ذكر ثلاثة شروط آخر الاول الخلو عن التاء الثاني كونه مذكرا الثالث كونه عاقلا هذا اذا كان مفردا علما وان كان مفردا صفة يشترط فيه زائدا على ما ذكر ثلاثة شروط آخر الاول ان لا يكون من باب افعل فعلاء الثاني ان لا يكون من باب فعلان فعلى الثالث ان لا يكون مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فليكن على ذكر منك لانه يفيدك عن قريب .

مسألة — بدانکه اعراب نيابتي فرع اعراب بالاصالة است وهمچنين ضمير فرع اسم ظاهر ومعنى كلاکه تثنية است فرع لفظ کلامت که مفرد میباشد لذا در اعراب نيابتي اضافه بضمير شرط کرده اند تا حفظ مناسب شود و هر سه فرع باهم جمع شوند چنانکه

اگر اضافه باسم ظاهر شد اعراب بحرکه تقدیری داده اند تا ایضا حفظ مناسبت شود یعنی سه اصل باهم جمع شوند . یعنی اعراب بحرکت و مراعات لفظ و مراعات مضاف الیه که اسم ظاهر است و همچنین است حکم کلتا ؟

مسألة — بدانکه لفظ کلا و کلتا بمعنای هر يك است نه بمعنای هر دو لذا در کلتا الجنتین ات اکلها ضمیر ات و اکلها که راجع است بکلتا مفرد آمده است قیل هذا اذا اضيف الى الظاهر والا فمعناها بالفارسی هر دو .

مسألة — بدانکه در تشبیه مثل زید کلاسد باید وجه شبه که شجاعت است در مشبه به اصلی باشد و در مشبه فرع و چون مصنف اثنان و اثنتان را تشبیه کرده بابنین و ابنتین لذا نظر باین قاعده شارح میگوید که مراد مصنف این است که ابنین و ابنتین تشبیه حقیقی هستند و اثنتان و اثنتان تشبیه مجازی میباشد ولی در اعراب مثل تشبیه حقیقی اند ؟

مسألة — مراد از افراد عدم اضافه است ؟

مسألة — اگر تشبیه را اسم قرار دهند که در معنی مفرد باشد حکم لفظی باقی میماند یعنی اعراب نیابتی داده میشود مثلا اگر زیدان برای کسی اسم شود در حالت رفعی بالف و در حالت نصبی و جری بیاء میباشد ؟

مسألة — سوم از مواضع نیابت جمع مذکر سالم است .

مسألة — بعضی گفته عامر مثال مفرد جامد است و مذنب .

مثال مفرد مشتق و المهدة علیه .

مسألة — افعال را که مؤنث فعلاء است جمع بواو نون نبسته اند تا فرق باشد بین این افعال که صفة مشبیه است و بین افعال تفضیل زیرا که افعال تفضیل بواو نون جمع بسته میشود و عکس نکرده اند چون افعال تفضیل اکمل در وصفیه است و همچنین افعال را که مؤنث فعلی باشد جمع بواو و نون نبسته اند تا فرق باشد بین او و افعال که مؤنث فعلائے است و عکس نکرده اند چون افعال که مؤنث فعلائے باشد اصل است چونکه مؤنثش باتاء است و تاء اصل است نسبت بالف تا نیت که در مؤنث افعال فعلی میباشد ؟

مسألة — بدانکه دلالت کردن جمع بر سه مفرد واجب است والا جمع نمیشود لذا میگوید اگر عشرين جمع میبود واجب بود که دلالت کند بر سه عشره که ثلاثین است لیکن دلالت کردن ثلاثین بر سه ثلاثة که تسعه باشد واجب نیست زیرا که ثلاثین بر بیشتر از تسعه دلالت میکند لیکن اگر جمع باشد لازم است که گاهی استعمال در تسعه ممکن شود و حال آنکه ممکن نیست خلاصه آنکه در جمع صعود تاسه مفرد واجب است و تنزل تاسه مفرد در صورت دلالت بر بیشتر از سه مفرد لازم است نه واجب لذا در ثلاثین تعبیر بلزوم کرد و در عشرين تعبیر بوجوب ؟

مسألة — جمیع باب عشرين و همچنین خودش در قرآن مقدس استعمال شده است ؟

مسألة — لفظ الذي در قول شارح بل اسما لخاصة الشيء الذي ينسب اليه صفة خاصة است و ضمير ينسب بخاصة بر میگردد ، و ضمير اليه راجع بشيء است و معنای عبارت چنین میشود که اهل اسم

است از براي خاصه شيء كه ان خاصه نسبت داده شده بآن شيء
 وتذكير ضمير راجع بمؤنث لفظي كه خاصه است قابل توجيه است؟
 مسألة — بعضي گفته اند كه عالمون جمع است نه ملحق به جمع
 زيرا كه عالم اسم است براي يك صنف از اصناف خلق چه عاقل
 باشد و چه غير عاقل و بعضي گفته اند اسم است براي يكصنف از
 عقلاء كه انسان و ملائكه و جن است .

وقال الخواجه في حاشية المطول في بحث الاسعفراق انه من
 الجموع التي لا واحد له من لفظه .

وقال الشهيد الثاني العالمين جمع العالم وهو اسم لما يعلم به
 كالحاتم والغالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ماسواه من
 الجواهر والاعراض فانها لامكانها وافتقارها الى مؤثر واجب لذاته تدل
 على وجوده تعالى شانه وجمعه ليشتمل ماتحته من الاجناس المختلفة
 وغلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم
 وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل
 الاستتباع وقيل المراد به الناس ههنا فان كل واحد منهم عالم اصغر
 من حيث انه يشمل على نظائرمافي العالم الاكبر من الجواهر والاعراض
 التي يعلم بها الصانع كما يعلم بما ابدعه في العالم الاكبر انتهى .
 مسألة — بعضي گفته اند كه عليين اسم براي درجات . اعلاي
 بهشت ومفردش على وعليه است .

مسألة — در اين نوع يعني در مفرديكه بشكل جمع باشد چهار
 اعراب است اول اعراب جمع مثل (ان كتاب الابرار لفي عليين)
 دوم مثل حين كه درسه حالت باياء باشد وحرركات اعراب بر نون

وارد شود سوم در هر سه حالت باواو وحرکات اعراب برنون وارد شود چهارم در سه حالت باواو ودر هر سه حالت نون مفتوح باشد. مسأله — بدانکه جمع مکسر جمعیهست که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد لفظا مثل رجل ورجال که راه در مفرد مفتوح است ودر جمع مکسور ویا تقدیرا مثل فلک که بر وزن مفرد خود آمده لکن ضمه و سکون در مفرد مثل ضمه و سکون قفل و قرب اصلي است ودر جمع مثل ضمه و سکون اسد جمع اسد که ضمه و سکون عارضی است ولفظ ارضون از قسم اول است چونکه راه در مفرد ساکن است ودر جمع متحرك . وقول شارح بفتح الراء جمع ارض بسکونها اشاره بهمین است . وارض اسم جنس ومؤنث است وشرط علمیه را فاقد است لذا او را از ملحقات جمع مذکر سالم قرار داده اند .

مسأله — سنون جمع سنه مثل ارضون است یعنی جمع مکسر است چون سین در مفرد مفتوح است ودر جمع مکسور و دیگر شرط خالی بودن از تاء و مذکر بودن را فاقد است .

مسأله — لام الفعل محذوف در سنه در نزد بعضی واو است بدلیل سنوات ودر نزد بعضی هاء است بدلیل اینکه جمعش بسنهای نیز آمده والجمع یرد الاشیاء الی اصولها .

مسأله — باب سنین مثل عضه که در اصل عضو یاعضه یوده ومثل عزة که در اصل عززی بوده ومثل ثبة که در اصل ثبو یاثبی بوده .

مسأله — باب سنین اگر فاء الفعل در مفرد مفتوح باشد در جمع مکسور میشود مثل سنه و سنین و اگر فاء الفعل در مفرد مکسور

باشد در . جمع تغییر نمیکنند یعنی بکسر باقی میماند مثل عضه وعضین وعزة وعزین واکر در مفرد فاء الفعل مضموم باشد در جمع ضمه وکسره جائز است مثل ثبة وثبون که در فاء الفعل جمع ضم وکسر هر دو جائز است وهمه این جمعها در قرآن مقدس باواو ونون آمده مگر ثبون که در قرآن با الف وتاء آمده مثل قول خداوند (انفر واثبات) .

مسألة — جمع مکسر برد وقسم است اول مکسر بالمعنی الاعم یعنی مطلق جمعی که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد اگرچه باواو ونون باشد چنانچه گذشت دوم مکسر بالمعنی الاخص یعنی جمعی که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد وجمع باواو ونون نباشد بلکه بر وزن صیغه های مخصوصی که برای جمع مکسر ذکر کرده اند باشد که ان صیغه ها تقریباً سی وبنج صیغه است که از جمله آنها وزن فعال است که شفة برهمین وزن جمع بسته شده بس دانسته شد که مراد از لم تکسر جمع مکسر بالمعنی الاخص است نه مکسر بالمعنی الاعم والا با قول شارح لما ذکر فی ارضین تناقض لازم میاید فتبصر .

مسألة — دلیل براینکه سنین در قول شاعر (دعانی من نجد الخ) باعراب حین وارد شده حذف نشدن نون است زیراکه اگر باعراب جمع میامد باید نون جمع باضافه حذف میشد قال فی المصباح وفي لغة تثبت الیاء فی الاحوال کلها وتجعل النون حرف اعراب تنون فی التنکیر ولا تحذف مع الاضافة کأنها من اصول الکلمة وعلی هذه اللغة ورد قوله (ص) اللهم اجعلها علیهم سنینا کسنین یوسف ع انتهى .

مسألة — ممکن است کسر نون در بعضی از ملحقات جمع از باب ورود مثل حین باشد .

مسألة — ظاهر عبارت مصنف این است که فتح نون تشبیه جائز است اگرچه تشبیه باالف باشد چونکه قید نکرده بانیکه بایاء باشد و ظاهر کلام شارح اینست که فرق نمیکند که الف علامت رفع باشد مثل جاء الزیدان یا اینکه الف علامت رفع نباشد بلکه الف بنا بر لغتی باشد که تشبیه را در هر سه حالت بالف میخوانند مثل قول شاعر (اعرف منهما الالف والعینانا) که الف علامت رفع نیست زیرا که اتعینان منصوب است بسبب عطف بر الانف که مفعول اعرف میباشد لکن در بعضی لغات در هر سه حالت بالف خوانده میشود چنانچه خواهد آمد در باب اضافه در لیبی .

مسألة — در قول شاعر (یا ابقی ارقی القذان والنوم لا تألفه العینان) شاهد در نون عینان است که بضم خوانده شده نه در قذان زیرا که قذان تشبیه نیست بلکه جمع است مثل غربان و صردان و غزلان .

مسألة — چهارم از موارد نیابة جمع مؤنث سالم است .

مسألة — بدانکه الف وتاء در مسلمات مرکبا بمنزله واو در مسلمون میباشد یعنی مجموع الف وتاء علامت جمع است بخلاف مثل دعاة وقضاة که تاء تنها علامت جمع است و الف اصلي و لام الفعل است و بخلاف اییات که تاء اصلی است و لام الفعل و الف فقط علامت جمع است و قول شارح مزیدتین اشاره بهمین مطلب است .

مسألة — در جمع مؤنث سالم دو نزاع است اول در مطلق حال نصب و جر و رفع که در این نزاع مشهور میگویند معرب است و اخفش میگوید مبنی است دوم فقط در حال نصب نزاع است که آیا معرب است یا مبنی کوفین میگویند معرب است و نصبش بفتحة میباشد مطلقا یعنی چه اینکه معتل باشد مثل لغات یا معتل نباشد مثل مسلمات و هشام موافق یا کوفین است لیکن نه مطلقا بلکه در خصوص معتل مثل لغاة و جماعی میگویند مبنی بر کسر است مثل حذام و امس لکن فقط در حال نصب و یحتمل که اخفش از همین جماعت باشد یعنی فقط در حال نصب قائل ببناء باشد نه مطلقا واذ کلام بعضی دانسته میشود که در نزد بعضی تثنیة و جمع مطلقا مبنی است چون متضمن حرف عطف است مثل خمسة عشر وقد تقدم .

مسألة — برای بناء این جمع وجهی بنظر نرسیده مگر اینکه بکوثیم مبنی شده چونکه متضمن حرف عطف است مثل خمسة عشر چنانچه قبلا از بعضی نقل شد که مطلق تثنیة و جمع را مبنی میدانند بهمین سبب لیکن این سبب اختصاص بجمع مؤنث سالم ندارد فضلا من حالة نصبه .

مسألة — در قول شارح اما رفعه فعلی الاصل اشکال است زیراکه جر این جمع ایضا علی الاصل است فلا تغفل .

مسألة — در این جمع اگر اسم شود یعنی علم قرار داده شود سه قول است اول اینکه اعرایش مثل ما قیل تسمیه است چنانچه در تثنیة نیز چنین بود دوم اینکه نصب داده میشود بکسره لکن

تنوینش را حذف میکنند تا مراعات شود هم جمعیه و هم سبب منع صرف که تأنیت و علمیه است زیرا که نصب بکسره بملاحظه جمع مؤنث سالم بودن است و حذف تنوین بملاحظه دو سبب است سوم اینکه فقط مراعات دو سبب میشود یعنی او را اعراب غیر منصرف میدهند بسبب تأنیت و علمیه .

مسأله — مراد از اوجه ثلاثه در قول شاعر (تنورتها من از رعات) سه قسم جر است در از رعات اول کسر تاء باتنوین دوم کسر تاء بدون تنوین سوم فتح تاء بدون تنوین است مراد از سه قسم نصب بکسره باتنوین و بدون تنوین و فتح بدون نیست بدلیل اینکه در این بیت عامل نصب نیست تا اوجه نصب جاری باشد .

مسأله — بنچم از موارد نیابة غیر منصرف است .

مسأله — احمدکم مثال اضافه است چونکه احمد بسبب قصد تنکیرش نکره شده انکاه اضافه شده و کسب تعریف کرده و الا لازم میآید که اضافه تحصیل حاصل باشد فی المساجد مثال الف لام معرفه است الاعمی والاصم مثال ال موصوله اسف چون اعمی و اضم صفة مشبهة هستند و الف لام در صفة مشبهة را بعضی موصوله میدانند الیزید مثال ال زائده است و مثال ام را ذکر نکرده .

مسأله — قد تقدم انهم لم يكتفوا في غير المنصرف بعله واحدة كما اكتفوا في المبني بالعلة الواحدة لأن مشابهة الاسم للفعل خفية وضعيفة بخلاف مشابهته للحرف فانها ظاهرة وقوية .

مسأله — در غیر منصرف بعد از اضافه یا دخول لام سه قول است اول اینکه منصرف است مطلقا یعنی چه اینکه بعد از اضافه

یا دخول لام دو علة باقی بماند یا اینکه هر دو یایکی از انها زائل شود مثلا در ابراهیم چون تأثیر عجمیه مشروط بعملیه است و قصد تنکیر برای اضافه ودخول لام علمیه را زائل میکنندو بسبب زوال علمیه عجمه تأثیرش زائل میشود زیراکه اذا فاع الشرط فاع المشروط بس هر دو سبب زائل میشود ودر احمد چون وزن فعل مشروط بعملیه نیست بس از قصد تنکیر فقط علمیه زائل میشود یک سبب دیگر که وزن فعل است باقی میماند ودر احمر چون دو سبب وصفیه ووزن فعل است و علمیه دخالتی ندارد لذا بس از قصد تنکیر دو سبب باقی میماند و هیچکدام زائل نمیشود خلاصه اینکه قول اول اینست که در جمیع این سه صورت غیر منصرف بس از اضافه ودخول لام منصرف میشود بدلیل اینکه اضافه ولام که از مختصات اسم است با شباهت فعل که سبب منع صرف است معارضة میکند و اذا تعارضا تساقطا ورد الاسم الی اصله وهو الانصراف قول دوم اینسکه غیر منصرف است مطلقا یعنی چه اینکه دو سبب باقی بماند یا اینکه هر دو یایکی از انها زائل شود به بیانی که در قول اول گذشت ودلیل بر غیر منصرف بودن اینست که صرف عبارت است از تنوین چنانچه بیاید در باب غیر منصرف که مصنف میگوید (الصرف تنوین اتی مبینا معنی (به یکون الاسم امکنا) وتنوین بس از اضافه ودخول ال داخل بر غیر منصرف نمیشود مثل قبل الاضافه ودخول لام لذا غیر منصرف است یعنی قبول تنوین نمیکند وکسره را قبول میکنند چون شباهت فعلی بسبب اضافه ودخول لام ضعیف شده وقول سوم اینستکه اگر بسبب اضافه ودخول لام یک

سبب یا هر دو سبب زائل شود مثل احمد و ابراهیم منصرف میشود
 و اگر هیچکدام زائل نشود مثل احمد غیر منصرف است .
 مسأله — ظاهر مصنف در این کتاب اختیار قول دوم است
 و در کتاب تسهیل تصریح کرده با اختیار همین قول دوم و سیرافی و مبرد
 و جماعتی قول اول را اختیار کرده اند و مختار مصنف در حاشیه
 که بر متن جامی نوشته قول سوم است چنانچه این خباز و رکن
 الدین هم همین قول سوم را اختیار کرده اند .
 مسأله — وجه ظهور کلام مصنف در این کتاب در اختیار
 قول دوم اینست که ما حصل کلام مصنف چنین میشود که غیر
 منصرف مجرور بفتحه میشود اگر اضافه نشود و اگر بعد از ال نباشد
 و اگر غیر منصرف اضافه شود یا بعد از ال باشد جر بفتحه داده
 نمیشود پس حاصل کلام چنین میشود که صفت غیر منصرف بودن
 بعد از اضافه شدن یا بعد از ال واقع شدن باقیست .
 مسأله — ششم از موارد نیایه افعال خمسة است
 مسأله — بدانکه وجه اینکه این افعال را خمسة میگویند
 اینستکه نظر نحویین بلفظ است و لفظ این افعال پنج است اگر چه
 مصداق خارجی این افعال هفت است اول تثنيه مذکر غایب دوم
 جمع مذکر غایب سوم تثنيه مؤنث غایب چهارم تثنيه مذکر مخاطب
 پنجم جمع مذکر مخاطب ششم مفرد مؤنث مخاطب هفتم
 مؤنث مخاطب .
 مسأله — بدانکه معنوی مشترک است بین جمیع مؤنث غایب
 و جمع مذکر غایب و اول بروزن یصرون و یخرون میناشد و او لام

الفعل است ونون ضمیر جمع مؤنث است ودوم بر وزن ^{تذکره} *تصرون* است و یخروجون می باشد که او ضمیر جمع مذکر است و نون عوض رفع است و او لام الفعل با علال ضرفی حذف شده و در قول خدا اوتد مراد قسم اول است لذا نون حذف شده چونکه ضمیر است نه علامت رفع ^{تذکره} *تصرون* — ^{تذکره} *تصرون*

^{تذکره} *تصرون* — سبب حذف شدن نون در تبتی و تذکره ای بدون ناصب و جازم اینست که ضمه که اصل است گاهی برای تخفیف حذف میشود چنانچه بعضی از قراء در *تصرون* را حذف کرده وراه را بسکون خوانده برای تخفیف بسن باید نون که ناصب ضمه است بطریق اولی حذفش مجازا باشد و الا لازم می آمد مثل معروف صلت علی الاسد و بلسا عن النعقد و فی بعض الحواشی التصریح فی باب المفعول المطلق ان حذف النون من المضارع من دون ناصب و جازم لغة و قال وعلیها جاء قوله ایئت امرئ النخ وقوله (ص) لا تدخلوا الجنة حتی تؤمنوا و لا تؤمنوا حتی تحابوا و غیر ذلك انتهى ^{تذکره} *تصرون* این بود و خاتمه مواضع کتابه الحال شروع میشود در مواضع اعراب تقدیری ^{تذکره} *تصرون* — ^{تذکره} *تصرون*

^{تذکره} *تصرون* — هر اسم معرب که آخرش الف باشد مثل مصطفی یا انکه یا باشد مثل مرتقی او را نحوین معتل میگویند بشرطیکه الف وهم چنین یاء لازمه کلمه نباشد و این قید لزوم برای اخراج اسماء است در حال اجراء و ناصب و قید تخفیفه برای اخراج مرضی و بغدادی است و قید تلو کسره برای اخراج ظمی و نحو آن است چنانچه قیدها تمکن برای اخراج هذا و منی و نحو آن است زیرا که ^{تذکره} *تصرون*

اینها را معتل نمینانند .

مسألة — در قسم اول یعنی اسم معربی که در آخرش الف لازمه باشد که او را مقصورهم مینامند هر سه اعراب در تقدیر است زیرا که متحرك شدن الف محال است اجماعا .

مسألة — بدانکه قصر در لغت عرب دو معنا دارد یکی کوتاه بودن که ضد طول است و دوم محبوس بودن ضد آزاد بودن و لفظ مقصور در اینجا ممکن است بمعنای اول باشد زیرا که الف در مصطفی مدود نیست و ممکن است بمعنای دوم باشد زیرا که حرکات اعراییه در الف محبوس است .

مسألة — جناب نجم الاثمه در وجه تسمیه معنای اول را ترجیح داده زیرا که بنا بر معنای دوم لازم میآید که مضاف الی یاء المتکلم را نیز مقصور بنامند و حال آنکه مقصور نمینامند لکن فرمایش رضی نا تمام است چونکه در علم معانی بیان ثابت شده که در وجه تسمیه اطراد لازم نیست مگر آنکه مقصور نامیدن از باب توصیف باشد زیرا که در وجه توصیف اطراد لازم است فراجع .

مسألة — در قسم دوم رفع و جر که ضمه و کسره است مقدر میشود و نصب که فتحه است ظاهر میشود چون ضمه و کسره بریاء ثقیل است و فتحه ثقیل نیست .

مسألة — هر اسمیکه آخرش یاء باشد او را منقوص مینامند یا بجهت اینکه دو اعراب در او ظاهر نمیشود یا بجهت اینکه لام الفعل او کاهی حذف میشود .

مسألة — در قول شارح لیس فی الاسماء العربیه الخ اشکال

شده بکفوا فتأمل .

مسألة — اگر کسی اشکال کند که حذف واو در سندع الزبانیه که در اصل سندعوا بوده ایضا لازم است برای رفع التقاء ساکنین جواب داده میشود که مراد از حذف لازم در اینجا حذفی است که بسبب تأثیر عامل باشد نه بسبب غیر عامل که التقاء ساکنین است هذا اذا كان المراد من الحذف في المقامين الحذف في التلغظ دون الخط ويمكن ان يراد منه فيهما الحذف لفظا وخطا وعليه فعدم لزوم الحذف في المقام الثاني ظاهر لانه حينئذ لمجرد رسم خط المصحف وان كان في حذفه نكتة قال الشارح في الاتقان في باب رسم خط المصحف قال المراكشي حذفوا الواو من ويدع الانسان ويمح الله ويدع الداع وسندع الزبانيه للتنبيه على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود الى ان قال وأما في سندع الزبانيه فللاشارة الى سرعة الفعل واجابة الزبانية وقوة البطش انتهى باختار .

باب النكرة والمعرفة

مسألة — اصل در اسم تنکیر است وتعریف فرع است چنانچه قبلا گفته شد .

مسألة — تأثیر ال در اسم برد و قسم است اول تأثیر لفظی که

عبارت است از حذف تنوین لفظا یا تقدیرا دوم نائیر معنوی که عبارت است از تعریف وال در حسن کتب علم است تأثیر معنوی نکرده چون که تحصیل حاصل میشود .

مسألة — بدانکه لفظ غیر ال بر او داخل نمیشود چون متوغل در تنکیر است و در موقع قابل ال واقع نمیشود وهم چنین ال در اسم فاعل و اسم مفعول داخل نمیشود ببناء بر قولي که الف لام در انها ال موصوله است پس تعریف مصنف جامع افراد نیست .

مسألة — بدانکه نکره بر دو قسم است اول آنکه خودش قابل ال باشد مثل فرس و دار دوم آنکه در جای کسی واقع شود که قابل ال باشد مثل ذو که بمعنای صاحب است و مثل من و ماء موصوله ببناء بر قولي .

مسألة — لفظ صاحب اگر چه در اصل اسم فاعل بوده و لام در او باید لام موصوله باشد لکن جانب اسمیه در او غلبه کرده که گویا اسم فاعل نیست و لذا لام در او لام تعریف است .

مسألة — اشکال شده در تعریف نکره بضمه و سایر اسماء افعال که تنوین بر انها داخل میشود چونکه در سابق بیان شد که اسماء افعال با تنوین نکره میشوند و حال آنکه ال بر انها داخل نمیشود و در موقع قابل ال نیست و جواب داده شده که این تعریف تعریف بخاصه است و در تعریف بخاصه انعکاس لازم نیست و بعضی دیگر جواب داده اند که صه مثلا در موقع تسکوت واقع شده که قابل ال میباشد و قس علیه البواقی .

مسألة — ایضا بالاسماء اللازمة للتکثیر کالحال و التمزین

واسم لا ومدخول رب واجيب عنها بانها قابلة ذاتا وان كانت بالنظر الى الوصف العنواني أي الحالية والتمييزية وامثالهما غير قابلة .

مسألة — في ترتيب المعارف من حيث الاعرفيه اقوال احدها ما ذكره الناظم .

مسألة — بدانکه يا رجل در دو معنى استعمال ميشود اول آنکه مراد رجل غير معين باشد مثل قول اعمى که صدای با تي ميشنود

ميگويد يا رجلا خذ بيدي که مرادش مطلق رجل است که بيايد دستيش را بگيرد دوم آنکه مراد رجل معين باشد مثل اينکه بيک

نفر معين اشاره شود و گفته شود يا رجل افعل کذا لذا مصنف در تسهيل اختيار کرده که تعريف رجل بسبب اشاره است وقال الجامي

لم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذا صل يا رجل يا ايها الرجل

مسألة — بعضى گفته اند که تعريف من وماء استفهاميه بسبب معرفه بودن جواب آنها است واين توجيه در کمال ضعف است

زيرا که اولاً معرفه بودن جواب تأثيري در من وماء ندارد وثانياً معرفه بودن جواب کليه ندارد زيرا که ممکن است در جواب نکره

بيايد مثل اينکه در جواب من عندک گفته شود رجل من اهل بغداد ودر جواب ما عندک گفته شود کتاب في المنطق .

مسألة — بعضى گفته اند ماء متصل به نعم وبئس معرفه است چون فاعل است وفاعل نعم وبئس بايد معرفه باشد واين قول ايضاً

در کمال ضعف است زيرا که اولاً فاعل بودن ما مسلم نيست چنانچه بيايد در باب نعم وبئس در قول ناظم

وما يميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل

وثانيا معرفه بودن فاعل نعم وبشس كلیة ندارد فتأمل .

مسألة — من اقسام المعارف فعل اريد به لفظه نحو ضرب فعل ماض وكذا الاسم والحرف نحو كيف اسم استفهام ومن حرف جر فانها منقولة من معناه اللغوي وجعلت اعلاما لالفاظها بدليل عود الضمير اليها وجعلها مبتدأ فهي من باب النقل كما اشير اليه في السابق .

مسألة — بدانکه دلالت ضمائر برغیبة وحضور دلالت تضمنی است مثل دلالت این ومتی بر استفهام وشرط زیرا که غیبة وحضور در ضمائر جزء ما وضع له است وداخل و دلالت اسماء اشاره بر حضور دلالة التزامی است وخارج از ما وضع له مثل دلالت ناربر حرارت ومراد ناظم از لذي غیبة او حضور دلالة تضمنی است نه التزامی بس اسماء اشاره در قول ناظم وارد نمیشود والی بعض ما ذکرنا اشار في الكفاية حيث قال فدعوى ان المستعمل فيه في مثل هذا وهو وایاک انما هو المفرد المذکر وتشخصه انما جاء من قبل الاشارة او التخاطب بهذه الالفاظ اليه فان الاشارة او التخاطب لا يكون الا الى الشخص او معه غير مجازفة فتأمل .

مسألة — اسم ظاهر مثل زيد وضع شده براي مسمى قطع نظر از غیبة وحضور بعبارة اخرى اسم ظاهر مثل زيد وضع شده براي معنای لا بشرط بخلاف ضمائر که بعضی از آنها وضع شده بشرط الغیبة وبعض دیگر بشرط الحضور ومعلوم است که لا بشرط شيء داخل در بشرط شيء نیست قال الرضى في اول بحث الضمير ان لفظ زيد وان اطلق على

المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قلت ياتيميم كلهم نظر الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى يزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز ياتيميم كلکم لأن يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم انتهى .

مسألة — مراد از استقلال وعدم استقلال در ضمائر از حيث استعمال است چنانچه در تعريف کلمه بيان شد قال شارح الصمدیه فان استقل المضمر بان لم يحتج الى كلمة أخرى قبله يكون هو كاللتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو منفصل الى ان قال وان لا يستقل بل احتاج الى كلمة اخرى هو كاللتمة لها فهو متصل .

مسألة — المراد من التكلم والخطاب والغيبة معناها الجزئي الخاص لا الكلي العام وقد سبق منا تحقيقهما فراجع .

مسألة — لفظ ضمير مجرور وضمير منصوب بيك شكل میباشد مثل بي بنا به بهما بها بهما الخ ومثل اكرمني اكرمنا اكرمه اكرمهما الخ .

مسألة — بدانکه در تعداد ضمائر صرفيين از ضمير غائب شروع میکنند و نحويين از ضمير متكلم دليل صرفيين اينستکه غائب اصل است ودليل نحويين اينست که متكلم اعرف است .

مسألة — لفظ نا براي رفع ونصب وجر استعمال ميشود چنانچه مثال زده شد وتاء والف وواو وياء مخاطبة ونون فقط در رفع استعمال ميشود مثل قمت وقاما وقاموا وقومي وقمن .

مسألة — الف برای تشبیه غائب و مخاطب وضع شده و واو برای جمع مذکر غائب و مخاطب وضع شده و نون برای جمع مؤنث غائب و جمع مؤنث مخاطب وضع شده مثال غائب قاما قاموا قمن مثال مخاطب اعلم اعلمنا .

مسألة — بدانکه ضمائر از حیث تصور شش قسم است زیرا که ضمیر یا متصل است یا منفصل و هر یک از این دو یا مرفوع است یا منصوب و یا مجرور یک قسم از این شش قسم وجود ندارد که عبارت است از ضمیر مجرور منفصل مگر از باب تبعیت .

مسألة بدانکه معنای هر یک از این شش قسم ضمیر از حیث تصور هیجده است سه مذکر غائب و سه مؤنث غائب و سه مذکر مخاطب و سه مؤنث مخاطب و سه متکلم مذکر و سه مؤنث که حاصل ضرب شش در هیجده یکصد و هشت میشود بس باید واضح یکصد و هشت ضمیر وضع کند و حال اینکه عدد ضمائر یکصد و هشت از اسقاط ضمیر مجرور منفصل و مشترکات و ضمیر مستتر و جوبا بچهل نمیرسد و ظاهر قول ناظم (و لفظ ما جر کلفظ ما نصب) اشاره بهمین مطلب است .

مسألة — استتار ضمیر در نزال و اوه باقول باینکه اسماء افعال اسم لفظ فعل است بعید است زیرا که بنا بر این قول ضمیر در معنای اینها مستتر است که اسکت و اتوجع باشد نه در خود اینها و هم چنین وجوب استتار در فعل استثناء و در تعجب و افعّل التفضیل محل اشکال است زیرا که استتار در اینها بسبب خصوصیه ترکیب است زیرا که خلا مثلا فعل ماضی است که فاعل او گاهی اسم ظاهر

میشود بعلاوه اینکه در افعال التفضیل جائز دانسته اند که فاعلش اسم ظاهر باشد چنانچه بیاید در باب افعال التفضیل که ناظم میگوید (ورفعه الظاهر نذر ومتی عاقب فعلا فکثیرا ثبتا)

مسأله - استتار ضمیر در ظرف در صورتی است که ظرف مستقر باشد والا ضمیر در متعلق ظرف مستتر است نه در خود ظرف .

مسأله - چون از بیان اقسام واحکام ضمیر متصل فارغ شد شروع کرد در قسم دوم که ضمیر منفصل است وان بر دو قسم است اول مرفوع دوم منصوب و گفته شد که ضمیر مجرور منفصل وجود ندارد .

مسأله - ضمیر مرفوع منفصل انا و ذو و انت میباشد و فروعی که از این سه اصل ناشی میشود باید مشتبه نشود چونکه فرع هو و انت با خود آنها اگرچه قریب اللفظ است چنانچه شارح مثال زده لکن فرق مختصری دارد .

مسأله - گاهی این ضمیر مرفوع منفصل مجرور متصل استعمال میشود مثل انا کانت و مثل نحن کأنتم و مثل انا کهو و گاهی منصوب منفصل استعمال میشود مثل ضربتک انت و مثل ضربتکم اتم که انت و اتم منصوب به تبعیت است و در مثال جر مجرور است بالاستقلال .

مسأله - در لفظ انا همزه ضمیر است و نون والف در آخرش زائده میباشد و بعضی انا را بسکون نون تلفظ کرده اند بدون الف و بعضی مجموع حروف ثلاثة را ضمیر میدانند و در انت و فروعش فقط ان ضمیر است و لواحق حروف است که بیان مراد میکنند مثل لواحق اسماء اشاره مثلادر انت تاء بیان میکنند که مراد مفرد مذکر

است ودر اتما بیان میکند که مراد تشبیه مذکر یا تشبیه مؤنث است و همچنین و بعضی گفته اند که لواحق ضمیر است و ان عماد آنها است در استقلال ودر هی وهو گفته اند که مجموع ضمیر است و بعضی گفتو اند هاء تنها ضمیر است و و او و یا حرف اشباع است .

مسألة — در پنج صورت اتصال ممکن نیست اول صورتیکه عامل از ضمیر مؤخر باشد مثل ایاک نعبد دوم در صورتیکه عامل محذوف باشد مثل ایاک والاسد که عامل یعنی اتق محذوف است سوم در صورتیکه عامل معنوی باشد مثل هو اقرب للتقوی که عامل ابتدائی است چهارم در صورتیکه ضمیر محصور فیه باشد مثل ما قام الا انا و مثل قول خداوند (وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه) ششم در صورتیکه ضمیر فاعل باشد برای صفتی که ان صفت جاری باشد بر کسیکه من هو له نباشد بلکه غیر من هو له باشد مثل زید هند ضاربها هو که ضمیر ضارب که هو است مستند الیه است یعنی فاعل است از برای ضارب که جاری شده بر هند و هند من هو له نیست زیرا که ضرب از او صادر نشده بلکه از زید صادر شده معنای من هو له و جریان بیان خواهد شد .

مسألة — سیبویه گفته است که لواحق ایا ایضا مثل لواحق اسماء اشاره است و ایا فقط ضمیر است در جمیع و بعضی گفته اند که لواحق ضمیر است و لفظ ایا عماد آنها است برای فرق بین متصل و منفصل و بعضی گفته اند که ایا و لواحق هر دو ضمیر هستند که اول بدوم اضافه شده و این قول را مصنف در این کتاب اختیار کرده و بعضی گفته اند که ایا اسم ظاهر است و لواحق ضمیر است که ایا اضافه بانها شده .

مسألة — مراد از جزیان حمل شيء بر شيء است مثل زید قائم که قائم حمل بر زید شده است و مثل زید هند ضاربها هو که ضارب حمل بر هند شده و مراد از من هو له کسیست که محمول از او صادر شده باشد و مراد از غیر من هو له کسیست که محمول از او صادر نشده باشد مثلاً دو مثال اول زید غنی هو له است چونکه قیام از او صادر شده و در مثال دوم هند غیر من هو له است چونکه ضرب از او صادر نشده زیرا که زید فاعل ضرب است و هند مفعول است و معنا چنین است که زید زننده است هند را .

مسألة — عدم امکان اتصال منحصر در این پنج صورت مذکور نیمست بلکه مواضع دیگری دارد مثل جائتی اما انت او زید و بوجود مواضع اخری ایضا تظهر بالتبع .

مسألة — از عدم جواز انفصال در صورت امکان اتصال دو صورت استثناء شده که مصنف باول آنها اشاره کرد بقول خودش (وصل او افضل) و بدوم آنها اشاره کرده بقول خودش (فی کتبه الخلف انتمی) .

مسألة — گاهی ضمیر منفصل میآید باینکه اتصال ممکن است لیکن در ضرورت شعری چنانچه بزودی خواهد آمد در قول شاعر (بالباعث الوارث الاموات الخ) .

مسألة — اگر دو ضمیر در یک جا جمع شود و اول آنها اخص یعنی اعرف از دوم باشد هم وصل جائز است چون اصل در ضمائر وصل است زیرا که گفته شد که وضع ضمیر برای اختصار است و اختصار عند البلغاء مطلوب است و هم فصل جائز است برای اینکه

اتصال لفظي را که این دو ضمیر باو متصل شده طولانی کرده لذا ضمیر دوم منفصل میشود تا کوتاه شود یا برای اینکه چون ضمیر متصل مختصر است و میخواهیم لفظ طولانی شود لذا ضمیر دوم را منفصل میکنیم تا کلام طولانی شود و معلوم است که بنا بر معنای اول للطول مفعول له حصولی میشود چنانچه بنا بر معنای دوم تحصیلی میشود این بود حکم ثانی دو ضمیر یکه معمول نواسخ نباشد .

مسألة — اگر دو ضمیر مذکور معمول نواسخ باشد مثل کتته که ضمیر اول اسم کان و ضمیر دوم خبر کان میباشد و مثل خلتنیه که یائی که ضمیر اول است مفعول اول است و یائی که ضمیر دوم است مفعول دوم پس در این صورت در اتصال و انفصال ضمیر دوم خلاف واقع شده و مصنف بمتابعت جماعتی از نحویین اتصال را اختیار کرده بد و دلیل اول اینکه اصل در ضمیر چنانچه گذشت اتصال است دوم آنکه در روایت مذکور اتصال وارد شده و غیر مصنف که مراد سیبویه است انفصال را اختیار کرده بجهت اینکه ضمیر دوم در اصل خبر مبتداء بوده و خبر مبتداء عاملش معنوی است و گذشت که اگر عامل ضمیر معنوی باشد انفصال واجب است لذا همان حکم را بعد از دخول نواسخ استصحاب میکنیم .

مسألة — بدانکه استدلال بروایات در اثبات قواعد لفظیه متوقف است بد و امر اول آنکه روایت صد ورش از معصوم علیه السلام مسلم باشد و ثانیاً اینکه نقل بمعنا نباشد یعنی الفاظ روایت عین الفاظ معصوم باشد و اثبات این دو در امثال این روایت در غایه اشکال است و قد فصلنا الكلام في ذلك في المدرس الافضل عند الكلام في

الخطبة في الشواهد .

مسألة — در حال اتصال واجب است که اخص یعنی اعرف مقدم شود بر غیر اعرف مثل الدرهم اعطیتکه چنانچه شارح بیان کرده .

و در حال انفصال عکس جائز است بشرطیکه سبب اشتباه نشود مثل الدرهم اعطیتک ایاه که جائز است بگوئیم الدرهم اعطیته ایاک زیرا که قرینه عقلیه موجود است که هاء مفعول دوم است یعنی ماخوذ است نه اخذ چونکه درهم ممکن نیست اخذ شود حاصل اینکه در این مثال قرینه موجود است که هاء مفعول دوم است بخلاف زید اعطیتکه ایاه که عکس ممکن نیست یعنی جائز نیست بگوئیم زید اعطیته ایاک زیرا که قرینه نیست برای مفعول دوم بودن هاء غیر از مکان و رتبه چونکه هر یک از دو ضمیر لیاقت فاعل بودن یعنی اخذ بودن را دارند و فرق بین مفعولی که در معنا . فاعل و اخذ است و مفعول دوم که در معنا مفعول و ماخوذ است فقط بامکان است پس اگر ضمیر دوم که هاء است مقدم شود معنا چنین میشود که مخاطب را بزید داده است و حال آنکه مراد اینست که زید را بمخاطب داده حاصل اینکه . در این مثال فقط مکان قرینه است بر مفعول اول بودن و مفعول دوم بودن لذا باید هیچکدام از مکان خود مقدم و مؤخر نشود چونکه سبب اشتباه میشود این بود حکم دو ضمیر که رتبه آنها مختلف باشد یعنی یکی اعرف از دیگری باشد .

مسألة — اگر دو ضمیر در رتبه متحد باشند مثلا هر دو متکلم یا هر دو مخاطب یا هر دو غائب باشند پس در این صورت واجب

است که ضمیر دوم منفصل شود چون در اتصال ترجیح بلا مرجح لازم میآید در تقدیم ما قدم لکن در دو ضمیر یکه غائب باشند گاهی اتصال آمده بشرطیکه بین دو ضمیر اختلاف مختصری باشد مثلاً یکی تشبیه و دیگری مفرد باشد مثل انا لهما، تفوا کرم والد که دوم مفعول اتال متصل آمده چون در بین شأن اختلاف است زیرا که ضمیر اول تشبیه و ضمیر دوم مفرد است .

مسألة — در قول فرزدق منفصل آمدن ایاهم نااینکه اتصالش ممکن بود بجهة ضرورت شعری است .

مسألة — از جمله احکام ضمیر اینست که اگر ضمیر متکلم متصل شود بفعل باید قبل از ضمیر متکلم نون وقایه آورده شود و در وجه تسمیه این نون یوقایه دو قول است اول اینستکه این نون را وقایه نامیده اند چون حفظ میکند فعل را از مشتبه شدن با اسم در مثل ضربی چنانچه شارح بیان کرده که ضرب اسم است برای غسل و در المزهر برای غسل هشتاد اسم ذکر کرده و همچنین حفظ میکند فعل امر مذکر را از مشتبه شدن با امر مؤنث چنانچه ایضا شارح مثال زده دوم اینکه این نون حفظ میکند آخر فعل را از کسره که شبیه جر است زیرا که چنانچه دخول جر بر فعل ممنوع است هم چنین دخول کسره که شبیه جر است بر فعل ممنوع است نظیر فتوای فقها در باب نکاح که میگویند زنی که شبیه بیکی از محارم انسان باشد بر انسان تزویجش مکروه است .

مسألة — لیسى بدون نون وقایه در نظم استعمال شده بد و سبب یکی اینکه مخالفت قواعد در اشعار گاهی چند آن محظوری ندارد و دیگر

انکه فعل بودن لیس محل خلاف است حتی اینکه بعضی او را حرف میدانند و قال الرضی حملا علی غیري .

مسألة — علیه اسم فعل است بمعنای لیلزم که امر غائب است و فاعل در خود علیه یادر مسما که لیلزم است مستتر است و رجلا مفعول است و لیس فعل ناقص اسمش در او مستتر راجع است بر رجلا و یاء متکلم خبر لیس و جمله لیسنی صفت رجلا است .

مسألة — لیتی بانون وقایه استعمالش در کلام عرب زیاد است و شیوع دارد بسبب مزیت لیت بر بقیه حروف مشبهه بالفعل زیرا که شباهت لیت بفعل از بقیه اقوی است بدلیل اینکه از عرب شنیده شده عمل دادن لیت باماء کافه که ماء کافه نتوانسته لیت را از عمل کف کند و بعلاوه اینکه در قرآن مقدس که در انتهای فصاحت و بلاغت است بانون وقایه آمده و بدون نون وقایه استعمالش نادر است مثل قول شاعر که لیتی بدون نون آمده .

مسألة — استعمال لعل بر عکس لیت میباشد یعنی بدون نون کثیر است بعلاوه انکه در قرآن بدون نون آمده و بانون قلیل است زیرا که شباهتش بفعل ضعیف است زیرا که لعل شباهت بحرف جر دارد در احتیاج به متعلق حتی اینکه بعضی گفته اند لعل حرف جر است چنانچه بیاید در باب حروف جاره .

مسألة — بقیه حروف مشبهه بالفعل جائز الوجهین است یعنی آمدن نون وقایه و نیامدنش مساوی است اگرچه فراء گفته که نیامدن نون بهتر است از آمدن نون .

مسألة — بدانکه علماء عربیه عرب را بچهار قسم کرده اند

اول جاهلین و آنها کسانی هستند که قبل از بعثت حضرت رسول (ص) بزرگوار بوده اند و زمان بعثت را درک نکرده اند دوم مخضر مبین و آنها کسانی هستند که زمان جاهلیت و بعثت را درک کرده اند مانند غالب اصحاب آنحضرت سوم متقدمین و آنها کسانی هستند که بعد از آن بزرگوار متولد شده اند تا آخر خلفاء چهارم مولدین که بعد از خلفاء بدنی آمده اند خلافتی نیست در حجیة کلام جاهلین و مخضرمین در اثبات قواعد و در کلام متقدمین اختلاف است اگرچه اقوی در نزد محققین حجیة است اما مولدین پس خلافتی نیست در عدم حجیة کلام آنها زیرا که مولدین بسبب کثرت اختلاط آنها با غیر عرب غالب الفاضل آنها از طریق صحیح لغت عرب تغییر کرده هم از حیث ترکیب و هم از حیث استعمال حتی اینکه نجم الائمة میگوید که محرفات مولدین عربی نیست و از قصه زنبوریه و از قول کسانی هذا العرب بیابك ظاهر میشود که مراد از خلفاء در این تقسیم جمیع خلفاء است نه خصوص اربعه و از این تقسیم دانسته میشود که قول شاعر ایها السائل عنهم الخ حجة نیست در اثبات حذف نون از منی و معنی زیرا که قائل شناخته نشده که از کدام يك از چهار قسم عرب است بلکه بعضی احتمال داده اند که این بیت از جمولات بعضی نحویین است بدلیل اینکه جمع کرده بین منی و معنی با تخفیف نون و قایم برای جواز اثبات تخفیف چون مدعایش بوده .

مسألة — قط قط بعزتک که از احادیث بمجمله کفر امیز است پنج قسم روایت شده اول بسکون طاء در هر دو دوم کسر طاء در هر دو بایاء سوم کسر طاء در هر دو بدون یاء چهارم قطنی قطنی

پنجم. قط قط بتشديد هر دو طاء بدون ياء .

مسألة — علم بفتح عين ولام در لغة مشترك است بين سه معنا اول جبل عظيم دوم بندق وپرچم سوم علامت ودر اصطلاح عبارت است از اسم يعين المسمى که ظاهرًا منقول از معنای سوم است .
— مسألة علم شخص جزئي است و علم جنس کلی و این تعريف يعنى اسم يعين المسمى الخ برای علم شخص است نه برای علم جنس فتأمل .

مسألة — حاصل معنای علم این است که علم اسمی است که معين میکند معنای خود را مطلقاً بدون قيد زائد بر لفظ يعنى بمجرد وضع یاغلبه پس خارج شد از این تعريف نکره چون معنای خود را معين نمیکند وایضا خارج شد بقیه معارف چون تعین معنا در آنها بسبب قيد است یاالفظي مثل موصولات که تعین در آنها بسبب جمله صله است یا بسبب الف لام و مثل معرف بال که تعین بسبب ال است و مثل مضاف که تعین بسبب مضاف الیه است و یا قید معنوي مثل اسم اشاره که تعین بسبب اشاره است و مثل ضمائر که تعین در آنها بسبب تقدم مرجع یا حضور مرجع است و هم چنین خارج شد از تعريف کلی منحصر بفرد مثل شمس و قمر زیرا که تعین در آنها بسبب وضع نیست بلکه بسبب انحصار در فرد موجود است بنا بر هیئت قدیم .

مسألة — مسمای علم یا از ذوي العقول مذکر است مثل جعفر که منقول از نهر صغير است و یا از مؤنث ذوي العقول مثل خرنق که زنی است که منقول از بچه خر گوش است و یا آنکه مسما مرکب است از اشخاص متعددة مثل قرن که علم برای قبيله است

و یا مؤلف از بیوت متعددة است مثل عدن که اسم است برای شهر معروف و یا آنکه مسمای علم واحد از غیر ذوی العقول است مثل لاحق که علم است برای فرسی که مال معاویة ابن ابی سفیان بوده و مثل شد قم که علم است برای شتری که مال نعمان بن المنذر بوده و مثل هیله که اسم است برای گوسفندی که مال بعضی .

از زنهایی عرب بوده و مثل واشق که اسم سک بعضی از عرب بوده .

مسألة — فرق بین اسم و لقب اینست که مراد از اسم ذات مسما است قطع نظر از جمیع صفات و مراد از لقب ذات است با بعضی صفات مثل زین العابدین .

مسألة — بعضی گفته اند فرق بین کنیه و لقب بحثیة است پس مشعر بودن بعضی از کنی بر مدح یا ذم مثل ابو الفضل و ابو لهب ضرری ندارد چونکه این دلالت بسبب خصوصية لفظ است نه بسبب وضع .

مسألة — علم مطلقاً یعنی چه علم شخص باشد و چه علم جنس بر سه قسم است اول اسم دوم کنیه سوم لقب .

مسألة — اسم چند معنا دارد یکی اسم در مقابل فعل و حرف دیگر اسم در مقابل صفة و دیگر اسم بمعنای مبتداء منسوخ الابتداء و دیگر اسم در مقابل کنیه و لقب و همین معنای چهارم در اینجا مراد است .

مسألة — فرق بین کنیه و لقب از حیث لفظ اینستکه کنیه در

اولش لفظ اب یا ابن وابنه میباشد بخلاف لقب و فرق از حیث معنا اینست که کنیه دلالت بر تعظیم مسما میکند نه از حیث معنای لفظ بلکه بجهة ذکر نکردن اسم مسما را چون بعضی از مردم از ذکر اسم بدش میآید و لکن لقب معنای لفظش دلالت بر مدح میکند مثل ضیاء الدین مثلا و یا دلالت بر ذم میکند مثل عبد البطن مثلا .

مسألة — بدانکه اجتماع لقب با غیر خودش دو قسم است اول اجتماع لقب با اسم دوم اجتماع لقب با کنیه مراد ناظم از (وآخرن ذان سواه صحب) قسم اول است چونکه در بعضی از نسخه های الفیه سواها دیده شده یعنی سواي کنیه را مصاحبت کند که اسم است و در کتاب تسهیل ذکر کرده که مراد صورت اول است و تعلیل کرده وجوب تأخیر لقب را از اسم در شرح تسهیل باینکه چون غالب لقبها منقول از اسم غیر انسان است پس اگر لقب مقدم شود بر اسم توهم می رود که مراد از لقب معنای اصلی لقب است مثلا در رأیت بطة زید بالاضافة توهم میشود که بطة زید را دیده نه خود زید را و این توهم در صورت تأخیر لقب نمی آید و تقدیم لقب که ذالکلب است بر اسم که عمر واست شاذ است اما قسم دوم یعنی اجتماع لقب با کنیه که همین است مراد از قول شارح (واما الکنیة فیجوز تقدیمه علیها الخ) پس این قسم جائز الوجیهین است یعنی جائز است که لقب بر کنیه مقدم شود و جائز است عکس بدانکه علماء همین جواز وجیهین را گفته اند در این قسم لکن مقتضای تعلیل که در صورت اول ذکر شد امتناع تقدیم لقب است

بر كنيه ايضا زيراکه چنانچه در صورت اول توهم ميشد که مراد معنای اصلي لقب باشد ذر این صورت نیز همین توهم میآید (لکن في صورة الأضافة لا الاتباع. وسياتی الوجه في ذلك عن قريب فتامل) این بود حکم دو صورتی که لقب با غیر خود جمع شود .

مسألة — اگر اسم با کنيه جمع شود جائز الوجدین است یعنی جائز است تقدیم کنيه بر اسم و عکس آن وهیچیک ترجیح ندارد .
مسألة — صور الاجتماع والمصاحبة اربع الاولى ان يجتمع اللقب والاسم ذکرها المصنف بقوله (واخرن ذان سواه صحبا) علی تفسیر الشارح .

والثانية ان يجتمع اللقب والكنية ذکرها الشارح بقوله واما الكنيه فيجوز تقديمه الخ .

والثالثة — ان يجتمع الكنيه والاسم ويجوز فيه الوجهان .
الرابعة — ان يجتمع الثلاثة ويمكن أخراج حکما عما تقدم .
مسألة — ممکن است قول مصنف (واخرن ذان سواه صحبا) اشاره بصورت اول ودوم باشد زيراکه محتمل است که ضمير سواه راجع بخود لقب باشد ومراد از سواى لقب اسم و کنيه باشد. نه اسم تنها چنانچه شارح فهمیده پس بنا بر این از قول مصنف واخرن ذان جميع صور اربعة دانسته ميشود .

مسألة — صور الاجتماع من حيث الافراد والتکيب اربع الاولى ان يكون اللقب والاسم مفردین فح يجب الإضافة عند البصريين لکن لما استشكل عليه بانه يلزم حينئذ اضافة الشيء لما به اتحد او اضافة المعرفة وكل واحد منهما غير جائز کما يأتي في باب الإضافة

فأشار الشارح الى الجواب بقوله اي مسماه وحاصل الجواب ان منشاء الاشكال اما اضافة الشيء الى نفسه واما اضافة المعرفة وكلاهما يرتفع بالتأويل بالمسمى بان يراد من سعيد المسمى فهو حينئذ عام له افراد كثيرة فيصير نكرة ثم يضاف هذا العام الى الفرد المعين وهو كرز ويأتي في باب الاضافة ما يوضح ذلك انشاء الله تعالى .

مسألة — كوفيين اتباع را ايضا جائز ميدانند ومصنف همين قول كوفيين را اختيار کرده در كافيہ و تسهيل .

مسألة — الجواز في قبول الشارح ومعلوم على الاول ان جواز الاضافة حيث لامانع من ال نحو الحارث كرز الجواز بالمعنى الاعم لان عدم المانع شرط في كلا القولين فان وجد مانع من الاضافة كان يكون الاسم مقترنا بال فح لايجوز الاضافة فضلا عن ان يجب بل يجب الاتباع كما في الصور الثلاث الالية اذ لو اضيف الاول الى الثاني للزم اضافة المقرون بال الى الخالي عنها وهو غير جائز الا في الصفة المشبهة او في مطلق الصفة كما يأتي .

مسألة — ما سبق من وجوب تأخير اللقب من الاسم انما هو في صورة الاضافة لا الاتباع كما أشرنا اليه اذ العلة المذكورة لوجوب التأخير لايجري في صورة الاتباع فيجوز فيه الوجهان فلا تغفل .

مسألة — سه صورت ديكر از حيث افراد و تركيب در قول مصنف (والا اتباع الذي ردف) داخل است كما لا يخفى پس از قول مصنف وان يكونا مفردين تاردف حكم هر چهار صورت دانسته ميشود چنانچه شارح استخراج کرده ومثال زده واحكام هر يك را بيان کرده .

مسألة — هر گاه لقب مشهور تر از اسم باشد واسم مشترك باشد
ولقب غير مشترك مثل القاب واسماء أئمة هدى سلام الله عليهم
اجمعين پس در اين صورت تقديم لقب جائز است بلا خلاف سواء
اتبع ام اضيف .

مسألة — جواز القطع مشروط بالعلنية كما اشار اليه الشارح
واوضحناه فيما سبق .

مسألة — الكنى منقولة كلها وكذلك الالقاب على احتمال قوى
فالتيميز المفهوم من منه ناظر الى الاسم فقط لا الى اللقب والكنية .

مسألة — بدانکه قول شارح لم يسبق له استعمال في غير العلمية
احتمال دو معنى دارد اول انکه سالبه بانتفاء موضوع باشد يعنى غير
از معنای علمي فعلى معنای ديکرى در سابق نداشته باشد مطلقا
چه علميت وجه غير علمية .

دوم — سالبه بانتفاء محمول يعنى در سابق معنا داشته باشد لکن
ان معنا غير علمي نباشد بلکه علمي باشد .

مسألة — نسبت بين مرتجل بمعنای او سبق وجهل وبين احتمال
اول از معنای اول تباین است ونسبت بين سبق وجهل واحتمال دوم
از معنای اول عموم وخصوص مطلق است لان السابق المجہول لم
يقيد بالعلمية ولا بغيرها .

مسألة — نسبت بين مرتجل بناير احتمال اول از معنای اول
وبين علم منقول تباین است وبنابر احتمال دوم ايضا تباین است
ووجه ظاهر من قول الشارح في المنقول بعد استعماله في غيرها والنسبة

بین المرتجل النحوی والاصولی ومعرفتها تحتاج الى مزيد کلام ليس هنا محله .

مسألة — بدانکه در علم منقول ومرتجل وضع تخصصی است ودر علم بالغلبه وضع تخصصی است لذا علم بالغلبه نه منقول است و نه مرتجل .

مسألة — در سابق گفته شد که فعل کاهی بدون فاعل علم میشود وکاهی با فاعل و مراد شارح از شمر که علم برای فرسی است ویزید و اصمت که اسم بیابانی است قسم اول است بقرینه قول مصنف و منه جملة الخ .

مسألة — ممکن است کاهی حرف اسم قرار داده شود مثل اینکه لعل یا لکن اسم کسی شود .

مسألة — بدانکه حکایت در اصطلاح عبارت است از تکرار لفظی که متکلم تلفظ کرده با عوارضات من الاعراب و نحوها او العوارضات فقط و این حکایت چهار قسم است اول حکایت جمله بعد از ماده قول دوم حکایت مفرد بعد از ماده، قول مثل قول خداوند قالوا سمعنا فتی ینذکرهم يقال له ابراهیم شاهد در يقال هست که ابراهیم بعد از او حکایت شده علی رأی سوم حکایت مفرد بعد از من وما که بیاید در باب حکایت چهارم حکایت جمله که اسم شده باشد و مراد شارح از فتحکی همین قسم چهارم است که در این جمله حکایت میشود لفظ جمله با جمیع عوارضات که در کلام متکلم اول در وقت علم شدن بوده و باید در جمله ابدا تغییری واقع نشود زیرا که جمله که علم میشود در او اشاره بقصه و مناسبتی است که اگر لفظ

تغییر کند مقصود دانسته نمیشود مثل اصمت بکسر همزه ومیم که علم شده برای بیابانی که در آن خوف زیادی بوده ازد زد یادردند کان وقیاس ضم همزه ومیم است چون فعل امر است از صمت یصمت از باب نصر ينصر لکن متکلم اول دران بیابان از کثرت خوف برفیق خود اصمت را بکسر همزه ومیم گفت لذا کسرتین را بحال خود گذاشته اند و تغیر نداده اند تا دلالت کند بر اینکه آن بیابان باندازه مخوف است که متکلم نمیتواند لسانرا از غلط حفظ کند لذا امر مضموم العين را مکسور العين تکلم میکند ولبیان الحکایة تنمة تأتي في باب الموصولات في اخر بحث ای الموصولة .

مسألة — شمر ویزید واصمت اگر بدون فاعل علم شود غیر منصرف است و اگر با فاعل علم شود محکی میباشد مبنی وذلك لان الاعراب والبناء من مختصات المفردات لا الجمل مثل قول شاعر نبئت أخوالي بني یزید، که یزید را برفع خوانده است از باب حکایت زیرا که اگر در یزید ضمیر فاعل مستتر نمیبود باید جر بفتح داده شود للعلمية ووزن الفعل و اگر در هر يك از آنها قصد تنکیر شود منصرف میشود، علی تفصیل تقدم عند قول المصنف وجر بالفتحة مالا ينصرف .

مسألة — المركب المزجی جزئه الاول مبنی علی الفتح ان لم یکن اخره یاء نحو بعلبك والا فعلى السكون كمعد یكرب قال الازهری كسر الدال من معدی شاذ والقیاس فتحها كمرمی ومسعی انتهى .
وانما بنی الجزء الاول لان الجزء الثاني لما نزل منزلة التاء انتقل عمل العامل الی الجزء الثاني كما ينتقل عمل العامل الی التاء في نحو

جائتى قائمة لانها بمنزلة الجزء مما قبلها اما الجزء الثاني فان كان غير
ويه ففيه ثلاثة اوجه الاول اعراب مالا ينصرف للعلمية والتركيب
الثاني اعراب المنصرف ان اضيف مجموع الجزئين الى غيره فيجبر
بالكسرة الثالث البناء تشبيها لها بالتركيب التضمني كخمسة عشر لانه
مثله في كونه مركبا من كلمتين بلا اسناد مطلقا فلا ينتقض بالتركيب
الاضافي وان كان الجزء الثاني لفظة ويه فيبنى على الكسر لما ذكره
الشارح وقد يعرب اعراب مالا ينصرف لما تقدم انفا .

مسألة — في كون الجزء الاول من ابى قحافة كناية تأمل اذ
الكناية بمجموع الجزئين لا الاول فقط فلا بد من القول بالمجازية من
باب تسمية الجزء باسم الكل فلا اشكال .

مسألة — در ابى قحافة جزء اول كناية ومعرب بحروف است
وجزه دوم غير منصرف است بسبب علمية وتأنيث ودر عبد شمس
جزء اول غير كناية است ومعرب بحركة وجزء دوم منصرف است .
مسألة — اقسام الوقف كما بين في علم التصريف والتجويد احد
عشر قسما بعضها حسن وبعضها احسن وبعضها ضعيف ومن تلك
الاقسام الوقف بالالف وهو في ثلاثة مواضع الاول في المنون المنصوب
الثاني في اذا الناصبة للمضارع الثالث في المفرد المذكر من الامر
الحاضر المؤكد بالنون الخفيفة كاضر بن واليه اشار الشاعر في قوله ؛
ايكه در علم صرف بردي پوى اضرباي بدون تشنية كوى
اذا عرفت ذلك فاعلم ان قبيلة ربيعة يقفون على المنصوب المنون
بالسكون كالمجرور والمرفوع وقول المصنف ، ووضعوا لبعض الاجناس
علم ، بسكون ميم علم مبنى على تلك اللفظة كما اشار اليه الشارح .

مسألة — الفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس كاسد ان الاول وضع للمعنى مقيدا بالحضور في الذهن بخلاف الثاني فانه وضع للمعنى من حيث هو هو غير مقيد بالحضور المذكور .

مسألة — الحضور في الذهن لا يوجب تعيين المعنى لان المعنى حين الاستعمال احد الافراد لاعلى التعيين لا احد الافراد معيننا والى ذلك يشير الشارح بقوله ، اى مدلوله شايع كمدلول النكرة الخ .

مسألة — بدانکه علم جنس در احکام لفظية مثل علم شخص است يعنى جميع احکام معارف بر او جاري ميشود لذا ذو الحال ميشود مثل رأيت اسامة مقبلة كه مقبلة حال است براى اسامة كه علم جنس است وغير منصرف ميشود اگر يك سبب ديگرهم در او باشد مثل مثال مذکور كه اسامة غير منصرف است بسبب علمية وتأنيت ومنوع ميشود از دخول لام تعريف مثل اسامة كه جائز نيست كه بر او تعريف داخل شود پس جائز نيست كه بگوئيم الاسامة ومنوع است كه صفتش نكره بيايد پس جائز نيست بگوئيم جائزي اسامة قوية ومبتداء واقع ميشود مثل اسامة تعيش في الاجام .

مسألة — گفته شده كه علم جنس در معنى عام است يعنى مدلولش شايع است مثل نكره پس تعريف علم جنس فقط از حيث لفظ است واز حيث معنى نكره است نظير تأنيت در نار وطلحة كه فقط از حيث لفظ است ودر معنى مذكر است .

مسألة — بعضى گفته اند كه عم در قول مصنف افعال التفضيل است وهمزه براى تخفيف حذف شده مثل خير وشر كه در اصل اخير واشر بوده ومعناي بيت چنين است كه علم جنس از حيث استعمال

اعم است از علم شخص زیرا که علم شخص فقط در فرد معین استعمال میشود و علم جنس هم در فرد معین استعمال میشود مثل هذه اسامة وهم در فرد غیر معین مثل ان رأیت اسامة ففر منها ولعمري ان هذا المعنى اقرب وان كان الاول اشهر از رب مشهور لا اصل له .

مسألة — علم جنس گاهی کنیه میباشد مثل ام عریط و گاهی لقب میباشد مثل ثعالة و گاهی اسم میباشد مثل سبحان فتأمل .

مسألة — میسرة بمعنای قمار است و بعضی گفته اند بمعنای غنی و دارائی است و در قرآن مقدس بهر دو معنا استعمال شده اگرچه در اینجا نظر بمقابله بافجار معنای اول انسب است .

مسألة — بدانکه رتبه اسم اشاره از حیث تعریف مقدم است بر موصول زیرا که معنا در اسم اشاره هم با چشم دیده میشود وهم با قلب بخلاف موصول که با چشم دیده نمیشو یعنی در وقت تکلم معنای اسم اشاره در نزد مخاطب حاضر است و معنای موصول حاضر نیست بلکه فقط معهود است .

قال الرضى اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها من المعاني الحرفية كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك لان عادتهم جارية في الاغلب فیکل معنی یدخل الکلام او الکلم بعد صوغها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في اضرب زيد وهل زيد ضارب والنقي في ما ضرب عمرو والتمنى والترجى والابتداء والانتهاى والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع

لها ما يجرى مجرى الحرف في عدم الاستقلال والاحتياج الى الفير
كلاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغير البنية وحده
في نحو غرفة وكتغيرها مع زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع
التكسير وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذى وتى
وضع الحروف وحملت البواقي عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى
القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا
الرجل كاحتياج الحرف الى غيره انتهى باختصار .

مسألة — بدانکه مشار اليه ذا يامفرد است حقيقة مثل هذا زيد
ويا مفرد است حكما مثل وغيري باكثر هذا الناس ينخدع .

مسألة — قيل في قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا
ربي مشيرا بذا الى المؤنث ان ابراهيم عليه السلام من العجم ولا فرق
عندهم بين المذكر والمؤنث في الاشارة وقيل انه عليه السلام نزل
الشمس منزلة المذكر مراعيلا لاعتقاد قومه بجارية معهم لاعتقادهم بانها
رب والرب لا يكون مؤنثا وقيل جاء بصيغة المذكر مراعاة للخبر وهذا
هو الاوجه .

مسألة — في قول المصنف للمثنى المرتفع حزازة اذ هما صفتان
للفظ لا للمعنى مع ان الكلام في المعنى لا اللفظ فتدبر وهكذا لفظ
المرتفع في قول الشارح للمثنى المذكر المرتفع .

مسألة — در قول شارح تشنيه تا دو فائده است يكي اينكه
تان از تا تشنيه بسته شده نه از بقيه صيغ مفرد مؤنث زيرا كه اكر
از بقيه تشنيه بسته شود ياموجب اشتباه در خود صيغ مؤنث ميشود
ياموجب اشتباه مذكر بمؤنث مثلا اكرتى تشنيه بسته شود وتان گفته

شود دانسته نمیشود که آیا تشبیه تا است یا تشبیه تی و اگر ذی مثلاً تشبیه شود دانسته نمیشود که تشبیه مذکر است یا تشبیه مؤنث و فائده دوم اشاره کردن باینستکه تان و ذان تشبیه حقیقی است نه ملحق ب تشبیه حقیقی و این بنا بر قولیست که معرب بودن مفرد را شرط ندانیم و فائده اول در تقیید ذان بقول شارح تشبیه ذا مفقود است چونکه مذکر صیغه متعدد ندارد پس تقید برای فائده دوم است فقط چنانکه قول شارح بحذف الالف در هر دو موضع نیز اشاره بهمین فائده دوم است و قول شارح و انما لم یثن من الفاظ الاثنی الا تا حذرا من الالتباس توضیح فائده اول است .

مسألة — المستفاد من کلام الشارح ان تشبیه اسماء الاشارة معربة حیث صرح بور ود التثنية على علة البناء في المفرد لكن استشكل علیه بقوله تعالی حکایة عن فرعون واصحابه ، ان هذان لساحران ، واجیب عنه بوجوه منها ان اسم ان ضمیر الشأن لا هذان ولساحران خبر لمبتدأ محذوف والاصل ان هذان لهما ساحران فجماة لهما ساحران خبر لهذان وهذان مع خبرها خبر لان ومنها أن ان في الآية لیست مشبهة للفعل بل حرف تصدیق بمعنى نعم ولا عمل لها ، ومنها ان الایة جاءت على لفة من یجعل التثنية بالالف مطلقا وفيه وجوه اخر ذکرت في المطولات فلیراجع .

مسألة — در کاف خطاب در اسماء اشاره دو فائده است اول بیان بعد مشار الیه دوم بیان تذکیر و افراد و فروع انها در مخاطب مثلا در قول خداوند حکایة عن زلیخا ، فذلکن الذی لمتنی فیہ ، لفظ کن دلالت میکند که مخاطب زلیخا جماعت زنها بوده اند و در قول

خداوند، كذلك ینجیک ربك، كاف در كذلك دلالت میکند که مخاطب مفرد مذکر است و در تکلم الجنة مثلا لفظ کم دلالت میکند که مخاطب جمع مذکر است.

مسألة — بدانکه صیغه اسماء اشاره پنج لفظ است چونکه جمع مذکر ومؤنث يك لفظ است وصیغه كاف خطاب ایضا پنج لفظ است چونکه تشبیه مذکر ومؤنث ایضا يك لفظ است وحاصل ضرب پنج در پنج بیست و پنج میشود مثل ذاك ذا كما ذا کم الى اخر الصیغ
مسألة — دانسته شد که اولی مشترك است بین جمع مذکر و جمع مؤنث وهم چنین مشترك است بین عاقل و غیر عاقل وقول شارح یبني على الكسر جواب سؤال سوم است از سه سؤال در اسم مبني .

مسألة — بعضی گفته اند سبب امتناع دخول هاء تشبیه در صورت تقدم لام مشبیه شدن بجملة است زیرا که اگر هذا لك گفته شود احتمال می رود که هذا فقط اسم اشاره باشد و مبتدأ و لك جار و مجرور متعلق بمامل مقدر باشد و خبر و لكن این اشتباه در تلفظ است نه در کتابه زیرا که در کتابت اگر برسم الخط صحیح نوشته شود در صورت جمله بودن باید بعد از ذال هذا الف نوشته شود و در صورت مفرد بودن بدون الف فتامل .

مسألة — یحتمل في قوله تعالى، هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت ان يكون المراد مكان الايتلاء لازمانه فلا شاهد فيه .

(الرابع من المعارف الموصولات)

مسألة — خرج بقوله مع صلته همزة التسوية في قوله تعالى

سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذره لا يؤمنون اذ المؤل فيه الجملة وحدها لاهي معها .

مسألة — ان كان في الجملة مشتق فالمصدر المؤل به الجملة مصدر ذلك المشتق سواء كان ذلك المشتق ظاهرا او مقدرا فالمؤل به في بلغني انك منطلق او انك تنطلق بلغني انطلاقك وفي بلغني انك في الدار بلغني استقرارك في الدار ولنعم ما قيل بالفارسي في ذلك .
اگر خواهی بدانی ای برادر که چون ان رود تاویل مصدر بدقت سوی اخبارش نظر کن پس انکه حذف ان باخبر کن زجنس ان خبر مصدر بیاوز اضافه کن سوی اسمش سراسر وان لم يكن في الجملة مشتق فالمصدر المؤل به الجملة هو الكون فالمؤل في بلغني ان هذا زيد بلغني كون هذا زيدا والوجه في ذلك ان اسناد شيء الى شيء عبارة أخرى عن كونه ذلك الشيء .

مسألة — اذا كان في الجملة أداة نفى نحو بلغني ان زيدا لا يقوم يعبر عن تلك الاداة بعد التأويل باسم يؤدي معناها مثلا يقال في المثال المذكور بلغني عدم قيام زيد فيعبر عن لاء النافية بلفظ العدم .

مسألة — دخول ان ناصبه بر مضارع اجماعي است بخلاف ماضى وامر زیرا که این دو محل خلاف است مضارع مثل امرت لان اکون امر مثل کتبت اليه بان قم ماضى مثل لولا ان من الله علينا .

مسألة — چون دانسته شد که آن مصدریه باید بر فعل متصرف داخل شود لذا آن در ليس للانسان الا ما سعى وهمچنين در آن عسى ان يكون ناصبه نيست بلکه مخففه از مثقله است .

مسألة — اشترط في كون ان مصدرية عدم وقوعها بعد ما فيه

معنى اليقين لانها تخلص المضارع للاستقبال كالسين وسوف والاستقبال غير معلوم التحقق فلا يناسبها اليقين بخلاف المخففة من المثقلة لانها للتأكيد فيناسبها اليقين .

مسألة — مصنف اسماء اشاره وموصولا ترا تعريف نكرده بلكه در هر دو بشمردن اكتفا كرده فلا وجه لتخصيص الشارح الذكر بالعد بالموصولات وكذا ان كان المراد من العد عدها من المعارف .

مسألة — بدانكه در صورت تشديد ياء الذي سه قول است اول انكه ياء مكسور است دوم انكه ياء مضموم است سوم انكه متحرك است بحركات علي وفق مقتضى العامل فهي معربة ففيه ست لغات .

مسألة — بعضى گفته اندكه الذي موصول حرفي است واستدلال كرده اند بقول خداوند ، ذلك الذي يبشر الله عباده ، وبقول خداوند ، وخصتم كالذي خاضوا ، بدليل اينكه در ايه اول عائد ندارد ودر ايه دوم عائد لائق ندارد وقائلين باسمية از ايه اول جواب داده اندكه عائد محذوف است واز ايه دوم چهار جواب داده اند اول جوابي كه در ايه اول داده شد وكفته اندكه در اصل كالتحوض الذي خاضوه بوده دوم اينكه الذي در ايه الذين بوده ونون براي تخفيف حذف شده پس ضمير خاضوا لائق موصول است . سوم انكه در اصل كالجمع الذي خاضوا بوده پس ضمير خاضوا لائق الذي ميباشد بناء على مصداقه اي موصوفه وهو الجمع چهارم اينكه خود الذي جمع است مثل الذين كما يأتي عن قريب .

مسألة — در التي همان شش لفة كه در الذي گفته شد موجود

است .

مسألة — بدانکه در مفرد اللذان واللتان اختلاف است جماعی میگویند مفرد انها الذوات بدون یاء است و علامت بانها ملحق شده و بعضی میگویند بایاء است و چون مصنف این قول را اختیار کرده لذا میگوید یاء الذي والتي را در وقت تشبیه بستن حذف کن و بعد از ذال و تاء التي علامت را بیاور .

مسألة — حذف یاء از الذي والتي در وقت تشبیه بستن برخلاف قیاس است زیرا که مقتضای قیاس ابقاء یاء است مثل تشبیه قاضی که یاء باقی میماند لکن یاء را در تشبیه موصول حذف میکنند تا فرق باشد بین تشبیه مفردیکه معرب است و تشبیه مفردیکه مبني باشد .

مسألة — این خلاف قیاس در تشبیه موصولات نظیر خلاف قیاس در تصغیر جمیع موصولات است كما یجیء فی باب التصغیر .

مسألة — بدانکه تشدید از باب افراط است چنانچه حذف از باب تفریط است و خیر الامور اوسطها وهو عدم الحذف مع التخفیف
مسألة — بدانکه مراد از اولی در قول شاعر در اول مردان جنگی است و در دوم اسبهای ایشان که قاعده باید ماده باشد چون اسب نر غالباً چموشی میکند و ممکن است انسانزایی اختیار بسمت لشکر دشمن ببرد و این مطلب پس از مراجعه باحوال بعضی از سلاطین واضح است .

مسألة — در سابق گفته شد که جمع لفظی است که از لفظ خود مفرد داشته باشد پس بنا بر این اولی جمع نیست لذا شارح میگوید، وفي قوله كغیره جمع تسامح .

مسألة — در جمع بودن شرط است که معنایش بامعنای مفرد

مطابق باشد وبعلاوة دلالت جمع سه مقابل دلالت مفرد باشد یا بیشتر و چون در الذین شرط مفقود است لذا جمع بودنش نظیر لاجمع است لذا جاری نشده است الذین والذی بر طریق جمعهای مقرب که باعلت بناء معارضه کند لذا الذین ببناء خود باقیست و معرب نشده .

ولکن لا یذهب عليك ان فی کون الذین جمعا منع ظاهر و ذلك لما تقدم فی عالم وعالمین فتأمل .

مسألة — الدلیل علی کون الذی فی الایة الشریفة مستعملا فی الجمع عود ضمیر بنورهم الیه وهو یکشف عن کونه بمعنى الجمع .
مسألة — تکتبه ونسبته در قول شاعر، فما ابائنا بامن منه —
علینا اللاء قد مهدو الحجورا، که لفظ اللاء را که جمع مؤنث است در اباء که مذکر است استعمال کرده این است که صفتی را که غالبا مختص باناک است برای اباء ثابت کرده که ان صفت عبارت است از مهد قرار دادن دامن های خود را برای اولاد .

مسألة — بدانکه هر يك از موصولات مشترکه در شش معنا استعمال میشود و همین است مراد شارح که میگوید، تطلق علی ما تطلق علیه، و ضمیر تطلق اول بمن راجع است و ضمیر تطلق و دم بالذی و فروعش و ضمیر علیه بما بر میگردد که مضداقش هر يك از شش معنی است .

مسألة — بدانکه من در اصل وضع شده برای عالم و لکن در سه موضع در غیر عالم استعمال میشود اول در جایی که غیر عالم تنزیل شود بمنزله عالم مثل قول شاعر، اسرب القطا هل من یعیر جناحه

که شاعر جماعت قضا را که غیر عالم است بمنزله عالم فرض کرده بدلیل استعمال نداء در آنها که نداء از مختصات ذوی العقول است چونکه مقصود از نداء توجه و اقبال منادی میباشد بمخاطب و این معنی در غیر ذوی العقول میسر نیست. دوم در جائي که غیر عالم باعالم مخلوط شده باشد در اسناد يك حکم بهمه آنها از باب تغليب افضل بر غیر افضل مثل قول خداوند ، يسجد له من في السموات ومن في الارض ، که جمیع مخلوقات در آسمان و زمین باهم مخلوط شده اند در اسناد يسجد به جمیع آنها چه عاقل باشند و چه غیر عاقل لکن باعتبار غلبه دادن عالم را بر غیر عالم چونکه عالم اشرف است و لکن گاهی عکس میشود یعنی غیر عالم غلبه داده میشود بر عالم برای غرض و نکته مثل قول خداوند ، يسبح له ما في السموات وما في الارض ، و غرض و نکته در این غلبه دادن غیر عاقل بر عاقل بیان عظمت خداوند است چونکه غیر ذوی العقول خدا را تنزیه میکنند و اعتراف بخدا میکنند مثل ذوی العقول و شاید شاعر اشاره بهمین معنی میکند که میگوید .

هر گیاهی که از زمین روید . وحده لا شريك له گوید سوم در جائي که غیر ذوی العقول با ذوی العقول مقترن شده باشد در تحت يك لفظ عام که تفصیل داده شده باشد هر يك بسبب من جازه یا بسبب من موصوله علی اختلاف الآراء في لفظة من في هذه العبارة مثل قول خداوند ، والله خلق كل دابة الاية ، که ذوی العقول و غیر ذوی العقول در تحت لفظ دابة باهم جمع شده اند چونکه دابه بمعنای مطلق متحرك في الارض است چه عاقل و چه

غير عاقل ولا يخفى اینکه در این ایه دو اقتران است یکی در من
یمشی علی رجلین که انسان و طیور باهم مقترن شده اند و شاهد در
اول است ، كما اشار الیه الشارح بقوله لاقترانہ بالعالم فی کل دابة
لا الثانی كما توهم بعضهم لعدم التفصیل فیہ وهو ظاهر .

مسألة — بدانکه ماء موصوله بر خلاف من میباشد یعنی اختصاص
بأحد صنفین ندارد نه اینکه مختص بغير عالم است چنانکه بعضی
توهم کرده اند لکن اولی استعمال ماء موصوله است در غیر ذوی
العقول مثل قول خداوند والله خلقکم وما تعملون که مراد از ما
افعال عباد است و افعال غیر ذوی العقول است و همین او لویة سبب
توهم عکس شده است و از جمله مواضعیکه مادر ذوی العقول
استعمال شده قول خداوند است ، فانکحوا ما طاب لکم من النساء
الخ که مراد از ما زنها است که ذوات العقول هستند وان کن
ناقصان العقول و یحتمل ان یراد بما العدد لیصیر معنی الایة فانکحوا
عددا یجوز لکم فلا شاهد فیہ .

مسألة — يستعمل ما فی ذوی العقول فی ثلاثة مواضع الاول ان
یختلط العاقل مع غیره و غلب غیر العاقل لنکته كما تقدم فی الایة
الثانیة فی المسألة السابفة الثانی ان یشکون مصداقها مبهما كما اذا
رأیت شبحا من بعید ولا تعلم انه انسان او غیره فتقول ما اراده مقبل
الینا الثالث ان یراد بها صفات ذوی العقول نحو فانکحوا ما طاب
لکم من النساء علی بعض التفاسیر حیث ارید من ما الصفات الخاصة
بهن من البکارة و الثیبوبة ونحوهما فیصیر حاصل معنی الایة علی هذا
الفسیر انه یجوز النکاح ولا فرق فی ذلك بین کونهن متصفات بالبکارة

وبين كونهن متصفات بغيرها من الصفات المختصة بهن .

مسألة — ال الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصول
اسمى على الاقوى بشرط ان لا تكون للعهد نحو جاتني ضارب فاكرمت
الضارب وقيل الداخلة على الصفة المشبهة كذلك لكن التحقيق خلافه
اذ لا تؤل بالفعل وما لا يؤل بالفعل لا يصير صلة اذ الصلة لا يبد ان
يكون جملة او مؤلا بها ولذلك قيل ان الداخلة على اسم التفصيل
ليست موصولة باجماع لانه لا يؤل بالفعل الا بشروط تأتي في بابه
عند قول المصنف ، ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا . وقيل ال مطلقا
حرف تعريف وقيل هي في الجميع موصول حرفي دليل الاسمية عود
الضمير اليها في نحو قد افلح المتقي ربه لان الضمير المستتر في متقى
والضمير المجرور راجعان اليها والضمير لا يعود الا الى الاسماء دليل
الحرفية ان العامل دائما يعمل في ما بعدها نحو جاء الضارب برفع
الضارب فلو كانت اسما لعمل العامل فيها نفسها لا فيما بعدها لان
اهمال الاسم من الاعراب ممتنع الا في موارد خاصة ليس هذا منها
فهي حرف كما في الرجل واجيب عن ذلك بانها معربة لا مهملة
ولكن نقل اعرابها الى ما بعدها لشبهها بال الحرفية لفظا ولم يقدر فيها
ووجهه نظير ما تقدم في نون الوقاية .

مسألة — الصفة الواقعة صلة لال فعل في التقدير مثلا اصل
الضارب كان يضرب بالبناء للمعلوم واصل المضروب كان يضرب
بالياء للمجهول وانما غيروا الفعل بالاسم كراهية دخول ما يشبه ال
المعرفة المختصة بالاسم على صريح الفعل وقد تقدم وجه ذلك في نون
الوقاية فتذكر .

مسألة — اکثر طایفه طی ذورا مبنی میدانند و بعضی از آن طایفه معرب میخوانند .

مسألة — ذو در نزد اکثر طایفه طی یک لفظ است بجای شش معنا چنانکه از هری از آنها نقل کرده .

مسألة — در نزد بعض طایفه طی ذات بمعنای الّتی استعمال میشود مثل، والکرامة ذات اکرّمکم الله به ، که ذات بمعنای الّتی استعمال شده و ضمیر در لفظ به در اصل بها بوده الف برای وقف حذفی شده و فتحه جاء نقل بیاء شده و این ضمیر عائد ذات میباشد .

مسألة — لفظ ذات که بمعنای الّتی استعمال میشود مبنی بر ضم است و گاهی معرب میشود باعراب مسلمات .

مسألة — در نزد بعض طایفه طی ذوات بمعنای اللات استعمال میشود مثل قول شاعر ، ذوات ینهضن بغير سائق ، که ذوات بمعنای اللات استعمال شده صدر این بیت چنین است ، جمعها من انیق موارق ، و در ترکیب ذوات در این بیت دو قسول است قول اول این است که ذوات نعت مقطوع است یا بدل، برای انیق قول دوم اینست که ذوات صفت است برای انیق لکن لایخفی ما فی هذا القول من عدم المطابقة فی التعریف وعدم الاشتقاق الا ان يلتزم بما قاله الکوفیون من عدم اشتراط المطابقة فی التعریف او يقال بان ذوات بمعنی صاحبات و کلا الوجهین غیر مفید اما الاول فلعدم الاشتقاق واما الثانی فلعدم التتوین اذ لو كانت بمعنی صاحبات لكانت معربة فیحب تنوینها فتأمل .

مسألة — ذوات مبینی بر ضم است و کاهمی معرب میشود باعراب مسلمات .

مسألة — کاهمی ذو تشبیه و جمع بسته میشود وهم چنین ذات پس گفته میشود ذوا قاما در حالت رفع و ذوی قاما در حالت نصب و جروذو و اقاموادر حالت رفع و ذوی قاموا در حالت نصب و جر و کتته میشود ذات قامت در هر سه حالت و ذاتا یا ذواتا قامتا ایضا در هر سه حالت و ذوات قمن ایضا در هر سه حالت بنا بر بناء ذات و ذوات و اما بناء بر اعراب فالامر واضح .

مسألة — لفظ ذا مشترك است بین اسم اشاره و موصوله و قرینه معینه افراد و جمله بودن مدخول است پس اگر مدخولش مفرد باشد اسم اشاره است و اگر جمله باشد موصوله میباشد .

مسألة — لفظ ذا اختصاص بلفظ طی ندارد بلکه در نزد دیگران هم موصوله استعمال میشود بخلاف ذو که مختص بقبیله طی میباشد .

مسألة — یشرط فی کون ذا موصولة اربعة امور الاول ان لا تكون زائدة والا فهي ملغاة الثاني ان لا تكون مركبة مع ما او من للاستفهام والا فهي فی حکم الملغاة اذ المجموع حينئذ یصیر اسما للاستفهام لا وحدها الثالث ان لا تكون اسم اشارة والا فهي تدخل حينئذ علی المفرد لاعلی الجملة فلا یمکن جعلها موصولة الرابع ان یتقدمها ما او من الاستفهامیتین علی رای البصریین .

مسألة — الشرائط المذكورة موجودة فی قول الشاعر ، الاتسلان المرء ماذا یحاول ، فذا موصولة خبر ما او مبتدأ مؤخر لما علی الاختلاف

المشهور بين سيويه وغيره فان سيويه يجوز الاخبار بالمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما اما عند غيره فقير جائز والصلة يحاول والضمير المستتر فيه راجع الى المرء والعائد محذوف لان الاصل يحاوله .

مسألة — ذافي قولك لماذا جئت ملغاة لانها مركبة مع ما للاستفهام والدليل على ذلك بقاء الف ما اذ لو لم تكن مركبة معها لحذفت الف ما بدخول الباء عليها كما يجيء في باب الوقف عند قول المصنف وما في الاستفهام ان جرت حذف نحو قوله تعالى ، عم يتساءلون عن النبأ العظيم ، وذلك الحذف للفرق بينها وبين ماء الموصولة وخصت الحذف بالاستفهامية لان الفها في طرف الكلمة بخلاف الموصولة لان الصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة فالالف فيها في الوسط ويجيء في الموضع المذكور ايضا جواز بقاء الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار او ركبت مع ذافتامل .

مسألة — جائز است در لماذا جئت كه ذا زائده باشد فقط ما استفهامية باشد وعدم حذف الف ما در اين صورت بسبب حمل بر صورت تركيب است پس لماذا جئت هم مثال است براي تركيب وهم مثال براي زائده شدن لذا براي زائده مثال جدا كانه ذكر نكرده .

مسألة — دليل بر اسم اشاره بودن ذا در ماذا التواني داخل شدن ذا بر مفرد است چنانكه قبلا اشاره شد فتأمل .

مسألة — كوفيين تقدم من وما را شرط نميدانند ودليل انها هذا تحمليين طليق ميباشد كه ذا در هذا موصوله ميباشد ومبتدئه بدون تقدم من وما تحمليين صله ما واطليق خير ذا واز اين دليل دو جواب

داده شده جواب اول اینکه تحملین صله نیست تا لازم شود موصوله بودن ذا بلکه تحملین حال است از برای ذاکه اسم اشاره و مبتداء است و طلیق خبر اسم اشاره است پس معنی چنین میشود هذا محمولا طلیق جواب دوم را شیخ سراج الدین گفته وان اینست که تحملین صله هست لکن نه برای ذاکه بلکه برای الذي که محذوف است و ذاکه در بیت اسم اشاره است نه موصوله و فرق بین جواب اول و جواب دوم دو چیز است فرق اول اینکه در جواب اول تحملین حال است نه صله و در جواب دوم تحملین صله است موافقا للكوفیین و فرق دوم اینست که در جواب اول در کلام موصولی نیست نه مذکور و نه محذوف و در جواب دوم در کلام موصول هست لکن در تقدیر مثل قول شاعر، فوالله ما نلتم وما نيل منكم، که در کلام موصول هست لکن در تقدیر و شیخ سراج الدین گفته که ندیده ام کسی را که هذا تحملین طلیق را باین تاویل یعنی جواب دوم تاویل برده باشد مرادش اینست که این جواب منحصر است بخودش.

مسألة — خلاصه هر دو جواب اینست که ذاکه موصوله نیست بلکه اسم اشاره است و فرق دو جواب در صله بودن تحملین است و حال بودنش و در هر صورت قول کوفیین باطل میشود زیرا که در قول شاعر ذاکه موصوله نیست تا اینکه ثابت شود موصوله بودن ذاکه بدون تقدم من وما.

مسألة — جواب شیخ حسن است اگر جواب اول صحیح باشد یعنی تحملین حال باشد زیرا که محتاج بجواب شیخ نمیشویم و جواب شیخ متعین است اگر جواب اول صحیح نباشد زیرا که برای رد

کوفیین محتاج بجواب شیخ میثویم خلاصه اینککه اگر صلہ قرار دادن تحملین واجب نباشد جواب اول کافیست پس محتاج بجواب شیخ نمیثویم لذا جواب شیخ حسن است نه متعین و اگر صلہ قرار دادن تحملین واجب باشد پس جواب اول صحیح نیست پس چاره نیست مگر جواب شیخ لذا جواب شیخ متعین میشود .

مسألة — جمیع موصولات نه مشترکات فقط بعد از آنها صلہ لازم است وقول شارح ای ککل الموصولات اشارة بهمین تعمیم است .

مسألة — صلہ باید مشتمل بر ضمیری باشد که او را عائد مینامند و باید ان ضمیر لائق موصول باشد یعنی مطابق موصول باشد در افراد و تذکیر و فروع آنها لکن در من وما وسائر موصولات مشترکه جائز است مراعاة لفظ ومعنی که اگر مراعاة لفظ شود دائما ضمیر مفرد مذکر میاید مثل قول خداوند فانکحوا ما طاب لکم من النساء بناء علی ان المراد من کلمة ما النساء لا الصفات او العدد و اگر مراعاة معنی شود مطابقه واجب است مثل اعجبینی من قامت در مفرد مؤنث وهكذا فی التثنية والجمع تأنیثا و تذکیرا ولذلك تتمه تاتی بعید هذا نقلا عن المطول .

یشترط فی جملة الصلة ثلاثة امور الاول ان تكون خبریة لان الصلة بمنزلة النعت للموصول المقصود به ایضاح المنعوت ویشترط فی الجملة المنعوت بها ان تكون خبریة لان الانشاء لاوجود له خارجا حتی یثبت للمنعوت فیصیر سببا لا یضاحه الثاني ان تكون معهودة للمخاطب لانها تجیب ليعرف المخاطب الموصول المبهم بها الثالث ان

تكون خالية من معنى التعجب وان قلنا ان فعل التعجب جملة خبرية كما ياتي في المسئلة الاتية لان التعجب يقتضى ايهام السبب ولذا قالوا اذا ظهر السبب بطل العجب. والموصولية تقتضى البيان والايضاح فالجمع بين الموصولية والتعجب جمع بين المتنافيين وانما سمى الضمير المشتمل عليه الصلة عائدا لعوده الى الموصول والغالب ان يكون غائبا وقد ياتي غيره لنكته كقوله (ع) انا الذى سمتهنى امي حيدرة ، وفيه كلام شرحناه في المدرس الافضل في بحث الالتفات .

مسألة — اختلفوا في جملة التعجب أخبرية هي ام انشائية فذهب فريق الى انها انشائية وهؤلاء اجمعوا على عدم وقوعها صلة وذهب فريق آخر الى خبريتها وهؤلاء اختلفوا في وقوعها صلة فقال بعضهم بالجواز وبعضهم بالعدم وظاهر كلام الشارح انه من الفريق الثاني بقرينة تقييده الخبرية بكونها خالية من معنى التعجب فيظهر منه ان ما فيه معنى التعجب من اقسام الخبرية فتدبر فانه دقيق كمال الدقه .

مسألة — استثنى من اشتراط كون جملة الصلة معهودة ما اذا كان الغرض التهويل والتفخيم فانه لا يشترط حينئذ المعهودة نحو قوله تعالى ، فغشيم من اليم ما غشيم ، لان التهويل والتفخيم يناسبهما الابهام كما بين ذلك في علم المعاني فراجع .

مسألة — استثنى من اشتراط كونها خبرية الجملة القسمية فيصح وقوعها صلة مع انها انشائية نحو ، وان منكم لمن ليبطئن ، لان جملة ليبطئن قسمية صلة من لان اللام في ليبطئن قسمية واللام في لمن ابتدائية ولكن هي هنا كلام لا يسهه المقام .

مسألة — المراد من شبه الجملة الذي يقع صلة ثلاثة اشياء

الاول الظرف التام الثاني المجرور التام الثالث الصفة الصريحة والمراد من التام ما كان مستقرا اذا فاعل وذا ضمير عائد الى الموصول اذ لو كان لغوا لم يقيم مقام عامله فلم يفهم منه والمعمول بلا عامل ناقص ولو لم يكن له فاعل كان ناقصا ايضا ولو منضمنا الى الموصول نحو زيد الذي به او عنده ولو لم يكن له الضمير المذكور كان ناقصا ايضا ولو منضمنا الى الموصول نحو جاء الذي عنده مال او بك داء وعلى الاول فاصل الصلة نفس المتعلق فاحفظ ذلك لانه يفيدك فيما بعد .

مسألة — الصفة الصريحة مختصة بال الموصولة والمراد بها اسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ والمبالغة بشرط ان تكون للمحدثو للشبوت كالمومن والكافر وفي الصفة المشبهة خلاف كما سبق واسم التفضيل لا يقع صلة اجماعا كما سبق ايضا والوجه في ذلك كله ان الصفة الصريحة كما تقدم في مميزات الفعل فعل عدل به الى صورة الاسم فكروها دخول ماهو في صورة لام التعريف على صريح الفعل .

مسألة — كل صفة غالب عليها الاسمية ينسلخ عنها معنى الوصفية فلا تقع صلة ولا صلة ولا تعمل عمل الفعل ولا يستتر فيه ضمير .

مسألة — صلة واقع شذن فعل مضارع يراي ال قليل است زيراكه در سابق كفته شد كه دخول ال موصوله چون شبيه ال معرفه است بر صريح فعل مستحسن نيست واين دخول ال موصوله بر فعل مضارع ضرورة شعري نيست بنا بر راي مصنف .

مسألة — المراد من الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد مفرأ عنه ، وقيل الضرورة ما جاء في الشعر دون النثر ، فقول الشاعر الترضى

ضرورة على الثاني دون الاول لتمكنه من ان يقول المرضى فليس مضطرا اليه وله مفر من الترضي الا ان يكون في اختيار التانيث نكته يهتم بها المتكلم كما نذكرها في المسألة الالية .

مسألة — بدانکه اگر فاعل اسم ظاهر ومؤنث غير حقيقي باشد در وصف و فعل تانيث واجب نيست بلکه متكلم و شاعر غير است بين تانيث وصف و فعل و تذکير وصف و فعل لکن هذا الاختيار قبل الاختيار لا بعد الاختيار، يعني متكلم قبل از تکلم ميتواند يکي از دو وجه تانيث و تذکير را اختيار کند، و پس از اينکه يکي از دو وجه را اختيار کرد براي نکته و غرضی که در نظر دارد پس از آن نمیتواند از آن وجهی که اختيار کرده عدول کند بوجه ديگر چون که نقض غرض ميشود يعني نکتته که مقصود متكلم بوده فوت ميشود، و نقض غرض در نزد عقلاء قبيح است و همین است مراد از قول شارح که ميگويد .. لو قاله لوقع في محذور اشد الخ .

چونکه شاعر تانيث فعل را اختيار کرده برای نکتته که در نظر داشته لذا اگر المرضى بگويد يعني از ترضی که مؤنث است عدول کند بمرضی که مذکر است نکتته و غرضی که از تانيث در نظر داشته فوت ميشود و نقض غرض ميشود، و از همین قبيل است قول امام عليه السلام در بعض ادعيه روز عاشوراء (ان هذا يوم تبرکت به بنو امية) که امام (ع) تبرکت را مؤنث آورده برای، اشاره بنکتته و غرضی که در بعض روايات در باره مدعي خلافت و لقب، امير المؤمنين بدون استحقاق وارد شده، پس دانسته شد که مؤنث

آوردن در قول شاعر ضرورت است چون نمیتواند مرضی بگوید چون
غرض فوت میشود .

مسألة — ال در الرسول الله بمعنای الذي صفت قوم است
ورسول الله مبتداً ومنهم خبر وجمله صله ال واینکه صله ال جمله
اسمیه آمده ضرورت است باجماع نحویین .

مسألة — در لفظ ای چهار صورت است ، اول اینکه اضافه شود
وصدر صله مذکور باشد مثل اکرم ایهم هو فاضل دوم اینکه اضافه
نشود و صدر صله محذوف باشد مثل اکرم ایما قائم ، سوم اینکه اضافه
نشود و صدر صله مذکور باشد مثل اکرم ایما هو قائم ، که در این
سه صورت معرب است اجماعاً اگرچه در صورت دوم اشکال شده
چهارم اینکه اضافه شود و صدر صله محذوف باشد مثل (لننزعن من
کل شیعة الخ) که در این صورت مبنی است مگر در نزل خلیل
ویونس .

مسألة — قول شارح ، بأن كانت مضافة و صدر صلتها مذکورا ،
اشاره بصورت اول است ، او غیر مضافة و صدر صلتها محذوفا ، اشاره
بصورت دوم است و او مذکورا اشاره بصورت سوم است ، و قارن
اضیف و حذف صدر صلتها ، اشاره بصورت چهارم است .

مسألة — يمكن استخراج جميع الصور الاربع من قول المصنف
واعربت مالم تضاف ، و صدر وصلها ضمير ان حذف منطوقاً ومفهوماً .

مسألة — احسن طريق لاستخراج الصور الاربع من قول المصنف
ان يجعل مالم تضاف الخ قضية سالبة فيقال واعربت اذا لم تكن
الاضافة في وقت الحذف فيصدق هذه السالبة على الصورة الاولى باتقاء

المحمول أي عدم لم تكن الإضافة في وقت الحذف وعلى الصورة الثانية بانتفاء الموضوع لأنه لا إضافة فيها وعلى الصورة الثالثة بانتفائهما معا فهذه الصور الثلاث داخلية في منطوق كلام المصنف ، والصورة الرابعة داخلية في مفهومه لأن مفهومه لا تعرب إذا كان الإضافة في وقت الحذف .

مسألة — انما اعربت في الصور الثلاث لما تقدم في اوائل المعرب والمبني من قول الشارح وهو ما عارضه ما يقتضى الاعراب كاي في الاستفهام والشرط اذ هذه المعارضة موجودة في الموصولة ايضا ، فتسدير .

مسألة — جهت مبني شدن اي در صورت چهارم باينکه در اين صورت ايضا معارضه موجود است اينستکه شباهت حرفي که علت بناء است تأکید شده چون در صورت چهارم افتقار الى صدر صله دارد واين افتقار الى صدر صله افتقار الى الجملة راکه علت بناء است تأکید کرده لذا اضافه که معارض است نمیتواند در اين صورت معارضه کند .

مسألة — مقصود شارح که ميگويد ، قلت وهذه العلة موجودة الخ ، اشکالست که بر بناء صورت چهارم وارد ميشود ، خلاصه آن اشکال اينست که بايد اي در صورت دوم مبني باشد بطريق اولي چون افتقار الى صدر صله در صورت دوم اينها تأکید میکند افتقار الى الجملة را با اينکه اضافه که معارض است در لفظ نيست لذا بايد بطريق اولي مبني شود لذا بعضی از نحويين در اين صورت دوم قائل باين بناء شده اند که اين قول ببناء راضي نقل کرده از

نحویین پس اعراب صورت دوم اجماعی نیست چونکه رضی نقل کرده قول باعراب صورت دوم را و این نقل وضی رد میکند دعوای مصنف را که نفی خلاف کرده ، و در کافیہ گفته که خلافی ، نیست در اعراب صورت دوم ؛

مسألة — قول شارح ، ثم بنائها على الضم الخ ، جواب از سؤال سوم است که در اسم مبني بر حرکت سؤال میشود چنانچه قبلا بیان شده .

مسألة — قبلا گفتیم که خلیل و یونس در صورت چهارم ایضا ای را معرب ، میدانند ، و بعضی از قراء ای را در آیه شریفه بنصب خوانده اند یعنی معرب دانسته اند بر طبق خلیل و یونس فتحصل فی المسألة اقوال ثلاثة الاول القول المشهور اعنى بناء ای فی الصورة الرابعة فقط والقول الثاني ما نقله الرضى عن بعضهم اعنى بنائها فی الصورة الثانية والرابعة والقول الثالث اعرابها مطلقا وهو مختار الخلیل و یونس فتدبر .

مسألة — بدانکه بر خلیل و یونس اشکال شده است که چرا لفظ ای در آیه شریفه نصب داده نشده زیرا که اگر ای معرب باشد باید نصب داده شود تا مفعول نزعن شود و خلیل و یونس هر يك از این اشکال جوابی داده پس خلیل جواب داده که مفعول نزعن محذوف است که الذي بوده باصله خودش ، و ای استفهامیه است و مبتدئه و اشد خبر ای و جمله مقوله قول محذوف است و اصل آیه چنین بوده ، ثم لنزعن من کل شیعة الذي يقال فيه ایهم اشد علی الرحمن و یونس جواب داده که ضمه ای از باب تعلیق است چنانچه خواهد

آمد در افعال قلوب و بنا بر قول یونس ایضا ای موصوله نیست بلکه استفهامیه است ، لکن در نزد محققین این جواب تعسف است ، بلکه ای درآیه شریفه موصوله است و مبنی است و محلا منصوب است و مفعول نزعن میباشد .

مسألة — قول شارح ، واولت قرائة الضم علی الحکایة ، اشاره است بجواب خلیل فقط اعلم ان للحکایة عندهم اطلاقا منها ما تقدم فی باب العلم ومنها ما یاتی فی نواصب الفعل المضارع عند قوله .
وتلو حتی حالا او مولا به ارفعن وانصب المستقبل
ومنها حکایة الجملة اذا وقعت مقولا للمقول وما فی معناه کما فی مانحن فیه علی رای الخلیل ومنها ما یاتی فی باب الحکایة فتدبر .

مسألة — بدانکه عائد در ای همین صدر صله است که در بعض صور حذف میشود ، واین حذف صدر صله که عائد است در ای مطلق است یعنی مشروط بشرطی نیست و بعضی گفته اند که در ای شرط اول موجود است چون ای دائما اضافه میشود یا لفظاً و یا تقدیرا پس صله اش دائما طولانی میباشد والی ذلك اشار المحشی فی بحث ماذا من المعنی بقوله انما جاز حذف المبتدئ فی صلة ای فی السعة دون صلة غیرها لتثاقلها بالمضاف الیه انتهى . لکن در غیر ای حذف شدن عائد مطلق نیست بلکه مشروط بدو شرط است مطلقا یعنی چه اینکه عائد مرفوع باشد ، یا منصوب باشد و یا مجرور شرط اول اینست که صله طولانی باشد ، شرط دوم اینکه باقیمانده بعد از حذف عائد صلاحیت صله شدن را نداشته باشد و قول مصنف ، ان يستطل اشاره بشرط اول است ، و ابو أن یختزل الخ اشاره بشرط دوم است و نحو

هو الذى فى السماء اله وفى الارض اله باقىمانده بعد از حذف
 صلاحيت صله شدن را ندارد ومن اراد الاطلاع على الوجه فى ذلك
 فعليه بمراجعة اوائل الباب الثالث من المغنى عند قوله ومثال التعلق
 بما يشبه الفعل .

مسألة — در عائدیکه منصوب باشد بعلاوه دو شرط سابق دو
 شرط دیگر ایضا شرط شده ، اول اینکه عائد ضمیر متصل باشد ،
 دوم اینکه ناصب این عائد فعل باشد یا صفت بشرطی که صفت صله
 الف لام نباشد .

مسألة — در خیر الخیر ما کان عاجله ، شاهد در حذف خبر کان
 است که ضمیر منصوب متصل بکان بوده وحذف شده نه اینکه
 مستتر در کان باشد زیرا که ضمیر منصوب قابل استتار نیست چنانچه
 در باب ضمائر اشاره شد پس در اصل گانه بوده .

مسألة — در الله مولیک شاهد در مفعول دوم مولى میباشد که
 حذف شده وکاف مولیک اول است .

مسألة — در جاء الذى اياه ضربت حذف جائز نیست بجهت
 اینکه تقدیم این ضمیر مثل تقدیم در ایاک نعبد میباشد که غرض از تقدیم
 حصر است واکر حذف شود غرض فوت میشود ، چونکه اصل در
 تقدیر معمول محذوف اینست که مؤخر تقدیر گرفته شود چنانچه در
 ترکیب بسم الله اشاره شد .

مسألة — بدانکه در قول خداوند ، وما رزقناهم ینفقون ، ضمیر
 عائد منفصل بوده وحذف شده ودر تقدیر هم منفصل میباشد یعنی
 ینفقون ایاهم تقدیر گرفته میشود نه ینفقونه زیرا که در باب ضمائر

گفته شد ، وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ، وان كان الاصل في التقدير تقدير الاصل فتامل .

مسألة — حذف عائدیهکه منصوب بحرف باشد کثرت ندارد چونکه حذف اسم ان مشدده شاذ است .

مسألة — بدانکه در جاء الذي انا الضاربه که چرا ضمير ضاربه حذف نشده توجیہات زیاد کرده اندکه هیچ یکی از انها پابرجا نیست و بهتر توجیه اینست که بگوئیم چون در این مثال دو موصول است یکی الذي و یکی الف لام و هر يك از این دو موصول محتاج بعائد است و ضمير مستتر در تحت ضارب عائد الف لام است و المستتر کالمذکور ، و ضمير مضاف اليه ضارب عائد الذي است و اگر او را حذف کنیم لازم میآید ترجیح احد الموصولین علی الاخر ای ترجیح ال علی الذي بلا مرجح چونکه لازم میآید که عائد ال ذکر شود و ذکر دلیل بر اهمیت است و عائد الذي حذف شود و حذف دلیل بر عدم اهمیت است و الترجیح بلا مرجح قبیح .

مسألة — اگر عائد ضمير مجرور باضافه باشد در این صورت بعلاوه دو شرط سابق شرط است که مضاف وصف باشد و آن وصف بمعنی حال و استقبال باشد مثل فاقض ما انت قاض که در اصل قاضیه بوده که بمعنی زمان حال است بقرینه فاقض که بمعنی زمان حال است پس در ، جاء الذي انا غلامه ، حذف ضمير غلامه جایز نیست چون وصف نیست و همچنین در مضروبه امس و ضاربه امس چونکه وصف بمعنای ماضی است و وصفی که بمعنای ماضی باشد نمیتواند

ضمير را محلا نصب بدهد چون عمل نمیکند چنانکه در باب عمل اسم فاعل خواهد آمد .

مسألة — اگر ضمير عائد بمرور بحرف جر باشد بعلاوه دو شرط سابق دو شرط ديگر نيز شرط است اول اينکه خود موصول أيضا بمرور باشد دوم اينکه جار عائد و جار موصول متحد باشند لفظا ومعنى و متعلقاً مثل مررت بالذي مررت که در اصل مررت به بوده که جار عائد و جار الذي باء است و معنای هر دو باء تعدیه است و متعلق هر دو متعدی بحرف است .

مسألة — مراد از اتحاد معنی اتحاد نوعی است نه شخصی پس باء و علی در مثال مذکور از حیث معنی متحد هستند چون هر دو برای تعدیه هستند و مراد از اتحاد متعلق أيضا نوعیست پس در مثال مذکور و مثال بعد از او متعلق متحد است چون در هر دو مثال متعدی بحرف است و لکن در مثال سوم متعلق متحد نیست چون با تأثیر در مررت کرده یعنی او را متعدی کرده بخلاف باء در فرحت که تأثیری در فرحت نکرده چون برای تعدیه نیست و اعلم ان جواز حذف العائد المجرور مشهوری لا اتفاق فيه كما يظهر من چلبی عند قول الخطيب ما لم نعلم .

مسألة — پنجم از معارف معرف بألف لام است ، (مسألة) الاقوال في حرف التعريف أربع ، اشير في الكتاب الى ثلاثة منها ، الاول انها بجملتها حرف تعريف فالهزمة أصلية قطعية لا زائدة وصلية وهذا مختار الخليل ، الثاني ان اللام وحدها حرف تعريف فالهزمة للوصل لا قطعية وانما جاء بهزمة الوصل لضرورة الابتداء

بالساكن وهذا يختار سيبويه ، الثالث قول آخر لسيبويه وهو ان ال بجملتها حرف تعريف بعد الوضع لكن الالف زائدة قبل الوضع بمعنى ان الواضع توجه اولاً الى اللام فقط وأراد وضعها للتعريف وحينئذ لم يكن معها همزة ثم أتى بالهمزة مقارناً للوضع لضرورة الابتداء بالساكن فصارت بجملتها حرف تعريف فلا تناقض لتغاير علي النفي والاثبات ، ولكن لا يخفى ان الفرق بين قوله ليس في زيادة الهمزة بل في تأثيرها في التعريف اذ هي مؤثرة على هذا القول وغير مؤثرة على ذلك القول نظير اكرم بفتح الهمزة وأكرم بضمها لانها لا أثر لها في أصل المعنى في الاول بخلاف الثانية فتدبر فانه دقيق والرابع ان حرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بينها وهمزة الاستفهام وانما حذف الهمزة في الدرج على هذا القول وكذا على قول الخليل مع كونها قطعاً لكثرة الاستعمال كما يأتي في باب همزة الوصل .

مسألة — چون مصنف در بحث همزه وصل جزم کرده باینکه همزه در ال همزه وصل است پس مشعر است این جزم که مصنف اختیار کرده قول اول سيبويه را ، ولا احتمال اختيار القول الثاني أيضا وجه .

مسألة — قد يستعمل الفعل في ارادة مصدر ذلك الفعل كقوله تعالى ، اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ ، اذ المراد اذا أردتم القيام الى الصلاة فاغسلوا الخ اذ لا معنى للوضوء بعد القيام الى الصلاة وكذا قوله تعالى ، كم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ، اذ المراد أردنا اهلكها فجاءها بأسنا اذ لا معنى لمجيء البأس بعد الاهلاك

اذ الباس هو سبب الالهلاك وكذلك قول المصنف عرفت ، ارید منه ارادة التعريف كما أشار اليه الشارح بقوله أي أردت تعريفه اذ لا معنى لادخال ال على نمط بعد تعريفه .

مسألة — بدانکه ال بسه قسم است اول لام جنس دوم لام عهد سوم زائده ، وهر يك از این سه بر سه قسم است که مجموع سه قسم میشود ، قسم اول استغراق افراد جنس و این در صور تیسست که در جای او لفظ کل حلول کند حقیقه مثل قول خداوند ، ان الانسان لفي خسر ، زیرا که اگر گفته شود ، ان کل فرد من الانسان لفي خسر ، صحیح است حقیقه بقرینه ، الا الذين آمنوا الخ ، دوم استغراق صفات افراد جنس و این در جائیسست که در جای او کل حلول کند مجازا و مبالغة مثل ، انت الرجل فضيلة ، که اگر گفته شود ، انت کل رجل فضيلة ، صحیح است مجازا و مبالغة چنانچه شاعر گفته ، آنچه خوبان همه دارند تو تنها داری ، سوم بیان ماهیت لیسیده و قطع نظر از افراد و این در جائیسست که کل در جای او حلول نکند نه حقیقه و نه مجازا مثل ، الذهب خير من الفضة ، زیرا که مراد بهتر بودن ماهیت لیسیده ذهب است از ماهیت لیسیده فضة قطع نظر از افراد زیرا که در افراد گاهی عکس میشود مثل فضة ضريح اولياء الله و ذهب ضريح اعداء الله ، چهارم عهد ذهنی و این در جائیسست که مدخول لام معهود در ذهن مخاطب باشد یعنی علم باو داشته باشد مثل قول خداوند ، اذ هما في الغار ، که غار در نزد مسلمین که از تاریخ و هجرت حضرت رسول (ص) اطلاع داشته اند معلوم بوده است .

(پنجم) عهد حضوري واين در جائیست که مدخول لام در وقت تکلم ، حاضر باشد مثل ، اليوم أكملت لكم دينکم ، که مراد روز غدیر است که در همان روز این آیه نازل شده .

(ششم) عهد ذکرى واين در جائیست که مدخول لام قبلاً ذکر، شده باشد مثل قول خداوند ، انا أرسلنا الى فرعون رسولا فعمى فرعون الرسول .

(هفتم) زائده لازمه واين در جائیست که مدخول بسبب دیگری معرفة باشد نه بسبب لام مثل اللات که معرفة بودنش بسبب علمیت است ومثل الآن که معرفة بودنش بسبب تضمن ال حضورية است نه بسبب این لام موجود در او لذا مبني شده ولذا گفته شده که این مطلب عجیب وغریب است چونکه لام موجود را زائده قرار میدهند ولام دیگری را در او تضمین میکنند وقد اجیب عن ذلك بانه لاغرابة فيه بل هو من القريب لان الان موضوع لحد ما بين الزمانين ولا محالة يكون غير منقسم ثم استعمل في اجزاء قليلة من او اخر الماضى واوائل المستقبل حاضرة عند المتكلم مجازا بواسطة ال الحضورية ثم ارید الاشعار بمبالغة في قلة تلك الاجزاء لئلا يفوت العلاقة المجازية فاحتيج الى كلمة زائده دالة على المبالغة فوجدوا احق الكلمات بذلك اللام الزائده من حيث ان زيادتها على الكلمة لايزيدها على اصلها فلما زادوها حصل التكرار فحذفوا الحضورية دون الزائده لان لذلك اثرا يبقى عند الحذف دون هذا انتهى ولكن فيه اشكال عدم معاوضة ال وهو من مختصات الاسم مع علة البناء لامدفع له الا بما ذكرنا في باب المبني في وجه عدم معاوضة التثنية والجمع مع

علة البناء في باب المنادى واسم لاء نفى الجنس فتامل وللرضى في
المسئلة كلام لا بد من ذكره وهذا نصه .

قال الزجاج بنى الان لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت
وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة
لمعنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرا في شبه الحرف يلزمها لان
وضعها مع اللام وكذا استعمالها وسائر الاسماء وضعت نكرة ثم تعرف
ثم تنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه
الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو على بنى لتضمنه اللام كاس
واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط لام المعرفة ان تدخل على
النكرة لتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها انتهى .

وبنى على الحركة جواب از سؤال دوم است وكانت فتحه جواب
از سؤال سوم چنانکه هو مبني لتضمنه جواب از سؤال اول است
فلا تغفل ، ومثل اللذين واللاى وبقيه موصولات بناير قولی که تعريف
موصولات بسبب صله ميباشد نه بسبب لام اما بناير قولی که تعريف
موصولات بلام است اگر لام مذکور باشد ، وبتقدير لام است اگر
مذکور نباشد مثل من وما پس بناير اين قول لام زائده نيست بلکه
برای تعريف است وفيها قول اخر وهو ان تعريفها ذاتی نقلناه في
المدرس الافضل في بحث الموصولات فراجع ان شئت .

(هشتم) زائده بجهت ضرورت شعريه مثل بنات الأوبر در قول
شاعر که در اصل بنات اوبر بدون لام بوده ولام بجهت ضرورت
شعريه زياد شده وتعريف بنات اوبر بسبب علميت است چونکه علم
است از برای يکقسم از کمات که در وقت صدا کردن رعد دامنه

کوهسارها میروید وخراسانیا سمارق مینامند وبعربی ، شحمة الارض مینامند ، ومثل لام در النفس چونکه لام در النفس اثر تعریف نمی تواند چونکه نفس تمیز است برای نسبت در طبت وتمیز باید نکره باشد ولفظ سری بمعنای شریف است وجزء شعر شاعر نیست بلکه مصنف خواسته بیت الفیه را بسبب لفظ سری تمام کند .

(نهم) از اقسام ال لمحیه است واین در جائیست که غرض متکلم از داخل کردن لام بر علم منقول این باشد که بمخاطب بفهماند که علم قرار دادن این اسم برای منقول الیه با میداین بوده که معنای منقول منه یا خصوصیت آن در منقول الیه وجود بگیرد ، حاصل اینکه متکلم بسبب لام اشاره میکند بمعنای اصل لفظ که قبل العلمیه داشته مثل فضل که در اصل مصدر وبمعنای فضیلت بوده ونامیده میشود باین اسم کسی که در باره او فال نیک زده میشود که زنده بماند وصاحب فضل ، بشود ومثل حارث که اسم فاعل وبمعنای زراعت کننده ودهقان بوده ونامیده میشود باین اسم کسی که فال زده میشود در باره او که زنده بماند وزراعت کننده ودهقان بشود ، ومثل نعمان که در اصل بمعنای خون بوده ونامیده میشود باین اسم کسیکه در باره او فال نیک زده میشود که زنده بماند وتندرست باشد که سرخی خون در او پیدا شود یعنی لاغر وضعیف وزرد رنگ نشود ، حاصل آنکه خصوصیت خون در او وجود بگیرد که سرخ رنگ بودن است . پس دانسته شد که این لام لمحیه اثر تعریف ندارد پس ذکر کردن این لام وذکر نکردن آن نسبت بتعریف یکسان است لکن اثر لفظی دارد یعنی سبب حذف تنوین وعدم

اضافه وعدم اجتماع باحرف نداء میشود وفائده معنویش التفات دادن مخاطب است بمعنای منقول منه بطریقیکه انفا بیان شد .

مسألة — لام لمحیه قیاسی نیست بلکه سماعی است لذا بر امثال محمد و صالح ویزید اگر علم باشند داخل نمیشود وللام اقسام اخر يعرف بالتامل :

مسألة — گاهی معرف بلام وهمچنین مضاف الیه علم بالغلبه میشود واین در جائیست که معرف بلام وهم چنین مضاف قابل صدق بر کثیرین باشد یعنی کلی باشد لکن بسبب کثرت استعمال علم در يك فرد شده باشد یعنی جزئی شود مثل العقبه که در اصل اسم بوده برای هر راهی که در کوه باشد که در فارسی او را کتل مینامند و بسبب کثرت ، استعمال اسم شده فقط برای راه کوهی که قریب بمکه است که او را ایله مینامند و مثل المدینه که در اصل اسم بوده برای هر شهری و بسبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای مدینه حضرت رسول (ص) و مثل الکتاب که در اصل اسم بوده برای هر کتاب و بسبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای کتاب سیبویه ، و مثل ابن عباس که در اصل دلالت دارد بر هر يك از پسرهای عباس و بسبب کثرت استعمال علم شده فقط برای عبد الله ابن عباس که شاکرد مولا امیر المؤمنین علیه السلام است در علم تفسیر وهمچنین ابن عمر و ابن مسعود که در اصل دلالت میکردند بر هر يك از اولاد عمر و اولاد مسعود و بسبب کثرت استعمال علم شده فقط برای عبد الله بن عمر و عبد الله بن مسعود .

مسألة — هر اسمیکه علم شود بسبب غلبه اگر مضاف ومضاف

اليه باشد اضافه از او نزع نمیشود نه بسبب نداء و نه بسبب غیر نداء و اگر معرف بلام باشد و منادی شود یا آنکه اضافه شود واجب است حذف لام چون حرف نداء و هم چنین اضافه بالام جمع نمیشود چون لازم میآید جمع بین دو سبب تعریف مثل یا اعشى که در اصل الاعشى بوده و لام بسبب نداء حذف شده و مثل هذه مدينة الرسول که در اصل المدينة بوده و لام بسبب اضافه حذف شده ، و در غیر نداء و اضافه لام أيضا حذف میشود لکن قلیل است ، مثل هذا عيون طالعا که در اصل العیوق بوده و لام بدون نداء و اضافه حذف شده قال الرضى في بحث لاء التي لنفي الجنس و اعلم انه قد يؤل العلم المشتهر ببعض الحلال بنكرة فينتصب و ينتزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لاحسن في الحسن البصري و كذا لاصعق في الصعق او بما اضيف اليه نحو لا امرء قيس انتهى .

مسألة — ضمير في غيرهما در قول مصنف ، و في غيرهما قد تنحذف از قبيل ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، میباشد چنانچه شارح اشاره کرده بقول خودش ، ای غیر النداء و الاضافه فتبصر حتى تصير من أهل البصيرة انشاء الله تعالى .

مسألة — بدانکه ال در علم بالقلبه در أصل ال عهد ذهنی بوده ثم اعلم انه بقى المضاف الى المعرفة وانما لم يتعرض له لانه ذكره في ضمن مطلق المضاف بعد الحروف الجارة لمناسبته اياها فذكره ههنا مع ذلك موجب للتكرار فتامل .



باب الابتداء

مسألة — لفظ مبتداً اسم مفعول است از باب افتعال و چون در رسم الخط همزه لام الفعل بالای الف نوشته میشود و بعض نویسندوها اشتباه میکنند همزه را بعد از الف مینویسند لذا غالب طلاب با الف ممدوده میخوانند و منشأ این غلط مشهور همین اشتباه در رسم الخط است .

مسألة — اختلاف است بین نحویین که آیا اصل مرفوعات مبتداً است یا اینکه اصل فاعل است یا اینکه هر دو اصل هستند سیبویه میگوید اصل مبتداً است جرجانی میگوید اصل فاعل است و جماعتی میگویند هر دو اصل هستند .

مسألة — مصنف مقدم کرد مبتداء را بر فاعل چون متابعت کرده سیبویه را و بعض دیگر که تابع جرجانی هستند فاعل را مقدم میکنند دلیل سیبویه سه دلیل است .

اول اینکه مبتداً مبدو به در کلام است یعنی رتبه مبتداً در صدر کلام است دائماً اگرچه لفظاً مؤخر شود .

دوم اینکه مبتداً از مبتداً بودن زائل نمیشود اگرچه مؤخر شود یعنی مکان در وصف عنوانیش که وصف مبتداً بودن است دخالتی ندارد لذا در صورت تأخیر وصف عنوانیش زائل نمیشود و لکن فاعل فاعل بودنش زائل میشود اگر مقدم شود چون مکان در وصف عنوانی

فاعل که فاعل بودنست اثر دارد خلاصه آنکه مبتداً وصف عنوانیش بسبب جابجاشدن زائل نمیشود و لکن فاعل وصف عنوانیش بسبب جابجاشدن زائل میشود و سر این مطلب قسوة وصف عنوانی مبتداً وضعف وصف عنوانی فاعل است چون مبتداً در کلام بدل ندارد اگرچه مؤخر شود و لکن فاعل اگر مقدم شد بدل دارد چون او را میتوانیم مبتداً قرار بدهیم چون مقتضی تبدیل در فاعل موجود است و در مبتداً مفقود فتأمل فانه دقیق کمال الدقة .

سوم اینکه مبتداً هم عامل است و هم معمول بنابر قول بترافع و لکن فاعل فقط معمول است و عامل نیست و مراد عاملیة و معمولیة بسبب وصف عنوانی است پس اشکال نشود بمثل جاءنی ضارب زید غذا زیرا که عمل ضارب در زید و غذا بسبب وصف عنوانی نیست بلکه بسبب اشتقاق است فتبصر .

مسألة — دلیل جرجانی ایضا سه دلیل است اگرچه شارح یکی را ذکر نکرده .

اول اینکه اصل در کلام جمله خبریة است نه انشائیة و اصل در جمله خبریة فعلیة است و جمله فعلیة بدون فاعل نمیشود چنانچه در باب فاعل مصنف میگوید .

(و بعد فعل فاعل فان ظهر) (فهو والا فضعف استتر)

دوم اینکه عامل فاعل لفظی است چونکه فعل در او عمل میکند و عامل مبتداً معنوی است بنابر عدم ترافع چونکه تجرد که رافع مبتداً است معنوی است و عامل لفظی از عامل معنوی اقوی میباشد سوم اینکه فاعل رفع داده شده برای فرق بین او و مفعول و رفع

مبتداً برای فرق نیست چونکه خبرش. أيضاً مرفوع است وأصل در اعراب اینستکه برای فرق بین معانی باشد پس فاعل اصل است چون اعرابش که رفع است اصل است .

مسألة — مبتداً بر دو قسم است اول مبتداً اسمی دوم مبتداً وصفی .

مسألة — مبتداً اسمی عبارت است از اسمیکه مجرد باشد از عوامل لفظیه غیر مزیده حالکونیکه ان اسم مجرد بخبراً عنه باشد نه بخبراً به چونکه اسمی که بخبراً به باشد خبر است نه مبتداً قال ابن هشام في بحث الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب والزائد لا يقدح في كون الاسم مجرد عن العوامل اللفظية .

مسألة — اسم مجرد از عوامل لفظیه غیر مزیده که بخبراً عنه باشد یعنی مبتداً باشد بر چهار قسم است ، اول اسم صریح مثل زید قائم که زید اسم صریح است ، دوم جمله که تأویل مصدر می‌رود بسبب دخول ادات مصدریه مثل ، ان تصوموا خیر لکم ، که ان تصوموا مبتداً است چونکه بتأویل صومکم می‌رود بسبب ان مصدریه وتسمع بالمعیدی که در سابق گذشت از همین قسم است .

سوم جمله که بتأویل مصدر می‌رود لکن اداة مصدریه بر او داخل نشده مثل قول خداوند ، سوا علیهم انذرتهم أم لم تنذرهم ، که انذرتهم مبتداً است ومؤخر بتأویل انذارک ایاهم وسوا خبر است ومقدم وتقدير خبر بر همزه استفهام جائز است چونکه استفهام حقیقی نیست کذا قيل وسوا تثنيه آورده نشده یا بسببی که در سابق گذشت

و یا اینکه چون در اصل مصدر بوده و مصدر اطلاق بر قلیل و کثیر میشود .

چهارم اسمیکه بمنزله مجرد باشد و آن عبارت است از مبتدئیکه بر او عوامل مزیده داخل شده ، مثل بحسبک درهم ، بنا بر قوی که حسبک مبتدأ است و باء زائده بر مبتدأ داخل شده و مثل هل من خالق غیر الله بنا بر قوی که خالق مبتدأ است و من زائده بر مبتدأ داخل شده .

مسألة — مبتدأ وصفی ایضا اسمی است که مجرد از عوامل لفظیه غیر مزیده باشد لکن مخبرا عنه نیست بلکه باید وصفی باشد که رفع داده باشد مکتفی به خود را و وصف مخبرا به است نه مخبرا عنه .

مسألة — مراد از مکتفی به چیزی است که صفت با او کلام و لفظ مفید و بحسن السکوت علیه شود یعنی یک رکن کلام شود و رکن دیگر خود صفت .

مسألة — اسم که جنس تعریف است شامل میشود مبتدائی را که اسم صریح باشد که عبارت است از قسم اول و چهارم علی اشکال فیه یتولد من جعل قوله غیر المزیده مدخلا و هم چنین شامل میشود مبتدائی را که اسم مؤل باشد که عبارت است از قسم دوم و سوم که مثال هر چهار قسم در سابق گذشت و قید اول یعنی مجرد خارج میکنند اسم کان و آن و مفعول اول ظن را بلکه خارج میکنند اسم جمیع نواسخ را و قید دوم یعنی غیر المزیده داخل میکنند بحسبک را چون باء غیر مزیده نیست بلکه مزیده است و در مبتدأ تجرد از غیر

مزیده لازم است نه از مزیده چونکه مزیده کالعدم است لکن تحقیق بر این است که علامه کافجی رای و عقیده اش بر این است که بحسب خبر مقدم است و درهم مبتدا مؤخر نظر بمعنا چونکه درهم ذات است و بحسبک در معنا صفت است. بمعنی کافی یا مکفی و در هر کلامیکه ذات و وصف جمع شود مبتدا شدن ذات بهتر است بلکه در بعض صور واجب است مثل هل أفضل منك زید چون افعال تفضیل نمیتواند در اسم ظاهر عمل کند مگر در مسأله کحل چنانکه خواهد آمد در بابش و یا اینکه چون بحسبک بمعنای کفاک میباشد و فعل لیاقت مبتدا شدن را ندارد و کذا ما هو بمعناه فتأمل .

مسأله — قید سوم یعنی مخبرا عنه خارج میکند اسماء افعال را چونکه اسماء افعال مجرد از عوامل لفظیه هستند لکن مخبرا عنه نیستند بلکه مخبرا به هستند چنانچه در باب معرب و مبنی گذشت .

مسأله — بقید کردن مبتدا وصفی را باینکه رافع مکفی به باشد خارج میشود قائم از اقائم ابوه زید چونکه ابوه مکفی به نیست زیرا که لایحسن السکوت علی اقائم ابوه فقط چون ضمیر ابوه محتاج بمرجع است پس ابوه بدون زید مکفی به نیست چون که زید مرجع ضمیر ابوه میباشد پس قائم در اقائم ابوه زید خبر مقدم است و ابوه فاعل قائم و زید مبتدا مؤخر است .

مسأله — چون دانستی که مبتدا یا اسمی است یا وصفی و دانستی تعریف هر يك را پس تنزیل بنما مثال های مصنف را بر تعریف و بگو مبتدا زید است و عا ذر خبر است از زید اگر گفتی زید عاذر من اعتذر حاصل اینکه بگو زید مبتدا است چون تعریف منطبق بر

او میشود زیرا که زید مجرد است از عوامل لفظیه غیر مزیده و مخبر عنه است وهم چنین بگو که اول یعنی وصف مبتدأ است و ثانی فاعل است اگر وصف اسم فاعل یا صفت مشبیه یا نحو آن باشد و ثانی نایب فاعل است اگر وصف اسم مفعول باشد که در هر دو صورت این ثانی بی نیاز میکند مبتدأ وصفی را از خبر .

حکمی عن السيد الشريف انه قال في شرحه للمفتاح ان الصفة بعد النفي كلام مجازا وقال الرضى ان هذه الصفة في المعنى كالفعل ولذا تم بفاعله كلما اذا كان فاعله اسما ظاهرا او ضميرا بارزا ولذا لا تصغر ولا توصف ولا تعرف ولا تثني ولا تجمع انتهى ملخصا وقال الدماميني في اوائل الباب الثاني من المعنى ان التحقيق ان هذا المبتدأ لا خبر له اصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند الى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن ان كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك انتهى .

مسألة — در مبتدأ وصفی شرط است تقدم نفي واستفهام .
مسألة — در عمل وصف ایضا شرط شده تقدم نفي واستفهام
لذا اختلاف شده که ایا تقدم نفي واستفهام شرط عمل است یا شرط ابتدائية اگرچه اقوی شرط عمل بودن است چون مبتدأ شدن بعد از عمل کردن در مکتفی به است والحاصل انه ليس الوقوع في سياق النفي والاستفهام مسوغا للابتدائية بل انما هو شرط للعمل او الاكتفاء بالفاعل على اظهر القولين .

مسألة — مبتدأ شدن وصف در جاتی است که وصف رفع بدهد اسم ظاهر را یا ضمیر بارز را مثل اسار ذان که سار بعد از

استفهام واقع شده. و رفع داده اسم ظاهر را که ذان باشد و قیاس کن بر اسار ذان کیف جالس الزیدان را که جالس اعتماد کرده بر استفهام اسمی که کیف باشد پس دانسته شد که در استفهام فرقی نیست که حرف باشد یا اسم و هم چنین قیاس کن بر اسار ذان امضروب العمران را که العمران فائب فاعل است برای وصف که اعتماد کرده بر استفهام .

مسألة — دانسته شد که در مبتدأ شدن وصف شرط است که رفع بدهد اسم ظاهر را یا ضمیر بارز را پس جائز نیست که وصف مبتدأ شود اگر رفع بدهد ضمیر مستتر را مثل قاعد در مثل ما زید قائم ولا قاعد زیرا که ضمیر مستتر در وصف کالعدم است چون در تکلم و خطاب و غیبه تغییر نمیکند لذا جائز نیست که او را رکن کلام یا مغنی از رکن کلام قرار بدهیم چنانکه در علم معانی بیان گفته اند که وصفی که در او ضمیر مستتر است بمنزله خالی از ضمیر است فراجع باب تقدیم المسند الیه .

مسألة — مثل استفهام است در شرط بودن اعتماد وصف بر او نفی چه آنکه نفی بحرف باشد مثل ، خلیلی ما واف بهمدی اتما ، که واف اعتماد بماء نافیه کرده مبتدأ و اتما فاعلش سد مسد خبر شده و چه اینکه نفی با اسم باشد مثل ، غیر قائم الزیدان .

مسألة — بدانکه در غیر قائم الزیدان سه قول است اول اینکه غیر مبتدأ است بمعنای مغایر پس غیر بنابر این قول وصف است و اعتماد بمعنای خود کرده اضافه شده بسوی قائم و الزیدان فاعل غیر است سد مسد خبر نه فاعل قائم لکن در این صورت

لازم می آید که قائم بدون فاعل باشد و این بعید است و توجیهات دیگری هم در مطولات ذکر شده قول دوم اینستکه غیر مبتداً است بمعنای مفاير والزیدان فاعل قائم است سد مسد خبر غیر نه خبر قائم چونکه قائم محتاج به خبر نیست چون مضاف الیه است لکن در این صورت لازم میاید که فاعل کس دیگر سد مسد خبر مبتداً شود و این هم ایضا بعید است .

قول سوم اینست که مبتداً وصفی اگرچه قائم است لکن غیر را مبتداً میگوئیم چون مضاف با مضاف الیه کالکلمة الواحدة میباشد و در این صورت چند ان اشکال نیست مگر اشکال تجرد و جر مبتداً و این دو اشکال در ، رب رجل صالح لقیته و در ، لعل أبی المغوار منك قریب ، بنا بر اینکه رجل و ابی مبتداً باشند ایضا وارد است و جواب هر دو اینست که عامل در این موارد بمنزله زائد است چون غمّ قائم بمنزله ما قائم الزیدان است و رب و لعل از حروف جری هستند که محتاج بمتعلق نیستند پس گویا زائد هستند مثل بحسبک درهم و هل من خالق غیر الله .

قال ابن هشام في اول الباب الثامن قد يعطى الشيء حكم ما شبهه في معناه او في لفظه او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة الى ان قال والرابعة جواز غير قائم الزیدان لما كان في معنى ما قائم الزیدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغنى عن الخبر ودليل المسئلة قوله .

(غير لاه عداك فاطرح اللهو) (ولا تغترر بعارض سلم)

انتهی و بین المحشی وجه الاستدلال بالیبت فراجع ان شئت .

مسألة — قيل ان غير مبتدأ لا يحتاج الى الخبر كما قيل بذلك في اسم لا اذا دخل عليها الهمزة نحو، الا عمر ولي مستطاع رجوعه، وسيأتي وفي نحو كل رجل وضعته كما سيأتي أيضا .

مسألة — اخفش وكوفيين گفته اند كه جائز است وصف مبتدأ باشد وبرايش فاعل باشد كه سد مسد خبرش شود بدون اينكه اعتماد بر نفى يا استفهام بنمايد مثل ، فائز ألو الرشد ، كه فائز مبتدأ شده بدون اعتماد بر نفى . واستفهام واولو الرشد فاعلش سد مسد خبر .

مسألة — بدانكه وصف با فاعلش بر سه قسم است اول اينكه وصف وفاعلش هيچ کدام مفرد نباشند يعنى هر دو تشبيه يا هر دو جمع سالم باشند كه در اين صورت واجب است فاعل وصف مبتدأ مؤخر باشد ووصف خبر مقدم مثل اقاتمان الزيدان و اقاتمون الزيدون وقول مصنف وشارح ، والثاني وهو ما بعد الوصف الخ ، اشاره بهمين صورت است وجائز نيست در اين صورت كه وصف مبتدأ باشد وما بعدش فاعل سد مسد خبر زيرا كه وصف هر گاه مسند بظاهر شود يعنى اگر ما بعدش فاعل يا نائب فاعل شود لازم است كه مجرد شود از علامت تشبيه وجمع وحوال اينكه در اين صورت وصف مجرد از علامت نيست .

صورت دوم اينست كه هر دو مفرد باشد كه قول شارح فان تطابقا اشاره بهمين صورت است مثل اقاتم زيد پس در اين صورت جائز الوجهين است يعنى جائز است كه وصف مبتدأ باشد وما بعدش فاعل سد مسد خبر وجائز است ما بعد وصف مبتدأ مؤخر باشد ووصف خبر مقدم .

صورت سوم اینستکه وصف مفرد باشد ما بعدش تشبیه وجمع مثل، اسار ذان وکیف جالس الزیدان، که در سابق شارح مثال زد که در این صورت واجب است که وصف مبتداً باشد و ما بعدش سد مسد خبر و جائز نیست در این صورت که وصف خبر مقدم باشد و ما بعدش مبتداً چون لازم میاید که خبر مشتق با مبتداً خود مطابقت نکند و این باطل است.

مسألة — اگر وصف جمع مکسر باشد مثل اقیلم الزیدون پس در این صورت مثل مفرد است یعنی مثل صوت دوم است که هر دو مفرد باشد که جائز الوجهین است و بعضی گفته اند که مثل مفردی است که ما بعدش تشبیه و جمع باشد یعنی مثل صورت سوم است که واجب است وصف مبتداً باشد و ما بعدش فاعل سد مسد خبر و بعضی گفته اند که جمع مکسر مثل جمع سالم است یعنی مثل صورت اول است که واجب است وصف خبر مقدم باشد و ما بعدش مبتداً و این قول اقوی است اگرچه مختار در نزد شارح و بعضی محققین قول اول است با احتمال قبول دوم زیرا که هیئت جمع در قوه دلالت بر جمعیت مثل علامت جمع است پس اگر قیام مبتداً باشد باید از هیئت جمعیت مجرد شود چنانکه از علامت جمعیت واجب است مجرد شود فتدیر فانه لا یخلو عن دقة و همین اقوال جاری است در صورتی که وصف قابل اطلاق بر مفرد و تشبیه و جمع باشد مثل، اجنب الزیدان و اجنب الزیدون، اما در اجنب زید جائز الوجهین بودن متعین است کما لایخفی.

مسألة — در رافع مبتداً دو قول و در رافع خبر چهار قول است

اما دو قول در رافع مبتداً ، قول اول اینستکه مبتداً را رفع داده اند بابتداء یعنی معری بودن و مجرد بودن از عوامل لفظیه و بعضی گفته اند ابتداء عبارت است از قرار دادن اسم را در اول کلام برای این که مخبر عنه شود ، قول دوم اینستکه مبتداً و خبر ترافع کرده اند ، اما چهار قول در رافع خبر قول اول اینستکه رفع خبر بمبتداً است فقط و همین قول صحیح است که تصریح کرده باین قول سیبویه بجهت اینکه مبتداً طالب خبر است و هر کس طالب کسی باشد باید در مطلوب خود عمل کند .

قول دوم اینستکه بعضی گفته اند که رافع خبر ایضا ابتداء است چون ابتداء طالب است هم خبر را وهم مبتداً را پس ابتداء در هر دو عمل کرده است لکن این قول رد شده است باینکه اقوی عوامل که فعل است نمیتواند دو عمل رفع بکند پس ابتدائیت که اقوی نیست سزاوار تر است که دو عمل رفع نکند حاصل اینکه فعل که عامل لفظی است نمیتواند دو عمل رفع بنماید پس ابتداء که عامل معنوی است بطریق اولی نمیتواند دو عمل رفع بتواند یعنی نمیتواند هم مبتداً را رفع بدهد وهم خبر را .

قول سوم اینستکه رافع خبر ابتداء و مبتداً هر دو میباشد ، قول چهارم کوفین گفته اند که مبتداً و خبر ترافع کرده اند یعنی مبتداً عمل رفع کرده در مبتداً یعنی هر کدام دیگری را رفع داده و برای این مطلب نظائری هست در لغت عرب که یکی از آن ها قول خداوند ، ایا ما تدعوا فله الالسماء الحسنی ، میباشد که ایا در تدعوا عمل کرده جزم را و تدعوا در ایا عمل کرده نصب را .

مسألة — خبر در اصطلاح آن جزئی است که متمم فائده باشد لکن با مبتدأ اسمی نه مبتدأ وصفی زیرا که در مبتدأ وصفی متمم فائده فاعل است نه خبر و گاهی خبر را در اصطلاح معطی التکملة مینامند، مثل الله بر، که بر صفت مشبیه و بمعنای محسن است و خبر است از برای الله و مثل والایادی شاهده، که شاهده خبر است از برای الایادی و ایادی جمع ید میباشد که عضو مخصوص است که در اینجا مجازاً بمعنای نعمت است و حاصل معنای دو مثال چنین میشود که خداوند احسان کننده است به بندکان و نعمت های خداوند شاهد احسان خداوند است.

مسألة — خبر گاهی مفرد میآید و مراد بخبر مفرد آن خبریست که از برای عوامل تسلط بر لفظش باشد یعنی عامل بتواند در لفظش عمل کند از حیث اینکه خود لفظ خبر باشد پس یقوم در زید یقوم خبر مفرد نیست زیرا که عاملی که در لفظ یقوم عمل میکند مثل آن ولن از حیث خبر بودن لفظ یقوم نیست زیرا که خبر تنها فعل نیست بلکه خبر مجموع فعل و فاعل است که آن ولن در مجموع نمیتواند عمل کند اما هذا در زید هذا پس خبر مفرد است اگر چه عامل نمیتواند در لفظ هذا عمل کند زیرا که عمل نکردن بسبب مانع است که شباهت حرفی باشد والا عامل میتواند در لفظ هذا عمل کند از حیث خبر بودن چونکه خود هذا خبر است.

و این خبر مفرد بر چهار قسم است اول اینکه معمولی نداشته باشد، مثل هذا زید، دوم اینکه عمل جر کند مثل، زید غلام عمرو که غلام خبر است و عمل جر کرده است در عمرو سوم اینکه عمل

رفع کند مثل ، زید قائم ابوه ، که قائم خبر است و عمل رفع کرده در ابوه چهارم اینکه عمل نصب کند بعلاوة عمل رفع مثل ، هذا ضارب أبو عمروا ، که ضارب خبر است و در عمروا عمل نصب کرده بعلاوة عمل رفع در ابوه پس شامل میشود خبر مفرد جمیع این چهار قسم را .

مسألة — گاهی خبر جمله می آید بشرط اینکه حاوی باشد یعنی در بر داشته باشد معنای مبتدا را که آورده شده این جمله خبر برای آن مبتدا یعنی اسمی را که بمعنای مبتدا باشد که ربط بدهد جمله خبر را بمبتدا بجهت اینکه جمله مستقبل است باید بسبب رابط او را مربوط بمبتدا بنمائیم . و این رابط یا ضمیر موجود است ، مثل زید قام ابوه ، یا ضمیر مقدر ، مثل البر قفیز بدرهم ، که منه بعد از قفیز در تقدیر است زیرا که متعارف چنین است که هر گاه جنسی نام برده شود و بعد از آن سعری برای مقداری ذکر شود دانسته میشود که مراد از این مقداری که سعر برایش ذکر شده مقدار از همین جنس مذکور است و البر مبتدا اول و قفیز مبتدا دوم بدرهم متعلق بعامل مقدر خبر قفیز و این مبتدا و خبر جمله خبر البر که مبتدا اول است و رابط این جمله منه مقدر بعد از مبتدا دوم است و انما سوغ فيه الابداء بالنكرة لكونه مخصصا بالوصف المقدر اعنی منه و یا اینکه رابط اسم اشاره ایست که بسبب او اشاره شود بسوی مبتدا ، مثل ولباس التقوی ذلك خیر ، که ذلك رابط است ولباس مبتدا اول و ذلك مبتدا دوم و خیر خبر مبتدا دوم و جمله خبر مبتدا اول که لباس است هذا اذا قلنا بان اسم الاشارة اعنی

ذلك مبتدأ ثانيا لا بد لا او عطف بيان للباس والا فلا شاهد في الاية لان الخبر اعني خير حينئذ مفرد وكاهي بينياز ميكند جمله را تكرر مبتدأ لفظاً ، مثل الحاقه ما الحاقه ، كه لفظ الحاقه دوم بينياز کرده است جمله خبر را از رابط الحاقه اول كه مبتدأ اول است و ماء استفهامية مبتدأ دوم والحاقه دوم خير ما جمله خبر مبتدأ اول و يا اينكه بي نياز ميكند جمله خبر را عموميكه در خبر است كه مبتدأ داخل در آن عموم باشد مثل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ، كه الذين آمنوا در تحت من احسن عملا داخل است چون ايمان بهترين عمل هاى انسان است ان حرف مشبهة بالفعل الذين مبتدأ واسم ان آمنوا صلح الذين وعملوا الصالحات عطف بر آمنوا و مجموع انا لا نضيع الخ خبر الذين ومن هذا القبيل زيد نعم الرجل على قول من يجعل نعم الرجل خبر اعن زيد وذلك لعموم الرجل وشموله لزيد على ما ذكره صاحب المفتاح في بحث كون المسند جملة فراجع ان شئت .

مسألة — اگر جمله خبر در معنى نفس مبتدأ باشد اكتفاء ميكند مبتدأ بهمين جمله خبر مثل ، نطقى الله حسبى وكفى ، كه جمله الله حسبى در معنى يكى از مصاديق نطقى ميباشد چون نطق مصدر بمعنى اسم مفعول است نطقى مبتدأ اول الله مبتدا دوم حسبى خبر مبتدا دوم جمله خبر مبتدا اول و اين جمله خبر چون در معنى مصداق مبتدا ميباشد محتاج برابط نيست و مثل جائيكه مبتدا ضمير شان و قصه باشد چونكه خبر عين مبتدا است هذا هو المشهور ولكن التحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل المفرد على ارادة اللفظ كما

في عكسه نحو لاله الا الله كلمة اخلاص ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وكفيكان فمن هذا القبيل قوله تعالى قل هو الله احد فهو مبتدء اول ولفظ الجلالة مبتدء ثان واحد خبره وهذه الجملة خبر هو وهي عينه لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اى الشان الله احد هذا ان قلنا ان هو ضمير الشان وان قلنا انه ضمير راجع الى المسئول عنه في كلام السائل فخبره مفرد وهو لفظ الجلالة واحد بدل عنه او خبر بعد خبر وقس عليه قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اى القصة شاخصة ابصار الذين كفروا فان قلت ما الحكمة في جعل الربط للجملة الواقعة خبرا اعم من رابط جملة الصلة والجملة الواقعة حالا او صفة قلنا انه لما كان الاخبار بالجملة اكثر من الصلة والوصف والحال ناسب ان يكون رابطها اعم من كل لان الشىء اذ اكثر في الكلام ناسب ان ياتى على انحاء مختلفة فتامل .

مسألة — بدانکه خبر بر چهار قسم است اول جمله که حکمش بیان شد ، دوم مفرد جامد ، سوم مفرد مشتق یا مؤل بمشتق ، چهارم ظرف و جار و مجرور .

مسألة — بدانکه اسم بر سه قسم است اول اسم ذات که دلالت میکند بر نفس معنی قطع نظر از جميع صفات مثل زيد که دلالت میکند بر ذات شخص معین قطع نظر از اینکه عالم باشد یا جاهل و این قسم را اسم عین مینامند ، قسم دوم اسم حدث که وضع شده است از برای حدث یعنی معنی مصدر مثل ضرب که وضع شده برای زدن و این قسم را اسم معنی مینامند ، قسم سوم اسم مشتق که وضع شده است برای کسی که نسبت داده شود باو حدث و مصدر که آن

نسبت مصدر بطریق صدور از او باشد ، مثل ضارب ، یا بطریق ثبوت برای او باشد ، مثل حسن ، یا بطریق زیاد بودن او باشد بر غیر ، مثل اعلم یا بطریق وقوع بر او باشد مثل مضروب یا زمان حدث باشد ، مثل اسم زمان یا مکان حدث باشد مثل اسم مکان یا آله حدث باشد مثل اسم آله ، و جمیع اقسام مشتق متضمن است معنی فعل و حروف فعل را وصفت هستند ، و جامد از هیچ يك از این اقسام نیست پس جامد آن اسمی است که نباشد صفت متضمن معنای فعل و حرف آن را یعنی یکی از اقسام مذکوره نباشد .

مسألة — بدانکه هر اسمیکه بتأویل مشتق برود ایضا جامد نیست ، مثل ای رجل ، در مررت برجل ای رجل ، که بتأویل کامل فی الرجولية می رود و مثل اسد ، در زید اسد که بتأویل شجاع می رود و امثال اینها .

مسألة — خبر مفرد فارغ از ضمیر است یعنی خالی از ضمیر است در نزد بصریین زیرا که تحمل ضمیر یعنی در برداشتن ضمیر فرع اینستکه تحمل کننده ضمیر صالح باشد برای رفع دادن اسم ظاهر را بر فاعلیه یعنی تحمل کننده ضمیر بتواند اسم ظاهر را رفع بدهد بر فاعلیه و این صلاحیه و توانستن منحصر است بر فعل و آنچه که بمعنی فعل است که عبارت است از اقسام مشتق یا آنچه که بتأویل مشتق می رود و کوفیین گفته اند که خبر جامد مثل خبر مشتق محتمل ضمیر میشود .

مسألة — بعضی گفته اند که اسم زمان و مکان و اسم آله متحمل

ضمير نمیشوند چونکه متضمن معنی فعل نیستند بلکه فقط متضمن حروف فعل هستند .

مسأله — خبر مفرد مشتق یا مؤول بمشتق بر سه قسم است ، اول اینکه رفع ندهد اسم ظاهر را و جاری بر من هوله باشد ، مثل زید ضارب ، که ضارب رفع نداده است اسم ظاهر را بلکه رفع داده است ضمیر مستتر را و جاری بر من هوله است و معنای من هوله و جاری در سابق بیان شد ، دوم اینکه رفع بدهد اسم ظاهر را ، مثل زید ضارب ابوه ، که ضارب رفع داده است ابوه را که اسم ظاهر است ، سوم اینکه جاری بر من هوله نباشد ، مثل زید عمر ضاربه هو ، و مثل زید هند ضاربه هو ، و مثل زید ضارب ابوه ، که در قسم دوم مثال زده شد .

مسأله — اگر خبر مفرد مشتق باشد یا مؤول بمشتق ، مثل هذا اسد ، پس این خبر صاحب ضمیر مستتر است و این استتار در زمانی است که رفع ندهد اسم ظاهر را مثل قسم اول ، پس اگر رفع بدهد اسم ظاهر را تحمل ضمیر نمیکند مثل قسم دوم و ایضا این استتار درجائی است که جاری باشد بر من هوله که این شرط ایضا در قسم اول موجود است نه در قسم دوم چنانکه اشاره شد و اگر جاری بر من هوله نباشد مثل قسم سوم پس برای این قسم حکمی است که مصنف ذکر کرده بقول خودش ، و ابرزنه الخ .

مسأله — ضمیر را بارز بیاور نه مستتر یعنی واجب است ابراز ضمیر مطلقا چه اینکه مأمون از اشتباه باشد مثل مثال اول از قسم سوم یا اینکه مأمون از اشتباه نباشد مثل مثال دوم ، و آن وجوب

ابر از در جائی است که عقب بیاید خبر مشتق مبتدائی را که معنی خبر برای این مبتدا حاصل نشود یعنی خبر جاری بر من هوله نباشد بلکه حاصل شود معنی برای غیر این مبتدا یعنی خبر جاری بر غیر من هوله باشد، که در مثال اول و دوم از قسم سوم ضارب جاری بر عمرو و هند شده که غیر من هوله است زیرا که من هوله زید است لذا ضمیر را که در تحت ضارب بود بارز کردیم که هو باشد و در آخر ذکر کردیم چونکه اگر بارز نمی‌کردیم نظر بقاعده الاقرب للاقرب سبب اشتباه میشد چون مستتر اقرب بعمر و هند است است و ضمیر مضاف الیه ضارب ابعد از زید و هند است آن وقت معنی مثال چنین میشد که عمرو و یاهند زننده است زید را و حال آنکه مقصود اینست که زید زننده است عمرو و یاهند را و این معنی در صورت ابراز ضمیر محقق میشود چون ضمیر هو ابعد از زید میشود و ضمیر مضاف الیه اقرب بعمر و هند و در مثال دوم اگرچه استتار ضمیر سبب اشتباه نمیشود چون مذکر بودن ضمیر مستتر قرینه میشود که ضمیر مستتر راجع بزید است و هم چنین مؤنث بودن ضمیر مضاف الیه قرینه میشود که راجع بهند است و معنای مقصود حاصل میشود لکن مثال دوم را قیاس کرده اند بمثال اول و ابراز را واجب دانسته اند اگرچه استتار سبب اشتباه نمیشود و اجازه داده اند کوفین استتار را هر گاه ایمن از اشتباه باشد مثل مثال دوم که بسبب تذکیر و تأنیث مرجع ضمیرین شناخته میشود و اشتباه نمیشود و اختیار کرده است مصنف همین قول کوفین را در کتاب

کافیہ .

مسألة — خبر داده اند از مبتدا بظرف مثل والركب اسفل منكم یا انکه خبر داده اند از مبتدا بحرف جر یا بجرورش مثل الحمد لله خلاصه انکه گاهی خبر مبتدا ظرف یا جار و مجرور میباشد حال کونیکه نیت میگیرند یعنی در تقدیر میگیرند برای ان ظرف و جار مجرور متعلق را که اسم فاعل یا انکه فعل باشد و لفظ المتعلق اما بکسر اللام او فتحها والاول لکونه عاملا والعامل يتعلق بمعموله والثاني لكون الظرف معمولا له وكل معمول يتعلق بعامله فتدبرفانه دقیق .

مسألة — در اینکه خبر خود ظرف و جار و مجرور است یا متعلق انها سه قول است قول اول اینست که فقط متعلق خبر است قول دوم اینست که متعلق و متعلق بمجموعا خبر است قول سوم این است که فقط ظرف و جار و مجرور خبر است و شارح قول اول را اختیار کرده لذا میگوید همین متعلق مقدر خبر مبتدا است نه خود ظرف و جار و مجرور و نمیباشد ان متعلق مکر کائن یا استقر و یا ان چیزی که در او معنای کائن یا استقر باشد مثل ثابت و وجد و امثال انها خلاصه انکه متعلق باید از افعال عموم باشد نه از افعال خصوص

قال الرضی انتصاب الظرف خبر المبتدأ عند الکوفیین علی الخلاف یعنون ان الخبر لما کان هو الخبر فی نحو زید قائم او کانه هو فی نحو واز واجه امهاتهم ارتفاع ارتفاعه ولما کان مخالفا له بحيث لا یطلق اسم الخبر علی المبتدأ فلا یقال فی نحو زید عندک ان زید عند خالفه فی فی الاعراب فیكون العامل عندهم معنویا وهو معنی المخالفة التي انصف

بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به. الخبر واما البصريون فقالوا لا يبد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشيء الشيء لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرر منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر انتهى .

مسألة — فرق بين منوي ومقدر در سابق بيان شد لذا شارح ناوين را تفسير بمقدرين کرد .

مسألة — واجبت حذف اين متعلق وشاذ است تصريح باين متعلق در قول شاعر ؛ فأنت لدى بحبوحة الهون كائن . که كائن که متعلق لدى میباشد ذکر شده .

مسألة — دانسته شد که متعلق مقدر یا اسم فاعل است ویا فعل پس اگر مقدر گرفته شود اسم فاعل که همین تقدیر گرفتن اسم فاعل اختیار مصنف است بسبب وجوب تقدیر گرفتن اسم فاعل اجماعاً بعد از أما مثل أما في الدار فزيد وبعد از اذا فجائيه مثل اذا لهم مكر في آياتنا چون که بمنتع است که عقب اما واذا فعل بیاید پس این خبر ومتعلق از قبیل مفرد میباشد خلاصه آنکه اگر متعلق ظرف و جار و مجرور اسم فاعل باشد پس خبر در این صورت مفرد است نه جمله و اگر متعلق فعل تقدیر گرفته شود که همین تقدیر گرفتن اختیار این حاجت چون که واجب است تقدیر گرفتن فعل در صله مثل جاءني الذي في الدار که متعلق في الدار باید فعل باشد

زیرا که صله موصول باید جمله باشد پس واضحست که خبر و متعلق در این صورت از قبیل جمله میباشد نه مفرد خلاصه آنکه مصنف ظرف و جار و مجرور را در باب خبر ملحق کرده است بظرف و جار و مجرور بعد از اما و اذا و این حاجب ملحق کرده است آنها را بمتعلق صله و لکن مخفی نماند که جاری کردن باب ظرف و جار و مجرور که خبر مبتدا هستند بر طریقهای واحد بهتر است از الحاق بیاب دیگر یعنی برای جمیع افراد خبر يك شکل متعلق تقدیر گرفتن بهتر است از این که ملحق کنیم باما و اذا یا آنکه ملحق کنیم بیاب موصولات و چون اصل در خبر افراد است لذا تقدیر گرفتن اسم فاعل بهتر است .

مسألة — گفته شد که حذف متعلق واجب است لکن در وجوب حذف شرط است که متعلق از افعال عموم باشد و اگر متعلق از افعال خصوص باشد و قرینه در کلام باشد که دلالة کند بر متعلق محذوف مثل آنکه کسی بگوید زید مسافر الیوم و عمرو غداً و تو در جواب او بگویی بل عمرو الیوم و زید غداً که متعلق الیوم و غدا در کلام تو مسافر میباشد که از افعال خصوص است و حذف شده بقرینه مسافر که در کلام آن کس میباشد پس در این صورت جائز الوجهین است یعنی جائز است حذف متعلق و ذکر آن والا حذف جائز نیست قال الرضی ینبغی ان یکون ذلك العامل من الافعال العامة ای بما لا یخلو منه فعل نحو کائن و حاصل لیکون الظرف دالا علیه ولو کان خاصا کاکل و شارب و ضارب و ناصر لم یجز لعدم الدلیل علیه و قد یحذف خاصا لقیام الدلیل نحو من لك بالمهذب ای من یضمن ولا یجوز عند

الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جنى بجوازه ولا شاهد له .

واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لايتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولي وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم فالمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفرد او الاصل في خبر المبتداء ان يكون مفردا انتهى .

مسألة — مراد از افعال عموم افعالي است كه دلالت كند بر مجرد وجود كه مقابل عدم است وقول شاعر فارسي كه ميگويد .
افعال عموم نزد ارباب عقول كون است وثبوت است وجود است وحصول
از باب مثال است نه از باب انحصار پس هر فعلي كه دلالت
بر وجود مطلق مقابل عدم مطلق كند از افعال عموم است نه خصوص
افعال المذكوره در شعر مذکور .

اما افعال خصوص پس عبارة است از افعالي كه دلالت كند بر وجود خاص كه مقابل عدم مضاف است مثل قائم بودن واكل بودن وثابت بودن در مكان مخصوص واز اين بيان دانسته ميشود سبب

ذکر متعلق در قول خداوند . فلما رأه مستقراً عنده چون که مستقراً از افعال خصوص است چون مراد از ثبوت در مکان مخصوص است یعنی در حضور بیننده خلاصه آنکه مراد از مستقراً ساکن بودن در مکان است که ضد متحرك بودن است .

مسألة — بدان که متعلق بر چهار قسم است . اول آنکه از افعال خصوص باشد و مذکور دوم آنکه از افعال خصوص باشد و محذوف سوم آنکه از افعال عموم باشد و مذکور چهارم آنکه از افعال عموم باشد و محذوف .

در صورت چهارم ظرف را مستقر مینامند و در بقیه لغو مینامند .
مسألة — ظرف مستقر را مستقر نامیده اند چون که فاعل متعلق در او قرار گرفته و این است مراد کسی که میگوید مستقر فیه و بعضی گفته اند که متعلق با فاعل محذوف است و ظرف را در این صورت مستقر نامیده اند نه بسبب آنکه ضمیر در ظرف قرار گرفته بلکه بسبب آنکه از ظرف متعلق محذوف دانسته میشود پس گویا متعلق در ظرف قرار گرفته و از این بیانات وجه تسمیه ظرف لغو دانسته میشود .

قال الرضى ذهب السيراني الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكّد كقوله فان فؤادى عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله ؛

(الا يا نخله من ذات عرق) (عليك ورحمة الله السلام)

وینتصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدین فیها اتبى .

مسألة — بدان که اسم زمان خبر از مصدر میشود مثل القتال

يوم الجمعة چون که مصادر متجدد میباشد یعنی گاهی وجود میگیرند و گاهی معدوم هستند پس در خبر دادن از مصادر بسبب اسم زمان فائده است که آن فائده عبارت است از تخصیص دادن آن مصادر را بزمان دون زمان دیگر چون که در مثال مذکور قتال تخصیص داده شده بروز جمعه نه ببقیه آیام هفته .

مسألة — نمیباشد اسم زمان خبر از جثه پس گفته نمیشود زید يوم الجمعة چون که خبر دادن از بودن زید در روز جمعه فائده ندارد زیرا که زید در روزهای دیگر ایضا میباشد و اگر خبر دادن باسم زمان از جثه فائده داشته باشد پس در این صورت خبر بده و این فائده دادن در دو صورت است اول آنکه مبتدأ عام باشد و خبر که زمانست خاص باشد مثل نحن في شهر محرم الحرام زیرا که زمانیکه لازمه ذات است و معلوم است زمان مطلق است نه زمان خاص دوم آنکه جثه و ذات مثل مصدر باشد در وقوع في وقت دون وقت مثل الورد في ايار زیرا که در این صورت فائده اش مثل فائده در القتال يوم الجمعة میشود لذا بعضی صورت دوم را تأویل برده اند بتقدیر مصدر و گفته اند تقدیرش خروج الورد في ايار است .

قال الرضى اعلم ان ظرف الزمان لا يكون تحبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلاثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا كقول امرء القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اى حوايته الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لاكوكب الليلة

قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يسكون اسم الزمان مستولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجوز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شىء بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ننظر فان استفرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثر وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بغيره نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان في عندهم يوجب التبعض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب خلافا للبصريين والاول جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لافي اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او منكرا فالاغلب نصبه او جره بغير اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم الجمعة او يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس للاستعداد له حتى كان افعال الحج مستفرقة لجميع الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع

راجع نحو انت منى مكان قريب ودارك منى يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيىء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان الاصل في الخبر التنكير انتهى ،

مسألة — جائز نيست ابتداء بنكره ماداميكه اين ابتداء بنكره فائده نهدم زيرا كه نكره مجهول است والاخبار عن المجهول يشبه الاخبار بما لا يجمله احد في عدم الفائدة ولان ذكر المجهول في صدر الكلام لا يوجب الاحيرة وضلالة فيجب ان يكون في صدر الكلام معرفة او نكرة مخصصة ليشقاق السامع الى حكمه ولا يجب ذلك في الفاعل اذ تقديم الحكم عليه يوجب اشتياق السامع اليه كما في صورة تقدم الخبر على المبتدأ النكرة .

مسألة — بدانكه تحصيل فائده در چهار ده صورت است كه شش صورت را مصنف ذكر کرده وبقية را شارح ذكر کرده .
اول اينست كه خبر ظرف وچار مجرور مختص باشد ومقدم شود بر مبتدأ ومراد از مختص اينست كه مضاف اليه ظرف ومجرور قابليت مبتدأ شدن را داشته باشد مثل زيد در عند زيد نمره ومثل الدار در في الدار رجل ومثل نمره وهى كساء تلبسه الاعراب وتخصيص در اين صورت مثل تخصيص در نكره موصوفه است كه در صورت چهارم ذكر خواهد شد او الوجه كون التقديم مفيدا للحصر .

دوم اينكه نكره بعد از استفهام واقع شود مثل هل فقى فيكم

یعنی ایا جوانی در بین شما جماعت هست و سبب فائده در این صورت ایضا مثل تخصیص در صورت چهارم است .

سوم اینکه نکره بعد از نفي واقع شود مثل ما خل لنا و سبب فائده در این صورت عمومیت مبتداً است چونکه نکره در سیاق نفي مفید عموم است و این عمومیت شبیه تعریف است در تعیین زیرا که نکره در این صورت شامل جمیع افراد میشود پس تردیدی در معنای نکره باقی نمی ماند تا موجب تحیر مخاطب شود چونکه مراد از مبتداً معلوم است که جمیع افراد است چونکه معنای ما خل لنا نفي هر يك از اخلاء است نه يك دوست و خلیل غیر معین تا آنکه مخاطب در تعیین آن خلیل متحیر شود .

چهارم در جائیست که نکره موصوفه باشد و این صورت چهارم بر چهار قسم است اول اینکه وصف مذکور باشد مثل رجل من الكرام عندنا که من الكرام صفت است از برای رجل دوم اینکه وصف مقدر باشد مثل شرا هرذا ناب بنا بر احد تقدیرین یعنی بنا بر اینکه بگوئیم که در اصل شر عظیم اهرذانا ب بوده که بنا بر این تقدیر شاهد و مثال میشود برای وصف مقدر که عظیم است و ممکن است ان يكون تنوين التثکیر دالا علی الوصف لانه یدل علی التعظیم فی بعض الموارد و علی التحقیر فی بعضها الاخری كما بین ذلك فی علم المعانی فمال هذا القسم الی الثالث فتامل جیدا و تقدیر دیگر اینستکه بگوئیم شرا هرذانا بمنزله ما اهرذانا الاشر می باشد که در این تقدیر صفت در تقدیر نیست و منشأ این دو تقدیر اینستکه کلب که او را ذانا هم میگویند دو قسم نباح و فریاد میکند یکی - هتاد که او را در فارسی پاس

میگویند و بعضی وقی و بعضی عو عو میگویند چنانکه ملا رومی میگوید :

مه فشانده نور وسك عوعو كند هر كسى بر طينت خود ميتند
 ودیگری غیر معتاد که در فارسی او را زوزه میگویند و در قسم
 اول محتمل است که نباح کلب بسبب آمدن دوست باشد که خیر
 است و ممکن است بسبب آمدن دشمن باشد که شر است و در قسم دوم
 احتمال خیر نیست چونکه بتجربه ثابت شده که اگر سگ نباح غیر
 معتاد کند شر است و بصاحبش مصیبت و مکره می وارد میشود لذا عرب
 بلکه عجم نباح غیر معتاد سگ را بفال بد میگیرند و شوم میدانند پس
 اگر متکلم این کلام را در وقت نباح معتاد گفته است تقدیر دوم
 صحیحست چون که در نباح معتاد احتمال خیر هست و متکلم حصر
 در شر میکند و خیر را نفی میکند و اگر متکلم این کلام را در وقت
 نباح غیر معتاد گفته پس تقدیر اول صحیح است زیرا که در نباح
 غیر معتاد احتمال خیر نیست پس باید عظیم تقدیر گرفته شود تا
 اینکه حصر در شر عظیم شود و شر حقیر نفی شود پس دانسته شد
 که شراهر ذاناب شاهد و مثال صفت مقدره میشود بر فرضی که در
 وقت نباح غیر معتاد گفته شده باشد هذا ولكن الظاهر ان الوصف
 اعنى عظیم انما يفهم من تنكير شر لا انه مقدر وقد تقدم الكلام فيه
 سوم از اقسام صورت چهارم جائیست که از خود لفظ مبتدأ صفت
 دانسته شود مثل رجیل که از هیئت تصغیر حقیر بودن دانسته میشود
 پس معنای رجیل عندنا رجل حقیر عندنا میباشد ولا یخفى اینکه
 تصغیر گاهی دلالت بر عظیم بودن میکند مثل فرمایش حسین بن

علي عليهما للسلام مخاطبا لعلي الاكبر بني علي الدنيا بعدك العفا كه
 بني بمعناني ابني العظيم ميباشد بقرينة الذوق والمقام .
 اذا عرفت ذلك فاعلم ان وجه التخصيص والفائدة في الصورة الاولى
 أي تقديم الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا وكذا في الصورة الثانية أي
 اذا وقع المبتدأ بعد الاستفهام انما هو ما بيناه في هذا القسم من
 الصورة الرابعة لان معنى رجل في قولك في الدار رجل رجل صح
 استقراره في الدار فهية الكلام يدل على ان رجل موصوف بصحة
 استقراره في الدار كما ان هية رجيل كانت دالة على ان رجل موصوف
 بكونه حقيراً او عظيماً وكذلك هية الكلام في هل فتى فيكم تدل
 على كون فتى موصوفا باحتمال كونه في المخاطبين فكان السائل أي
 المستفهم قال هل فتى يحتمل كونه فيكم ولكن لا يخفى انه يمكن جعل
 الاستفهام مفيدا للعموم مثل النفي لأن الاستفهام لا يختص بفرد دون
 فرد والمسألة تحتاج الى مزيد كلام لا يسهه المقام لان المقصود من
 المتعلقة تقريب المطالب الى الافهام لاستقصائها بحيث لا يبقى للمستشكل
 مجال الكلام ولنشر الى مورد واحد من المستقصيات لئلا يستبعد بعض
 ناقص الافهام ما ادعيناه في المقام من الاطلاع التام والفضل والعون
 من الله الملك العلام .

قال في حاشية المغنى في الامر الاول من مسوغات الابتداء بالنكرة
 ان في قولهم شرا هر ذاتاب وجها اخر غير ما بيناه انفا وهذا نصه .
 صرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في
 معنى الفاعل وعبارته في امالي كافيته وانما جاز ان يكون مبتداه وهو
 نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان

في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك ههنا والتخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما لكون الصفة لافرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن هنا جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى .

چهارم از اقسام چهارم جائست که صفت جانشین مبتدأ بشود مثل مؤمن خیر من کافر که در اصل عبد مؤمن بوده ولا یخفی اینکه ظاهر عبارت شارح اینست که صفت مبتدأ است و حال اینکه در حقیقت موصوف محذوف مبتدأ است والا لازم میاید که این صورت داخل در قسم چهارم نباشد و این خلاف فرض است زیرا که مراد بیان اقسام قسم چهارم است فتأمل .

پنجم جائست که مبتدأ نکره عامل در ما بعد خودش باشد مثل رغبة في الخیر خیر که رغبة در في الخیر عمل کرده چونکه في الخیر متعلق برغبة میباشد نه بعامل مقدر ووجه تخصیص وفائده در این صورت اینست که معمول بمنزله قید ووصف است برای عامل مثلا ضرب مطلق است از حيث فاعل و مفعول وهم چنین از حيث بقیه معمولات و بسبب هر يك از معمول ها مقید میشود مثلا اگر بگوئیم ضرب زید في الدار در این صورت ضرب مقید میشود بصدور از زید و وقوع در دار و هكذا بقیه معمولات تقید میکنند عامل را پس في الخیر در مثال سبب تقید رغبة شده چونکه رغبته ممکن است در کار خیر باشد و ممکن است در کار شر باشد و بسبب في الخیر مقید

بکار خیر میشود و این تقید بمنزله وصف است .

ششم در جائیست که مبتداً نکره اضافه شود مثل عمل بر یزین که عمل اضافه شده و تخصیص و فائده در این صورت واضح است این بودشش صورتی که مصنف ذکر کرده است و باید قیاس شود بر این شش صورت بقیه صوری که گفته نشده که آنها را شارح ذکر میکند چونکه جائز است ابتداء بنکره در هر جایی که فائده موجود باشد . هفتم اینکه در نکره معنای تعجب باشد مثل ما احسن زیدا و سبب فائده و تخصیص در این صورت متضمن بودن مبتداً است معنای فعل را بیانی که در قسم اتی بیان میشود .

هشتم در جائیست که نکره دعا باشد چه آنکه دعای خیر باشد مثل سلام علی الیاسین یا دعای بشر باشد که او را در فارسی نقرین میگویند مثل ویل للمطففین که وجه تخصیص در این قسم منسوب بودن مبتداً است بمتکلم زیرا که سلام نائب سلامت میباشد زیرا که در اصل سلامت سلاما بوده پس بمعنای سلامی میباشد چون نائب سلامت شده چنانچه ما احسن زیداً بمعنای تعجبیت میباشد نهم در جائیست که مبتداً نکره از اسماء شرط باشد بشرطیکه که فعل شرط لازم باشد نه متعدی مثل من یقم اقم معه که در این صورت من مبتداً است و نکره و در خبر من چهار قول است اول اینکه خبر فعل شرط است دوم اینکه خبر مجموع شرط و جزاء است سوم اینکه خبر جزاء است چهارم اینکه این مبتداً بلا خبر است چنانکه در غیر قائم الزیدان هم گفته شد که در چند موضع مبتداً بی خبر است و لکل من هذه الاقوال الاربعة وجه ذکر فی المطولات فلیراجع ووجه

تخصیص وفائده در این صورت مثل صورت سوم است چون که اسماء شرط از اداة عموم است .

مسألة — اگر فعل شرط در اسماء شرط متعدی باشد در این صورت اسم شرط مفعول مقدم است بشرطیکه فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل نکرده باشد مثل ایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی و اگر فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل کرده باشد پس در این صورت از باب اشتغال میشود واحکام باب اشتغال بر او جاریست .

دهم در جائیست که مبتدأ نکره جواب سؤال باشد مثل رجل در جواب کسیکه بگوید من عندك که رجل مبتدأ است و خبرش عندي محذوف است بقرینه عندك در سؤال ولم يظهر لي بعد وجه للتخصیص والفائدة في هذه الصورة الا الاحتمال الاخير الذي ذكر في الصورة الاولى اذ الخبر المحذوف لكونه معلوما يمكن ان يقدر مقدما على المبتدأ في كلام المجيب فتأمل .

یازدهم در جائیست که مبتدأ نکره عام باشد مثل کل يموت ووجه تخصیص وفائده در این صورت از بیانات سابق ظاهر میشود ولایخفی اینکه مراد از تخصیص در صور مذکوره وهم چنین در صوراینده تخصیص بمعنای ضد عموم نیست تا اشکال شود که حکم بتخصیص و تعمیم جمع بین ضدین است بلکه مراد از تخصیص کم شدن ابهام است بیانی که در نکره بعد از نفي گفته شد .

دوازدهم در جائیست که نکره بعد از اذا فجائیه واقع شود مثل خرجت فاذا الاسد بالباب ووجه تخصیص وفائده در این صورت تقریبا مثل وجهیست که در صورت چهاردهم بیان میشود .

سیزدهم در جائیست که مبتدا نکره بعد از واو حال واقع شود مثل سرینا ونجم قد اضاء که نجم مبتدا نکره است بعد از واو حالیه واقع شده ووجه تخصیص وفائده در این صورت ایضا تقریبا وجیست که در صورت چهار دهم بیان میشود .

چهار دهم شجرة سجدة وتمره خیر من جرادة میباشدکه وجه تخصیص وفائده در این صورت اینست که ثبوت خبر برای مبتدا بر خلاف عادت است یعنی محال عادی است مثل لول یا اینکه مطلب در ظاهر عجیب و غریب است مثل مثال دوم زیرا که روایت شده که جماعتی از حجاج در زمان خلیفه دوم در حال احرام ملخ کشته بودند لذا آمدند نزد کعب الاحبار سؤال کردند از کفارہ کشتن ملخ پس کعب در جواب انها گفت که در شرع مقدس کفارہ هر يك از ملخها یکدرهم است و خلیفه چون دید که این کفارہ زیاد است چونکه سائلین ملخهای زیاد کشته بودند و وسعت و توانائی دادن این مقدار کفارہ را ندارند لذا گفت در عوض يك ملخ يك خرما کفارہ بدهند چونکه تمره از جراده بهتر است و این حکم ملخ در نزد شیعه و سنی اتفاقی است و از جمله احکام قلیل النظیر است و از همین قبیل است کون الاسد بالباب حین الخروج و طلوع النجم و اضائته حین السیر .

قال ابن عقيل من المسوغات ان يقصد بها التنويع كقول الشاعر
 فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست و ثوب اجر
 فقوله ثوب مبتدأ نكرة ولبست خبره وكذلك ثوب اجر ومنها
 ان تكون معطوفة على وصف نحو تميمي ورجل في الدار ومنها ان

تكون مبهمه كقولہ مرسعة بين ارساغه به عسم يبتغي اربنا فقوله
مرسعة نكرة وقعت مبتدء وقد سوغ الابتداء بها ابهامها ومعنى ذلك ان
المتكلم قصد الابهام بهذه انتهى بتغيير ما ومن القسم الاول فريق
في الجنة وفريق في السعير فتأمل .

(فائده) قال بعض المحققين مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفائده لاعلى مذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى
هذه التكاليف الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب
انقض الساعة لحصول الفائده ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه
واما تمرة خير من جرادة فقال التفتازاني في بحث استفراق المطول
انه كالنكرة في سياق النفي مفيد للاستفراق فلذا جاز الابتداء بالنكرة
مسألة — بدانکه خبر وصف و حال در حقيقت شيء واحد
هستند لذا ميگویند الاخبار بعد العلم بها او صاف والاوصاف قبل
العلم بها اخبار وهم گفته شده ؛ الحال وصف فضلة منتصب مفهم في
حال كفر دا اذهب . لكن فرق در غرض از هر يك است چونكه
غرض در خبر ثبوت خبر است از برای مبتدأ در وقتی كه مخاطب
جاهل بثبوت باشد و غرض در صفت توضیح و تخصیص و أمثال آنست
در وقتی كه مخاطب عالم بثبوت وصف برای موصوف باشد و غرض از
حال مقید کردن عامل است بحال یعنی غرض از حال اینستكه كه
مثلا ضرب در ضربت زيدا قائما در حال قيام متكلم بر زيد وارد
شده اگر قائما حال از فاعل باشد و یا اینکه ضرب از متكلم در حال
قيام زيد واقع شده بعبارة اخرى غرض از حال بیان هیئة فاعل
یا مفعول است در وقت وجود گرفتن عامل حاصل انكه قائم در زيد

قائم وزید القائم حاضر وزید حضر قائما شیء واحد است از حیث ثبوت قیام برای زید چونکه در هر سه صورت کلام دلالت میکند که قیام برای زید ثابت است فقط فرق باعتبار غرض است چونکه غرض در مثال اول اعلام بثبوت قیام است برای زید و در مثال دوم توضیح زید است پس از علم بثبوت قیام برای زید و در مثال سوم تقیید حاضر شدن است بقیام یعنی غرض بیان هیئت زید است در وقت حاضر شدن .

مسألة — تقدیم و تأخیر در مبتدأ و خبر بردو قسم است اول تقدیم و تأخیری که بسبب وصف عنوانی باشد یعنی بسبب مبتدأ بودن و خبر بودن دوم تقدیم و تأخیری که بسبب ذات باشد مثل استفهامیه بودن مبتدأ و خبر که وصف عنوانی در این صورت دخالت در تقدیم و تأخیر ندارد و مراد از قول مصنف الاصل فی الاخبار ان تؤخر اقسام اول است و هم چنین مراد از قول شارح و فهم من کلامه ان الاصل فی المبتدآت التقدیم ایضا قسم اول است .

مسألة — بدانکه ضرر بردو قسم است اول ضرر معنوی مثل مشتبه شدن مبتدأ بخبر و یا مشتبه شدن محصور بمحضور فیه .

دوم ضرر صنعتی و اصطلاحی مثل تأخیر مایجب اصطلاحاً تقدیمه او تقدیم مایجب تأخیره كذلك والظاهر ان المراد من الضرر فی قوله اذ لاضررا کلاهما والدلیل علی ذلك الامثلة الممنوعة فتأمل .

مسألة — بدانکه ممنوع است تقدیم خبر در پنج صورت زیرا که در این صور ضرر مذکور حاصل میشود .

اول در جائیکه مبتدأ و خبر مساوی باشند در تعریف و یا در

تنکیر لکن بشرطیکه قرینه دو هیچ يك از مبتدأ و خبر نباشد که دلالت کند بر مبتدأ بودن مبتدأ و یا خبر بودن خبر مثل زید صدیقک که جائز نیست تقدیم خبر که صدیقک باشد بر مبتدأ که زید است چونکه در هیچکدام از مبتدأ و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تعریف هستند و مثل غلام رجل عالم أفضل من رجل جاهل که تقدیم أفضل که خبر است جائز نیست بر غلام که مبتدأ است چونکه در هیچکدام از مبتدأ و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تخصیص هستند و مراد از تساوی مساوی بودن در اصل تعریف و تنکیر مخصص است نه تساوی در مقدار لذا زید و صدیقک را مساوی میدانیم اگرچه تعریف صدیقک بیشتر است چون مضاف الی اعراف المعارف است علی رأی و قس علیه النکرة المخصصة پس در این صورت فقط مکان دلالت میکند بر مبتدأ بودن زید و غلام و بر خبر بودن صدیقک و افضل چنانکه در سابق گفته شد که گاهی مکان قرینه میشود. لذا تقدیم خبر جائز نیست بسبب مشتبه شدن خبر در صورت تقدیم بمبتدأ و این صورت از قسم ضرر معنویست لان الغرض اثبات الصدیقیة لزید لا الزیدیة للصدیق و تفصیل ذلك انه اذا عرف المخاطب زیدا بعینه و اسم و لکن لا یعلم انه صدیقه و اردت ان تخبره بذلك قلت زید صدیقک و لا یجوز ان تقول صدیقک زید و اذا علم ان له صدیقا لکن لا یعرفه باسمه قلت صدیقک زید و لا یجوز ان تقول زید صدیقک و المقصود فیما نحن فیه هو الاول فان قدم صدیقک یشته بالمعنی الثاني وهو خلاف المقصود.

مسألة — بدانکه در مبتدأ و خبر معرفتین اگر قرینه نباشد چهار قول

است اول اینکه مقدم مبتدا است ومؤخر خبر مطلقا یعنی چه اینکه هر دو جامد باشد یا یکی جامد و یکی مشتق و چه اینکه مساوی در تعریف باشند یا متفاوت و ظاهر کلام مصنف و شارح همین قول است. دوم اینکه جائز است مبتدا بودن هر يك و خبر بودن دیگری مطلقا بالمعنی السابق.

سوم اینکه اگر احدهما مشتق باشد فهو الخبر مطلقا ای سواء تقدم او تأخر و سواء كانا متساویین او متفاوتین . والا فکالقول الاول مطلقا ای سواء كانا جامدین او مشتقین كذلك .

چهارم اینکه اعرف مبتدا است مطلقا یعنی چه اینکه مقدم باشد یا مؤخر و چه اینکه مشتق باشد یا جامد و اگر مساوی باشند در تعریف فالقدم هو المبتدا مطلقا ای سواء كانا مشتقین او جامدین . ولعل العلامة الکافی ناظر الی هذه القاعدة حیث یری ان بحسبک خبر مقدم ان قلنا بجریان الاقوال الأربعة فی النکرتین المخصصتین ایضا فتأمل .

مسألة — اگر در صورت تساوی قرینه باشد بر تعیین مبتدا و خبر جائز است تقدیم خبر بر مبتدا مثل قول شاعر بنونا بنوا ابنائنا که بنونا که خبر است مقدم شده است بر مبتدا که بنوا ابنائنا باشد چون که ذوق و عرف قرینه است که مراد تشبیه پسر زاده است پسر نه عکس چونکه قاعده و اصل تشبیه ناقص است بکامل لا العکس الا اذا کان المراد التشبیه المقلوب المذكور فی علم الییان وهو خلاف الاصل فلا یصار الیه الا بدلیل مفقود فی المقام .

صورت دوم از پنج صورتیکه تقدیم خبر جائز نیست در جائز است

که فعل خبر باشد که ان فعل رفع داده باشد ضمیر مستتر را که ان ضمیر بمبتدا راجع باشد مثل زید قام که قام فعل است و رفع داده است ضمیر مستتر را که بزید راجع است و این قام که خبر زید است تقدیمش جائز نیست چونکه در صورت تقدیم فعل بر زید مبتدا مشتبه بفاعل میشود زیرا که ضمیر مستتر قابل تلفظ نیست تا مخاطب بداند که فعل فاعل دارد پس زید فاعل نیست بلکه مبتدا مؤخر است لذا مخاطب کمان ان میکند که زید فاعل است پس باید زید قام گفته شود و بعبارة اخری زید قام که جمله اسمیه است در صورت تقدیم قام بر زید مشتبه بجمله فعلیه میشود و فرق بین جمله اسمیه و جمله فعلیه از حیث معنا غیر قلیل پس غرض متکلم که معنای جمله اسمیه است فوت میشود . و فوت الفرض ضرر عظیم پس در تقدیم خبر در این صورت ایضا ضرر معنوی است هذا ولكن هذه المسئلة بظواهرها تنافی ما تقدم في اول الباب من ان المبتدأ لا تزول عن كونه مبتدأ وان تاخر وللبيان في المسئلة مباحث شريفة ذكرها التفتازاني في بحث تقديم المسند اليه عند قول الخطيب ووافق السكاكي فراجع ان شئت .

بدانکه اشکال والد شارح چنانکه تصریح کرد در صورت تشبیه بودن فعل است زیرا که در صورت جمع بودن ضمه مانع از اشتباه میشود اما اسر والنجوی فقیه سبعة اقوال الاول ما اشار اليه الشارح وهو ان الذين مبتدأ مؤخر واسر واخبر مقدم والثاني ان الذين موضعه رفع بدل من وا واسر وا والثالث ان موضعه رفع باضمار فعل ای ويقول الذين الرابع ان يكون خبر مبتدأ محذوف ای هم الذين

الخامس انه فاعل اسروا على لفة الكلوني البراغيث السادس انه في موضع نصب باضمار اعني السادس انه في موضع جر بدل من الناس في اقتراب للناس او نعت له .

سوم در جائیست که مقصود متکلم انحصار مبتدا در خبر باشد یعنی مقصود از استعمال محصور فیه بودن خبر باشد مثل انما زید شاعر وما زید الا شاعر که مقصود متکلم انحصار زید است در شاعر بودن نه عکس و اگر شاعر که خبر است مقدم شود معنا عکس میشود پس تقدیم جائز نیست تا اینکه توهم نشود عکس مقصود خلاصه آنکه معنا و مقصود از دو مثال مذکور اینست که زید منحصر در شاعر بودن است یعنی صفت دیگری غیر از شاعر بودن ندارد لکن ممکن است که کس دیگر غیر از زید شاعر باشد و اگر شاعر مقدم شد معنا عکس میشود یعنی معنا چنین میشود که شاعر بودن منحصر در زید است و کس دیگر غیر از زید شاعر نیست لکن ممکن است زید غیر از شاعر بودن صفات دیگری هم داشته باشد و این خلاف مقصود است چونکه مقصود معنای اول است پس ضرر در این صورت ایضا معنوی است .

مسألة — بدانکه واقع شدن بعد از الا علامت و قرینه محصور فیه بودن است پس هر چیزیکه بعد از الا واقع شود محصور فیه است لذا در هل الا عليك المعول لفظ الا قرینه و علامت است که عليك محصور فیه است اگرچه بر مبتدا خود که المعول است مقدم شده پس محصور فیه که عليك است مشتبه بمحصور که المعول است نمیشود لکن این تقدیم شاذ است چونکه مکان و رتبه لفظ الا بعد از محصور و قبل

از جزء اخیر کلام است نه قبل از جمیع اجزاء کلام و لفظ هل بمعنای استفهام انکاری که در معنی نفی است و معول مصدر میمی است از باب تفعیل بمعنای اعتماد و حاصل معنا چنین است لیس المعول ای الاعتماد الا علیک .

صورت چهارم در جائیست که خبر مسند باشد برای مبتدئیکه صاحب لام ابتداء باشد مثل لزید قائم که جائز نیست تقدیم قائم که خبر است بر مبتدأ که زید است چونکه لام ابتداء صدارت دارد .
مسألة — بدانکه صدارت در مبتدأ دو قسم است اول صدارت ذاتی مثل اینکه مبتدأ اسم استفهام باشد دوم صدارت عارضی مثل لزید قائم که صدارت زید بسبب دخول لام ابتداء است و قول مصنف او لازم الصدر بنا بر تفسیر شارح شامل هر دو قسم میشود لذا میگوید ولو ترکه لفهم بما بعده ولكن تفسیر شارح محل تأمل است لان المطلق عند الاطلاق ینصرف الی الفرد الاکمل وهو القسم الاول بعلاوة اینکه ذکر لازم الصدر در مقابل ذی لام ابتداء و لفظ او قرینه قوی میشود که مراد از لازم الصدر فقط قسم اول صدارت است اگرچه این علاوه در صورت ترک جاری نیست لکن انصراف جاریست و فیه کفایة لمن له ذوق و درایة .

مسألة — قول مصنف او لازم الصدر صورت پنجم است و من لی منجدا مثال صدارت ذاتیست و فقی من مثال صدارت عارضی است چونکه صدارت فقی که مبتدأ است بسبب اضافه است مثل لزید که صدارت زید بسبب لام است .

مسألة — چون از صور منع تقدیم خبر فراغ حاصل شد شروع

میشود در صور وجوب تقدیم خبر و این وجوب تقدیم خبر در چهار صورت است .

اول — در جائیکه مبتداً نکره باشد و مسوغ ابتداء بنکره فقط تقدیم خبر باشد و این خبر ظرف باشد مثل عندی درهم یا اینکه جار و مجرور باشد مثل لی و طر یا آنکه خبر جمله باشد چنانکه خبر جمله را در شرح تسهیل گفته مثل تصدک غلامه رجل که رجل مبتداً مؤخر است و جمله تصدک غلامه که فعل و فاعل است خبر مقدم است از برای رجل و ضمیر غلامه عائد جمله است که راجع بر رجل است پس بدانکه در این سه قسم واجب است تقدیم خبر چونکه غیر از تقدیم خبر مسوغ دیگری برای ابتداء بنکره نیست و لا ینفی اینکه و طر بمعنای حاجت است و معنای لی و طر چنین میشود که برای من حاجتی هست .

صورت دوم که همچنین واجب است تقدیم خبر زمانست که عود کند بر خبر یعنی بر ملاپس خبر ضمیری از مبتداً که بسبب این مرجع ضمیر خبر داده میشود از آن مبتده خلاصه آنکه صورت دوم جائیست که مبتداً شامل ضمیری باشد که آن ضمیر عود کند یکی از اجزاء و متعلقات خبر مثل فی الدار صاحبها که صاحبها مبتداً است و مشتمل است بر ضمیری که بر میگردد یعنی عود میکند بدار که از اجزاء و متعلقات خبر است پس واجب است تقدیم خبر که فی الدار است بر مبتداً زیرا که اگر فی الدار مؤخر شود عود ضمیر میشود بر متأخر لفظی و رتبی زیرا که رتبه خبر متأخر است از مبتداً و ذلك لایجوز الا فی مواضع معینة لیس هذا منها .

مسأله — ابن حاجب در متن جامی این صورت را باین عبارت بیان کرده او متعلقه ضمیر فی المبتدأ مصنف در کتاب نکت خود که حاشیه بر متن جامی است بر ابن حاجب اشکال کرده و گفته که او متعلقه ضمیر فی المبتدأ عبارت دشواریست برای متعلم و اگر او کانت فی المبتدأ ضمیر له میگفت کفایت میگرد حاصل اینکه مصنف بر عبارت ابن حاجب اشکال کرده که این عبارت فهمیدنش برای خواننده مبتدی دشوار است لکن شارح بر مصنف اشکال میکند لذا میگوید تو میبینی آنچه را گفته در عبارت مصنف است از غلاقة و کثرة ضمائر که مقتضی دشواری فهمیدن است خلاصه مقصود شارح اینست که عبارت خود مصنف مشکل تر از عبارت ابن حاجب است و ممکن بود برای مصنف که بگوید بیتی را که در کافیه گفته .

وان يعد بخبر ضمير من مبتدأ يوجب له التأخيرا

صورت سوم که واجب است تقدیم خبر زمانست که خبر مستوجب صدارت باشد مثل این من علمته نصیرا که این که خبر است صدارت دارد چون متضمن استفهام است لذا واجب است که بر مبتدأ مقدم شود که من موصوله است وجمله علمته صله من میباشد .

صورت چهارم اینست که خبر محصور باشد و مبتدأ محصور فیه پس این خبر محصور را مقدم کن بر مبتدأ محصور فیه مثل مالنا الا اتباع احمد (ص) که لنا خبر محصور است واجب است مقدم شود بر اتباع احمد که مبتدأ محصور فیه است زیرا که اگر خبر مؤخر شود و گفته شود ما اتباع احمد الا لنا توهم میشود انحصار اتباع احمد در لنا انوقت معنا چنین میشود که اتباع ان بزرگوار منحصر در ما

هست یعنی متابعت ان حضرت فقط بر ما واجب است و این معنا صحیح نیست زیرا که متابعت ان حضرت بر جمیع عباد الله واجب است پس معنای صحیح اینست که برای ما جائز نیست مکر متابعت ان بزرگوار چونکه انبیاء دیگر (ع) شریعة شان منسوخ شده است و این معنا در صورت تقدیم لنا حاصل میشود پس تقدیم لنا واجب است.

مسألة — لما فرغ من التقديم والتأخير في الخبر شرع في بيان حذف المبتدأ والخبر من حيث الجواز والوجوب .

مسألة — بدانکه حذف بر دو قسم است یکی جائز و دیگری واجب و هر يك از این دو قسم یا سماعی است یا قیاسی و مقصود در اینجا حذف قیاسی است نه سماعی .

مسألة — در حذف جائز فقط وجود قرینه کافیست و محتاج بقائم مقام نیست بخلاف حذف واجب که هم قرینه لازم است و هم قائم مقام .

مسألة — بدانکه قرینه بر دو قسم است اول قرینه عامه و مراد از قرینه عامه قرینه ایست که فقط دلالت کند بر حذف لکن محذوف را معین نکند دوم قرینه خاصه و مراد از قرینه خاصه قرینه ایست که محذوف را معین کند مثلاً در زید که در جواب سائل گفته میشود قرینه عامه میگوید که خبر محذوف است چونکه استعمال مفرد در لغت عرب بلکه در هیچ لغتی جائز نیست لکن این قرینه خبر را معین نمیتواند و قرینه خاصه عبارت است از عندکم در کلام سائل که این عندکم خبر زید را معین میکند که عندنا میباشد و همچنین در دنف قرینه عامه میگوید که مبتدأ محذوف است لکن مبتدأ را

معین نمیکنید لکن زید در کلام سائل قرینه خاصه است که مبتدأ دنف را معین میکند که زید است .

مسألة — مراد از قرینه که در حذف شرط است قرینه خاصه است نه قرینه عامه زیرا که قرینه عامه وجودش کالعدم است چونکه محذوف را نمی تواند معین کند .

مسألة — حذف هر يك از مبتدأ و خبر که معلوم باشد یعنی قرینه خاصه داشته باشد جائز است مثل خبر در مثال اول و مبتدأ در مثال دوم که قرینه خاصه دارد بیانی که ذکر شد پس حذف خبر در مثال اول و حذف مبتدأ در مثال دوم جائز است نه واجب چون محذوف قائم مقام ندارد .

مسألة — اگر محذوف قائم مقام داشته باشد بعلاوه قرینه خاصه پس حذف واجب است و این وجود قائم مقام و قرینه در خبر چهار صورت است اول در جائیکه خبر بعد از لولا غالبیه باشد و مراد از لولا غالبیه لولا نیست که خبر مبتدأ بعد از او از افعال عموم باشد و بعبارۀ اخری لولاء غالبیه لولا نیست که جواب لولا ممتنع شده باشد بسبب وجود مبتدأ یعنی بسبب نسبت کون مطلق بمبتدأ و لولاء غیر غالبیه لولا نیست که خبر مبتدأ بعد از او افعال خصوص باشد و بعبارۀ اخری جواب لولا ممتنع شده باشد نه بسبب وجود مبتدأ بلکه بسبب نسبت یکی از افعال خصوص بمبتدأ پس در قسم اول که لولا غالبیه است حذف خبر مبتدأ بعد از او واجب است مثل لولا زید لا تیتک که در اصل لولا زید موجود لا تیتک بوده پس خبر که موجود بوده و از افعال عموم است حذف شده چونکه خود لولاء

غالبیه قرینه خاصه است بر خبر محذوف چونکه لولاء غالبیه دلالت میکند که خبر مبتدأ از افعال عموم است که موجود باشد و جواب لولا قائم مقام خبر محذوف است و در قسم دوم یعنی لولاء غیر غالبیه اگر قرینه خاصه موجود باشد حذف جائز است نه واجب و اگر قرینه خاصه موجود نباشد حذف جائز نیست مثل فرمایش حضرت رسول (ص) که بعائشه فرموده لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة وجعلت لها بابين که خبر مبتدأ که حديثو عهد است حذف نشده چون قرینه خاصه موجود نیست و در صورتی که در لولای غیر غالبیه قرینه خاصه موجود باشد جواب لولا نمیتواند قائم مقام خبر بشود چونکه جواب لولا با افعال خصوص مناسبتی ندارد تا بتواند قائم مقام بشود و معلوم است که بین نائب و منوب عنه مناسبت لازم است. لذا در این صورت حذف واجب نیست فتبصر فانه دقیق .

دوم در جائز نیست که مبتدأ نص در قسم باشد یعنی در غیر قسم استعمال نشود مگر با قرینه مثل لعمرک لافعلن بفتح عين عمرک که خبر قسمی بوده و حذف شده و جواباً چون که عمر بفتح عين نص در قسم است و در غیر قسم استعمال نمیشود مگر با قرینه بعکس عمر مضموم العين و قرینه خاصه در این صورت خود مبتدأ است واجب قائم مقام است .

مسأله — اگر مبتدأ نص در قسم نباشد حذف خبرش واجب نیست بلکه جائز نیست مگر اینکه قرینه خاصه بر خبر موجود باشد .

مسأله — بدانکه عبارت نحوین در بیان صورت سوم مختلف است بعضی میگویند الثالث ان يقع بعد المبتدأ واوهی نص فی المعية

وبعض دیگر میگویند الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم يواو هي نص في المعية .

وبعضی میگویند وثالثها مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة ولكن عبارات مصنف بنابر تفسیر شارح با هیچیک از این عبارات مناسبت ندارد چونکه ظاهر عبارت بنابر تفسیر شارح اینست که صورت سوم اینست که مبتدأ بعد از واو واقع شود و حال آنکه مبتدأ که کل صانع است قبل از واو واقع شده نه بعد از واو پس باید لفظ بعد را بضمه بخوانیم تا مبني شود ومعنای مضاف الیه را که ضمیر راجع الی المبتدأ است در نیت بکیریم وواو را برفع بخوانیم تا فاعل بعد شود و مجموع بعد واو را حال قرار بدهیم از برای المبتدأ تا اینکه معنای عبارت موافق شود با عبارت اول نحوین وظاهرا مقصود مصنف هم همین است وکسانیکه واو را بجر خوانده اند و محتاج بارتکاب تعسفات شده اند و توجیهاات بیجا کرده اند از ترکیب خالد باشتباه افتاده اند چونکه خالد واو را مضاف الیه بعد قرار داده و این ترکیب خالد غلط است بقرینه عبارت نحوین و توجیه الغلط غلط آخر پس حاصل معنای عبارت مصنف و شارح چنین میشود که صورت سوم جائیست که مبتدأ واقع شود حالکونیکه بعد از مبتدأ واو باشد که این واو معین کند معنای مع را مثل ، کل صانع وما صنع که مقترنان ، که خبر است حذف شده وجوبا چون واو مع قرینه خاصه است بر خبر لان المعية والاقتران رضیعا ثدی واحد ومی أيضا قائم مقام الخبر فتأمل ، وبعضهم جعل هذه الصورة بما لا يحتاج الى الخبر .

مسألة — اگر واو نص در معیت نباشد حذف خبر واجب نیست

بلکه جائز نیست مگر اینکه قرینه خاصه بر خبر موجود باشد مثل
وکل امرء والموت يلتقيان، که چون واو والموت نص در معیت نیست
لذا يلتقيان حذف نشده .

صورت چهارم زمانیست که مبتداً مصدر باشد یا مضاف الی مصدر
واین مبتداً قبل از حالی باشد که آن حال لیاقت خبر شدن برای این
مبتداً را نداشته باشد مثل، ضربی العبد مسیئاً، چونکه مسیئاً که
حال است لیاقت ندارد که خبر ضربی بشود چونکه ضرب متصف
بمسیئاً بودن نمیشود زیرا که مسیئاً بمعنای بد کننده است که
صفت انسان است نه صفت ضرب واصل این مثال چنین بوده، ضربی
العبد حاصل اذا كان مسیئاً، اگر مراد زمان مستقبل باشد یا اذا كان
مسیئاً اگر مراد زمان ماضی باشد پس خبر که حاصل بوده حذف
شده و اذا كان یا اذا كان که ظرف است و متعلق بخبر است جای خبر
نشسته و بعد از ان ظرف حذف شده و مسیئاً که حال برای العبد
است جای ظرف نشسته پس مسیئاً نائب نائب خبر است نه نائب
خبر پس در عبارت، شارح که میگوید فمسیئاً حال سد مسد الخبر
مساعده شده و مثال مضاف الی المصدر اتم تبیینی الحق منوطاً بالحکم
است والبیان فيه كما تقدم ولكن لا يخفى ان لفظ كان في المثالين تامه
لا ناقصة لا يقال قد تقدم عند قوله واخبروا بظرف او بحرف جر ان
حذف المتعلق واجب في نفسه سواء كان هناك حال لا يكون خيراً ام
لا فما معنى ذكر الحذف ثانياً وتقييده بالحال المذكور لانا نقول كان
الكلام هناك في المتعلق اعنى حاصل وههنا في المتعلق اعنى الظرف فلا
تكرار ولا منافاة فتدبر جيداً فانه دقيق جدا .

مسألة — اگر حال صلاحیت خیر شدن برای مبتدا را داشته باشد واجب است که همین حال را رفع بدهیم تا خبر شود مثل ضربی زیداً شدید که شدید لیاقت خیر شدن برای ضرب را دارد چون ضرب متصف بشدت میشود لذا او را رفع دادیم تا خبر شود .

مسألة — اعلم ان المصنف لم يذكر المواضع التي يحذف المبتدا فيها وجوباً فذكرها الشارح تكميلاً للبحث .

مسألة — بدانکه واجب است حذف مبتدا در چند موضع و شارح چهار موضع را ذکر کرده .

اول ، زمانیکه خبر داده شود از مبتدا بنعت مقطوع مثل ، مررت برجل الکریم ، برفع الکریم که الکریم در اصل صفت رجل بوده و مجرور او را از صفتیت قطع کردیم و خبر قرار دادیم از برای مبتدا که هو باشد و حذف این مبتدا واجب است با شرائطی که قبلاً در قال محمد هو ابن مالک بیان شده چنانکه مصنف ذکر کرده است این مسأله را در باب نعمت وانما وجب الحذف حينئذ لان المقصود من الكلام انشاء المدح ونحوه فلو ذكر المبتدا اوهم الاخبار ولا يختص الحكم بالنعت المقطوع بل يجرى في سائر التوابع ايضاً فتأمل .

دوم ، زمانیکه خبر داده شود از مبتدا بمخصوص نعم مثل ، نعم الرجل زيد ، بنا بر اینکه زید خبر مبتدا محذوف باشد نه مبتدا مؤخر چنانکه ذکر کرده است این قسم را در باب افعال مدح و ذم ووجه الوجوب في ذلك كسابقه وقيل الوجه في ذلك انها كلامثال فلا يتغير مثلها وسياتي بيان ذلك في الباب المذكور .

سوم ، زمانیکه خبر داده شود از مبتدا بمصدریکه آن مصدرعوض

باشد از تلفظ بفعل یعنی مصدر نائب فعل شده باشد مثل ، صبر جمیل که در أصل صبري صبر جمیل بوده و مبتدأ که صبری باشد حذف شده و جوبا و سبب و جوب حذف در این قسم اینست که این جمله اسمیه در أصل جمله فعلیه بوده مثل ، سلام عليك ، یعنی در اصل ، صبرت یا اصبر صبراً جمیلاً ، بوده پس از آن صبراً را که مصدر است قائم مقام فعل قرار دادیم و فعل را حذف کردیم تا جمع بین عوض و معوض نشود و پس از آن نصب صبراً را بدل برفع کردیم تا جمله اسمیه شود پس در حالت نصب حذف فعل واجب است چون جمع بین عوض و معوض جائز نیست انگاه حالت رفع را حمل بر حالت رفع کردیم و مبتدأ را حذف کردیم و جوبا .

چهارم ، زمانی که خبر داده شود از مبتدأ بصریح قسم مثل ، فی ذمّی لافعلن ، که یمین مبتدأ بوده و حذف شده و جوبا و این دو قسم اخیر را مصنف در کافی ذکر کرده است .

مسألة — چون مبنای این تعلیقه فقط بر توضیح عبارت کتاب است لذا صور دیگری را که حذف مبتدأ در آنها واجب است ذکر نکردیم فمن أراد الاطلاع علیها فعلیه بمراجعة المطولات ولذلك أيضا لم نذكر ما فی الصور الاربع المذكورة من التوجيهات والاقوال فمن ارادها فعلیه أيضا مراجعتها .

مسألة — خبر داده اند عربها بدو خبر یا بیشتر از دو خبر از يك مبتدأ چه آنکه خبر های متعدد در معنا يك خبر باشد مثل ، الرمان حلوحامض ، که این دو خبر مجموعاً بمعنای مزاست که در فارسی میخوش میگویند یا اینکه در معنا واحد نباشند مثل ، هم سراًه شمر که سراًه

و شعراء هر کدام معنای جداگانه دارند و مجموعاً معنای واحد ندارند لان السراة جمع السرى بتشديد الياء بمعنى الرجل الرفيع القدر من السرو وهو الرفعة وهذا المعنى هو المراد في قوله تعالى جعل ربك تحتك سر يا اذ المراد ولدها عيسى (ع) واما الشعراء فهو جمع شاعر ومعناه ظاهر ولا يخفى که شعراء بجهة ضرورت شعرى بقصر خواننده شده . ومعنای ، من يك ذابت فهذا بقى الى آخره ، چنین است که شاعر در وصف کساء خود میگوید هر کس صاحب کسائی باشد پس این کساء من کفایت میکند مراد شدت حرارة تا بستان ودر بقیه ایام تا بستان ودر زمستان یعنی کساء من هر کاره هست و اختصاص بزمان واحد ندارد و معلوم است که متمیظ و مصیف و مشتی که سه خبر متعدد هستند در معنا واحد نیستند و قوله (ع) اما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مطيعاً لامر مولاه مخالفاً لهواه يحتمل الوجهين فتأمل .

مسألة — جائز است آوردن دو خبر از برای دو مبتدأ مثل ، زید و عمر و کاتب و شاعر ، ودر این صورت در تعیین مبتدأ هر يك از دو خبر باید بقاعده الاقرب للاقرب والابعد للابعد عمل شود اگر قرینه تعیین نباشد نظیر حال متعدد برای ذو الحال متعدد چنانکه بیاید در قول مصنف .

والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد

مسألة — لما فرغ المصنف عن ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما

من الاحكام شرع في النواسخ وهي ستة ؛

(النواسخ)

مسألة — النواسخ جمع الناسخ من النسخ وهو في اللغة بمعنى الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته وفي اصطلاح هذا العلم ما يرفع حكم المبتدئه والخبر او احدهما على ما يأتي :

كان واخواتها

مسألة — الاول من النواسخ كان واخواتها وتسمى أفعالا ناقصة اذا عمل العمل الآتي .

مسألة — في عمل هذه الافعال اقوال منها انها لا تعمل في المرفوع وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها عليه .
ومنها انها تعمل في المرفوع لكن تشبيها له بالفاعل .
واتفقوا في عملها في الخبر ثم اختلفوا في نصبه فقال بعضهم ان النصب على التشبيه بالحال وقال بعض آخر على انه بالحالية .
والمختار عند المصنف انها تعمل في المبتدئه اسما لها وفي الخبر خبراً لها .

مسألة — بدائكه شرط است در داخل شدن اين افعال بر مبتدئه اينكه مبتدئه صدارت نداشته باشد پس بنا بر اين داخل بر اسماء شرط وامثال آن نميشوند وهمچنين شرط است كه واجب الحذف نباشد مثل مبتدئي كه خبرش نعت مقطوع باشد وهمچنين شرط است كه واجب الابتدائية نباشد مثل مبتدئيكه بعد از اذا فجائيه واقع ميشود .

لكن اشكال شده است در شرط اول بضمير شان زیرا که ضمير شان صدارت دارد و حال اینکه كان بر او داخل میشود مثل ، اذا مت كان الناس صنفان شامت — و آخر مثن بالذي كنت اصنع ، زیرا که اسم كان اول ضمير شان است و جمله الناس صنفان خبر كان است . و جواب داده شده از این اشكال باینکه كان زائده است نه اینکه ضمير شان اسم كان است و جمله خبر كان ولكن ياتي عن قريب في قوله ومضمير الشأن اسما انوما بظاهره يتنافى ذلك فتامل .

مسألة — ظل معناه ثبوت الخبر للاسم في النهار وهذا هو المراد بقول الشارح بمعنى أقام نهراً نحو ، ظل زيد حزيناً ، بمعنى ان الحزن كان ثابتاً لزيد في جميع النهار و بات معناه ثبوت الخبر للاسم في الليل وهذا هو المراد بقول الشارح بمعنى أقام ليلاً نحو ، بات زيد باكياً ، یعنی ان البكاء كان ثابتاً لزيد في جميع الليل واضحى معناه ثبوت الخبر للاسم في وقت الضحى نحو ، أضحى زيد ضاحكاً ، یعنی دخل زيد في الضحى وكان ضاحكاً في ذلك الوقت وأصبح وأمسى يظهر معناه من معنى أضحى وصار معناه انتقال الاسم من خبر الى خبر یعنی هذا الخبر الموجود لم يكن ثابتاً له نحو ، صار زيد غنياً ، بمعنى ان الغنى حصل له جديداً یعنی كان قبل ذلك فقيراً معدماً فانتقل الى الغنى وهذا هو المراد من قول الشارح تحول .

مسألة — التحول بمعنى التغير والتغير على ثلاثة أقسام الاول التغير الذاتي نحو ، حرقت الشجر فصار رمادا ، الثاني ؛ التغير الصفاتي نحو صبغت القرطاس فصار احمر ، الثالث ؛ التغير الحالى نحو ، صار الخمر خلا ظاهر كلام الشارح ان صار يستعمل في كل واحد من الاقسام

الثلاثة وظاهر امثلتهم هو المعنى الثاني واما زال فمعناها الانتقال من مكان الى آخر هذا اذا كانت ناقصة واما اذا كانت تامة فمعناها ماز بمعنى ميز وقد يستعمل بمعنى انتقل ولهذا تنمة تأتي بهيد هذا .

مسألة — ليس لنفي الحال أي نفي الخبر عن الاسم في الزمان الحاضر أي زمان التكلم ولذلك لا يجوز ان يكون خبره فعلا ماضيا قيل وكذلك لا يجوز ان يكون خبره فعلا ماضيا قيل وكذلك بقية الافعال الناقصة لا يجوز ان يكون خبرها فعلا ماضيا الا مع قد بظاهرة أو مقدره ففي نحو قوله تعالى ، ولقد كانوا عاهدوا الله ، ونحو ، وان كان قميصه قد من دبر ، لا بد من تقدير قد .

مسألة — قيل ليس لنفي الحال اذا لم يكن في الكلام دال على الزمان والا ففيها على حسب ذلك الدال مثلا في قوله تعالى ، الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ، المراد النهي في الاستقبال وفي ، ليس ان خلق الله النفي في الماضي واسم ليس في هذا المثال ضمير الشأن .

مسألة — لا خلاف في فعلية الافعال الناقصة الا ليس فقال بعضهم انها حرف بدليل انها جامد وانها لا يدل على الحدث بل على النفي فقط كالحرف ولكن يرد ذلك قبولها علامات الفعل يعني تاء آتت وفعلت وقد تقدم ان الفعل ينجلي بهما ويأتي وجه اخر لحرفيتها في باب حروف العاطفة نقلا عن الرضى .

مسألة — زال در صورتی از افعال ناقصه میباشد که از باب نصر ينصر وضرب يضرب نباشد والا تامه میباشد چنانچه بزودی بیاید .

مسألة — زال که از باب نصر ينصر باشد فعل لازم است ومعنايش

انتقال فاعل است از مکان خودش مثل ، زالت الشمس عن خط نصف النهار یعنی انتقلت الشمس عنه ، ومصدرش زوال است وزوال که از باب ضرب یضرب باشد متعدی بیک مفعول است وبمعنای تمیز پیدا کردن میاید مثل ، زال زید الحنطة عن الشعير ، ومصدرش زیل است این هر دو زال موجب واثبات میباشد مثل بقیه افعال تامه واکر نفی بر انها داخل شود سالبه میشوند .

وزال ناقصه که از باب منع یمنع میباشد معنایش قبل از دخول نفی و شبه نفی منفصل شدن خبر از اسم است یعنی دلالت میکند بر عدم ثبوت خبر برای اسم پس معنای زال ناقصه قبل از دخول نفی و شبه نفیست وبعد از دخول نفی و شبه نفی اثبات میشود وهمچنین است برح وانفك وفتی .

مسألة — این چهار فعل که قبل از دخول نفی و شبه معنای انها نفی است شرط عمل کردن انها دخول نفی و شبه نفیست لفظا مثل ولا یزالون مختلفین ومثل لن یرح علیه عاکفین ، یا تقدیرا مثل ، تالله تفتؤ وحذف نفی جائز نیست قیاسا مکرر در قسم لکن بشرطیکه نفی بلا باشد ومدخول نفی فعل مضارع باشد مثل تفتؤ درایه شریفه .

مسألة — معنای این چهار فعل بعد از دخول نفی و شبه ان استمرار خبر است برای اسم مثلا ، ما زال زید مصلیا یوم الجمعة ، معنایش این است که زید در روز جمعه مستمرا نماز میخواند .

مسألة — مثال شبه نفی که نهی باشد لاتزل بجنبنا عن المعاصی یعنی باید همیشه از معاصی اجتناب بنمائی ومثال دعا ، لازلت موفقا علی اتیان الواجبات یعنی همیشه موفق باشی که واجبات را بجا

بیاوری و مثال دعائی که نفرین باشد مثل ، لازلت مریضا، یعنی همیشه مریض باشی .

مسألة — دام مثل کان عمل میکند و از افعال ناقصه میباشد بشرطیکه بر او مقدم شود ماء مصدریه ظرفیه و معنای دام بعد از دخول ماء مصدریه تعیین وقت است برای فعلی که قبل از او ذکر میشود که وقت آن فعل زمان ثبوت خبر دام هست برای اسمش لذا شرط شده که باید قبل از دام همیشه جمله باشد مثل ، صل خلف زید ما دام عادلا ، که صلوة در خلف زید زمانیست که عادل بودن برای زید ثابت باشد نه در غیر آن زمان و مثل ، اعط مادمت مصیبا درهما ، که مدت زمان دادن درهم زمان بودن مخاطب است مصیب نه محظی تاء در دمت اسم دام است و مصیبا خبرش و درهما مفعول دوم اعط و مفعول اول اعط محذوف است ، ای اعط الفقیر درهما فی زمان کونک مصیبا ، پس دام همیشه مفعول فیه است و بسبب ماء مصدریه تاویل مصدر می‌رود .

مسألة — گاهی بعض از افعال ناقصه بمعنای بعض دیگرش استعمال میشود لکن از حیث عمل فرق نمیکند پس کان وظل واضحی و اصبح و امسى بمعنای صار استعمال میشوند یعنی بمعنای تحول استعمال میشود و معنای تحول در سابق بیان شد مثل ، فتحت السماء فکانت ابوابا ، أي فصارت ابوابا ، و مثل ، ظل وجهه مسودا ، أي صار وجهه مسودا .

مسألة — ملحق شده است بصار در عمل کردن افعالی که در معنا مثل صار هستند یعنی بمعنای تحول هستند و اگر بمعنای دیگری

استعمال شوند ملحق بصار نمیشوند در عمل کردن مثل اینکه قعد مثلا بمعنای نشستن باشد که در این صورت ملحق بصار نمیشود و ان افعال افعالست که شارح در تنه ذکر کرده .

مسألة — بدانکه افعال ناقصه بر سه قسم است ، اول آنکه متصرف است بتصرف کامل یعنی جمیع مشتقات را دارد حتی مصدر علی قول و این قسم عبارت است از کان و صار و ما بینهما بما ذکر فی النظم ، دوم آنکه متصرف است بتصرف متوسط یعنی بعض مشتقات را دارد و بعضی را ندارد یعنی مثلا فعل مضارع دارد و فعل امر ندارد و اسم فاعل دارد و مصدر ندارد و این قسم عبارت است از چهار فعلی که عمل آنها مشروط بنفی و شبه نفی است زیرا که نفی بر فعل امر داخل نمیشود و در این چهار فعل معنای حدث یعنی مصدر نیست لذا امر و مصدر ندارد .

سوم — آنکه ابدا متصرف نیست یعنی غیر از ماضی مشتق دیگری ندارد و این قسم عبارت است از لیس و دام بنا بر قوی .

مسألة — غیر ماضی از این افعال یعنی مشتقات دیگر این افعال اگر مشتقات دیگر داشته باشد مثل ماضی میباشد در عمل و شرائط مثل ، لم أك بغیا ، که فعل مضارع کان مثل عمل کرده و مثل ، کونوا حجارة ، که فعل امر کان عمل کرده و مثل ، کونک ایاه کائنا اخاک ، که مصدر و اسم فاعل کان عمل کرده و مثل ، لست زائلا حجبك که زائلا اسم فاعل زال عمل کرده چون شرط که مسبوقیه بنفی است در او موجود است .

مسألة — ظاهرا کونک ایاه اشاره بقول شاعر است که میکوید

ببذل وحلم ساد في قومه الفتي — وكونك اياه عليك يسير .
 وشاعر فارسی تقریبا معنای همین بیت را اراده کرده که مگوید :
 فریدون فرخ فرشته نبود زمشک وزعتبر سرشته نبود
 بداد دهش کرد این خسروی تودادودهش کن فریدون توئی
 وهم ان شاعر دیگر که میگوید
 (بحسن خلق توان کرد صید اهل نظر)

بدم ودانه نکیر ندمرغ دا نارا)
 وظاهرا کائنا اخاک اشاره بقول شاعر است که میگوید .
 وما کان من یبدي البشاشة کائنا اخاک اذا لم تلقه لك منجدا
 که شاعر فارسی تقریبا اشاره بهمین بیت میکند که میگوید :
 این همه مردمان که میبینی مگسانند دور شیرینی
 ولست زائلا احبک اشاره بقول شاعر است که میگوید :
 قضی الله یا اسماء ان لست زائلا احبک حتی یغمض العین مغمض
 که شاعر فارسی تقریبا اشاره بهمین معنا میکند که میگوید :
 تادا من کفن نکشم زیر پای خاک باور مکن که دست زدامن بدارمت
 وشاعر دیگر میگوید :

مهر تودر درونم وحب تودر دلم باشیر اندرون شد و باجان بدرشود
 مسألة — من الحکایات النحویة انه سئل ابن جنی استاذہ اباعلی
 الفارسی عن قول سیبویه ، مکون فیہ ، یعنی عن تجویزه اسم مفعول
 کان فقال أبو علی فی الجواب ، ماکل داء یعالجه الطیب .
 مسألة — در جمیع افعال ناقصه جائز است که خبر مقدم بر
 اسم شود یعنی خبر در وسط فعل واسم واقع شود مثل ، کان قائما

زيد قال الرضى في آخر بابہ الافعال المناقصة قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا انتهى .

ولكن ابن معط مخالف است در دام يعنى گفته است که خبر دام بر اسمش مقدم نمیشود ورد شده است ابن معط بقول شاعر، مادامت منفصة لذاته، چونکه منفصة که خبر دام است بر لذاته که اسم دام است مقدم شده است و بعضی دیگر مخالفت کرده در ليس يعنى تقديم خبر ليس را بر اسم ليس منع کرده ولكن رد شده است اين بعض بقول شاعر، وليس سواء عالم وجهول، زیرا که سواء خبر ليس میباشد و بر عالم که اسم ليس است مقدم شده است .

مسألة — نوقش في البيت الاول باحتمال كون اسم دامت ضميرا مستترا ومنفصة خبرها ولذاته نائب فاعل لمنفصة فلا شاهد فيه للرد على ابن معط ولكن في هذه المناقشة مناقشة عدم وجه صحيح لتأنيث الضمير في دامت الا قاعدة دوران امر الضمير بين مطابقته للمرجع او الخبر وانطباقها على ما نحن فيه محل تأمل اذ هي تجرى فيما لم يكن

الضمير منسوخ الابتداء على ما قيل او تاويل العيش بالحياة .

مسألة — جواز تقديم خبر بر اسم در جائي است که برای تقديم

خبر مانعی نباشد .

مسألة — گاهی تقديم ممنوع میشود وان درسه مورد است اول

اینکه تقديم خبر بر اسم موجب اشتباه شود و این در جائيست که اعراب اسم و خبر هر دو ظاهر نباشد و قرینه هم بر تعیین اسم و خبر نباشد مثل ، کان صدیقی عدوی ، بخلاف کان اخاك عدوی ، و بخلاف کان عدوی اخوك ، و بخلاف کان قائما زيد ، که در جمیع اینها تقديم خبر جائز است زیرا که اعراب موجب شناختن اسم و خبر میشود اگرچه اعراب را در اصطلاح بنا بگفته جامی قرینه نمیکویند لکن کار قرینه را میکنند و بخلاف ، یصیر ابني وارثي ، چونکه قرینه در این کلام دلالت میکند که ممکن است ابن متحول بوارث بشود و عکس ممکن نیست پس در این مثال جائز است که وارثی که خبر است بر ابنی که اسم است مقدم شود و گفته شود ، یصیر وارثي ابني .

دوم در جائي که خبر بعد از الا یا معنای الا واقع شود مثل ،

ماکان زيد الا قائما ، و مثل انما یكون زيد قائما ، پس در هر دو

مثال تقديم خبر جائز نیست اذ لو قدم لا نقلب الحصر كما اوضحناه

في باب المبتدأ والخبر مفصلا فراجع .

سوم — در جائي که خبر اضافه شود بضمير یکه مرجعش خود

اسم یا متعلقات ان باشد مثل ، کان زيد ضاربه ، و مثل کان

زوج هند محبها ، که در این صورت جائز نیست تقديم خبر زیرا

که لازم میاید عود ضمير بر متاخر لفظي فقط پس بنابراین این داخل

کردن این صورت را در ممنوع التقديم ممنوع است ولعله سهو من الشاح.
 مسألة — گاهی تقدیم خبر بر اسم واجب میشود وان در دو
 مورد است اول درجائی که اسم اضافه شود بضمیریکه عود کند
 بملا بس خبر مثل کان فی الدار صاحبها ، زیرا که اگر فی الدار مقدم
 نشود لازم میاید عود ضمیر بر متاخر لفظی ورتبی وذلك لایجوز الا
 فی موارد معینة لیس هذا منها دوم درجائیکه اسم بعد از الا ویا
 معنای الا واقع شود مثل ، ماکان قائما الا زید ، مثل انما کان قائما
 زید ، وقد تقدم وجهه فلا وجه لترکه فتأمل .

مسألة — مقدم کردن خبر بر نفس افعال ناقصه جائز است الا
 در دام والادر هر فعلی که ما نافیہ برا وداخل شود چه انکه دخول
 نفی شرط عمل ان باشد مثل زال واخواتش یا انکه شرط عملش نباشد
 مثل کان ونحو ان چونکه ماء مصدریه و ماء نافیہ صدارت دارند .

مسألة — مثل دام مییاشد هر فعلیکه حرف مصدری بر وداخل
 شود مثل ، یعجبنی ان تكون قائما ، فلا یجوز تقدیم قائما لما ذکر
 فی ما دام همچنین جائز نیست تقدیم خبر بر قعد و جاء که از ملحقات
 صار مییاشد اگرچه حرف مصدری یا نفی بر انها داخل نشود از
 الاستعمال فیهماسماعی پس باید ماء نافیہ را متلوه بخبر قرار بدهی یعنی
 خبر را بعد از ان بیاوری نه اینکه ما امرا تالیه قرار بدهی یعنی بعد از
 خبر بیاوری زیرا که ما صدارت دارد و برای او صدر کلام است و اگر
 نفی بغیر ماء نافیہ باشد تقدیم خبر جائز است و مصنف باین جواز
 تقدیم تصریح کرده در شرح کافیہ مثل ، قائما لم یزل زید .

قال الجلبی فی بحث کلمة کل الوجه فی عدم جواز التقديم علی

ما النافية اقتضائها صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صار كالجزء منه فيجوز تقديم مافي حينهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان كانت في الدخول على القبلتين كما الا انها حرف كثر تصرفه فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلاذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى .

مسألة — اختلفوا في تقديم الخبر على ليس والمختار عند الناظم منعه ولذا قال، ومنع خبر ليس اصطفى، وفاقا لمن ذكرهم الشارح وقال الناظم في شرح الكافية، منع تقديم خبر ليس عليها قياسا لليس على عسى فان ليس مثل عسى في الجمود والاختلاف في فعليتها كما اشير اليه في أول الباب وقد اجمعوا على امتناع تقديم خبر عسى فكذا ليس .

مسألة — بدانکه پسر ناظم قیاس کردن لیس را بعسی باطل نموده و فرق گذاشته بین لیس و عسی باینکه عسی متضمن معنای حرفی است که برای او صدارت است که ان حرف عبارت است از لعل زیرا که در عسی ترجیست که معنای لعل میباشد بخلاف لیس که در لیس معنای حرف صدارت دار نیست اینست فرقی که این ناظم بین لیس و عسی ثابت کرده لکن شارح این فرق را باطل کرده و گفته که لیس ایضا متضمن معنای ماء نافیة است که صدارت دارد پس فرق باطل است .

مسألة — بعضی از نحویین تقدیم خبر لیس را بر لیس جائز

دانسته اند بدليل تقديم معمول خبر ليس بر ليس مثل قول خداوند الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ، که اسم ليس ضمير است بعذاب راجع است ومصروفا خبر ليس است ويوم معمول مصروفا ميباشد پس تقديم يوم دليل بر جواز تقديم مصروفا است لان تقديم المعمول لايجوز الا اذا جاز تقديم العامل واجيب عن هذا الدليل بانهم اتسعوا في الظرف فتقديم المعمول اذا كان ظرفا من باب الاتساع لايدل على جواز تقديم مطلق المعمول حتى يدل على جواز تقديم العامل وليعلم ان الاتساع في الظروف ثلاثة اقسام الاول الاتساع من حيث المكان بان يستعمل في مكانه الاصلى وغيره والمراد من الاتساع ههنا هو هذا القسم والثاني الاتساع من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرفى وغيره وهذا القسم هو المراد مما ياتى في اخر باب افعال التفضيل والظروف المتصرفه الثالث الاتساع من حيث الالة بان يستعمل مع الة الظرفية اى مع في وبدونها وهذا القسم هو المراد مما ياتى في اول باب المفعول فيه نحو دخلت الدار قيل ومن هذا القبيل قوله تعالى مالك يوم الدين فتأمل .

مسألة — بعضى از خبرها خبرى است که واجب است تقديمش بر افعال ناقصه مثل ، کم کان مالک ، برفع مالک چونکه کم خبر است ومقدم شده وجوبا بسبب صدارت ومالک اسم است وبعضى از خبرها خبرى است که واجب است تاخيرش مثل ، ماکان زيد الا فى الدار که تاخير فى الدار واجب است بد وسبب يکى ماء نافيه ويکى حصر .

مسألة — هذه الافعال على قسمين الاول ما تستعمل ناقصة تارة وتامة تارة اخرى والثاني مالا يستعمل الا ناقصا .

مسألة — صاحب تمام یعنی تامه از این افعال ان فعلیست که بمرفوع فقط اکتفا کنند یعنی کلام مفید بشود و در مفید بودن محتاج بمنصوب نباشد مثل ، وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، که كان بمعنای حضر میباشد و ذو فاعل كان ومعنای کلام بهمین فاعل مفید است یعنی اگر مدیون حاضر شود صاحب عسرت پس باید او را مهلت داد تا زمانیکه متمکن و غنی شود حاصل معنا چنین میشود ، که المفلس في امان الله ، و مثل ما شاء الله كان ، که كان بمعنای وجد میباشد و ضمیر مستتر در او فاعل راجع است بماء موصوله و كان محتاج بمنصوب نیست و بودن خبر معنا مفید و يصح السكوت عليه است یعنی آنچه خدا خواست همان میشود و مثل ، ظل اليوم ، که ظل بمعنای استمر و اليوم فاعلش یعنی سایه امر و ز مستمر بود و مثل بات فلان بالقوم که بات بمعنای وارد شدن در شب است و فلان فاعلش یعنی فلانی در شب وارد بر قوم شد و مثل ، فسبحان الله حين تمسون و حين تصبحون ، که تمسون بمعنای تدخلون في المساء است و تصبحون بمعنای تدخلون في الصباح و محتاج بمنصوب نیستند و معنای کلام مفید است یعنی پاک و منزّه است خداوند در زمانیکه شما داخل صبح میشوید و در زمانیکه داخل شب میشوید یعنی خداوند همیشه و در جمیع اوقات منزّه است از نقائص و مثل ، خالدين فيها مادامت السموات و الارض ، که دامت بمعنای بقیت میباشد و السموات فاعلش پس دانسته شد که تامه آن فعلیست که بمرفوع اکتفا کند در مفید بودن و محتاج بمنصوب نباشد .

مسألة — غير مكتملي بمرفوع ناقصه میباشد که محتاج بمنصوب

است وبدون منصوب مفید وما یصح السکوت علیه نمیشود .
 مسأله — بدانکه بعض نحویین میزان در تامه بودن و ناقصه بودن این افعال همین اکتفاء بمرفوع وعدم اکتفاء بمرفوع را قرار داده اند و بعض دیگر میزان دلالت بر حدث وعدم دلالت بر حدث را قرار داده اند یعنی هرگاه این افعال زائد بر دلالت بر زمان دلالت بر حدث یعنی مصدر بکنند تامه میباشد و اگر فقط دلالت بر زمان بکنند ناقصه میباشد مثلا در قول خداوند ، کن فیکون ، دلالت بر حدث یعنی مصدر دارد لذا تامه میباشد و در ، کان زید قائما ، دلالت بر حدث ندارد چون که کون از جمله زید قائم دانسته میشود لان ثبوت شیء لشیء فرع کونهما وثبوتهما پس کان فقط دلالت بر زمان کون زید قائما میکند و در ، اصبح زید غنیا ، اصبح دلالت بر صبح کردن نمیکند بلکه دلالت میکند که غناء زید زمانش صبح بوده والحاصل ان اصبح تدل علی اقتران غناء زید بوقت الصبح ولا تدل علی معنی مصدری فهی ناقصة بخلاف ، سبحان الله حین تمسون و حین تصبحون ، فان تصبحون یدل علی معنی مصدری وهو الدخول فی الصباح وقس علیها امسى واضحی وبقية الافعال ولیکن هذا علی ذکر منك لانه یفیدک عند قول الشارح فی باب الحال ضابطة جمیع العوامل اللفظية تعمل فی الحال الا کان واخواتها وعسی علی الاصح انتهى لان عسی أيضا یدجری فیها هذا الکلام .

مسأله — فقی و لیس و زال که از باب منع یمنع باشد چنانکه قبلا گفته شد دائما ناقصه استعمال میشوند زیرا که این سه فعل مصدر ندارند و بعضی از محققین گفته اند که هیچ یک از این افعال

ناقصه مصدر ندارند و هر يك از ان ها كه دارای مصدر است تامه
میباشد چنانكه در مسأله سابق گذشت .

مسأله — در سابق گفته شد كه زال اگر از باب نصر ينصر يا
از باب ضرب يضرب باشد تامه است نه ناقصه .

قال الرضى وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اى صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى صار
مثل بشر ونحو ذلك انتهى .

مسأله — مقدم شدن معمول خیر شش صورت است اول اینکه
معمول مقدم شود بر اسم بدون تقدم خیر بر اسم ، وکان طعامك زيد
آكلا مثال همین قسم است .

دوم — اینکه معمول مقدم شود بر اسم با تقدم خیر بر اسم نه
بر معمول وکان طعامك آكلا زيد ، مثال این قسم است .

سوم — اینکه معمول مقدم شود بر اسم با تقدم خیر بر معمول
وکان اكل طعامك زيد ، مثال این قسم است .

چهارم — اینکه معمول مقدم شود بر عامل بدون تقدم خیر بر
اسم مثل طعامك کان زيد آكلا .

پنجم — اینکه معمول مقدم شود بر عامل با تقدم خیر بر عامل
نه بر معمول مثل ، طعامك آكلا کان زيد .

ششم — اینکه معمول مقدم شود بر عامل با تقدم خیر بر معمول
مثل ، آكلا طعامك کان زيد .

وقول شارح ، وصرح ايضا بجواز تقديم الم معمول على نفس العامل

اشاره به صورت اخیر است .

وحکم جمیع این شش صورت از ، ولا یلی العامل معمول الخبر ، دانسته میشود چنانکه شارح استخراج کرده که حکم صورت اول ودوم امتناع است ووجه امتناع فصل باجنبی میباشد چونکه معمول خبر نسبت به عامل اجنبی میباشد اگرچه کوفیین و ابو علی معمول خبر را اجنبی نمیدانند و این دو صورت را ایضا جائز میدانند .
وحکم چهار صورت دیگر جواز است .

مسألة — ممتنع بودن دو صورت مذکور در وقتی است که معمول خبر ظرف و جار و مجرور نباشد والا این دو صورت مثل چهار صورت دیگر جائز است مثل ، كان عندك زيد مقيما ومثل كان عندك مقيما زيد ، ومثل كان فيك زيد راغبا ، وكان فيك راغبا زيد ، وقس عليها امثلة بقية الصور فانها سهلة هذا ما يقتضيه العبارة ولكن في تفسير النظام النيشابوری في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد قد نص سبويه في كتابه على ان الخبر قد يقدم على الاسم في باب كان ولكن متعلق الخبر حينئذ لا يتقدم على الخبر لئلا يلزم العدول عن الاصل بمرتبين فكيف قدم الظرف على الاسم والخبر جميعا واجاب النحويون عنه بان هذا الظرف وقع بيانا للمحذوف كانه قال لم يكن كفوا احد فقيل لمن فاجيب بقوله له نظيره قوله فكانوا فيه من الزاهدين انتهى .

مسألة — بدانکه در قول شاعر ، بما كان أياهم عطية عود ، توهم شده است که اياهم معمول خبر است که عود باشد و این معمول خبر بعد از عامل واقع شده پس این بیت صورت اول از دو صورتی است که باید ممتنع باشد و حال آنکه شاعر او را استعمال کرده لذا

ناظم میگوید که این بیت باید تاویل برده شود باینکه برای کان که عامل است ضمیر شان اسم نیت گرفته شود و عطیة مبتدأ و عود خبر عطیة و جمله خبر کان پس این بیت صورت اول نیست بلکه از هیچ يك از شش صورت نیست زیرا که ایاهم معمول خبر در خبر کان است فتبصر فانه دقیق لانه بظاهره مخالف لما تقدم في شرائط دخول هذه الافعال على المبتدء كما اشرنا الى ذلك هناك فتأمل .

مسألة — اختلفوا في كان الزائدة هل هي دالة على شيء غير تأكيد الكلام لأن التأكيد لازم لجميع الزوائد أم لا يدل على شيء غير التأكيد فقال بعضهم انها دالة على الزمان زائدا على الدلالة على التأكيد وقال بعضهم بالعدم واختلفوا أيضا في ان زيادتها مع الاسم او مجردا عن الاسم .

مسألة — گاهی كان زائده میشود بصیغه ماضی در بین أجزاء کلام و شاذ است یعنی بر خلاف قیاس نحوی است زائده شدن بصیغه مضارع مثل ، و أنت تكون ماجد نبیل ، که کان بصیغه مضارع زیاد شده در بین مبتدأ و خبر و اطراد دارد یعنی كثير الاستعمال است زیاد شدن کان بین ماء التعجبية و فعل تعجب مثل ، ما كان اصح علم من تقدم ، که کان بین ما و اصح که فعل تعجب است زیاد شد تا دلالت بر زمان ماضی کند چونکه فعل تعجب انشاء است نمیتواند دلالت بر زمان کند و معنای کلام چنین است تعجب میکنم که چه چیز صحیح کرده است در زمان سابق علم علماء سابق را و همچنین مطرد است زیاد شدن کان بین صلہ و موصول و بین صفة و موصوف و بین فعل و نائب فاعلش و لم يسمع من العرب زيادتها بين الفعل و فاعله و بين

مبتداً و خبر و لکن خلاف قیاس است زائده شدن کان در بین جار و مجرور .

مسأله — قبلاً گفته شد که غرض از زیاد شدن کان بعلاوه تأکید دلالت بر زمان ماضی است .

مسأله — کان زائده عمل نمیکند چنانکه از امثله که شارح ذکر کرده دانسته میشود بخلاف حرف جر زائد که عمل میکند چون کان زائده اختصاصش با اسماء زائل میشود بخلاف حرف حرف جر زائد .

مسأله — از أفعال ناقصه غیر از کان فعل دیگری زائد نمیشود چونکه کان ام الباب است و شاذ است زائده شدن امسی و أصبح بین ماء تعجیبیه و فعل تعجب در قول عربها ، ما أصبح ابردها ، و ما امسی ادفاها ، و لکن زائده شدن این دو فعل در این دو مثال بی مناسبت نیست چونکه معنای أصبح با ورودت مناسب است و منعی امسی با دفاً که گرم بودن است مناسب است چونکه هر چیزی در طرف صبح میل بسردی میکند و در طرف شب میل بگرمی میکند .

مسأله — حذف شدن کان بر چهار قسم است :

اول اینکه کان حذف شود با اسم و خبر باقی بماند و این قسم بعد از ان ولو کثیر الاستعمال است و مشهور است مثل ، ان خیرا فخیر ، که در اصل ، ان کان عمله خیرا فجزائه خیر ، بوده و مثل ، ولو ملکا ، که در اصل ، ولو کان الباغي ملکا ، بوده و این قسم بعد از غیر ان ولو قلیل است مثل من لد شولاً که در اصل ، من لدن کانت شولا ، بوده .

دوم اینکه کان با خیر حذف شود و اسم باقی بماند و این قسم ضعیف است یعنی ثبوتش در کلام فصحاء محل بحث و مناقشه میباشد و مبنی بر همین قسم است ، ان خیر فخییر ، که برفع خیر اول خوانده شده که در اصل ، ان کان فی عمله خیر ، بوده .

سوم اینکه کان بتنهائی حذف شود و اسم و خیر باقی بماند و این صورت درجائی است که کان بعد از ان مصدریه باشد و پس از حذف کان ماء زائده عوض ان آورده شود مثل ، اما أنت برا فاقترَب . که در اصل ، لأن كنت برا فاقترَب ، بوده و در اصل ، اقترَب لان كنت برا بوده جمله لان كنت مقدم شده برای اختصاص و حصر یا برای اهتمام پس از ان لام تعلیل حذف شد برای اختصار و پس کان حذف شد ایضا برای اختصار و اسم کان که تاء است ضمیر متصل بود منفصل شد چون اتصال بمحذوف ممکن نیست چنانکه در باب ضمائر گفته شد و ماء زائده بعد از ان ناصبه زیاد شد عوض کان و نون ان در میم ما ادغام شد چون قریب المخرج میباشد و از همین قسم است ، اما أنت ذا نفر ، که در اصل ، لان كنت ذا نفر ، بوده و البیان هو البیان قال الجاحظ فی الجزء السادس من کتاب الحيوان اذا كانت السنة جذبة تاكل المال سمعتها العرب الضبيع ثم ذكر البيت وقال الثعالبي فی الباب الثلاثين من کتاب ثمار القلوب مثل ما قاله الجاحظ ثم قال قال ابن الاعرابی لا يريدون بالضبيع السنة وانما هو ان الناس اذا اجذبوا ضعفوا عن الانبعاث وسقطت قواهم فعانت فيهم الضباع واكثرهم ثم انشد البيت .

چهارم — اینکه کان حذف شود با اسم و خیر و ماء زائده عوض

آورده شود لکن بشرطی که بعد از آن شرطیه باشد مثل قول عربها
افعل هذا اما لا ، که اما لا ، در اصل ، ان کنت لاتفعل غیره ، بوده پس
از آن مجموع کنت لاتفعل غیره حذف شده فقط ان ولا باقی مانده
پس از آن ماء زائده زیاد شد بعد از آن شرطیه وقبل از ماء زائده
ونون آن در میم ما ادغام شده للتقارب مصنف این قسم چهارم را
در شرح کافیہ ذکر کرده .

مسأله — از فعل مضارع کان نون لام الفعل حذف میشود للتخفیف
او للتشبیہ بالتنونین لانها ساکنه مثلها لکن به پنج شرط : اول آنکه
معرب باشد نه مبني .

دوم آنکه مجزوم باشد نه مرفوع یا منصوب .

سوم آنکه جزمش بسکون باشد نه بحذف نون عوض رفع .

چهارم آنکه بعد از ساکنی نباشد .

پنجم آنکه بعد از آن ضمیر منصوبی نباشد مثل ، ولم أك بغیا ،
ومثل وان تک حسنة ، که در هر دو مثال شرائط خمسہ جمع است .
بخلاف ، النسوة لم یکن قائمات ، ولم تکن أیتها التسوة قائمات ،
زیرا که این دو صیغه مبني هستند .

وبخلاف ، سوف یکون زید قائما ، که مجزوم نیست .

وبخلاف أفعال خمسہ در حال جزم زیرا که جزم آنها بحذف نون
است نه بسکون مثل ، ان یکونوا فقراء یفنیهم الله من فضله .

وبخلاف ، لم یسکن الذین ، که بعد از یکن ساکن است که لام
الذین باشد وبسبب دفع التقاء ساکنین نون یکن متحرک شده وبسبب
حرکه قوی شده لذا حذف جائز نیست .

وبخلاف، ان يكنه ، كه بعد از يكن ضمير منصوب است ، والضمير يرد الاشياء الى اصولها المستعملة فلا ينتقض بنحويده ودمه حيث لم يردهما الضمير الى اصلهما اذ اصلهما غير مستعمل وسنشير الى ذلك بعيد هذا فلا تحذف النون لانه خلاف ما يقتضيه الضمير واين حذف در صورت اجتماع شرائط خمسة جائز است نه واجب قال الرضى وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو فحذفت مع انه قد حذفت للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة الاستعمال كما حذفت كسرة لم ابال فليل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضى انتهى .

مسألة — بر قاعده الضمائر ترد الاشياء الى اصولها اشكال شده است به يدك ودمك كه كاف ضمير است ويد ودم را باصل شان رد نكرده والا بايد يدك ودمك گفته شود ، واجيب عن الاشكال بأن المراد من الاصول الاصول المستعملة لا مطلق الاصول والاصل في يد ودم غير مستعمل لذلك لم يرد الى الاصل لكنه مشكل للرد الى الاصل في التصغير ولكن اجيب عن ذلك بان الرد ليس لاجل التصغير بل لاجل الوزن اذ اقل وزن التصغير يجب ان يكون على فعيل فتامل .



الحروف المشبهة بليس

- الثاني من النواسخ ما ولا ولات وان المشبهات بليس .
- مسألة — قالوا وجه الشبه هنا النفي والدخول على المبتدأ والخبر والغرض من التشبيه الاعمال فاستشكل عليهم بأنه قياس في اللغة وهو غير جائز واجيب عنه ، اولاً بأننا لا نسلم انه قياس بل هو استقراء وثانياً انه ممتنع في الدلالة لا مطلقاً وهذا قياس في الاحكام فتأمل .
- مسألة — عمل دادن ليس را كه عبارت است از رفع اسم ونصب خبر عمل داده شده است ماء نافية در نزد أهل حجاز وقرآن هم بر طبق لغة انها نازل شده مثل ، ما هذا بشرا ومثل ، ماهن امهاتهن ، بكسر تاء امهات .
- مسألة — عمل کردن مادر نزد حجازيين مشروط بچهار شرط است . اول اینکه ان نافية بعد او زياد نشود پس اگر ان زائده بعد او باشد پس عملی نیست برای ما مثل ، ما ان اتم ذهب ، که ما عمل نکرده بدليل رفع ذهب ووجه اهمال اینست که عمل ما بسبب شباهة بليس میباشد وبعد از ليس ان زائده نمیشود .
- دوم اینکه نفي ما باقی بماند ومنتقض بالا نشود پس اگر نفي منتقض شود بسبب الا واجب است رفع خبر مثل ، ما اتم الا بشر مثلنا ، ووجه بطلان عمل در این صورت بطلان معنای ليس است چون که نفي که معنای ليس هست منتقض شده .

سوم آنکه ترتیبی که معلوم است باقی بماند یعنی اسم مقدم بر خبر باشد پس اگر خبر مقدم شود بر اسم و حال آنکه خبر ماضی جار و مجرور نباشد واجب است رفع مثل ، ما قائم زید ، و همچنین واجب است در صورتی که خبر مقدم ظرف و جار و مجرور باشد چنانچه همین است ظاهر اطلاق ناظم در این کتاب و در تسهیل و در عمده و در شرح تسهیل و عمده چونکه در این پنج کتاب خبر را قید نکرده که غیر ظرف باشد پس مطلقاً تقدیم خبر مبطل عمل ما میشود و بهمین اطلاق تصریح کرده در کتاب کافی که مخالفت کرده بسبب این اطلاق ابن عسفورا را چون ابن عسفور تقدیم خبر یرا که ظرف یا جار و مجرور باشد مبطل عمل نمیداند و وجه بطلان عمل مادر این صورت ضعف ماء است چونکه عملش اصلی نیست بلکه بسبب شباهت بليس میباشد .

چهارم اینکه معمول خبر اگر غیر ظرف و غیر جار و مجرور باشد بر اسم مقدم نشود چونکه سبقت گرفتن معمولیکه ، غیر ظرف و غیر جار و مجرور است مبطل عمل لامیباشد والوجه فی بطلان العمل حیثند الضعف کسابقه والفصل بالاجنبي ، نحو ما طعامك زید أكل ، که تقدیم طعامك که معمول خبر است موجب بطلان عمل ما شده است چون ما ضعیف است در عمل و چون فصل باجنبي شده .

مسألة — اگر معمول خبر مقدم شود و حال آنکه ظرف یا جار و مجرور باشد مثل ، ما بی أنت معنیاً که بی معمول معنیاً است و مقدم شده است پس اجازه داده اند علماء نحو تقدیم معمول را در این صورت زیرا که در ظرف و جار و مجرور چیزهایی بخشیده شده است که

در غير ظرف و جار و مجرور بخشیده نمیشود چنانچه در طی مسائل نحویه گفته شده و مراد از توسع در ظروف أيضا همین اغتفار است و الاغتفار و التوسع في مواضع منها. الافعال الناقصة حيث جوزو الفصل بالظرف و المجرور بينها و بين اسمها ، نحو كان في الدار أو عندك زيد جالسا ، و قد تقدم عند قول الناظم ، الا اذا ظرفا أتى او حرف جر . و منها فصل فعل التعجب من المتعجب منه ، نحو واجب الينا أن تكون المقدم ، كما يجيء في باب التعجب في قوله :

وفصله بظرف أو بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر
ومنها الفصل بين حرف الناسخ و منسوخه نحو ، ما نحن فيه و نحو
تقديمها خبرين على اسم ان و يجيء في باب ان عند قوله ، و راع ذا
الترتيب الا في الذي .

ومنها الفصل بين اداة الاستفهام و المستفهم اذا كان قولا جاريا
يجرى الظن نحو ، أفي الدار تقول زيدا جالسا و قد يجيء في باب
أفعال القلوب عند قول الناظم ،

(وكنظن اجل تقول ان ولي) (مستفهما به ولم ينفصل)

ومنها الفصل بين المضارع و ناصبه ، نحو اذن و الله ترميهم ، كما
يجيء في باب اعراب الفعل عند قوله ، و نصبوا باذن المستقبل ، و غير
ذلك مما يجده المتتبع في الكتاب و غيره .

مسألة — رفع دادن اسمی را که عطف شود بسبب بل بعد از
خبریکه منصوب است بما واجب بدان این رفع را در هر جا که این
عطف باشد زیرا معطوف باین دو حرف بعد از نفی موجب میشود
ونفی منتقض میشود علی رأی غیر المبرد كما يجيء في باب العطف

و شرط بقاء نفی منتفی میشود مثل ، ما زید قائما لکن قاعد ، برفع قاعد که قاعد خبر مبتدأ محذوف میباشد ای لکن هو قاعد چونکه معطوف باین دو حرف موجب است و ما عمل نمیکند مکر در منفی چنانکه گذشت و اگر عطف بغیر این دو حرف باشد معطوف نصب داده میشود چونکه معطوف بغیر این دو حرف در حکم معطوف علیه است از حیث نفی و اثبات مثل ، ما زید عالما و عادلا ، که عادلا مثل عالما منفی میباشد پس نفی منتقض نشده و باقی است لذا باید عادلا نصب داده شود .

مسألة — بعد از ما و بعد از لیس جر میدهد بآء زائده خبر را مثل ، الیس الله بعزیز ، که عزیز خبر لیس است و مجرور شده است بیاء زائده و مثل و ما ربك بغافل ، که غافل خبر ما است و جر داده شده بیاء زائده و فرقی نیست در این حکم بین ماء حجازیه که عمل کند و بین ماء تمیمیة که عمل نکند چنانکه همین عدم فرق را مصنف گفته است در شرح کافیة زیرا که بآء داخل شده بر خبر بسبب منفی بودنش نه بسبب منصوب بودنش لذا بنا بر هر دو لغت بآء زائده بر خبر داخل میشود چونکه در بین دو لغت فرقی در منفی بودن خبر نیست و دلالت میکند بر اینکه دخول بآء بسبب منفی بودن است نه بسبب منصوب بودن داخل شدن بآء در لم اکن بقائم چون خبر منفی است و امتناع دخول بآء در مثل کنت قائما چونکه خبر منفی نیست پس دانسته میشود که سبب دخول بآء نفی است نه نصب .

مسألة — جائز است در معطوف بر خبر در این هنگام که خبر مجرور بیاء شده جر معطوف عطفاً علی لفظ الخبر و جائز است نصب

معطوف عطفاً علی محل الخبر .

مسألة — دخول باء زائده بر خبر برای تأکید نفی است چنانکه قبلاً گفته شد که غرض از جمیع زوائد ولو فعل باشد مثل کان زائده تأکید است و بعضی گفته که غرض در این مورد بالخصوص دفع توهم اثبات است زیرا که گاهی مخاطب صدر کلام را که نفی است نمیشنود لذا باء در خبر زیاد میشود تا دلالت بر نفی کند چونکه باء بر خبر مثبت داخل نمیشود .

مسألة — بعد از لا وبعد از نفی کان گاهی جر داده میشود خبر بیاء زائده مثل ، لاذ و شفاعة بمعن ، که معن خبر لاء است و مجرور بیاء زائده شده و مثل ، ولم أکن بأعجلهم ، که أعجل خبر کان منقیه است و مجرور بیاء زائده شده و ابن عصفور گفته است که این مجرور شدن خبر در لا و کان منقیه سماعی است نه قیاسی .

مسألة — در نکرات فقط عمل لیس میکنند لا با شرائطی که در ماذکر شد مگر شرط اول چونکه شرط اول در لا تحصیل حاصل است زیرا که ان نافیه بعد از لا واقع نمیشود تا محتاج بشرط عدمش باشیم و نکره بودن در اسم لا شرط است و هم در خبرش مثل ، تعز فلا شیء علی الارض باقیه که شیء و باقیه ، هر دو نکره هستند .

و جائز دانسته است مصنف در شرح تسهیل مثل ابن جنی اعمال لا را در معرفه مثل ، ولا أنا باغیا ، که انا اسم لاء است و معرفه .

مسألة — غالب در استعمال حذف خبر لاء است مثل لا براح که لی خبر لاء است حذف شده و بعضی حذف خبر را واجب دانسته .

مسألة — تلی در کلام ناظم فعل مضارع ثلاثی مجرد است نه

مزید و ماضیش ولی میباشد و اعلاش مثل تعد میباشد و قول شارح ای تتولی اشاره بمضارع بودن تلی میباشد و همچنین اشاره است باینکه ماضیش ولی و مثال واوی است مثل وعد نه تلوکه ناقص واوی است پس دانسته شد که تلی فعل مضارع است نه ماضی .

مسألة — لات در اصل لا بوده و تاء بر او زائد شده برای تأنیث کلمه بنا بر مشهور و اما غیر المشهور فی تاء لات فقد اشرنا الیه فی شرح قول المصنف بتاء فعلت و أنت و یا افعلی فراجع .

مسألة — برای تاء تأنیث سیزده معنا ذکر کرده اند چنانچه بیاید در باب تأنیث در ذیل قول مصنف ، و يعرف التقدير بالضمیر و هیچیک از ان سیزده معنا تأنیث کلمه نیست فتأمل .

مسألة — لات وان والی و صاحب این عمل میشوند یعنی عمل لیس میکنند مثل ، ولات حین مناص ، که اسم لات حین مرفوع است که حذف شده و حین مذکور خبر لات است و منصوب و مثل ، ان هو مستولیا ، که هو اسم ان است و مستولیا خبر ان .

مسألة — نیست از برای لات عمل در غیر حین و چیزی که مرادف حین باشد مثل ساعة و اوان چون لات در عمل ضعیف است و غیر زمان قوی و معلوم است که عامل ضعیف نمیتواند در معمول قوی عمل کند .

مسألة — حذف اسم لات و باقی گذاشتن خبرش زیاد است چنانکه مثالش گذشت و عکس یعنی حذف خبر و باقی گذاشتن اسم لات قلیل است و خوانده شده شد و ذوات و لات حین مناص بر رفع حین که اسم لات شود و خبر لات لهم است در تقدیر .

مسألة — جائز نیست ذکر اسم وخبر لات معا بلکه باید یکی از آنها حذف شود چنانکه در مسأله سابقه بیان شد .

افعال المقاربة

(الثالث من النواسخ افعال المقاربة)

مسألة — اعلم ان بعضهم جعل التسمية بها من باب تسمية الكل باسم الجزء وبعض آخر جعلها من باب تسمية الكل باسم البعض . وجعلها الشارح من باب التغليب وأنكر بعض كل هذه الثلاثة وقال ان التسمية حقيقة اذ القرب داخل في مفهوم كل واحد من هذه الافعال فجميعها للمقاربة .

مسألة — هذه الافعال على ثلاثة أقسام ، الاول ما هو لقرب الخبر باعتقاد المتكلم ، والثاني ما هو للشروع في الخبر ، والثالث ما هو لرجاء الخبر عند المتكلم .

مسألة — مثل كان میباشد در عمل کردن کاد که دال بر قرب خبر است از برای اسم بعقیده متکلم واین کاد از باب يخاف میباشد مثل يكاد زيتها يضییء ، اما کاد که از باب ضرب يضرب هست پس او بمعنای مکر و دشمنی میباشد مثل ، یکیدون کیدا و أكیدا ، وأيضاً مثل كان میباشد عسى که برای امیدوار بودن متکلم است حصول خبر را برای اسم وعسى از باب نصر ينصر وضرب يضرب آمده .

مسألة — أفعال مقاربه مثل كان واخواتش ناقصه میباشد یعنی

بمرفوع فقط اکتفاء نمیکنند لکن خبر افعال مقاربه اخص از أفعال ناقصه میباشد زیرا که خبر آنها باید غالباً فعل مضارع باشد .

مسألة — نادر وقلیل است که غیر فعل مضارع خبر کاد و عسی واقع شود و مراد بغير مضارع اسم مفرد است نه مطلق ما کان قابلاً للخبرية چنانکه تصریح کرده ناظم باینکه مراد از غیر مضارع فقط اسم مفرد است در شرح کافیه مثل عسیت صائماً ، که صائماً اسم مفرد است خبر عسی واقع شده و مثل کدت آتياً که آتياً ابضاً اسم مفرد است خبر کاد واقع شده و مراد از اسم اسم مقابل فعل است و مراد از مفرد مفرد مقابل جمله است فلا تفعل و زیاد است آمدن خبر این کاد و عسی فعل مضارع مثل امثله که بعد از این ذکر میشود .

مسألة — بدون آن بودن فعل مضارعی که خبر عسی واقع میشود قلیل است مثل :

عسی الکرب الذی امسیت فیه یکون ورائه فرج قریب
که یکون خبر عسی میباشد و بدون آن آمده شاعر فارسی مضمون
این بیت را بنظم آورده میگوید :

صبر و ظفر هر دو دوستان قدیمند بر اثر صبر نوبت ظفر آید
بگذرد این روز کار تلخ تراز زهر بار دگر روز گار چون شکر آید
مسألة — زیاد است در فعل مضارع که خبر عسی واقع میشود متصل
شدنش بأن مثل ، عسی ربکم أن یرحمکم ، که یرحم متصل بأن شده
و الوجه فی ذلك ان عسی للترجی والترجی یقتضی استقبالیة المترجی أي
الخبر فیناسبه ان لانها تخلص المضارع للاستقبال
مسألة — استشکل اقتران المضارع بأن بأنه یلزم منه حمل المصدر

على الذات واجيب عنه بوجوه ، منها انه من باب زيد عدل فيقول بأحد المجازات الثلاثة ، ومنها انه يتقدر مضاف قبل الاسم مثلا تقدير ، عسى زيد ان يقوم عسى أمر زيد أن يقوم ، ومنها ان ان هنا لاتؤول بالمصدر وانما جيء بها لتدل على تراخي حصول الخبر .

مسألة — خبر كاد بعكس خبر عسى میباشد پس كثير تجرد خبر كاد است از ان مثل ، وما كاد وايفعلون ، كه يفعلون بدون ان آمده وقليل است اتصال خبر كاد بان مثل ، قد كاد من طول البلى ان يمصحوا .

مسألة — مثل عسى میباشد حری در بودن حری ایضا از برای ترجی ولكن اختصاص داده شده باینکه واجب است كه خبرش متصل بان شود پس خبر حری مجرد از ان نمیشود نه در شعر و نه در غیر شعر مثل ، حری زيد أن يقوم ، كه ان بر يقوم داخل شده وجوبا . مثل اینکه واجب دانسته اند بر خبر اخلولق ان را بسبب اینکه اخلولق مثل جری میباشد در دلالت بر ترجی ، مثل اخلولقت السماء ان تمطر ، كه ان بر تمطر داخل شده وجوبا .

مسألة — بعد از اوشك زیاد است متصل شدن خبر بان مثل ولو سئل الناس لأوشكوا اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا كه ان يملوا متصل بان شده وجوبا .

مسألة — منفي شدن ان از خبر اوشك قليل است مثل ؛ (يوشك من فر من منيته) (في بعض غراتها يواقعها) كه يواقعها بدون ان آمده .

مسألة — بعض نسخه ها يوافقها را مضارع وافق دانسته وبعض نسخه ها مضارع واقع وأيضا بعضی يوشك را بفتح شين دانسته اند تا مجهول باب أفعال باشد وبعضی بكسر شين دانسته اند تا معلوم آن

باب شود .

مسألة — مثل كاد است در قول اصح كرب بفتح راه پس كثيراً تجرد خبر كرب است از ان مثل كرب القلب من جواه يذوب ، كه يذوب بدون آن آمده و متصل شدن خبر كرب بان قليل است مثل وقد كربت اعناقها ان تقطعا كه تقطعا متصل بان شده وال ف تقطع الف اطلاق است نه الف تشبيه و تقطع فعل مضارع است و در اصل تتقطع بوده از قبيل نارا تلظى .

مسألة — ترك آن از خبر فعليكه برای شروع باشد واجب است چونكه فعل ذى الشروع دلالت بر زمان حال ميكند وان برای استقبال است فبينهما تناف مثل ، انشاء السائق يحدو ، كه يحدو بدون ان آمده وجوبا وحدي خواندن اشعار است بنغمه مخصوصى برای سرعت سير ابل لذا اشارح ميگويد أي يفنى للابل ومثل ، طلق زيد يدعو و گفته ميشود طبق باباء بنقطه واحده من تحت وهمچنين است جعلت انظم وأخذت أتكلم ، وعلق زيد يفعل ، كه همه اينها برای شروع در خبر است مثلا أخذت أتكلم يعنى شروع كردم در اينكه تكلم بنمايم وزياد کرده است مصنف در كتاب تسهيل هب را يعنى در كتاب تسهيل گفته كه هب أيضا از افعال شروع است و در شرح تسهيل گفته هب غريب است يعنى يكه و تنها ميباشد وصيغه ديكرى برايش نيست .

مسألة — اين أفعال ملازم ماضى ميباشند ولكن استعمال کرده اند فعل مضارع اوشك را و فعل مضارع كاد را مثل ، يوشك من فر من منيته ، كه در سابق گذشت ومثل ، يكاد زيتها ، كه ايضا گذشت وزياد کرده اند برای اوشك اسم فاعيل را پس گفته اند موشكا

مثل فموشكة ارضنا ان تعود و حکایت کرده مصنف در شرح کافیه استعمال اسم فاعل کاد را مثل قول شاعر :

أموت أسي يوم الرجاء وانني يقيناً لرهن بالذي أنا كاید

که کاید اسم فاعل کاد است و حکایت کرده است جوهری صاحب کتاب صحاح اللغة مضارع طفق را که یطقق مییابد و طفق یطقق از باب ضرب یضرب و علم یعلم آمده گفته است مصنف در شرح تسهیل که ندیده ام این حکایت مضارع طفق را برای غیر جوهری یعنی کس دیگر ننگفته است که طفق مضارع دارد و حکایت کرده جماعتی اسم فاعل کرب را مثل قول شاعر :

أبني ان أباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

و حکایت کرده کسانی اسم فاعل جعل را و حکایت کرده اخفش مضارع طفق را پس قول ناظم ، لم أره لغيره ، باطل است و هم چنین اخفش حکایت کرده مصدر طفق را و مصدر کاد را .

مسألة — بدانکه بعد از عسی و اخلولق و اوشك گاهی غنی حاصل میشود بسبب ان یفعل از ثانی یعنی از خبر که مفقود است حاصل اینکه این سه فعل گاهی مستغنی میشوند بسبب ان و فعل مضارع از خبر مثل ، عسی ان یقوم زید ، پس در این صورت ان و فعل مضارع در محل رفع است بعسی یعنی اسم عسی مییابد و جای اسم و خبر نشسته چنانکه ان و فعل مضارع جای دو مفعول نشسته در قول خداوند ، احسب الناس ان یترکوا که ان یترکوا جای دو مفعول حسب نشسته و این ترکیب بنا بر ان چیز است که اختیار کرده است او را مصنف که عبارت است از قرار دادن این افعال را ناقصه

همیشه یعنی این ترکیب بنا بر رای مصنف است چونکه مصنف این افعال را همیشه ناقصه میدانند و رفته اند جماعتی بسوی اینکه این افعال در این صورت تامه میباشد که اکتفاء بفاعل کرده اند و محتاج بخبر نیستند و علی کلا الترتیبین یجری فی زید احتمالان الاول آن یکون زید فاعلا ليقوم والثاني أن یکون زید مبتدأ مؤخرأ وضمیر الفاعل مستترا فی يقوم راجعا الی زید و عسی ان يقوم خبرا مقدمالزید.

مسألة — مجرد بیاور از ضمیر عسی واخلوق و اوشك را بنا بر تامه بودن آنها ویا بنا بر ناقصه بودن آنها علی القول بالسد لكونها ناقصة أبداً كما اختاره المصنف فيها ویا انکه رفع بده باین افعال ضمیر را بنا بر ناقصه بودن واین مجرد آوردن از ضمیر و رفع دادن ضمیر در زمانست که اسمی قبل از آنها ذکر شود مثل زید عسی ان يقوم فحينئذ يجوز في عسی ان تكون مجردة عن الضمير وان يقوم فاعلها علی التمام او اسمها سادا مسد الجزئين علی القول بالنقص أبداً ويجوز ان تكون رافعة لضمير مستتر فيها راجعاً الی المبتدأ علی القول بالنقص ولا يجوز الاستتار علی التمام لكون الفاعل موجوداً في الكلام أعني ان يقوم وعلی جميع التراكيب يستتر في يقوم ضمير راجع الی زید وهكذا الكلام في اخلوق وأوشك .

مسألة — ليس قوله تعالى عسی ان تکر هوا شيئاً نصاً في هذه المسألة لاحتمال التنازع في شيئاً فتأمل .

مسألة — يظهر اثر التجرد والاضمار فيما كان الاسم المقدم غير مفرد مذكر فقل علی التجريد حينئذ وهو ای التجريد لغة اهل الحجاز الزيدان عسی ان يقوموا والزيدون عسی ان يقوموا بأفراد عسی في

المثاليين ولو لم يكن مجرد التقييل عسيا في المثال الاول وعسوا في المثال الثاني وقل أيضا على التجريد هند عسى ان تقوم بدون تاء التانيث الساكنه في عسى ولو لم تكن مجرداً عن الضمير لتقييل عست بتاء التانيث ، وقس عليه الهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وهو واضح وكذا أنا عسى ان أقوم ونحن عسى ان نقوم وقل على الاضمار وهو لغة بني تميم الزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين أن يقمن وانا عسيت ان أقوم ونحن عسينا ان نقوم . *

مسألة — لا يجب في الاسم الذي ذكر قبل هذه الافعال ان يكون مبتدأ بل يجوز أن يكون غيره نحو ، قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء عن نساء عسى ان يكن خيرا منهن .

مسألة — فتح وكسر سين را جائز بدان در عسى لكن نه مطلقا بلکه بشرط اینکه متصل شود بعسى تاء الضمير مثل عسيت بالحركات الثلاث يا نون ضمير مثل عسين يا فا مثل عسينا ومختار بودن فتح دانسته شده يا از تقدم ذکر فتح در نظم بر کسر ويا از دليل خارجي يعنى بسبب شهرة فتح در کلام عرب وبهمين فتح خوانده اند قراء سبعة هريك از اين افعال را که در قرآن ميباشد مگر نافع که بکسر خوانده است .

الحروف المشبهة بالفعل

(الرابع من النواسخ ان واخواتها)

وهي المشبهة بالفعل في خمسة اشياء الاول في كونها اي هذه لحروف رافعة وناصبة كمطلق الافعال في الرافية فقط وكفعل المتعدي في الرافية والناصبية معاً او كمطلق الافعال مطلقاً ان كان المراد من الناصبية أعم من النصب على المفعول به وهو الاقرب والفرق بينها وبين الفعل بتقديم النصب فيها وتأخيره في الفعل لتمييزها عنه اذ لولا هذا الفرق لتوهم انها أفعال لكمال شباهتها بها .

والثاني في اختصاصها بالاسماء كمطلق الافعال سواء كانت ناسخة ام لم يكن ناسخة لأن الافعال مطلقاً تحتاج الى مرفوع سواء كان فاعلاً لها كلافعال التامه او اسماً لها كلافعال الناقصة ككان وعسى .
والثالث في دخولها على المبتدأ والخبر كلافعال الناسخة ككان وعسى وعلم .

والرابع في بنائها على الفتح كضرب ويضربن - واضربن .
والخامس في كونها ثلاثيه ورباعية وخماسية كعدد حروف الافعال الثلاثية والرباعية والخماسية كضرب ودحرج واستخراج لان المكسورة الالف المشددة النون وان المفتوحة الالف المشددة النون اذا كانتا حرفين للتأكيد والتحقيق لا اذا كانتا اسمين مراد ابهما لفظهما ولا اذا كانتا فعلين ولا اذا كانت المكسورة الهمزة حرف جواب بمعنى نعم وليت اذا كانت للتمنى وهو طلب حصول .

المحال العادي كعود الشباب أو ما يقرب منه كطلب أشياء يبعد حصولها لا إذا كانت اسماً للفظها أو مصدر اللات يليت الوارد في القرآن مضارعه نحو لا يلىتكم ولكن إذا كانت للاسندراك وهو دفع توهم نشاء من كلام سابق عليها نحو زيد مهتهد فيتوهم من هذا الكلام انه عادل لان مقتضى العلم والاجتهاد العدالة فيقال لكنه فاسق وللعل إذا كانت للترجي وهو طلب شيء محبوب يمكن حصوله عادة وللشفاق وهو توقع شيء مكروه كذلك ؛

مثال الاول ، لعل الحبيب قادم ، مثال الثاني ، لعل المال مسروق ، ولكان إذا كانت للتشبيه وفيه تأكيد ليس في كاف التشبيه لان زيادة المبني تدل على زيادة المعنى أو لانها مركبة من الكاف وان وهي للتحقيق لجميع هذه الحروف عكس ما لكان من عمل ثابت وهو نصب الاسم ورفع الخبر وقد أشرنا الى وجه تقديم النصب على الرفع فتذكر كقولك ، ان زيدا عالم بأني كفو ، فزيدا منصوب اسم ان وعالم مرفوع خبر ان وباني كفو متعلق بأن وكقولك ، ولكن ابنه ذو ضغن فابنه منصوب اسم لكن وذو مضاف الى ضغن مرفوع خبر لكن .

مسألة — اين حروف داخل نميشود بر جمله كه حذف مبتداً در ان جمله واجب باشد واقسام اين جمله در باب مبتداً وخبر ذكر شد وهمچنين داخل نميشوند بر جمله كه مبتداً در ان جمله صدارت داشته باشد مكر ضمير شان چنانچه بزودي بيايد در قول مصنف ، وان تخفف ان فاسمها استكن ؛

مسألة — بدانكه جائز نسيبت تقديم خبر بر اين حروف مطلقاً چه اينكه ظرف يا جار و مجرور باشد يا انكه غير ان باشد اما تقديم خبر

این حروف بر اسم پس این تقدیم بر سه قسم است !
 اول اینکه خبر غیر ظرف و جار و مجرور باشد که در این صورت تقدیم
 ممتنع است و قول مصنف ، و راع ذالترتیب ، اشاره بهمین قسم است
 والوجه فيه ان هذه الحروف غير متصرفه فكما لا يتقدم عليها كذلك
 لا يتقدم على اسمها حفظا لما عليه من الترتيب .
 دوم اینکه خبر ظرف و جار و مجرور باشد لکن مدخول لام ابتداء
 نباشد که در این صورت تقدیم خبر بر اسم جائز است و قول ناظم ،
 الا في الذي كليت ؛ فيها اوهنا غير البذي .
 اشاره بهمین قسم است که فيها وهنا بر اسم که غیر البذي است
 مقدم شده .

سوم اینکه خبر ظرف یا جار و مجرور باشد لکن مدخول لام ابتداء
 باشد که در این صورت تقدیم ممتنع است بسبب عدم جواز اجتماع
 دو حرف تاکید .

مسألة — وگاهی واجب میشود تقدیم خبر بر اسم مثل في الدار
 صاحبها وقد تقدم الوجه في ذلك فتذكر .

مسألة — همزة ان رافتحه بده وجوبا برای سد کردن مصدر در
 مسد ان یعنی واجب است فتح دادن همزة ان در جائي که مفرد بودن
 واجب باشد وان هشت مورد است که شارح هفت مورد را ذکر کرده ،
 اول آنکه ان که با اسم و خبرش فاعل باشد مثل ، اولم يكفهم انا أنزلنا .
 دوم آنکه نائب فاعل باشد مثل قل اوحى الي انه استمع نفر
 من الجن .

سوم آنکه مفعول غیر محکیة بالقول باشد مثل ، ولا تخافون انکم اشرکتکم

چهارم آنکه مبتدأ باشد مثل ، ومن آیاته انك ترى الارض .
پنجم آنکه خبر باشد از اسم معنی یعنی از مصدر غیر قول مثل ،
اعتقادي انك فاضل ،

ششم آنکه مجرور باشد مثل ، عجبت من انك قائم .
هفتم آنکه تابع یکی از این مذکورات باشد مثل ، اذکر وانهتمی
التي أنعمت علیکم وانی فضلتکم علی العالمین .

هشتم که شارح ذکر نکرده جائیست که مجرور باشد باسمی که
در او معنای ظرف نباشد مثل انه لحق مثل ما انکم تنطقون ، و اگر مجرور
باشد باسمی که در او معنای ظرف باشد واجب است کسر همزه مثل ،
اجلس حیث ان زیدا جالس ، كما یأتي

مسألة ان قلت ان الثامن داخل في السادس لاطلاق قول الشارح
او مجرورا والتقييد بالحرف خلاف الاصل ، قلت نعم ولكن يلزم من
ادخال الثامن في السادس دخول ما ليس بداخل كما بيناه فتدبر فانه
يحتاج الى مزيد دقة ،

مسألة — همزة را کسره بده وجوبا در سوای این هشت صورت
مذکوره لکن بشرطی که از موارد جائز الوجودین نباشد ، و موارد
وجوب کسره مرده است که شارح پنج مورد را ذکر کرده .

اول زمانیکه ان با اسم و خبرش واقع شود در ابتداء کلام زیرا
که اگر فتحه داده شود تأویل مصدر می رود و مفرد میشود و لفظ مفرد
کلام مفید نمیشود بلکه استعمال مفرد در کلام عرب جائز نیست عند
المحققین مثل ، انا انزلناه و مثل اجلس حیث ان زیدا جالس و مثل جئتک
اذا ان زیدا امیر و تعدد مثال برای تعمیم ابتداء کلام است حتی يشمل

الابتداء الحقيقي والحكمى اذا الواقعه بعد حيث واذا في ابتداء الكلام حكما ولا يخفي عليك ان الوقوع في الابتداء غير وقوعها مبتداه فلا تغفل الثاني اذا وقعت في بدء صلة اي اولها نحو ما ان مفاتحه لان كل صلة يجب ان تكون جملة كما تقديم في الموصولات الا صلة ال ولو فتحت لأولت بالمفرد وذلك لا يجوز الا في صلة ال كما تقدم ايضا فان لم تقع في الاول اي في اول الصلة لم تكسر همزتها نحو ، جائني الذي في ظني انه فاضل ، بل يجب حينئذ فتحها اما لانها مبتداه مؤخر او فاعل على الاختلاف في امثال المقام فانه من قبيل ، افي الله شك .

الثالث حيث وقعت ان ليمين مكملة اي تقع جواباً لقسم لم يذكر فعله فاذا وقعت كذلك فاكسر همزتها ، كجم والكتاب المبين انا انزلناه ، فالواو في والكتاب قسمية وفعل القسم محذوف وجملة انا انزلناه جواب القسم او ذكر فعله وبعده اللام نحو ، حلفت ان زيدا لقاتم فيجب في صورتين كسر الهمزة لان جواب القسم يجب ان يكون جملة .

الرابع اذا حكيت هي وما بعدها بالقول اي تقع مع اسمها وخبرها مفعولا للقول او ما في معناه نحو قال ، اني عبد الله اني معكم ، فحينئذ يجب كسرها لأن المحكى بالقول وما في معناه يجب ان يكون جملة او ما في معناها نحو قال نعم فان وقعت ان مع اسمها وخبرها بعد القول ولكن لم تحك به اي لا يكون مفعولا للقول لم تكسر نحو ، اخصك بالقول انك فاضل ، فحينئذ يجب فتحها لانها مجرورة بلام التعليل المقدر .

الخامس اذا حلت محل حال ، كزرتي واني ذو امل ، اي مؤملا ليس الغرض من التفسير الحكم بكون الجملة في تأويل المفرد لانه نقص للغرض ولانه لو كان كذلك لفسره بالمصدر لا باسم الفاعل بل الغرض بيان

كونها حالا ومنصوبا لا معطوفا على زرت لان المنصوبية دليل على عدم العطف اذ المعطوف على الاول اي على المستأنفة اول اى لا محل له من الاعراب فوجود الاعراب اي النصب دليل على عدم العطف واذا ثبت الحالية يجب كسرهمزتها وان كان الاصل في الحال الافراد كالتخبر لانها لو فتحت تؤل الجملة بالمصدر المعرفة على ما هو التحقيق في اضافة المصادر من كونها معنوية والحال مشروطة بالتتكبير فالجمع بين الفتحة والحالية جمع بين المتنافيين وهو غير جائز مع ان الواو الحالية تمنع الفتحة لانها لا تدخل الا على الجملة والفتحة موجبة لصيرورة الجملة مفرداً فكيف تجتمعان اي الواو والفتحة .

السادس اذا وقعت من بعد فعل قلبي علق باللام المعلقة ، كاعلم انه لذو تقي ، فيجب حينئذ كسرها اذ لو فتحت لتسلط العامل على اللام وما بعدها وذلك غير جائز لان اللام لها صدر الكلام وماله صدر الكلام يمنع من تسلط ما قبلها عليها وعلى ما بعدها وهذه اللام مكانها في المبتدأ زحلفت الى الخبر كراهية اجتماع اداتى التأكيد في مكان واحد .

السابع اذا وقعت صفة نحو ، مررت برجل انه فاضل ، فحينئذ يجب كسرها لانها لو فتحت يلزم توصيف النكرة بالمعرفة لما ذكر في الخامس من كونها مع الفتح مؤلة بالمصدر المعرفة ولان الفتح يلزم منه حمل المصدر على الذات ولا يجوز ذلك الا باحد من التأويلات الثلاثة والتأويل خلاف الاصل فلا بد من تقيد قوله فيما سبق او تابعة لشيء من ذلك بقيد يخرج هذه الصورة الثامن ان تقع خيراً عن اسم ذات نحو زيد انه فاضل ، والوجه فيه الوجه الثاني في السابع .

والتاسع ان تقع تابعا لشيء مما ذكر نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل .

والعاشر ان تقع بعد حيث ونحوها بما يضاف الى الجمل فحينئذ
يجب كسرهما اذ فتحها يوجب اضافته اى حيث الى المفرد وذلك لايحوز الاعلى
قلة والشارح أدرج هذا القسم في الاول زعماً منه ان الابتداء أعم كما
بيناه والاحسن عدم الادراج فتلك عشرة كاملة فاحفظ واغتنم وزاد
بعضهم موارد اخرى منها ان تقع بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليظنى
والواقعه بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والمقرون
خبرها باللام من غير تعليق فانه في جميع ذلك يجب الكسر ولكن الحق
ان ذلك كله من افراد المورد الاول فلا تغفل .

مسألة — بعد ما بينا موارد وجوب الكسر نشرع في موارد جواز
الوجهين وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

مسألة — المواضع التي يجوز فيها الوجهان اى الفتح والكسر تسعة
والمذكوره في الكتاب خمسة :

الاول اذا وقعت ان بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا انك
قائم فيجوز كسرهما بناء على انها واقعة موقع الجملة اضيفت اليها اذا
الفجائية ويجوز فتحها بناء على انها مؤلة بالمصدر وهو مبتدأ خبره اذا
الفجائية والتقدير خرجت فاذا قيامك اى ففي زمان الخروج قيامك او
ففى مكان الخروج قيامك هذا بناء على اسميتها واما على الحرفيه فالخبر
محذوف اى خرجت فاذا قيامك موجود .

الثاني اذا وقعت بعد قسم لا لام بعده ، فالحكم في همزتها بوجهين
نمى ، نحو حلفت انك كريم ، فيجوز كسرهما بناء على انها واقعه موقع
الجملة جوابا للقسم وحلفت انشاء للقسم والمقسم به محذوف وجواب
القسم يجب ان يكون جملة ويجوز الفتح بناء على ان يكون الجملة مؤلا

بالمصدر ومقسما به وفعل القسم محذوف وحلفت اخبار عن القسم والتقدير حلفت بكرمك نظير حلفت بحياتك .

الثالث كونها واقعة تلو فاء الجزاء نحو ، كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم ، فيجوز كسرهما بناء على جعل ما بعد الفاء جملة باقية على حالها ويجوز فتحها بناء على تأويل ما بعد الفاء بالمصدر وجعله مبتدأ لخبر محذوف او خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير على الاول فهو غفور رحيم وعلى الثاني فمغفرته ورحمته حاصلتان او فالحاصل الغفران والرحمة لكن الثاني اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما في قوله تعالى وان مسه الشرفيؤس اى فهو يؤس .

الرابع اذا وقعت ان خبرا عن مبتدأ هو قول وخبرها اى خبر ان أيضا يكون قولاً ويكون فاعل القولين شخصاً واحداً نحو ، خير القول اني احمد الله ، فيجوز الكسر بناء على الاخبار بالجملة نظراً الى ذات المبتدأ اى مادة القول لا الى وصفه العنوانى اعني المبتدئية فبهذا الاعتبار يجوز الكسر لأن المحكى بالقول يلزم أن يكون جملة كما سبق وانما لم يجب الكسر لعدم وجوب هذا الاعتبار ويجوز الفتح نظراً الى الوصف العنوانى اعني المبتدئية فقط والاصل في خبر المبتدأ الافراد فان قيل هذا المثال لا ينطبق على الممثل لأن المبتدأ ليس فيه القول لأن المبتدأ لفظة خير قلنا في الجواب ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة خصوصاً في هذا المثال .

الخامس اذا وقعت في موضع التعليل نحو ، انا كنا ندعوه من قبل انه هو البر الرحيم ، فيجوز الفتح بناء على انها تعليل نحوي أو لغوي

نظير للتأديب في قولنا ضربته للتأديب ولام المعلقة مقدرة والجملة مؤولة بالمفرد المجرور أي لبره ورحمه ويجوز الكسر بناء على استئناف بياني جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل لم كنتم تدعوه من قبل فقيل في الجواب انه هو البر الرحيم او قيل هل الذي كنتم تدعوه من قبل بر رحيم فقيل في جوابه ذلك هذا تمام الخمسة المذكورة في الكتاب .

السادس ان تقع بعد واو مسبوقه بمفرد يمكن العطف عليه نحو ، ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعزى ، وانك لا تظلم فيها ولا تطعنى ، الشاهد في انك فيجوز الكسر على ان تكون جملة مشتأنفة نحوية ويجوز الفتح على أن تكون معطوفة على إن لا تجوع المؤل بالمصدر . السابع ان تقع بعد حتى فان جعل حتى ابتدائية فالكسر وان جعلت جارة فالفتح ، نحو مرض زيد حتى انهم لا يزوجونه ، وان جعلت عاطفة يجب الكسر على ما هو التحقيق من عدم جواز عطف المفرد على الجملة الا بشرائط مفقودة هنا ولان المعطوف على الاول اول وقد تقدم نظيره فتذكر .

الثامن ان تقع بعد اما المخففة الميم نحو ، اما انك فاضل فالكسر على ان اما استفتاحية فما بعدها صدر الكلام والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام واء الظرفية وضار المجموع بمعنى في حق فاما خبر مقدم وان مع اسمها وخبرها بتأويل المصدر مبتدأ مؤخر .

التاسع ان تقع بعد لاجرم نحو ، لاجرم ان الله يعلم ، فالفتح على كونها فاعلا لجرم بناء على فعليته والكسر على كون لاجرم بمنزلة اليمين وان ومعموليتها بمنزلة جواب القسم واعلم انا ذكرنا جميع أمثلة الاقسام الثلاثة مستوفاة واطلنا الكلام فيها وان كان في بعضها كلام لشدة

اجتياج المبتدئين اليها والى تعليلاتها ولتشرح اذ هانهم .

مسألة — بدانکه در داخل شدن لام ابتداء بر خبر ان اختلافي نیست وحق این لام این بود که بر اسم ان داخل شود چون صدارت دارد لکن مؤخر شد و بر خبر داخل شد چونکه این لام برای تاکید است وان أيضا برای تاکید است فکرهاوا الجمع بينهما مثل ، اني لوزر ووزر خبر است وصفة مشبهة بمعنای معین ومثل ، ان زیداً لایوه فاضل وشارح این مثال را زده تا بفهماند که فرقی نیست بین خبر مفرد وخبیر جمله .

مسألة — مصنف برای داخل شدن لام بر خبر ان دو شرط ذکر کرده . اول اینکه خبر منفي نباشد چون که لام ابتداء برای تاکید اثبات است نه تاکید نفي ووجهة اینکه لازم میآید جمع بین مثلین درجائی که نفي خبر بلم ولا ولن ولما باشد ودر بقیه أدوات نفي طردا للباب جائز نیست وللا متشابهان شاذ است .

دوم اینکه خبر ماضي متصرف عاری از قید نباشد چونکه این ماضي شباهت با اسم ندارد ولام ابتداء از مختصات اسم است باید داخل شود بر اسم یا فعلیکه شبیه با اسم باشد لذا بر فعل مضارع وماضي غیر متصرف داخل میشود چون این دو شبیه اسم میباشند مثل ، ان زیداً لعسی ان یقوم .

مسألة — گاهی لام داخل میشود بر خبری که فعل ماضي متصرف باشد اگر بر ماضي قد داخل شده باشد چون ماضي مقترن بقدم شبیه مضارع مقترن بقدم میباشد از حیث دلالة بر زمان حال کما یاتی عنقریب وفي باب الحال ومضارع شبیه اسم میباشد ومشابه المشابه

مشابه پس فعل ماضی مقترن بقدم شبیه اسم است لذا لام برا و داخل میشود مثل ، ان ذا لقد سما علی العدا مستحوذا .

مسألة — ایضا دخول لام بر خبر مشروط است باینکه خبر بر اسم مقدم نشود زیرا که در صورت تقدیم خبر بر اسم لازم میاید اقتران دو حرف وهو مکروه عندهم .

مسألة — داخل میشود لام ابتداء ایضا بر سه چیز دیگر غیر از خبر یکی معمول خبر لکن بچهار شرط شرط اول آنکه معمول خبر در وسط اسم و خبر واقع شود یعنی معمول خبر بر خبر فقط مقدم باشد ، شرط دوم آنکه خبر صالح باشد از برای داخل شدن لام بر او مثل ان زیدا لطعامك قد اكل ، شرط سوم آنکه لام بر خود خبر داخل نشده باشد ، شرط چهارم آنکه معمول خبر حال و تمیز و مفعول مطلق و مفعول له نباشد پس داخل نمیشود لام بر معمول خبر هر گاه مؤخر باشد چنانکه از قید واسط در کلام مصنف فهمیده شد و همچنین داخل نمیشود بر معمول اگر خبر صالح برای لام نباشد مثل ان زیدا طعامك اكل ، و همچنین داخل نمیشود بر معمول اگر لام بر خود معمول داخل شده باشد مثل ان زیدا طعامك لا اكل ، و همچنین داخل نمیشود بر معمول خبر اگر معمول مفعول له و یا بقیه مذکورات باشد مثل ان زیدا تأدبیا يضرب اخاه ، و قس علیه بقیه الذکورات .

مسألة — لام داخل بر خود خبر نمیشود اگر داخل بر معمول متوسط شده باشد .

مسألة — الثانی بما تصحبه اللام غیر الخیر ضمیر الفصل نحو ، ان هذا لهو القصص الحق ، واعلم ان الوجه في جعل هذا المثال قسما

براسه غير داخل في قول المصنف :

وبعد ان ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر
لاسيما بعد تعميم الشارح الخبر كما أشار اليه بتكرار المثال
ويبناه نحن هناك يظهر من نقل الاقوال في ضمير الفصل بعيد هذا .
مسألة — ضمير فصل را باين اسم نا ميده اند چون كه فاصل
ويعين ميشود بين خبر بودن و تابع بودن زيرا كه اگر در مثل اين ايه
شريفه ضمير فصل نيابد در القصص احتمال صفت بودن براي هذا
مي رود چنانكه احتمال خبر بودن مي رود و چون ضمير فصل آورده شود
اين ضمير دليل ميشود كه القصص خبر است نه صفت و بعضى اين
ضمير را عماد ناميده اند لانه المعتمد في فهم المعنى كما بينا .

مسألة — خلاف است در ضمير فصل كه ايا حرف است يا اسم
است و بر فرض اسم بودنش خلاف است كه ايا محل از اعراب دارد
يا محل از اعراب ندارد و بر فرض محل داشتن ايا محلش مثل محل اسم
قبل از او مي باشد يا محلش مثل محل اسم بعد از او مي باشد اكثر
نحويين ميگويند حرف است بشكل ضمير لذا اورا ضمير مينامند چون
بشكل ضمير است .

و بعضى نحويين ميگويند اسم است ولكن محل از اعراب ندارد و بعضى
ديگر ميگويند محل دارد و محلش مثل محل اسم قبل بر او مي باشد چه
انكه اسم قبل برا و مرفوع باشد ، مثل كان زيد هو القائم ، يا انكه
منصوب باشد مثل مثال مذکور در كتاب .

و بعضى ديگر ميگويند محلش مثل محل اسم بعد از او مي باشد چه
انكه محل اسم بعد از او رفع باشد مثل مثال مذکور در كتاب يا انكه

حل اسم بعد از او نصب باشد كالمثال المذكور قبيل هذا اعني كان زيد هو القائم اذا عرفت ذلك فاعلم ان الشارح لم يدرج المثال المذكور داخلا في قول الناظم لان ضمير الفصيل ليس محتمل المبتدئية الا على بعض الاقوال وهو القول بكونه اسما له محل مثل محل الاسم قبله لكن بشرط ان يكون الاسم قبله وكذا الاسم بعده مرفوعين وهذا الشرط مفقود في المثال .

مسألة — يشترط فيما قبله كونه مبتدئه في الحال ، نحو زيد هو القائم أو في الاصل ، نحو ان هذا لهو القصص الحق ، ويشترط فيما بعده كونه خبرا في الحال كالمثال الاول أو في الاصل كالمثال الثاني ويشترط في نفسه ان يكون بصيغة المرفوع وان يكون مطابقا لما قبله افرادا وتذكيرا وفروعا .

مسألة — فائدة ضمير الفصل ثلاثة اشياء ، الاول لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع وقد تقدم بيان هذه الفائدة وليس المراد من التابع الصفة فقط كما توهم لانه قيد يجيء فيما لا يحتمل الصفتية ، نحو كنت انت الرقيب ، لان الضمائر لا توصف ، والثاني معنوي وهو التأكيد ولذا لا يجامع التأكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل ، والثالث وهو ايضا معنوي افادة الحصر قال الزمخشري في أولئك هم المفلحون فائدة ضمير الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لاصفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره .

مسألة — الثالث مما تصحبه اللام غير الخبر الاسم الذي حل قبله الخبر نحو ان علينا للهدى ، او حل قبله معمول الخبر ، نحو ان فيك

لزیدا راغب .

مسأله — لام ابتداء بر غیر ماذکر داخل نمیشود و شنیده شده از عرب داخل شدن لام در چند موضع غیر از ماذکر که تاویل برده شده آن چند موضع برزائده بودن لام ، اول در خبر مبتداء مثل ،
 أم الحلیس لعجوز شهریه ترضی من اللحم بعظم الرقبة
 دوم در خبر لکن مثل :

یلوموننی فی حب لیلی عواذلی ولکننی من حبها لعمید

مسأله — بعضی در بیت اول تاویل دیگری گفته اند و آن اینست که در اصل لهی عجوز بوده پس لام بر مبتداء داخل شده نه بر خبر پس از آن مبتداء حذف شده و لام منتقل بخبر شده .
 و در بیت دوم گفته اند که این بیت قائلش معلوم نیست و نظیرش در کلام عرب موثوق به دیده نشده و فرد اول بیت از جعلیات بعض نحویین است و اذا كان كذلك فلا یصیر دلیلا علی اثبات شیء من القواعد النحویة لان ما یحتج به فی اثبات القواعد لابد فیه من ان یکون من کلام العرب الموثوق بعربیته اعنی الجاهلیین والمخضرمین او المتقدمین علی قول وقد تقدم فی نون الوقایة فی قوله منی و عنی ما ینفیک هیینا فراجع .

و بعضی گفته که لکننی در اصل لکن انی بوده همزه برای تحفیف حذف شد و اجتماع اربع نونات شد یک نون حذف شد و پس از آن ادغام شد پس لام در خبر لکن داخل نشده بلکه بر خبر آن داخل شده و بعضی گفته اند سلمنا که این بیت از کلام فصحاء و عرب موثوق به باشد و لام هم لام ابتداء باشد و بر خبر لکن داخل

شده اما مسلم نیست که بما یقاس علیه باشد بلکه احتمال می‌رود که ضرورت باشد و یک بیت مبنی علیه قواعد نمیشود .

مسألة — قبلا بیان شد که لام بر خبر منفی وهمچنین بر خبریکه فعل ماضی متصرف عاری از قد باشد داخل نمیشود و اگر فعل ماضی مدخول قد باشد لام برا و داخل میشود .

مسألة — شاهد در لما احقر است ووجه احسن بودن تقدم ان است در فرد اول بیت .

مسألة — وصل شدن ماء زانده که اورا کافه و مبیئته مینامند چون مهیا میکنند این حروف را برای داخل شدن بر فعل و مبطل عمل این حروف میشود مکر لیت که این ما کافه نمیتواند لیت را کف از عمل کند و لکن بقية را کف از عمل میکند بجهة زائل شدن اختصاص این حروف با اسماء مثل، انما الله اله واحد، که عمل ان بسبب ماء کافه باطل شده لذا الله را نصب نداده و مثل، قل انما یوحی الی انما الهکم اله واحد، و مثل، کأنما یساقون الی الموت، که ما کافه مهیا کرده ان وکان را برای داخل شدن بر فعل و اختصاص با اسم را زائل کرده .

مسألة گاهی عمل این حروف با اینکه ما زانده بانها وصل شده باقی میماند و این باقی ماندن عمل در جمیع این حروف است نه در لیت تنها و اخفش حکایت کرده از عرب انما زید اقامتم را بنصب زید او قیاس کن بر این مثال بقية حروف را مثل لعل زید اقامتم و نحو ان چنین گفته است ناظم چونکه متابعت کرده است ابن سراج را .

مسألة — حاصل مطلب چنین شد که غالب در این حروف در صورت اتصال ماء کافه بطلان عمل است و باقی ماندن قلیل است این بود حکم این حروف غیر از لیت .

مسألة — اما لیت پس جائز است در او اهمال یعنی ابطال و جائز

است در او اعمال یعنی هر دو مساوی است مصنف در شرح تسهیل گفته است که این جواز الوجهین بودن اجماعی است و بعضی گفته اند اعمال اغلب است و بعضی گفته اند عمال واجب است و اهمال جائز نیست چونکه اختصاص لیث باسماء بسبب ما کافة زائل نمیشود .
مسألة — بهر دو وجه یعنی اعمال و اهمال روایت شده لفظ الحمام در قول شاعر :

قالت الا لیتما هذا الحمام لنا

فانه یروی بالنصب علی الاعمال وبالرفع علی اهمال والرفع اقیس وعلی کلا الروایتین الحمام بدل من اسم الاشارة او عطف بیان او نعت وهکذا الحکم فی کل معرف بال بعد اسم الاشارة و اذا کان المعرف خبر لا بد من ضمیر الفصل کما تقدم .

مسألة — بدانکه عطف بر اسم ان بنصب معطوف جائز است مطلقا چه قبل از استکمال خبر مثل ، ان زیدا وعمرا قائمان ، وچه بعد از استکمال خبر مثل ، ان زید قائما وعمر . وهمچنین عطف بر اسم ان برفع جائز است لکن نه مطلقا بلکه فقط بعد از استکمال خبر مثل ، ان زید قائما وعمرو ، بالعطف علی محل اسم ان ان لم نشترط فی العطف علی المحل وجود المحرز ای الطالب لذلك الاعراب الملحوظ فی المعطوف علیه والا فلا یجوز العطف علی محل اسم ان لان المحرز لرفع زیدوهو الابتدائیة قد نسخ بدخول ان وقیل بالعطف علی محل ان مع اسمها بناء علی اشتراط المحرز اذ المنسوخ محرز الاسم لا محرزها مع الاسم اذ الاسم حینئذ مع ان منزلة رجیل فی کونه دال علی معنی استفاد من ان وهو المؤکدیه بفتح الکاف کما ان رجیل دال علی معنی استفاد من یاء التصغیر وهو التحقیر او التعظیم علی اختلاف الموارد .

فتح . مجموع الداخل والمدخول مبتدأ مرفوع المحل لا المدخول وحده
 حتى يلزم زوال محرزہ بدخول الناسخ وقيل هو اى المعطوف بالرفع
 مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر ان عليه قال الرضى اعلم انه يختلف
 عبارتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع
 وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولى وكان الاول نظر الى ان الاسم
 هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول يبقى على كونه
 مرفوعا لكن محلا لا اشتغال لفظه بالنصب فان اللام في لزيم ولا شك ان المرفوع
 فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر
 مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظير الى ان اسمها لو كان وحده
 مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها
 ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما
 يعتني بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة
 المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهى
 مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده
 انتهى .

مسألة — جائز نیست برفع قبل از استكمال خبر زیرا که
 لازم میاید عطف قبل از کامل شدن معطوف عليه اگر عطف جمله
 بر جمله باشد و لازم میاید تقدم معطوف بر معطوف عليه اگر عطف مفرد
 بر مفرد باشد زیرا که در این صورت معطوف عليه ضمیر مستتر در خبر است
 نه اسم ان چونکه اگر معطوف عليه اسم باشد عطف جمله بر جمله
 میشود نه عطف مفرد بر مفرد والا لازم میاید عدم مطابقت خبر مشتق
 متحمل لضمیر المبتدأ او توارد عاملین على معلوم واحد وهما بمنوعان

مثلا ، ان زيدا وعمرو قائم ، اگر عطف عمرو بر ضمير مستتر در قائم باشد لازم ميآيد تقدم معطوف بر معطوف عليه مع ضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التاكيد او فاصل ما واگر عطف بر محل اسم ان باشد وخبر قائم بصيغة مفرد باشد لازم ميآيد عدم مطابقة واگر قائمان بصيغة تشبية باشد لازم ميآيد توارد عاملين مختلفين اللهم الا ان يقال في صورت افراد الخبر بما قاله البيانين في قول الشاعر:

واني وقيار بها لغريب

من تقدير خبر لاسم ان اي اني غريب وقيار ايضا لغريب لكن فيه محذور اشد وهو دخول اللام في خبر المبتدئه لاني خبر ان مع ان الحذف من الثاني اولي وان لم يقله البيانين .

مسألة — كسائي جازر دانسته است عطف برفع را قبل از استكمال خبر مطلقا چه انكه اعراب اسم ان ظاهر باشد وچه قنكة مخفي باشد بدليل قول خدواند ، ان الله وملئكته يصلون ، برفع ملئكته وقول خدواند ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون برفع ولكن مانعين ايه اول را تاويل برده اند بحذف خبر ان وجعل يصلون خبر الملئكة وايه دوم را تاويل برده اند بحذف خبر الصابئون فليسا بما نحن فيه وههنا كلام لايسعه المقام فمن اراد مزيد الاطلاع فعليه بمراجعة المطولات .

مسألة — فراء دانسته عطف برفع را قبل از استكمال خبر لكن نه مطلقا بلكه بشرط خفاء اعراب اسم ان چه انكه خفاء اعراب بسبب بناء باشد مثل ايه دوم يا انكه بسبب ديكر على قول مثل ، ان موسى وزيد ذاهبان ومثل ان غلامي وعمر قائمان .

مسألة — پس از همه اين اختلافات بدانكه اصل در عطف قبل از استكمال وبعد از ان نصب معطوف است مثل :

ان الربيع الجود والخريف ايدا ابي العباس والصيوقا
 كه الخريف قبل از استكمال والصيوق بعد از استكمال عطف شده
 بر اسم ان كه الربيع است بنصب .

مسألة — يحتمل ان يكون لفظ الربيع بدون لام التعريف وان كان
 في النسخ المتداوله من الكتاب مع اللام فتدبر .

مسألة — ملحق شدة است بان مكسوره در احكام المذكوره قبل
 الاستكمال وبعده لكن اجماعا وان مفتوحه بنا بر قول صحيح ووجه
 اختصار اللاحق بهما انهما لا يغيران الجملة من الخبريه الى الانشائية
 كان المكسورة لكن يشترط في اللاحق ان المفتوحة تقدم علم عليها كقوله ،
 والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ، هذا مثال للعطف
 قبل استكمال ويمكن جعله مثلا لبعده ايضا على توجيه ونحو ، ما
 زيد قائما لكن عمرا منطلق وبكر . برفع بكر او نصبه .

مسألة — انما اشترط في اللاحق ان المفتوحة بان المكسوره تقدم العلم
 لانها بسبب تقدم العلم تصير في حكم المكسورة من حيث كون الجملة
 بعدها غير مؤولة بالمفرد لاحتياج العلم الى مفعولين . وتاويلها بعد المفتوحة
 للحفاظ على القوانين الكلية والا فالجملة بعدها حينئذ باقية على ما كانت
 عليه من كونه مشتملا على المحكوم عليه وبه والدليل على ذلك وجوب
 كسرها اذا دخلت في خبرها اللام اذا وقعت بعد العلم نحو ، والله
 يعلم انك لرسوله ، وقد تقدم واما اذا لم يتقدم عليها العلم فلا يجوز
 اللاحق لعدم بقاء الجملة بعدها على ما كانت عليه فالعطف على اسمها
 حينئذ كالعطف على بعض حروف الكلمه وذلك غير جائز .

مسألة — مثل تقدم علم است تقدم معنای علم مثل قول خداوند ،

واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برىء من المشركين ورسوله ، كه بمعناى علم است ومعناى اذان من الله اعلام من الله است واين ايه مثال است براى عطف بعد الاستكمال .

مسألة — ملحوق نشده است بان مكسوره لیت ولعل وكان چونكه اين سه معنای جمله را از خبریه بدل بانشاء میکنند فیلزم حینئذ من العطف على اسمها بالرفع عطف الاخبار على الانشاء وذلك غير جائز عند المحققين فلا يعطف على اسمها الا بالنصب ولا يجوز العطف بالرفع لا قبل الخبر ولا بعده واجازه الفراء بعده اي بعد الخبر لانه لا يرى مانعا في العطف المذكور .

مسألة — بدانکه ان مكسورة مخفف میشود وپس از ان عملش قليل میشود وغالبا ملغى از عمل میشود بجهة اینکه اختصاصش باسماى زائل میشود فتدخل على الجملتين فان دخلت على الفعلية وجب اهمالها نحو ، ان كانت لكبيرة ، وان دخلت على الاسمية جاز الوجهان اي الاعمال والاهمال وقرء بهما قوله تعالى ، وان كلا لما ليوفينهم .

مسألة — اذا اهملت ان المكسورة المخففة يجب دخول اللام على خبرها واختلف في هذه اللام هل هي لام الابتداء جائت للفرق بين ان النافية وان المخففة ام هي لام اخرى اجتلبت للفرق وكلام الشارح ظاهر بل صريح في الاول .

مسألة — اذا لم تهمل لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل لان ان النافية لاتعمل بالنصب في الاسم .

مسألة — وربما استغنى عن اللام اذا اهملت ان ظهر ما اراده

الناطق من كونها مخففة من المثقلة حالكون المتكلم معتمدا على هذا الظهور ، نحو

وان مالك كانت كرام المعادن

فاستغنى الشاعر عن اللام الفارقة اعتمادا منه على سياق الكلام وثقة منه بانه يفهم من الكلام اثبات كون مالك كرام المعادن لانفيه لان المقصود من الكلام بقرنية المقام هو المدح والنفي يدل على الذم اذ المعنى على النفي ليست مالك كرام المعادن فيدل الكلام على ان قبيلة مالك دنيئة الاصل فالقرنية هي هنا موجودة على كونها مخففة فلا تلزم اللام فلذا لم يات الشاعر باللام لامن الألتباس بالنافية والقرنية معنوية .

مسألة — والفعل ان لم يك ناسخا فلم تجده غالبا بان المخففة المكسورة الهمزة موصلا والوجه في ذلك يظهر مما يذكر في اتصال الناسخ الماضي في المسئلة الآتية . ولكن حيثند دخلت اللام على معمول الفعل . مسألة — اذا كان الفعل ناسخا فيوصل بها قال في شرح التسهيل والغالب كونه بلفظ الماضي لدلالته بصيغته على الوجود والحصول وبعنوانه أي الناسخية على ما تقتضيه ان المكسورة وهو اعمالها في الجملة فيجبر بهما ما فات منها من الصيغة والاعمال ، نحو وان كانت لكبيرة ، وقل وصلها بالمضارع لفقدان الدلالة الاولى ، نحو وان يكاد الذين كفروا ، وكذا قل وصلها بغير الناسخ ، نحو شلت يمينك ان قتلت لمسلما ، لفقدان الدلالة الثانية وكذا ان كان مضارعا غير ناسخ ، نحو ان تزينك لنفسك وان تزينك ليه ؛ لفقدانها معا .

مسألة — وان تخفف ان المفتوحة فاسمها ضمير الشأن والجملة

بعدها خبرها ولا يبطل عملها لانها اشبه بالفعل من المكسورة اذ المكسورة تشبه فعلا واحدا وهو الامر نحو جـد والمفتوحة تشبه فعلين وهما الماضى نحو مد والامر نحو عض قاله المصنف في شرح الكافية قال الجامى وحذف ضمير الشأن من اللفظ باضماره لانسيا منسياحا لكونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل الامع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنيتها الاضمار لازم وذلك لانه قد خفف ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ائيرفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدر واعملها في ضمير الشأن لثلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوز وا اظهار ذلك الضمير لثلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت انتهى باختصار غير فعل .

مسألة — اذا كان اسمها ضمير شان مستكن أي محذوف يجب ان يجعل خبرها جملة كقوله ، ان هالك كل من يعنى وينتعل ، وقد يظهر أي لا يحذف اسمها فلا يجب حينئذ ان يكون الخبر جملة نحو بانك ربيع وغيث مريع .

مسألة — ان يكن جملة الخبر فعلا ولم يكن ذلك الفعل دعاء ولم يكن تصريحه ممتنعا أي يكون متصرفا لا جامدا فالاحسن الفصل بين

ان والفعل بما سيذكر لثلا يلتبس بان المصدرية الناصبة للمضارع وليكون الفاصل عوضا من النون المحذوفة والفصل باربعة اشياء ، الاول قد ، نحو ونعلم ان قد صدقنا ، والوجه في كون قد فاصلا انها تقرب الماضي من الحال فيعلم ان ان الداخلة على الفعل ليست مصدرية لانها للاستقبال وقد للحال فلا يجتمعان ، الثاني حرف النفي والمراد به لا ولن ولم نحو ، أفلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ، ونحو ، أيحسب ان لن يقدر عليه احد ، ونحو ، أيحسب ان لم يره احد ، والوجه ، فيها ان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل المضارع شيء لضعفها كذا قالوا ولكن فيه نظر قال في حاشية شرح التصريح ان قيل لا النافية لاتميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لاغير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لثلا يعلم اهل الكتاب انتهى والاولى في الجواب ان يقال ان الاكثر في الواقعة بعد المصدرية الزيادة كما يظهر ذلك من مراجعة بحث لا في المعنى .

والثالث حرف التنفيس وهو السين ، نحو علم ان سيكون ، وسوف

كقول الشاعر ؛

واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ماقدرا
والوجه فيه كسابقه أو عدم جواز الجمع بين اداتي الاستقبال
فيعلم من ذلك ان ان الداخلة على الفعل ليست ان المصدرية بل هي
مخففة من المثقلة .

الرابع لو ، نحو ان لو كانوا يعلمون الغيب ، وقليل ذكر لوفى كتب
النحو في الفواصل اما في لغة العرب فاستعمالها للفصل كثير مثل

الفواصل والوجه في ذلك ان ان المصدرية لاتقع بعدها الجملة الشرطية.
 مسألة — ان كان الفعل دعاء أو غير متصرف لم يحتج الى الفصل لانهما شبيهان بالاسم والاسم لا يحتاج الى فاصل لان ان المصدرية لاتدخل على الاسم ولا على ما كان شبيها به ، نحو والخامسة ان غضب الله عليها ، هذا دعاء للشر ونحو ، ان عسى ان يكون وان ليس للانسان الا ما سعى ، مثالان للجامد وكذا لم يحتج الى الفصل اذا كانت الجملة اسمية ، نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين .

مسألة — وقد يأتي الخبر فعلا متصرفا بلا فصل كما اشار اليه بقوله فالاحسن الفصل ولم يقل فالواجب الفصل نحو علموا ان يؤملون فجادوا ولكن في افتقارها الى الفاصل في امثال هذا تأمل اذ بقاء النون في يؤملون يدل على ما يدل عليه الفاصل فاتيانه يشبه تحصل الحاصل فتأمل .

مسألة — وخففت كأن ايضا فنوى أي قدر منصوبها أي اسمها وانما قال قدر لان الحرف لا يمكن ان ينوى فيه شيء وهذا هو الوجه في كل ما يفسر النية بالتقدير .

مسألة — ولا يبطل عمل كان اذا خففت اما لما ذكر في ان المفتوحة المخففة من كونها اشبه بالفعل او استصحابا للاصل كما قيل .

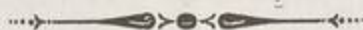
مسألة — وتخالف كان المخففة ان المفتوحة المخففة في شيئين الاول ان خبر كان يجيء جملة كقوله تعالى ، كان لم تفر بالامس ، ويجيء مفردا ولو كان اسمها مقدرا كالبيت الآتي وهو قوله : كان ظبية على رواية الرفع .

الثاني انه لا يجب حذف اسم كان المخففة بل يجوز اظهاره ولكن

لا يذهب عليك انه لم يعلم في ان المفتوحة المخففة ما يوجب هذا الفرق فلا تغفل اللهم الا ان يقال مراده من الاظهار هنا الاتيان بالاسم الظاهر والمراد منه ثمة الاتيان به ضميرا مذكورا لا محذوفا كما اشرنا اليه ثمة او يقال بان المراد من الجواز هنا مالا ضرورة فيه ولا قبح والمراد منه ثمة ما فيه ضرورة او قبح وكيف كان فاسم كان المخففة ثابتا ايضا روى في قول الشاعر كان ظبية تعطوا الى وارق السلم في رواية من نصب ظبية بناء على كونها اسما وكون تعطو هو الخبر او الخبر محذوف على ما قيل وروى ايضا برفع ظبية بناء على انه خبر كان المخففة وهو اي ظبية مفرد واسم كان ضمير مستتر أي محذوف .

مسألة — في قول الشارح تبعا لابن هشام تتمه لا تنخف لعل تأمل بل منع لاسيما مع ما حكاه بعض المحققين من معاصرنا في ايضاح العوامل من اللغات الكثيرة البالغة الى احد عشرة لغة فتأمل .

مسألة — اما لكن فان خففت لم تعمل شيئا لانها مع التخفيف ليست من الحروف المشبهة بالفعل بل هي حرف عطف الا ان يقال ان المخففة غير ما وضعت مخففة من الاول او لزوال اختصاصها بالاسماء واجاز يونس والاخفش أعمالها قياساً ونقل عن يونس انه حكاه اي الاعمال عن العرب .



لا التي لنفي الجنس

الخامس من النواسخ لا التي لنفي الجنس .

مسألة — بدانكه عنوان هر چیزی بمنزله تعريف ان چیز میباشد پس بنا بر این التي لنفي الجنس بمنزله تعريف این لاء است و حال اینكه این عنوان مانع اغیار نیست كما یوضحه الشارح ویقول والاولی التعبير بلا المحمولة علی ان كما قال المصنف فی نكته علی مقدمة ابن الحاجب لان لا المشبهة بلیس قد تكون نافیه للجنس ویفرق بین ارادة الجنس و غیره بالقرائن المعنویة او اللفظیة ففی نحو ، لا رجل فی الدار بل رجلان : برفع رجل تكون لا مشبهه بلیس لا نافیه للجنس بقرینة بل رجلان اذ لو كانت فی المثال نافیه للجنس للزم من اثبات رجلان فی الدار التناقض اذ نفس الجنس علی سبیل الاستغراق یتلزم نفی الافراد جمیعا فاثبات فردین منها مناقض له اذ الموجبة الجزئیة نقیض للمسالبة الكلية بخلاف ما لو لم یتذكر بل رجلان فانه یفید نفی جنس الرجل ویصیر المعنی لیس جنس الرجل فی الدار وكذا اذا قیل ، لا رجل فی الدار بل امرئة : برفع رجل فان بل امرئة قرینة علی كونها نافیه للجنس لان بل اذا وقعت بعد نفی كانت لتقرير ما قبلها علی حالته فدخلها علی امرئة مقتض لتقرير نفی جنس الرجل علی حاله بخلاف ما لو قیل بل رجلان فانها تدل علی ان المقصود بالنفی نفی الوحدة لانفی الجنس هذا كله فیما رفع مدخول لا ؛ واما اذا بنی او

نصب فيعلم من البناء والنصب انها لنفي الجنس فلا يحتاج الى قرينة دالة على انها لنفي الجنس وهذا هو المراد من قول الزمخشري في قوله تعالى ، لا ريب فيه ! ان قراءة الفتح اي فتح مدخول لا يوجب استفراق النفي وقراءة الرفع يجوز فيحتاج الى القرينة .

مسألة — بعضى ابن لارا لاء تبرئه ميتامند لانها لنفي الجنس فكانها تدل على البرائة من ذلك الجنس .

مسألة — انما اعلمت في الاسم لانها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص والاستفراق اختصت بالاسم لان الاستفراق معناه العموم والعموم لا يوجد الا في الاسم ولذلك بعينه يستلزم وجود من في اسمه لفظا او تقديرا وهذا نظير قولهم في وجه اختصاص الاضافة بالاسم ان وجه اختصاصها به اختصاص لوازما من التعريف والتخصيص به اذ لوازم الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص وهما من خواص الاسم ومن لوازم الاضافة اللفظية التخفيف اما بحذف التنوين او مايقوم مقامه كتونى التثنية والجمع والفعل لا يدخله التنوين ولا يثنى ولا يجمع كما بينا سابقا وقلنا ان نحو يضربان ويضربون تثنية وجمع للفاعل لا للفعل .

مسألة — ولم تعمل جرا لثلا يتوهم انه اي الجر بمن المقدره لظهورها في قوله ، الا لامن سبيل الى هند ؛ ولا رفعا لثلا يتوهم انه بالابتداء وهي ملغاة عن العمل فتعين ان تعمل النصب ولذا قال عمل ان وهو نصب الاسم لفظا او محلا او تقديرا ورفع الخبر كذلك حملا لها عليها اجعل لثلا في النكرة اما من باب حمل النظير على النظير واما من باب حمل النقيض على النقيض وهو واضح .

مسألة — وجه اعمالها في النكرة فقط مآذکر في وجه اعمالها لان العموم في الجنس لا يوجد في المعرفة اذ الجنسية والتعريف متناقضان ولذلك قالوا ان علم الجنس والمعرف بلام الجنس في معنى النكرة لانهما ملازمان للابهام .

مسألة — شرط است در عمل کردن لا اینکه حرف جر براو داخل نشود زیرا که اگر حرف جر براو داخل شود واجب است که مدخول لا مجرور شود بسبب حرف جر بجهة اقوی بودن حرف جر از لامثل ، جئت بلا زاد وغضب زید من لاشيء ؛ ودر این لاکه مدخول حرف جراست اقوی است یکی از انها اینست که لا اسم است بمعنای غین واضافه شده بما بعد خودش بدلیل دخول حرف جر براو و یکی دیگر از ان اقوال اینست که لا حرف است وزائده اگر چه مقید معنی میباشد که نفی است چنانکه کان زائده میشود اگر چه مفید معنا باشد که تعیین زمانست کما سبق فی بابہ .

مسألة — شرط است ایضا در عمل کردن لا اینکه متصل باشد باسم نكرة چه اینکه لا مفردہ باشد مثل ، لارجل فی الدار ؛ یا اینکه مکرر باشد چنانکه بیاید مثل ، لاحول ولا قوة الا بالله ؛ پس عمل نمیکند در معرفة مطلقا و لذلك رفع ما بعدها فی قوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار .

وقد تقدم وجهه وهمچنین عمل نمیکند در نکره منفصله لضعفها ولو كان الانفصال بخبرها او بمعمول الخبر وذلك لكونها محمولة على ان في العمل فبا لفصل انحطت درجتها عنها في امور منها عدم الاعمال مع الانفصال ولذلك رفع ما بعدها في قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون .

مسألة — اسم لا منصوب میشود اگر اضافه شود بنكرة مثل ، صاحب بر بمقوت ! زیرا که اگر اضافه شود بمعرفة كسب تعريف میکند ولا در معرفة نمیتواند عمل کند وهمچنین اسم لا منصوب میشود اگر شبه مضاف باشد وهو الذي ما بعده من تمامه سواء كان ما بعده مرفوعا نحو ، لا قبيحا فعله محبوب ؛ او منصوبا نحو ، لا طالعا جبلا حاضر؛ وفيه كلام يأتي في باب المنادي او مجرورانحو ، لا افضل من زيد موجود .

مسألة — بعد از اسم منصوب خبر را ذکر کن حال کونی که رفع دهنده هستی خبر را بلا چنانکه گذشت مثال رفع خبر در مثال مضاف وشبه مضاف .
مسألة — انما قيد الشارح رفع الخبر بها بكون الاسم منصوبا كما يظهر من لفظ ذلك في النظم لان في رفع الخبر اذا لم يكن بعد الاسم المنصوب خلافا فقال بعضهم في : لا رجل قائم : ان ارتفاع الخبر بما كان مرفوعا بها واما في نحو ، لا صاحب بر بمقوت : فادعي الاجماع على ان ارتفاع الخبر بها لا بما كان مرفوعا به قبل دخولها .

مسألة — اختلف في علة بناء اسم لافقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية الجنسية كما اختاره الشارح وسياتي فيه كلام في باب حروف الجر وقيل لتكبيبه مع لا كتركيب خمسة عشر ويؤيده انهم اذا فصلوا اسمها عنها اعربوه ورده بعضهم بان تركيب الاسم مع الحرف قليل ونحو ، لا حول ولا قوة الا بالله مثال للبناء على الفتح ونحو ، لا زیدین عندك : مثال لما بني على ما يقوم مقام الفتح .

مسألة — بدانکه در مثل لا زیدین دو اشکال است اول اینکه مدخول لا باید نکره باشد نه معرفة و حال آنکه زیدین تشبیه و جمع معرفة هستند .

دوم — اينكه تثنية وجمع از مختصات اسماء است چرا باعلت بنا معارضة نكرده وجواب هر دو اشكال اگرچه در طي مسائل سابقه بيان شده لكن مكررا در اينجا بيان ميشود لانه لا يخلو من دقة وفائدة . اما جواب از اشكال اول اينست كه العلم لا يثنى ولا يجمع الا بعد التنكير وبعد ان ثنى او جمع ان اريد تعريفه ادخل عليهما لام التمرير عوضا عن التعريف الزائل والا فلا وفي المثالين فيما نحن فيه لم يدخل عليهما ال فهما نكرتان واما يازيدان و يازيدون فحرف النداء اداة التعريف فهما معرفتان فلا تغفل واما جواب از اشكال دوم اينست كه مختصات اسم باعلت بناء در صورتي معارضة ميكند كه وارد برعلة بناشود چون للوارد قوة وتسلط على المورد نحو اللذان واللتان وذان وتان على القول باعرا بها ولم يعرب اللذين لانه لم يجر على طريقة الجمع كما سبق في الموصولات واما كان ماهو من المختصات موجودا في الاسم قبل عروض ما يقضي بنائه ثم طره عليه ما يقضي البناء فحينئذ لا يعارض علة البناء لان الامر حينئذ بالعكس لان علة البناء واردة على ما يختص بالاسم فلها قوة وتسلط على ما يختص الاسم والمفروض في المقام ان الاسم كان مثنى او مجموعا ثم دخلت عليه لافتر كيب معها تركيب خمسة عشر فوجد سبب البناء طارئا على ماهو من خصائص الاسماء والى بعض ما ذكرنا يشير الرضى في باب غير المنصرف حيث يقول لان الطارى يزيل حكم المطر وعليه ولكن فيه نظر ظاهر اذ يلزم عليه بناء الاسم المضاف وشبهه فتأمل .

مسألة — ويجوز في نحو لا مسلمات البناء على الكسر بلا تنوين استصحابا للحالة السابقة اي نيابة الكسرة عن الفتحة ويجوز فيه البناء على الفتحة مع التنوين وهو اولى كما قال المصنف والتزمه ابن عصفور

وفيه قول ثالث وهو جواز الفتح والكسر مع التنوين وبدونه وقول رابع وهو البناء على الكسر بلا تنوين .

مسألة — بدانکه در ، لا حول ولا قوة الا بالله ؛ وامثالش که لا مکرر شده باشد شش وجه است بشرطیکه مدخول لا نکره باشد ومفردچنانکه بیان خواهد شد ، وجه اول بناء اول ورفع ثاني ، وجه دوم بناء اول ونصب ثاني وجه سوم بناء هر دو واین سه صورت در قول ناظم والثاني اجعل مرفوعا او منصوبا او مرکبا؛ داخل است ، وجه چهارم رفع اول ونصب ثاني که این صورت باطل است ودر منطوق قول ناظم ، وان رفعت او لا تنصب الثاني ؛ داخل است وجه پنجم رفع اول بناء ثاني .

وجه ششم — رفع اول ورفع ثاني واین دو صورت در مفهوم قول ناظم ، وان رفعت اولا تنصب الثاني ؛ داخل است ، وقول شارح فالرفع اشاره بوجه اول است ، وقول شارح والنصب اشاره بوجه دوم است ، وقول شارح والتركيب اشاره بوجه سوم است ، وقول ناظم وشارح وان رفعت اولا أي الاسم الاول ، والقيت الاولى أي لاء الاولى اشاره بوجه چهارم است که باطل است ، وقول شارح بل افتحه اشاره بوجه پنجم است ، وقول شارح او ارفعه اشاره بوجه ششم است وقد تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل الوجه في التعبير بالعطف على محل ان مع اسمها فراجع ان شئت وبدانکه این وجوه مذکوره در جائست که ما بعد لاء دوم نکره باشد والا در ما بعد لاء دوم غیر از رفع جائز نیست .

مسألة — بدانکه صور نعت اسم لاهشت صورت است زیرا که

اسم لا يامبني است. ويا غير مبني ودر هر يك از اين دو صورت نعت
 اسم لا يامفرد است يا غير مفرد ودر هر يك از اين چهار صورت نعت.
 اسم لا يايلي يعني متصل است باسم لا ياقير يلي است. يعني منفصل از
 اسم لا است مجموع ميشود هشت صورت، صورت اول نعت مفرد يلي
 يعني متصل باسم لامبني، صورت دوم نعت مفرد غير يلي يعني منفصل
 از اسم لامبني، صورت سوم نعت غير مفرد ويلي يعني متصل باسم لاء
 مبني، صورت چهارم نعت غير مفرد وغير يلي يعني منفصل از اسم لاء
 مبني، و صورت اول در قول ناظم، ومفرد انعتا لمبني يلي؛ داخل است
 و صورت دوم در قول ناظم وغير ما يلي داخل است، و صورت سوم
 و چهارم در قول ناظم وغير المفرد داخل است اين بود چهار صورتي
 كه اسم لامبني باشد، صورت پنجم نعت مفرد ويلي يعني متصل باسم
 لاغير مبني، صورت ششم نعت مفرد غير يلي يعني منفصل از اسم لاغير
 مبني، صورت هفتم نعت غير مفرد ويلي يعني متصل باسم لاغير مبني،
 صورت هشتم نعت غير مفرد وغير يلي يعني منفصل از اسم لاغير مبني
 و مجموع اين چهار صورت در قول شارح، ويجوز النصب والرفع ايضا؛
 في نعت غير المبني داخل است.

مسألة — فقط در صورت اول سه وجه جائز است كه عبارت
 است از فتح ونصب و رفع ودر هفت صورت ديگر فقط دو وجه جائز
 است كه عبارت از نصب و رفع است و فتح جائز نيست. اما لزوال
 التركيب بالفصل او للاضافة وشبهها.

مسألة — قد علم فيما سبق انه اذا تكررت لا وكان ما بعد لا
 الثانية نكرة يجوز في ما بعد الثانية الرفع والنصب والفتح فاعلم ان

المعطوف ان لم تتكرر فيه لافحكمه حينئذ حكم النعت المنفصل فلا تبينه وانصبه او ارفعه نحو فلا ، اب وابنا مثل مروان وابنه : الشاهد في ابنا حيث نصب بالعطف على المحل القريب لاسم لا ونحو ، لارجل ولا امرئة في الدار : الشاهد في امرئة حيث رفع عطفا على محل لامع اسمها وبعبارة اخرى عطفا على المحل البعيد لاسم لا اعنى الابتدائية وجاء شذوذا في المعطوف البناء حكى الاخفش ، لارجل وامرئة : بفتح امرئة بناء على ان لا كانت موجودة ثم حذفت .

مسألة — بدانكه بدل اكر معرفه باشد غير از رفع در او جائز نيست وقد تقدم وجهه مثل ، لارجل زيد وامرأة في الدار : وان كان نكرة فكالتعت المنفصل نحو ، لا احد رجل او رجلا وامرئة فيها : ينصب رجل ورفعه وكذا عطف البيان فان كان معرفة فلا يجوز فيه غير الرفع لما تقدم وان كان نكرة يجوز فيه الرفع والنصب نحو ، لاشرب حليباً او حليب : ينصب حليب ورفعه عند من اجازته اي عطف البيان في النكرة كما يأتي في بابہ عند قول الناظم ، فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين :

واما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي لان الفاظ المعنوي معارف واسم لانكرة ولا تؤكد النكرة توكيدا معنوياً الا بشرط منقود في المقام كما يجيء في بابہ عند قول الناظم :

(وان يقد توكيد منكور قبل) (وعن نحاة البصرة المنع شمل)

واما التوكيد اللفظي فيجوز تركيبه مع المؤكد فيبنى على الفتح بلا تنوين ويجوز تنوينه نصبا ورفعا نحو ، لا ماء ماء باردا : فيجوز فيه الا وجه الثلاثة بناء على كون الماء الثاني توكيدا ولكن قال ابن هشام

والقول بان هذا أي كون الماء الثاني في المثال توكيدا خطاء لان التوكيد اللفظي لا بد من ان يكون مثل الاول اي مثل المؤكد في العموم والخصوص وهذا اي الماء الثاني اخص منه اي من الماء الاول لتقيده بقيد ليس في الاول وقد ثبت في محله ان كل مقيد اخص من غير المقيد وقال ابن هشام انه يجوز ان يعرب الماء الثاني عطف بيان للاول او بدلاله لجواز كونهما اوضح واخص من المتبوع واما التوكيد المعنوي فقد تقدم منا انه لا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به اي بالمعنوي كما سيأتي وقد اشرنا الى محله الآتي .

مسألة — بدانکه جميع احكام مذكوره در اسم لا ودر توابع ان جاريست در صورتی که لامدخول همزه استفهام باشد چه انکه همزه برای مجرد استفهام باشد یعنی برای استفهام حقیقی باشد که عبارت است از طلب فهم از نفي مثل .

(الا اصطبار لسلمی ام لها جلد) (اذا الاقی الذي لاقاه امثالی)
ومعناى بيت سؤال از صبر نکردن سلمی میباشد یعنی هل عدم الصبر لسلمی ثابت ام لها تجلد وتحمل وثبت اذا مت مثل مايموت جميع الناس شاهد در اسم لا است که بادخول همزه بر لامبى شده وهمچنين است اگر همزه برای توبيخ و سرزنش بر نفي باشد مثل ، ألا توبة وقد شبت ؛ فان المراد من هذا الكلام التوبيخ على عدم التوبة مع حصول الشيوخة والشاهد في بناء توبة يا اينکه استفهام برای تقرير یعنی وادار کردن مخاطب را بر اقرار بنفي باشد مثل ، الا نوم لك في الليل ؛ اذا كان المراد حمل المخاطب على الاقرار بعدم النوم في الليل فحاصل معنى البيت هكذا واعط لا النافية للجنس حالكونها

مع الهمزة الاستفهامية سواء كان للاستفهام الحقيقي أو التويهي أو التقريري نفس الحكم الذي كانت تستحقه بدور الهمزة من العمل والاتباع واحكام التوابع ففي نحو ، الاطمان الا فرسان عادية يجرى الوجوه الخمسة الصحيحة المذكورة في ، لاحول ولا قوة الا بالله .

مسألة — هذه الامور المذكورة كلها فيما كانت الهمزة ولا النافية باقيتين على معناها واما اذا خرجتا عن معناها وقصد بهما مركبتين التمني فلا يتغير حكمهما المذكور فيما سبق ايضا عند المازني والمبرد نحو ، الاعمر ولي مستطاع رجوعه ، فبني عمر على الفتح وان كانت الا بمعنى التمني وذهب سيويوه والخليل الى انها حينئذ تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها لانها حينئذ بمعنى الفعل اي اتمنى واتمنى لا يحتاج الى خبر .

قال ابن هشام في اوائل الباب الثاني يتعين في قوله الا عمر ولي مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها عند سيويوه لا لفظا ولا تقديرا انتهى .

وذهب ايضا الى انه لا يتبع اسمها الا على اللفظ لانها حينئذ بمنزلة ليت وقد تقدم ان ليت لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولذلك بعينه ذهب الى انها لا تلغى اذا تكررت كما ان ليت لا تلغى اذا تكررت واختاره اي ما ذهب اليه في شرح التسهيل حاصل اينكه مصنف در شرح تسهيل قول سيويوه و خليل را اختيار کرده .

مسألة — وقد يقصد بها اي بالا العرض وسيأتي حكمها اي الا

إذا قصد بها العرض في فصل اما ولولا ولو ما .

مسألة — وشاع اي كثر وليس بواجب عند الحجازيين في هذا الباب أي باب لا النافية للجنس اسقاط الخبر اي حذفه لكن لامطلقا بل اذا كان المراد مع سقوطه ظهر بان يكون هناك قرينة خاصة تدل على الخبر المحذوف كقوله تعالى ، لا ضير اي لنا ونحو لا اله الا الله اي موجود :

مسألة — بدانکه در تركيب كلمة طيبه ، لا اله الا الله : اقوال چنديست فيعجبني ان انقل فيه كلام بعض المحققين بعين عبارته لانه في كمال المثانة والدقة وفيه اشارة الى منشاء الاقوال قال رحمه الله لافيها هي النافية للجنس واله اسمها قيل والخبر محذوف تقديره موجود ويضعف بانه لاينفي امكان اله معبود بالحق غيره تعالى لان الامكان اعم من الوجود وقيل ممكن وفيه انه لا يقتضى وجوده بالفعل وقيل مستحق للعبادة وفيه انه لا يدل على نفي التعدد مطلقا وذهب المحققون الى عدم الاحتياج الى الخبر وان الا الله مبتدء وخبره لا اله اذ كان الاصل الله اله فلما اريد الحصر زيد لا والا ومعناه الله اله ومعبود بالحق لا غيره او انها نقلت شرعا الى نفي الامكان والوجود عن اله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى وان لم تدل عليه لفة انتهى كلامه رفع الله في الجنان مقامه .

مسألة — وبنو تميم يوجبون حذفه اي الخبر اذ المراد مع سقوطه ظهر بالمعنى المتقدم فان لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند احد سواء كان تميميا او حجازيا فضلا عن ان يجب كقوله صلى الله عليه وسلم لا احد اغير من الله عز وجل : فلم يحذف الخبر وهو اغير لعدم ظهور

المراد لو حذف اذ ليست قرينة دالة عليه لو حذف قال المصنف في شرح الكافية وزعم الزمخشري وغيره ان بني تميم يحذفون خبر لامطلقا اي سواء كانت قرينة في المقام يظهر المراد بها مع حذف الخبر ام لم تكن على سبيل اللزوم اي على سبيل الوجوب وما زعمه الزمخشري ليس بصحيح لان حذف خبر لا دليل عليه اي لا قرينة عليه يظهر المراد بها بعد حذفها يلزم منه اي من حذف خبر لا دليل عليه عدم الفائدة لان الخبر هو الجزء المتم الفائدة : والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه لوجه اختصاص هذا الاجماع بالعرب واما كلمة فضلا فقال في المصباح قولهم لا يملك درهمين فضلا عن دينار وشبهه معناه لا يملك درهما ولا دينارا وعدم ملكه للدينار اولى بالانتفاء وكأنه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا واتصاه على المصدر والتقدير فقد ملك درهم فقدما يفضل عن فقد ملك دينار قال قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح اعلم ان فضلا يستعمل في موضع يستبعد فيه الادنى ويراد به استحالة ما فوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى واكثر استعماله ان يجيء بعد نفي وقال شيخنا ابو حيان الاندلسي نزيل مصر المحروسة ابقاه الله تعالى ولم اظفر بنص على ان مثل هذا التركيب من كلام العرب وبسط القول في هذه المسئلة وهو قريب مما تقدم انتهى كلام المصباح وايضا رايت في حاشية المختصر المطبوع في تركيا في مطبعة عبد الله افندي في سنة سبعة وثلثمائة بعد الالف كلاما قريبا من ذلك منسوب الى المصباح وليس من المصباح وهذا نصه قوله فضلا مصدر منصوب بفعل مضمر ابدا اي فضل فضلا اي بقي بقاء ويتوسط بين اعلا وادنى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على

نفی الاعلی واستحالته فیقع بعد نفی صریح او ضمنی كما فی قولك
تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو من قولهم
فضل الماء اذا ذهب اكثره وبقي اقله والنقی الصریح كقولنا فلان
لاینظر الی الفقیر فضلا عن الاعطاء انتهى .

مسألة — وقد یحذف اسم لا للعلم به بقرینة حالیه او مقالیه او
عقلیه كما ذكر فی الكافیة كقولهم لاعلیك ای لا باس علیك :

افعال التلویب

(السادس من النواسخ ظن واخواتها)

مسألة — این افعال را افعال تلویب مینامند چونکه معانی آنها
در قلب وجود میگیرند .

مسألة — این افعال داخل بر مبتدئه وخبر میشوند بعد از این که
فاعل گرفته باشند پس نصب میدهند مبتدئه وخبر را بنا بر اینست که
مفعول اول آنها باشد وخبر مفعول دوم آنها لذا مصنف میگوید اینست
بفعل التلویب جزئی ابتداء : مراد از دو جزء ابتداء مبتدئه وخبر است .

مسألة — بدانکه افعال تلویب بر سه قسم است قسم اول افعال تلویب
که لازم است و متعدی بحرف جر میشود و از این قسم است تعاضل
وتفکر وجبن قسم دوم افعال نیست که متعدی بیک مفعول میشوند و از
این قسم است عرف وفهم وکره ، قسم سوم افعال نیست ، صکه ، متعدی

بدومفعول میشود که این باب ششم برای همین قسم منعقد شده و هذا هو المراد من قول الشارح ولما كانت افعال القلوب كثيرة، وليست كلها عاملة هذا العمل والمفرد المضاف يعم بين ما اراده منها .

مسألة — المراد من المفرد المضاف لفظ الفعل المضاف الى القلب والدليل على افادة المفرد المضاف العموم انه اذا قيل، جائي عالم البلد: يفهم منه عرفا ان الجائي كل من هو عالم في البلد لا واحد من علماء البلد وكذا قول الناظم، انصب بفعل القلب: يفهم منه ان كل فعل قلبي له هذا الحكم وليس كذلك فبين ما اراده منها فقال اعني بالفعل القلبي العامل هذا العمل راجي الخ .

مسألة — رأي نصب ميدهد مبتدء وخبر را زمانيكه بمعناى علم باشد مثل قول شاعر: رايت الله اكبر كل شيء: كه رايت بمعناى علمت است يا اينكه بمعناى ظن باشد مثل قول خداوند، انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا: شاهد در يرونه ميباشد كه بمعناى يظنونه ميباشد ونراه بمعناى نعلمه ميباشد .

مسألة — اگر رأى بمعناى اصاب الرية باشد متعدى بىك مفعول میشود مثل، رايت زيدا: يعنى ضربت زيدا بالسكين مثلا فاصاب السكين ريته: وهمچنين متعدى بىك مفعول میشود اگر بمعناى دیدن بچشم باشد مثل، رايت زيدا: يعنى دیدم زيدرا وهمچنين متعدى بىك مفعول میشود اگر بمعناى رأى دادن باشد مثل، رأى ابو حنيفة حل النبيذ يعنى رأى داده وقتوى داده ابو حنيفة حلال بودن نبيذرا .

مسألة — از همین افعال قلوب دو مفعوليست خال كه ماضى يخال باشد يعنى از باب منع يمنع باشد وخال بمعناى ظن است مثل

يخال الفرار يراخي الاجل : الفرار منصوب ومفعول اول يخال ميباشد
وجمله يراخي الاجل مفعول دوم است ويا بمعنای علم مثل ، و خلتي
لی اسم :

مسألة — اكر خال ماضي يخول باشد يعنى از باب نصر ينصر
باشد گاهى بمعنای تعهد استعمال ميشود و گاهى بمعنای تکبر و در این
صورت از افعال مانحن فيه نیست .

مسألة — از جمله این افعال علمت بمعنای تیقتت ميباشد مثل
وان علمتموهن مؤمنات : نه بمعنای عرفت یا بمعنای ، صرت اعلم ای
صرت مشقوق الشفة العليا : وقيل السفلى : ولفظ اعلم صفة مشبهة
است .

مسألة — از جمله این افعال وجد ميباشد که بمعنای علم است
نحو ، انا وجدناه صابراً : نه بمعنای اصاب بمعنای پیدا کردن
گمشده یا بمعنای غضب یا بمعنای حزن .

مسألة — از جمله این افعال ظن ميباشد که مشتق از ظن بمعنای
کمان باشد مثل ، انه ظن ان لن يحور : ان مخففة با اسمش که ضمیر
شان است و خبرش که جمله لن يحور است سد مسدو مفعول ظن
شده یا اینکه مشتق از ظن بمعنای علم باشد مثل ، وظنوا ان لاملجأ
من الله الا اليه : و ترکیب این مثال مثل ترکیب سابق است .

مسألة — اكر ظن مشتق از ظن بمعنای تهمة باشد از افعال دو
مفعولی نیست بلکه فقط متعدی بیک مفعول ميشود چنانکه بزودی
بیاید و مراد از تهمة اینستکه که کسی بدون سبب مورد ظن سوء
قرار داده شود و مثالش خواهد آمد .

مسألة — از جمله این افعال حسبت بکسر سین است بمعنای اعتقدت مثل ، و يحسبون انهم على شيء : و ترکیب این مثال مثل ترکیب دو مثال سابق است یا بمعنای علمت مثل ، حسبت التقى والوجود خیر تجارة : نه اینکه بمعنای صرت احسب باشد یعنی گردیدم صاحب شقره یعنی سرخ و سفید و لفظ احسب صفة مشبیه است بمعنای اشقره .

مسألة — از جمله این افعال زعمت بمعنای ظننت میباشد مثل فان تزعميني كنت اجهل فيكم ! نه اینکه بمعنای کفیل و ضامن شدن و یا فر به شدن و یا لاغر شدن باشد .

مسألة — از جمله این افعال عد بمعنای ظن میباشد مثل ، ولا تعدد المولى شريكك في الفنى ؛ نه اینکه مشتق از عد بمعنای حساب کردن باشد .

مسألة — از جمله این افعال حجي بحاء بی نقطه پس از ان جيم بمعنای اعتقد میباشد مثل ، قد كنت احجو ابا عمر واخا ثقة ؛ نه اینکه بمعنای غلب في الحاجة باشد یعنی غلبه در الغاز و معنی و ما يستر فيه المعنى كقوله :

الاخذ وعد موسى مرتين وضع اصل الطبایع تحت ذین
وسكة خان شطرنج فخذها وادرج بين ذاك المدرجين
فهذا اسم من يهواه قلبی وقلب جميع من في الخافقين

که این معنی با اسم رسول خدا محمد (ع) میباشد چون وعد موسى چهل است مطابق ميم بحساب جمل واصل طبایع چهار مطابق دال وسكة شطرنج هشت مطابق حاء و نه اینکه بمعنای قصد کردن یا اقامه کردن یا بغل کردن باشد .

مسألة — از جمله این افعال دري بمعنای علم میباشد مثل ،
دریت وفي العهد : تاء دریت مفعول اول است نائب فاعل وفي العهد
مفعول دوم .

مسألة — از جمله این افعال جعل بمعنای اعتقد میباشد مثل ،
وجعلوا الملكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ؛ نه اینکه بمعنای خلق
باشد اما جعل که بمعنای صیر باشد پس بزودی میاید که این جعل
همچنین دو مفعولی است .

مسألة — از جمله این افعال هب بمعنای فعل امر از ظن یظن
میباشد مثل ، فهینی امرء هالکا ؛

مسألة — از جمله این افعال تعلم که امر است از باب تفعل
بمعنای امر ثلاثی مجرد میباشد ومعنای تعلم در فارسی بدان است
مثل ، تعلم شفاء النفس قهر عدوها نه اینکه بمعنای تعلم یعنی
یاد گرفتن باشد .

مسألة — بدانکه فرق بین تعلم که بمعنای اعلم باشد و بین تعلم
که بمعنای یاد گرفتن باشد اینست که مراد از اول طلب حصول
علم است در زمان تکلم مثل تعلم زیدا عاد لا یعنی بدان الان که
زید عادل است و مراد از دوم اینست که بسبب اسباب و مقدمات علم
را بعد ازین تحصیل نماید مثل تعلم الفقه یعنی علم فقه را بسبب
درس خواندن و مطالعه کردن و بقیه اسباب تحصیل بنما حاصل آنکه
اول در فارسی بمعنای بدان است و دوم بمعنای دانا بشو است این
بود فرق معنوی بین تعلم که از مانحن فیه است و بین تعلم که از
مانحن فیه نیست اما فرق لفظی اینست که تعلم که از ما نحن فیه

است غیر متصرف است و تعلم که از مانحن فيه نیست متصرف است و ایضا تعلم که از مانحن فيه است دو مفعول است و دیگری يك مفعول .

مسأله — بدان که افعالی که بمعنای صیر باشد که آنها را افعال تصییر و افعال تحویل مینامند مثل افعال قلوب عمل میکنند یعنی نصب میدهند مبتده و خبر را لکن فعل قلب نیستند و این افعال تصییر هشت فعل است اول صار بدانکه در غالب کتب نحو لفظ صیر از باب تفعیل را از افعال تصییر شمرده اند نه صار ثلاثی مجرد را و ظاهرا شارح اشتباهها صار را ذکر کرده چونکه مثالی هم برای صار که عمل در دو مفعول کرده باشد در کلام عرب موثوق به دیده نشده چنانکه شارح هم از برای صار مثال ذکر نکرده و لعل منشاء اشتباهه نسیانه ما قاله فی اول الكتاب فی کاستقم از من عاده اعطاء الحکم بالمثال لان قول الناظم کصیر بیان لاحد الافعال التي تنصب المفعولين فالاول من هذه الافعال صیر لاصار ، نحو فصیروا مثل کعصف مأکول : ونحو صیر زید الطین خزفا :

دوم — جعل بشرطیکه بمعنای صیر باشد نه بمعنای اعتقد و یا خلق مثل ، فجعلناه هباء منثورا :

سوم — وهب مثل ، وهبني الله فداك :

چهارم — رد مثل ، لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا :

پنجم — ترك مثل ، تركه اخا القوم :

ششم — اتخذ که بمعنای اخذ میباشد و تاء اصلي است مثل همزه در اخذ و در ما نحن فيه بمعنای صیر میباشد مثل ، لتخذت عليه اجرا :

هفتم — اتخذ من اتخذ لامن اخذ ولذلك ادغم تاء الاصل في تاء الافتعال ولولا ذلك لقلبت بقلب الهمزة ياء كما بين في علم الصرف مثاله ، واتخذ الله ابراهيم خليلا .

مسألة — بدانكه از جمله مختصات اين افعال قلوب وما يلحق بها يكي الغاء است وديكر تعليق وديكر عدم جواز حذف احدالمفعولين مع ذكر الاخر وديكر جواز كون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين بها ذكر المصنف الثلاثة الاولى واما الرابع فقد علم من مثال خال بمعنى علم والوجه في ذلك ان تعلق افعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت طننت زيدا قائما فالمظنون هو القائم لا ذات زيد بخلاف ضربتي فان تعلقه بالضميرين معا ولان تعلق علم الانسان وظنه بصفات نفسه اكثر من تعلقهما بصفات غيره فاذن لا يحتاج الى دخول لفظه نفس على الضمير الثاني بخلاف غيرها فيجب فيه فيقال ضربت نفسى ونظير افعال القلوب في هذا الحكم فقد وعدم .

مسألة — وخص بالتعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا فيجوز مراعاة محل المفعولين بان يتبع بالنصب وسنذكر الوجه في ذلك وكذلك خص بالالفاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا ما من قبل هب من الافعال المتقدمة بخلاف هب وما بعده اعنى تعلم والتى كصير .

مسألة — وجه التعليق فيما يعلق ان المعلقة المذكورة الالية لا بد من ان تقع في صدر الجملة وضعا كما سيبيئه الشارح فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال تقتضى تغيير صورة الجملة بنصب جزئها فوجب مراعاة المقتضيين معا بان يراعى احدهما لفظا والاخر محلا

فروعی المعلقات لفظا وهذه الأفعال محلا ولم يعكس الامر لان العكس غير ممكن في المعلقات والتعليق منقول من قولهم : امرئة معلقة بفتح اللام اذا فقد زوجها فتكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لعدم جواز تزويجها بغير الزوج المفقود والفعل المعلق مثلها لانه ممنوع من العمل لفظا وعامل محلا ولذلك جاز العطف على معموليها بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا . قال الرضى في باب الموصولات وبعضهم يجوز التعليق في غير افعال القلوب ثم ابطله فراجع .

مسألة — هب وتعلم هر دو فعل امر هستند وغير متصرف كما اشير اليه سابقا .

مسألة — برای غير ماضي از اين افعال يعنى براي مضارع وفعل امر ومشتقات ديگر اين افعال غير از هب وتعلم قرار بده هر حکمي راکه براي ماضي اين افعال دانسته شد که عبارت است از نصب دو مفعول که در اصل مبتده وخبر بوده اند وجواز الغاء ووجوب تعليق . قيل لم يسمع مضارع درى بمعنى الظن الا بجهولا وعلى هذا يمكن افتراك في دعاء الكميل فتأمل المنجد .

مسألة — بدانکه بين الغاء وتعليق دو فرق است يکي اينکه الغاء بطلان عمل است لفظا ومحلا وتعليق بطلان عمل است لفظا نه محلا دوم اينکه الغاء جائز است باشرائط الغاء بخلاف تعليق زيرا که تعليق واجب ميشود باشرائط چنانکه بزودي خواهد آمد .

مسألة الغاء را جائز بدان لکن نه در ابتداء کلام بلکه در وسط چه اينکه در وسط دو مفعول باشد مثل زيد علمت قائم ، يا انکه دو

وسط دو مفعول نباشد مثل ان المحب علمت مصطبر ، که علمت در وسط اسم وخبر ان واقع شده لذا ملغی شده ویا انکه در وسط فعل وفاعل باشد مثل ضرب اظن زید ، ویا انکه در وسط مفعول وفاعل فعل دیگر باشد مثل : شجاك اظن ربع الظاعیناء ، که اظن در وسط مفعول شجاکه کاف است وفاعل شجاکه ربع است واقع شده ولكن اظن عمل کرده در ربع وپس از عمل اظن در ربع برای شجاضمیر مستتر در شجا را فاعل قرار دادیم لانه من امثلة باب التنازع ان قلنا ان شجا فعل لا اسم مضاف بمعنى الحزن او العظم الناشب في الحلق كما فی قوله (ع) وفي الحق شجا والا فيكون مما وقع الفعل بين المفعولين وعليهذا يكون الربع المفعول الاول وشجاك الثاني فتنازع في ربع العاملان اعنى شجا واظن فاعملنا الثاني واضررنا في الاول فتحصل بما ذكرنا انه اذا وقع الفعل في الوسط يجوز الوجهان اي الالغاء والاهمال وهما على السواء لارجحان لاحدهما على الاخر ولكن قال ابن معط المشهور الاعمال فيظهر من كلامه ان الاعمال ارجح لما ذكر في باب التنازع من ان اعمال الثاني اولى لقربه ولسلامته من الفصل باجني في بعض الموارد ولا قوائية الفعل من الابتداء في نحو ؛ زید اظن قائما ، فتامل .

مسألة — أيضا الغاء را جائز بدان اكر فعل قلبی در اخیر واقع شود مثل ، هما سيدانا يزعمان ، ويجوز الاعمال أيضا نحو ، زید اقامتا ظننت ، لكن الالغاء أحسن واكثر استعمالا لانه لاحظ للفعل القلبي في المقدم بوجه من الوجوه مع ان الابتداء اسبق وأقرب اليهما .

مسألة — قال بعض المحققين ان جواز الالغاء انما هو فيما اذا وقع الفعل بين المبتدأ والخبر وفي غيره يجب قال الجامی وقد يقع الالغاء

فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جائي زيد احسب وعمرو ولاشك ان الغائبا في هذه الصور واجب انتهى .

مسألة — قد تقدم انه لا يجوز الالغاء فيما وقع الفعل في ابتداء الكلام فان جاء في كلامهم ما يوهم الغاء ما وقع في الابتداء فأوله وإنو اي قدر ضمير الشأن كقوله ، واما أخال لدينا منك تنويل ، فالتقدير أخاله أي الشأن فضمير الشأن المقدر مفعوله الاول والجملته بعده في موضع مفعوله الثاني فلا الغاء ولا تعليق حينئذ .

أو انو لام ابتداء معلقة في كلام يوقع في الوهم اي الذهن الغاء فعل تقدم على المفعولين كقوله ، اني رأيت ملاك الشيمة الادب ، برفع ملاك والادب تقديره ، اني رأيت للملاك الشيمة الادب ، فحذف اللام وابقى التعليق فليس فيه الغاء ما تقدم على المفعولين بل تعليق .

مسألة — واجب است تعليق افعال قلوب غير اذهب وتعلم قبل از ماء نافية زیرا که برای ما صادرات است ومنتع است که عمل کند ماقبل ان در ما بعدش وهمچنين است بتيه معلقات يعنى بقيه هم صادرات دارند ومنتع است که ماقبل انها در ما بعد شان عمل کند مثل لقد ، علمت ما هؤلاء ينطقون ، که علمت معلق از عمل شده بسبب اینکه قبل از ماء نافية واقع شده وهمچنين است اگر قبل از ان نافية واقع شود مثل قول خداوند ، وتظنون ان لبثتم الا قليلا ، که تظنون معلق از عمل شده بسبب اینکه قبل از ان نافية واقع شده .

مسألة — بدانکه این افعال قلوب مقتضایشان دو چیز است یکی اینکه باید داخل بر جمله شوند زیرا که مراد از علمت مثلا ادراك ذات است مع الحكم عليه بوصف من الاوصاف كالقيام مثلا ولذا قالوا ان الفرق بين العلم بمعنى اليقين وبين العلم بمعنى العرفان ان الاول ادراك للشئ مع الحكم عليه والثاني ادراك للشئ نفسه من غير حكم عليه ولذلك بعينه أيضا قالوا انه انما يعطف على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة نحو ، علمت لزید قائم ، وغير ذلك من افعاله ولا يقال ، علمت لزید قائم وعمروا ، لأن مطلوب هذه الافعال هو مضمون الجمل وديكر اینکه باید دو جزء جمله را نصب بدهند وبعبارة اخرى این افعال قلوب دو اقتضاء دارند اول معنوی که باید متعلق بجمله بشوند یعنی دلالت بر ادراك مضمون جمله کنند ودوم لفظي که باید دو جزء جمله را نصب بدهند بنا بر مفعولية ولازمه این اقتضاء دوم اینست که این افعال باید بر جمله اسمیه داخل شوند تا بتوانند دو جزء جمله را نصب بدهند واکر برای این اقتضاء مانعی پیدا شد كأحد المعلقات كما في قوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا فيبطل هذا الاقتضاء الثاني ولازمه فتدخل هذه الافعال على الجملة الفعلية أيضا وذلك لقوة المانع بالنسبة الى المقتضي كما ثبت في محله وبذلك يجاب عن الاشكال الوارد على الآية الشريفة بأنها ليست من باب التعليق في شئ لأن شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ، ظننت ما زید قائم فلو حذف ما لقلت ؛ ظننت زیداً قائماً ، والاية الكريمة لايتأتى فيها ذلك لانك لو حذف المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال

وتظنون لبثتم هذا هو الاشكال الوارد على الآية ونحوها وجوابه ما
 حققنا لا دعوى الاجماع وانكار الاشتراط كما ارتكبه بعض من لا خبرة
 له بدقائق القواعد والله الموفق .

مسألة — همچنين اين افعال معلق ميشوند اكر واقع شوند قبل
 از لاء نافية مثل علمت لازيد عندك ولا عمرو ، وابن هشام شرط کرده
 است در تعليق بسبب ان نافية ولاء نافية تقدم قسم را بر جمله معلق عنها
 العامل چه انکه قسم ملقوظ به باشد مثل علمت والله لازيد قائم ،
 ويا انکه مقدر باشد مثل مثال شارح و همچنين اين افعال معلق ميشوند
 اكر واقع شوند قبل از لام ابتداء چه انکه لام ابتداء ظاهر باشد
 مثل علمت لزيد منطلق ، يا انکه مقدر باشد چنانکه گذشت در اني
 رأيت ملاك الشيمة الادب ، و همچنين است اكر اين افعال واقس
 شوند قبل از لام قسم يعنى لاميكه بر جواب قسم داخل ميشود مثل
 ولقد علمت لتأتين منيتي ، که لام لتأتين لام جواب قسم است و جمله
 قسم محذوف و جوابش محلا منصوب است لا لفظاً لأن العامل علق
 عنها باللام و برای استفهام نيز همين حکم تعليق ثابت است هر گاه بعد
 از فعل قلبی واقع شود و آن در سه صورت است .

صورت اول اينکه أداة استفهام بر هر دو مفعول مقدم شود مثل
 علمت أزيد قائم ام عمر ، ومعناى كلام اينستکه ، علمت جواب هذا
 الاستفهام يعنى دانستم که کداميك از زيد وعمرو قائم است فلا
 اشكال في الجمع بين العلم والاستفهام الملازم للجول ، صورت دوم اينکه أحد
 المفعولين استفهام باشد مثل لتعلم اى الحزبين أحصى . صورت سوم
 اينکه مفعول اول مضاف الى مافيه الاستفهام باشد مثل علمت أبومن

زید ، وهما کسابقتهما اشکالا وجواباً فلا تغفل ، اما اگر استفهام در مفعول دوم باشد مثل ، علمت زیداً أبو من هو ، پس در این صورت بهتر نصب مفعول اول است زیرا که مفعول اول در این صورت نه مستفهم به است و نه مضاف بمستفهم به ناظم این مطلب را در شرح کافیة گفته است .

مسألة — ذکر کرده است أبو علی از جمله معلقات لعل رامثل قول خداوند ، وان أدری لعله فتنة لكم ، که أدري بسبب لغل از عمل معلق شده و ذکر کرده بعض نحویین از جمله معلقات او را و ناظم جزم کرده است باین قول بعض در کتاب تسهیل مثل قول شاعر .

وقد علم الأقبام لو ان حاتماً أراد ثراء المال كان له وفر
که علم بسبب او معلق از عمل شده .

مسألة — قد تقدم ان الجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب حتى يجوز العطف عليها بالنصب ولكن اختلف في المعطوف بأنه هل يعطف عليها جملة منصوبة الجزئين نحو ، علمت أزيد قائم وعمروا جالسا ، ام مفرد فيه معنى الجملة كما مثلنا سابقاً وكذلك اختلف في نفس الجملة المعلق عنها العامل بأنه هل كل واحد من الجزئين منصوب المحل ام كلاهما معا وفي كلا الامرين كلام لا يسهه المقام .

مسألة — لبعض هذه الافعال معنى اخر قريب من معناه الاول يتعدى به الى مفعول واحد والى ذلك اشار الناظم بقوله .

لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة

نحو لا والله أخرجكم من بطون امهاتكم لاتعلمون شيئا ، أي لا

تعرفون شيئاً ونحو ، ما هو على الغيب بظنين ، أي بمتهم أي ليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم محلاً لظن السوء في إخباره عن المغيبات أي لا يَحْتَمَلُ في شأنه الكذب وكذلك يتعدى الى مفعول واحد رأى بمعنى أبصر أو أصاب الرية وقد تقدم معناه أو من الرأي وقد تقدم أيضاً وكذا خال بمعنى تعهد أو تكبر ووجد بمعنى أصاب ونحو ذلك فإنة يتعدى لمفعول واحد .

فائدة قال الزمخشري في تفسير اياك نعبد ان الكاف في ارايتك لا محل لها من الاعراب وبهذا ينحل الاشكال ألوارد على قوله (ع) في دعاء كميل افتراك معذبي فتأمل .

مسألة — لرأي الرؤيا في النوم ويسمى الرؤيا الحلمية ، أنسب ما نسب لعلم ، حال كونه طالب مفعولين فانصب به مفعولين حملاً له عليه لتماثلهما في المعنى اذ الرؤيا في النوم إدراك بالباطن كالعلم بمعنى اليقين كقوله : اراهم رفقتى يعنى أرى في النوم انهم رفقتى .

مسألة — قد ذكرنا سابقاً ان من خصائص هذه الافعال انه لا يجوز حذف أحد مفعوليها وابقاء الآخر وكذا لا يجوز حذفها معا وهذا هو المراد بقوله ، ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول والوجه في ذلك انه قد تقدم انما ان الغرض من قولك ، علمت زيداً شارباً ، ليس علمك بزيد نفسه بل الغرض كما قلنا سابقاً علمك بصفة زيد وهو كونه شارباً فيكون المقصود من : علمت زيداً شارباً ، علمت شرب زيد فلو اقتضت على علمت فقط او مع أحد المفعولين ضيعت المقصود من الكلام وهو الاخبار عن علمك الحاصل بشرب زيد وذكر بعض في هذا وجهاً آخر وهو ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فلا بد من أن

تقع بعدها جملة تكون بمنزلة جواب القسم وجواب القسم لا يحذف فكذا ما هو بمنزلة ولا يخفى ان التعليل الاول احسن وأدق .

مسألة — أجاز بعضهم حذف المفعولين أو أحدهما ان وحدت فائدة كقولهم في المثل ، من يسمع يخل ، أي يخل مسموعه صادقاً لا ان لم توجد فائدة كإقتصارك على اظن اذ لا يخلو الانسان في الغالب من ظن ما هذا كله اذا لم توجد قرينة على المحذوف فان دل دليل أي ان وجدت قرينة على المحذوف فاجزه أي الحذف كقوله تعالى اين شركائي الذين كنتم تزعمون ، اي تزعمونهم شركائي فحذف المفعولين وهما هم وشركائي بقرينة قوله تعالى ، وما نرى معكم شفعائكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء : ولا يجب مساواة القرينة مع ذي القرينة فلا يستشكل بأن المحذوف في المثال المفعولان وفي ما جعل قرينة ان وصلتها هذا مثال لحذف المفعولين واما مثال حذف احدهما فهو نحو قول الشاعر : فلا تظني غيره منى ، بمنزلة المحب المكرم ، فحذف المفعول الثاني من تظني ومفعوله الاول غيره والتقدير فلا تظني غيره حاصل .

مسألة — الأصل في الجملة التي بعد القول ان يحكي اعرابه فلا ينصب جزءها ولكن الجملة في محل النصب كما ذكرنا سابقاً ويجوز ان يجري القول بجرى الظن فينصب الجزئين وهذا هو المراد بقوله وكتظن اجعل القول جوازاً وانصب به مفعولين ، لكن لا مطلقاً بل بشروط أربعة :

الأول ان يكون مضارعاً . الثاني ان يكون المضارع مسنداً الى تاء الخطاب نحو تقول . الثالث ان ولي مستفهماً به بفتح الهاء اي أداة الاستفهام الرابع ان لا ينفصل القول عن أداة الاستفهام بغير ظرف

او شبهه أي الجار والمجرور او المفعول نحو .
 متى تقول القلص الرواسما يحملان ام قاسم وقاسما
 فعمل تقول في القلص وجملة يحملان لأنه جامع للشرائط المذكورة
 فان انفصل القول عن أداة الاستفهام بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية
 نحو ، أنت تقول زيد قائم ؛ فحكي اعراب جزئي الجملة لأن الفصل
 ليس بالظرف وشبهه والمفعول بل بالمبتدأ وهو أنت وجملة تقول مع
 الجملة بعده المحكية بها خبره .

مسألة — وان ببعض ذي الثلاثة ، أي الظرف وشبهه والمفعول
 فصلت بين الاستفهام والقول يحتمل ان يعمل القول عمل الظن ولكن
 بالشرائط المذكورة نحو ؛ أغدا تقول زيدا منطلقاً ، هذا مثال الفصل
 بالظرف ومثال الفصل بالجار والمجرور ؛ أفي الدار تقول عمروا جالسا
 ومثال الفصل بالمفعول الثاني ؛ أجهلا تقول بني لؤي ، هذا مذهب
 جمهور العرب .

مسألة — واجرى القول كظن فينصب به المفعولان، مطلقاً بلا
 شرط من الشروط المذكورة اي سواء وجدت الشروط المذكورة أم لا
 عند سليم وهم قبيلة خاصة نحو ؛ قل ذا مشفقاً ، ونحو .

(قالت وكنت رجلا فطينا) (هذا لعمر الله اسرائينا)

فعمل قالت في هذا واسرائين مفعولين له وجملة وكنت رجلا فطينا
 حالية أو اعتراضية على اختلاف فيها ونحو ؛ أعجبتني قولك زيدا منطلقا
 ونحو وأنت قائل بشراً كريماً وقد تقدم في بحث تعريف الكلام ما يفيدك
 هنا فتذكر .

مسألة — بدانكه أسباب تعدي فعل پنج است .

أول همزة باب أفعال مثل ، ذهب زيد واذهب زيداً .
 دوم باء مثل ، ذهب زيد وذهب بزيد .
 سوم تضعيف عين باب تفعيل مثل ، فرح زيد وفرحت زيداً .
 چهارم الف باب مفاعله مثل ، سار زيد وسأيرت زيداً .
 پنجم سين باب استفعال مثل ، خرج زيد واستخرجت زيداً .
 اذا عرفت ذلك فاعلم ان الفعل ان كان لازماً فهذه المذكورات
 يتعدى الى مفعول واحد وان كان متعدياً لمفعول واحد فيها يتعدى الى
 مفعول آخر يتقدم على المفعول الذي كان قبله كما يأتي مثاله في قول
 الناظم : وان تعديا لواحد الخ وان كان متعدياً لمفعولين فيتعدى الى
 ثالث يتقدم على المفعولين كانا قبله كالكاف : في يريكمم وأراكمهم وكهمراً
 في ، اعلم زيد عمراً بشراً كريماً .
 قال الرضى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى
 اثنين وهما من افعال القلوب اعنى اعلم وارى وعند الاخفش تنقل
 بالهمزة باقى افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه
 الطبيعى قبل المفعولين لان معنى الهمزة التعدية حمل الشيء على اصل
 الفعل فمعنى اعلمتك زيداً منطلقاً حملتك على ان تعلم زيداً منطلقاً
 فلا بد ان يذكر او لا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه
 لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات
 اولاً ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدء والخبر والحال وذى
 الحال والوصف والموصوف وكذلك في نحو احقرت زيداً النهر اى حملته
 على حفر النهر انتهى .
 فالمفعول الاول في المتعدى الى الثلاثة ثالث زماناً وان كان أولامكاناً

والثاني فيه اول زمانا لانه في الاصل كان مبتدأ وان صار بعد تعدي الفعل الى الثلاثة ثانيا مكانا والثالث فيه ثان زمانا لانه في الاصل خير للثاني وان صار بعد تعدي الفعل الى الثلاثة ثالثا مكانا فاحفظ ذلك فانه يفيدك فيما سيأتي في باب النائب عن الفاعل عند قول الناظم في باب ظن وارى المنسح اشهر ، فتحصل بما ذكرنا ان ارى وأعلم المتعديين لمفعولين يتعديان الى ثلاثة مفاعيل اذا صاروا بادخال همزة التعدية عليهما ارى وأعلم نحو ، اذ يريكم الله في منامك قليلا ولو اراكم كثير الفشلتم فعدي يرى وهو مضارع ارى الى ثلاثة مفاعيل اعني الكاف وهم و قليلا وكذلك ارى عدى الى ثلاثة مفاعيل اعني الكاف وهم وكثيراً وكذا اعلم وهو واضح ومعناي ، اعلمت زيدا بشرا كريما ، چنین میشود که دانا کردم زيد را که بشر کریم است ومعناي ، اراني الله زيدا عادلا چنین میشود که در خواب خداوند بمن فهماند که زيد عادل است فاستخرج منه معنى الآيتين .

مسألة — هر حکمی که برای دو مفعول علمت واخواتش ثابت بود مطلقا که عبارت است از الغاء وتعليق از دو مفعول وحذف دو مفعول یا یکی از دو مفعول جميع این احکام برای مفعول دوم وسوم از مفاعيل ثلاثة باب اری وأعلم ايضا ثابت وحقق است مثل ، البركة اعلمنا الله مع الاكابر ، که اعلم در وسط مفعول دوم وسوم مكاني واقع شده لذا ملفی شده زیرا که در اصل ، اعلمنا الله البركة مع الاكابر ، بوده ومثل وانت اراني الله امنع عاصم ، که اری ايضا در وسط مفعول دوم وسوم مكاني واقع شده لذا ملفی شده زیرا که در اصل ، اراني الله اياك امنع عاصم ، بوده پس از ان اياك مقدم شد

و مبتدا قرار داده شد لذا نصبش بدل برفع شد این دو مثال برای الغاء اعلم واری میباشد اما مثال تعلیق مثل اعلمت زیدا لعمر و قائم و مثل ، ارانی الله فی منامی لزید عادل ، اما مثال حذف مفعول دوم و سوم پس میگوئی ، اعلمت زیدا بحذف دو مفعول درجائی که قرینه خاصه بر دو مفعول محذوف موجود باشد مثل اینکه کسی بگوید هل اعلمت زیداً بشراً کریماً و تو در جواب بگوئی ، نعم اعلمت زیداً ، که سؤال سائل قرینه بر دو مفعول میشود این بود حکم مفعول دوم و سوم از حیث الغاء و تعلیق و حذف اما مفعول اول از سه مفعول پش جائز نیست الغاء او و نه تعلیق فعل از او زیرا که مفعول اول اری و اعلم بمنزله مفعول اول باب اعطیت میباشد و در مفعول اول باب اعطیت نه الغاء جائز است و نه تعلیق و لکن جائز است حذف مفعول اول اقتصاراً و سیجیء المراد منه فی المسألة الآتیه و هم چنین جائز است حذف هر سه مفعول لدلیل ای اختصاراً و سیجیء المراد منه ایضاً فی المسألة الآتیه ذکر کرده ناظم این جواز حذف هر سه مفعول را در شرح تسهیل و نقل کرده ابو حیان که سیبویه رایش رفته بسوی اینکه واجب است ذکر هر سه مفعول اگر قرینه نباشد فتامل ،

مسألة — بدانکه اقتصار در اصطلاح عبارت است از اینکه فعل متعدی لواحد بمنزله قاصر یعنی لازم قرار داده شود مثل ، کلاوا و اشربوا ، ای یجوز لکم الاکل و الشرب من غیر نظر الی ما یؤکل ، یا اینکه متعدی لاثنین بمنزله متعدی لواحد قرار داده شود مثل هو الواهب المائة الرتاعا ، من غیر نظر الی الموهوب له و مثل ، زید یعطی الفقراء من غیر نظر الی ما یطعمه للفقراء من الطعام و اللباس و الدراهم

والدنانير ويا اينكه متعدي لثلاثة بمنزله متعدي لاثنتين قرار داده شود وقول شارح ويجوز حذفه مع ذكر المفعولين اشاره بهمين صورت است ويمكن است متعدي لثلاثة بمنزله متعدي لواحد قرار داده شود مثل ، أعلمت زيدا ويمكن است متعدي لثلاث بمنزله لازم قرار داده شود مثل أعلمت ودر جميع اين صور شرط است كه قرينه بر محذوف نباشد والا اقتصار ناميده نميشود بلكه حذف با قرينه را اختصار مينامند زيرا محذوف مراد است ودر تقدير است والمقدر كالمذكور بخلاف الاقتصار لأن الفعل بعد التنزيل لا يحتاج الى ما كان محتاجاً اليه بدون التنزيل فعلم من ذلك ان في اطلاق الحذف على ما لم يذكر مساعمة ظاهرة اذ الظاهر من الحذف ان الفعل محتاج الى المحذوف وفي التنزيل ليس كذلك والتنزيل باب واسع له فوائد كثيرة ذكرت في علم البيان مفصلاً فاتضح من جميع ما ذكرنا ان القول بأن الاقتصار عبارة عن الحذف من غير دليل مساعمة في مساعمة اذ لا حذف هنا حتى يقال انه بلا دليل ولكن لا يذهب عليك ان بين مفهوم قوله ويجوز حذفه مع ذكر المفعولين اقتصاراً وبين منطوق قوله وكذا حذف الثلاثة لدليل شبه تناقض يدفع بان المراد من الحذف في الاول كما صرح الحذف اقتصاراً اي تنزيل الفعل بمنزلة الفعل المتعدى للمفعول الواحد والمراد من الحذف في الثاني الحذف اختصاراً اي ابقائه على ما كان عليه من التعدية الى الثلاثة فتأمل .

مسألة — وان تعديا أي علم واری لواحد بلا همزة بأن كان رای بمعنى ابصر وعلم بمعنى عرف فلاثنين به اي بالهمزة توصلافيقدم المفعول الذي تعديا اليه بالهمزة نحو ، اريت زيدا عمراً ! كه در اصل

رایت عمراً بود یعنی دیدم عمرو را و پس از آن بسبب همزه اریت زیداً عمراً شد یعنی نشان دادم زید را عمر را یعنی بزید گفتیم که اینست عمرو و مثل ! اعلمت بشراً بکراً ، که در اصل علمت بکراً بود یعنی شناختم بکر را پس از آن بسبب همزه اعلمت بشراً بکراً شد یعنی شناساندم بشر را بکر را یعنی بکر را برای بشر معرفی کردم تا اینکه بشر بکر را بشناسد و لکن بیشتر و محفوظ در کتب لغه و همچنین در استعمال فصحاء در این علم که بمعنای عرف است تعدیه اوست بسبب تضعیف عین الفعل مثل ، و علم آدم الأسماء كلها و متعدی شدن این علم بسبب همزه از جهت قیاس است نه از جهت سماع از عرب زیرا که متعدی شدن این علم بسبب همزه در کلام فصحاء شنیده نشده بنابراین آنچه که اختیار کرده ناظم او را در شرح تسهیل که نقل متعدی لواحد بد و مفعول بسبب همزه قیاسی است نه سماعی خلافاً لسیبویه چونکه سیبویه ادعای سماع کرده و لم یثبت ما ادعاه .

مسألة — قد ظهر من مطاوي ما تقدم ان الفعل المتعدي على ثلاثة اقسام سواء كان المتعدي بنفسه او بسبب من الاسباب الخمسة المذكورة فيما سبق .

الاول ما يكون متعدياً لواحد كضرب و علم بمعنی عرف و نحوهما .
الثاني ما يكون متعدياً الى اثنين وهو على قسمين ، الاول ما كان مفعوله الثاني غير الاول نحو ، اعطيت زيدا جبة ؛ و نحو اعلمت بمعنی عرفت و اريت بمعنی ابصرت ، والثاني ما كان مفعوله الثاني عين الاول من حيث المصداق نحو ، علمت بمعنی تقينت و اخواته .

الثالث ما كان متعدياً الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلمت واريت من العلم بمعنى اليقين والرؤيا في النوم اذا عرفت ذلك يظهر لك ان المفعول الثاني من مفعولي ارى واعلم المتعديين لهما بالهمزة كثناني مفعولي باب كسا في كونه غير الأول نحو ، اريت زيدا الهلال ، يعنى نشان دادم زيد را هلال را فالهلال غير زيد كما ان الجبة غيره في نحو ، كسوت زيدا جبة ، وكذلك يظهر لك ايضا ان المفعول الثاني منهما كثناني مفعولي كسا في جواز حذفه نحو اريت زيدا كما تقول كسوت زيدا بخلاف المفعول الثاني من ارى بمعنى الرؤيا في النوم واعلم بمعنى اليقين والوجه في ذلك زائداً على ما ذكرنا في ما تقدم ان المفعولين في هذين بمنزلة الاسم الواحد لأن المفعول به الحقيقي مضمون المفعولين لانفسهما فلو حذف الثاني منهما كان كحذف بعض اجزاء ما هو المفعول به الا ان يدل دليل فحينئذ يجوز حذفهما معاً او احدهما كما تقدم لأن المحذوف لدليل كالمذكور وذلك بخلاف باب كسوت فانه يجوز فيه الحذف وان لم يكن دليل على المحذوف كما اوضحناه في بيان اقسام التنزيل فراجع وكذلك يظهر لك ايضا ان المفعول الثاني من المتعديين بالهمزة كثناني مفعولى كسا في امتناع الغائه كما لايجوز الالغاء في المفعول الثاني من كسا فهو اي المفعول الثاني من ارى واعلم المتعديين لهما بالهمزة به اي بالثاني من مفعولي كسا في كل حكم من احكامه اي احكام الثاني من مفعولي كسا صاحب اتساع اي صاحب اقتداء واستثنى من هذه الكلية التعليق فانه جائز في ثاني ارى واعلم المتعديين الى مفعولين بالهمزة وان لم يجز في ثاني

مفعولي كسا نحو رب ارني كيف تحيي الموتى ، حيث علق ارني عن
 المفعول الثاني اعني جملة كيف تحيي الموتى .
 مسألة — وكارى السابق في اول الباب خمسة افعال لانها تشتمل
 على معنى اعلم .

الاول نبأ الحقه بأرى سيبويه واستشهد بقوله :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار
 فنبتت ماض مجهول وتاء المتكلم نائب الفاعل وهو المفعول الاول
 وزرعة المفعول الثاني والسفاهة كاسمها جملة حالية وجملة يهدي الي
 غرائب الاشعار في محل النصب المفعول الثالث ولكن المشهور فيها اي
 في نبأ تعديتها الي واحد بنفسها والى غيره بحرف جر .

والثاني ماالحقه به السيراني وهو اخبر كقوله :

وما عليك اذا اخبرتني دنفاً وغاب بعلك يوما ان تعوديني
 فأخبرت فعل ماض مجهول للمخاطبة من باب الافعال والتاء نائب
 الفاعل وهو المفعول الاول وياء المتكلم المفعول الثاني ودنفاً المفعول
 الثالث .

والثالث ماالحقه به ايضا السيراني وهو حدث كقوله :

او منعتم ما تسئلون فمن حد ثموه له علينا العلاء
 فحدثمو فعل ماض مجهول للمجمع المذكور المخاطب وتم نائب
 الفاعل وهو المفعول الاول وهاء الغائب المفعول الثاني والعلاء مبتدا
 مؤخر وله علينا خبر مقدم والجملة في محل النصب المفعول ، الثالث
 ومعناني بيت چنین است که شما امتناع کردید از خواهشهای که
 از شما شده بود پس کیست ان کسی که بشما گفته شده باشد که

افكس بر ما بر تری داشته باشد خلاصه مقصود شاعر اینست که چرا امتناع کردید از قبول خواهشهایی که ما را شما کردیم که بیاید بعد از این باهم برادری وهمد ردی داشته باشیم مگر تا حال شنیده اید که کسی در زندگانی از ما بهتر باشد تا شما آرزو کنید که مثل آنها باشید حاصل اینکه این آرزوییجا است زیرا که تا حال شنیده نشده که کسی در زندگانی از ما بر تری داشته باشد .

والرابع ما الحقه به ابو علي الفارسي وهو انبأ من باب الافعال
كقوله :

وانبثت قيساً ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن
فانبثت فعل ماض مجهول وتاء المتكلم نائب الفاعل وهو المفعول
الاول وقيسا المفعول الثاني وجملة ولم ابله حال وخير اهل اليمن
المفعول الثالث .

والخامس خير والحقه بلرى السيراني ايضا كقوله :
وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من اهلي بمصر اعوذا
فخبرت فعل ماض مجهول وتاء المتكلم نائب الفاعل وهو المفعول
الاول وسوداء المفعول الثاني ومريضة المفعول الثالث .

قد تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه الجزء الأول من شرحنا على
البهجة المرضية الذي سميناه مكررات المدرس ويليه انشاء الله تعالى
الجزء الثاني مبتدا بباب الفاعل وقد وقع الفراغ من نقله من السواد
الى البياض ضحوة يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من
شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على
هاجرها الف الصلاة والتحية وانا العيد المحتاج الى ربه الغني محمد
علي بن مراد علي المدرس الافغاني ، والحمد لله اولاً وآخرأ .

اعتذار

بر نقاد بصیر و اهل فضل و دانش پوشیده نماند بر اینکه بعضی اغلاط غیر مهم که در الفاظ واقع شده دو جهت دارد جهت اول آنکه بسیار با تعجیل در صدد اتمام بودیم از جهت خواهشهای برادران اهل فضل و جهت دیگر که علمت اصلی این اغلاط است سانحه وارده بر استاد معظم و پدر روحانی جناب مصنف حفظه الله و ایده للانجاز که سبب انشغال گردید و امید داریم از ارباب فضیله و دانش که اغماض عین نموده و اینجانب را مشمول عفو خود بفرمایند .

میرزا اسحاق الحسینی

الغزنوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين فله صلواته وتجاوته على أثره اللؤلؤ واليا

محمد وآله الأئمة الطاهرين وعلقتهم لؤلؤة على أهداسهم جمعهم ابد الابدين بعد

فان خباب العالم الفاضل عليه السلام الكامل الصفي للعباد السراج على

ودم تانيد من صروف عمره في قصير السطور اشعة باخشا فاحصا صاحب مجدا

وحضره من العلماء الاعلام حضور نفهم وتبر وبلغ كبر ال مرتبة من الابد

وبه النقة والاعمال وهو جازعنا في ما جازان تصديره المجتهدون وله

عنى جميع ما صح لى روليه في طرقى المقررة المنتهية الى ارباب العلم عليهم السلام

ولو صيد بما وصانه به شيا نحي الهوام وساتيد بر اعظام من سلوك طريقه

والرجاء ان لا ينال في من صالح الدعوات ١١ ج ١ ٤ ١٢

الاخر محمد علي الكاظمي القزويني



مكتبة
مدرسة
الاسلام
باصطوخاتو

مكررات المدرس

شرح السبوطي

لحجة الإسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

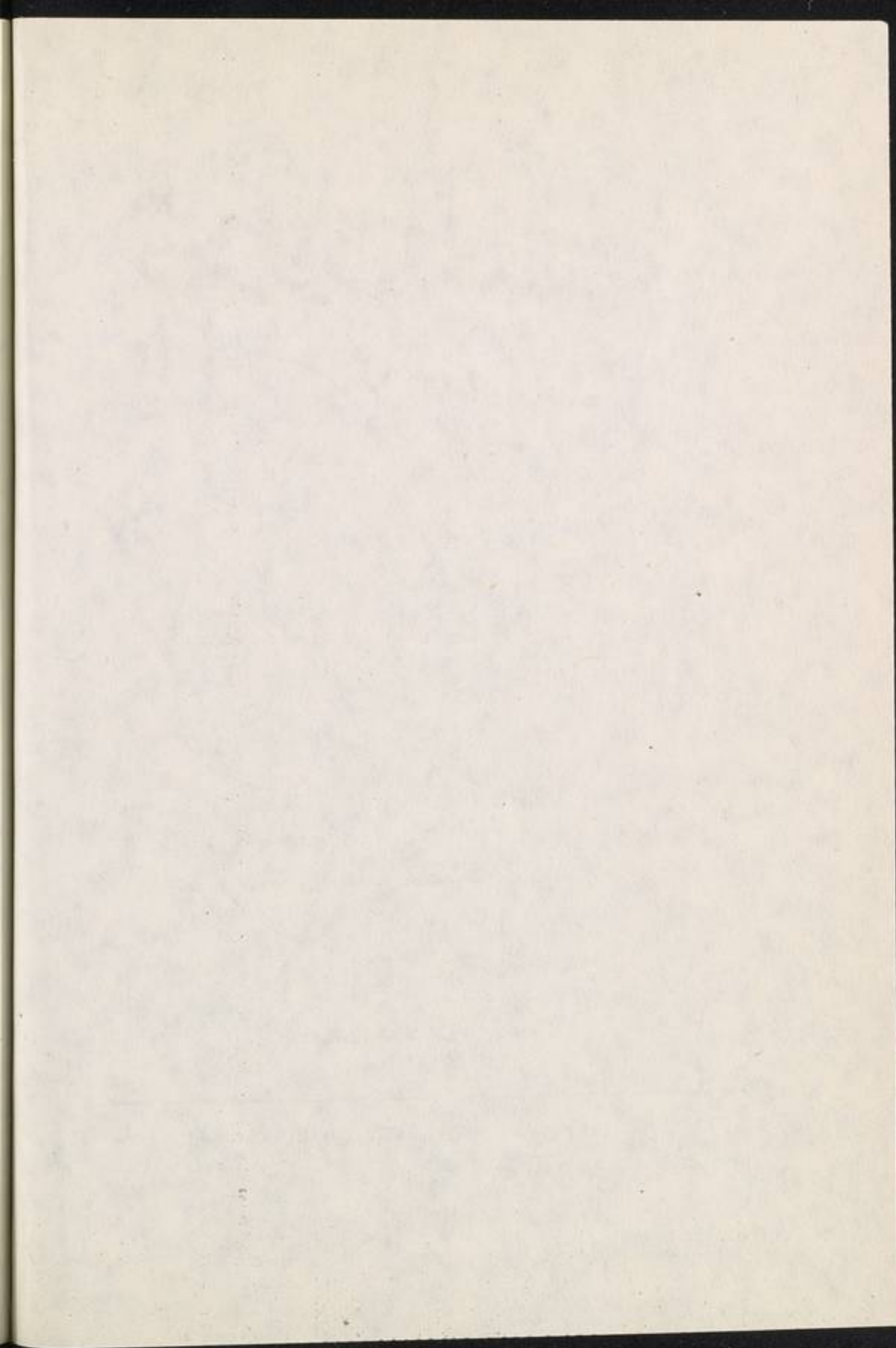
الجزء الثاني

الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله
الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم أجمعين من الآن الى قيام
يوم الدين. اما بعد فيقول العبد الفاني المحتاج الى رحمة ربه الغني محمد
علي بن مراد علي المدعو بالمدرس الأفغاني ، هذا هو الجزء الثاني من
كتابنا المسمى بمكررات المدرس في شرح البهجة المرضية اسأل الله
العزیز القدير ان يوفقني لاتمامه انه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير .

باب الفاعل

(هذا باب الفاعل وفيه المفعول به)

للفاعل عندهم تعريفات لافائدة في ذكرها وذكر ما فيها من النقص والابرار ؛ فالأحسن ان نقتصر بذكر ما في الكتاب : (وهو) أى الفاعل في اللغة من أوجد الفعل ، وفي الاصطلاح : (كما قال في شرح الكافية ، المسند اليه فعل تام) سواء كان لازماً ؛ كعقد ، او متعدياً كضرب (مقدم) على المسند اليه . (فارغ) عن ضمير الفاعل (باق على الصوغ الاصيلي : او) اسند اليه (ما يقوم مقامه) أى مقام فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الاصيلي ؛ (فالمسند اليه) بمنزلة الجنس (يعم) أى يشمل أربعة أشياء ، اعني (الفاعل والنائب عنه والمبتدئ والمنسوخ الابتداء ، وقيد التام) بمنزلة الفصل الأول (يخرج) المنسوخ الابتداء أعني (اسم كان) وعسى قال ابن هشام في اول المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة ولا يدخل الناسخ على الفاعل (و) قيد التقديم بمنزلة الفصل الثانى (يخرج المبتدئ) ، نحو زيد قام ؛ وفيهما اشكال سنذكره ؛ (و) قيد (الفراغ) بمنزلة الفصل الثالث ؛ يخرج الزيدان في نحو ، يقومان الزيدان ؛ لأن الفعل المسند اليهما وان كان مقدماً لكنه ليس فارغاً من الضمير ؛ وفيه ايضا الاشكال الذي سنذكره ؛ (و) قيد (بقاء الصوغ الاصيلي) بمنزلة الفصل الرابع (يخرج النائب عن الفاعل) ؛ وهذا يحتاج الى توضيح سنذكره ؛

(وذكر ما يقوم مقامه يدخل فاعل اسم الفاعل والمصدر واسم الفعل والظرف وشبهه ؛ ولو ، فيه) أى فى التعريف (للتنويع لا للتريد)؛ فلا يستشكل بأن التزديد فى التعريف موجب للاجمال المتناهي للمغرض من التعريف اعنى التعمين .

استشكل فى دخول المبتدأ من نحو زيد قام بأن الفعل لم يسند الى المبتدأ ؛ بل الجملة اسندت اليه فلا يحتاج اخراجه الى قيد التقديم لأنه خارج بنفسه ، واجيب بأن الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه حقيقة ؛ ولا يخفى ما فيه من التعسف .

واستشكل أيضا فى دخول الزيدان من نحو ، يقومان الزيدان بأن المراد من التقديم ما كان واجبا بسبب وصفه العنوانى والخبر ليس واجب التقديم بسبب وصفه العنوانى ؛ أى كونه خبراً مع ان الفعل فى يقومان كما قلنا ليس مسنداً الى الزيدان ؛ فلا يدخل يقومان فى التعريف حتى يحتاج الى الاخراج .

ثم اعلم انهم اختلفوا فى الصيغ الأصلية للفعل ، فقال بعضهم هي ثلاث؛ الأول ما كان بفتح العين ، كضرب ، والثانى ما كان بضم العين ، كشرف ، والثالث ما كان بكسر العين ، كعلم ، والفاء فى الجميع مفتوح ؛ وزاد بعضهم ما كان بضم الفاء وكسر العين ؛ أى الفعل المبني للمفعول ، والصحيح انه ليس بأصل وانما هو مغير من فعل الفاعل ؛ واحتج ذلك البعض بأنه جاءت أفعال لم ينطق لها بفاعل أصلاً ، كزهى الرجل ولو كان فرعاً للزم أن لا يوجد الا حيث يوجد الأصل ، ورد هذا الاحتجاج بأن العرب قد يستغنى بالفرع عن الأصل ؛ ألا ترى انه قد جات جموع لم ينطق لها بمفرد ، كمذاكير ونحوه ، وهي لاشك

ثوان عن المفردات ؛ هذا ما يذكره الشارح في اوائل باب التصريف نقلناه هنا بأدنى تغيير لتوضيح قوله ، وبقاء الصوغ الأهلي يخرج النائب عن الفاعل وللتنبية على ان اخراجه على قول الاكثر لا الكسل (و) قد (ذكر المصنف للنوعين) اي لما اسند اليه الفعل وما اسند اليه ما يقوم مقامه (مثالين فقال الفاعل) الاسم (الذي كمرفوعي) قولك (اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى و) انما (مثل بهذا المثال اعلاما) بامرین الاول (بانه لافرق في الفعل بين المتصرف) نحو اتى (والجامد) نحو نعم والثاني انه لافرق في الفاعل بين ان يكون مرفوعا لفظا نحو زيد ووجهه وبين ان يكون مرفوعا تقديرا نحو فتى وكذلك اذا كان مرفوعا محلا كما يصرح بذلك بعيد هذا .

(وحصره) اي . حصر المصنف (الفاعل في مرفوعي ما ذكره) في المثال (اما جرى على الغائب) لا الكلية (لاتبانه مجرورا بمن اذا كان نكرة بعد نفي او شبهه كما جائني من احد وبالباء في نحو كفى بالله شهيدا .

قال الشيخ عبد القاهر في اخر اسرار البلاغة ان الاسم الداخلة عليه الباء في نحو كفى يزيد فاعل كفى ومحال ان تعدى الفعل الى الفاعل بالباء او غير الباء ففى الفعل من الاقتضاء للفاعل مالا حاجة معه الى متوسط وموصل ومتعد انتهى وسياتي في باب حروف الجر فائدة الحروف الزائدة في كلام انشا الله .

(او ارادة للاعم من مرفوعي اللفظ والمحل) فيكون جريا على الكل فيدخل الاقسام كلها .

وليعلم انه قد جاء في بعض اللغات الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا

نحو خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار ونحو كسر الزجاج الحجر برفع الزجاج ونصب الحجر لكنه شاذ ومن باب القلب وقد ياتي كلاهما مرفوعين كقوله .

ان من صاد عققاً لمشوم كيف من صاد عققان وبوم حيث رفع الفاعل وهو الضمير المستتر في صاد والمفعول وهو عققان لكن في هذا المثال للتأمل مجال لولا بوم .

مسألة — قد يجر الفاعل باضافة المصدر اليه كما يجيء في باب اعمال المصدر عند قول الناظم وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله مثل ، لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض .

مسألة — (ولا بد بعد فعل من فاعل وهي اعني البعدية مرتبه فلا يتقدم على الفعل) لوجهين :

الأول لانه (كالجزم) من الفعل لشدة اتصاله بالفعل كما بين في علم الصرف في اسكان اللام في نحو ضربت فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على فعله .

والثاني ما ذكرناه في اول بحث المبتدء وحاصله ان تقديم الفاعل على الفعل موجب للبس بينه وبين المبتدء لانك اذا قلت ، زيد قام ، وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر المخاطب اردت الاخبار عن زيد بجملة قام وفاعله المستتر ؛ أم اردت اسناد قام خالياً عن الضمير الى زيد على انه فاعل ؛ ولاشك ان بين المعنيين فرقاً ؛ فان الجملة على الأول اسمية تدل على الثبوت المؤكد بسبب تكرار الاسناد كما بين في علم المعاني ؛ وعلى الثاني فعلية تدل على الحدوث وهذا الفرق بما يبيني عليه اغراض وفوائد مهمة يجب مراعاتها عند الفصحاء الذين كلامهم

مدارك لاثبات القواعد اللفظية فيجب دفع اللبس بالتزام تأخيره عن فعله ومع ذلك كله قال بعضهم بجواز تقديم الفاعل على فعله بعد ؛ ان واذا ؛ فيجعلون مدخولهما فاعلا للفعل المتأخر في نحو ، وان احد من المشركين استجارك ، واذا السماء اثقلت .

(فان ظهر) الفاعل (في اللفظ) سواء كان اسماً ظاهراً نحو ، قام زيد) ، ام ضميراً بارزاً (نحو ، الزيدان قاماً ، فهو) اى الفاعل (ذاك) الظاهر والظاهر عندهم قسمان الظاهر بالمعنى الاخص وهو مالم يكن ضمير او الظاهر بالمعنى الاعم وهو ما يشاهد بالعين ويسمع والمراد بالظاهر هنا هو المعنى الثانى ولذلك اتى بالمثالين فتدبر جيداً ؛ (والا) أى وان لا يظهر الفاعل بالمعنى المتقدم (فهو) (ضمير استتر) في الفعل (راجع اما لمتقدم) (مذكور) لفظاً (نحو ، زيد قام) ، (ونحو) ، (هند قامت ، او) راجع (لما دل عليه الفعل) الرفع للضمير المستتر على الفاعلية (نحو ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، اى ولا يشرب الشارب او) راجع (لما دل عليه الحال المشاهدة أى الحاله التى ترى وتشاهد) نحو ، كلا اذ بلغت التراقي ، اى بلغت الروح فحاله المحتضر التى يربها الحاضر عنده تدل على ان الضمير المستتر في بلغت راجع الى الروح .

قاعدة — (قالوا لا يحذف الفاعل) وحده (اصلا عند البصريين ؛ واستثنى بعضهم صورة ؛ وهى فاعل المصدر ، نحو سقيا ورعيا ، وفيه نظر) ؛ لانا لا نسلم ان الفاعل هنا محذوف لأن الجامد اذا اول بالمشق يستتر فيه الضمير كما تقدم في باب المبتدئ والخبر عند قول الناظم ، وان يشق فهو ذو ضمير مستكن فالمصدر اولى فاستتار الضمير

فيه لأنه مشتق عند بعض ؛ وأصل له عند بعض آخر ؛ كما سيأتي في المفعول المطلق عند قول الناظم ، وكونه أصلاً لهذين انتخب ، وقد ذكر في وجه النظر وجه آخر أيضاً وقال في حاشية المغنى في باب الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب عند قول المصنف وقال هشام والكسائي والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمرا ان شبهتهم في ذلك قول الشاعر .

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثنا في والرسوم البلاغ
وذلك انه على تقدير اعمال الثانى يجب ان يقول يرجعن وعلى تقدير اعمال
الاول يجب ان يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما
من الاول او الثانى .

(وقد استثنيت) بالمبنى للمفعول (صورة اخرى وهى فاعل فعل
الجماعة) المذكورين (المؤكد بالنون) سواء كانوا غائبين نحو ، لا
يضربن ، معلوماً وبجھولا ونحو ، ليضربن ، أيضاً معلوماً أم مخاطبين
نحو ، لتظلمن بجهولا ونحو اضربن ، ولا تضربن ، معلوماً وبجهولا ولا
فرق في هذه الأمثلة بين الثقيلة والخفيفة ؛ (فان الضمير في) جميع
هذه الامثلة (يحذف) لالتقاء الساكنين (وتبقى ضمة دالة عليه
وليس) الضمير (مستتراً) في الفعل (كما سيأتى بيانه في باب نونى
التأكيد ؛ ولا يخفى عليك ان فعل المفرد المؤنث المخاطبة المؤكد بالنون
كذلك ؛ فلا وجه لعدم استثنائه .

مسألة — مجموع الصور المستثناة من القاعدة اثنتى عشرة ؛ الاولى
والثانية ما ذكره الشارح ؛ الثالثة فاعل الفعل المكفوف بما نحو ،
طالما وقلما ، الرابعة فاعل كان الزائدة ونحوه ، الخامسة فاعل المصدر

غير سقياً ورعياً نحو ، أو اطعام في يوم ذي مسغبة ، السادسة الفاعل
الذي يكون حرف مد وقد اتصل به ساكن نحو ، أضربا القوم
وأضربوا الرجل ، ويمكن ادخال الصورة الثانية المستثناة في الكتاب
وما زدناه فيها ، السابعة الفاعل الذي وقع مستثنى منه للاستثناء المفرغ
نحو ، ما قام الازيد ، الثامنة فاعل بعض اسماء الافعال نحو ، شتان بين
زيد وعمر ، التاسعة فاعل الفعل المكرر ، العاشرة فاعل فعل التعجب
نحو أبصر في قوله تعالى ، اسمع بهم وأبصر ، الحادية عشرة فاعل
فعل المجهول واسم المفعول ، الثانية عشرة مازدناه وزاد بعضهم صورة
اخرى وهي فاعل الفعل المهمل في باب التنزاع على بعض المذاهب
ونسب هذا المذهب هناك الى الكسائي :

عبارة الشارح في النسخة الموجودة عندي هكذا ؛ وهي فاعل الفعل
الجماعة المؤكدة بالنون ؛ ولم يظهر لي وجه لدخول اللام على لفظ الفعل
مع كونه مضافا الى لفظ الجماعة ؛ وكذا لم يظهر لي وجه للحقوق التاء
في لفظ المؤكدة فعليك بالتأمل في العبارة لعله يظهر لك وجه صحيح
لتصحيح هذه العبارة غير مسألة كسب المضاف ؛ لان شرطه غير موجود
في المقام . واما المفعول فقد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان
كان الفعل المتعدى يحتاج اليه تعقلا وجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف
الفاعل وهذا القدر من الفرق كاف في جواز حذفه دون الفاعل وقد
يحذف الفعل والفاعل معا جوازا اذا وقعا بعد حروف الجوابية نحو
قولك نعم في جواب من قال ، أقام زيد ، أي نعم قام زيد .

(وجرى الفعل من علامة التثنية والجمع اذا ما اسند) الفعل
(لاثنين) اى الى فاعلين (ظاهرين او جمع ظاهر كفاز الشهداء او

قام اخواك او جائت الهندات هذه هي اللغة المشهورة) وعليها جاء التنزيل
كقوله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وعللوا ذلك بانه لو لم يجرد
لوجب ان يقال في الامثلة المتقدمة قالا رجلان وقالوا الظالمون وفازوا
الشهداء وقاما اخواك وقمن الهندات مثلا فيشبهه الفاعل بالمبتدأ المؤخر
والفعل بالخبر المقدم اذ يتوهم كونه جملة ومال هذا الاشتباه الى اشتباه الجملة
الفعلية بالجملة الاسمية والى اشتباه الاسناد المؤكد بالاسناد غير المؤكد؛
فيجب دفع الاشتباه بتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع لما تقدم
في بعدية مرتبة الفاعل عن فعله ؛ والاشتباه الثاني موجود فيما كان
المسند شبه فعل نحو ، اقامان اخواك ، واقائمون الرجال ، واقائمات
الهندات لان الوصف المتحمل للضمير قريب من الفعل المتحمل للضمير
في تكرر الاسناد الموجب للتاكيد فيجب تجرده لدفع الاشتباه الثاني
لان الاول لا يتوهم فيه .

واستشكل في المقام بان الاشتباه جار في كثير من الموارد كنعم الرجل
زيد وافي الله شك ومثل اقام زيد ، ونحوها بما يجده المتبع في كلامهم
لكنه مردود بان رفع الاشتباه واجب اذا أمكن ؛ وفي الأمثلة المذكورة
ونحوها لا يمكن كما لا يخفى على المتأمل المطلع على القواعد مع
الدقة والاتقان .

(وقد لا يجرد) الفعل من علامة التثنية والجمع (بل تلحقه) العلامة
وليست حينئذ ضميرا ؛ بل (حروف دالة على التثنية والجمع ؛ كالتاء
الدالة على التأنيث ؛ ويقال) حينئذ (سEDA وسعدوا ، والحال ان الفعل
الفعل الذي لحقته هذه العلامة للظاهر بعد مسند ومنه قوله صلى الله
عليه وآله ، يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) الشاهد في

يتعاقبون حيث لحقته علامة جمع المذكور مع كونه مسندا الى الاسم الظاهر اعني ملائكة قال ابن هشام في حرف الواو الثاني عشر واو علامة المذكورين في لغة طي وازدشنوة او بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون الخ وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي وكلهم الوم وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت حرف دال على التأنيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن نسوتك انتهى ومنه (قول بعضهم أكلوني البراغيث) قال في حاشية المختصر فيه خمسة اوجه اولها البراغيث فاعل والواو زائد دال على انه فعل جمع والثاني البراغيث مبتدأ والفعل خبره مقدم عليه والثالث ان الفاعل في اكلوني مستكن والواو زائدة والبراغيث بدل والرابع الواو فاعل اكلوني والبراغيث بدل من الواو بدل الكل والخامس الواو فاعل ايضا والبراغيث عطف بيان انتهى .

وقال ابن هشام وقد استعمل الواو لغير العقلاء اذ انزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الاكل من صفات الحيوان عاقلة وغير عاقلة وقال ابن الشبحري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم انتهى ومنه (قول الشاعر ! وقد اسلماء مبعده وحميم) ومنه (قوله ، القحنها غر السحائب) والشاهد فيهما غير خفي .

وليعلم انه ليس الحاق العلامة عند من يلحقها بالفعل المسند الى الظاهر واجبا بخلاف علامة التأنيث فانها تجب في بعض الموارد كما سيجيء ؛ والوجه في ذلك ان احتياج الفعل الى علامة التأنيث أقوى

من احتياجه الى علامتهما ؛ لأن الفاعل قد يكون بلا علامة لفظي ، كزيد
اذا كان اسم امرأة ؛ وكهذه فانه مشترك بين المذكر والمؤنث ؛ فاذا ذكر
الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر ؛ واما التثنية
والجمع ؛ فلا يحتمل فيهما غيرهما اذا كانا ظاهرين الا في صورة نادرة
وهي ما اذا صاروا علمين لمفرد والناذر كالمعدوم (ويرفع الفاعل فعلا
اضمر) اي قدر (تارة جوازا) وذلك في مواضع ثلاثة ؛

الاول ؛ (اذا اجيب به) أي بالفعل (استفهام ظاهر) وبعبارة
اخرى اذا كان الفعل جوابا عن سؤال مذكور نحو (زيد ، في جواب ،
من قرأ) فالتقدير ، قرأ زيد ، وانما قدر الفعل دون الخبر وان كان
مقتضى مطابقة السؤال والجواب ؛ تقدير الخبر لوجهين : الأول ان تقدير
الخبر يوجب كثرة الحذف وتقدير الفعل يوجب قلته والتقليل في الحذف
اول لأن الحذف خلاف الاصل والثاني ان السؤال وان كان ظاهره
الاسمية لكنه فعلية معنى اذ معنى من قرأ هل قرأ زيد ام قرأ عمر وهكذا
الثاني ؛ اذا اجيب به استفهام (او مقدر) وبعبارة اخرى اذا كان
الفعل جوابا عن سؤال مقدر (نحو يسبح له فيها بالغدو والأصال رجال
بيناء يسبح (للمفعول) وله نائب عن الفاعل ورجال فاعل فعل محذوف
وهو جواب عن سؤال مقدر نشأ من الكلام فكأنه لما قيل يسبح له
فيها بالغدو والأصال فسئل وقيل من يسبحه فقيل رجال بحذف فعله
وهو يسبحه بقرينة يسبح المذكور الذي هو منشأ للسؤال المقدر .

الثالث (او اجيب به نفى كقولك لمن قال لم يقم أحد بلى زيد)
اي بلى قام زيد والكلام في تقدير الفعل في الثاني والثالث دون الخبر
هو الكلام في الاول مع ان المطابقة بين السؤال والجواب موجودة في

الثالث .

(و) يرفع الفاعل فعل اضمر اي قدر (تارة وجوبا) وذلك (اذا) حذف الفعل ثم (فسر) المحذوف (بما بعده) اي بما بعد الفاعل لرفع الابهام الحاصل من حذف الفعل فحينئذ يجب حذف المفسر بالفتح اذ لو ذكر لم يبق المفسر بالكسر على وصفه العنوانى اعني المفسرية فيصير حشوا (كقوله سبحانه وان احد من المشركين استجارك) فحذف الفعل من احد وجوبا لوجود مفسره وهو الفعل المذكور ولا يجوز ان يكون احد مبتدأ لامتناع دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية عند اكثر المحققين .

فان لهم في نحو ، وان احد من المشركين استجارك ، ونحو اذا السماء انشقت . أقوالا ثلاثة

الاول : ان الاسم المرفوع بعدهما فاعل للفعل المحذوف المفسر بالمذكور وهذا هو ما اختاره الشارح .

الثاني : انه فاعل لنفس الفعل المتأخر المذكور في الكلام كما أشرنا اليه فيما تقدم .

الثالث : انه مبتدأ والفعل المذكور بعده خبر له .

(وتاء تانيث ساكنة تلى الفعل الماضي) اي تلحق باخره بلا فصل (دلالة) اي للدلالة (على تانيث فاعله اذا كان) الفعل الماضي (لانثى ولا تلحق) التاء الفعل (المضارع لاستغنائها بناء المضارعة) الداخلة على اوله (ولا) تلحق التاء فعل (الامر) المؤنث المخاطبة (لاستغنائها) اي فعل الامر (بالياء) الضمير مثال المضارع تقوم هند وهند تقوم مثال الامر قومي يا هند ويا هند قومي واما مثال الفعل الماضي فهو قوله (كابت

هند الاذى) وليمعلم ان التاء ليست بلازمة مطلقا كما اشار اليه بقوله (وانما تلزم) وتجب (هذه التاء) بالفعل في موضعين : الاول اذا كان ما تلحقه التاء (فعل مضمر : اي فعلا مسندا اليه) اي الى الضمير (سواء كان مضمر مؤنث حقيقي او) كان مضمر مؤنث (مجازي) لكن يشترط حينئذ ان يكون الاسناد الى ضمير (متصل به) اي بالفعل (نحو هند قامت والشمس طلعت بخلاف المنفصل نحو هند ما قام الا (هي) فلا يجب اللاحق حينئذ وان كان الضمير راجعا الى المؤنث الحقيقي كالمثال المذكور بل ترك اللاحق افضل كما يأتي عن قريب (وشذ حذفها) اي حذف التاء (في) الضمير (المتصل) بالفعل (في الشعر كما سيأتي) في قوله فلا مزنة الخ .

والثاني (او) كان ما تلحقه التاء (فعلا مسندا الى ظاهر) مؤنث حقيقي اي (مفهوم ذات حر : اي صاحبة فرج) ولذلك (يعبر عنه بالمؤنث الحقيقي نحو قامت هند بخلاف المسند الى ظاهر مؤنث غير حقيقي نحو طلعت الشمس فلا تلزمه اي الفعل التاء .

واعلم ان كل ما كان صاحب فرج مؤنث حقيقي والفرج مذكور كما ان كل ما كان ذا خصية مذكر والخصية مؤنث .

ولفظ حر بكسر الحاء اصله حرح فحذفت لامه معناه المحل المخصوص للعبير عنه ؛ بالكاف والسين ؛ كما في نصاب الصبيان والفرج أعم منسه استعمالا) وقد يبيح الفصل بين الفعل والفاعل بغير الا ترك التاء في فعل مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي (سواء كان الفاصل اسما ظاهرا (نحو اتى القاضي بنت الواقف) او ضميرا كقوله :

(ان امرء غره منكن واحدة بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور)

(والاجود فيه) اي فيما كان الفصل بغير الا (اثباتها) بقرينة تفضيل الحذف في المسألة الآتية على الاثبات .

(والحذف للتاء من فعل مسند) في الظاهر (الى ظاهر مؤنث حقيقي مع فصل بين الفعل والفاعل بالافضل على الاثبات كما زكى الافتاء ابن العلا اذا الفعل في المعنى) اي الحقيقة (مسند الى مذكر) محذوف هو المستثنى منه (لان تقديره ما زكى احد الافتاء ابن العلا ومثال الاثبات قوله :

ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم

اعلم انهم اختلفوا في المستثنى المفرغ اذا كان المستثنى فيه مؤنثا على قولين

الاول : ان الحاق التاء وعدمه جائزان مع افضلية الحذف وهذا هو المختار عند الناظم .

والثاني : ان حذف التاء واجب لا يجوز العدول عنه الا في الضرورة لان الفاعل ليس هو المذكور بعد الا ؛ بل الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف وهو مذكر مثلا اذا قبل ما جاءني الا هند فالتقدير ما جاءني احد الا هند فيجب حذف التاء لان الفاعل مذكر لا مؤنث .

(والحذف للتاء من فعل مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي ؛ قد يأتي بلا فصل حكى سيبويه عن بعضهم قال فلانة) فحذف التاء من الفعل اعني قال : مع كون فاعله المؤنث الحقيقي اعني ؛ فلانة ، غير منفصل عنه ووجهه بعضهم بأن فلانة ليس مؤنثا حقيقيا لانه ليس دالا على المرأة نفسها .

لان المراد به كما يظهر من كلام الرضي في بحث العلم لفظ يدل

بملى المرأة : كهند وفاطمة ، ونحوهما من الاسماء (والحذف مع الاستناد الى ضمير المؤنث ذي المجاز وهو الذي ليس له فرج في شعر وقع قال عامر الطائي :

(فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض اقبل ابقالها)

الشاهد في : اقبل حيث لم تلحقه التاء وفيه ضمير راجع الى المؤنث المجازي اعني : الارض ولكن (حملة ابن فلاح في الكافية على انه اي الضمير المستتر في اقبل (عائد الى) مضاف (محذوف اي ولا مكان ارض اقبل والضمير في ابقالها للارض) فتدبر .

اعلم ان الجمع على ستة اقسام الاول جمع المذكر السالم بالمعنى الاعم وهو ما جمع بالواو او الياء والنون مطلقا اي سواء تغير بناء مفردة ام لا .

والثاني جمع المذكر السالم بالمعنى الاخص وهو ما جمع بالواو او الياء والنون ولم يتغير بناء مفردة اصلا .

والثالث جمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم وهو ما بتاء والـ ف قد جمع مطلقا كالاول .

والرابع جمع المؤنث السالم بالمعنى الاخص وهو ما بتاء والـ ف قد جمع وكان كالثاني .

والخامس جمع المكسر بالمعنى الاعم وهو الذي تغير بناء مفردة وان كان مع الواو او الياء والنون او مع الالف والتاء .

والسادس جمع المكسر بالمعنى الاخص وهو الذي تغير بناء مفردة ولم يكن مع ما ذكر .

(و) اذا عرفت ذلك فاعلم ان (التاء مع فعل مسند الى جمع سوى

السالم من مذكر وهو (اي السوى (جمع التكسير) بالمعنى الاخص بقريئة قوله والبنون جرى النخ (وجمع المؤنث السالم) بالمعنى الاعم بقريئة قوله هذا مقتضى اطلاقه النخ فتأمل (فيجوز (اثباتها) اي التاء (نحو قالت الرجال) مثال للجمع المذكر المكسر بالمعنى الاخص ونحو (قامت الهندات) مثال للجمع المدنث السالم بالمعنى الاخص وامامثال الجمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم فمثل جاءت البنات كما يشير اليه الشارح عن قريب واعلم ان لحوق التاء في قامت الهندات وجاءت البنات على طبق الاصل فلا يحتاج الى تأويل ولذا لم يذكر الشارح له تأويل بخلاف قالت الرجال لان لحوق التاء فيه على خلاف الاصل فقال ان لحوق التاء مبني (على تأويلهم) اي الرجال الذين هم مذكرون (بالجماعة) وهي اي لفظ الجماعة مؤنث لفظي مجازي فتأمل ويجوز (حذفها) اي التاء (نحو قال الرجال وقام الهندات) وقام البنات (على تأويلهم) الاولى ان يقال تاويلهن اي الهندات اللات هن مؤنثات (بالجمع) ولفظ الجمع مذكر فتأمل .

واعلم ان لحوق التاء في هذه الامثلة بعكس ما قبلها ولذا عكس الشارح التأويل فتبصر واغتنم .

(هذا) الذي ذكرناه من جواز اللاحق وعدمه في مطلق جمع المؤنث السالم ولم نقيده بكون مفردة مذكرا او مغيرا (مقتضى اطلاقه اي الناظم (في الجمع المؤنث) حيث لم يقيده بما ذكر (واليه) اي الاطلاق (ذهب) ايضا (ابو علي) ولكن في (التسهيل خصص) الناظم جمع المؤنث (بما كان مفردة مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات اما غيره كالهندات فتحكمه حكم واحد) من وجوب اللاحق بالشرائط المذكورة سابقا (ولايجوز

قام الهندات (بترك التاء) (الا في لغة قال فلانة) فلا يجوز فيه التأويل المذكور لان سلامة نظمه تدل على التانيث .

(قال في شرح الكافية ومثل جمع التكسير مادل على جمع ولا واحد له من لفظه) ويسمى بأسم الجمع (كنسوة) فيجوز فيه الوجهان تقول (قال نسوة وقالت نسوة اما جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه اعتبار التانيث لان سلامة نظمه تدل على التذكير والبنون) وان كان جمعا مذكرا سالما بالمعنى الاعم الا انه (جرى مجرى التكسير لتغير نظم واحده كبنات) لان واحدهما بنو فحذف اللام منه وزيدت عليه علامة الجمع .

الالفاظ التي تدل على معنى الجمع ستة :

الاول اسم الجمع نحو نسوة وقوم .

والثاني اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم على المذهب الصحيح كما تقدم في اول الكتاب .

والثالث الجمع المكسر المذكور نحو رجال جمع رجل ونحوزيود جمع زيد .

والرابع الجمع المكسر المؤنث نحو ، هنود ، جمع هند ، وضوارب

جمع ضاربة .

والخامس جمع المذكر السالم بالمعنى الاعم نحو الزيدون ، والمؤمنون

والبنون .

والسادس جمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم نحو ، الهندات والمؤمنات

والبنات والشارح قد بين حكم الجميع الا اسم الجنس الجمعي

وحكمه حكم اسم الجمع كنسوة نحو قوله تعالى غلبت الروم ويجوز

ان يقال في غير القرآن غلب الروم

حكم الفعل المسند الى التثنية في الحاق التاء وعدمه حكم
الفعل المسند الى المفرد وجوبا وجوازا وترجيحا على ما بين في قول الناظم
وتاء تأنيث تلى الماضي الى قواه في شعر وقع

(والحذف للتاء في فعل مسند الى جنس المؤنث الحقيقي نحو نعم
الفتاة وبئس المرثة استحسنا لان قصد الجنس فية) اي في فعل المدح
او الذم (على سبيل المبالغة في المدح او الذم) والمبالغة انما هي بسبب
ذكر المخصوص بالمدح او الذم مرتين مرة بصريح لفظه ومرة بذكره
في ضمن الجنس مثلا اذا قلنا نعم الفتاة هند فالتقدير فيه نعم جنس
الفتاة (بين) اي ظاهر (ولفظ الجنس) المقدر مذكر (ويجوز التأنيث
على مقتضى الظاهر) من كون الفاعل في الظاهر الفتاة مثلا وهي مؤنث
(فتقول نعمت الفتاة وبئس المرثة)

الاصل عندهم اطلاقات قد يطلق ويراد به القاعدة الكلية كما
يقال الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه الرفع
بحيث يقال كل فاعل مرفوع فاذا وجد فاعل غير مرفوع فلا بد فيه من
التأويل او الحكم فيه بالشذوذ او نحوهما وقد يطلق ويراد به ما ينبغي ان
يكون عليه الشيء وحينئذ لا يجب التأويل او الحكم بالشذوذ او الندور
ونحوهما في مورد المخالفة كما يقال : الاصل في الواو المضمومة ان تقلب
تاء كما في ، تراث ، يعني انه ينبغي قلبها تاء فاذا لم تقلب تاء كما ، في
وجوه لا يجب التأويل او الحكم بالشذوذ او الندور ونحوهما اذا عرفت
ذلك فأعلم ان المراد من الاصل في النظم الاتي هو هذا المعنى لا المعنى
الاول اذ قد يجيء الفاعل على خلاف الاصل بل قد يجب كما سيأتي عن
قريب .

والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان (يكون الفاعل) عليه ان لم يمنع عند مانع كلزوم الاضمار قبل الذكر ونحوه (ان يتصل بفعله) او بالمسند اليه اذا كان المسند اليه غير فعل نحو اضراب زيد عمرا وانما كان الاصل فيه ذلك (لأنه كالجزء منه) لشدة احتياجه اليه وحمل فاعل غير الفعل على فاعله يدل على ذلك اي على كبرن الفاعل كالجزء من الفاعل اسكان اللام في ضربت دفعا لتوالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة وعدم اسكانه في ضربك زيد

واذا وجد مانع من العمل بهذا الاصل كالاضمار قبل الذكر والحصر ونحوهما فالاصل فيه باق بحاله ولو لم يتصل الفاعل بفعله فيعمل بسائر مقتضيات الاصل كما يجي عن قريب عند قوله وشاع نحو خاف ربه عمر ولذا يجوز في ما ضرب غلامه زيد عود الضمير الى زيد لأنه مقدم رتبة لأن الاصل فيه الاتصال الملازم لتقدمه رتبة ولفظا ايضا لولا المانع (والاصل في المفعول ان ينفصل عن فعله لانه فضلة) مثال الاصلين ضرب زيد عمروا .

(وقد يجاء بخلاف الاصل فيقدم المفعول على الفاعل) اما جوازا (نحو ضرب عمرا زيد) واما وجوبا كما سيأتي .

(وقد يجيء المفعول قبل الفعل) اما جوازا (نحو فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة) واما وجوبا وهو في ثلاثة مواضع .

الاول اذا كان المفعول بما له الصدر نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى او مضافا الى ماله الصدر نحو غلام من ضربت .

الثاني ان يكون المفعول ضميرا منفصلا وكان المقصود من انفصاله الحصر نحو اياك نعبد واياك نستعين وقد تقدم .

الثالث ان يكون العامل في المفعول واقعا في جواب اما ولا يوجد للفصل بينها وبين الفاعل غير المفعول نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تقهر وقد يجيء الوجه في ذلك في بحث اما في اواخر الكتاب انشاء الله .
وقد يجب تاخير المفعول عن الفعل وذلك في خمسة مواضع .
الاول ان يكون المفعول ان المشبهة بالفعل نحو عرفت انك فاضل الا ان تتقدم عليها اما نحو اما انك فاضل فعرفت وذلك لحفظ الفتحة في الهمزة واما في صورة تقديم اما فلان الفصل بين اما والفاء اولى بالمراعاة .
الثاني ان يكون مفعولا لفعل التعجب نحو ما احسن زيدا وسياتي وجهه في باب التعجب عند قول الناظم وفعل هذا الباب لن يقدم :
•موله ووصله به الزما •

الثالث ان يكون عامله صلة لحرف مصدرى نحو يعجبني ان تضرب زيدا والوجه فيه ان الحرف المصدرى بما له الصدر .
الرابع ان يكون العامل فيه مجزوما فلا يجوز ان يقع المفعول بين الجازم والعامل فلا يقال لم زيدا تضرب ويجوز ان يقال زيدا لم تضرب والوجه فيه عدم جواز انفصال الجازم عن معموله .
الخامس ان يكون العامل فيه منصوبا بلن او اذن على رأي والوجه ما ذكر في سابقه .

(واخر المفعول وقدم الفاعل) يعني اعمل بالاصل (وجوبا) في ثلاثة مواضع .

الاول (ان لبس بينهما حذر كان لم يظهر اعراب) لاحدهما (ولاقرينة) تدل على فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول او كليهما الا المكان (نحو ضرب موسى عيسى) فيجب تقديم موسى الفاعل واتصاله بالفعل اذ لا اعراب :

ولا قرينة لـواحد منهما (اذ رتبة الفاعل التقديم ولو اخر)
 موسى الفاعل (لم يعلم انه الفاعل اذ ليس في المثال شيء يدل على فاعلية
 الفاعل ومفعولية المفعول الا المكان ونحن نسمي هذا بالقرينة المكانية
) فان كان ثمة قرينة (او ظهر اعراب احدهما جاز) (التأخير) اي تأخير
 الفاعل سواء كان القرينة جلية بحيث يعرف ويتميز بها الفاعل من المفعول
 من دون حاجة الى التأمل وامعان النظر (نحو اكل الكمثرى موسى)
 اذ من المعلوم ان الاكل فعل موسى لا الكمثرى او خفية تحتاج الى تأمل
 وامعان نظر نحو (اضنت سعدي الحمى) فانه لا يعرف كون الحمى فاعلا
 وسعدي مفعولا الا بعد البحث والفحص عن معنى الاضناء في كتب اللغاة
 فراجعها ان شئت ان تعرف فان المتحصل منها ان الاضناء لزوم المرض
 للانسان كلزوم الحمى لسعدي ، فالحمى فاعل وسعدي مفعول ومعنى المثال
 لزم الحمى سعدي حتى اشرفها على الموت . اما مثال ظهور الاعراب فنحو
 ضرب عبدي زيد وضرب عمرا زيد وضرب زيدا ابني .

الثاني (او اضمر الفاعل اي جيء به) اي بالفاعل (ضميرا غير
 منحصر) فيه اي لا يكون بعد الا او معناها (نحو ضربت زيدا) فيجب
 تقديم الفاعل لمناقاة الاتصال اللازم للاختصار المطلوب المقصود من
 وضع الضماير للانفصال (فان كان) الفاعل (منحصرا) فيه بان يقع
 بعد الا او معناها (وجب تأخيره) كما سيأتي من قريب (نحو ما ضرب
 زيدا الا انت) وانما وجب تأخير الفاعل لثلا ينقلب الحصر المطلوب
 من الكلام فان المراد من قولنا ما ضرب زيدا الا انت . انحصار مضروبية
 زيد في المخاطب مع جواز كون المخاطب ضاربا لغير زيد ايضا فلما تقدم
 انت في المثال انقلب الحصر ويفوت الغرض (وكذا) يجب تأخير

الفاعل) اذا كان المفعول ضميرا (متصلا والفاعل اسما ظاهرا) (نحو ضربني زيد) ويظهر وجهة مما تقدم أنفا .

الثالث داخل في قول الناظم (وما بالآ او بأنما انحصر) اي اذا وقع واحد منهما بعد الآ او معناها (سواء كان فاعلا او مفعولا اخره) (وجوبا) وقدم الآخر كذلك (مثال حصر الفاعل) اي مثال وقوع الفاعل بعد الآ او معناها (نحو ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد) فيجب في المثالين تاخير الفاعل وتقديم المفعول لئلا ينقلب الحصر وقد اوضحناه أنفا (ومثال حصر المفعول) بالمعنى المذكور (نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا) فيجب في هذين المثالين تأخير المفعول وتقديم الفاعل والوجه فيه هو الوجه في سابقه .

(وقد يسبق المحصور) فيه (سواء كان فاعلا او مفعولا ان قصد ظهر بأن كان محصورا) فيه (بالآ) وتقدم معها لا وحده بدونها (وهذا) اي سبق المحصور فيه بالآ معها (ما ذهب اليه الكسائي واستشهد بقوله فما زاد الا ضعف ما بي كلامها) حيث سبق المفعول الواقع بعد الآ معها وتقدم على الفاعل اعني كلامها (ويقوله) (ما عاب الا لثيم فعل ذي كرم) حيث قدم الفاعل مع الاعلى المفعول اعني فعل ذي كرم والوجه في الصورتين بقاء الحصر وعدم انقلابه لدلالة الاعلى ان الواقع بعدها هو المحصور فيه سواء تقدم او تأخر (ووافقه ابن الانباري في تقديمه ان لم يكن) المحصور فيه (فاعلا والجمهور على المنع مطلقا) سواء كان فاعلا أم مفعولا .

انما قلنا ان ظهور القصد اذا وقع احدهما بعد لفظ الآ لأن الواقع بعد معنى الآ لا يظهر منه القصد الا بتأخير المحصور فيه لان المراد من معنى الآ هو لفظ انما على ما بيناه سابقا والحصر فيهما في الجزء

الاخير من الكلام فلو قدم المحصور فيه اعني الجزء الاخير انقلب الحصر لعدم دلالة شيء على المحصور فيه حينئذ الا المكان والى ذلك اشار بقوله (واما المحصور بانما فلا يظهر قصد الحصر فيه الا بالتاخير) .

(وشاع اي كثر وظهر تقديم المفعول على الفاعل) وان كان خلاف الاصل (اذا اتصل به) اي بالمفعول (ضمير يعود على الفاعل ولم يبال بعود الضمير على متاخر لانه) اي الفاعل المتاخر (متقدم في الرتبة لان الاصل تقديمه ومقتضاه باق وان تقدم عليه المفعول كما أشرنا اليه سابقا) وذلك نحو خاف ربه عمر (فقدم المفعول وهو ربه على الفاعل وهو عمر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط فلا محذور .

وشذ تقديم الفاعل) وان كان هو الاصل (اذا اتصل به) اي بالفاعل (ضمير يعود على المفعول) المتاخر (نحو زان نوره الشجر) فشد تقديم الفاعل وهو نوره على المفعول المتاخر وهو الشجر (لعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في مواضع ستة ليس هذا) الموضوع (منها وفي الضرورة نحو ولما عصى قومه مصعبا واجازه ابن جنى) اي اجاز تقديم الفاعل في هذه الصورة على المفعول المتاخر (وتبعه المصنف) في هذا الجواز (قال) ابن جنى (لان استلزام الفعل) المتعدى (للمفعول) به تعقلا ووجودا لا لفظا (يقوم مقام تقديمه) اي المفعول به فليس فيه عود الضمير على المتاخر مطلقا بل لفظا فقط كالصورة الاولى؛ فليس المثال من باب عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة حتى يعد موضعا سابعا بل هو من باب عود الضمير على المتأخر لفظا فقط

المواضع الستة التي يجوزوا فيها الاضمار قبل المذكر لفظا ورتبة ما يتلى عليك .

الاول ان يكون الضمير مرفوعا : بنعم وبئس وبأبهما : ولا بفسر الا بالتمييز نحو ، نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ، ونحو ، ساء مثلا القوم ونحو كبرت كلمة تخرج من افواههم ، ونحو ظرف رجلا زيد ، وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ، لأن الناسخ لا يدخل على الفاعل وأنه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا ولكن هذا كله بناء على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف لامبتدأ مؤخر لما قبله والا فالضمير يعود الى زيد وهو على هذا مقدم رتبة ؛ فيخرج عما نحن فيه كذا قيل ولكن في المسئلة اشكال بل منع يظهر وجهه مما ذكرنا في شرحنا على المطول في بحث وضع المضمير موضع المظهر فراجع ان شئت .

الثاني ان يكون الضمير مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كيحسنان ويسيء ابنك تنازع فيه يحسن ويسيء فأعمل يسيء فيه واضمر في يحسن الفاعل ولم يبال بالالضمار قبل الذكر للحاجة اليه ولكن هذا على مذهب غير الكوفيين والكسائي والفراء كما يجي في باب التنازع . الثالث ان يكون الضمير مبتدأ مبهما فيفسره خبره نحو ان هي الا حيوتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ؛ ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها .

الرابع ضمير الشأن والقصة نحو ، قل هو الله احد ، ونحو فاذا هي شاخته أبصار الذين كفروا ، ولكن هذا على القول بأنه اسم واما على القول بأنه حرف فلا .

الخامس اذا كان مجرورا برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في

كون وجوب مفسره تميزا .

السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر نحو ، ضربته زيدا ، ونحو قاما أخواك على قول وزاد بعضهم قسما سابعا وهو ما اوله ابن جنى الى ما يخرج من عود الضمير الى المتأخر مطلقا وقد اوضحناه سابقا .

مسألة — اختلفوا في الضمير في هذا المواضع الستة اهي معرفة ام نكرة فقال بعضهم بأنه باق على تعريقه وأختره الشارح في باب حروف الجر عند قول الناظم وما رووا من نحو ربه فتى وقال بعض آخر انه نكرة لعدم شرط التعريف في هذه المواضع اعني تقدم المرجع .

باب نائب الفاعل

(هذا باب النائب عن الفاعل اذا حذف)

مسألة — يحذف الفاعل اما للجهل به نحو سرق المتاع او لعدم الاعتناء به نحو قتل الخارجي اذ المقصود الا هم ان يقتل الخارجي ليستريح الناس من شره او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فإنه لو قال حمد الناس سيرته لاختل السجع او لغرض معنوي كالاخفاء عن السامعين نحو قتل زيد اذا يعرف المتكلم القاتل وكتعظيمه فتصونه عن اللسان او لتحقيقه فتصون لسانك عنه او لعدم العلم به او لخوف المتكلم عن الفاعل فيعرض عن ذكره لثلاثينال منه مكروه او خوف المتكلم على الفاعل فلا يذكره لثلا يصيبه مكروه من أحد وغيره ذلك بما تقرر

في علم المعاني .

قد ذكرنا سابقا ان عنوان كل باب بمنزلة التعريف لذلك الباب ولا بد من ان يكون جامعا ومانعا ولاجل ذلك يقول (والتعبير به) اي بالنائب عن الفاعل اذا حذف (احسن من التعبير بمفعول ما لم يسلم فاعله) لكون الاول جامعا دون الثاني (لشمول) الاول (للمفعول وغيره) بما ينوب عن الفاعل والثاني لا يشمل الا المفعول كما هو صريح لفظه ولكون الاول مانعا لأنه لا يصدق الا على ما ينوب عن الفاعل بخلاف الثاني (لصدق الثاني على المنصوب في قولك اعطى زيد درهما وليس مرادا) .

لما جعل نائب الناعل تلو الفاعل بشدة شباهته به كما يظهر مما يأتي ولذا ذهب كثير منهم الى أنه فاعل .

(ينوب مفعول به ان كان موجودا) في الكلام (عن الفاعل) في جميع ما كان للفاعل (من رفع) فيصير المفعول به مرفوعا بعد ما كان منصوبا ومن (عمدية) فيصير عمدة وركنا للكلام بعدما كان فضلا ومن (امتناع تقديمه على الفعل) فيمتنع تقديمه على (الفعل) بعدما كان تقديمه جائزا بل واجبا في بعض الصور كما تقدم تفصيله (وغير ذلك) من الاحكام التي ذكرناها للفاعل كاستحقاقه للاتصال اذا كان ضميرا بخلاف ما اذا كان اسما ظاهرا فانه لا يجب اتصاله قال الرضى ليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل انتهى ولكن لا يخفى ان الاصل هو الاتصال فتأمل وككونه كالبجزء من الفعل وعدم جواز حذفه وجواز الاستتار او وجوبه اذا كان ضميرا وتأنيث الفعل اذا كان مؤنثا على التفصيل المتقدم (كتيل خير نائل) فناب خير عن الفاعل في

نال المبني للفاعل (ونحو زيد مضروب غلامه) فتاب غلامه عن الفاعل في جميع ما يستحقه الفاعل في الضارب .

وانما اختص المفعول به بالنيابة اذا كان موجودا لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة وعليه بني ابن جنى قوله المتقدم في نحو زان نوره الشجر .

(فأول الفعل الذي حذف فاعله) وبني للمفعول (اضمن سواء كان ماضيا او مضارعا) وسواء كان أوله حرفا اصليا أو زائدا وسواء كان ثلاثيا او رباعيا هذا كله فيما كان الفعل صحيح العين وغير مضاعف والا فيجوز فيه غير الضم أيضا كما يأتي عن قريب (والمتصل بالآخر اكسر في مضى فقط كوصل ودحرج) والسري في اختيار الضم للاول والكسر للمتصل بالآخر انه لا بد من تغيير في المبني للفاعل فأختاروا ضم الاول وكسر المتصل بالآخر لقلته في اوزان الاسم حتى قيل انه لا يوجد في الاسماء الا منقولا عن الفعل لانهم خصصوا هذا الوزن بالفعل كما يأتي في باب التصريف عند قول الناظم لقصدتهم تخصيص فعل بفعل ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل التمييز أيضا لكن الخروج من الضمه الى الكسرة أسهل من العكس ولذا أهملوا العكس في الاسم أيضا كما يأتي أيضا في المحل المذكور هذا في الثلاثي المجرد ثم حمل غيره عليه وبعضهم ذكر لاختيار هذا الوزن وجها آخر وهو ان اسناد الفعل الى المفعول خلاف ما عند العقل لأن المفعول ان يسند كل فعل الى فاعله فجعل صيغته أيضا غير مستول ومن ثمة لا يجيء هذه الصيغة في الاسم في كلامهم اصلا إلا

وعل ودتل .

(واجعله اى المتصل بالآخر من فعل مضارع مفتوحا) بفتحة اصلية
 في باب التفعّل والتفاعل والتفعلل وعارضية في غيرها (كيتتحي) بكسر
 ما قبل الآخر (والمقول فيه اذا بني لما لم يسم فاعله ينتحي) بالفتحة
 العارضة على الحاء (وكيضرب ويدحرج ويستخرج) ، والفتحة فيها
 ايضا عارضية وكذلك المجهول من باب الافعال الا مضارع اوشك من
 افعال المقاربة فانه بفتح الشين معلوما في لغة رديئة نقلناها في شرحنا
 على الصمدية وكيتصرف ويتضارب ويتدرج ، بالفتحة الاصلية على الراء
 في جميعها .

وانما يضم الاول فقط في الماضي المجهول اذا لم يكن فيه
 تاء المطاوعة او شبهها ولا ابتداء بهمزة الوصل والا فحكمه ما ذكره
 بقوله (والحرف الثاني التالي اي السواقع بعد تاء المطاوعة كالأول
 اجعله فضمه بلا منازعة في ذلك اى بلا خلاف نحو، تعلم العلم ، يضم
 العين الواقع بعد التاء (و) نحو ، (تدحرج) ، يضم الدال الواقع
 بعد التاء (لانه لو لم يضم لا لتبس بالمضارع المبني للفاعل) اى لا لتبس
 تعلم الذي هو ماض مجهول من باب التفعّل بالمضارع المعلوم من باب
 التفعيل ولا لتبس تدحرج الذي ماض مجهول من باب التفعّل بالمضارع
 المعلوم من باب فعلل وكذلك تضارب لو لم يضم الضاد الواقع بعد
 التاء لا لتبس تضارب الذى هو ماض مجهول من باب التفاعل بالمضارع
 المعلوم من باب المفاعلة اذ لو لم يضم الضاد لم ينقلب الالف فيه
 واوا وحينئذ يصير موازاً للمضارع المعلوم من باب المفاعلة فيلتبس به (وكذا
 يضم الثانى ما اشبه تاء المطاوعة نحو: تكبير وتخير) ، لعين ما ذكر في تالى
 تاء المطاوعة ولا يعتني بالحركة التي في الآخر لانها في معرض الزوال

بالوقف ونحوه فلا يقال انها موجبة لرفع الالتباس .
 والمطاوعة حصول الاثر وقبوله عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله ،
 نحو ، كسرت الكوز فتكسر ، اى حصل الكسر في الكوز وقبله وشبهه
 المطاوعة طلب شي لا يكون موجودا في الفاعل نحو تكبر اى طلب
 ان يكون كبيرا حين لم يكن كبيرا والا يكون طلبه تحصيله
 للحاصل وهو محال وقريب منه التكلف الذى هو احد معانى باب
 التفاعل نحو تجاهل اى اظهر الجهل من نفسه والحال انه منتف عنه .
 (وثالث الماضى الذى ابتداء بهمز الموصل كالاول اجعلنه فضمه
 ايضا (كاستحلى لثلايلتبس بالامر) المؤنث من نفس الباب اذا كان ناقصا
 وبالامر المذكور منه اذا كان صحيحا (في بعض الاحوال) كحالة الوقف
 مع سقوط الهمزة في الدرج فيلتبس الماضى المجهول حينئذ بأمر المؤنث
 منه اذا كان ناقصا كاستحلى وبأمر المذكور منه اذا كان صحيحا كاستخرج
 فانه لو يضم التاء منه وقلت فاستخرج بفتح التاء في الماضى المجهول
 في الوقف وقلت ايضا فاستخرج في الامر كذلك لا لتبس الماضى
 المجهول بالامر وقس عليه باقى الافعال المبدوة بهمزة الوصل وهى .
 افتعل وانفعل وافعل وافعول ، ولم يعتن فيها ايضا بالحركة التى في
 اواخرها لما ذكر .

ظاهر كلام الشارح ان قول الناظم ، وثالث الذى بهمز الوصل
 كالاول اجعلنه كاستحلى ، شامل لجميع الافعال المبدوة بهمزة الوصل ونحن
 جرينا ايضا على ذلك ولكن قال بعضهم ان هذا الحكم لا يشمل انفعل
 وافعل وافعول وافعل ، لانها من اللوازم وبناء المفعول منها لا يكاد
 يوجد فتأمل .

ويجوز لك في الماضي المجهول المعتل العين فقط المنقلبه عينه الفاء
ثلاثة اوجه : بخلاف مثل : طوى ؛ فان اللام منه أيضا حرف علة
وبخلاف : عور ؛ فان العين منه لا تنقلب الفاء الوجه الاول ؛ (واكسر فاء
ثلاثي معتل العين) لأن الاصل (في المجهول) ان تضم اوله وتكسر
ما قبل آخره ؛ فتقول في قال وباع قول وبيع ؛ فاستثقلت الكسرة على
الواو والياء فنقلت الى الفاء فسكنتا (أى الواو والياء) فقلبت الواو
ياء لسكونها بعد كسرة وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها)
فصارا ؛ قيل وبيع ؛ (وهذه اللفظة العليا) فالاعلال في قيل بالنقل والقلب معا
وفي بيع بالنقل فقط ؛ ولكن لا يخفى عليك ان في عبارة الشارح
مساخة والا يلزم عليه ان يقول ؛ فنقلت الى الفاء بعد حذف حركتها ؛
ومنهم من يقول ان الكسرة في الفاء ليست منقولة من الواو والياء بل
الضمة في ؛ بيع ؛ ابدلت كسرة لثقل الضمة قبل الياء فسلمت ؛ الياء ؛ ثم
حمل عليه ؛ قيل ؛ لانهما من واد واحد ووجه ثقل الضمة قبل الياء
يأتي في باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا عند قول
الناظم ،

ومنعوا اتباع نحو ذرورة وزبية وشذ كسر جرورة

(و) الوجه الثانى (اشمم فاء ثلاثي اعل عينا) واختلف عباراتهم
في بيان حقيقة الاشمام هنا ؛ فقال بعضهم حقيقة الاشمام ان تنحو
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل ياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها ؛ وقال بعض آخر الاشمام ان تضم شفتيك
بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب
مضمومتين فيعلم انك أردت بضمهما الحركة وقال بعض آخر الاشمام

هو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير اللفظ به ولا يدركه البصر .
وقال بعض آخر الاشمام ان يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة
من حركتين .

وقال بعضهم الاشمام الاتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا
يظهر ذلك اللفظ .

وقال بعض آخر الاشمام ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء وقال
الشارح الاشمام (بان تشير الى الضم مع التلفظ بالكسر ولا تغير الياء ؛
وللاشمام معنى آخر يذكر في باب الوقف عند قول الناظم ، أو اشجم
الضمة اوقف مضعفا ، وهذا الاشمام ان تشير الى الضمة بشفتيك من
غير تصويت ؛ وأظن ان من فسر الاشمام فيما نحن بما يطابق تفسيره
في باب الوقف ؛ زعم أنه واحد في المقامين وهذا الزعم فاسد .

وكيف كان اعلم ان الغرض من الاشمام الاشعار بأن الاصل في
أوائل هذا الافعال الضم (وهذه اللفظة الوسطى وبها قرء ابن عامر
والكسائي في ؛ قيل وغيض) ؛

(و) الوجه الثالث ؛ انه (ضم للسيفاء جاء عن بعض العرب مع
حذف حركة العين فسلمت الواو وقلبت الياء واوآ ؛ كحوكت ؛ في
قوله ؛ حوكت على نولين اذ تحاك) ؛ الشاهد في ؛ حوكت ؛ لأنه فعل
ثلاثي معتل العين بني للمفعول فضم أوله وسلمت الواو اذ هو أجوف
واوي (و ؛ كبوع ؛ في قوله ؛

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شبابا بوع فاشتريت)

الشاهد في ؛ بوع ؛ فانه فعل ثلاثي معتل العين فلما بني للمفعول
ضم أوله وحذف حركة العين وقلبت الياء واوآ ؛ وليت ؛ الاول حرف

من حروف المشبهة بالفعل واليت ؛ الثاني اسم علم للفظ ليت المشبهة بالفعل كما تقدم في اول الكتاب ؛ وهو مبنى او معرب غير منصرف فاعل ينفع و ؛ ليت ؛ الثالث مؤكد للاول ويجوز ان يكون مؤكدا للثاني ان يجوزنا في الحرف المنقول الى الاسمى الاعراب والبناء لأن الثاني مضموم والثالث مفتوح فحينئذ لا مانع من الاختلاف في حركة الآخر فيهما أى في المؤكد والمؤكد ؛ بناء على اعراب الثاني بناء الثالث (وقوله) أى قول الناظم (فاحتمل أى فاجيز) ومعلم ان هذه اللغة الدنيا الضعيفة .

(وخرج بقوله) اي المصنف في النظم ؛ (أعل ما كان معتلا ولم يعمل نحو ؛ عور في المكان ؛ فحكمه حكم الصحيح) لا يجوز فيه الا ضم الاول وكسر المتصل بالآخر والمراد من كوزن الكلمة معتلا كونه مشتملا على حرف علة ، والمراد من اعلاها اعطائها حكمها الذي تقتضيه بسبب حرف العلة من حذف وقلب ونحو ذلك كما يجيء في باب الابدال . فالمحتصل من جميع ما ذكر في المعتل العين المجهول ان فيه لغات ثلاث ؛

الأولى ؛ وهي اللغة الفصحى كسر الفاء نحو ؛ قيل وبيع ؛ اصلهما ؛ قول وبيع ؛ نقل الكسرة من العين الى الفاء بعد حذف حركتها فصار ؛ بيع ؛ بكسر الباء وسكون الياء و ؛ قول ؛ بكسر القاف وسكون الواو فسلمت الياء من بيع وانقلبت الواو من قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل .

الثانية ؛ وهي اللغة الوسطى الاشمام وقد نقلنا عباراتهم في بيان حقيقته .

الثالثة ؛ وهي اللغة الدنيا الضعيفة ضم الفاء بأن يقال قول بسكون

الواو بعد حذف حركتها للخفة ويقال : يوع بسكون الواو المنقلبة عن الياء بعد حذف حركتها لثقل الكسرة على الواو .

مسألة — (ثم هذه اللغات الثلاث انما تجوز مع أمن اللبس) وهو فيما لم يكن الفعل المبني للمفعول مسنداً الى الضمير المرفوع المتحرك نحو قيل ويوع .

(وان بشكل من الاشكال) الثلاثة (المتقدمة) اي ضم الاول وكسره والاشمام (خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل) أي المعلوم (وفعل المفعول) أي المجهول وهو فيما كان الفعل المجهول مسنداً الى الضمير المرفوع المتحرك نحو خفت ونحوه فحينئذ في جريان كل واحد من الاشكال الثلاثة حتى الشكل الذي خيف به لبس يحصل بين فعل الفاعل وفعل المفعول اقوال ثلاثة .

القول الاول : جوازها جميعا حتى الشكل الذي يحصل به اللبس بلا مرجوحية فيجوز في قلت اذا كان مجهولا ضم القاف وان حصل به لبسه بقلت المعلوم لأنه أيضا بضم القاف والوجه في ذلك انهم لا يعتنون باللبس العارضي اذ اللبس حصل بسبب الاعلال اي نقل الضمة من العين الى الفاء في المعلوم للدلالة على ان عين الفعل المحذوف واو والضمة في المجهول للدلالة على ان الفعل مبني للمفعول فيكتفون بهذا الفرق التقديري وكذلك يجوز بصت بكسر الاول اذا كان مجهولا وان حصل به لبسه ببعث المعلوم لأنه أيضا بكسر الأول فيكتفون فيه ايضا بالفرق التقديري اذ كسر الاول في المعلوم للدلالة على ان عين الفعل المحذوف ياء وفي المجهول للدلالة على ان الفعل مبني للمفعول كما انهم اكتفوا في مختار وهو لفظ واحد لخمسة معان بذلك وفي الفلك المشترك بين

المفرد والجمع كما يجيء عند تعريف نجمع التكسير .

والقول الثاني ؛ جواز الوجوه الثلاثة حتى الوجه الذي يحصل به اللبس لكنه مرجوح فالارجح تركه واختيار ما لا يحصل به اللبس فالراجح في قلت المجهول الكسر والاشمام والضم مرجوح والراجح في بعث المجهول الضم والاشمام والكسر مرجوح .

والقول الثالث: ما اختاره المصنف وهو انه ان بشكل من الأشكال الثلاثة المتقدمة خيف لبس يحصل بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول (يجتنب ذلك الشكل كخاف فانه اذا اسند الى تاء) التي هو (الضمير) المتحرك المرفوع (يقال خفت بكسر الفاء) في المبني للفاعل والكسرة منقولة من عين الفعل الى فاء الفعل ليدل على بناء الكلمة اى ليدل على أن عينه مكسورة (فاذا بني للمفعول فان كسرت) فائه ايضا (حصل اللبس) اى لبس المجهول بالمعلوم (فيجب) في المجهول (ضمه) اى ضم الفاء (فيقال خفت) بضم الفاء اعني الخاء (ونحو طلعت) المجهول (اى غلبت في المطاولة) اى كان غيري اطول متى اى كان منه على ازيد من متى عليه (يجتنب فيه) اى في طلعت المكسور الفاء المجهول (الضم لئلا يلتبس) بطلت المعلوم المبني للفاعل اى (المسند الى الفاعل من الطول ضد القصر) .

اعلم ان طلعت المجهول الذي فسره الشارح بقلبت في المطاولة من باب المقابلة وهو ان يذكر الفعل الثلاثي المجرد بعد باب المفاعلة منه لبيان الغالب ان كان معلوما وليبان المغلوب ان كان مجهولا مثلا اذا شاعرت زيدا وغلبت أنت في المشاعرة تقول شاعرت زيدا فشعرته بفتح

الشين يعني انا صرت غالبا في المشاعرة وان شئت تقول فشعر زيد بضم
الشين يعني صار مغلوبا في المشاعرة وان غلب زيد عليك تقول شاعرت
زيدا فشعرتني بفتح الشين يعني صار زيد غالبا في المشاعرة وان شئت
تقول فشعرت بضم الشين يعني صرت مغلوبا في المشاعرة واذا طاولت
زيدا بأن بينت طولك ومننك عليه بأن قلت انا اعطيتك كتابا وعباء
وقباء وهكذا وبين هو أيضا مننه عليك بأن قال : انا اعطيتك قلما
وقرطاسا وفرشا وهكذا فان غلبت انت عليه بأن ثبت ما اعطيته أزيد
واكثر مما اعطاء تقول طاولت زيدا فطلته بضم الطاء اي غلبته في المطاولة
وان شئت تقول فطيل اي صار زيد مغلوبا في المطاولة وان غلب هو
بأن ثبت ان ما اعطاء هو أزيد واكثر تقول طاولت زيدا فطالي اي
غلبني هو وان شئت تقول طاولت زيدا فطلت بكسر الطاء اي صرت
مغلوبا في المطاولة وهذا هو المقصود في قول الشارح ونحو طلنت اي
غلبت في المطاولة الخ ، ولباب المغالبة احكام وشروط ليس هنا محل
ذكرها ومن اراد الاطلاع عليها فعليه مراجعة شرح النظام في الصرف
(وما) ذكر (لباع ، اذا بني للمفعول من كسر الفاء واشمامها
وضمها قديري لنحو ، حب ، من الثلاثي) المجرد (المضاعف المدغم
اذا بني للمفعول) فنحو مد ورد اذا بنيا للمفعول يجوز في اولهما
الاشكال الثلاثة على رأى (و) لكن (اوجب الجمهور الضم ،) فلا
يجوز عندهم الكسر والاشمام (واستدل مجيز الكسر برواية علقمه) عن
القراء (نحو ردت الينا) ، بكسر الراء والقراءة سنة متبعة فيجوز
الكسر .

يجوز في تاء اختيار وقاف انقيد الاشكال الثلاثة اذ تير وقيدفيهما

في الاصل يعني قبل الاعلال على وزن فعل بضمه فكسرة مثل قيل وبيع بلا تفاوت ولا تجوز في خاء استخير وقاف اقيم اذ ليس فيهما وزن قيل وبيع لسكون الخاء والقاف فيهما في الاصل اذ اصلهما ، استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين وهذا هو المراد من قول صاحب كتاب الهداية في جامع المقدمات في آخر فصل فعل ما لم يسم فاعله حيث يقول ، وكذلك باب اختير وانقيد دون استخير واقيم لفقدان فعل فيهما ، وهذا هو المراد أيضا من قول بعض الصرفيين حيث يقول ، وكذلك بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ، يعني يجوز فيهن ثلاث لغات ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لعدم ضم ما قبلها ولا يجوز بالواو لأن جواز الواو لانضمام ما قبل حرف العلة وهو ليس بموجود وكذلك قول بعض اخر منهم حيث يقول يجوز في نحو ، بعث وقلت ، الكسر والاشمام والضم وباب ، اختير وانقيد ، مثله اي باب افتعل وانفعل من الاجوف مثل الثلاثي المجرد الاجوف في جواز الاشكال الثلاثة لأن اصلهما ، اختير وانقود بضم التاء والقاف فيهما فتير وقود مثل ، قول وبيع ، فجوز هنا اي في اختير وانقيد ما جوز هناك اي ما جوز في ، قيل وبيع من الاشكال الثلاثة بخلاف باب اقيم واستقيم اي باب الافعال والاستفعال من الاجوف ، اذ اصلهما اقوم واستقوم بسكون القاف فيهما فليس فيهما وزن مثل وزن قول وبيع فلا يجرى فيهما التكلف المذكور اي الاشكال الثلاثة انتهى كلامه بادنى تغيير لسهولة فهم المراد ومن جميع ما ذكرنا يتضح لك المقصود من قول الناظم ، وما لفا باع لما العين تلى الخ ، على ما شرحه الشارح مع توضيح منا سيتلى عليك .

(وما ثبت ، لفا باع ، اذا بني للمفعول من جـواز) الاشكال

(الثلاثة فهو) اى جواز الثلاثة ثابت (لما العين تلى) اى للتاء من اختيار والقاف من انقيد ، مثلا وليس هذا الحكم مختصا باختيار وانقاد اذا بنيا للمفعول بل يجري (في كل ثلاثي معتل العين وهو على) وزن (افتعل وانفعل) فقلوه (نحو اختار وانقاد) ، من باب المثال لامن باب الانحصار بدليل قوله ، (وشبهه اى شبههما وهو ما كان اجوفا من باب الافتعال والانفعال ، كاعتضاض وانعاض واغتاظ وابتاع وانباع ، لا ما كان ثلاثيا مجردا كباع وقال ؛ والحاصل ان المراد من شبهه (لذين) ما كان شبيها ، لاختار وانقاد ، في كونه اجوفا ثلاثيا مزيدا فيه من البابين المذكورين لامطلق ما كان اجوفا سواء كان ثلاثيا مجردا أم مزيدا فيه حتى يلزم منه دخول فاء باع في قول الناظم ، لما العين تلى ، ويلزم منه قياس العام على الخاص كما فهمه بعض المحققين من المحشين فتكلف في تصحيح القياس ما تكلف .

بعضهم جعل (ينجلي) صفة لشبهه وجعل ما الثانية المجرورة باللام خبرا لما الاولى والشارح جعل ينجلي خبرا لما الاولى وجعل ما الثانية المجرورة باللام متعلقا بينجلى اذ لا فائدة في توصيف شبهه بالانجلاء وعدم التقدير اولى من التقدير اذ على قول من جعل ينجلي صفة ، لشبهه ، وما الثانية خبرا لما الاولى لا بد له من تقدير متعلق لما الثانية حتى يصح خبريته لما الاولى وصفية ينجلي لشبهه فانضح من ذلك ان ينجلي (خبر) لما الاولى (وهو محط حصول) فائدة (ما ، لفاء باع لما وليته العين فيما ذكر) اى الاشكال الثلاثة ، (فيجوز عند البناء للمفعول لما تليه العين في كل فعل اجوف مزيد (فيه) يكون على وزن افتعل او انفعل نحو اختار وانقاد (كسر التاء والقاف وضمهما والاشمام

على العمل السابق ،) وكذلك شبههما (ويلفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بهما) اى على حسب التلفظ بالتاء والقاف .

(وقابل للنيابة ثلاثة الاول (من ظرف) وهو على قسمين .

القسم الاول ما كان غير متصرف وهو على قسمين .

الاول ما يلزم النصب على الظرفية فقط ولا يخرج منه اصلا مثل ،

قط وعوض واذا ومع .

الثانى ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر بمن ولا يخرج من

احدهما أبدا نحو ، عند وهنا وثم ، بفتح التاء .

القسم الثانى ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن

فيتأثر بالعوامل المختلفة وذلك نحو يوم وهذا القسم يسمى متصرفا

كما يأتى في باب المفعول فيه عند قول الناظم .

وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

والى هذا القسم اشار بقوله (بأن كان متصرفا) والمراد بالمختص

ما خص بأضافة او وصف ونحوهما فتحصل من قول الشارح ان الظرف

القابل للنيابة ما كان متصرفا (مختصا او غير مختص) (ولكن قيد الفعل

بمعمول آخر .

الثانى (من مصدر) ويشترط فيه أيضا ان يكون متصرفا فيبينه

بقوله (بان كان متصرفا) بأن يخرج عن كونه مفعولا مطلقا فيتأثر

بالعوامل المختلفة وأن يكون مختصا والمراد من كونه مختصا ان يكون

للتنوع او العدد لأن كلا منهما مقيد بقيد كما يأتى في باب المفعول

المطلق بخلاف ما كان للتأكيد فانه لا قيد فيه كما يأتى ايضا في الباب المذكور

والى هذا أشار بقوله ، (لغير التوكيد) ، والمراد من غير المتصرف

من المصادر مالا يستعمل الا مفعولا مطلقا ولا يخرج عنه اصلا .
 الثالث (او حرف جر مع مجروره) ويشترط في قابليته أمران
 الاول (بان لم يكن متعلقا بمحذوف) والثانى ان (لا) يكون (علة)
 اي مفيدا للعلة كاللام والباء ومن وفي اذا كانت للعلة وزاد بعضهم
 شرطين آخرين ، احدهما ان يكون المجرور معرفة حتى يصير مختصاً
 كاخويه وتانيهما ان لا يكون ملازماً لطريقة واحدة كمد ومنذ الملازمين
 لجر الزمان وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به ؟

فهذه الثلاثة مع الشرائط المذكورة (بنياية عن الفاعل حرى ،
 أى جدير نحو ، سير يوم السبت) ، مثال للظرف المتصرف المختص
 (و) نحو ، (سير يزيد يوم) ، مثال للظرف المتصرف الغير المختص
 وهو يوم وقد قيد الفعل بمعمول آخر وهو يزيد ، (وضرب ضرب
 شديد) ، مثال للمصدر المتصرف المختص لأنه وصف بشديد فهو لغير
 التأكيد لأنه نوعى (و) نحو ، (لما سقط في أيديهم ،) مثال للجار
 ومجروره الجامع للشرائط الاربعة المذكورة .

ان الاحتمالات في نياية الجار والمجرور ثلاثة !

الاول : ان يكون النائب هو المجرور وحده .

الثاني : ان يكون النائب هو الجار وحده وهذا باطل بالضرورة ؛

الثالث : ان يكون النائب الجار والمجرور معا وهذا ما حمل الشارح

كلام الناظم عليه وان كان ظاهر كلامه الثانى لأنه باطل بالضرورة

فكيف يمكن ان يكون مراد الناظم ذلك (ونقل ابو حيان في) كتاب

(الارتشاف اتفاق البصريين والكوفيين على ان النائب هو المجرور)

وحده (وان الذى قاله المصنف) على ما حملة الشارح (من انهما

معا النائب لم يقله احد) فما قاله المصنف خرق لاجماعهم .
 (وغير القابل) من الظرف والمصدر والجار والمجرور (لا ينوب نحو
 اذا وعند) ، مثال لغير القابل من الظرف .

لانهما غير متصرفين (و) نحو (سبحان الله ومعاذ الله) مثال لغير القابل
 من المصدر لانهما أيضا غير متصرفين (و) نحو (ضربا في ضربت ضربا)
 مثال للمصدر المؤكد فهو أيضا غير قابل .

(وفهم من تخصيصه) ، اى المصنف (النيابة بما ذكر) اى بالظرف
 والمصدر والجار مع مجروره (انه لا يجوز نيابة التمييز) لأن النائب
 مناب الفاعل ينبغى ان يكون مثله من ضروريات الفعل من حيث المعنى
 وليس التمييز كذلك (و) لعين هذه العلة (لا) يجوز نيابة المفعول
 له (وذكروا له أيضا علة أخرى وهو أنه لو اقيم مقام الفاعل صار
 مرفوعا فيفوت النصب المشعر بالعلية (ولا) يجوز نيابة (المفعول معه)
 لأن الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذف الواو فانت الدلالة على
 المصاحبة فيخرج عن كونه مفعولا معه وان لم تحذف فوجودها مانع
 من النيابة للزوم الانفصال بين العامل ونائب الفاعل ونائب الفاعل
 كالفاعل ، يجب ان يكون متصلا بالعامل مالم يمنع مانع كما سبق
 مفصلا واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها
 في الكلام مانعة من نيابتها عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه .

(وصرح) المصنف (بالاول) اى بعدم جواز التمييز (في التسهيل)
 (و) صرح ابو حيان (بالثانى) اى بعدم جواز نيابة المفعول له (في
 الارتشاف) ، (و) صرح (بالثالث) اى بعدم جواز نيابة المفعول معه (في
 اللباب) .

(ولا ينوب بعض هذه الثلاثة المتقدمة) اى الظرف والمصدر والجار مع مجروره وان كان جامعا للشرائط (ان وجد في اللفظ مفعول به كما لا يكون) هذه الثلاثة (فاعلا اذا وجد اسم محض) ، والوجه في عدم نيابة هذه الثلاثة اذا وجد في اللفظ مفعول به ما قاله اهل المعاني من ان اسناد الفعل المبني للمفعول به الى المفعول به حقيقة والى غير الملازمة بجاز فاسناد الفعل الى غير المفعول به يحتاج الى تنزيلة منزلة المفعول به فيجعل كأنه مفعول به لذلك الفعل المبني له وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للمفعول به اليه فهو الى ما بني له وهو حقيقة (هذا) اى عدم جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به في الكلام (مذهب سبويه وذهب الكوفيين والاخفش الى أنه قديد نيابة غير المفعول به مع وجوده) مطلقا عند الكوفيين وبشرط تقدمه على المفعول به عند الاخفش (كقوله تعالى ليجزي قوما بما كانوا يكسبون) فتاب بما كانوا وهو جار ومجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به اعني قوما هذا على مذهب الكوفيين دون الاخفش (و) كقول الشاعر .

(لم يعن بالعلياء الا سيذا ولا شفى ذا الغي الا سيذا)

فتاب بالعلياء عن الفاعل مع وجود المفعول به اعني سيذا هذا على مذهب الجميع ، (واختاره) أي جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به (في التسهيل) .

(وباتفاق) أى بأجماع (من جمهور النحاة قد ينوب عن الفاعل المفعول الثاني من بأب كسا) قد تقدم المراد من باب كسا فنعينه مرة ثانية لأن الاعادة ليست خالية عن الفائدة فنقول ، الفعل المتعدى

بنفسه الى مفعولين على قسمين :

الاول ما ينصب مفعولين هما في الاصل مبتدء وخبر وهذا يختص بأفعال القلوب وما يلحق بها وهذا يسمى بباب ظن وان تعدى الى الثالث بالهمزة ونحوها .

الثاني ما ينصب مفعولين ليسا في الاصل مبتدء وخبرا وهذا ما يسمى بباب كسا نحو منحت الفقير درهما اذا عرفت ذلك ، فاعلم ان الاتفاق في المفعول الثاني من باب كسا انما وقع (فيما التباسه أمن) بأن لا يكون الثاني قابلا للفاعلية في المعنى (نحو) ، (كسى زيدا جبة) ، فتأب المفعول الثاني اعني جبة لأمن الالتباس اذ لا يمكن ان يكون الجبة لابسة فليست قابلة للفاعلية في المعنى فلا يلتبس المفعول الاول بالثاني ففي هذا الفرض يجوز نيابة الثاني تقدم على الاول او تأخر فيجوز في المثال المذكور تقدم جبة على زيد بأن يقال ، كسى جبة زيدا ، وهو الاول لأن الاصل في الفاعل ان يتصل فكذا نائبه ولا ينتقض بما ياتي في فصل رتب المفاعيل من قول الناظم .

والاصل سبق فاعل معنى كمن من البسن من زاركم نسج اليمن
لانه فيما بقى المفعول على مفعوليته لا فيما صار نائباً عن الفاعل فتحصل
ما ذكر أنه يجوز نيابه الثاني في باب كسا لكن فيما التباسه أمن (بخلاف
ما اذا لم يؤمن الالتباس) بأن يكون الثاني مثل الاول قابلا للفاعلية
في المعنى (فيجب ان ينوب الاول نحو اعطي عمرو بشرا) فلا يجوز نيابة
بشرا تقدم او تأخر لأن كلامنا ، عمرو وبشرا ، يصلح للاخذه والمأخوذة
ولا يتبين الآخذ من المأخوذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي بشر عمرا ،
لتوهم ان بشرا أخذ وعمرا مأخوذ : وهذا خلاف المراد .

(وحكى عن بعضهم منع اقامة الثاني مطلقا) سواء امن الالتباس ام لم يؤمن وسواء كانا نكرتين نحو اعطيت فقيرا درهما ، او معرفتين نحو اعطيت بشرا زيدا ؛ او كان الاول نكرة والثاني معرفه نحو ، اعطيت رجلا بشرا ، او العكس نحو، اعطيت زيدا جبة ، وحكي (عن بعض آخر المنع) في الصورة الاخيرة اي العكس المذكور (ان كان) الثاني (نكرة والاول معرفة) كما مثلنا (ولعل المصنف لم يعتد بهذا الخلاف) الصادر من هذا البعض في الصورة الاخيرة والاولى ايضا ؛ فلذا ادعى الاتفاق على نيابة الثاني في جميع الصور الا في نحو اعطيت بشرا زيدا ، (وقد صرح) المصنف (بنفيه) اي الخلاف (في شرحي التسهيل والكافية) .

(وحيث جاز اقامة الثاني) مع كونه مفعولا في المعنى (فالاول اولى لكونه فاعلا في المعنى .

واعلم انه اذا قلت ، علمت زيدا قائما ، فالموجود في الخارج اولا هو زيد: ثم يصدر منه التقييم في الزمان الثاني المتأخر عن وجوده ثم تخبر: بكرا: بقيامه فتقول ، اعلمت بكرا زيدا قائما ، فحينئذ يصير : زيدا : الذي كان اولا زمانا ثانياً مكانا ؛ ويصير : قائما : الذي كان ثانياً زماناً ثالثاً مكانا ويصير : بكرا : الذي هو ثالث زمانا اولا مكانا وقس عليه ارى في قول الناظم فالمراد من الثاني في : ارى : الثالث المكاني وهو قائما الذي كان ثانيا زمانا والمراد من الاول في ارى الثاني المكاني وهو زيدا الذي كان اولا زمانا فليكن على ذكر منك ليفيدك في حل عبارة الكتاب .

(في باب ، ظن وارى ، المتعدية لثلاثة وما يلحق بهما ولو لم يكن من افعال القلوب نحو جعلت زيدا فاضلا المنع من اقامة) المفعول (الثاني)

الذي كان في الاصل خبرا (ووجوب اقامة) المفعول (الاول) الذي كان في الاصل مبتدأ (اشتهر عن كثير من النحاة) سواء ظهر القصد بأن لا يلتبس الاول بالثاني او لم يظهر بأن التبس وسواء كان الثاني جملة ام لا (قال الأبدى في شرح الجذولية لأنه) أي المفعول الاول كان (مبتدأ وهو اشبه بالفاعل) لأنه مسند اليه مثله (فأن مرتبته) أي المفعول الاول (قبل) المفعول (الثاني) لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر ومرتبة المرفوع قبل المنصوب ففعل ذلك (اي نيابة المفعول الاول) للمناسبة. وخالف ابن عصفو جماعة ؛ وتعبيهم المصنف فقال ؛ ولا أرى منعا من نيابة الثاني (بشرطين الاول انه جائز (اذا القصد ظهر) بان كان الثاني غير معرفة اذ كونه غير معرفة دليل على انه المفعول الثاني وان صار نائبيا (و) للثاني أن (لم يكن) المفعول الثاني (جملة وظرفا : كما في التسهيل كقولك : في جعل الله ليلة القدر خيرا من الف شهر : جعل خيرا من الف شهر ليلة القدر) فان لم يظهر القصد بأن التبس الثاني بالاول نحو ظننت زيدا عمرا ، فلا يجوز نيابة الثاني أي : عمرا. وهكذا ان كان الثاني جملة او ظرفا نحو ، ظننت زيدا يقوم غدا ، ونحو ، ظننت زيدا في الدار او عندك ، فلا يجوز حينئذ ايضا نيابة الثاني لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة كما تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل عند قول الناظم .

وهمز ان افتتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذلك اكسر

هذا كله في المفعول الثاني لظن (اما الثالث المكاني من باب) أرى الذي كان خبرا وثانيا وصار ثالثا بسبب زيادة مفعول آخر بالهمزة (ففي الارتشاف ادعى ابن هشام الاتفاق على منع اقامته) ففي نحو ، أريت بكرا زيدا قائما ، لايجوز نيابة قائما لما ذكر في المفعول الثاني من ظن

ولأنه مسند الى المفعول الاول الزماني اسنادا تاما فلو نائب عن الفاعل واسند اليه الفعل لا محالة يكون اسناده أيضا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما ولا ينتقض بنحو اعجبي ضرب زيد ، حيث ان المصدر اعني ضرب مسند اليه لا اعجبي ومسند الى زيد لأن أحد الاسنادين اعني اسناد الضرب الى زيد غير تام ولا يذهب عليك ان هذا التعليل جار في ثاني ظن أيضا هذا وجه الاتفاق الذي ادعاه هشام ابن في الارتشاف (و) لكن (ليس كذلك) أي ليست المسألة اتفاقية (ففي المخترع) نقل (جوازها عن بعضهم) واما الاول المكاني في ارى فلاشك في جواز نيابته بل هو اولي لان الجار احق بمكان جاره ولانه راء وعالم) .

وقد علم من المسائل السابقة ان للفعل تسعة معمولات غير الفاعل الفاعل والمستثنى والقابل منها بعد المفعول به ثلاثة (وكما لا يكون للفعل الا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل الا شيئا واحدا) مما هو قابل للنيابة ويرفع ذلك الواحد بالنيابة ويبقى الثمانية الباقية علي نصبها سواء كان قابلا للنيابة لم يكن والى هذا ينظر قوله (وما سوى النائب عنه مما علق بالرافع النائب وهو الفعل) المجهول (واسم المفعول والمصدر) من الفعل المجهول أي المصدر الذي يقدر بحرف مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله كما يجبي في آخر باب اعمال المصدر كقوله تعالى ، وهم من بعد غلبهم سيفلون ، (على ظاهر قول سيبويه فان ظاهرا كلامه الخاق المصدر المجهول بالفعل المجهول في الحكم وهو كون (النصب له) أي لسوى النائب من معمولات (محققا لفظا ان لم يكن) غير النائب (جارا ومجرورا نحو ، ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربا شديدا) برفع زيد لنيابته ونصب البقية هذا اذا كان البقية قابلا للنيابة والا فتحقق النصب

للبقية بطريق أولى ووجهه ظاهر نحو ضرب زيد وعمرا تأديبا ضربا ،
 (و)النصب لما سو النائب محقق (محلا ان يكنه) أي ان يكن ما سوى
 النائب جارا ومجرورا (نحو ، فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) برفع نفخة
 لنيابته ونصب ؛ في الصور ؛ محلا وكذا ينصب محلا بغير القابل والقابل غير
 النائب ان لم ينصب لفظا نحو ، ضرب زيد هنا قبل .

باب الاشتغال

((هذا باب اشتغال العامل . عن المعمول))

ولهم في تعريفه عبارات مختلفة .

منها ؛ الاشتغال هو (ان يتقدم اسم ويتأخر) عنه (فعل او شبهه قد
 عمل في ضميره اى ضمير ذلك الاسم (او) في (سببه) وهو المضاف الى
 ضمير الاسم السابق ؛ منها ؛ انه اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره
 او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك
 المعمول وسلط على الاسم لنصبه .

ومنها ؛ انه كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه .
 ومنها ؛ هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ويكون ذلك
 الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه .
 ومنها ؛ هو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه
 ناصب لضميره أو للملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل
 بحيث او فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه .

ومنها : ما في الكتاب - وهو ان يتقدم اسم ويتأخر فعل او شبهه قد عمل في ضميره او سببه (لولا ذلك لعمل فيه او في موضعه) اذا عرفت ذلك فأعلم ان الغرض من ذكر هذه العبارات أمران .

الاول : انه علم منها ان اركان الاشتغال ثلثة ؛ الاول المشغول عنه وهو الاسم المتقدم ؛ والثاني المشغول وهو العامل المتأخر ؛ الثالث المشغول به وهو الضمير او الملائس له الذي عمل الفعل فيه بنفسه او بواسطة .
الامر الثاني ؛ انه قد علم من طي هذه العبارات ان لكل واحد من هذه الاركان الثلاثة شروطا لا بد منها .

اما شروط المشغول عنه فخمسة ؛

الاول : ان لا يكون متعددا لفظا ومعني بأن يكون واحدا نحو ، زيدا ضربته ، او متعددا في اللفظ دون المعنى نحو ، زيدا وعمروا ضربتهما ، لأن العطف جعل الاسمين بمنزلة الاسم الواحد فان تعدد في اللفظ والمعنى لم يصح نحو ، زيدا درهما اعطيته ، الثاني ؛ ان يكون متقدما فان تأخر نحو ؛ ضربته زيدا لم يكن من باب الاشتغال بل ان نصب زيدا فهو بدل من الضمير وان رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله .

الثالث ؛ قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال من الحال والتمييز والمجرور بحرف يختص بالظاهر وسيأتي في باب حروف الجر .

الرابع : كونه مفتقرا الى ما بعده فنحو ، جاءك زيد فأكرمه ، ليس من باب الاشتغال لكون زيد في المثال مكتفيا بالعامل المتقدم عليه .
الخامس ؛ كونه صالحا لأن يكون مبتدأ فنحو قوله تعالى ، ورهبانية ابتدعوها ، ليس من باب الاشتغال بل رهبانية معطوفة على ما قبلها وجملة ابتدعوها صفة لها .

وأما ما يشترط في المشغول فاثنتان :

الاول : ان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ماله الصدر والا فليس من هذا الباب نحو ، زيد هل رأيت ، وسياتي عن قريب .
الثاني : كونه صالحا للعمل فيما قبله بأن لا يكون فعلا جامدا او صفة مشبهة ونحوهما مما لا يعمل فيما قبله لضعفها وسياتي أيضا واما الذي يجب تحققه في المشغول به فشيء واحد وهو ان يكون ضميرا عائدا الى المشغول عنه نحو ، زيدا ضربته ، او مررت به ، او اسما ظاهرا مضافا الى ضميره نحو ، زيدا ضربت أخاه ، او زيدا مررت بفلامه ، كل ذلك يمكن استخراجه من ضمن التعاريف المذكورة .

(ان مضمرا اسم سابق فعلا ؛) لفظ فعلا منصوب لأنه (مفعول بقوله شغل) وفاعله مستتر فيه اشير اليه بقوله (اى ذلك المضمرا) للاسم السابق فيصير حاصل المعنى انه ان شغل الضمير المتاخر الراجع الى الاسم السابق الفعل (عنه أي عن الاسم السابق بنصب لفظه اى لفظ ذلك المضمرا) نحو ، زيد ضربته ، (او المحل أى محله) نحو ، زيد مررت به ، هذا بناء على ما فهمه الشارح من عود ضمير لفظه الى الضمير المشغول به العامل فالمراد من نصب لفظه ان يكون الضمير منصوبا بالعامل بلا واسطه حرف الجر نحو زيد ضربته ، ومن نصب محله أن يكون الضمير منصوبا بالعامل بواسطة حرف الجر نحو زيد مررت به ، فالضمير في به مجرور لفظا ومنصوب محلا واما بناء على ما فهمه بعض آخر من عود ضمير لفظه الى الاسم السابق يجعل الباء في نصب بمعنى عن كما صرح به اى بعن في بعض الشروح فمثال نصب لفظه زيدا ضربته ، ومثال نصب المحل ، هذا ضربته ، اما ما قاله بعض

المحققين من ان المراد من نصب لفظه بناء على ما فهمه الشارح تصور لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل الى آخر ما قاله فأظن انه لا يوجد له مثال صحيح فان وجدت له مثالا صحيحا داخل في باب الاشتغال فألحقه بهذه التعليقة ليستفيد منه الطلاب اللهم الا ان يمثل له . بنحو ، زيد ما ضربت الا اياه وبنحو الزيدان لم تضرب الا اياهما وهو كما ترى وكيف كان (فالسابق ارفعه) في بعض الصور (على الابتداء او انصبه) في صور أخرى كما يأتي (واختلف في ناصبه فالجمهور وتبعهم المصنف على أنه منصوب بفعل اضر) أي قدر (حتما) أي وجوبا (موافق لما قد اظهر لفظا كما في ، أزيدا ضربته ، فيقدر ، ضربت (او معنى) كما في ، أزيدا مررت به ، فيقدر جاوزت الموافق لمررت معنى لا لفظا ويقدر في نحو ، زيدا مررت بأخيه ، لا بست الملازم للفعل المذكور وفي نحو ، زيدا ضربت اخاه ، اهنت وكذلك .

وانما وجب حذف الناصب لأن الفعل المذكور مفسر له ولا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر الا اذا كان المفسر بالكسر الجملة التفسيرية التي لا عمل لها من الاعراب او عطفا بيسان او كان بعد اي التفسيرية ونحوها .

(وقيل) ان الاسم السابق منصوب (بالفعل المذكور بعده ثم اختلف فقيل انه عامل في الضمير وفي الاسم) السابق (معا وقيل) انه أي الفعل المذكور عامل (في) الاسم (الظاهر) السابق (والضمير ملغى) عن المعمولية فلا محل له من الاعراب فتأمل ؟
(واعلم ان هذا الاسم الواقع بعده ناصب لضميره على خمسة اقسام)
وان لم يكن بعضها من الباب كما يأتي الاول (لازم النصب) (و)

الثاني (لازم الرفع) وهذا هو الذي ليس من الباب (و) الثالث
 (راجع النصب على الرفع) (و) الرابع (مستوفيه الامران) (و)
 الخامس (راجع الرفع على النصب هكذا) اي بالترتيب المذكور ؛
 ذكره التحويون وتبعهم المصنف (وان كان الاحسن تأخير واجب
 الرفع عن الجميع لما سياتى (فشرح) المصنف في بيانها) بالترتيب
 المذكور (بقوله والنصب) الخ ،

القسم الاول ؛ النصب (للاسم السابق حتم) اي واجب (ان
 تلا الاسم السابق) لفظ السابق (بالرفع) لانه فاعل تلافي النظم
 (اي وقع) الاسم السابق (بعد ما يختص بالفعل كأن وحيشما)
 الشرطيتان (نحو ، ان زيدا لقيته فأكرمه ، وحيشما عمروا تلقاء فاهنه)
 فيجب نصب الاسم السابق في المثاليين ولا يجوز رفعه على الابتدائية
 لأن ادات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية (وكذا ان تلى الاسم
 السابق) استفهاما غير الهمزة كآين بكرا فارقته وهل عمروا حدثته
 (وسياتى حكم التالي الهمزة) وكذلك اداة التحضيض واداة العرض .
 القسم الثاني ؛ (وان تلا السابق اي وقع بعدما بالابتداء يختص
 كذا الفجائية (فالرفع للاسم) السابق على الابتداء التزمه ابدانحو خرجت
 فاذا زيد لقيته لأن اذا) الفجائية (لايلها الا مبتدئه نحو فاذا هي
 يبضاء او خير نحو فاذا لهم مكر في اياتنا ولا يليها فعل ولذا قدر
 متعلق الخبر بعدها اسما كما تقدم) في باب المبتدئه والخبر عند قول
 الناظم واخبروا بظرف او بحرف جر .

(وذكره) اي المصنف (لهذا القسم) اي واجب الرفع (افادة
 لتتمام القسمة وان كان ليس من الباب لعدم صدق ضابطة الباب عليه

لما تقدم فيه) اي في التعريف (من قولنا لولا ذلك الضمير لعمل
الفعل المشغول بالضمير (في الاسم السابق : ولا يصح هذا هنا لما تقدم
من ان اذا لا يليها فعل .

قيل كل من ذكر في الاشتغال وضابطه قيد : لولا ذلك الضمير لعمل
فيه ؛ فهو لم يجعل القسم الواجب الرفع من باب الاشتغال كالشارح
وجماعة ذكرنا عباراتهم في الباب ؛ وفيه نظر اذ يمكن ان يكون القيد
عند بعضهم لأخراج فعل التعجب واسماء الافعال ونحوهما بما لا يعمل
فيما قبله لضعفها كما أشرنا اليه سابقا ؛ لا لأخراج ما وقع بعد ما يختص
بالابتداء او قبل ماله صدر الكلام ؛ لأن العامل حينئذ صالح للعمل في الاسم
السابق ذاتا لولا ذلك الضمير وان منع من العمل بسبب أحد الامرين
فالقول بأن القسم الواجب الرفع لا يعد من الباب عند الكل لا
يصح عند الكل .

(وكذا يجب الرفع اذا الفعل تلا ؛ أي وقع بعد ماله صدر الكلام
وهو الذي لم يرد ما قبل أي) ما قبله معمولا لما بعد وجد) وهو عشرة اشياء
الاول (كاداة الاستفهام) نجو ، زيد هل رأيت ، وبكر أين مررت به ؛
والثاني (ما النافية) ولاء النافية اذا وقعت جوا بالقسم نحو ، خالد ما
صحبت ، ونحو زيد والله لا أمر به .

والثالث (أدوات الشرط) نحو ، عبد الله ان أكرمه اكرمه .

الرابع : أداة التحضيض نحو ، زيد هلا ضربته ، وخالد الا تمرر به

الخامس : أداة العرض نحو ، زيد ألا تكرمه وعمر ألا تعجبه .

السادس لام الابتداء نحو ، زيد لأننا اكرمه وبكر لأننا اضربه .

السابع : كم الخبرية نحو زيد كم ضربته وخالد كم مررت به ، الثامن ؛ الحرف

الناسخ نحو ، زيد انى علمته ، و ابراهيم كأنه يحب أخاه قال الرضى .
 فى بحث كم كل ما اثر فى معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمنى والتنبية
 ونحو ذلك فتحقق صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة
 على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير فى اخرها يشوش خاطره لانه يجوز
 اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة
 على حالها فىرتقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها .

التاسع : الموصولات نحو ، زيد الذى احبه ، وهند التى تحبها ، العاشر
 الاسماء الموصوفة بالعامل المشغول نحو ، زيد رجل اكرمه ، وهند امرئة
 يحبها زوجها .

القسم الثالث (واختير نصب للاسم السابق اذا وقع قبل فعل ذي
 طلب ؛ كالامر والنهي والدعاء ؛ نحو زيدا اضره وعصموا لاتهمنه ، وخالدا
 اللهم اغفر له ، وبشرا اللهم لا تعذبه) وعلل بعضهم اختيار النصب فيه
 بأنه لو رفع الاسم السابق على الابتداء للزم كون الطلب خبرا وهو خلاف
 الاصل لكونه لا يتحمل الصدق والكذاب ؛ لأنه انشاء ؛ ولكن هذا غلط
 نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتداء والخبر الذى هو مقابل الانشاء
 واعتبار احتمال الصدق والكذب فى الثانى دون الاول نفسه فان احتمال
 الصدق والكذب فى الاول ؛ انما هو فى النسبة بينه وبين المبتداء لافيه نفسه
 فتأمل فان الفرق دقيق .

وعلل بعض آخر بأن الاغلب كون الطلب بالفعل ؛ فحمل الكلام
 على الاغلب اولى ؛ وهذا يحصل بالنصب لا بالرفع وانما خصص الطلب
 بما ذكر لان الاستفهام ونحوه تقدم حكمه .

(واخترز بقوله فعل) ذي طلب (عن اسم الفعل نحو ، زيد دراكه) أي

أدركه (فيجب) في الاسم السابق (الرفع) لأن اسم الفعل لضعفه لا يعمل فيما قبله فلا يصدق عليه ضابطة الباب فهو من قسم الواجب الرفع .
(وكذا) يجب الرفع (اذا كان) الاسم السابق قبل (فعل أمر يراد به العموم نحو السارق والسارقة فأقطعوا أيديهما ، قاله ابن الحاجب) في نظير الآية وهو قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة قال شارح كلامه : واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشغل عنه بضميره او متعلقه أمرا او نهيًا فالمختار فيه النصب : فالظاهر ان قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، داخل تحت هذه القاعدة مع ان القرلة اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فأضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخرًا جه عنها فقال ونحو ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد ؛ لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدئ موصولاً ففيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخير المبتدئ كالجزء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببته للجزء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فأمتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع ؛ والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه لذ الزانية مبتدئ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فأجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضا للسببية أي ان ثبت زناهما فأجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع انتهى كلام ابن الحاجب ولعل نظر شارح الالفية الى المبرد بقريئة قوله يراد

به العموم اذا لشرط وشبهه يفيدان العموم كما بين في علم الاصول قال شارح كلام ابن الحاجب في باب المبتدأ والخبر وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نجو، وما بكم من نعمة فمن الله، فيشبه المبتدأ الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبر انتهى محل الحاجة من كلامه فتحصل من كلامه ان المانع من عمل الفعل فيما قبل الفاء اما نفس الفاء لشبهها بفاء الجزاء واما كون ما بعدها جزء جملة أخرى ومختار الشارح في المقام هو الاول بقرينه ما ذكرناه وفي كلام الفاضل المحشى في بحث المعروف باداة العريف عند قول المصنف فنمط عرفت قل فيه النمط ما يفيدك ههنا فراجع ان شئت .
 (واختير نصبه أيضا اذا وقع بعدما ايلائه الفعل غلب) وهو خمسة .
 الاول (كهزمة الاستهام نحو أبشرا منا واحدا تتبعه) فالمختار نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لأن الغالب في الهزمة دخولها على الافعال وانما لم يختص بالافعال كبقية اداة الاستفهام لانها أم الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب مالا يتوسعون في غيرها وهذا الحكم في الهزمة ما (دام) لم يفصل بينها وبينه (اي بين الاسم السابق) بغير ظرف) سواء لم يفصل بينهما اصلا كالآية المذكورة او فصل بينهما بالظرف نحو أيوم الجمعة زيدا تكرمه لأن الفصل بالظرف يعد كلا فصل فان فصل بينهما بغير ظرف نحو أنت زيدا تضربه (فالمختار الرفع) لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل .

والثاني والثالث والرابع كما ولا وان النافيات نحو ما زيدا رايتة ونحو لا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته بمعنى ما زيدا ضربته الخامس (قال في شرح الكافية وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا

تلقاه فأكرمه ، لأنها تشبه اداة الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل (تأمل .
 (واختير نصبه أيضا اذا وقع) الاسم السابق (بعد حرف عاطف
 له) أي الاسم السابق (بلا فصل على معمول فعل متصرف مستقرا ولا
 نحو ضربت زيدا وعمروا اكرمته) فالمختار نصب عمروا (قال في شرح
 الكافية لما فيه اي في المختار النصب (من عطف جملة فعلية على مثلها
 وتشاكل الجملتين المعطوفتين اولى من تخالفهما انتهى وح فالعطف ليس
 على المعمول لأن) العطف على المعمول من قبيل عطف المفرد على المفرد
 وهذا من قبيل عطف الجملة على الجملة (كما ذكره هنا ولو قال تلى
 بدل على لتخلص منه) اي من الاشكال (وخرج بقوله بلا فصل ما اذا فصل بين
 العاطف والاسم) السابق (فالمختار) حينئذ (الرفع نحو قام زيد واما
 عمرو فأكرمته) فالمختار رفع عمرو لكونه منفصلا عن العاطف وان
 قلت ، قام زيد واما عمرو فأكرمه ، فالمختار النصب لأن الاسم السابق
 وقع قبل فعل ذي طلب وقد تقدم ان المختار فيه النصب وخرج
 (بفول) اي الشارح متصرف ما اذا وقع الاسم السابق بعد حرف
 عاطف له على معمول (افعال التعجب) نحو ، ما احسن زيدا وعمرو
 اكرمته ، فليس المختار في الاسم السابق اعني عمرو النصب بل المختار
 فيه الرفع لأن فعل التعجب لجموده قد جرى بجرى الاسماء فكأنه ليس في
 الكلام فعل (و) كذلك افعال (المدح والذم) نحو ، نعم الرجل
 زيد وعمرو اكرمته ، وبشت المرثة هند والخنساء احبها ، (فانه لا تأثير
 للعطف عليها) قد اضطرب كلام الشراح في معنى هذه العبارة فقال
 بعضهم معناه ان العطف على هذه الافعال متعذر اذ لا معنى له ولأن ما
 التتجبية لا يقع بعدها الا فعل التعجب فتعين العطف على مجموع الجملة لا

على هذه الافعال وحدها وقال بعضهم معناه ان العطف على هذه الافعال لا يؤثر في نصب الاسم السابق بل لا بد من رفعه سواء عطف على نفس هذه الافعال او على مجموع الجملة وقال بعض آخر معناه انه لا عطف على هذه الافعال سواء نصبت الاسم السابق او رفعته بل العطف على مجموع الجملة في كلتا صورتين وعليك بأمعان النظر حتى تعرف المراد منها اي من الاقوال وكيف كان فالمختار فيها الرفع (كما قال الصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب ولا يخفي عليك ان في المثال الذي ذكر لفعل التعجب مناقشة لانه من امثلة المسألة الآتية كما يظهر من بعض تعليقاته (وان تلا الاسم المعطوف) اي الاسم السابق الواقع بعد حرف العطف (فعلا متصرفا مخبرا به عن اسم اول مبتدئ) وبعبارة اخرى اذا وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين صدرها اسم وعجزها فعل (نحو ، هند اكرمتها وزيد ضربته عندها) الشاهد في زيد حيث انه اسم سابق تلا حرف العطف وتقدمه جملة هند اكرمتها وهذه الجملة ذات وجهين اذ صدرها اسم وهو هند وعجزها فعل وهو اكرمتها (فأعطفن) زيدا (مخبرا بين الرفع على الابتداء والخبر) مراعاة لصدر الجملة المتقدمة فيصير زيد مبتدئ وجملة ضربته عندها خبره فيعطف هذه الجملة الاسمية على مجموع الجملة المتقدمة التي تسمى كبرى لأن المجموع ايضا اسمية وبين (النصب) مراعاة لعجز الجملة المتقدمة فيصير زيدا مفعولا لفعل محذوف فيكون عطفا (على جملة اكرمتها) التي تسمى صغرى (وتسمى الجملة الاولى من هذا المثال) ايضا (ذات وجهين لانها اسمية بالنظر الى اولها) (وفعلية بالنظر الى آخرها وهذا المثال اصح كما قال الابدي في شرح الجزولية من تمثيلهم ، يزيد قام

وعمر كتمه ، لبطلان العطف فيه) في صورة النصب (لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمبتدئ) الجملة الاولى (المصطوف عليها اذ المعطوف بالواو يشترك المعطوف عليه في معناه) كما يأتي في اول باب عطف النسق (فيلزم ان يكون) المعطوف بالواو اعني جملة عمروا كلمته (في هذا المثال خبرا عنه) اي عن المبتدئ في الجملة الاولى (ولا يصح) كون جملة عمرا كلمته خبرا عن زيد في جملة زيد قام (الا بالرابطة وقد فقد) الرابطة في عمرو كلمته لأن ضمير كلمته عائد الى عمرو وليس ضمير آخر فيه يعود الى زيد الذي هو مبتدئ في الجملة الاولى بخلاف المثال الذي ذكره الشارح فان العطف فيه في صورة النصب صحيح لأن في جملة زيد ضربته عندها الرابطة موجودة وهو ضمير المؤنث في عندها (انتهى) ما قاله الابدي في شرح الجزلية .

وانما قيدنا أصحية المثال الذي ذكره الشارح بصورة نصب الاسم السابق اعني زيدا في ضربته عندها لأن صورة رفعه مستغنية عن الرابط اذا الجملة حينئذ معطوفة على جملة هند اكرمتها باعتبار أولها فلا يحتاج المعطوفة الى رابط وهو واضح فالمثالان صحيحان من دون فرق بينهما في هذه الصورة .

ولما كان لقائل ان يقول ان الحكم بأصحية مثال الشارح يستلزم الحكم بصحة مثال النحويين للزوم اشتراك المفضل اعني مثال الشارح والمفضل عليه اعني مثال النحويين في اصل الصحة وقد حكم الشارح ببطلان مثالهم فاجاب الشارح بقوله (ولعله يفتقر في التوابع مالا يفتقر في غيرها) وحاصل ما أجاب به الشارح انا حكمنا ببطلان مثالهم مع قطع النظر عن قاعدة الاغتفار في الثواني ولعل نظرهم في التمثيل الى قاعدة الاغتفار فيصبح التمثيل والاصحية معا والمراد من قاعدة الاغتفار انهم

كثيرا ما يفتفرون في الثواني مالا يفتفرون في الاوائل نحو رب رجل واخيه فأغتنفر
عطف اخيه على رجل وان كان يلزم منه دخول رب على المعرفة لان المعطوف في
حكم المعطوف عليه وهي مختصة بالنكرة كما يجيء في باب حروف الجر
هذا هو الدائر على السنة القوم ولكن قال في المطول في بحث الفصل
والوصل ما حاصله انهم انما تركوا الضميرا عنى عندها لان غرضهم
تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون
باعتبار الضمير وهم انما اعتمد وافية على علم السامع والذي يشعر به
كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو مجموع جملة
هند اكرمتمها لانها ذات وجهين فرفع زيد بالنظر الى اسميتها ونصبه بالنظر
الى فعليتها والمعطوف عليه في الصورتين مجموع الجملة واختلاف الاعرابين
باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين ولا
يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه اكثر القوم
وخفى على كثير من الفحول وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فكم
من هفوات صدرت من بعض الاعلام وصارت مورد اللقبول عند العوام
ومراحل التحقيق بها مر الكرام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام .

(والرفع في غير الذي مر رجع) على النصب وهو مالا يقع بعدما
يختص بالفعل او بالابتداء ولا بعد ماله صدر الكلام ولا قبل فعل ذي
طلب ولا بعدما ايلائه الفعل غلب ولا بعد عاطف على معمول فعل
مستقر اولا ولا بعد فعل مخبر به عن اسم اول ومعلوم ان رفع الاسم
السابق حينئذ ارجح من نصبه (لعدم موجب النصب ورجحه وعدم
موجب الرفع ومستوى الامرين وعدم التقدير اولي منه) اي من

التقدير الذي يلزم في صورة النصب اذ يلزم عليه تقدير فعل ناصب للاسم السابق (نحو زيد ضربته) فرفع زيد في المثال ارجح من نصبه ويجوز نصبه أيضا لكنه مرجوح (ومنع بعضهم النصب) لكلفة الاضمار (ورد بقوله تعالى ، جنات عدن يدخلونها) حيث قرء جنات بالنصب بالكسرة مع أنه مما نحن فيه .

(فما ابيح لك) من الاحكام في كل واحد من الصور الخمس (افعل ودع أي اترك ما لم يبيح لك) مثلا لا تنصب في صورة وجوب الرفع ولا ترفع في صورة وجوب النصب وارفع في صورة مختارية النصب لكن على المرجوحية وانصب في صورة مختارية الرفع كذلك وانصب وارفع في صورة جواز الوجهين بلا ترجيح لاحدهما على الآخر .

(وتقديمه) أي المصنف (واجب النصب ثم مختاره ثم جائزه على السواء) أي على مستوى الوجهين (ثم مرجوحه) أي مرجوح النصب (أحسن كما قال) المصنف في بعض كتبه (من صنع ابن الحاجب لأن الباب لبيان المنصوب منه انتهى) كلام المصنف في بعض كتبه وحاصله ان تقديم صور النصب سواء كان واجبا او راجحا او مساويا مع الرفع ثم ذكر مرجوح النصب احسن من صنع ابن الحاجب لانه قدم مختار الرفع على جميع صور النصب مع ان الباب لبيان صور النصب فقط وذكر صور الرفع من باب الملازمة او تميم الاقسام كما تقدم (وكان ينبغي ان يؤخر) المصنف (واجب الرفع عنها) أي عن صور النصب (لما ذكر) في وجه الاحسنية ولا يخفى عليك ان ابن الحاجب لم يذكر صورة واجب الرفع في كتابه فلا تغتر بما قاله بعض المحققين من المعشين وما ذكره ابن الحاجب في قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة

جلدة ، ونحوها ليس من حيث انها من الاقسام التي تذكر في باب
الاشتغال بل من باب رد باب النقص الوارد على قاعدة مختار النصب كما
صرح به شارح كلامه وقد نقلناه بتعامه ووضح من ذلك قول ابن
الحاجب في اول دخوله في رد النقص حيث يقول وليس مثل ازيد ذهب
به منه الى آخر ما قاله في رد النقص المذكور فراجع كلامه حتى تعرف
حقيقة مراده (وفصل ضمير مشغول به عن الفعل بحرف جر او باضافة اى
بمضاف كوصل فيما مضى) أى في الاحكام الماضية (يجرى) وبعبارة
اخرى لا فرق في الصور الخمس السابقة بين اتصال الضمير بالفعل
المشغول به نحو زيد ضربته ، وبين انفصال الضمير من الفعل بحرف
جر نحو ، زيد مرتت به او بمضاف نحو زيد رأيت أخاه (فيجب
النصب في نحو ان زيداً مرتت به) اكرمك (او) ان زيداً رأيت
أخاه اكرمك) ، لوقوع الاسم السابق في المثالين بعدما يختص بالفعل
اعني ان الشرطية والمثال الاول للفصل بحرف الجر والمثال الثانى
للفصل بالمضاف وهكذا الامثلة الآتية (و) يجب (الرفع في نحو ،
خرجت فاذا زيد مر به عمرو) (او) خرجت فاذا زيد (رأى أخوه) لوقوع
الاسم السابق بعدما يختص بالابتداء (ويختار النصب في نحو زيداً امر به او)
زيداً (انظر أخاه) لوقوع الاسم السابق في المثالين قبل فعل ذي طلب
(و) يختار (الرفع في نحو زيد مرتت به او) زيد (رأيت أخاه) لعدم
موجب النصب ومرجهه وموجب الرفع ومستوى الامرين وعدم التقدير
اولى منه (ويجوز الامر ان) أى النصب والرفع (على السواء في نحو ،
هند أكرمتها ، وزيد مرتت به) في دارها (او) هند اكرمتها وزيد
(رأيت أخاه في دارها) لكون المثالين داخلين في قوله وان تلى المعطوف

فعلا مخبراً الخ (نعم يقدر الفعل) في صور نصب الاسم السابق وجوباً أو جوازاً (من معنى) الفعل (الظاهر لا لفظه) كل على حسب ما يقتضيه المقام ويصح معه معنى الكلام ففيما كان العامل لازماً والمشغول به نفس ضمير الاسم السابق ، نحو زيد مرتت به ونحوه ، يقدر جاوزت ان العامل معلوماً وجيز ان كان مجهولاً وفيما كان العامل متعدياً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً الى ضمير الاسم السابق نحو ، زيد انظر أخاه يقدر لا بس ونحوه وكذا اذا كان العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً الى ضمير الاسم السابق نحو زيد مرتت بغلامه يقدر لا بست زيداً مرتت بغلامه لانك لم تجاوز زيداً ولم تمر به والحاصل يجب ان تقدر في كل مثال فعلاً يناسب ويصح معه المعنى كجاوزت ولا بست واهنت كل على حسب ما يقتضيه المقام ويصح معه المعنى المقصود من الكلام .

(وسوفي ذا الباب وصفاً ذا عمل بالفعل فيما تقدم) اى في الاقسام الخمسة المتقدمة وغيرها من الاحكام المذكورة والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على راي مثال الاول ، زيداً انا ضاربه ، مثال الثاني ، الجبة انت مكسيها مثال الثالث ، النحو انت الآن بحائه فسو هذه الثلاثة في الاحكام السابقة بالفعل (ان لم يك مانع) من عمله فيما قبله (حصل) وسيأتى بيان المانع (نحو ازيداً انت ضاربه الان او غداً) ، فالمختار فيه النصب لوقوع الاسم السابق بعد ما ايلائه الفعل غلب فزيداً في المثال منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور وتقديره ، انت ضارب زيداً ضاربه الآن او غداً ، وهكذا اسم المفعول وصيغ المبالغة وفهم من كلام الناظم ان المساوى للفعل في الاحكام المتقدمة لا بد فيه من ثلاثة شروط الاول ان يكون الوصف عاملاً بأن

يكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال كما مثلنا والشرط الثاني ان يكون العامل وصفا والشرط الثالث ان لا يكون مانع من عمل الوصف فيما قبله حصل وبهذا يظهر المراد من قول الشارح (بخلاف الوصف غير العامل كما) لوصف (الذي) يكون (بمعنى الماضي) نحو ، ازيد انت ضاربه امس ، فلا يجوز نصب زيد بوصف مقدر الا عند من يجوز عمل الوصف بمعنى الماضي كالكسائي .

(او العامل غير الوصف كاسم الفعل) نحو ، زيد دراكبه ، كما مثلنا سابقا فلا يجوز نصب زيد لعدم صدق ضابطة الباب على اسم الفعل لأنه لضعفه ليس بحيث لولا الضمير المشغول به لعمل في الاسم السابق .

(او الحاصل فيه مانع) كالوصف الذي يكون (صلة الالف واللام) نحو ، ازيد انا الضاربه ، فلا يختار نصب زيد بل لا يجوز وان وقع بعد ما ايلائه الفعل غلب لأن الصلة اعني ضارب لا يعمل فيما قبل الموصول اعني الألف واللام .

وقد علم من التعاريف التي نقلناها في أول الباب انه لا بد في صحة الاشتغال من علقه بين العامل والاسم السابق والعلقة تحصل بأحد امور ثلاثة ؛

الاول ؛ بالضمير المتصل بالفعل العائد الى الاسم السابق وهذا هو الاصل وقد مضى .

الثاني ؛ بالضمير المنفصل عن العامل اما بحرف جر او بمضاف وقد مضى ايضا .

الثالث ؛ بالضمير المتصل بتابع معمول العامل نحو ، ازيدا ضربت

عمروا وأخاه ، حيث حصلت العلقمة بسبب الضمير في اخاه الذي هو تابع عمروا وهذا القسم هو المراد بقول الناظم وعلقمة حاصلة الخ . (وعلقمة حاصلة بتابع للاسم الشاغل للفعل كعلقمة حاصلة بنفس الاسم الواقع بعد الفعل وهو (الشاغل للفعل) وبعبارة اخرى العلقمة الحاصلة بالتابع كالعلقمة الحاصلة بنفس معمول الفعل (فقولك ازيدا ضربت عمرا واخاه) وعلقته بالضمير المتصل بالتابع (كقولك ازيدا ضربت اخاه) فلا فرق في الصورتين في كون المختار في زيدا هو النصب وان كان العلقمة في المثال الاول بسبب الضمير المتصل بالتابع وفي المثال الثاني بسبب الضمير المتصل بنفس معمول الفعل .

(وشرط) المصنف (في التسهيل ان يكون التابع عطفًا بالواو كما مثلناه) والوجه في اختصاص الحكم بالعطف بالواو ما يأتي في باب عطف النسق عند قوله ، واخصص بهاعطف الذي لا يغني لأن المقام لو لم يكن من ذلك لم يصح لاحتياج الباب الى العلقمة (او نعتا ، كأزيدا رأيت رجلا محبه) الشاهد في محبه حيث العلقمة به وهو نعت تابع لرجلا والوجه في ذلك ان النعت والمنعوت كالشيء الواحد فيحصل ما لا بد منه في الاشتغال من العلقمة (وزاد في الارتشاف ان يكون) التابع (عطف بيان كأزيدا ضربت عمرا أخاه) ، والوجه فيه عين ما ذكر في النعت لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات في جميع الاحكام اما البدل نحو ، اهند اتزوجت خنساء اختها ، بناء على كون اختها بدلا من خنساء فلا يجري فيه احكام الاشتغال لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير التقدير ، تزوجت اختها ، فهذا المقدر جملة مستقلة واختها من متعلقاتها وح تبقى جملة اهند تزوجت خنساء خاليا عن العائد سواء

رفعت هندا على الابتداء او نصبت على الاشتغال فيبطل الكلام على
البديلية أي بديلية اختها فلا بد من أن يجعل اختها عطف بيان
ليصح الكلام وحينئذ يزيد هذه المسألة على المسئلتين المستثنتين عن
قاعدة كل ما يجوز فيه عطف البيان يجوز فيه البديلية كما يأتي في باب
عطف البيان عند قول الناظم .

وصالحا لبديلية يرى في غير نحو يا غلام يعمر

واما التأكيد فلا يمكن فيه فرض الاشتغال لأن اللفظي منه نحو
أزيدا ضربت عمروا عمروا لا ضمير فيه أصلا والمعنوي منه نحو أزيدا
ضربت عمروا نفسه ، وإن كان فيه ضمير لكنه عائد على المؤكد أبدا
فيبقى الاسم السابق بلا عائد وعلقة كذا قالوا ولكن المسألة لا تخلو
عن اشكال لصحة قولنا ، أزيدا ضربت أخاه أخاه ، فلا مانع فيه من
القول بالاشتغال بأن يقال التقدير أهنت زيدا ضربت أخاه أخاه ،
كما بينا هذا التقدير في السابق مفصلا فتأمل جدا .

باب تعدي الفعل ولزومه

(هذا باب تعدي الفعل ولزومه وفيه رتب المفاعيل)

يذكر الرتب في قوله فيما يأتي ؛

(والاصل سيق فاعل معنى كمن من البسن من زاركم نسح اليمن)
الاكثر على ان الفعل اما متعد او لازم وقال بعض ان هناك قسما
ثالثا وهو ما ليس بمتعد ولا لازم ومثل له بالافعال الناقصة فان المنصوب
بها اما خبر واما حال وزاد بعض آجر قسما رابعا ومثل له بالافعال

التي تستعمل متعدية تارة ولازمة أخرى ، نحو مسحت راسي ، ومسحة
براسي ، ونحو شكرته ، وشكرت له لكن الحق في ذلك انه متعد وحرف
الجر زائدة وسياتي الإشارة اليه .

(علامة الفعل المعدي اي المجاوز الى المفعول به) شيان الاول
(ان تصل هاء تعود على غير مصدر لذلك الفعل به) بشرط ان لا تكون
الهاء في الاصل خبرا (نحو عمل فانك تقول الخير عملته فتصل به)
اي بعمل الذي هو فعل متعد (هاء تعود على غير مصدره) وهو الخير
فيعرف بذلك ان عملت متعد (واحترز) المصنف (بهاء غير المصدر
(عن هاء) العائد الى (المصدر فانها توصل بالمتعدي نحو ، ضربته زيدا)
فتعود الهاء المتصلة بضربت الى المصدر (اي الضرب ونحوه قوله تعالى
ولا اعذبه احدا كما ياتي في باب المفعول المطلق وتوصل الهاء العائدة
الى المصدر ايضا (باللازم نحو قمته) فتعود الهاء المتصلة بقمتم الى
المصدر (اي القيام) وانما قلنا بشرط ان لا تكون الهاء في الاصل خبر يخرج
نحو ان يكنه فان الضمير البارز المتصل وان كان لغير المصدر لكنه ليس علامة
لكون الفعل المتصل هو به متعديا فتبصر والثاني ما ذكره الشارح في
(تمة) وهو انه (من علامته) اي المتعدي (ايضا ان يصلح لأن يصاغ
منه اسم مفعول تام كمقت فهو ممقوت قال في شرح الكافية والمراد
بالتمام الاستغناء عن حرف جر فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر الى
حرف جر يسمى لازما ، كفضب على عمرو ، فهو مفضوب عليه) وبعبارة
اخرى المراد بالتمام ان لا يحتاج بناء اسم المفعول الى تعدي الفعل او
لا بحرف جر اذ لا يبني اسم المفعول من الفعل اللازم الا بعد تعديته
بحرف جر اذ ليس للازم مفعول حتى يبني له اسم فيجب في اللازم او

لا ان يعدي الفعل بحرف جر حتى يصير ذا مفعول ثم يبني لمفعوله اسم بخلاف المتعدي فانه لما كان متعدياً بنفسه وذا مفعول فيصح ان يبني لمفعوله اسم من دون افتقار الى حرف جر وليعلم ان اللازم لا يطابق موصوفه مطلقاً بل المطابق للموصوف هو الضمير المجرور العائد الى الموصوف فتقول مثلاً . رجل مفضوب عليه ، رجلاً مفضوب عليهما ، ورجال مفضوب عليهم وامرأتان مفضوب عليهما ، ونساء مفضوب عليهن والوجه في ذلك ان القائم مقام الفاعل اعني الجار والمجرور مركبا ومجموعا من حيث هو مركب ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل فيهما وتثنيته وجمعه وانما المطابق هو الضمير المجرور ومن هذا القبيل انت خير منزل . به في صلاة الميت ونحوهما فيجب مطابقة المجرور لانت المراد به الله الميت فما في بعض الرسائل العملية من انه اذا كان الميت امرئة يقال منزل بها غلط فاحش بخلاف اسم المفعول من المتعدي فانه يطابق موصوفه على تفصيل ياتي في باب التعت عند قول الناظم :

وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فاتفق ما قفوا

ويشترك الفعل المتعدي والفعل اللازم في معمولات غير المفعول به

وهي اي معمولات المشترك فيها ثمان .

الاول ما هو بمعناه ويسمى مصدرا ومفعولا مطلقاً ، نحو ضربت

ضرباً ونحو ، قعدت جلوساً .

الثاني : ما هو واقع فيه من زمان او مكان ويسمى ظرفاً ومفعولاً فيه

نحو ، هنا ضربت زيدا يوم الجمعة ، ونحو ، هاهنا صام زيد يوم الخميس

الثالث ما فعل فعل لتحصيله او حصوله ويسمى مفعولاً له نحو

ضربته تأديبا ونحو قعدت عن الحرب جبناً .

الرابع : التميز الذي يرفع الابهام عن نسبة الفعل نحو : اشتعل الرأس شيئا ونحو طاب زيد نفسا .

الخامس : ما يبين هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه او المفعول عند وقوعه عليه نحو جاء زيد راكبا ونحو لقيت هنداً ضاحكة .

السادس : المفعول معه نحو رأيتك وزيدا ونحو جئت وزيدا .

السابع : المستثنى نحو جاء القوم الا زيدا ونحو اهنت الفساق الا زيدا .

الثامن : المنصوب بنزع الخافض نحو : دخلت الدار ونحو : ضربت زيدا الدار .

(فانصب به) اي بالفعل المتعدي (مفعوله الذي تجاوز اليه ان لم ينصب) مفعوله (عن فاعل) سواء كان المفعول واحدا (نحو تدبرت الكتيب) ام اثنين نحو علمت زيدا قائما ام ثلاثة نحو اعلمت بكرة زيدا قائما (ومعلوم انه ان ناب عن فاعل رفع) كما تقدم مفصلا .

(وفعل لازم غير الفعل المعدي وهو الذي لا يتصل به ضمير غير مصدر) ولا يتصاغ منه اسم مفعول تام (ويقال له ايضا قاصر وغير متعد ومتعد بحرف) قال في شرح التصريف الفعل اما متعد وهو الفعل الذي يتعدى بنفسه من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به كقولك ضربت زيدا فان الفعل الذي هو الضرب قد تجاوز من الفاعل الى زيد ؛ انما قيد بقوله به لان المتعدي وغيره متساويان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والامير في السوق يوم الجمعة اجتماعا ناديا لزيد ونحو ذلك ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا لان الفعل الذي هو ضربت قد

يتعدى الى المفعول به في نحو ضربت زيدا وان اريد به لفظ الفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا خلاف ويسمى ايضا المتعدى واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم واما غير متعد وهو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل كقوله حسن زيد فان الفعل الذي هو الحسن لم يتجاوز الفاعل الذي هو زيد بل ثبت فيه ويسمى غير المتعدى ايضا لازما للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما وذلك عند تساوي الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له والحق انه متعد واللام زائدة مطردة لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدي واللزوم بحسب المعنى انتهى باختصار فتأمل .

(وحتم لزوم افعال السجايا جمع سجية وهي الطبيعة) والسليقة (كنهم : اذا كثر اكله وظرف وكرم وشرف) قال التفتازاني في بحث التشبيه الطبيعة ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الفرائض مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك وقال المحشى الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس اي التي خلقت عليها كانها غرزت فيها وكذلك الطبيعة في اللغة هي السجية جبل عليها الانسان وطبع عليها انتهى .

وقد يطلق الطبيعة على الحقيقة والمساهية كالحیوان الناطق للانسان (وكذا حتم) ايضا (لزوم ما كان على وزن افعل بتخفيف اللام الاولى وتشديد الثانية ؛ كاقشعر واطمان وكذا) ما كان على وزن (افعلل

المضاهي اقعنسس) يقال اقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد (وهو) اي المضاهي اقعنسس (احر نجم وكذا ما الحق بافعلل وافعلنل كأكوهمد واحر نبأ وكذا حتم لزوم ما اقتضى) معناه (نظافة) ظاهرية او معنوية (كطهر ونظف او دنسا) كذلك (كدنس ووسخ ونجس او اقتضى) معناه (عرضا اي معنى غير لازم كمرض وبريء وفرح او طواع فاعله فاعل الفعل المعدى لواحد كمدته فامتد) فامتد لازم (ودحرجته فتدحرج) فتدحرج لازم (والمطاوعة قبول المفعول فعل الفاعل فان طواع المعدى لاثنين كان متعديا لواحد نحو كسوت زيدا جبة فاكتساها) فاكتساها متعد لواحد .

(وعد فعلا لازما الى المفعول به بحرف جر نحو عجبت من انك قادم وفرحت بقدمك) والوجه فيه ان حروف الجر وضعت لتجر معنى الافعال الى الاسماء .

(وعده) اي الفعل اللزوم (ايضا بالهمزة نحو اذهبت زيدا) فان قولك ذهب زيد كان لازما فلما قلت اذهبت صار متعديا .

(و) عده ايضا (بالتضعيف) اي بتضعيف العين (نحو فرحته) فان قولك فرحت بتخفيف العين كان لازما فلما قلت فرحته بالتشديد صار متعديا .

(وان حذف حرف الجر) بعد ما عدى الفعل به (فالنصب ثابت للمنجر) ويسمى هذا بالمنصوب بنزع الخاقض ويسمى بالحذف والايصال ايضا ووجه التسمية في كلا الاسمين واضح (ثم هذا الحذف ليس قياسا بل نقلا عن العرب يقتصر فيه على السماع) منها (كقوله تمررون الديار ته) (ث) كان بالديار فحذفت الباء وبقي الديار منصوبا (وقد

يحذف) حرف الجر (ويبقى الجر كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع)
 الشاهد في كليب اذ اصله الى كليب فحذفت الى وبقي الجر فيه .
 (وحذف حرف الجر في ان وان المصدريتين يطرد ويقاس عليه)
 قال الرضي وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما
 بصلتهما انتهى

لكن (مع امن لبس) بان يتعين الحرف المحذوف (كعجبت ان
 يدوا اي يعطوا الدية وعجبت انك قائم) حيث ان الحرف المحذوف
 متعين لأن التعجب يتعدى بمن لاغيره فالتقدير في المثال الاول (من ان
 يدوا) وفي المثال الثاني (من انك قائم) .

(و) اختلف في محل (ان وان حينئذ) وهو (نصب عند سيبويه
 والفراء وجر عند الخليل والكسائي) قال الرضي والاول اولى لضعف
 حر الجر عن ان يعمل مضمرًا ولهذا حكم بشذوذ الله الله لافعلن ونحو
 قول روبة خير لمن قاله له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف
 الاصابع انتهى ويظهر أثر الخلاف في التابع كما في البيت الآتي (قال
 المصنف ، ويؤيد قول الخليل ما أنشده الاخفش) ؛

(وما زرت ليلي ان تكون حبيبة الي ولا دين بها أنا طالبه)
 (بجر المعطوف) أعني ولا دين (أن تكون فعلم) من جر المعطوف
 (انها) ان تكون (في محل جر) لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف
 عليه في الاعراب .

(فان لم يؤمن اللبس) بأن لم يتعين الحرف المحذوف ولا مكانه
 (لم يطرد الحذف نحو ، رغبت في انك تقوم) ، فلا يطرد في (اذ)
 بعد الحذف (يحتمل ان يكون المحذوف عن) اذ مادة رغب قد تتبدى

بفي فتكون بمعنى الميل في الشيء وقد تتعدى بعن فتكون بمعنى الاعراض
 عن الشيء فلو حذف حرف الجر يحصل الالتباس ولا يعلم المراد .
 (ولا يلزم من عدم الاطراد أى القياس عدم الورد فلا يشكل
 بقوله تعالى ، وترغبون ان تنكحوهن) ، حيث حذف حرف الجر من ان
 تنكحوهن وهو غير معين اذ لا يدري هل المحذوف في أو عن (فتأمل)
 قيل في وجه التأمل وجوه منها ان الآية ليس من باب الالتباس بل الآية
 من باب الاجمال والفرق بينهما ان الالتباس عبارة عن دلالة الكلام
 على غير المراد والاجمال عبارة عن خفاء المعنى المقصود بحيث لا يفهمه
 الا الذكي المتوقد والآية الشريفة من باب الاجمال بهذا المعنى .
 ومنها ان الحذف في الآية لعله لقرينة رافعة للمبس معلومة للمخاطبين
 وان كانت مجهولة لنا .

ومنها ان الحذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن
 لجمالهن ومن يرغب عنهن لدماמתهن وفقرهن وحاصل هذا الوجه
 ان الحذف لقصد ان يفهم الفريق الاول ان المحذوف عن ويفهم الفريق
 الثاني ان المحذوف في فينتظم امر التزويج الموجب لبقاء سلسلة البشر
 ومنها ان الحذف لقصد الابهام على الرجال والنساء لقصد ان يفهم
 الرجال ان المحذوف في فيهيئون الصداق وبقية مقدمات الكناح وتفهم
 النساء ان المحذوف عن فيقللن الصداق ولا يطلبن ما يعسر على الرجال
 تحصيله لينتظم أمر التزويج كذلك .

ومنها ان الحذف في الآية لوجود القرينة المعلومة وان اختلف
 العلماء في المحذوف فالكلمة متفقون في وجود القرينة المعينة للمحذوف
 وانما الاختلاف في نفسها اي القرينة لا في وجودها وسبب الاختلاف

فيها الاختلاف في سبب نزول الآية .

(فصل في رتب المفاعيل وما يتعلق بذلك) من وجوب العمل بالاصل تارة ووجوب تركه تارة اخرى على حسب ما يفصل الى آخر الفصل .

(و) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما غير الاول بأن لا يكون خبراً في الاصل وقد تقدم في باب النائب عن الفاعل انه يسمى بباب كسى وقد يسمى بباب اعطيت فح (الاصل سبق مفعول هو فاعل معنى مفعولا ليس كذلك) أي ليس فاعلا من حيث المعنى (كمن) الموصولة (من قولك ، البسن من زاركم نسج اليمن) ، فمن الموصولة مفعول اول و نسج مفعول ثان والاصل تقديم من الموصولة على نسج اليمن لأنه لا بس والنسج ملبوس فعلى هذا لا بد من أن يتأمل في عقد النكاح في ان الفاعل في المعنى ، أهو الرجل ام المرأة ، فيقدم حين اجراء العقد في المعنى منهما على الآخر .

وقد تقدم ان الأصل قد يكون بمعنى ما ينبغي أن يكون عليه الشيء والمراد منه هنا هذا المعنى فيجوز تركه وتقديم ما ليس فاعلا على ما هو فاعل في المعنى لكنه خلاف الاصل لا يحسن استعماله عند الفصحاء .
وإذا كان الفعل متعدياً الى مفعولين ثانيهما عين الاول بأن يكون خبراً في الاصل ويكون الاول مبتدأ في الاصل وقد تقدم ايضا في ذلك الباب ان هذا يسمى بباب علمت وظننت فح الاصل تقديم ما كان مبتدأ في الأصل على ما كان خبراً في الاصل على حسب ما فصل في باب افعال القلوب وما يكون منها متعدياً الى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فالاصل فيه تقديم المفعول الذي زيد بواسطة الهمزة على المفعولين الذين هما في

الاصل مبتدء وخبر وقد بينا لك هذا في باب افعال الغلوب منجسلا ونزيدك هاهنا فنقول ان علم ورأى المتعديين الى اثنين يتعديان الى ثلاثة بالاتساق فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر وهو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة كالتاء في علمت مثلا ومعلوم ان موضعه الاصل قبل دخول الهمزة قبل المفعولين فكذا بعد دخولها .

(ومن ثم) أى من أجل ان الاصل في المفعول الذي هو فاعل معنى التقدم والسبق (جاز ، البسن ثوبه زيدا) فان الضمير ثوبه وان كان عائدا على متأخر وهو زيد لكنه ليس متأخراً لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط لانه متقدم رتبة اذ هو فاعل معنى (و) من ثم (امتنع ، اسكن ربها الدار) لعود ضمير ربها على متأخر لفظاً ورتبة اذ الدار : ليس فاعلا معنى وذلك لا يجوز الا في مواضع معينة قد سبق ذكرها ليس هذا منها .
(ويلزم) اي يجب العمل بمقتضى هذا (الاصل) اي تقديم الفاعل في المعنى اي المفعول الاول في باب كسا (لموجب عرى اي وجد) والموجب ثلاثة اشياء :

الاول : (كان خيف لبس) المفعول (الأول) بالمفعول (الثاني) وذلك اذا صلح كل واحد من المفعولين ان يكون فاعلا في المعنى (نحو اعطيت زيدا عمرا) وقد سبق تحقيق هذا المثال في نظير المقام فلا نعيده .
الثاني : (او كان) المفعول (الثاني محصورا) فيه (نحو ما اعطيت زيدا الا درهما) وقد سبق تحقيق المثال في نظير المقام فلا نعيده ايضا .
الثالث : (او) كان المفعول الثاني اسما (ظاهرا) والمفعول (الأول مضمرا) متصلا (نحو اعطيتك درهما) وهذا المثال ايضا كسابقيه .
(وترك ذلك الاصل) وتأخير الفاعل معنى (حتما قد يرى لموجب)

والموجب هنا أيضا ثلاثة :

الاول كان (كان) المفعول (الأول محصورا) فيه (نحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا) .

الثاني : (او) يكون المفعول الاول اسما (ظاهرا والثاني ضميرا) متصلا (نحو الدرهم اعطيته زيدا) .

الثالث : (او) يكون (فيه) اي في المفعول الاول (ضمير يعود على) المفعول (الثاني كما تقدم) يعني اسكن ربها الدار اذ قلنا ان تقديم ربها يوجب عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فيجب ترك تقديمه وان كان فاعلا معنى والاصل تقديمه فيجب ان يقال اسكن الدار ربها (وحذف مفعول فضلة بان لم يكن احد مفعولي) باب (ظن لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل) اي اواخر الآيات القرآنية (وكلايجاز) اي الاختصار (واما) لغرض (معنوي كاحتقاره) اي المفعول (اجز) الحذف (نحو ما ودعك ربك وما قنى) مثال لتناسب الفواصل والشاهد في قلى كان في الاصل قلاك فحذف المفعول وهو الكاف ليتناسب قلى مع سجي واولى ونحو (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) مثال للايجاز والاختصار اذ الاصل تفعلوه فحذف الضمير الذي هو المفعول في الفعلين للايجاز والاختصار ونحو (كتب الله لاغلبين انا ورسلي والاصل لاغلبين الكافرين فحذف المفعول اعني الكافرين لتحقيرهم واحتقارهم بحيث لاقابلية ولا شان لهم بحيث لا يناسب ذكرهم مع الله ورسله .

(وهذا) اي جواز حذف الفضلة ثابت (ان لم يضر) لفظ يضر فعل مضارع واجوف يائي وهو (بفتح اوله وتخفيف الراء) بمعنى يضر المضاعف بتشديد الراء (فان ضار اي ضر) حذف المفعول (كحذف

(ما) اي مفعول (سيق جوابا للسائل او ما) اي مفعول (حصر) اي كان محصورا فيه فحينئذ (لم يجز) الحذف (كقولك زيدا لمن قال من ضربت ونحو ما ضربت الا زيدا فلو حذف المفعول) وهو زيدا (في) المثال (الاول لم يحصل جواب) للسائل (ولو حذف) المفعول ، وهو ايضا زيدا (في) المثال (الثاني لزم نفي الضرب مطلقا) اي عن زيد وغيره (و) الحال ان (المقصود نفيه مقيدا) بغير زيد واثباته لزيد . الى هنا كان الكلام في حذف المفعول جوازا وامتناعا وان كان ناصبه في بعض الصور ايضا محذوفا لكن لم يكن الكلام فيه ولما فرغ من الكلام في المفعول شرع في بيان حذف ناصبه جوازا او وجوبا ،

(ويحذف الفعل الناصبها اي الناصب الفضلة جوازا ان علم) اي عين المفعول المحذوف كان (كان ثمة قرينة) معينة للمفعل (حالية كانت) القرينة (كقولك لمن تاهب) اي تهباً (للحج مكة اي تريد مكة) فحذف تريد لدلالة القرينة الحالية على تعيين تريد اذ حالة المخاطب المتاهب للسفر الى مكة وتهيئة الزاد والراحلة وسائر ما يجب تحصيله لمن يريد السفر الى مكة من اخذ جواز السفر من الحكومة واخذ بطاقة الطائرة او السيارة ونحوهما بما يلزم شرعا او قانونا او عرفا قرينة قطعية دالة على انه يريد السفر الى مكة فتقول انه مكة بحذف تريد لدلالة القرينة على المحذوف (او) كانت القرينة (مقالية) كقولك (زيدا لمن قال من ضربت) والاصل ضربت زيدا فحذف ضربت بضم التاء من قولك بقرينة ضربت بفتح التاء في قول السائل فالقرينة مقالية وهذا واضح لا يحتاج الى التطويل والبيان .

(وقد يكون حذفه) اي الناصب للمفعول (ملتزما) اي واجبا في

مواضع كثيرة كلب الاغراء والتحذير والنعت المقطوع (المنصوب) على المدح او الذم او الترحم وسياتي كل في بابه انشاء الله تعالى (وكما في باب الاشتغال) وقد تقدم مفصلا ومشروحا (او كان نداء) وسياتي ايضا في بابه انشاء الله تعالى (او) كان (مثلا) وهو كل كلام استعمل اولا بطريق الحقيقة ثم استعمل مجازا في موارد كثيرة تشبيها لكل واحد من تلك الموارد بالموارد الاوّل الذي كان استعماله فيه بطريق الحقيقة كقولهم في الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب فانه استعمل اولا في امرأة كانت زوجة رجل وكان شيخا كبير السن لكنه ذو مال ومواش فسألته الطلاق فطلقها فتزوجها رجل شاب قوي لكنه كان فقيراً معدما لا مال له ولا مواشي فاشتته يوماً لبناً فأرسلت الى الشيخ زوجها الاوّل تستسقيه لبناً فقال الشيخ للرسول قل لها في الضعيف ضيعت اللبن فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها الشاب وقالت هذا ومذق خير يعني هذا الشاب الجميل القوى مع اللبن القليل المذوق اي الممزوج بالماء خير منه ومن لبنه الكثير ولنعم ما قيل في المقام بالفارسية :

زن نکرده کرد مردنيک بخت کردن کردد که دارد ضرب سخت

وقيل ايضا بالفارسية (زن جوان را تیری در پهلو نشیند به که پیری)

وانما خص الشيخ الصيف لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف هذا مورد الاوّل لهذا الكلام ثم كثر استعماله في كل مورد طلب رجل شيئا ضيعة قبل فيقال له هذا الكلام بكسر تاء الخطاب ايضا لكنه مجاز ولا يلتفت في تلك الموارد الى التذكير والافراد وفروعهما بل يكسر تاء الخطاب ويؤتي بصيغة المفرد وان كان المورد على خلاف ذلك فيجب

ان لا يغير المثل عما كان او لا فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي استعمل في المورد الاول حقيقة بل غيره وهذا غير المعهود في الاستعمالات المجازية اذ المعهود فيها استعمال نفس اللفظ الذي وضع للمعنى الحقيقي في غيره فاذا عرفت ذلك يتضح لك وجه وجوب حذف الناصب في قولهم (الكلاب على البقر قال في تاج العروس وفي المثل الكراب على البقر لانها تكرب الارض اي لا تكرب الارض الا بالبقر ومنهم من يقول الكلاب على البقر اي اوسد الكلاب على البقر الوحش وقال ابن السكيت المثل هو الاول انتهى وقال الجوهري واوسدت الكلب اغريته بالصيد مثل اسدته وكيف كان فالكلاب ههنا منصوب بفعل محذوف وجوبا (اي ارسل) ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير لفظ المثل والامثال لا تغير لانها تستعمل في غير معناها الحقيقي مجازا على سبيل الاستعارة لأن العلاقة فيها شباهة المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي وكل مجاز كان العلاقة فيه الشباهة فهو استعارة والا فهو مجاز مرسل وفي الاستعارة يجب ان يكون المستعار نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي فلو تغير اللفظ لما كان نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي فلا يكون استعارة وهذا خلف . قال بعض المحققين في حاشية له على كلام النفثازاني في بحث التمثيل انهم مصرحون بامتناع ادنى تغيير في التمثيل ولو بتبديل حركة باخرى تقتضيها المضرب معللين بانها تخرج بهذا عن كونها استعارة ويجب حذف الناصب ايضا اذا كان جاريا مجرى المثل في كثرة الاستعمال والفرق بين المثل وبين قوله (او جاريا بجراه) ان المثل حقيقة في المورد الواحد ومجاز في سائر الموارد كما بينا بخلاف ما كان جاريا بجراه فانه حقيقة في جميع الموارد والحاصل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما

وضع له واما ما جرى مجراه فهو كلام مستعمل دائما في ما وضع له كثير الدوران في الألسنة كانتهوا خيرا لكم فخيرا منصوب بفعل مجذوف وجوبا اي واتو خيرا اي واقصدوا خيرا ولا يجوز ذكر الفعل فيه لما ذكرنا في المثل وهذا الكلام يستعمل في كل مقام يراد فيه نصح المخاطبين ونهيبهم عما يريدون ان يفعلوه او عما هم فاعلوه وهو مضر بحالهم فتقول لهم (انتهوا) اي تقبلوا النهي وآتوا واقصدوا فعلا اخر الذي يكون (خيرا لكم) وهذا الكلام بهذا المعنى حقيقة في جميع الموارد كما هو واضح جدا.

باب التنازع

(هذا باب التنازع في العمل)

(ويسمى باب الأعمال ايضا) لأعمال ما يهمل منهما عن العمل في المتنازع فيه في الضمير .

(وهو) اي التنازع في الاصطلاح (كما يؤخذ مما سيأتي) من كلام الناظم (ان يتوجه عاملان) سواء كانا فعلين او اسمين او مختلفين كما سيصرح الشارح بهذا التعميم (ليس احدهما مؤكدا للاخر الى معمول واحد) يكون اسما ظاهرا (متاخر عنهما نحو ضربت واكرمت زيدا وكل واحد من ضربت واكرمت يطلب زيدا بالمفعولية) اما الحرفان فالذي يظهر من كلام الرضى في بحث الفرق بين لم ولما انه لا تنازع بينهما بل العامل في نحو ان لم يضرب زيد هو السابق وانما قال عاملان تبعا للناظم اقتصارا على اقل ما يحصل به التنازع والافتقار يقع التنازع بين اكثر من العاملين مثل ما في بعض الادعية اللهم صل على

محمد وال محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وال ابراهيم
وانما قال ليس احدهما مؤكدا للاخر لانه لو كان كذلك لكان العمل
للاول والثاني تاكيده له نحو ضرب ضرب زيد وانما قال الى معمول
واحد لانه زعم ان التنازع لا يقع في اكثر من معمول واحد وهو خلاف
التحقيق فتأمل .

وانما قلنا يكون اسما ظاهرا لعدم امكان التنازع في الضمير اذا
كان متصلًا لانه معمول لما يتصل به اذ الضمير لا يتصل الا بعامله وهو
يتصل في المقام بالثاني فقط نحو زيد لقيت وأكرمته فلا بد من تقدير
مفعول للاول لانه لا يصح أن يتوجه الى الضمير المتصل بالثاني واما
الضمير المنفصل نحو ما أكرمك واعطاك الا أنا فيمكن فيه التنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو معهود عندهم من اضمار الفاعل في الاول أو الثاني لانه
لو اضمر بدون الا ينقلب المعنى الى النفي والمقصود اثباته ولو اريد
اضماره مع الا لا يمكن لأن الاحرف والحرف لا يضمرف في شيء فلا بد من
القول بقول الكسائي من جواز حذف الفاعل من المهمل أو الذهاب
الى مذهب الفراء من أعمالهما معا في الضمير والا فيبقى النزاع الى الأبد
لأن الطريق المعهود عندهم وهو الاضمار في المهمل غير ممكن فتبصر .

وانما قال متأخر عنهما اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول
للاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فتأمل .

(ان عاملان فعلان) كالأمثلة الآتية (او اسمان) نحو انت مكرم
ومعط العلماء (او اسم وفعل) نحوهاؤم اقرؤا كتابيه (اقتضيا اي طلبا في
اسم عمل) بالوقف على السكون على لغة ربيعه وقد تقدم نظيره في
باب العلم (رفعا) نحو ضرب وقعد زيد (او نصبا) نحو ضربت وأهنت

زيداً (او طالب احد هـ مارفعاً) والآخر نصباً) نحو ضربني واهنت زيداً ونحو ضربت واهنتي زيد (وكانا) اي العاملان (قبل) يقتضيان فيه العمل بأن يكون الاسم المتنازع فيه متأخراً عنهما وقد ذكرنا وجهه (فللواحد منهما العمل بالاتفاق اما الاول او الثاني) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين في انه يجوز اعمال كل واحد منهما في الاسم المتأخر ولكن اختلف الفريقان في الاولى منهما كما ياتي .

(مثال ذلك على اعمال الاول قام وقعدا اخواك) هذا مثال لاقتضائهما الرفع (ورايت واكرمتها ابويك) هذا مثال لاقتضائهما النصب (ضربت وضربت الزيدان) هذا مثال لاقتضاء الأول الرفع والثاني النصب (وضربت وضربوني الزيدان) هذا مثال عكس ما قبله .

ففي جميع هذه الامثلة اعلم الاول في الاسم الظاهر المتأخر واضمر في الثاني ولا غذور لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط .

(ومثاله على اعمال الثاني قاما وقعدا اخواك) مثال لاقتضائهما الرفع فاعمل الثاني في الاسم الظاهر واضمر في الاول ولم يبال بالاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة لكونه عمدة والمحااجة اليه وهذا الباب من المواضع الستة التي جوزوا فيها الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة ووجه كونه اضماراً قبل الذكر لفظاً ورتبة ان الاسم الظاهر المتنازع فيه جزء الجملة الثانية وهي معطوفة على الجملة الاولى التي الضمير جزئها ومعلوم ان الجملة المعطوفة متأخرة رتبة عن الجملة المعطوف عليها كتأخرها عنها لفظاً بالحس والعيان .

(ورايت واكرمت ابويك) مثال لاقتضائهما النصب فاعمل الثاني

في الاسم الظاهر وحذف المفعول من الاول ولم يضمن للزوم التكرار لو ذكر والاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة لو اضمر وذلك غير جائز (وضرباني وضربت الزيدون) هذا مثال لاقتضاء الاول الرفع والثاني النصب فاعمل الثاني في الاسم الظاهر واضمر في الاول لما ذكر في المثال الاول من هذا القسم (وضربت وضربني الزيدون) هذا مثال لاقتضاء الاول النصب والثاني الرفع فاعمل الثاني في الاسم الظاهر ولم يضمن في الاول لما ذكر في المثال الثاني من هذا القسم .

(هذا) اي جواز اعمال كل واحد منهما في الاسم الظاهر (في غير فعل التعجب اما هو فيتعين فيه اعمال الثاني كما اشترطه) اي اعمال الثاني (المصنف في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافا لمن منعه) اي التنازع فيه (كما احسن واعقل زيدا) فاعمل الثاني في زيدا ولم يضمن في الاول لما ذكر .

(واعمال الثاني اولى من اعمال الاول عند أهل البصرة لقربه) ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي اللزوم من اعمال الاول ومن العطف على الشيء قبل تمامه .
(واختار عكسا وهو اعمال الاول لسبقه) ولسلامته من التكرار او حذف العمدة او الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اللزوم احدهما من اعمال الثاني (غيرهم اي اهل الكوفة حال كونهم ذا اسرة اي صاحب جماعة قوية) .

(واعمل المهمل من العمل في الاسم الظاهر في ضمير ما تنازعا وجوبا ان كان ما يضمن بما يلزم ذكره) بان يكون عمدة (كالفاعل والتزم) في الضمير (ما التزم من مطابقة الضمير) للاسم (الظاهر)

المتنازع فيه (في الافراد والتذكير وفروعهما) اي التثنية والجمع والتانيث
 مثال الباب على راي البصريين قول الناظم (كيحسنان ويسىء ابناك
 فابناك تنازع فيه يحسن ويسىء فاعمل يسىء فيه) اي في ابناك
 (واضمر في يحسن الفاعل) وقيل يحسنان (ولم يبال بالاضمار قبل
 الذكر) لفظا ورتبة لكونه عمدة (وللحاجة اليه كما) لم يبال (في
 ربه رجلا زيد) ونعم رجلا زيد على احد القولين وليعلم انه استشكل
 في المقام بانه قياس مع الفارق لان جواز الاضمار في ربه رجل ونحوه
 للتفسير بعد الابهام ليكون اوقع في النفس ففيه فائدة كما بين في علم
 المعاني بخلاف ما نحن فيه فانه خلو عن الفائدة واجيب بان المقصود
 من القياس اثبات الامكان في مقابل الامتناع الذاتي لا المساواة من
 كل وجه فلا اشكال (ومنع جواز مثل هذا) المثال الذي يقتضي
 العاملان الرفع (الكوفيون) هربا من الاضمار قبل الذكر ولو كان عمدة
 (وجوز الكسائي) وهو من الكوفيين مثل هذا المثال لكن بشرط ان
 يحذف الفاعل من الاول ولا يضم فيه بان يقال (يحسن ويسىء ابناك
 بناء على مذهبه من حواز حذف الفاعل) من دون ان يسد مسده شيء
 (وجوزه) اي مثل هذا المثال (الفراء) وهو ايضا من الكوفيين وتلميذ
 الكسائي (بناء على) جواز (توجه العاملين معا الى الاسم) الظاهر اذا
 كانا موافقين في الاقتضاء وكان العطف بالواو كأمثال المثال المذكور لما
 تقدم من ان المتعاطفين بالواو بمنزلة العامل الواحد واستشكل عليه
 بانه يلزم من ذلك اجتماع علتين على معلول واحد واجيب عن ذلك
 بان العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثرات واجيب بعين هذا الجواب
 عن الاشكال الوارد في موجبات الوضوء والغسل .

(وجوز الفراء ايضا ان يؤنى بضمير الفاعل) منفصلا (مؤخرا)
 عن المتنازع فيه هربا من اجتماع العاملين في معمول واحد ومن الاضمار
 قبل الذكر ومن حذف الفاعل من دون ان يسد مسده شيء (نحو يحسن
 ويسيء ابناك هما) .

(و) مثال الباب على رأي الكوفيين (قد بغى واعتديا عبدك فعبداك
 تنازع فيه بغى واعتدى) وكلاهما يقتضيان الرفع (فاعمل فيه) اي
 في عبدك (الاول واضمر في الثاني ولا محذور) فيه (لرجوع الضمير
 الى متقدم في الرتبة) نعم فيه العطف قبل الاستكمال وهو سهل هذا
 اذا احتاج الثاني الى مرفوع (فان اعملت الاول واحتاج الثاني الى
 منصوب وجب ايضا اضماره) في الثاني لأن في حذفه تهية العامل
 للعمل وقطعه عنه وهو غير جائز (وندر) حذف المنصوب عن الثاني
 (كقوله بعكاظ يفشى الناظرين اذا هم لمحووا شعاعه) فشعاعه تنازع
 فيه يفشى لاحتياجه الى الفاعل ولمحووا لاحتياجه الى المفعول فاعمل في
 شعاعه الاول وحذف الضمير من الثاني اعني لمحووا اذ الاصل ان يقال
 لمحوه فحذف الضمير وهو نادر قال في المصباح عكاظ وزان غراب سوق
 من اعظم اسواق الجاهلية وراء قرن المنازل بمرحلة من عمل الطائف
 على طريق اليمن وقال ابو عبيدة هي صحراء مستوية لا جبل بها ولا علم
 وهي بين نجد والطائف وكان يقام فيها السوق في ذي القعدة نحو امن
 نصف شهر ثم ياتون موضعا دونه الى مكة يقال له سوق بجنة فيقام فيه
 السوق الى اخر الشهر ثم ياتون موضعا قريبا منه يقال له ذو المجاز فيقام
 فيه السوق الى يوم التروية ثم يصدرون الى منى والثانيك لغة الحجاز
 والتذكير لغة تميم .

(ولا تجيء مع اول قد اهمل من العمل بمضمر لغير رفع او هلا)
وبعبارة اخرى اذا عملت الثاني واهملت الاول فان احتاج الاول الى
ضمير منصوب او الى ضمير مجرور فلا تجيء مع الاول بالمضمر المنصوب
او المجرور (بل حذفه اي مضمر غير الرفع) اي المنصوب والمجرور
(الزم ان يكن) مضمر غير الرفع (فضلة) .

واعلم ان الفضلة قسمان الاول الفضلة بالمعنى الاعم وهو ما لم يكن ركنا
للكلام سواء وقع حذفه في لبس ام لا .

والثاني الفضلة بالمعنى الاخص وهو (بان لم) يكن ركنا للكلام ولا
(يوقع حذفه في لبس) فالجار والمجرور في نحو رغبت في الشيء ورغبت
عن الشيء والمثال الثالث من الامثلة الالية فضلة بالمعنى الاول الاعم
دون المعنى الثاني الاخص ويعلم من ذلك بطريق المقابلة ان العمدة
ايضا قسمان الاول العمدة بالمعنى الاعم وهو ما اوقع حذفه في لبس او
كان ركنا للكلام .

والثاني العمدة بالمعنى الاخص وهو خصوص ما كان ركنا للكلام فالجار والمجرور
في رغبت ونحوه عمدة بالمعنى الاول الاعم دون المعنى الثاني الاخص
والمراد من الفضلة في المقام هو الثاني من قسميها والمراد من العمدة
القسم الاول من قسميها فتدبر جيداً حتى تعرف المراد من بيان الشارح
بأن لم يوقع حذفه أى حذف الضمير غير الرفع في لبس (وكان)
الضمير (غير خبر وغير مفعول أول) لباب (ظن) وبالجملة لا يكون
ركناً للكلام (نحو ضربت وضربني زيد فان عملت الثاني في زيد لا تجيء
مع الاول اعني ضربت الضمير لأنه ضمير غير رفع وفضلة لانه ليس
ركناً للكلام ولا يوقع حذفه في لبس ولا ضرورة تلجئنا الى الاضمار

قبل الذكر مع كونه مستغنى عنه لانه فضلة ولا يوقع حذفه في لبس (وندر المجيء به) أي بالضمير غير الرفع الفضلة (في قوله اذا كنت ترضاه ويرضيك صاحب) حيث اعمل الفعل الثاني في صاحب واضمر مع الاول مع كونه ضمير غير رفع وفضلة .

(واضمرنه) أي جرى بمضمر غير الرفع (واخرنه) أي الضمير عن المتنازع فيه (وجوباً ان يكن ذلك الضمير عمدة) بالمعنى الاول الاعم وكونه عمدة بهذا المعنى يحصل بأمرين كما اوضحناه .

الاول بأن يكون ركناً للكلام (بأن كان هو الخبر أو) مفعولاً ثانياً (لظن أو) كان (المفعول الاول لظن) والثاني (أو اوقع حذفه في لبس) مثال كونه خبرا الكان كقولك (كنت وكان زيد صديقا اياه) فالفعلان تنازعا في صديقا على الخبرية فأعملنا الثاني فيه وجئنا بالضمير مؤخرأ عن صديقا خبرا للاول ولم نحذفه لكونه عمدة (و) مثال كون الضمير مفعولاً ثانياً لظن (ظننى وظننت زيدا عالماً اياه) فالفعلان تنازعا في زيدا عالماً لان الاول يطلب زيدا فاعلا وعالماً مفعولاً والثاني يطلبهما مفعولين فاعلمنا الثاني في زيدا وعالماً مفعولين له وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل فيه مقدما لكونه عمدة وجئنا للاول بضمير منصوب مؤخر عن المتنازع فيهما لئلا يلزم الاضرار قبل الذكر فيما هو فضلة بأحد المعنيين ولم نحذفه لكونه عمدة بأحد المعنيين او لعدم جواز حذف احد مفعولى باب ظن كما تقدم هناك عند قول الناظم ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول وقلنا فيه ان عدم الحذف لكون مضمون المفعولين المفعول الحقيقي لان المعلوم والمقصود في قولك علمت زيدا شارباً مصدر شارباً مضافاً الى زيد اي علمت شرب

زيد فلو اقتصر على احد المفعولين ضيعت المعلوم والمقصود من الكلام وهو الاخبار عن علمك الحاصل بشرب زيد .

مثال كون الضمير مفعولا او لا لظن (ظننت منطلقا وظنتني منطلقا هند اياها) فتنازع الفعلان في هند فالاول يطلبها مفعولا اولا والثاني يطلبها فاعلا فاعملنا الثاني وجئنا للاول بضمير منصوب مؤخر عن المتنازع فيها لما قلنا فيما قبله حرفا بحرف فلا نعيده (و) مثال الضمير الموقع حذفه في لبس (استعنت واستعان علي زيد به) فتنازع الفعلان في زيد فالاول يطلبه مجرورا بالباء اذا كان هناك قرينة على ان مطلوبه ذلك والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعلمنا الثاني واضمرنا للاول ضميرا مجرورا بالباء راجعا الى زيد مؤخرأ عنه لثلا يلزم الاضمار قبل الذكر ولم نحذفه لان حذفه موقع في اللبس اذ لا يعلم حينئذ هل زيد مستعان به للاول او مستعان عليه له لان المتبادر بقرينة علي في الثاني ان زيدا مستعان عليه للاول والمراد بقرينة المقام وحسب الفرض انه مستعان به له فعلم من جميع ذلك ان الحذف في المثال موجب للالتباس بسبب علي في الفعل الثاني لا الاجمال كما توهمه بعض والفرق بين الاجمال والالتباس قد تقدم فلا نعيده .

(وذهب بعضهم في) ما كان الضمير (الخبر) لكان أو مفعولا ثانيا لظن (والمفعول الاول) لظن (الى جواز تقديمه) لأنه عمدة في الصور الثلاث (كالفاعل) فلم يبال بعود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة (و) ذهب بعض (اخر) فيها (الى جواز حذفه) في الصور الثلاث (ان دل) دليل (عليه) لأن حذف ما يعلم جائز كما تقدم وقد صرح بجواز الحذف في صورة الثانية والثالثة ان دل (دليل) عند قول الناظم

المذكور آنفا (و) ذهب (ابن الحاجب) في الصور الثلاث (الى
الايان به) أي بمعمول الفعل الاول (اسما ظاهرا) وليعلم ان عبارة
متن الكافية في المسألة هكذا فان عملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول
الى ان يقول وحذفت المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت فهذه العبارة
أي والا اظهرت تشمل جميع الصور الثلاث كما هو واضح ولكن الشارح
طبقها على صورتين منها لأنه قال في شرحها نحو حسبي منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لثلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفصلة انتهى موضع الحاجة من كلامه فظاهر
هذا التعليل لا ينطبق الا على صورتين فالحق ما فهمه شارحنا من التعميم
ولكن لا يخفى عليك ان متن الكافية بمجمله اذ لم يعلم منه ان الاظهار
هل فيها لم يدل دليل وقريته على المحذوف أو مطلقاً وان حمله شارحنا
على الثاني بدليل قوله (والاحسن انه ان وجدت قريته حذف) اي
معمول الفعل الاول (والا أتى به اسما ظاهرا) .

هذه الاحكام والاقوال المذكورة كانت في موضع يمكن أعمال أحد
الفعلين والحذف أو الاضمار في الآخر لا فيما امتنع الحذف أو الاضمار
فانه اذا امتنع الحذف أو الاضمار لا بد حينئذ من الاظهار في الفعل
المهمل والمانع في المقام كما يذكره الشارح كون المفسر بكسر السين
اي المتنازع فيه مثنى مثلاً والضمير المفسر بفتح السين الراجع اليه لو
جئنا به للمهمل مفردا مع كونه عمدة فحينئذ لا يمكن الحذف لانه
عمدة ولا الاضمار لعدم مطابقة المفسر بكسر السين اعني المتنازع فيه
مع المفسر بفتح السين اعني الضمير في المهمل او جئنا به واذا لا يمكن
الحذف والاضمار فالواجب الاظهار كما قال (ولا تضمر) اي لا تجيء

بالضمير (بل اظهر مفعول الفعل المهمل) اعني الفعل الثاني في مثال
 الناظم (ان يكن ضمير لو اضمير خبراً في الاصل لغير ما) اي مبتدئ
 (يطابق المفسر بكسر السين وهو) اي المفسر بالكسر (المتنازع فيه)
 وما اظهر هو اخا حاصله ان يكون الضمير في الاول لو جئنا به خبراً
 في الاصل لمبتدأ غير مطابق للمتنازع فيه وهو اخوين في المثال (بأن
 كان المتنازع فيه الذي اعملنا فيه الثاني (مثني والضمير) لو جئنا به
 (خبراً) في الاصل (عن) مبتدئ (مفرد) وهو زيداً في المثال وذلك
 (نحو اظن ويظناني اخا زيداً وعمرا اخوين في الرخاء) محل الشاهد
 أخا واخوين (فأخوين تنازع فيه اظن لأنه يطلبه مفعولاً ثانياً اذ
 مفعوله الاول زيداً) (و) يطلبه أي اخوين (يظناني) ايضاً (لأنه
 كما قيل يطلبه مفعولاً ثانياً) وان كان مخالفاً لمفعوله الاول اعني ياء
 المتكلم (فاعمل فيه) اي في اخوين الفعل (الاول وهو اظن) فكمل
 مفعولاه اذ صار مفعوله الاول زيداً وعمرا ومفعوله الثاني اخوين
 (وبقي يظناني يحتاج الى المفعول الثاني) اذ مفعوله الاول ياء المتكلم
 (فلو أتيت به) اي بالمفعول الثاني المحتاج اليه يظناني (ضميراً مفرداً
 فقلت اظن ويظناني اياه زيداً وعمرا اخوين لكان) الضمير المأتى به
 اعني اياه (مطابقاً للياء غير مطابق لما يعود عليه وهو اخوين) المفسر
 بالكسر للضمير (ولو أتيت به) اي بالضمير (ضميراً مثني) ليطابق اخوين
 (فقلت اظن ويظناني اياهما) زيداً وعمراً أخوين لطابقه (اي ما يعود
 عليه) (و) هو أخوين ولكن (لم يطابق الياء الذي هو) أي الضمير
 في الاصل (خبر عنه) وبالجمله لا يمكن الاضمار للفعل الاول لأنه
 لو اضمير مفرداً خالف المرجع وهو أخوين ولو اضمير مثني خالف المبتدأ

وهو الياء وكل غير جائز وكذلك الحذف لانه عمدة (فتعين الاظهار)
 أي اتيان اسم وهو أخوا فلا ضمير ولا حذف لوجود المانع من كل
 منهما كما أوضحنا لك (وقد علمت) ان (المسألة حينئذ ليست من
 باب التنازع لأن من شرائط الباب ان يكون رفع النزاع بالحذف أو
 الاضمار في احد الفعلين والمسألة ليست كذلك لان (كلا من العاملين)
 فيها (قد عمل في) اسم (ظاهر) وليعلم انه لا بد في المسألة من فرض
 المتنازع فيه اسما دالا على مجرد الاخوة مجردا عن الدلالة على الافراد
 او التثنية والا فلا يكون المسألة من الاول من الباب لان الفعل الاول
 في المثال يقتضي تثنية والثاني يقتضي مفردا فلا يعقل ان يتوجها الى
 شيء متصف بالافراد بالخصوص او التثنية كذلك ولعل قول الشارح
 كما قيل اشارة الى ذلك .

المفعول المطلق

(فصل المفاعيل) على المشهور (خمسة احدها المفعول به وقد سبق
 حكمه) في باب الفاعل (الثاني المفعول المطلق وهو كما يؤخذ مما سيأتي) في
 كلام الناظم (المصدر الفضلة) بالمعنى الاخص في التقييد بكونه مصدرا
 كلام تقدم في الجمع المؤنث بالالف والتاء في خلق الله السموات فراجع
 وهو ثلاثة اقسام .

الاول : (المؤكد لعامله) وسيأتي بيانه عن قريب .

الثاني (او المبين لنوعه) وسيأتي بيانه ايضا في المحل المذكور .

الثالث (او) المبين (لعدده) وسيأتي بيانه ايضا فيه .
 (ويسمى) مفعولا (مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول من غير
 تقييد بحرف جر) او لفظ مع بخلاف سائر المفاعيل لانه لا يقع عليها
 اسم المفعول الا مع التقييد بحرف جر او لفظ مع فيقال المفعول به
 او فيه او له او معه . (ولهذه العلة) اي لأجل انه يقع عليه اسم
 المفعول من غير تقييد بحرف جر (قدمه على المفعول به الزخشرى وابن
 الحاجب) هذا الكلام يشبه رجما بالغيث اذ لا تصريح لابن الحاجب
 في وجه تقديمه على المفعول به ولذا علل التقديم بعض شراح كلامه
 بغير ما علله به شارحنا وهذا نصه قدم المفعول المطلق لانه المفعول
 الحقيقي الذى اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا
 المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل
 حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا او المفعول
 فيه نحو ضربت قدامك يوم فليس بما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا
 المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا
 ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا يرى ان كون المتكلم زائرا
 في قولك زرتك طمعا ايس لاجل قيام الطمع به لاجل الزيارة فبان
 ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره
 وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول
 له فرب فعل بلا علة انتهى كلامه نقلناه بطوله لقوائد يتفطنها الالمعي
 والله الموفق لفهم الدقائق (واعلم ان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان) هذا
 ما يفهم من ظاهر كلام الشارح واما عند المشهور فهو يدل على ثلاثة معان
 الاول الحدث والثاني الزمان الثالث النسبة الى فاعل ما او فاعل معين

على ما في حاشية الجامي عند تعريف الفعل وهذا نصه اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولاشك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالاً وهو من فهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلاً ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق ما اجمالاً منهم من غير ذكره انتهى وزاد بعضهم رابعاً وخامساً وهما تقييد الحدث والنسبة بالزمان وهذا افراط كما ان ما يفهم من ظاهر كلام الشارح من دلالة على اثنين تفریط فخير الاقوال اوسطها وهو قول المشهور (واما المصدر فهو اسم يدل على ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) بل مدلولات الفعل على ما حققنا (وهو) أي ما سوى الزمان الحدث وليعلم ان كل دال على (الحدث) ليس مصدراً اذا الدال على الحدث ان كان علماً كبرة للمبرة وسبحان للتسبيح وفجار للفجرة ويسار للميسرة او على زنة مصدر من مصادر الثلاثي وهو غير جار على الفعل نحو غسلا ونحو وضوء في توضاً وضوء او كان مبدؤاً بميم زائدة لغير المفاعلة نحو نحو المقتل بمعنى القتل فهو اسم مصدر والا فمصدر (كامن من ان) قال بعض المحققين في حاشيته على الجامي وانما سمي المصدر مصدراً لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية انتهى

فما في شرح الامثلة من تعريفه بان المصدر ما يصدر عنه الفعل او شبهه ينطبق على المذهب الاول لا الثاني بقرينة عن واعلم ان للجريان عندهم معان منها ما اريد هاهنا وهو ان يكون الدال على الحدث مصدراً قياسياً فنحو غسلا ووضوء ليسا جاريتين على اغتسل وتوضاً بل

الجارى عليهما الاغتسال والتوضوء .

ومنها ان يقع المصدر بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له أو بيانا لنوعه أو عدده وهما بهذا المعنى جاريان على الفعل كما لا يخفى .
ومنها موازنة شيء لشيء كموازنة اسم الفاعل لفعل المضارع موازنة عروضية نحو ناصر وينصر وضارب ويضرب اذ الموازنة العروضية عبارة عن مطابقة شيء لشيء في الحركات والسكنات وترتيبها سواء كانا مطابقين في شخص الحركات كضارب ويضرب ام لا كناصر وينصر .
ومنها جريان الخبر على المبتدأ والنعته على المنعوت والحال على ذي الحال سواء كان اسنادها حقيقة نحو زيد قائم وزيد القائم وزيد قائما أو صورة نحو زيد قائم أبوه وزيد القائم أبوه وزيد قائما أبوه فاحفظ ذلك فانه يفيدك في مسائل كثيرة .

والفرق بين المصدر واسمه زائدا على ما تقدم ان مدلول المصدر معنى ومدلول اسمه لفظه كأسماء الافعال على المذهب الاصح فقولنا ان اسم المصدر دال على الحدث مساعمة فتأمل وزاد بعض المحققين فرقا آخر وهو ان المصدر يدل الحدث القائم بالفاعل بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدآ اياه فلا يرد النقص عليه بمثل مات موتا ومرض مرضا واسمه يدل على الهيئة بسبه والى هذا المعنى يرجع ما يقال ان المصدر موضوع لنفس ما يصدر من الافعال كغسل الرأس والرقبة والطرفين وكغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين واسم المصدر موضوع للحاصل من الافعال وهو الأمر المعنوي الحاصل للمكاف بعدها اعني الطهارة في لسان الفقهاء .

ولما كان المفعول المطلق من المنصوبات ولا يبد له من ناصب فقال
ان نصبه بثلاثة اشياء !
الأول ؛ (بمثله أى بمصدر) سواء كان مثله لفظاً ومعنى او معنى
فقط .

الثاني ؛ (او فعل) كذلك .

الثالث ؛ (او وصف) كذلك (نصب) المفعول المطلق .

مثال المصدر المماثل له لفظاً ومعنى (نحو) قوله تعالى (فان جهنم
جزائكم جزاء موفوراً) فنصب الجزاء الثاني بالجزء الاول وهو مثله
لفظاً ومعنى ومثال المماثل له معنى فقط اعجبني قعودك جلوساً بناء على
تراد فهماً وفيه كلام .

مثال الفعل نحو قوله تعالى (وكلم الله موسى تكليماً) وقعدت جلوساً
ومثال الوصف نحو قوله تعالى (والصفات صفاً) والجالسات قعوداً (وهـ
مضروب ضرباً) وهو عمود به مجازة

واختلفوا في ان الاصل هل هو المصدر أم الفعل والوصف فقال
المصنف (وكونه اي المصدر أصلاً لهذين اي للفعل والوصف وهو
مذهب اكثر البصريين وهو الذي انتخب اي اختير) عند الناظم والشارح
وصاحب شرح الامثلة لان كل فرع (يتضمن الاصل وزيادة) كزيد
وزيدان وزيدون فان التثنية والجمع فرعان للمفرد متضمنان لما تضمنه
المفرد وزيادة اعني العلامة او التعدد وكامرء وامرأة ورجل ورجلة وقائم
وقائمة فان المؤنث فرع للمذكر متضمن لما تضمنه المذكر وزيادة اعني
علامة التانيث او الانوثة فتأمل (والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك)
لأن كل واحد منهما متضمن للمصدر اعني الحدث وزيادة اعني الزمان
والنسبة في الفعل والنسبة فقط في الوصف مع الدلالة على فاعلية

الموصوف ونحوها (وذهب بعض البصريين الى ان المصدر اصل للفعل)
لاشتقاق غالب الافعال منه (والفعل أصل للوصف) لاشتقاق اسم الفاعل
والمفعول ونحوهما منه (و) ذهب بعض (آخر) من البصريين (الى)
ان كلا من المصدر والفعل اصل برأسه (لأن بعض المشتقات يشتق من
المصدر المجرد وبعض المشتقات يشتق من الفعل كما تقدم والفعل لا يشتق
من المصدر لأنه قد جاءت أفعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلا والفعل
فرعا لما وجد الفرع بدون الاصل ولا شيء آخر يشتق الفعل منه باجماع
القوم فالفعل اصل برأسه ذهب (الكوفيون الى ان الفعل اصل
للمصدر) واستدلوا بوجوه منها ان اعلال الفعل مدار لاعلال المصدر
وجودا كيعد وعدة وقام وقيام وعد ما كيوجل ووجلا وقاوم قواما فاعل
المصدر حيث اعل الفعل ولم يعمل حيث لم يعمل فمداريتها تدل على اصلته
واجيب عن ذلك بان اعلال المصدر للمشكلة في المعنى اذ كل من الفعل
والمصدر يدل على حدث واحد لا للمدارية كحذف الواو والهمزة في
تعد وتكرم ومنها ان الفعل يؤكد بالمصدر نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة
ضربت ضربت ومعلوم ان المؤكد بالفتح اصل بالنسبة الى المؤكد بالكسر
واجيب عن ذلك بان المؤكدية بالفتح لا تدل على اصالة الفعل في
الاشتقاق بل في العاملة والاعراب بل يمكن ان يقال علاوة على ذلك
ان الفعل ليس مؤكدا بالفتح للمصدر بل المؤكد عند التحقيق هو المصدر
الموجود في ضمن الفعل فان معنى ضربت اوجدت ضربا فلما ذكرنا ضربا
آخر صار معنى ضربت اوجدت ضربا ضربا فقولنا ضربا تأكيدا للفعل
بجاز من باب اسناد ما للجزء الى الكل او من باب اسناد ما للمظروف
الى الظرف فتبصر واحفظه فانه يفيدك فيما سيأتي .

ومنها انه يقال للمصدر هو مصدر لكونه مصدورا عن الفعل كما يقال في الماء مشرب عذب اي مشروب عذب وفي الفرس مركب فاره اي مركوب فاره فانضف المشرب بالمشروبية والمركب بالمركوبية واجيب عن ذلك بان المشرب والمركب ليسا بحقيقة في معنى المشروب والمركوب حتى يكونا مرادفين للمشروب والمركوب في المعنى والاشتقاق حتى يلزم منه ان يكون لفظ المصدر ايضا بمعنى المصدر بل استعمال مشرب عذب ومركب فاره كاستعمال نهر جار استعمال مجازي على ما بين في علم المعاني .

ومنها ان الفعل عامل في المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المفعول واجيب عن ذلك بأنه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء وليست اصلا لها .

ومنها ما تقدم في قول بعض البصريين من انه قد جاءت افعال لم ينطق لها بمصدر قط ولو كان المصدر اصلا للفعل للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد المصدر واجيب عن ذلك بوجهين !

الوجه الاول : ما اجابوا به عن دليل القائل بان الفعل المجهول ايضا من الاصول كأقسام فعل المعلوم كما ياتي في باب التصريف وقد اشرنا اليه سابقا من ان العرب قد يستغني بالفرع عن الاصل الا ترى انه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد اصلا كمذاكير ونحوه وهي لا شك ثوان عن المفردات .

الوجه الثاني ان المتنازع فيه الافعال التي لها مصادر ومنها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل كما بين انفا والكل اصل بالنسبة الى الجزء واجيب عن ذلك بانه على عكس المقصود ادل لأن الجزء مقدم على الكل واصل

لوجوده فيكون اصلا لاشتقاقه وانما اطيننا الكلام في المقام تشريحا لأذهان المبتدئين الكرام وتكميلا لما يعرفونه من الاقوال .
والمفعول المطلق ثلاثة اقسام :

الأول : انه (توكيدا يبين المصدر) والمراد على ما حققنا سابقا انه يؤكد مصدر الموجود في عامله ان لم يكن العامل مصدرا ولا يؤكد نفس العامل والوجه في ذلك ان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الا على الحدث ولا بد من الاتحاد في المؤكد والمؤكد حتى يفيد ما افاده المؤكد بالفتح وذلك اي كون المصدر مؤكدا (اذا ذكر مع عامله) اذ لا يجوز حذف عامله حينئذ كما ياتي عن قريب لان الحذف مشعر بعدم الاهمية والتاكيد مشعر بالأهمية فيتناهيان مثال ذلك (كاركع ركوعا) .

الثاني : (او نوعا يبين) المصدر وذلك في ثلاثة مواضع الاول (اذا وصف) نحو ضربت ضربا شديدا والثاني (او اضيف) مثاله المذكور في النظم وهو سير ذي رشد والثالث (او اضيف اليه) اي الى المصدر شيء ذكر الشارح مثاله وهو رجعت القهقري لأن القهقري مفعول مطلق يبين نوع العامل والمضاف اليه محذوف اصله رجوع القهقري فهو من قبيل ضربته بعض الضرب من جهة ومبين للنوع من جهة اخرى ولا منافاة فلا وجه لما زعمه بعض ارباب الحواشي من ان هذا تنعيم لمثال المصنف للمضاف ولم يمثل للمضاف اليه . . الخ . لأن صدر كلامه يناقض ذيله .

الثالث : من اقسام المفعول المطلق (او) يبين المصدر (عدد) الفعل الوقف على لفظ عدد في النظم بالسكون على لغة ربيعة فلا تغفل مثال

المبين للعدد (كسرت سيرتين) واما (سير ذي رشد ورجعت القهقري)
فقد قلنا انهما مثالان للمبين للنوع .

ولفظ او في النظم لمنع الخلو لا لمنع الجمع فلا غرو ان يكون كل
واحد من المبين للنوع والعدد مؤكدا ايضا بل يمكن ان يكون مصدر
واحد مؤكدا ومبين للنوع والعدد جميعا نحو ضربت ضربتي الامير فتدبر .
(وقد ينوب عنه) اي عن المفعول المطلق (ما) اي شيء (عليه دل)
وهو تسعة اشياء الاول (ككل مضاف اليه كجد كل الجد) قيل اصله
جد جدا كل الجد وفيه نظر لوجهين الاول لزوم عدم مطابقة الوصف
لموصوفه والثاني لزوم كونه من قبيل نيابة الوصف لا قسما برأسه وكذا
الكلام في الثاني والثالث بل غالب التسعة (و) الثاني (بعض) مضاف
اليه (كما في الكافية كضربته بعض الضرب) فالاولى فيهما ان يقال
ان لفظ كل وبعض مصدر لا انهما نائبان عن مصدر ومصدريتهما باعتبار
المضاف اليه كما قيل ذلك في خير مقدم هذا اذا قيل ان المصدر
المحذوف نكرة وان قيل انه معرفة فلا يرد الا الوجه الثاني من النظر
ويمكن حينئذ ايضا ان يقال مصدريته باعتبار الموصوف المحذوف كما
قيل ذلك في خير مقدم ايضا .

الثالث من التسعة (وكذا مرادفه نحو افرح الجذل) (با) لئلا
(المعجمة) اي (الفرح) قيل اصله افرح فرحا الجذل والكلام والنظر
فيه كسابقه حرفا بحرف فلا نعيده ولهم في هذا القسم من المفعول
المطلق اي ما كان من معنى الفعل لا من لفظه اقوال ثلاثة الاول انه
مفعول مطلق لنفس الفعل المذكور السابق وهذا هو الظاهر من كلام
الناظم وقيل انه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظ المصدر يدل عليه

الفعل المذكور .

الثاني من الاقوال انه مفعول له فمعنى افرح الجذل افرح للجذل .

الثالث انه حال من قبيل زيد عدل .

(و) الرابع من التسمية (وصفه) (و) الخامس (الدال على

نوع منه) ،

(و) السادس (و) الدال (على عدده) والسابع (او) الدال على

(الته) والثامن (ضميره) والتاسع (او اشارة اليه كما في الكافية نحو

سرت احسن السير) مثال لوصفه النائب عنة (واشتمل الصماء) والمشهور

انه الالتحاف بالأزار حال كون طرفيه تحت اليد وجمعهما على منكب

واحد وقيل هو ان يجعل الثوب على المنكبين ثم يرد ما على الايسر على

الايمن وقيل هو ان يتخلل بثوب على جميع بدنه ويضم طرفيه وقيل

الصماء اشتمال الرداء ونحوه للابسه معكوسا وقال بعض آخر الحق ان

كلامهم مشوش في بيان معنى الشملة الصماء والحق معه اذ في كيفية هذا

الاشتمال خلاف بين اللغويين والفقهاء في بحث لباس المصلي ثم انه

اضطرب كلام النحويين في هذا المثال من حيث الممثل والحق انه مثال

للوصف النائب عن الموصوف واصله اشتمل الشملة الصماء فحذف

الموصوف ونابت صفته منابه فهو كسابقه من حيث الممثل (و) اما

(رجع القهقري) فهو مثال للدال على نوع منه كما اوضحناه آنفا واطرافه

رجوع المحذوف الى القهقري بيانية وقيل اصله الرجوع القهقري بالتوصيف

فلا اضافة ولكن يشكل على هذا تطبيقه على الممثل فلا تغفل (وفاجلدهم

ثمانين جلدة) مثال للدال على عدده وهو واضح (وضربته سوفاً) مثال

للدال على آله وهو أيضا واضح (ولا أعذبه أحدا) مثال لضميره

والأصل لا اعذب التعذيب الخاص أحداً غير هذا الكافر (وضربت ذلك الضرب) مثال للإشارة إليه ففي جميع هذه الامثلة النائب عن المصدر هو المفعول المطلق لا المصدر على ما توهمه بعض من لفظ ينوب نعم مصدرية النائب باعتبار المنوب عنه حسب ما أشرنا إليه فنصب النائب بالاصالة لا بالنيابة نعم كونه مصدراً ومفعولاً مطلقاً بالنيابة فاحفظ ذلك واغتنم .

(وينوب عنه أيضاً ما شاركه في مادته) أي في حروفه الاصلية (وهو) أي ما شاركه في مادته (ثلاثة) الاول (اسم مصدر نحو اغتسل غسلا)

فصلاً ناب عن اغتسالا واشتراكهما في المادة واضح (و) الثاني (اسم عين) وهو ما دل على ذات (نحو والله انبتكم من الارض نباتا) فنباتا ناب عن انباتا وهما مشتركان في المادة وفي اشتراكه وفي المادة عند الكل نظر يظهر وجهه من المسئلة الاتية في السموات (و) الثالث (مصدر لفعل آخر نحو وتبتل إليه تبتيلاً) فتبتيلاً مصدر تبتل من باب التفعيل ناب عن تبتلاً مصدر باب التفعّل لان الفعل في الآية العامل في المصدر أمر من هذا الباب والاصل كون كل مفعول مطلق من باب عامله والظاهر ان السموات في خلق الله السموات على القول بانها مفعول مطلق لا مفعول به من قبيل القسم الثاني من هذه الثلاثة لانها ايضاً اسم عين كالنبات واستدل القائلون بانها مفعول مطلق لا مفعول به وهم من اكابر النحويين بان المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلاً كضربت زيداً فزيداً كان موجوداً قبل الضرب وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات فانها لم تكن موجودة بل كان عدماً محضاً والله اوجدها وخلقها من العدم فكانت مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به واجاب الجمهور بان

المفعول به بالنسبة الى فعل غير الایجاد يقتضي ان يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه واما المفعول به بالنسبة الى الایجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل فالترام كون المفعول به موجودا في مطلق الافعال دعوى بلا دليل هذا فظهر من ذلك ان نباتا ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا به فتأمل قال ابن هشام قوامهم في نحو خلق الله السموات ان ان السموات مفعول به الصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بانه يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به انتهى .

(وما لتوكيد فوحد ابدا) فلا يجوز تثنيته ولا جمعه (لانه بمنزلة تكرير الفعل) (و) قد تقدم انه اي (الفعل) (لا يثنى ولا يجمع) وقولهم في يضربان ويضربون تثنية وجمع مساحاة اذ المثني والجمع فاعلهما لا هما نفسهما هذا لكن هذا التعليل في المقام عليل لأن العلة في المقام ما أسلفنا سابقا من ان المصدر المؤكد بمنزلة تكرير المصدر لأنه يؤكد المصدر الموجود في الفعل وهو مجرد عن جميع الخصوصيات والدلالات غير الدلالة على الحدث من حيث هو هو وانذا لا يثنى ولا يجمع .

(وثن واجمع غيره) اي غير ما لتأكيد (وافردا) وهو المبين للعدد والنوع اما المبين للعدد فلا خلاف في جوار تثنيته وجمعه نحو ضربتين

وضربات واما المبين للنوع فالمشهور انه يثنى ويجمع اذا اختلفت انواعه نحو ضربت ضربي زيد الشديد والضعيف واستدلوا لذلك بقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا بجعل الفه زائدة تشبيها للفواصل بالقوافي وقيل انه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع واليه اشار البهائي بقوله وفي النوع خلاف (وحذف عامل المصدر المؤكد امتنع قال في شرح الكافية لانه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه) اي العامل (مناف لذلك) ورد ذلك بان المحذوف لدليل كالمذكور ولذلك علمه بعضهم بان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار فالجمع بن التاكيد والحذف جمع بين امرين متنافيين (ونقضه انه بمجيئه) اي حذف العامل (في نحو سقيا ورعيا) فادعى ابن المصنف ان كل واحد من سقيا مصدر مؤكد حذف عامله (ورد) ابن المصنف (بانه ليس من التاكيد في شيء وانما المصدر فيه) أي في نحو سقيا ورعيا (نائب مناب العامل دال) هذا المصدر (على ما يدل) الفعل (عليه فهو) أي المصدر (عوض عنه) أي عن الفعل (ويدل على ذلك) أي على كون هذا المصدر عوضا عن الفعل (عدم جواز الجمع بينهما) أي بين العامل وهذا المصدر (ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد) بل قد يجب الجمع بينهما .

(وفي حذف عامل سواء) أي سوى عامل المصدر المؤكد (لدليل) أي لقريئة (عليه متسع) أي جائز (فيبقى) المصدر بعد حذف عامله (على نصبه) سواء كانت القريئة لفظية (كقولك بان قال) لك سائل (أي سير سرت سيرا سريعا) فسيرا سريعا مصدر نوعي حذف عامله لقريئة لفظية وهو قول السائل وأصله سرت سيرا سريعا أم كانت القريئة

معنوية (و) ذلك كقولك (لمن قدم من سفره قد وما مباركا) أي قدمت قدوماً مباركا فحذف العامل وهو قدمت للقرنية المعنوية وقيل القرينة في المثال حالية ادلالة حالة القادم على المحذوف فتأمل (والحذف المعامل حتم) أي واجب (مع مصدر أت بدلا من فعله) فحذفه واجب (سماعا في نحو حمداً وشكراً) وحذفه واجب (قياساً) في مواضع : منها (في الأمر) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل الأمر (كندلا اللذ في قول الشاعر)

(على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب)
الشاهد في ندلا الاول (فهو كاندل) لانه نائب عنه فيجب حذف اندل لانه لا يجوز الجمع بين العوض والمقوض .

(و) منها (في النهي) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل النهي (نحو قياما لا قعودا) الشاهد في قعوداً اما قياما فهو نظير ندلا فتأب لا قعودا مناب لا تقعد فوجب حذفه لما ذكر فيما قبله .

(و) في (الدعاء) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل اريد به الدعاء سواء كان دعاء خير نحو سقيا ورعيا أي سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا أو كان دعاء شر نحو فسحقا لأصحاب السعير أي سحق سحقاً .
(و) منها (الاستفهام للتوبيخ) وهو ما كان المستفهم عنه واقعا وكان فاعله ملوماً (نحو أتوانيا وقد جد قرنائك المشيب) أي اتوانى توانياً فالتوانى واقع من المخاطب لكنه ملوم في صدور التوانى .
(ولا فرق فيما ذكر) من المواضع (بين ماله فعل) من لفظه فيقدر له فعل من لفظه (كما تقدم وما ليس له فعل) من لفظه (نحو بله الاكف) بجر الاكف (فيقدر) له (فعل من معناه أي اترك) بله

الأكف فيصير نظير اجلس قعودا واذا نصب الأكف قبله اسم فعل لا مصدر فيخرج عما نحن فته .

(و) يجب ايضا حذف عامل المفعول المطلق في ستة مواضع الاول (ما لتفصيل لعاقبة) مضمون (ما قبله) والمراد بالمضمون مايؤل به الجملة مثلا مضمون اضرب زيدا ضرب زيد ويشترط في وجوب حذف العامل حينئذ ثلاثة شروط :

الأول ان يكون المقصود من المفعول المطلق بيان عاقبة ما قبله وبيان الفائدة المترتبة عليه كما في الآية لأن الغرض من شد الوثائق اما المن أو الفداء ففصل هذا الغرض بعنا وفداء .

الثاني ان يكون ما قبله الذي يراد تفصيل عاقبة مضمونه بالمفعول المطلق جملة لا مفرداً .

الثالث ان يكون المفعول المطلق مدخولا لاداة التفصيل اذ التفصيل يحصل من اداته لا من المفعول المطلق كقوله تعالى (امامنا بعد واما فداء) والشاهد في منا وفداء فكل منهما (عامله يحذف حتماً قياساً حيث عن اي عرض) لكونه جامعا للشرائط الثلاثة المذكورة (فالتقدير في الآية والله اعلم اما تمنون منا واما تفدون فداء) فحذف تمنون وتفدون وجوبا لما ذكر وقدر بعضهم تمنوا وتفدوا بدون ان ويحذف النون وهو لغة جاء عليها آييت اسرى وتبييتي تدلكي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك والموضع الثاني ما يذكره بقوله (كذا في الحكم) مصدر (مكرر) يعني كذا يجب حذف عامل المصدر اذا اجتمع فيه ثلاثة شروط الاول ان يكون المصدر مكررا الثاني انه (ورد نائب فعل مسند) والثالث ان

يكون اسناد هذا الفعل (الى) مبتدأ هو (اسم عين) وبعبارة اخرى ان يكون الفعل خبرا عن مبتدأ هو اسم عين (نحو زيد سيرا سيرا اي يسير سيرا) فسيرا الأول مكرر نائب عن يسير ويسير خبر عن اسم عين وهو زيد فوجب حذف يسير لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض .

الموضع الثالث ما يذكره بقوله (وكذا) مصدر (ذو حصر بالا او بانما ورد) ايضا (نائب فعل) ايضا (لاسم عين استند نحو ما انت الا سيرا) اي ما انت الا تسير سيرا (و) نحو (انما انت سيرا) اي انما انت تسير سيرا وهذا الموضع كسابقه شروطا وبيانا الا ان في هذا الموضع يكون الحصر بمنزلة التكرار لما بين في علم المعاني ان الحصر فيه تأكيد كالتكرار (فان استند) المصدر المكرر او ذا الحصر (لاسم معنى ووجب الرفع على الخبرية في الصورتين) لصحة جعل المصدر في الموضوعين خبرا للمبتدأ والتقدير خلاف الاصل لا يصار اليه الا في مقام الضرورة (نحو أمرك سير سير وانما سيرك سير البريد) فالسير الثاني في المثالين خبر عن الأول فلا حذف ولا تقدير وسيجيء معنى البريد في باب المفعول فيه والموضع الرابع والخامس ما يذكره بقوله (ومنه اي من المصدر الذي حذف عامله حتما) اي وجوبا ما (يدعونه اي ما يسمونه) في الاصطلاح (مؤكدا) وهو قسمان لانه (اما) مؤكدا (لنفسه) وهو الموضع الرابع (او) مؤكدا (لغيره) وهو الموضع الخامس (فالمبتدأ به اي فا) لقسم (الاول) من قسمي المؤكد (وهو المؤكد لنفسه ما وقع) اي مصدر وقع (بعد جملة لا تحتل لها) اي لهذه الجملة (غيره) اي غير المصدر (نحو له علي الف درهم عرفا) اي اعترفت عرفا فعرفا وقع بعد جملة وهي له علي الف درهم ومضمونها

الاعتراف بالدين المذكور لأن اقرار العقلاء على أنفسهم جائز و حجة عليهم فلا محتمل لهذه الجملة غير الاعتراف فالجملة نفس عرفا فعرفا مؤكدا لنفسه لأن الاعتراف المفهوم من الجملة وعرفا متحدان من حيث الوصف العنوانى اعني المنصوية والاعتراف ومن حيث الذات .

(والثاني وهو المؤكد لغيره) الذي جعلناه موضعا خامسا (ما) اي مصدر (وقع بعد جملة لها محتمل غيره) اي غير المصدر (كابي انت حقا صرفا) فجملة ابني انت تحتتمل الحقيقة بان يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة وتحتتمل المجاز بان يكون المخاطب بمنزلة ابن المتكلم لكنها صارت نصا بالمصدر لأن قولك حقا يرفع من الجملة احتمال المجازية ويثبت انها حقيقة وانما سمي المصدر حينئذ مؤكدا لغيره لانه يؤثر في الجملة ويجعلها نصا في الحقيقة بعد ما كانت محتملة لها وللمجازية والمؤثر في الشيء غير الشيء ضرورة وبتقرير اخر انما سمي مؤكدا لغيره لأن الحق المفهوم من ابني انت حق محتمل والمصدر المؤكد حق منصوص فهما متغايران من حيث الوصف العنوانى اي المحتملية والمنصوية وان كانا متحدين ذاتا .

(قال في التسهيل ولا يجوز تقدم هذا المصدر) سواء كان مؤكدا لنفسه او لغيره (على الجملة التي قبله وفاقا للزجاج) والوجه فيه ان الجملة حينئذ عامل في المصدر لكونها بمعنى العامل المحذوف فتشبهه اسماء الافعال ونحوها في الضعف فلا تعمل في ما تقدم عليه والموضع السادس ما يذكره بقوله (كذلك ذو التشبيه) اي مصدر يكون مشبها به (الواقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه) اي بمعنى المصدر (و) مشتملة على (صاحبه) اي على فاعل المصدر والاظهر ارجاع الضمير الى الاسم

اي على صاحب الاسم في الجملة فتأمل جيداً ،

(كلي بكاء بكاء ذات عضلة اي صاحب داهية) تفسير ذات بصاحب
المذكر غريب والشاهد في البكاء الثاني اذ نصب بعامل محذوف وجوباً
لانه وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وهو البكاء الاول ومشتملة
ايضاً على فاعل البكاء الثاني وهو ياء المتكلم .

ان قلت لم لم يعمل في الثاني الاول وقد تقدم ان المصدر ينصب بمثله
قلنا قد تقدم وسياتي ان عمل المصدر مشروط بان يحل محله فعل مع ان وهاهنا
لا يحل محل المصدر الاول فعل لا مع ان ولا بدونها لفساد المعنى
بالحلول لان معنى الجملة ان له بكاء لا انه يحدث البكاء فاذا لم يمكن
ان يعمل المصدر الاول في الثاني فلا بد من ان يكون المصدر الثاني
منصوباً بفعل محذوف وجوباً وهو أبكى لدلالة الجملة على هذا الفعل
(بخلاف) المصدر (الواقع بعد مفرد كصوته صوت حمار) (و) بخلاف
المصدر (الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر كهذه بكاء بكاء الشكلى)
ففي كلا المثالين ليس المصدر الثاني مفعولاً مطلقاً ولا منصوباً بل المصدر
الثاني في المثال الاول مرفوع خير للمصدر الاول وفي المثال الثاني
مرفوع بدل عن المصدر الاول الذي هو خير عن هذه والوجه فيهما
كونهما غير مستوفيين للشروط لان المثال الاول ليس فيه تقدم الجملة
والمثال الثاني ليس فيه الاشتغال على الفاعل بل على اسم بمعناه المصدر
ان قلنا بتقييد البكاء بالشكلى لان البكاء الاول ليس بمعناه حينئذ فتأمل
(تنمة كالمصدر في حذف عامله) وجوباً وجوازاً (ما وقع موقعه نحو
اعتصمت عائذاً بك) فناب اسم الفاعل مناب المصدر اعني عوداً
والتقدير عذت عوداً فحذف العامل اعني عذت جوازاً وناب عائذاً عن

عوذا (قاله في شرح الكافية وفيه نظر اذ يمكن ان يكون المثال من قبيل قعدت جلوسا بناء على كون الاعتصام بمعنى الاستعاذة ولو مجازا فتأمل.

المفعول له

(الثالث من المفاعيل المفعول له)

(ويسمى المفعول لأجله) وتحصليا اذا كان المقصود ايجاده نحو ضربته تاديبا (و) يسمى المفعول (من اجله) وحصوليا اذا كان وجوده منشأ وسببا للمفعول نحو قعدت عن الحرب جبنا اي توانيت وتأخرت عن الحرب والمنشأ والسبب للتواني والتأخر عن الحرب هو الجبن اي الفزع وضعف القلب والخوف فمن في من اجله نشوية كما قيل ذلك في قوله تعالى وكانت من القاتنين اي كانت مريم (ع) منشأها القوم القاتنين لانها من أعقاب هارون (ع) اخي موسى (ع) ويحتمل ان يكون من في ما نحن فيه للتعليل كما انه احتمل في الآية ان يكون للتبعيض حتى تكون الآية من باب التغليب هذا هو المناسب لوجه التسمية لكن قد يستعمل احد الاسمين في مكان الاخر مسامحة فيسمى تاديبا مفعولا من اجله وجبنا مفعولا لاجله واما المفعول له فيسمى به كلاهما (وهو) اي المفعول له (كما قال ابن الحاجب ما فعل لاجله) اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج بهذا القيد سائر المفاعيل الاربعة (فعل مذكور) نحو ضربت تاديبا او فعل مقدر كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا .

(ينصب حال كونه) الضمير يرجع الى المصدر المتقدم رتبة لأنه

نائب الفاعل لينصب وذو الحال والحال قوله (مفعولاه) والحاصل انه ينصب
(المصدر) حال كونه مفعولاً له بأربعة شروط :

الاول : ان يكون مصدراً وقد علم .

الثاني : (ان ابان تعليلاً للفعل كجهد شكرا وذن) فشكرا مصدر
يبين تعليلاً للجود وذن أمر من دارن يدين اي خذ الجود عادة لك
واجعله شيمتك كذا قيل ولكن الاظهر انه بمعنى الجزاء كما هو كذلك
في قولهم كما تدين تدان وفي قوله تعال مالك يوم الدين على اقوى
التفاسير فهو اشارة الى قوله تعال هل جزاء الاحسان الا الاحسان فالمراد
منه احسن كما احسن الله اليك فان جزاء الانعام شكر المنعم وهو واجب
عقلاً وشرعاً وعرفاً ولعمري هذا هو المراد وان غفل عنه المعتنين بشرح
النظم ولا يخفى ان المراد من الاحسان الاحسان الى عبادته كما اشير
اليه في الحديث القدسي بقوله الفقراء عيالي والمراد من الفقير ليس
خصوص المعنى المتعارف منه بل مطلق من كان محتاجاً الى شيء فطالب
العلم المحتاج الى الدرس فقير يجب على من يقدر تدريسه وقس عليه
بقية ما يحتاج اليه العباد وأنت قادر عليها والى هذا اشير بقوله عليه
السلام لكل شيء زكوة وزكوة لوجه الشفاعة والكلام محتاج الى بسط ليس
هنا مقامه والعامل يكفيه هذا المقدار من الاشارة .

والثالث والرابع من الشروط ما ذكره بقوله (وهو بما يعمل فيه
وهو الفعل متحد وقتاً وفاعلاً) نحو قنعت تعففاً فتعففاً مصدر متحدمع
قنعت وقتاً وفاعلاً ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار ومثله اذا كان زمان
الفعل بعض زمان المصدر نحو قعدت عن الحرب جنباً فان زمان القعود
بعض زمان الخوف او بالعكس نحو شهدت مجلسكم لايقاع الصلح بينكم

(وان شرط بما ذكر فقد) بان لا يكون مصدرا او لا يكون مبينا للتعليل او لا يكون متحدا مع العامل وقتا او فاعلا (فأجره باللام ونحوها بما يفهم التعليل وهو من وفي) والباء مثال الفاقد لابانة التعليل (نحو لدوا للموت وابنوا للخراب) فالموت والخراب جرا باللام لكونهما غير مبينين للتعليل لانهما ليسا غايتين للولادة والبناء .

ومثال الفاقد لاتحاد الوقت نحو (فجنثت وقد نضت لنوم كياها) فالنوم جر باللام لانه وان كان مصدرا وعلة لنض الثياب اي خلعها لكنه متأخر عن الخلع وقتا فليسا متحدين وقتا .

ومثال الفاقد لاتحاد الفاعل (واني لتعروني لذكراك هزة) فذكراك جر باللام لانها وان كانت مصدرا وعلة للعرو لكنها ليست متحدة مع العرو فاعلا لأن فاعلها أمتكلم وفاعل العرو هزة .

(قالى في شرح الكافية فان لم يكن ما قصد به التعليل مصدرا فهو أحق) ان يجر (باللام او ما يقوم مقامها) لأنه حينئذ فاقد لما هو كالعلة المادية للشروط الثلاثة الأخر .

مثال الفاقد للمصدرية المجرور باللام (نحو سرى زيد للماء والعشب) فجر الماء والعشب باللام لانهما ليسا مصدرين .

(و) مثال الفاقد للمصدرية المجرور بمن (كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم) فالغم جر بمن لأنه ليس بمصدر ولكن في كون الغم غير مصدر نوع خفاء فلا بد من تتبع كتب اللغة فان قلت لعل اقتران الزمان فيه مفقود قلت يكفى في الاقتران وجوده في بعض اجزاء الوقت او يقال ان هذا المثال داخل في قوله وليس يمتنع الخ فتأمل .

ومثال الفاقد للمصدرية المجرور بفي (ان امرأة دخلت النار في

هرة) فالهرة جرت بفي لأنها ليست بمصدر .
ومثال الفاقد للمصدرية المجرور بالباء ضربته بسوء أدبه فجر السوء
بالباء لأنه ليس بمصدر فتامل .

(وليس يمتنع الجر) بأحد الحروف الاربعة (مع وجود الشروط
الاربعة) المذكورة بل يجوز) الجر بها (كزهذ ذا قنع) فالزهذ جر
باللام مع وجود الشرائط فيه اذ هو مصدر مبين للتعليل ومتحد مع
قنع وقتاً وفاعلاً .

(ثم جواز ذلك) الجر مع وجود الشرائط (على اقسام) ثلاثة
(ذكرها) المصنف (بقوله وقل أن يصحبها) الخ وحاصله ان المصدر
ثلاث حالات باعتبارها يصير ثلاثة أقسام :

فالأول : ما قل أن يصحبها (أي اللام) أو غيرها من حروف
التعليل وهو المصدر (المجرد من أل والاضافة وكثر نصبه) نحو ضربت
تأديباً فقل جر تأديباً باللام ونحوها وكثر نصبها (وأوجبها) أي نصب
هذا المصدر (الجزولي قال الشلو بين) الذي هو (شيخ المصنف) يعني
استاذه (ولا سلف له) أي للجزولي (في ذلك) أي في وجوب نصب
هذا المصدر .

(و) القسم الثاني : ما هو (العكس) من القسم الأول (وهو)
أي العكس (كثرة صحبتها) أي اللام أو سائر حروف التعليل (ثابت)
في كلامهم (في) مصدر (مصحوب ال) وهو القسم الثاني (وقل نصبه)
(وانشدوا عليه) أي على نصب هذا المصدر وجوازه (قول بعضهم)
ولم يعرف ذلك البعض (لا أقعد الجبين اي الخوف أي لاجله عن
الهيحاء بالمد ويجوز القصر) أيضاً (أي الحرب ولو توالت زمر الاعداء)

زمر (جمع زمرة) كغرف وغرفة (وهي) أي الزمرة (الجماعة من الناس)
 فثبت بهذا البيت أن النسب جائز في هذا القسم لكنه قليل وأما
 القسم الثالث فهو ما أشار إليه بقوله (وفهم من كلامه استواء الأمرين)
 أي مصاحبة المصدر اللام ونحوها وعدم مصاحبته لها (في) المصدر
 (المضاف) إذ حكم في المصدر المجرد من ال والإضافة بقلة مصاحبة
 اللام ونحوها وحكم في المصدر المصحوب ال بالعكس وسكت عن حكم
 المصدر المضاف فيفهم من ذلك استواء الأمرين في المصدر المسكوت عنه وال
 لكان الواجب عليه أن يبين الحكم فيه (وصرح به) أي باستواء الأمرين
 في المصدر المضاف (في التسهيل) مثال النسب قوله تعالى لا تقتلوا
 أولادكم خشية اطلاق فخشية مفعول له وهو مضاف منصوب ومثال الجر
 وإن منها لما يهبط من خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف بجرور.

المفعول فيه

(الرابع من المقاعيل المفعول فيه)

(وهو المسمى ظرفاً أيضاً) ، وبعضهم يسميه محلاً وبعض آخر يسميه
 صفة ولا مشاحة في التسمية والاصطلاح .
 (الظرف في اصطلاحنا) معاشر النحويين لا في اللغة لأنه فيها
 الوعاء وهو متناهي الاقطار كالكأس والدار وظرف المسكن عندنا ليس
 كذلك كالحلف والامام (وقت أو مكان) بالأصل أو بالعارض وهو ما
 ناب عنهما كما يأتي في آخر الباب (ضمن في) الظرفية (باطراد كهنا
 امكت ازمننا) .

قيل على قوله ضمن في بأن هذا يقتضى بناء الظرف لتضمنه معنى الحرف كما بنى اسم لا لنفى الجنس والمنادى وامس لذلك واجيب عن ذلك بوجهين :

الاول ان المقتضى للبناء انما هو التضمن الاصيل كما في متى وفي هنا لا العارضي كما في ما نحن فيه ورد هذا بأن ذلك يوجب عدم بناء اسم لا لنفى الجنس والمنادى وامس اللهم الا ان يقال ان بنائها ليس لتضمنها معنى الحرف بل لعلة أخرى فتأمل ؟

والثاني ان التضمن مقتضى للبناء اذا كان المتضمن بالفتح معنى الحرف دون لفظه بحيث لا يكون اللفظ ملحوظاً أبداً نظير المنوي في الافعال التي يجب استتار الضمير فيها لا اذا كان المتضمن معنى الحرف ملحوظاً معه اللفظ نظير المقدر من أجزاء الكلام والمتضمن في الظرف من قبيل الثاني ، وفي اسم لا ونظائره من قبيل الاول وسياتي في باب حروف الجر كلام من الكشاف يفيدك فراجع .

وليس بناء هنا من حيث انه مفعول فيه ومتضمن معنى في الظرفية بل من حيث انه متضمن للاشارة التي هي من معاني الحروف كما تقدم سابقا في باب المعرب والمبني .

وفهم من كلام المصنف ان المفعول فيه في الاصطلاح هو ما كان بتقدير في فان ظهر فيه في فليس مفعولا فيه في الاصطلاح بخلاف ابن الحاجب لأنه جعله أعم فقال وهو ضربان مجرور ومنصوب ولذا استشكل عليه شارح كلامه بما هذا نصه وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في ، واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه ، وخالفهم المصنف

حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه انتهى كلام الشارح وكذلك خالف ابن الحاجب القوم في المفعول له لأنه قال وشرط نصبه تقدير اللام وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلن به ومقارناً له في الوجود وقال شارح كلامه أي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له فالاسمن والاكرام في قولك جئتكم للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعولاً له إلى أن قال وهذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم انتهى محل الحاجة من كلام الشارح .

— الاطراد هنا عبارة عن كون الظرف بحيث لا يتعدى إليه فعل سواء كان لازماً او متعدياً الا بتقدير في فالبيت والبلد والدار ونحوها لا اطراد فيها إذ يمكن تعدي الفعل اليها بدون تقدير في فتقول اشتريت البيت ورأيت البلد ودخلت الدار بدون تقدير في بخلاف نحو ازمنا وهنا وامثالهما فلا يتعدى اليهما فعل الا بتقدير في كمثال المصنف وكقولنا نمت فوق السطح وصمت دهرأ وجلست امام الامير ولا يخفى ان هذا الفرق فيما كان في الكلام فعل او شبهه فقول الشارح (بخلاف ما لم يتضمنها نحو يوم الجمعة مبارك) في غير محله لان الكلام في الظرف الاصطلاحي لا اللغوي والظرف الاصطلاحي لا بد فيه من ان يكون في الكلام فعل أو شبهه واقع فيه ليعمل فيه كما صرح به ابن الحاجب وغيره وعدم تصريح المصنف بذلك ليس من اجل انه لا يرى هذا شرطاً بل من اجل معلوميته فتدبر ؟

وكذلك قول الشارح (او تضمنها بغير اطراد وهو المنصوب على التوسع نحو دخلت الدار) إذ كون الدار في المثال متضمناً في بغير اطراد غير مسلم عند الكل لان لهم في المثال ونحوه نحو سكنت الدار اربعة اقوال :

الاول : ان الظرف فيه منصوب على الظرفية الاصطلاحية الا ان ذلك شاذ لا يقاس عليه فالظرف حينئذ ضمن في باطراد اذ ليس المراد من الاطراد القياس حتى يلزم عدم اطراده لشذوذه بل المراد من الاطراد ما اسلفناه فراجع .

الثاني : ان الظرف في المثال ونحوه منصوب بنزع الخافض الذي يسمى بالحذف والايصال ايضا وهذا ليس من اقسام التوسع في الظروف كما زعمه بعض .

الثالث : انه منصوب على التشبيه بالمفعول والمراد به ان يشبه الفعل اللازم بالفعل المتعدي ثم ينصب به الاسم بعده كما فعلوا ذلك في الصفة المشبهة أيضا ونصبوا الاسم بعدها بها على التشبيه بالمفعول لتشبيهها باسم الفاعل المتعدي وهي لا تصاغ الا من فعل لازم كما ياتي عند قول الناظم :

وصوغها من لازم الحاضر كظاهر القلب جميل الظاهر
وهذا ايضا ليس من اقسام التوسع في الظروف كما توهمه بعض
المحققين من المحشين وسنقل كلامه بل هذا من التوسع في العامل لا
في المفعول فتدبر جيداً .

الرابع : ان الظرف في المثال ونحوه منصوب على انه مفعول به حقيقة لأن دخل وسكن ونحوهما قد يتعدى بنفسه وقد لا يتعدى وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ما يفيدك هنا فظهر لك من نقل الاقوال ان الدار في المثال اما متضمن لفي باطراد كما في القول الاول على ما بينا لك من معنى الاطراد واما لا تضمن اصلا حتى يطرد او لا يطرد كما في سائر الاقوال وظهر لك ايضا ان التوسع في المثال ليس

من اقسام التوسع في الظروف اصلا كما توهمه بعض المحققين من المحشين وهذا نص عبارته في باب الافعال الناقصة : الاتساع في الظروف ثلاثة اقسام :

الاول : الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الاصيل وغيره وهو المراد بالتوسع المجوز للتقدم كما في ما نحن فيه ، ومراده بما نحن فيه باب الافعال الناقصة لأنه ذكر هذه العبارة هناك .

الثاني : الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفي وما يشبهه وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو هذا في ملكي .

الثالث : الاتساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفية اي في وبدونها وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو : مالك يوم الدين ؛ ودخلت الدار على كونهما مفعولا بهما انتهى كلامه .

— وليس المنصوب بنزع الخافض من اقسام التوسع في الظروف بل هو قسم برأسه لأن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان يمنع من ظهوره .

وإذا عرفت ان الظرف الاصطلاحي ما ضمن في (فانصبه بالواقع فيه وهو المصدر) نحو عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الامير ومثله الفعل نحو امكث هنا ازمنا ومثله ايضا الوصف نحو انا ضارب زيدا اليوم عندك .

— والذي يقسم في الظرف هو نفس المصدر ، مثلا اذا قلت ضربت زيدا امام الامير فالضرب هو الذي وقع امام الامير وكذلك اذا قلت انا ضارب زيدا اليوم امام الامير وكذلك اذا قلت كان ضربي

زيداً امام الامير ففي كل واحد من هذه الامثلة الواقع امام الامير هو الضرب وهذا بما لاشك فيه ولا كلام ، وانما الكلام في ان الاصل في العمل فيه هل هو المصدر والفعل والوصف ملحقان به كما اختاره الشارح على ما يظهر من قوله (ومثله الفعل والوصف) او ان الاصل هو الفعل والمصدر والوصف ملحقان به وهذا هو الاظهر لاذ الاصلة في الوقوع فيه لا يقتضي الاصلة في العمل والا يلزم القول باصلة المصدر في العمل في بقية المعمولات ايضا اذ لا خصوصية للتعلم بنحو الوقوع في الشيء فلا فرق بين أقسام التعلم من الوقوع في الشيء وعلى الشيء وللشيء ووقوع نفس الشيء لأن جميع هذه التعلقات لنفس المصدر وقس عليها التعلم في الحال والتميز الراجع لابهام النسبة والجار والمجرور والظرف فلا بد اما من القول باصلة الفعل في المقام او اصلة المصدر في كل مقام .

— وان قلت ما اختاره الشارح هو مفهوم من كلام الناظم لانه قال ؛ فانصبه بالواقع فيه فان الدال على الواقع فيه مطابقة هو المصدر اذ الفعل والوصف يدلان عليه بالتضمن قلت نعم لكن الناظم لم يصرح بأن الناصب هو الدال بالمطابقة على الواقع فيه فيصح ان يحمل كلامه على مطلق ما يدل على الواقع فيه سواء كان دالا بالمطابقة أو غيرها فتدبر ؟

— فظهر لك ان ناصبه مطلق ما وقع فيه (مظهرا كان كما تقدم) في قوله ؛ كهنا امكث ازمنا (والا) أي وان لم يكن الواقع فيه مظهرا (فأنوه مقدر) جوازاً (نحو) قولك (فرسخا لمن قال كم سرت) تقديره سرت فرسخا .

ويجب حذف العامل فيه في مواضع لم يذكرها الشارح هنا لانها ذكرت في أبواب متفرقة :

منها اذا وقع الظرف خبراً وقد تقدم هذا في باب المبتدأ والخبر في قوله واخبروا بظرف الخ .

ومنها اذا وقع الظرف صلة وقد تقدم في باب الموصولات في قوله وجملة أو شبهها الذي وصل .

ومنها اذا وقع الظرف صفة وقد ذكره الشارح في باب النعت في شرح قول الناظم فاعطيت ما اعطيته خبراً .

ومنها اذا وقع الظرف حالا وقد ذكره الشارح في شرح قوله وموضع الحال يجيء جملة .

ومنها اذا وقع الظرف مشغولا عنه العامل ويمكن استخراجها من احكام باب الاشتغال نحو يوم الجمعة سافرت فيه فالعامل في هذه المواضع محذوف وجوبا لثلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض والعامل المحذوف فيها اما فعل أو وصف الا في الصلة لان العامل فيها فعل لا غير لان صلة غير ال لا تكون الا جملة والوصف مع معموله ليس بجملة كما اشير اليه سابقا .

(وكل وقت سواء كان مبهماً) وهو ما لا حد له ينتهي به كالحين والساعة اللغوية والزمان والوقت والضابط فيه ان لا يقع جوابا لمق ولا لكم (او مختصاً) وهو ماله حد يبتدئ به وحد ينتهي اليه نحو : اليوم والاسبوع والشهر والسنة والقرن والساعة المتعارفة والضابط فيه وقوعه جوابا لاحد السؤالين المذكورين (قابل ذاك النصب اي) النصب بتقدير في بالواقع فيه ولنعم ما قيل بالفارسي :

(ظرف زمان مبهم ومحدود وى) (قابل نصبند بتقدير في)
 (واستثنى) المصنف (منه) أى من ظرف الزمان المختصر (في نكته
 على مقدمة ابن الحاجب مذ ومنذ) وسيجيء وجه الاستثناء في باب
 حروف الجر عند قوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا (وما يقبله) أي
 النصب بالواقع فيه (المكان الا إن كان مبهماً) ولهم في بيان معنى الابهام
 في المكان تعبيرات .

منها انه ما لا وجود له منفردا نحو خلف وقدام فان كل واحد
 منهما ينقلب الى الآخر بانقلابك في الجلوس أو القيام وينعدمان بذهابك
 من ذلك المكان بل يمكن أن يكون جهة واحدة خلفا لك وقداما لغيرك
 ويمينا لثالث ويساراً لرابع وتحتاً لخامس وفوقاً لسادس ولكن في انقلاب
 الاخيرين كلام يذكر في محله .

ومنها انه ما يختلف باختلاف الكائن ولعمري هذا راجع الى ما
 قبله بل هو عينه بعبارة اخرى .

ومنها انه ما لا أمد له معلوم نحو امامك فانه اسم لقدامك الى
 آخر الارض فانه يتناول جميع ما يقابل وجهك الى انقطاع الارض فلا
 يعلم في جلس زيد امامك انه في اي قطعة من الارض جلس فيكون
 مبهماً ويأتي بيانه بعبارة اخرى عن قريب .

ومنها ما ذكره الشارح بقوله (بأن افتقر الى غيره في بيان صورة
 مسماه) وبعبارة اخرى ما لا تعرف حقيقته ولا تميز بنفسه بل بما
 يضاف اليه مثلا لو قلت ضربت زيدا امام بدون القرينة على المضاف
 اليه لا يعرف ولا يعين المكان الذي ضربت فيه زيدا أصلا بخلافه لو
 قلت امام الامير أو كانت قرينة على ان المضاف اليه المحذوف هو الامير فانه

يحصل معرفة ما بالمكان الذي ضربت فيه زيدا الوجه في كون الزمان
بقسميه قابلا للنصب على الظرفية دون المكان لأن المبهم من الزمان جزء
من مدلول الفعل كما تقدم في المفعول المطلق في قوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من امن

فيصح انتصابه بالفعل وشبهه بلا واسطة كالمصدر وحمل الزمان
المختص عليه لاشتراكهما في الزمانية وكذلك حمل المكان المبهم على
الزمان المبهم لاشتراكهما في وصف الإبهام بخلاف المكان المختص فإنه
لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة وقريب تما ذكرنا
ما قيل في ذلك ان الفعل يدل على الزمان بالتضمن وعلى المكان بالالتزام
لان كل فعل لا بد فيه من ان يكون وقوعه في مكان والدلالة التضمنية
اقوى من الدلالة الالتزامية فلذلك عمل الفعل في الزمان بنوعيه المبهم
والمختص ولم يعمل في المكان الا في المبهم منه لكونه دالا عليه في الجملة
بخلاف المختص منه فان الفعل لا يدل عليه أصلا الا اذا كان المكان
المختص مأخوذا من مادته فإنه يعمل فيه كما سيجيء عن قريب لأنه
يقوي لاشتراكه معه في المادة نحو رميت مرمى زيد .

فتحصل بما تقدم ان المكان لا يقبل النصب الا اذا كان مبهما ولنعم
ما قيل أيضا بالفارسي :

ليك مكان آنچه معين بود چاره در او نيست بجز ذكر في

او كان مختصا مشتقا من مادة الفعل العامل فيه اما المسكان المبهم
(نحو الجهات الست وهو الفوق وتحت وخلف وامام ويمين ويسار)
وما رادفها من الالفاظ كقدام ووراء ونحوهما وان اضيفت وانما حكم
بابها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع

الارض بل اخر تلك الجهة فيكون مبهما وقس عليه سائر الجهات واما وجه كونها ستة فامر ان على ما في المبيدى عامى وخاصى اما العامى فهو ان الانسان يحيط به الجنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فالجانب الذي هو الاقوى في الغالب يسمى يميئا ومقابله يسارا وما يحاذي وجهه قداما ومقابله خلفا وما يلي رأسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما لم يكن عندهم سوا ما ذكرت وقفت اوها مهم على هذه الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمموا اعتبارها في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصى فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فللكل جسم جهات ست الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولى يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضى يسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد العمقى يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدم والخلف فالاعتبار الخاصى يشتمل على الاعتبار العامى مع زيادة هى تقاطع الابعاد على قوائم ولاشك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها انتهى .

(وما اشبهها) اي الجهات الست (كجانب وناحية والمقادير) المساحتية لا الوزنية والزمانية والكيلية (كالميل والفرسخ والبريد) وهو اربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة اميال والميل اربعة آلاف ذراع بذراع انسان عادى وقد تقدم ان المكان المختص يقع مفعولا فيه ان كان مشتقا من مادة العامل واليه أشار بقوله (والا ان كان من ما صيغ) اى اشتق (من الفعل اي

من مادته كمرمى من رمى وشرط كون ذا مقياسا (نصبه) ان يقع ظرفا لما اي لفعل في أصله اي الحروف الاصيلية معه اجتمع) حاصله ان يكون ناصبه من لفظه (كجلست مجلس زيد ورميت مرماه فان لم يقع كذلك) اي لم يكن عامله من لفظه (كان) نصبه (شاذا يسمع كقولهم هو عمرو مزجر الكلب) معناه ان عمرا بعيد كبعد المكان الذي يزجر اليه الكلب ويراد بهذا ذم عمرو .

وفي كتاب ثمار القلوب يقال فلان بمزجر الكلب وفي صف النعال اذا كان بالبعد من مجلس الناس ثم قال وفي كتاب المبهج الكريم في مركز القلب واللتيم بمزجر الكلب انتهى .

(و) كقولهم (عبد الله مناط الثريا) معناه ان عبد الله في مكان بعيد بحيث لا يقدر احد ان يصل اليه وهذا كناية عن كونه في نهاية الشرف والرفعة وكقولهم (هو مني مقعد القابلة) معناه انه قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة وهذا كناية عن كمال المحبة والاتصال بينهما والتقدير استقر او مستقر في مزجر الكلب وفي مناط الثريا وفي مقعد المقابلة قال الرضى ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد وما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد ثم قال ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى انتهى .

(وغير ما ذكر من الامكنة لا يقبل الظرفية كالدار والمسجد والسوق والطريق) ويعلم الوجه فيها بما تقدم .

(وما يرى ظرفاً) اصطلاحياً (وغير ظرف كان يرى مبتدأ او خبراً او فاعلاً او مفعولاً او مضافاً اليه نحو يوم وشهر فذاك ذو تصرف) يسمى (في العرف) اي في الاصطلاح (و) ما يسمى (غير ذي التصرف) هو (الذي لزم ظرفية) اصطلاحية (كقط) لاستغراق الماضي (و عوض) لاستغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي نحو ما فعلته قط ولا افعله عوض ومعنى الاول ما فعلته منذ خلقتني الله الى الآن ومعنى الثاني لا افعله منذ الآن الى اخر عمرى وهما مبينان لتضمهما معنى من والى وبنيت قط على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت ضمة حملاً على قبل وبعد وعوض بينى على الحركات الثلاثة اذا لم يكن مضافاً والا فينصب بالفتحة اعراباً (او) لزم (شبهها كالجر بالحرف كعند ولدى) فانهما لا يخرجان من ظرفية الا اذا جرا بمن الجارة (ومن الكلم بيان للذي) وهو خبر لغير ذي التصرف .

(وقد ينوب) بقلة (عن ظرف مكان مصدر كان) في الأصل (مضافاً اليه) الظرف (فحذف) الظرف المضاف (واقيم هو) اي المصدر المضاف اليه (مقامه) اي مقام الظرف (نحو جلست قرب زيد) اصله مكان قرب زيد فحذف الظرف وهو المكان واقيم المصدر وهو القرب مقامه (وذلك) اي نيابة المصدر (في ظرف الزمان يكثر نحو انتظرته صلاة العصر) اي وقت صلاة العصر فحذف الوقت وهو ظرف زمان واقيم الصلاة وهو مصدر مقامه (و) نحو (امهله نحر جزورين) اي مدة نحر جزورين فحذف الظرف وهو المدة واقيم المصدر وهو النحر مقامه ووجه القلة في نيابة المصدر عن ظرف المكان والكثرة في نيابة المصدر عن ظرف الزمان ما تقدم من دلالة الفعل على المكان التزاماً وعلى الزمان

تضمننا قال في التصريح وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلًا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه ولم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة انتهى (وقد يجعل المصدر ظرفا) مجازيا (دون تقديره) اى الظرف (ومنه ذكاة الجنين ذكاة امه) برفع ذكاة الاولى على الابتدائية ونصب الثانية على الظرفية من دون تقدير ظرف محذوف .

قال في السفينة في باب الجيم بعده النون قوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام قال علي بن ابراهيم القمي في تفسيره الجنين في بطن امه اذا اوبروا شعر فذكاته ذكاة امه فذلك الذى عناه الله وفي الدعائم عن الصادق ع مثله بزيادة قوله وان لم يشعر ولم يؤبر فلا يؤكل ثم اعلم ان قوله ذكاة الجنين ذكاة امه بما روته الخاصة والعامّة واختلفوا في تفسيره والصحيح ان ذكاة الثانية مرفوعة خيرا عن الاولى فتتخصر ذكاته في ذكاتها لوجوب انحصار المبتدئ في خبره ومن نصبها كان التقدير ذكاتها كذكاة امه فلا بد عنده من ذبح الجنين اذا خرج حيا انتهى ثم ذكر في باب النون بعده العين ما يناسب المقام فراجع ان شئت .

(وقد يقام اسم عين مضاف اليه) المضاف اليه (الزمان مقامه نحو لا اكلمك هبيرة بن قيس) بنصب هبيرة (اى مدة غيبته) اى هبيرة فحذف المدة المضافة الى الغيبة المضافة الى هبيرة واقيم هبيرة مقامها

اي مقام المدة لكن بعد اقامة الغيبة مقام المدة وحذفها اي الغيبة
فتدبر جيدا .

المفعول معه

(الخامس من المفاعيل المفعول معه)

(واخره عنها) اي عن بقية المفاعيل اي عن الاربعة المتقدمة
(لاختلافهم فيه هل هو قياسي) ام لا بل هو سماعي (دون غيره) فانه
لا خلاف في غيره من المفاعيل انه قياسي وان اختلفوا في بعض افرادها
من حيث القياسية والسماعية كقولهم ؛ هو مني متعد القابلة ونحوه فقيل
انه قياسي خلافا للجمهور لانه عندهم سماعي (ولوصول العامل اليه
بواسطة حرف) ظاهر (دون غيره) فخرج بقييد ظاهر المفعول فيه
والمفعول معه على رأى المصنف واما على رأى ابن الحاجب فاخراجهما
يحتاج الى مزيد تكلف ولا حاجة اليه .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه (ينصب اسم تالي الواو التي بمعنى مع
التالية لجملة ذات فعل او) ذات (اسم فيه معناه وحروفه حال كونه
مفعولا معه) .

فخرج بقوله ؛ اسم الفعل نحو تشرب في قوله لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وان نصبته بان المصدرية المقدرة وأولته بالمصدر لأن
الاسم المؤل لا يسمى مفعولا معه وان كانت الواو الداخلة عليه بمعنى
مع ومثله تظهر في لا تكن جلدا وتظهر الجزع كما تاتي في نواصب الفعل
المضارع في قوله ؛

والواو كالفاء ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع ويجوز في هذا الفعل الواقع بعد هذا الواو ثلاثة اوجه .
 الاول : الجزم فتكون الواو عاطفة تفيد التشريك بين الفعلين في الاعراب وفي النهي فيكون كل واحد منهما منبها اجتماع مع الاخر ام لا الثاني : النصب فيكون الواو للمعية فتفيد النهي عنهما مجتمعين لا منفردا فيصير المعنى : لا تاكل السمك مع شرب اللبن ولا تخرج الواو حينئذ عن كونها عاطفة .

الثالث : الرفع فيكون الواو للاستيناف فتفيد اباحة شرب اللبن مع بقاء النهي عن اكل السمك بحاله واعلم ان الفرق بين حالتي الجزم والنصب ان العطف على الاول من عطف الفعل على الفعل وعلى الثاني من عطف الاسم المؤل على الاسم المتصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل فانه غير جائز عند المحققين كما يظهر بالتأمل في قوله في آخر باب عطف النسق :

واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا فيصير حاصل المعنى لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن؛ وقس عليه قولنا لا تكن جلدا وتظهر الجزع حرفا بحرف واعلم ان بعضهم قدر في حالة الرفع مبتدأ وقال التقدير وانت تشرب اللبن فتتقلب الواو حينئذ من الاستينافية الى الحالية فتأمل .

وخرج ايضا بقوله : اسم الجملة بعد الواو نحو سرت والشمس طالعة لأن الجملة لا تقع مفعولا معه الا عند بعض فالجملة الحالية او استينافية على الاختلاف فيها حينئذ .

وخرج بقوله : تالي الواو تالي لفظ مع نحو جئت مع زيد فان زيد

حيثند مجرور ومضاف اليه لامفعول معه .

وخرج بقوله بمعنى مع تالي واو لا تكون بمعنى مع بل تكون للتشريك في الاعراب والحكم نحو ضربت زيدا وعمرا قبله او بعده او معه فان عمروا في كل واحدة من الصورة الثلاث حتى في الصورة التي يراد بها المعية ليس مفعولا معه بل هو معطوف على زيدا والواو حيثند عاطفة كما يجيء في باب عطف النسق في قوله :

فاعطف بو او سابقا ولا حقا في الحكم او مصاحبا موافقا
وخرج بقوله: التالية الجملة التالية لمفرد نحو كل رجل وضيعته برفع
ضيعة عطفًا على كل فالضيعة ليست مفعولا معه لعدم تقدم الجملة الا
عند بعض .

وخرج بقوله ؛ ذات فعل الى آخره نحو هذا لك وزيد بناء على
جواز مثل هذا كما ياتي في باب عطف النسق في قوله ؛
وعود خافض لذي عطف على ضمير خفض لازما قد جعلنا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مشبها
وينبغي زيادة قيد الفضلة ليخرج عمرو من تشارك زيد وعمرو وليس
بمهم لخروجه بقيد الحيشية وقريئة المقام كما قيل بذلك في غير المقام
كتعريف الدلالات الثلاث ونحوه فتأمل .

ويشمل هذا التعريف لما كان المفعول معه غير مشارك لما قبله في
الفعل (ومثال ذلك موجود في نحو سيرى والطريق مسرعة) ونحو استوى
الماء والخشبة لأن الطريق مفعول معه ولا يشارك المخاطبة في السير
وكذلك الخشبة مفعول معه ولا تشارك الماء في الارتفاع والاستواء ولا
يحتاج الكلام الى التكلفات التي ارتكبتها بعض ظنا منه انه لا يجوز ان

يكون ما بعد الواو مفعولا معه الا اذا كان بحيث يصح اشتراكه مع ما قبلها في الفعل وهذا الظن فاسد لأنه قد ورد عنهم ما لا يصح فيه الاشتراك الا بالتأويل والتكلف وكلاهما خلاف الاصل والمستند نفس المثاليين وليس هذا بمصادرة كما توهم بل القول بالتأويل والتكلف مصادرة بل دور والمراد من التأويل ما يظهر من قول البيهقيين في نحو طريق سائر ان السير مسند الى الطريق مجازا كما صرح بذلك في الكشف في تفسير قوله تعالى ختم الله على قلوبهم فراجع ان شئت واختلفوا في ناصب المفعول معه فقال المصنف (بما من الفعل) المذكور كالمثال المذكور وقد يكون مقدرًا كما يأتي عن قريب بيانه في كيف انت وقصعة من الثريد (وشبهه) نحو انا سائر والطريق ونحو حسبك وزيدا درهم اي كافيك وزيدا درهم (ذا النصب) اي نصب تالي الواو (لا بالواو في القول اللاحق بالترجيح الذي نص عليه سيبويه) واستدل لذلك بانفصال الضمير بعد الواو نحو جلست واياك فلو كان النصب بالواو لوجب اتصال الضمير بها فليل : وك كما يتصل بخيرها من الحروف العاملة نحو انك وفيك فلما لم يقع الضمير بعد الواو الا منفصلا علم انها غير عاملة وان النصب بعدها بما سبق من الفعل وشبهه .

(وقال الجرجاني) ان ذاك نصب (بالواو) واستدل له بان الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل والمقتضى للمعية هنا الواو لا ما سبق من الفعل وشبهه فالعامل هو الواو ورد هذا بما استدل للقول الاول ورد هذا الرد بان هذه الواو حملت على الواو العاطفة التي هي اصلها نحو ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم واستدل له ايضا بان واو المعية مختص بالاسم كما علم ذلك من التعريف وما يختص

بالاسم ولم يكن كالجزء منه يعمل فيه بخلاف ما كان كالجزء منه كالالف واللام فإنه لا يعمل ورد ذلك أولا : بعدم الاطراد فان لام الابتداء ونحوها تختص بالاسم ولا يعمل فيه وثانيا بان الحرف المختص بالاسم ان يعمل يعمل الجر لا غيره الا ان يمنع مانع من عمل الجر كما سبق في اسم لاء نفى الجنس واما الحروف المشبهة بالفعل ونحوها فانها ليست من مختصات الاسم بل هي من مختصات الجملة فتأمل (و) قال (الزجاج) ان ذاك النصب (بفعل مضمرة) اعم من جميع الافعال مشتق من الملابس مثلا يقدر في استوى الماء والخشبة لابس الماء الخشبة وفي جئت وزيدا لابست زيدا ورد بانه يوجب كون المفعول معه مفعولا به . وقال بعض اخر ان الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما الواو لما قبلها في اسناد الحكم السابق ورد ذلك بان المخالفة لو كانت تقتضي ذلك لجاز النصب في نحو ما قام زيد بل عمر فتأمل .

(وفهم من قوله سبق انه) اي المفعول معه (لا يتقدم عليه) اي على الناصب (وهو كذلك بلا خلاف) يعتد به والافقي المسألة خلاف ظاهر واستدل المخالف بدليلين :

الاول : ما استدل به المجمعون على عدم التقدم وهو ان المفعول معه يشبه المعطوف بالواو لأن اصل واو المعية واو العطف والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف كما ثبت في علم المعاني ومثل له بقول الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فقدم : رحمة الله وهو معطوف بالواو على المعطوف عليه وهو السلام والشيء اذا شبه الشيء اخذ حكمه فيجوز تقديم المفعول معه كالمعطوف بالواو الثاني : انه ورد عن العرب الموثوق بعريتهم المحتج بكلامهم في اثبات

أمثال هذه القواعد تقديم نفس المتنازع فيه اعني المفعول معه كقول الشاعر وهو من المخضرمين :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي
والأصل : نميمة وفحشا ؛ وكقول الشاعر الآخر وهو من شعراء
الحماسة : اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه والسوء اللقبا
والاصل : اللقبا والسوء ؛ ورد الاول ؛ بأنه لا نسلم ان المعطوف
يجوز ان يتقدم على المعطوف عليه لأن كونه تابعا يوجب امتناعه كما
بين ذلك في علم المعاني واما البيت فضرورة او مؤل .

ورد الثاني ؛ بان البيتين بعد تسليم صحة الرواية يجوز ان تكون
الواو فيهما للعطف والتقديم للضرورة واذ جاء الاحتمال بطل الاستدلال
وبعد في المقام ابحات شريفة فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة
كلام التفتازاني في المطول .

(وان قلت قد روي النصب بعد ما استفهام او كيف نحو ما انت
وزيدا و) نحو (كيف انت وقصعة من تريد فبطل ما قرر من انه
لا بد) في النصب من (ان يسبقه فعل او شبهه فالجواب) عن ذلك بوجهين
الاول (ان اكثرهم) اي العرب (يرفعه) اي زيدا في المثال الاول
ونحوه و ؛ قصعة في المثال الثاني ونحوه على ان يكون معطوفا على ما
بعد ما وكيف (و) الثاني انه (قد نصب هذا بفعل) او وصف مشتق (من
كون مضممر بعض العرب فتقديره ما تكون وزيدا) او ما كائن انت وزيدا
(و) كيف تكون وقصعة من تريد) او كيف كائن انت وقصعة من تريد .
والاسم الواقع بعد الواو خمسة اقسام لا اربعة كما توهمه الشارح
لأن قول الناظم او اعتقد اضمار عامل تصب قسم برأسه اذ لا يجوز

فيه العطف ولا النصب كما سنبين ؛

القسم الاول ؛ ما ذكره بقوله (والعطف ان يمكن بلا ضعف فيه)
لفظا اي ما تقتضيه قواعد النحو ولا معنا اي ما تقتضيه صحة المعنى
وسيجيء مثال كلا الضعفين في القسم الثاني (احق من النصب على
المفعوليه ؛ نحو ؛ كنت أنا وزيد كالاخوين) ؛ فعطف زيد ؛ على الضمير
المتصل المرفوع احق من نصبه مفعولا معه لأن العطف يمكن للفصل
بالمنفصل والتشريك في الحكم أولى لأنه الأصل في الواو ، وكذلك ؛
جاء زيد وعمرو ؛ فعطف عمرو أولى من نصبه لعدم المانع من العطف
لا لفظا ولا معنا .

القسم الثاني ؛ ما ذكره بقوله (والنصب على المفعولية يختار عند
المصنف لدى ضعف عطف النسق) اما لفظا (نحو جئت وزيدا) فعطف
زيدا على الضمير ضعيف من جهة قواعد النحو لأنه لا يحسن العطف
على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بمنفصل او فاصل ما كما
سياتي في باب عطف النسق عند قوله ؛

وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
او فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

واما معنا نحو لو تركت الناقة وفضيلها لرضعتها اذ لو عطف الفصيل
على الناقة لصار المعنى ان الرضاع يوجد بمجرد تركهما ولو في مكانين
بان تكون الناقة في مكان والفصيل في مكان آخر وهذا المعنى غير صحيح
فلا بد حينئذ من تصحيح الكلام بان يقال ان التقدير لو تركت الناقة
وتركت فضيلها ترضعها لرضعتها فيقدر ترضعها لتصحيح الكلام ومعنى

ترضدها تتمكن من رضاها ولو نصب الفصيل على انه مفعول معه لصار المعنى لو تركت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لأن واو المعية تدل على الاجتماع كلفظ مع كما يجيء في باب الاضافة فيصح الكلام ويؤدي المقصود من دون تكلف وتقدير كان في العطف فالتكلف الذي كان في العطف جعله ضعيفا معنا فالنصب اولى وهو مختار عند المصنف لسلامته من الضعف ولكن لا يخفى انه لا بد في صحة المعنى من اتحاد الزمان ايضا لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها وهو واضح .

(واوجبه) اي النصب على المفعول معه (السيرا في نباء على قاعدته ان كل ثان كان مؤثرا) بفتح التاء (لأول اي مسببا) ومعلولا (له) اي للاول (لا يجوز فيه الا النصب) على المفعول معه (اذ قولك جئت وزيدا مغناه كنت السبب في مجيئه) بحيث لو لم اكن انا لما جاء .
القسم الثالث ! ما ذكره بقوله (والنصب على المفعولية ان امكن ولم يجوز العطف لما منع) لفظا (يجب نحو مالك وزيدا بالنصب) اي نصب زيد على المفعول معه (لان عطفه على الكاف لا يجوز) في صنعة النحو (اذ لا يعطف على ضمير الجر الا باعادة الجار قاله في شرح الكافية) (و) لكن (سيأتي) في هذا الكتاب (في باب العطف اختيار جوازه) في قوله :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جملا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا
او لم يجوز العطف معنا وان لم يكن في الكلام مانع لفظا نحو مات
زيد وطلوع الشمس فلا مانع صنعة من عطف طلوع الشمس على زيد

وهو واضح لكنه لا يجوز معنى لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى والظلوع لا يمكن اتصافه بالموت .

القسم الرابع ! ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه ولا يجوز شيء منهما والى هذا القسم اشار بقوله (او اعتقد اذا لم يمكن النصب على المفعولية) ايضا اي على المفعول معه (اضمار عامل ناصب) مناسب (له) ليصح المعنى تصب (نحو علققتها تبنا وماء باردا) فلا يجوز في ماء العطف ولا المفعول معه اما العطف فلعدم المشاركة لأن الماء لا يشارك التبن في التعليف كما هو واضح عند اهله واما المفعول معه فلأن الماء لا يصاحب التبن المعلوف لأن سقي الماء يقدم على تعليف التبن او يؤخر وذلك ايضا معلوم عند اهله فيقدر للماء ناصب محذوف معطوف على الفعل المذكور (اي وسقيتها) ماء باردا فيصح المعنى من دون ان يجعل ماء معطوفا على التبن او يجعل مفعولا معه لفساد المعنى في كلتا الصورتين قيل في احديهما من حيث القواعد النحوية وفي الاخرى من حيث المعنى على حسب ما فصلنا فتأمل .

القسم الخامس : ما ذكره الشارح بقوله (تتمه يجب العطف ان لم يجز النصب نحو تشارك زيد وعمرو لافتقاره) اي باب التفاعل (الى فاعلين) بمادته بل بهيئته كما بين في علم الصرف ويجب النصب ايضا في نحو ضربت زيدا وعمرا لان الاصل في هذا الواو كما اشرنا اليه العطف وانما يعدل عنه للنص على المضاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المعية والمضاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى (فالاقسام حينئذ) خمسة كما بينا لا (اربعة) كما زعم الشارح الأولى (راجع العطف) (و) الثاني (واجبه) اي

واجب العطف وهو التسم الخامس الذي ذكره الشارح بقوله تتممة
 (و) الثالث (راجح النصب) وهو الذي ذكره المصنف قسما ثانيا
 (و) الرابع (واجبه) اي واجب النصب وهو الذي ذكره المصنف
 قسما رابعا ولا يخفى عليك وجه ذكرها مشوشا فانه يعرف بادنى تأمل

الاستثناء

(هذه خاتمة المفاعيل) عند الجمهور (وعقبها المصنف بما هو مفعول
 في المعنى فقال : الاستثناء وهو اخراج بالا) غير صفة (او احدى اخواتها
 حقيقة او حكما من متعدد) .

وانما قيدنا : الا بكونها غير صفة لأن الواقع بعد الا التي للصفة
 ليس مستثنى ولا هي من ادات الاستثناء نحو لو كان فيهما آلهة الا الله
 لفسدتا فالآية صفة لا لله نقل اعرابها الى ما بعدها كما نقل اعراب
 ال الموصولة الاسمية الى ما بعدها في نحو : جاءني الضارب زيدا كما
 مر في الموصولات عند قوله وصفة صريحة صلة ال وليست الا في الآية
 اداة الاستثناء لتعذر الاستثناء فيها لعدم دخول الله تعالى في آلهة يقينا
 ليكون المستثنى متصلا فلم يتحقق الدخول وهو شرط في صحة الاستثناء
 المتصل وعدم خروج الله عنها ليصير منقطعا على ان وجود الاستثناء المنقطع
 في فصيح الكلام اول الكلام ولأنه لو جملت : الا ، اداة الاستثناء لصار
 معنى الآية حينئذ لو كان فيهما آلهة خارج عنها الله لفسدتا وهذا المعنى
 لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة خارج عنها الله وبهذا لا يثبت الوجدانية
 المقصودة من الآية لأن هذا المعنى لا ينفي احتمال ان يكون حينئذ

فيهما آلهة غير خارج عنها الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة لآلهة بمعنى غير فانها تدل على انه ليس فيهما آلهه موصوفة بانها غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة موصوفة بانها غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لأن التعدد يستلزم المغايرة والمعنى حينئذ ينفيها فيثبت الوجدانية المقصودة من الآية والمحتملات في قوله حقيقة او حكما ثلاثة :

الأول ! ان المراد منهما بيان قسمي الاخراج فالاول اشارة الى الاخراج من كلام موجب نحو جاءني القوم الا زيدا فريدا خارج عن القوم حقيقة لأنه لو لا الاستثناء لكان داخلا في القوم عند نسبة المجيء اليهم لأنه من جملة القوم والثاني اشارة الى الاخراج من كلام غير موجب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فليس زيدا خارجا عنهم الاحكاما اذ ليس للقوم حينئذ مجيء حتى يدخل زيد فيهم عند اسناده اليهم وهذا الاحتمال هو الذي يظهر من كلام اكثرهم .

الثاني ! ان المراد منهما بيان قسمي المستثنى فالأول يكون اشارة الى الاستثناء المتصل نحو جاءني القوم الا زيدا ؛ والثاني يكون اشارة الى الاستثناء المنفصل اي المنقطع نحو جاءني القوم الا حمارا والوجه فيهما حينئذ ظاهر وهذا هو الذي يظهر من كلام بعض المحققين .

والثالث ؛ وهو أبعد الاحتمالات ان المراد بيان قسمي الاستثناء فالاول يكون اشارة الى الاستثناء التام نحو جاءني القوم الا زيدا والثاني يكون اشارة الى الاستثناء المفرغ نحو ؛ ما جاءني الا زيد وهو الذي توهمه بعض ودفعه واضح .

وفي المقام احتمال رابع وهو ان يكون المراد منهما بيان قسمي المتعدد فالأول يكون اشارة الى المتعدد الحقيقي نحو جاءني القوم الا زيدا ؛

والثاني يكون اشارة الى المتعدد الحكمي كالمصدر الذي يقع مستثنى منه للمفعول المطلق الذي وقع مستثنى نحو ان نظن الا ظنا حيث يقدر ان المستثنى منه مصدرا قابلا للشدة والضعف ونحوهما ويجعلون المفعول المطلق الواقع بعد الاقساما منها دفعا للزوم استثناء الشيء عن نفسه وقد بين هذا في علم المعاني وفي بعض كتب النحو مفصلا فعليك بمراجعتهما .

والاستثناء اما بالا او بغيرها من الادوات وفي صورتين اما تام وفي جميع الصور الاربعة اما في كلام موجب او غير موجب وفي جميع هذه الصور المستثني اما متعدد واما غير متعدد واما مقدم واما مؤخر اما متصل واما منقطع وفي جميع هذه الصور : الا اما مكرر واما غير مكرر واما ذات توكيد واما غير ذات توكيد وفي جميع هذه الصور اما يمكن استثناء كل مستثنى عما قبله واما لا يمكن فيحصل من ضرب كل سابق في لاقته خمسمائة واثنى عشر قسما بعضها صحيح وبعضها باطل وبعضها مجرد تصور مثلا كون المستثنى بافعال الاستثناء منقطعا باطل وكون المستثنى في المفرغ مقدما مجرد تصور فعليك بمعرفة الصحيح والباطل وما لا وجود له الا تصورا لأن المصنف يبين احكام الصحيح من هذه الاقسام فيبين ان بعضها منصوب وبعضها مرفوع وبعضها مجرور على تفصيل يذكر في المباحث الآتية :

(ما استثنيت الا مع تمام) بان يذكر المستثنى منه (وايجاب) اي مع كون الكلام موجبا (ينتصب) وجوبا عند الجميع سواء كان متصلا ام منقطعا ثم انهم اختلفوا فيما ينتصب به على اقوال ثمانية :

الاول : انه ينتصب بنفس الا واختار المصنف هنا هذا القول كما

يظهر من قوله بعد عدة آيات :

والغ الا ذات توكيد كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلى
واليه اشار الشارح بقوله (بها عند المصنف) .

(و) الثاني انه ينتصب (بما قبلها) من فعل وشبهه بواسطة الا
فيكون الا كالحروف الجارة المعدية للفعل اللازم وهذا هو المراد بما ذكره
في وجه التأخير من ان وصول العامل اليه بواسطة حرف وهذا القول
هو المختار (عند السيرافي) .

والثالث : انه ينتصب بما قبلها من فعل وشبهه بلا واسطة الا ونسب
هذا القول الى ابن خروف .

(و) الرابع : انه ينتصب (بمقدر) تدل عليه الا وهو استثنى وهذا
القول هو المختار (عند الزجاج) هذا هو الاقوال التي ذكرها الشارح
هنا بناء على شمول قوله بما قبلها للثاني والثالث .

والخامس : انه ينتصب بتمامية الكلام كما ينتصب التمييز بتمامية
المميز في نحو خاتم فضة وعشرين درهما .

والسادس : انه ينتصب بان المشبهة بالفعل المفتوحة الهمزة المحذوفة
هي وخبرها فيكون المستثنى اسما لها فالتقدير في جاءني القوم الا زيدا
الا ان زيدا لم يجيء فحذف ان ولم يجيء وبقي زيدا وحده .

والسابع : انه ينتصب بعامل معنوي وهو مخالفة ما بعد الا لما قبلها
والثامن : ان الا مركبة من ان المخففة من المشددة ولا النافية العاطفة
فاذا نصب المستثنى فالعامل ان المخففة واذا رفع المستثنى فالعامل هو
العطف والتبعية او العامل في المستثنى منه على اختلاف الاقوال في عامل
التوابع هل هو معنوي ام لفظي (نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا

ابليس) فيجري في ناصب ابليس كل واحد من الاقوال الثمانية المذكورة ويمكن جعل الآية مثالا للمتصل والمنقطع ولذا لم يمثل الشارح لكل واحد منهما على حدة واكتفى في التمثيل بالآية .

(وان وقع) المستثنى بالا بعد (نفي او ما هو كنفي وهو النهي والاستفهام انتخب) فعل أمر لا ماض مجهول فهو (بفتح التاء اتباع ما اتصل للمستثنى منه) حاصله انه يختار جعل المستثنى المتصل تابعا للمستثنى (في اعرابه) لا في معناه لكن هذا اذا لم يقدم المستثنى على المستثنى منه والا فالمتحتم للنصب كما سيأتي واختلف فيه في انه من اي قسم من التوابع فالشارح (على انه بدل منه) اي المستثنى منه (بدل بعض من كل) وآخرون على انه عطف نسق لأن الا عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصة فهي عندهم كلاء العاطفة من حيث العطف لفظا لا معنى كما يجيء في باب عطف النسق في قوله :

واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن كلم بيد امرء لكن طلا

ويمكن ان يكون القائل بهذا القول من القائلين بتركيب الا كما أشرنا اليه آنفا فتأمل ؟ مثال الواقع بعد النفي (نحو) قوله تعالى (ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم) فانفسهم مستثنى متصل تابع لشهداء لفظا على انه بدل بعض من كل او عطف نسق ومثال الواقع بعد النهي قوله تعالى (ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) مستثنى متصل تابع لاحد لفظا على انه بدل بعض من كل او عطف نسق ومثال الواقع بعد الاستفهام قوله تعالى (ومن يقنط من رحمة ربه (١)) (الا الضالون)

(١) وفي بعض النسخ ومن يقنط من رحمة (الله) الا الضالون وهو

سهو من الكاتب .

فالضالون مستثنى متصل تابع للضمير المستتر في يقنط على لانه بدل بعض من كل او عطف نسق (ويجوز) في هذا القسم اي في المستثنى المتصل الواقع بعد النفي وشبهه (النصب) على الاستثناء (قال المصنف وهو) اي النصب على الاستثناء (عربي جيد) ولذا ورد في بعض القراءات نصب انفسهم وامراتك والضالون في الآيات المذكورة (قال ابن النحاس كل ما جاز فيه الاتباع جاز فيه النصب على الاستثناء ولا (عكس) كليا اي ليس كل ما جاز فيه النصب على الاستثناء جاز فيه فيه الاتباع ولكن لا يخفى ان بطلان العكس انما هو فيما لم يؤل الكلام والا فيجوز العكس ايضا كليا قال ابن هشام في القاعدة الاولى من الباب الثامن قد يعطى الشئ حكم ما شبهه في معناه او في لفظه او فيهما الى ان قال العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه لم يكونوا منه اي من طالوت بدليل فمن شرب منه اي من النهر فليس مني وقيل الا وما بعده صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازماً لأن عطف البيان كالتعقبات فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره اي لم يشربوا انتهى موضع الحاجة من كلامه والغرض من نقل هذا الكلام رفع الاشكال الوارد على الحديث المنقول عن المعصوم عليه السلام في فضل البكاء على الحسين عليه السلام وهو كل عين باكية يوم القيامة الا عين بكت على الحسين برفع عين الواقع بعده الا في الكلام الموجب بالحديث الشريف كآية الشريفة اشكالا وتأويلا فالتأويل الاول في الحديث لا يكون عين غير باكية ومسرورا فرحا يوم القيامة الا عين بكت على الحسين

عليه السلام والتأويل الثاني فيه كل عين باكية يوم القيامة متصف
بكونها غير باكية على الحسين عليه السلام هذا على كون الا صفة واما
على العطف فالتأويل هكذا كل عين باكية يوم القيامة والعين الباكية
عبارة عن عين غير باكية على الحسين والتأويل الثالث ان عين بكت على
الحسين مبتدأ حذف خبره اي لم تبك ولكن على هذا التأويل يصير
المستثنى منقطعا والجملة منصوب المحل ان لم يؤل الكلام بالمنفى والا
فيجوز كونها مرفوع المحل على لغة بني تميم كما سيأتي عن قريب .
وقس على هذا الحديث المشهور الناس كلهم هلكى الا العالمون وامثاله
قال في المفتاح في جملة كلام له ونشدتك بالله او اقسمت عليك او
عزمت عليك الا فعلت كذا مرادهم بما قبل الا ههنا النفي وهو ما
اطلب منك جاز ان تنصب وان تشرك المستثنى في اعراب المستثنى منه
ويسمى هذا بدلا انتهى .

وإذا تعذر الاتباع على اللفظ لمانع اتبع على المحل نحو لا اله الا
الله فرفع اسم الجلالة تابعا لمحل اسم لا النافية للمجنس لانه في محل
رفع بالابتداء ولم يحمل على اللفظ لان الجنسية لا تعمل في المعرفة ولا
في الموجب واعلم ان في هذه الكلمة الطيبة اقوالا متشعبة ووجوها متفرقة
لا يسع المقام لذكر جميعها فلنقتصر على ما ذكره في شرح خطبة اللمعة
الدمشقية وهذا نصه لا فيها هي النافية للمجنس واله اسمها قيل والخبر
محذوف تقديره موجود ويضعف بانه لا ينفي امكان اله معبود بالحق
غيره تعالى لان الامكان اعم من الموجود وقيل يمكن وفيه ان لا يقتضي
وجوده بالفعل وقيل مستحق للعبادة وفيه انه لا يدل على نفى التعدد
مطلقا وذهب المحققون الى عدم الاحتياج الى الخبر وان الا لله مبتدأ

وخبره لا اله اذ كان الاصل الله اله فلما اريد الحصر زيد لا والا ومعناه
الله اله ومعبود بالحق لا غيره او انها نقلت شرعا الى نفى الامكان والوجود
عن اله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى وان لم تدل عليه لغة
انتهى وهذا الاخير هو الحق كما بيناه في شرح الصمدية .

(وانصب ما انقطع) أي انصب المستثنى المنقطع (وجوبا) عند
الحجازيين ولا يجوز عندهم الاتباع اذ لا يتصور فيه حينئذ الا بدل
الغلط وهو كما قال البيانيون لا يقع في كلام المتكلم الفصح لان الغلط
لا يصدر من المتكلم الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما
يصدر منه بطريق الروية والفكر فتأمل (نحو ما لهم به من علم الا
اتباع الظن) بنصب اتباع الظن لأن الظن ليس من افراد العلم بالمعنى
المتعارف فهو مستثنى منقطع فيجب نصبه (وعن تميم فيه ابدال وقع
قال شاعرهم) :

(وبلدة ليس لها انيس الا اليعاقير والا العيس)
برفع اليعاقير والعيس لانها غير ذوات العقول فليست من افراد
الانيس اذ المراد به ذوا العقول .

هذا الحكم أي وجوب نصب المستثنى في الموجب مطلقا واختياره في
المنفي وشبهه اذا كان متصلا ووجوبه في المنفي اذا كان منقطعا وكل هذه
الاحكام انما تجري فيما يكون المستثنى مؤخرا عن المستثنى منه ، واما
اذا قدم المستثنى على المستثنى منه فله حكم ذكره بقوله (وغير نصب)
مستثنى (سابق على المستثنى منه أي اتباعه في النفي قد يأتي) عند
الحجازيين اذا كان متصلا (كقول حسان) وهو من الحجازيين .
(لانهم يرجون منه شفاعاة اذا لم يكن الا النبيون شافع)

فاتبع النبيون وهو مستثنى متصل قدم على المستثنى منه وهو : شافع
(ولكن نصبه اختر ان ورد كقوله) :

(ومالي الا آل احمد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب)
بنصب آل ومذهب الاول وهما مستثنيان مقدمان والمختار نصبهما هذا
حكم المستثنى المقدم في الكلام المنفى ، (واما) المستثنى المقدم (في
الايجاب فلا يجوز) فيه (غير النصب نحو قام الازيدا القوم) بنصب
زيدا وجوبا .

(وان يفرغ سابق) أى ان حذف المستثنى منه من الكلام السابق
على (الا) فحينئذ يكون الا وجوده كعدمه بالنسبة (لما بعد) الا (اى
للعمل فيه) أى فيما بعد والحاصل ان يفرغ سابق اى الكلام بأن
يحذف منه المستثنى منه فحينئذ (يكن) حكم (ما بعد) الا (كما لو
الا عدما فيعرب) ما بعد الا أى المستثنى (على حسب ما يقتضيه ما
قبلها) فان كان ما قبلها يتطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يتطلب
منصوبا نصب (وذلك) أى المستثنى المفرغ (لا يقح الا بعد نفى أو
شبهه) ووجهه ما قاله علماء المعاني من انك لو قلت ضربت الا زيدا
لكان المعنى انك ضربت جميع الناس الا زيدا وذلك مستحيل (كلا تزر
الا فقى) ففى منصوب على حسب اقتضاء ما قبل الا اذ لا تزر يتطلب
منصوبا بالمفعولية ونحو (لا يتبع الا الهدى) فرفع الهدى لأن ما قبل
الا فعل مجهول يتطلب نائب الفاعل (و) نحو (هل زكى الا الورع
فرفع الورع لأن ما قبل الا فعل معلوم يقتضي فاعلا .

فان قلت قد جاء مستثنى المفرغ في الايجاب نحو قوله تعالى وانها
لكبيرة الا على الخاشعين وقوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فكيف

قول الشارح وذلك لا يقع الا بعد نفي او شبهه .
قلت قد اولوا الايتين وأمثالهما بالنفي ، فقالوا في الآية الاولى ان
المعنى وانها ليست سهلة الا على الخاشعين ، وفي الثانية ان المعنى لا يريد
الله الا أن يتم نوره فصح قول الشارح ولا غبار عليه والى توجيه الآية
يشير بعضهم حيث يقول يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب بشرطين
الاول أن يكون ما بعد الا فضلة والثاني ان تحصل فائدة نحو قرأت
الا يوم الجمعة اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم الجمعة لظهور انه لا
يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او نحو ذلك
فان كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

(والى الذات توكيد) أى مكرر (وهي التي تلاها اسم مماثل لما
قبلها) معنى بحيث يمكن جعله عطف بيان لما قبلها (أو تلت) الا
(عاطفا) بحيث يمكن عطف ما بعدها على ما قبلها واذا كانت على أحد
الوجهين (فاجعلها كالمعدومة) ثم اجعل ما بعد الا الثانية في الصورة
الاولى عطف بيان أو بدلا لما بعد الا الاولى واجعل ما بعد الا الثانية
في الصورة الثانية عطف نسق على ما بعد الا الاولى مثال الصورة الاولى (كلا
تمرر بهم الا الفتى الا العلى) والاصل الا الفتى العلى فالعلى عطف بيان
للفتى او بدل له لأن الا الثانية لم تحدث معنى جديدا لم يكن قبل
دخولها لأن ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب والخروج والفتى والعلى
اسمان لشخص واحد او لفظان مترادفان ولو بالالتزام لان الفتوة وعلوا
لهمة متلازمان غالبا ولا عمل لا لا الثانية بل هي ملغاة عن العمل
والعلى معمول لما يعمل في التابع على اختلاف الاقوال (و) مثال الصورة
الثانية (كقوله) :

(مالك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله)
 فرسيمه من قسم الصورة الاولى فهو عطف بيان او بدل لعمله و :
 رمله معطوف على رسيمه والا فيهما مكررة ملغاة لانها لم تخرج شيئا
 ولم تحدث معنى جديدا لان ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب والخروج .
 (وان تكرر الا لا لتوكيد) بل لاحداث معنى جديد لم يكن قبل
 دخولها بأن تخرج ما بعدها مثل ما تخرج ما قبلها حاصله ان يكون
 كل واحدة من المكررتين او المكررات لاخراج شىء على حدة كالمثال
 الاتي لا ان يكون المخرج بكل واحدة منها عين المخرج بالآخرى او
 معطوفا على المخرج بالآخرى كالصورتين المتقدمتين (فمع تفرغ من
 المستثنى منه بأن حذف فالتأثير) اى العمل (بالعامل الواقع قبل الادع
 في واحد نما بالاستثنى) سواء كان مقتضى العامل في ذلك الواحد النصب
 ام الرفع وسواء (مقدما كان) ذلك على بقية المستثنيات (او لا) بأن
 كان مؤخر عنها او في اثنائها (وليس) تأثير العامل في الواحد من
 المستثنات (عن نصب سواء) اى سوا ذلك الواحد اى بقية المستثنيات
 (معنى) وذلك لان العامل لا يعمل من جهة واحدة في ازيد من معمول
 واحد كما بيناه في شرحنا على الصمدية في باب التوابع .
 واعلم انا جرينا في شرح هذه الجملة على تركيب خالد لا على تركيب
 بعض المحققين من المحشين لان تركيبه بعيد عن الصواب الا مسألة لغة
 ربعة في الوقف على السكون في لفظ معنى .

مثال تأثير العامل في الواحد اذا كان مقتضاه الرفع (نحو ما قام
 الا زيد الا عمرا الا بكرا) فتركنا العامل ان يؤثر في زيد وهو مقدم
 على بقية المستثنيات ومقتضى العامل الرفع وان شئت اترك العامل ان

يؤثر في الثاني او الثالث وهكذا ، ومثال تأثير العامل في الواحد اذا كان مقتضاه النصب نحو ما ضربت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فترك العامل ان يؤثر في واحد من المستثنيات النصب وانت بالخيار في ان تجعل ذلك الواحد الاول او الثاني او الثالث ويعرف ذلك الواحد بالقرنية ان احتجنا الى معرفته هذا كله اذا كان الاستثناء مفرغا .

(ودون تفرغ مع التقدم لجميع المستثنيات على المستثنى منه نصب الجميع احكم به) أي بالا لا بالعامل (ولا تدع العامل يؤثر في شيء منها نحو قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم) فنصب جميع المستثنيات المتقدمة على المستثنى منه أعني القوم ، (وانصب لتأخير المستثنيات عن المستثنى منه) انصب (كلها غير ما ذكر في قوله وجيء بواحد منها معربا كما لو كان وحده دون زائد عليه فانصبه) أي ذلك الواحد متلقا سواء كان متصلا او منقطعا حيث يقتضي ذلك اي اذا كان الكلام موجبا على ما تقدم في اول الباب من قول الناظم ما استثنت الا مع تمام ينتصب وحينئذ ينتصب بقية المستثنيات أيضا (وادفعه حيث يقتضي ذلك) أي اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى متصلا (على ما تقدم) من قوله وبعد نفي أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع (كلم يفوا الا امرء الا علي) (برفع) المستثنى (الاول) وهو امرء علي انه بدل من ضمير الجمع أعني الواو في يفوا وأصله ، يفون حذف نونه بدخول لم (ونصب) المستثنى (الثاني) على لغة ربيعة ويجوز العكس أيضا بأن ترفع الثاني وتنصب الاول هذا اذا كان الكلام غير موجب ، (واما) اذا كان الكلام موجبا فنحو قوله (قاموا الا زيدا الا عمرا الا خالدا بنصب الجميع اذ لو لم يكن الا) المستثنى (الاول

لوجب نصبه) ، حاصل الكلام في المقام ان التكرار لا يوجب الفرق في الحكم من حيث الاعراب فحكم المستثنى مع التكرار مثل حكمه مع عدم التكرار .

(وحكمها اي ما بعد المستثنى الاول من المستثنيات اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض في القصد) اي في الاخراج والادخال (حكم المستثنى الاول) فيثبت لها ما يثبت للمستثنى الاول (فان كان المستثنى الاول (خارجا بان كان الاول استثناء من موجب فما بعده كذلك) يكون خارجا ففي قولك قام القوم الا زيدا الا عمراً الا بكراً الجميع مخرجون لأن الاول مخرج (وان كان) المستثنى الاول (داخلا بأن كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلك) يكون داخلا ففي قولك ما قام احد الا زيد الا عمر الا بكر الجميع داخلون لان الاول داخل ، هذا كله اذا لم يمكن استثناء بعض من بعض اي استثناء كل لاحق عن سابقه كالمثالين المذكورين اذا لا يمكن استثناء بكر عن عمرو ولا استثناء عمرو عن زيد .

(فان امكن استثناء بعضها من بعض) بأن يكون المستثنيات المكرره من الاعداد ويكون كل عدد لاحق اقل من سابقه ليتمكن اخراج كل لاحق عن سابقه (نحو) قول المديون حين الاقرار بالدين (له عندي اربعون الا عشرين الا عشرة الا خمسة الا اثنين) فللاستثناء حينئذ طرق مذكورة في المطولات ذكر الشارح اثنين منها :

الاول : انه (استثنى كل واحد) من الاعداد (بما قبله) ففي المثال المذكور يستثنى عشرين من اربعين فيبقى من اربعين عشرون ، ثم يستثنى من العشرين الخارج من الاربعين عشرة ونضم هذه العشرة الى العشرين

الباقى من الاربعين فيصير الباقي ثلاثين ثم يستثنى من هذه العشرة التي
ضممناه الى العشرين خمسة فيصير الباقي خمسة وعشرين ثم يستثنى من
هذه الخمسة الخارج من العشرة اثنين ونضمه الى الخمسة والعشرين
الباقى فيصير الباقي سبعة وعشرين .

الطريق الثاني : ما ذكره بقوله (او اسقط الاوتار) اي المستثنى
الاول والثالث وهما عشرين وخمسة فيصير الباقي من اربعين بعد اسقاطهما
خمسة عشر (و) حينئذ (ضم الى) هذا (الباقي بعد الاسقاط الاشفاق)
أي الثاني والرابع وهما عشرة واثنين (فالمجتمع) من خمسة عشر
وعشرة واثنين يصير سبعة وعشرين و (هو الباقي) من اربعين (بعد
الاستثناء) قاله (اي الطريق الثاني (في شرح الكافية) .

الى هنا كان الكلام في اقسام المستثنى بالا ، واما المباحث الآتية .
فالكلام فيها انما يكون في المستثنى بغير الا من ادوات الاستثناء .
(واستثنى بمروراً بغير) حاصله انه اذا كان الاستثناء بغير فالمستثنى
بمرور (لاضافته) اي غير له اي الى المستثنى (حال كونه) اي نفس
غير (معرباً بما لمستثنى بالا نسب) يعني حكم نفس غير من حيث الاعراب
حكم مستثنى بالا (من وجوب نصب) اذا كان الكلام تاماً موجباً
نحو جاءني القوم غير زيد بنصب غير وجوباً كما تقول جاءني القوم
الا زيداً وكذلك يجب النصب اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى
منقطعا نحو ما جاءني القوم غير حمار بنصب غير وجوباً كما نصب
اتباع الظن وجوباً في قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن
وعن تميم في غير حينئذ ابدال وقع فتقول على لغة تميم ما جاءني
القوم غير زيد برفع غير كما رفع شاعرهم اليعافير والعيس في البيت

المذكور (و) من (اختياره) اي النصب على الاستثناء (واتباع) على البدل اذا كان المستثنى متصلا سابقا على المستثنى منه وكان الكلام غير موجب نحو ما قام غير زيد القوم برفع غير على البدل كما رفع النبيون في قول حسان على البدل ولكن نصب غير اختر ان ورد كما اختير نصب ال احمد ومذهب الحق في قول حسان وان كان المستثنى مؤخرا نحو ما قام القوم غير زيد فانتخب اتباع غير على البدل كما قيل لك انتخب اتباع انفسهم وامراتك والضالون في الآيات الثلاث المذكورة ويجوز النصب ايضا وهو عربي جيد وهكذا قس غير على المستثنى بالا في المستثنى المفرغ وفيما اذا كرر غير لتأكيد أو غير تأكيد مع التفريغ ودون تفريغ مقدما كان غير او غير مقدم (على) حسب (ما تقدم) من الاحكام والاقسام .

والاصل في استعمال غير ان يوصف بها والموصوف بها اما نكرة محضة نحو جاءني رجل غير زيد فغير وصف رجل ولا أثر لضافتها الى المعرفة لانها لا تتعرف بالاضافة أو الموصوف بها ما هو معرفة لفظاً ونكرة معنى نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم فغير المغضوب صفة الذين انعمت لان الموصول الذي صلته غير معبودة نكرة معنى والمنعم عليهم في الآية كذلك لانهم جنس مبهم غير معلوم بعينه وقيل غير تتعرف بالاضافة اذا اضيفت الى أحد الضدين لا ثالث لهما فعلى قوله غير بدل عن الذين لا صفة (ولكونها موضوعة في الاصل لافادة المغايرة) خرجت في باب الاستثناء عن الصفتية (فشاركته الا في الاخراج) والاستثناء (الذي معناه المغايرة) كما قد تخرج الا عن الاستثناء وتستعمل صفة وقد اشرنا اليه سابقا في باب الضمائر فليراجع

(ولم تكن) غير (متضمنة معناها) اي الا (فلذا لم تبين) الا في بعض الصور كما يأتي في باب الاضافة ، وقيل هي متضمنة معنى الا ولم تبين لعروض التضمن مع لزومها الاضافة .

(ولسوى) وفيها اربع لغات ، الاولى (بكسر السين مقصورا) ، الثانية سواء بكسر السين (ممدودا) ، (و) الثالثة (سوى بضمها) اي بضم السين (مقصورا) ، (و) الرابعة (سواء بفتحها) اي بفتح السين (ممدودا ، اجعل على القول الاصح) من كونها ظرفا متصرفا (ما) اي احكاما (لغير جملا من استثناء واعراب) بما نسب لمستثنى بالا) فسوى بلغاتها الا ربع كغير في وجوب جر المستثنى بها وفي اعرابها اعراب المستثنى بالا حسب ما فصلناه لك في ماتقدم فلا نعيده (ومقابل الاصح قول سيبويه) ان سوى بلغاتها الاربع غير متصرفة وانها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه) اي عن كونه ظرفا (الا في الضرورة وردة المصنف بورودها بجرورة بمن في قوله صلى الله عليه وآله وسلم دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدواً من سوى انفسهم) وفيه نظر ظاهر (وفاعلا في قوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ومبتداً في قوله فسواك بايعها وانت المشتري واسماً للميس في قوله) :

(اترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة اني اذا لصبور)

وفي جميع ذلك نظر لكونها ضرورة ، (وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالباً) اي تستعمل مفعولاً فيه غالباً (وكغير) يعني اداة للاستثناء ، (قليلاً واختاره ابن هشام) .

(واستثن ناصباً للمستثنى بليس على انه) اي المستثنى (خبرها واسمها) ضمير (مستتر) فيها وجوباً على قول تقدم في باب الضماير واختلاف في

مرجع هذا الضمير على ثلاثة اقوال :

الاول ؛ انه راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور كالجائي في مثل جائي القوم ليس زيدا فتقديره ليس الجائي زيدا .

والثاني ؛ انه راجع الى بعض مفهوم من المستثنى منه (كقوله ص ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السن والظفر) فالضمير المستتر في ليس راجع الى بعض مفهوم من لفظه من في منه فتأمل .

والثالث ؛ انه راجع الى مصدر الفعل المذكور ففي جائي القوم ليس زيدا التقدير ليس قيام القوم قيام زيد فالمستثنى على هذا هو القيام المضاف الى زيد فحذف المضاف واقيم زيدا مقامه وفي هذا التقدير تكلف مستغنى عنه ولذا لم يذكر هذا القول اكثر النحويين واكتفوا بالقولين الاولين ، وكذلك القول في الضمائر المستترة في الافعال الاتية حرفا بحرف .
وجميع افعال الاستثناء لا تستعمل الا في المتصل .

وكل واحد منها في محل النصب على الحالية فقط الا خلا وعدا اذا دخل عليهما ماء المصدرية فيجوز فيهما حينئذ النصب على الظرفية ايضا بتقدير مضاف نحو جائي القوم ما خلا زيد او ما عدا عمرا فالتقدير فيهما على الظرفية اي وقت خلو بعضهم وعد وبعضهم ، او وقت خلو الجائي ، وعدو الجائي زيدا ، او وقت خلو مجيئهم اوعد ومجيئهم مجيئهم زيد على التوجيه السابق في القول الثالث .

وجميع هذه الافعال لا تستعمل في الاستثناء الا مفردا اي لاثنى ولاتجمع لانها قائمة مقام الا وهي غير متصرفه ولذا لا يدخل عليها قد مع كونها حالا لتكون اشبه بالا اذ هي لا تدخل عليها قد لانها من مختصات الافعال .

(وكذا أستثنى ناصبا (بخلا) على المفعول به (نحو قام القوم خلا زيدا) وقد مضى حكم الضمير المستتر فيها وبيان محلها فلا نعيده وهي اى خلا كان في الاصل لازما يتعدي بمن وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من فيتعدى بنفسه والتزموا تتضمن او الحذف والايصال ليكون ما بعدها كما بعد الا التي هي ام الباب .

(والمستثنى بعدا ويكـون الكائن بعد لا) النافية (كذا أيضا) فينصب بعد عدا على المفعول به وقد مر مثاله وينصب بعد لا يكون على الخبرية (نحو قاموا لا يكون زيدا واسمها) ضمير مستتر فيه وهي (كليس) في جميع الاحكام .

(واجرار) المستثنى (بساقي يكون وهما خلا وعدا ان ترد) وهما حينئذ حرفا جر كما سيصرح به الناظم (نحو خلا الله لا ارجو سواك ونحو (عدا الشمطاء والطفل الصغير) .

(وان وقعا) اى خلا وعدا (بعد ما فانصب بهما حتما لانهما) حينئذ (فعلان اذ ما الداخلة عليهما مصدرية وهي) اى ما المصدرية (لا تدخل الا على الجملة الفعلية ولكن هذا بظاهره ينافي ما سبق في اول الموصولات من قوله انها تدخل على الجملة الاسمية بقلة وكيف كان فهما حينئذ يؤلان بالمصدر ، وان جملا حالا فالمصدر بمعنى اسم الفاعل لئلا يلزم حمل المصدر على الذات (كقوله الا كل شيء ما خلا الله باطل) ونحو (تمل الندامى ما عداني وانتي) .

(وانجرار) المستثنى (بهما) اى بخلا وعدا (حينئذ) اى حين اذ دخل عليهما ما (قد يرد حكاة) اى ورود انجرار المستثنى بهما (الاخفش والجرمي والربعي) بناء (على ان ما) حينئذ (زائدة) لا مصدرية .

(وحيث جراً) اي خلا وعدا (فهما حرفان للجـر) واختلاف في محلها حينئذ فـقيل محلها نصب عن تمام الكلام كالتميز الرافع لابهام النسبة وقيل محلها نصب على المفعول به كسائر حروف الجارة المتعلقة بالفعل او شبهه كمررت يزيد و انا مار يزيد ونحوهما (كما ان نصبا المستثنى) فهما حينئذ (فعلا) استتر فاعلهما وجوبا كما سبق) في باب الضمائر .

(وكخلا في نصب المستثنى بها وجره) اي المستثنى (وغير ذلك بما سبق) من كون الجملة حالا او ظرفا واستتار الضمير فيه وجوبا (حاشا عند المبرد والمازني والمصنف) ، (و) اما (عند سيبويه) فحكهما ما ذكره بقوله (انها لا تكون الا حرف جر) متعلق بما قبلها ويكون ما بعدها مفعولا به بالواسطة ولا ينصب مدخولها لفظا (ورد) ما ادعاه سيبويه (بقوله حاشا قريشا فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين ولكنها) تفارق خلا بأنها (لاتصحب ما واما الحديث اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة فليست حاشا هذه) التي في الحديث (الادوات) للاستثناء (بل) التي في الحديث (فعل ماض بمعنى استثنى) بكسر الهمزة وفتح التاء والنون (وما الداخلة عليه نافية لا مصدرية وهو) اي مجموع ما حاشا فاطمة ليس جزء للحديث بل هو (من كلام الراوي وفي رواية) أخرى زاد الراوي بعد قوله (ما حاشا فاطمة) قوله (ولا غيرها) فيصير مقصود الراوي ان اسامة احب الناس الى رسول الله (ص) حتى من فاطمة (ع) وغيرها من كبراء الائمة فهذه الزيادة من الراوي تدل على كون اسامة احب الى النبي حتى من الخلفاء الراشدين ومن أهل بيته اجمعين فهذه الدلالة بما فيها من التعميم هتاك لحرمة من لا يجوز

هتكه عند أحد من المسلمين فهي شاهد على صدق الرواية وصدورها عن النبي (ص) وكون الراوي موثوقا به وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام .

الفرق بين حاشا اذا كانت فعل الاستثناء وبينها اذا لم تكن فعل استثناء كالحديث ان الاولى تكتب بالالف والثانية الاولى فيها ان تكتب بالياء قال في شرح النظام انهم كتبوا كل الف رابعة فصاعدا بالياء كالمغزى واغزى واصطفى والمصطفى دلالة على انقلابها ياء في مغزيان واغزيت او دلالة على الامالة الا فيما كان قبلها ياء فأنها تكتب الفا وان كانت بالصفات المذكورة نحو المحيا واحيا كراهة لاجتماع اليائين الا في نحو يحيى علما ورى علما وشبههما فانها تكتب بالياء فرقا بين العلم وغيره والعلم بالياء اولى لكونه اقل وجودا او استعمالا فيحتمل فيه الثقل ، واما الالف الثالثة فان كانت منقلبة عن ياء نحو فتى كتبت ياء والا فالالف نحو عصا ومنهم من يكتب الباء كله نالته كانت او فوقها منقلبة عن الياء او غيرها بالالف لانه القياس وقد كتبت الصلوة والزكوة بالواو دلالة على التفضيم كما مر الى ان قال واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى وذلك لمجيء الاماله فيه و ؛ الى وعلى لقولهم اليك وعليك وحتى لكونه بمعنى الى .

وبينهما ايضا فرق من وجوه أخرى منها ان الاستثنائية دائما تكون من كلام صاحب الكلام السابق عليها بخلاف غير الاستثنائية فانها قد لا تكون كذلك كالحديث وما زاده الراوى .

ومنها ما تقدم من ان الاستثنائية قد تكون حرفا بخلاف غير الاستثنائية فانها أبدا تكون فعلا .

ومنها ما تقدم أيضا من الاولى دائما مفردة بخلاف الثانية فانها
قد تثنى وتجمع :

ومنها ما تقدم أيضا من ان أستتار الضمير في الاولى واجب عند بعض
بخلاف الثانية :

ومنها ان الاولى دائما لها محل من الاعراب بخلاف الثانية .
ولفظ حاشا اذا كان فعلا فهو من باب المفاعلة ولكن ليس فيها
معنى المفاعلة (وقيل في حاشا في لغة حاش وفي لغة اخرى حشا فاحفظهما) .

باب الحال

« هذا باب الحال »

وهي مأخوذة من حال الشيء يحول اذا أنقلب وانما سميت به
لانها لا تخلوا عن انقلاب غالبا كما سيجيء .
(الحال) في اللغة ما عليه الانسان من خير او شر وصحة ومرض
وأشالهما ويقال حال وحالة فيذكر لفظه ويؤنث وهي مؤنث معنى ويجوز
أجراء حكم التذكير عليه ، وعند الصرفيين عبارة عن الزمان الحاضر
وهو مركب من اجزاء بعضها آخر الماضي وبعضها اوائل المستقبل واما
الماضي والمستقبل فلا تركيب فيهما ولا اختلاط لاجزائهما لحيلولة الحال
بينهما والحاكم في كون الزمان حالا هو العرف فتعين مقداره موكول
اليه بحسب الافعال التي تقع فيه فليس له مقدار مخصوص يقال زيد
يأكل الآن فزمان الاكل ربع ساعة ويقال زيد يحج الآن وزمانه ثلاثة

ايام ويقال زيد يكتب فزمانه بمقدار ما يكتب والحاصل ان ازمته
الافعال التي يقال فيها الآن مختلفة بالضرورة فليكن هذا عندك لعله
يفيدك في اواسط الباب ، والحال (عندنا) معاشر النحويين (وصف)
اي ما دل على معنى حدثي عارض على الذات سواء كان وصفا صريحا
نحو راكبا او مؤلا به كالجمله والظرف والجار والمجرور والجوامد التي
التي تقع حالا كما سيأتي ذكرها مفصلا وهو (جنس) للمعرف (شامل
ايضا للخبر) والنعته فضلة اي ليست احد جزئي الكلام) لا ما يستغنى
الكلام عنه وبعبارة أخرى الفضلة هنا بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاخص
وقد بينا الفرق بينهما سابقا فلا نعيده فيشمل الفضلة الحال التي يتوقف
عليه المقصود من الكلام ولا يستغنى عنها نحو ولا تقربوا الصلوة واتم
سكاري فاتم سكاري فضلة وان توقف عليها صحة معنى الكلام اذ المقصود
من الآية النهي عن قرب الصلوة حال كونهم سكاري لا مطلقا ، وهو
أي فضلة (فصل مخرج للخبر) في نحو زيد قائم فان قائم وان كان وصفا
ولكنه ليس بفضلة بل احد جزئي الكلام (منتصب مفهم في حال كذا
اي مبين لحال صاحبه اي الهيئة التي هو) اي الصاحب (عليها) اي
على تلك الهيئة قال في المصباح الهيئة الحالة الظاهرة والمفهوم من كلام
التفتازاني انها اعم وقوله منتصب (فصل) ثان (مخرج) النعت المرفوع
والمجرور كجاء رجل راكب وقوله مفهم في حال كذا فصل ثالث
مخرج (النعت) المنصوب نحو عالما في اكرمت رجلا عالما لأن ذكره
للمدح ونحوه وان حصل بيان الهيئة به ضمنا كما سنوضح ذلك
(و) مخرج (التمييز ايضا نحو فارس) (في نحو) قولهم (لله دره فارسا)
لأن ذكره لبيان الفعل الذي صدر من زيد وصار سببا للتعجب منه اي

الفروسية حتى قيل لظاهر التعجب منه هذا الكلام وان حصل بيان
الهيئة به ومثال الصادق عليه التعريف هو فردا في قوله (كفردا) اي
متفردا (اذهب) ففردا وصف مؤل فضلا منتصب مفهم في حال يعني
يفهم أن المتكلم يكون حين الذهاب متفردا والى هذا المعنى يشير الشارح
بقوله (اي في حال تفردى) .

(ولا يرد على هذا الحد) النعت بأن يقال في تقريب الورد ان
الحد غير مانع لدخول راكب في (نحو مرتت برجل راكب) وذلك
(لانه) أي راكب في المثال (مفهم) ان مرور المتكلم بالرجل (في
حال ركوبه) ولكن الايراد غير وارد (لأن افهامه) أي راكب في المثال
(ضمنا) لا اصالة لأن المقصود اصالة من راكب في المثال تقييد الرجل
وتخصيصه وليس المقصود منه كونه مفهما ان المرور به كان في حال
ركوبه فهو ليس مفهما في حال كذا بطريق القصد والاصالة بل بطريق
اللزوم والتعبية وانما يقال للشيء مفهم اذا كان دالا بالقصد اصالة .
واعلم ان المورد لهذا الايراد هو ابن الناظم وانما اورد على الحد
بالنعت المجرور لأن وروده عليه مع ان له مخرجا في التعريف وهو
منتصب مستلزم لوروده على النعت المنصوب بطريق اولى لانه لا يخرج
له فيه من دون عكس .

واعلم ان ابن الناظم اشار في شرحه الى اعتراضين اشرنا الى الاول
منهما وجوابه بما عرفت ، واما الثاني فحاصله على ما فهمه المحشى
المحقق ان ادخال النصب اي منتصب في التعريف اما مستلزم لدخول
الحكم اي منتصب وهو ليس من اجزاء التعريف في التعريف وهو غير جائز لأن
الحكم ما يحتمل على المعرف بعد معرفته بالتعريف وهذا الاستلزام انما

هو في صورة بقاء النصب على الحكمية واما مستلزم للدور على فرض عدم بقاء النصب على حكميته وجعله من اجزاء التعريف لأن النصب (ح) من حيث كونه في الواقع حكما للحال متوقف على التعريف ومتاخر عنه كتاخر المعلول عن علته ومن حيث انه جعل جزءا للتعريف يكون التعريف متوقفا على النصب ومتاخرا عنه تاخر الكل عن جزئه وهو تاخر طبيعي فيلزم ان يكون النصب متوقفا ومتوقفا عليه في آن واحد وبعبارة اخرى يلزم كون النصب متاخرا عن نفسه من حيث انه حكم ومتقدما على نفسه من حيث انه جزء للتعريف غاية الامر تاخره يكون بالمعلولية وتقدمه بالطبع وهذا دور صريح اذا عرفت محمول كلام هذا القائل المحقق فنحن ننقل كلام ابن الناظم لعل الناظر اليه يوافق هذا القائل او يخالفه وهذا نص كلام ابن الناظم في مقام الاعتراض (الثاني على ما زعمه هذا المحقق وقوله الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال اي في حال كذا فيه منع ادخال الحكم في الحد بقوله منتصب انه حد غير مانع لانه يشمل النعت الا ترى ان قولك مررت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوبه كما ان قولك جاء زيد ضاحكا في معنى جاء زيد في حال ضحكته فلأجل ذلك عدلت من هذه العبارة الى قولي المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له وحق الحال النصب لانها فضلة والنصب اعراب الفضلات انتهى كلامه في مقام ما ظنه هذا المحقق الاعتراض الثاني واوضحه بما ذكرنا نحن محموله وليعلم ان بعض النسخ بدل قوله منع ادخال الحكم مع ادخال الحكم بدون النون وهذا اقرب اذا عرفت كل ذلك فأعلم انه ليس في كلام ابن الناظم ما يدل على الاعتراض الثاني بشقيه بل انما يدل على ادخال

ما ليس من اجزاء التعريف في التعريف والشارح ايضا ليس نظره في دفع الدور الى عبارة ابن الناظم نعم في التعريف دور لكن لم يتعرض له ابن الناظم ومعرفة الدور فيه يتوقف على نقل الدور على نظير المسئلة والمراد من نظير المسئلة تعريف المعرب حيث عرفه الجمهور بما فيه دور وعدل عن تعريفهم ابن الحاجب وعرفه بقوله فالمعرب المركب الذي لم يشبهه مبني الاصل وبين الشارح وجه العدول بلزوم الدور في تعريفهم بقوله وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لأن الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفة متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولاً بأنه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولاً بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف انتهى كلام الشارح الجامي ،

والشارح دفع الدور بقوله (والغرض من تعريف الحال ما) أى احكام (يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوباً لا معرفته ليحكم له بالنصب وبعبارة اخرى الغرض من تعريف الحال معرفة احكام يتوقف بيانها على معرفة الحال والنصب ليس من هذا القبيل من الاحكام

لانه لا يتوقف على تعريف الحال ومعرفة بدها امكان معرفة النصب باستعمال العرب (فلا يلزم الدور على ادخال الحكم بالنصب في تعريفه قال والدى) اي والد الشارح (اخذا من كلام صاحب المتوسط في نظير المسئلة) وهو تعريف المعرب على ما بينا .

قد بينا في اوائل التعليقة عند قوله مصليا على النبي المصطفى ان اقسام الحال سبعة وبيننا توضيح كل واحد منها فلا نعيده .

(وكونه منتقلا مشتقا اي وصفا غير ثابت) بأن لا تكون ملازما لذي الحال (هو الذي يغلب وجوده في كلامهم) اي العرب نحو جاء زيد راكبا فراكبا حال منتقلة مشتق (لكن ليس ذلك) الانتقال (مستحقا) بفتح الحاء (فيأتي) الحال وصفا (لازما) لذي الحال في اربعة مواضع قياسا .

الاول : (بأن كان مؤكدا) لعاملها (نحو يوم ابعث حيا) لأن البعث من لوازمه الحياة .

الثاني : (او دل عامله على تجدد ذات صاحبه) وحدوثه (نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها) فيديها ذو الحال بدل من الزرافة واطول حال لازم لهما والعامل اعني خلق يدل على تجددهما وحدوثهما لأن الحلقة دالة على حدوث المخلوق وتجدده .

الثالث ان تكون مؤكدة لصاحبها نحو لا من من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال لازمة لصاحبها وهو من لان لفظه من من الغاظ العموم كما بين في علم الاصول الرابع : ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا فان العطف من لوازم الابوة .

(و) يأتي لازما في (غير ذلك مما هو مقصور على السماع منهم

(نحو قائما بالقسط) فقائما بالقسط حال لازمة لصاحبها وهو الله في قوله تعالى شهد الله انه لا اله هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط .
 (ويأتي) الحال (جامدا) في عشرة مواضع (لكن يكثر الجمود) في أربعة منها ويقل في ستة منها اما الاربعة التي يكثر الجمود فيها .
 فأولها (في سعر) (بكسر السين المهملة) اي في تعيين قيمة شيء يراد بيعه وثانيها وثالثها ورابعها داخل في قوله (وفي مبدي تأول بالمشتق بلا تكلف بأن يدل على مفاعلة) هذا هو الثاني من الاربعة ، (او) يدل على (تشبيه) بأن يكون المقصود من الكلام تشبيه صاحبها بها هذا هو الثالث منها (او) يدل على (ترتيب) وهو الرابع ، فمثال (السعر كبعه مدا بكذا اي) بع الخبز مثلا (مسعرا) كل مد بدرهم فالمد حال جامدة لا تكلف في تأويله في تأويله بالمشتق اعني مسعرا ، (و) مثال (الدال على المفاعلة نحو) بعه (يدا بيد اي مقبوضا) كل واحد من الثمن والمثمن اي متقابضين حاصله ان يكون الثمن والمثمن كلاهما

نقدين ويقال بالفارسي المتعارف دست بدست واهل العراق .

يقولون كاش هكذا بينه بعضهم والاولى ان يقال ان يدا حال من الفاعل اعني الضمير المستتر في بع وعن الضمير البارز المتصل به والباء في بيد للمصاحبة والمعية واليد الاول كان في الاصل مبتدء والثاني خبرا عنه ثم نصب الاول على الحالية ليدل على المقصود من الكلام اعني التقابض كما عكس في سلام عليك فعدل عن النصب الى الرفع لغرض الثبوت والاستمرار ويبد متعلق بما يتعلق به بثياب السفر في قولك ؛ دخلت عليه بثياب السفر هذا ، ولكن قال بعض المحققين ان الحال بمجموع اليدين لا الاول فقط اذا الدال على المفاعلة هو المجموع لا

الاول فقط فتدبر (و) مثال (الدال على التشبيه نحو كر زيد اسدا أي) كائنا (كاسد في الشجاعة) وأوله بعضهم بشجاعا فأول أسدا بكائنا او شجاعا بلا تكلف قيل هذا على حذف مضاف والتقدير مثل اسد واليه يشير قوله أي كاسد أي مثل اسد وهذا التقدير أرجح لانه اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه (و) مثال (الدال على الترتيب نحو تعلم الحساب بابا بابا) أي مرتبا بأن يتعلم المخاطب اولا الجمع ثم التفريق ثم الضرب ثم التقسيم وهكذا فبا بالاول أول بمرتبا بلا تكلف واختلف في نصب بابا الثاني فقول انه منصوب بالاول لانه وقع في موقع مرتبا فجاز ان يعمل وقيل منصوب بما نصب به الاول لأن مجموعهما هو الحال نظير حلو حامض كما تقدم في باب المبتدء والخبر عند قوله :

واخبروا بأثنين او بأكثرنا عن واحد كهم سراً شعرا

وقيل بالعطف على الاول بحذف فاء العاطفة او ثم والتقدير بابا فبابا او ثم بابا . (و) كذا نحو (ادخلوا رجلا رجلا) .
واما الستة التي يقل الجمود فيها فهي داخلية في قوله (ويقل اذا كان غير مأول بالمشتق) وبعضهم يؤلها ايضا بالمشتق لكن مع تكلف .
الاول ؛ (بأن كان) الحال (موصوفا) بصفة (نحو فتمثل لها بشرا سويا) ويسمى هذه الحال موطنية بكسر الطاء وقد تقدم وجه التسمية عند بيان اقسام الحال في اوائل الكتاب فراجع .

الثاني : بأن كان الحال (دالا على عدد) ذي الحال (نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلا) فاربعين حال من الفاعل وهو ميقات وليلا تميز لاربعين هذا بناء على كون تم يتم من الافعال التامة لا الناقصة واما بناء على

كونها من الافعال الناقصة كما احتمله الجامي في اول باب الموصولات
فللمناقشة في المثال بحال واحتمل بعضهم كون اربعين مفعولا به باحتمال
ان تم بمعنى بلغ .

الثالث ؛ (او) يكون (تفضيلا) اي يكون الحال دالا على وصف
المفضل من حيث هو مفضل وعلى وصف المفضل عليه من حيث هو
مفضل عليه ويكون صاحبهما واحدا والحاصل ان يكون شيء واحد
مفضلا ومفضلا عليه باعتبار حالين (نحو هذا بسرا) بضم الباء او
بفتحها وهو التمر وقد بقي فيه حموضة (اطيب منه رطبا) وهو ما فيه
حلاوة صرفة فبسرا حال من الضمير المستتر في اطيب تقدم عليه مع ضعفه
في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد كالتمر في المثال حالان باعتبارين
مختلفين كالبرية والرطبية مثلا يلزم ان يلي كل منهما متعلقة والبرية
تعلقت بالشار اليه وهو التمر من حيث انه مفضل لأن الضمير المستتر
في اطيب وان كان هو المفضل لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ورطبا حال
من الضمير المجرور بمن المفضل عليه وحاصل معنى المثال ان هذا التمر
حالكونه بسرا اطيب من نفسه حالكونه رطبا .

الرابع ؛ (او كان) الحال (نوعا لصاحبه نحو هذا مالك ذهبيا)
فذهبا حال من مالك وهو نوع منه .

الخامس ؛ (او) كان الحال (فرعا له) أي لصاحبه (نحو هذا
حديدك خاتما) ، فخاتما حال من حديدك وفرع له .

السادس (او) كان الحال (اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا)
فحديدا حال من خاتمك واصل له ، فتلك عشرة كاملة يأتي الحال
فيها جامدا .

(والحال شرطه) عند الاكثر (ان تكون نكرة) لأن النكرة اصل والغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها وهو يحصل بالنكرة فالتعريف فيها شيء زائد على الغرض ولأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعنا اذا كان صاحبها منصوبا او غير ظاهر الاعراب وحمل غيرهما عليهما طردا للباب (خلافا ليونس والبغداديين) فانهم لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا تعريفها من دون ان يؤل بالنكرة (مطلقا) سواء تضمنت معنى الشرط وسييء مثاله ام لا كوحدهك اجتهد (و) خلافا لجماعة من (الكوفيين) فانهم جوزوا كون الحال معرفة لكن لا مطلقا بل (فيما تضمن) الحال (معنى الشرط) نحو زيد الراكب أحسن منه المشي فالراكب والمشي حالان نظير بسرا ورطبا فيما سبق وصح تعريفهما لتضمنهما معنى الشرط اذا المعنى زيد ان كان راكبا أحسن من نفسه ان كان ماشيا وان لم تكن الحال متضمنا معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يقال جاء زيد الراكب على الحالية اذ ليس المعنى جاء زيد ان ركب كما هو واضح .

(وان اتاك حال قد عرف لفظا) بان تكون لفظه لفظ أحد المعارف فأوله اى (فاعتقد تنكيره معنى) على رأى الاكثر لانها ليست معرفة عندهم وانما هي على صورة المعرفة (كوحدهك اجتهد) فوحدهك حال من ضمير المخاطب المستتر في اجتهد وهو في صورة المعرفة بالاضافة الى الضمير لكنه مؤل بالنكرة (اى منفردا) هذا ولكن قال في المصباح جاء زيد وحده ومررت برجل وحده قال ابن السراج مذهب سيبويه انه معرفة اقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال وبنو تعميم يعربونه باعراب الاسم الاول وزعم يونس ان وحده بمنزلة عنده انتهى .

وقال بعض المحققين ان التاويل غير محتاج اليه لان وحدا بما لا يتعرف
بالإضافة كغير ومثل انتهى .

اقول ان صح ذلك وسلمناه فلا بد من تاويل اخر لانه مصدر
والمصدر الواقع حالا واجب التاويل كما ياتي في بغتة زيد طلع (و)
(كجاءوا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جائوا وهو بصورة
المعرف بال لكنه نكرة معنى لانه مؤل بالنكرة (اي جميعا) والجماء
بالالف الممدودة بمعنى الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حبا جما
اي حبا كثيرا والغفير من الغفر بمعنى الستر والتغطية وهو فاعيل بمعنى
فاعل وكان القياس تأنيث الغفير او تذكير الجماء تحصيلا للمطابقة بين
الصفة والموصوف الا أنهم انشوا الموصوف على معنى الجماعة دون الوصف
حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو يستوى فيه
المذكر والمؤنث كما ياتي في آخر باب ابنية اسماء الفاعلين عند قوله :

وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتاة او فتى كحيل

لكن بشرط ان يتبع موصوفه كما في المثال كما يجيء في آخر باب
التانيث عند قوله :

ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التاء تمتنع

ومعنى المثال جاءوا حال كونهم كثير اساترا بكثرة وجه الارض (و) نحو (جاءت
الخيل بداد) بفتح اوله وكسر الدال بلا تنوين كما في المنجد لانه
مبنى لانه اسم فعل واسماء الافعال كلها مبنية ومعرفة لانها اعلام لمعانيها
عند المحققين وقد يستعمل بمعنى المبدد اي المتفرق كما في المثال
فتمربف بداد بالعلمية لا بحرف التعريف كما توهمه بعض فصيح المثال
بزعمه بادخال ال عليه ولم يدر انه افساد لاتصحيح فبداد في المثال

لا بد فيه عند الاكثر من ان يؤل بنكرة (اي مبددة) .

اعلم ان الخبر والصفة والحال مشتركة في جميع الاحكام الا في قليل منها وكان الاصل في كل منهما ان لا يكون مصدرا لانه لا يتحد مع شيء من المبتدئ والموصوف وذي الحال لامتناع اتحاد الحدث والذات لكنهم لما أجازوا كون المصدر نعنا كما ياتي في باب النعت عند قوله :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكير

وكذلك اجازوا كون المصدر خبرا في نحو زيد عدل وفي انما هي اقبال وادبار فاجازوا ايضا ان يكون المصدر حالا ولكن لا بد في كل من الصور الثلاث من احد التاويلات والمجازات المعلومة اي المجاز في الكلمة والمجاز في الحذف والمجاز في الاسناد والى ما ذكرنا أشار الناظم بقوله (ومصدر منكر حالا يقع سماعا مطلقا عند سيبويه) فسيبويه يحكم بوجوب الاقتصار في المسئلة على ما سمع من العرب ولا يجيز القياس عليه فالاطلاق في مقابل التقييدات الاربع الآتية فعند الجميع يقع المصدر حالا (بكثرة كبغته زيد طلع) فبغته مصدر نكرة وقع حالا ولا بد فيه من ان يؤل بالمجاز بالكلمة (اي مباغتا) ان لوحظ خصوصية المعنى وهي المفاجئة التي هي من باب المفاعلة والا فيؤل بباغتا اسم فاعل الثلاثي لأن البغت بمعنى الفجأة او يؤل بذى بغته او يؤل بالمجاز بالاسناد مباغته (و) يقع المصدر المنكر حالا (قياسا عند المبرد على ما كان نوعا من الفعل كجئت ركضا) المستعمل في كلام العرب المسموع منهم (فيقيس) المبرد (عليه) اي على المثال المذكور المسموع منهم (جئت سرعة) (و) جئت (رجلة) لأن سرعة ورجلة كركضا نوع من الفعل وهو جئت ولكن استشكل بعضهم في الامثلة

المذكورة في الشرح وكذا في المثال المذكور في النظم بان المصدر فيها لم لا يكون مفعولا مطلقا كالمصدر في اشتمل السماء ورجع القهقري لانه مثله في كونه نوعا من الفعل وقال بعضهم ان المصدر في الامثلة المذكورة عند المبرد مفعول مطلق ولذلك يقيس فهذا يؤيد الاشكال على ان النزاع بين المبرد وسيبويه حينئذ يصير لفظيا والعجب من الشارح كيف لم يتنبه لذلك فجعل النزاع معنويا فتامل ؟

(و) مصدر منكر حالا يقع قياسا (عند المصنف وابنه) لكن لا مطلقا بل بعد ثلاثة اشياء :

الاول (بعد ! اما) الذي كمهما (نحو اما علما فعالم) فالمصنف وابنه يقيسان على هذا الكلام المسموع من العرب كل كلام وقع المصدر فيه بعد اما وان لم يسمع من العرب نحو اما قياما فقائم ونحو اما عدالة فعادل الى غير ذلك من الامثلة غير المسموعة من العرب فيقاس جميعها على المثال المذكور المسموع من العرب والمقصود من هذا المصدر الواقع بعد اما ان تثبت للموصوف المذكور عندك هذا المصدر وتنفي غيره من الصفات مثلا اذا وصف عندك رجل بانه عالم وعادل وكيس وهكذا فتقول في جواب الواصف اما علما فعالم فتريد بهذا الكلام اثبات العلم للرجل ونفي غيره من الصفات المذكورة له وحاصله انكار جميع الصفات الا صفة العلم فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم لا يتصف بغير العلم من الصفات المذكورة هذا ولكن في الكلام كلام لا يسعه المقام لأن التطويل يخل بالمرام اذا المقصود من التعليقة ايضاح المسائل بمقدار يتحملة فهم المبتدئين لا استقصاء ما قيل او يمكن ان يقال في المقام .

(و) الثاني (بعد خبر شبه به مبتدئه) هذا الخبر (كزيد زهير شعرا)
 فزهير خبر شبه به مبتدئه وهو زيد والمعنى زيد كزهير في الشعر حذف
 الكاف لما بين في علم البيان من ان حذف اداة التشبيه موجب لكون
 التشبيه ابلغ وشعرا مصدر باق على معناه لا بمعنى الكلام الموزون وهو
 حال عن المبتدئه او عن الخبر على قول وقيل تميز رافع لا بهام التشبيه
 فالمصنف وابنه يقيسان كل مصدر وقع حالا بعد خبر شبه به مبتدئه ولم
 يسمع من العرب بما سمع منهم .

والثالث (او قرن هو) اي الخبر الواقع بعده المصدر الواقع حالا
 (بال) المعرفة (الدالة على الكمال) وهي التي تكون لاستغراق صفات
 افراد الجنس بان حل محلها لفظه كل على سبيل المجاز كما تقدم ذكرها
 في أوائل باب أداة التعريف (نحو انت الرجل علما) اي انت كل
 الرجال علما فعلمنا مصدر منكر حال من الرجل او أنت على رأي
 وحاصل معنى الكلام انت رجل كامل علما .

قد ذكرنا آنفا انه لا فرق بين الخبر والنعته والحال في الاحكام الا
 نادرا فكما لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد فكذلك (لم ينكر غالبا
 ذو الحال ان لم) تفد بان لم (يتاخر) ذو الحال النكرة عن حالها (او
 لم يخصص) ذو الحال النكرة بوصف ونحوه (او لم بين اي) لم (يظهر)
 ذو الحال (واقعا من بعد نفي او من بعد مضاهيه وهو النهى والاستفهام .
 وقوله غالبا قيد للنفي في قوله لم ينكر فيصير حاصل المعنى ان عدم
 تنكير ذي الحال اي تعريفه غالب على تنكيه المحتاج الى المنخصات
 الاتية وبعبارة اخرى ذو الحال المعرفة اكثر من ذي الحال النكرة المختصة
 أما ذو الحال النكرة غير المختصة فلا يوجد في الكلام اصلا الا اذا وقع

بعد واو الحال كما تقدم في باب المبتدأ فتأمل .

(وينكر اي يجوز تنكيره) اي ذي الحال في مواضع يقيد مع كونه نكرة لكونها فيها مخصصة كالمبتدأ وسيأتي منا بيان ذلك منها (ان تاخر) ذو الحال عن الحال (كقوله) :

(لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل)

فموحشا حال من طلل قدم عليه لتسويغ كون ذي الحال نكرة وقيل المسوغ في أمثال المقام تقديم الخبر واما تقديم الحال فلئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون ذي الحال منصوبا وحمل المرفوع والمجرور عليه فعليه في البيت مسوغ واحد وعلى الأول مسوغان .

ومنها (او خصص) ذو الحال (بوصف نحو ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا في قراءة بعضهم) بنصب مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف وهو الجار والمجرور لأن الجملة والجار والمجرور والظرف اذا وقعت بعد نكرة صفة للنكرة ان لم تكن ركنا للكلام والا فخير .
ومنها (او) خصص (باضافة) ذي الحال الى نكرة (نحو في أربعة أيام سواء للسائلين) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام .

ومنها (او وقع بعد نفى نحو وما اهلكنا من قرية الا واهيا كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لانها وقع بعد نفى وقال في المطرل قال الزخشي ان ولها كتاب معلوم نعت لقرية دخل عليها الواو تشبيها بالحال في كونه حكما لصاحبه كقول بعض اخر في فلما صرح الشروامسي وهو عريان ان هو عريان خبز دخل عليها الواو لذلك .
ومنها (او) وقع (بعد نهى كلا يبع امرء على امرء مستهلاً)

فمستسهلا حال من امره الاول لكونه واقعا بعد نهى .
ومنها (او) وقع بعد (استفهام نحو يا صاح هل حم عيش باقيا فترى)
تنبيه نبيه ؛ في توقف كون الفاعل النكرة ذا حال الى مخصص تامل
بل منع وان كانت المسألة مما يظهر منهم الاجتماع عليها لأن للفاعل
مخصص دائمى لا ينفك عنه ابدا والوجه في ذلك يظهر مما ذكروا في
وجه صحة الابتداء بالنكرة في قولهم شر أهر ذا ناب من انه صح
الابتداء بشر مع كونه نكرة لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه
أي شر به اي بالفاعل اذ يستعمل قولهم ؛ شر أهر ذا ناب في موضع ما
أهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه
محكما عليه بما استند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعد
أمر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام ومثله الكلام في نائب الفاعل هذه
عين عبارتهم بأدنى تغيير توضيحا لمراهم فان تنظر بعين الانصاف وتعمل
بما قال ولي ذي الجلال علي عليه آلاف التحية من الملك المتعال لاتنظر
الى من قال وانظر الى ما قال ؛ تجد ان ما ادعيته من المنع حق لامدفع
له ابدا وان كانوا قد دفعوا الاشكال فيما كان ذو الحال مفعولا بار .
التخصيص بالحكم انما يكفي فيما تقدم لزوما كالفاعل لا فيما كان التقدم غير
لازم كالمفعول وفي الفاعل بجواز تعدد المخصص لكنه كما ترى والله الموفق
وهو الهادي الى سواء السبيل .

ثم اعلم ان هذه المخصصات التي سوغ بها كون ذي الحال نكرة هي
بعينها المخصصات التي سوغ بها الابتداء بالنكرة والوجه في المقامين انه
اذا تخصصت النكرة بواحد من هذه المخصصات يقل اشتراكها فتقرب

من المعرفة من وجه فيصح الحكم عليها بالخبر او الحال والنكرة اذا لم تخصص مجهول من كل وجه والحكم على المجهول من كل وجه غير مفيد والعرب يل كل الاقوام عقلاهم بمجمعون على ترك التكلم بما ليس بمفيد. ثم اعلم انه قد تقدم في باب المبتدأ والخبر انه قد توجد الافادة دون شيء مما ذكر من المخصصات هناك فكذلك هاهنا والى ذلك أشار الشارح بقوله (وقد نكر) ذو الحال (نادرا من غير وجود شيء مما ذكر) من المخصصات فليس مراده انه يجوز كون ذي الحال نكرة من دون فائدة بل مراده انه قد يكون كون ذي الحال نكرة مفيدا من دون شيء مما ذكر من المخصصات ولعمرك بين المعنيين بون بعيد فان أدركت الفرق فاشكر ربك لانك موفق وسعيد ولئن شكرت فالنعمة عليك تزيد (ومنه) اي من النكرة غير المخصصة النادر المفيد (صلى رسول الله (ص) جالسا وصلى وراءه قوم قياما) فقياما حال من قوم وهو نكرة غير مخصصة مفيد هذا ولكن قال الازهري وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى انتهى .

والوجه في كون النهي والاستفهام مضاهيين للنفي ان الجملة في كل واحد منهما غير مثبتة كالنافية وبعبارة اخرى الجملة الاستفهامية تستعمل فيما كان الجملة غير معلوم الوجود والثبوت وغير معلوم الوجود والثبوت في حكم غير الموجود والمنفي والجملة المنهية مطلوب تركه وعدم وجوده وما هو مطلوب تركه وعدم وجوده في حكم غير الموجود والمنفي .

(وسبق حال ما) اي الذي اي صاحب حال (بحرف جر قد ابو) اي منعوا حاصله ان النحويين منعوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر (كسبها) اي الحال (ما) اي الذي اي ذا حال (جر

بإضافة (شيء) إليه) والفرض من تشبيه ذي الحال المجرور بحرف الجر بذي الحال المجرور بالإضافة بيان كون المجرور بالإضافة اصل في المنع والمجرور بحرف الجر فرع فيه وقد تقدم نظيره في بيان أقسام الأعراب بالنيابة في قوله :

كلنا كذلك اثنان واثنان كابنين وابتنين يعجريان
 بيان ذلك ان ذا الحال ان كان مجرورا بالإضافة لا يتقدم الحال عليه اجماعا فلا يصح جاءني راكبا غلام زيد لأن الحال في المعنى خبر وتابع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف اجماعا فكذلك تابع المضاف اليه لا يتقدم على المضاف اجماعا وعلله بعضهم بوجه اخر وهذا نصه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف انتهى .
 واما ذو الحال المجرور بحرف الجر نحو مررت راكبة بهند فقي تقديم حاله عليه خلاف فالأكثر على المنع واستدلوا بالمنع بوجوه .
 منها قاعدة حمل محل الخلاف على محل الوفاق فيحمل المجرور بالحرف الذي هو محل الخلاف على المجرور بالإضافة وهو محل الوفاق كما تقدم انفا وقد تقدم نظيره في باب الابتداء عند قوله ناوين معنى كائن او استقر !

ومنها انه كثر الحال عن ذي الحال المجرور ولم يسمع في كلام احد من الفصحاء تقديمه فلو جاز تقديمها عندهم يسمع منهم وما ادعى سماعه منهم مؤل او مردود بما سيذكر .

ومنها ضعف العامل اعني الظرف والجار والمجرور فالجار والمجرور اعني بهند في مررت راكبة بهند عامل ضعيف فلا يجوز تقدم الحال اعني راكبة عليه ونقل بعضهم تعليلا ادق وهذا نصه وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدي لصاحبه بواسطة ان يتعدى بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير انتهى والمصنف وجماعة على عدم المنع اي على الجواز كما صرح على ذلك بقوله (ولا أمنعه وفاقا للفارسي وابن كيسان وبرهان) واستند المصنف على الجواز ب ورود التقديم في كلام الله تعالى وفي كلام الفصحاء واليه أشار بقوله (فقد ورد في الفصيح) من الكلام (كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) فكافة عنده وعند موافقيه حال من ذي حال للمجرور وهو الناس وتقدم عليه (و) نحو (قول الشاعر فمطلبها كهلا عليه شديد) فكهلا حال من الضمير المجرور في عليه تقدم عليه (واول ذلك) الوارد في الفصيح (المانعون) من التقديم (بان كافة) في الآية (حال من الكاف في أرسلناك) لا من الناس (والهاء) اي التاء في كافة ليست للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث حتى يستدل بها كون كافة حالا للناس بل التاء في كاهه (للمبالغة) وهي تاء تدل على كثرة ما يفهم من مدخولها فمعنى كافة كثير الكف (وبان كهلا حال من الفاعل المحذوف من المصدر) على القول بجواز حذف الفاعل من المصدر كما تقدم في باب الفاعل عند قوله قالوا لا يحذف الفاعل الخ (اي فمطلبه اياها كهلا عليه شديد) فكهلا حال عن الضمير المذكور في مطلبه المحذوف الذي أبرزه الشارح هذا حكم تقديم الحال على ذي الحال المجرور (و) اما (سبقها)

وتقديمها على ذي الحال (المرفوع والمنصوب فهو جائز خلافاً للكوفيين) والمثال واضح (وسبقها) ذا الحال (المحصور) فيه (واجب كما جاء ركباً الا زيد) وقد تقدم الوجه فيه في نظائره غير مرة فلا نعيده ، (وسبقها وهي) أي الحال (محصورة) فيه (ممتنع) نحو ما جاء زيد الا ركباً ؛ قد تقدم البيان في نظائره ايضاً غير مرة فلا نعيده .

واعلم ان النزاع في تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر انما هو فيما كان حرف الجر غير زائد فان كان زائداً فلا نزاع في جواز تقديم الحال على ذي الحال حينئذ كذا قيل فيصح على هذا ان تقول ما جاء من أحد ركباً وان تقول ما جاء ركباً من أحد فتأمل؟ حكى ان ذمياً ناظر عالمياً مسلماً في عموم رسالة النبي (ص) فاستدل العالم المسلم بالآية فقال الذمي وهو من أهل الخبرة ببعض العلوم ان الاستدلال بالآية في المورد موقوف على جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف وهو غير مسلم ومختلف فيه فاستدل العالم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعثت الى الأحمر والأسود نقال الذمي انه غير قطعي الصدور لعدم تواتره فلا يفيد العلم والمورد بما يتوقف اثباته على ما يفيد العلم فلم ير العالم جواباً للذمي وقال بعض أهل الحق ان الجواب عن اعتراض الذمي على الحديث انه وان كان أحاداً في نفسه فهو متواتر معنى لأنه نقل عنه (ص) من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه (ص) وان كانت تفاصيله أحاداً كجود حاتم وشجاعة علي عليه الصلاة والسلام واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه (ص) حصل القطع بحقيقته لأن الرسول (ص) معصوم وكل ما هو خير المعصوم حق وعن اعتراضه

على الآية هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وقال بعض آخر من أهل التحقيق والتدقيق واعلم ان عموم رسالته (ص) للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى ! قل يا ايها الناس اني رسول اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يثبت الا بناء على تقديم ل حال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا اقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم ير العالم المسلم جوابا وهذا ليس من القصور انتهى . واما نقلت هذا لأن يستعد طلاب العلوم الدينية لرد شبهات اعداء الاسلام في اصول الدين وفروعه لانها كثرت في زماننا هذا حتى من الذين يقولون نحن من المسلمين وهم في الحقيقة من أعدائهم وأعداء الدين وللحكاية نظير يذكر في بعض كتب الاصولية في باب الاستصحاب فمن اراد الاطلاع عليه فعليه المراجعة اليه ليعرفه ويتعلم الرد عليه حتى لا يفحم عند المناظرة كما افحم أول من ناظر فيه . ويشترط في الحال ان يكون العامل فيها وفي صاحبها واحدا تحقيقا او حكما وهذا الاشتراط انما هو عند الجمهور وخالفهم في ذلك الفارسي وجماعة والمصنف اختار مذهب الجمهور ولأجل ذلك يقول الناظم (ولا تجز حالا من المضاف له خلافا للفارسي) لأن المضاف اليه معمول للمضاف او حرف الجر او الاضافة وشيء من ذلك لا يعمل في احوال فلا يحصل اتحاد عامل الحال وصاحبها (الا اذا اقتضى المضاف عمله اي العمل في الحال) ايضا اي كما انه يعمل في المضاف اليه يعمل في الحال ايضا فيحصل الاتحاد (كقوله تعالى اليه مرجعكم جميعا) فجميعا

حال من : كم والعامل فيه وفي جميعا مرجع فعامل الحال وصاحبها واحد حقيقة (او كان المضاف جزء ماله اضيف) فان العامل في المضاف حينئذ كأنه عامل في المضاف اليه لشدة اتصال الجزء اعني المضاف بالكل اعني المضاف اليه فيصير عامل الحال وصاحبها متحدا حكما (كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا) فاخوانا حال من هم المضاف اليه صدور و الصدور جزء من المضاف اليه فالعامل في الصدور وهو استقر كأنه عامل في هم لشدة اتصال الجزء بالكل مضافا الى صحة الاستغناء بالكل عن الجزء كما ياتي في باب الاضافة عند قوله :

وربما اكسب ثان اولاً تأنيثا ان كان لحذف مؤهلا

فيصح في الآية ان يقال لو لم تكن من القرآن ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا من باب ايقاع الواقع على الجزء على نفس الكل مجازا كما بين في علم البيان وكذا عكسه نحو آية الوضوء نتأمل .

(او) كان المضاف (مثل جزئه) في ان يكون بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال وفي صحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه كما ياتي أيضا عند قوله المذكور (كقوله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا) فحنيفا حال من المضاف اليه اعني ابراهيم والعامل في ملة وهو ! اتبع كأنه عامل في ابراهيم لشدة اتصال ملة كل نبي به معنى اي بنظر العقل اذ يصح الاستغناء عن الملة بأن يقال في الآية لو لم تكن من القرآن ان اتبع ابراهيم من باب ايقاع ما وقع على اللازم على الملزوم مجازا وبالعكس نحو ولا تطيعوا أمر المسرئين ونحو اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فتأمل .

وان شئت فقل في الصورتين الاخيرتين لشدة اتصال الجزء بكله او

بما نزله بمنزله صار المضاف صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال (والصورتان الاخيرتان) اي ما كان المضاف جزء للمضاف اليه او مثل جزئه (قال ابو حيان لم يسبق المصنف الى ذكرهما) والحكم بجوازهما (أحد انتهى) قول ابي حيان (قلت قد نقلهما) والحكم بجوازهما (المصنف في فتاويه عن الاخفش وقد تبعه) اي الاخفش (عليهما) اي على جوازهما (جماعة) قبل المصنف فكيف يقول ابو حيان لم يسبق المصنف الى ذكرهما والقول بجوازهما احيد فهذا القول من ابي حيان يدل على عدم تتبعه لكلام القوم واعلم انه قد علم بما اشترط في الصورتين الاخيرتين ومما علما به انه لا يجوز ان يقال ضربت غلام هند جالسة او مررت بغلام ليلى ضاحكة لعدم الشرط والعلة فيهما فتدبر ؟

(والحال ان تنصب بفعل صرف) اي فعل متصرف (او صفة اشبهت) الفعل (المصرفا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز خلافا للكوفيين) فانهم لا يجوزون (تقديمه) اي الحال (على ناصبه ما لم يعارضه) اي التقديم (معارض) مانع من التقديم والمعارض المانع من التقدم خمسة اشياء :

الاول (من كون عامله صلة لآل) الموصولة نحو انت الشارب قائما فلا يجوز تقديم قائما على الشارب لأنه لا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول .

والثاني (او) كون عامله صلة (لحرف مصدري) نحو يجوز للمريض أن يصلي قاعدا فلا يجوز تقديم قاعدا على ان يصلي لأن الموصولات الحرفية كالموصولات الاسمية في عدم جواز تقديم معمول صلتها عليها .

والثالث (او) كون عامله (مقرونا بلام القسم) نحو والله لأذهبن ماشيا فلا يجوز تقديم ماشيا على لأذهبن لان اللام لها الصدر .
والرابع (او) كون عامله مقرونا بلام (الابتداء) نحو اني لأحب زيدا صادقا فلا يجوز تقديم صادقا على لأحب لما تقدم فيما قبله .
والخامس (او كونه) اي الحال (جملة معها الواو) الحالية نحو :
جاء زيد وهو ناو رحله فلا يجوز تقديم الجملة الحالية على جاء لما كان الواو لأن أصلها العطف فحقها التأخير .

مثال صفة اشبهت فعل المتصرف ولا معارض للتقديم (كمرعا ذا راحل) فجاز تقديم الحال وهو مرعا على ناصبه وهو راحل (و) مثال فعل متصرف (مخلصا زيد دعا) فجاز تقديم الحال اعني مخلصا على ناصبه اعني دعا لأنه فعل متصرف (فان كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل) نحو نزال ضيفا (او المصدر) نحو أعجبني ضربك زيدا قائما (او) كان ناصبه (فعلا غير متصرف كفعل التعجب) نحو ما احسن زيدا مصليا (او) كان ناصبه (صفة كذلك) اي غير متصرف (كافعل التفضيل في بعض احواله) اي في حال لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وسياتي بيانه في باب افعال التفضيل عند قوله :

وان لمنكور يصنف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدنا

ففي هذه الصور الأربع (لم يجرز تقديمه) اي تقديم الحال (عليه) اي على ناصبه اما في الصورة الاولى اعني نزال ضيفا فلان اسماء الافعال لضعفها لا يتقدم عليها المفعول واما في الصورة الثانية فلان المصدر مقدر بان والفعل وان المصدرية موصول وقد تقدم ان مفعول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه الا

اذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه كقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وكقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة واما الصورة الثالثة فلان الجامد لا يتصرف في معموله بان يتقدم عليه لضعفه في العمل واما الصورة الرابعة فلما ذكر في الصورة الثالثة وسياتي جواز تقديم الحال في الصورة الرابعة لعلة مفقودة في المقام .

(ضابطة جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان وأخواتها وعسى على الاصح) بيان ذلك يتوقف على بيان أمور .

الأول : ان الافعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها فقي : كان زيد قائماً فائدة كان تقرير زيد على صفة القيام في زمان الماضي وفي صار زيد غنياً فائدة صار تقرير على صفة الغناء الحاصل بعد الفقر .

والثاني : افعال المقاربة من جملة افعال الناقصة لانها ايضا وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها على سبيل المقارنة او الحصول او الشروع وانما افردوها عن باب كان للزوم كون خبرها فعلاً مضارعاً غالباً واما الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي نفس مصدرها فان : ضرب في ضرب زيد يقرر لزيد الضرب بخلاف الافعال الناقصة فانها لا يثبت مصدرها لأسمها بل يثبت معناها لخبرها لأن معنى صار زيد غنياً كما أشرنا اليه ان زيدا متصف بالفتى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنا قولهم ان الافعال الناقصة لاعطاء الخبر حكم معناها وهذا أيضا معنى قول البيانين ان المقييد في نحو كان زيد منطلقاً هو منطلقاً لا كان فتحصل من جميع ما تقدم ان الافعال الناقصة ما اوتيت في الكلام لاثبات مصدرها لأسمها بل اوتيت

لأثبت حكم معناها من المضي والصيرورة والقرب والشروع ونحوها
 لخبرها بخلاف الأفعال التامة فإنها أوتيت في الكلام لأثبت مصدرها
 لفاعلها ومن هنا وقع بينهم خلافاً الأول أن الأفعال الناقصة هل
 تدل على الحدث أم لا والثاني أن اسمها هل هو فاعل معنى أم لا. فقال
 بعضهم في حاشية الجامي في الخلاف الأول: وما ينبغي أن يحفظ أن
 لفظ الكون في أي موضع كان يكون مصدراً لكان التامة لا الناقصة
 والمنصوب بعده يكون حالاً لا خبراً فأما الناقصة فلا مصدر لها وقال
 بعض آخر فيه أيضاً إنما سميت ناقصة لتقصان مدلولها عن مدلول التامة
 بالحدث الداخل في التامة وقال بعض آخر اختلفوا في مصادر الأفعال
 الناقصة فرجح القائل باستعمالها فيما عدا كان وفيه تساوي القائل به
 فيه تمسك بدخول أن المصدرية عليه ورد بانها تؤل الخبر فإنه مناط
 الحكم وهو قيد له فتقدير اعجبني أن كان زيد ضاحكاً على الأول كونه
 ضاحكاً وعلى الثاني ضحكته ويقوى الثاني قول المفسرين في قوله تعالى
 بما كانوا يعملون يعلمهم لا يكونهم عاملين وقال بعضهم في الخلاف الثاني
 في حاشية المطول إطلاق الفاعل على اسم كان أما على سبيل التشبيه أو
 تفسير الفاعل بما أسند إليه الفعل المعلوم أو شبهه وقال بعض آخر
 معلقاً على قول ابن الحاجب (الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل)
 بقوله: هذا إنما يكون صحيحاً إن لو كان اسم كان فاعلاً وظاهر أنه ليس
 كذلك فالأولى أن يقال في تعريفها أنها أفعال وضعت لتقرير انتساب
 ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة .

وقال بعض آخر: الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة
 غير مصدرها وسميت ناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها بل تحتاج إلى المنصوب

وذلك لأن تمام الكلام بأجزائه والكلام اسمائها وأخبارها وهي نفسها قيود لأخبارها فإنه إذا قيل كان زيد قائما وصار زيد غنيا فالمعنى زيد قائم في الزمان الماضي وزيد متصف بالغنى بعد الفقر وما قال بعضهم معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالكون أي بالحصول في الزمان الماضي ليس بشيء لأنه خلاف المتبادر ولأن الكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة مع أنه يقتضي أن يكون كان جزء من الكلام وقائما حالا لا خبرا وقال بعض آخر في حاشية التصريح: إن المبتدأ لا يجيء منه الحال لأنه لا يقال له فاعل معنى وقال معلقا على قول المصنف ولا يكون الحال لغير الفاعل والمفعول وهل من الغير اسم كان فيرد على الحصر في مجيئها من الفاعل والمفعول لأنه غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبنى على الخلاف في دلالتها على الحدث وعدمه وذكر المصنف أي ابن هشام هذا البحث فقال قال الزمخشري في قوله تعالى: إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة... الآية خالصة حال من الدار واعتراض بأن الوجه أنها حال من ضمير الخبر لأن اسم كان لا يقع منه الحال لأن الأفعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث محقق إلى فاعلها حتى يقتضي متعلقات يعني فكان زيد قائما لا يراد به أن زيدا ثبت بل أن القيام المنسوب إليه ثبت لا غير وذلك لأن الثبوت حاصل لزيد وإن لم تذكر كان ولهذا توهم كثير أنها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلماذا لم تعمل إلا في الاسم والخبر وفي المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقييد للمسند قيل ودليل أن اسم كان فاعل أن ابن حاجب والزمخشري لم يذكر اسم كان في المرفوعات وذكرها في المنصوبات وقال ابن جني في الدمشقيات

يدل على نصب كان واخواتها الاحوال فكونوا اتم وبني ابيكم مكان البيت وقال ابن الشجري من منع من أعمال كان في الحال فغير مأخوذ بقوله لانها فضلة منكورة فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست اسؤ حالا من جرف التثنية واسم الاشارة انتهى كلام المحشي فتحصل من جميع ما نقلناه ان كل من يقول بان اسم كان واخواتها فاعل معنى وانها تدل على الحدث يعني ان لها مصدرا فهو يجوز ان تعمل في الحال وكل من يقول ان اسمها ليس فاعلا معنى فهو لا يجوز اعمالها في الحال والمختار عند الشارح هذا القول الاخير والى بعض ما ذكرنا يشير بعض المترجمين حيث يقول بالفارسية (همه عوامل لفظية در حال عمل ميکنند مکر کان و أخوات ان وعسى كه بنا بر قول اصح در حال عمل نميکنند چون افعال ناقصه فقط برأي ربط ميباشند ودالات ندارند بر حدث واما عسى بسبب اختلاف نحاة در فعليت ان واما بنا بر قول غير اصح عمل ميکنند مانند عسى ان يجيء اخوك راکبا وكان زيد اميراً أخاك) هذا ولكن التعليل الذي أورده في عسى ما رأيت في كلام احد من اطاعت على كلامه في المسألة مع ان في كون عسى في المثال الذي ذكره ناقصة تأمل كما لا يخفى نعم رأيت في كلام بعض المحشين ما هذا نصه جميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الا عسى وليس فانها لا يعملان فيه ولكن ليس في كلامه العلة المذكورة ورأيت ايضا في بعض الحواشي غير المعتبرة ان وجه عدم عمل كان واخواتها في الحال ان خبر كان صفة فان وقع بعدها الحال التيسر الحال بالصفة وعسى واخواتها لم يعمل في الحال لانها منسلخة عن الزمان انتهى. قال التفتازاني : ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع

ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلتة فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على الماضي لتمحضه له لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي انتهى محل الحاجة من كلامه وقال بعض أرباب الحواشي لا يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان والقول بحذف خبرها في نحو ان خير فخير ضعيف ومن ثم قبل بحرفيتها ومثل كان بقية أخواتها انتهى اذا عرفت ذلك فاعلم ان العامل المعنوي قد يطلق ويراد به عامل ليس من مقولة اللفظ أصلا كالاتدائية في المبتدأ والتجرد في الفعل المضارع والتابعة في التابع على قول والاضافة ايضا على قول وقد يطلق ويراد به ما ليس فعلا ولا شبهه ولكن يعمل بسبب تضمنه معنى من معاني الافعال وهذا القسم يمكن ان يكون عاملا لفظيا بالنسبة الى الاطلاق الاول للمعنوي كما هو واضح والى هذا القسم يشير الناظم بقوله :

(وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعمل)

حاصله انه لا يجوز تقديم الحال على هذا القسم من العامل (لضعفه كتلك) في نحو تلك هند ضاحكة اي اشير الى هند ضاحكة فلا يجوز تقديم ضاحكة على تلك لانها ضعيف في العمل وان كان بمعنى اشير (وليت) نحو ليت زيدا راكبا رفيقك اي تمنيت زيدا راكبا رفيقك فلا يجوز تقديم راكبا على ليت لما ذكر (وكان) نحو كأن زيدا راكبا أمير فلا يجوز تقدم راكبا على كان بمعنى شبهت (ولعل زيدا سالما راجع فلا يجوز تقديم سالما على لعل وان كان بمعنى ترجيت (وهما التنبيه) نحو ما هو زيد قائما فلا يجوز تقديم قائما على ما . وان كان بمعنى انبه (و)

كا (لظروف المتضمنة معنى الاستقرار) بان كان ظرفا مستقرا ناوين له معنى كائن او استقر نحو زيد في الدار قائما فلا يجوز تقديم قائما على مجموع الكلام اعني على زيد في الدار كما سيصرح بذلك بعينه هذا ولا فرق في ذلك بين تقدم الظرف على المبتدأ نحو في الدار زيد قائما وبين تاخره كما مثلنا أولا وذلك لضعف الظرف في العمل هذا اذا تقدم الحال على مجموع الجملة واما اذا تقدم على الظرف فقط لا على المجموع فله حكم آخر ذكره بقوله (وندر عندنا) يعني يجوز قليلا (توسط الحال بين) مبتدأ يعود اليه (صاحبه) (و) بين (عامله اذا كان) عامله (ظرفا او مجرورا بخبرا به) واجازه الاخفش بكثرة نحو سعيد مستقرا في هجر) فتقدم الحال وهو مستقرا على عامله وهو في هجر لأن الحال توسط بين المبتدأ وهو في الحقيقة صاحب الحال وبين عامله .

واعلم ان الاستقرار قد يراد به مجرد الحصول والوجود فهو حينئذ من أفعال العموم وقد يراد به الثبوت في المكان وعدم قبول التحول والانتقال منه فهو حينئذ من أفعال الخصوص نحو قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده وقد تقدم والحال في المثال اعني مستقرا من هذا القبيل والاستقرار المحذوف المتعلق للظرف من قبيل الاول ففي المثال استقرار ان احدهما وهو المذكور حال والثاني وهو المحذوف متعلق للظرف وفي الآية ايضا استقراران أحدهما وهو المذكور مفعول ثان لرأي والثاني وهو المحذوف متعلق للظرف .

(ومنع بعضهم هذه الصورة) اي صورة توسط الحال بين صاحبه وعاملة (كما منع تقديمها عليهما) اي على المبتدأ والخبر اي على مجموع الجملة (بالاجماع) .

قد علم بما ذكره الناظم والشارح ان لكن وإن وأن من حروف المشبهة بالفعل لا تعمل في الحال أصلا وقد صرح به بعضهم .
وقد تقدم ان افعال التفضيل لضعفه لا يجوز تقديم الحال عليه (و) لكن استثنى منه (تقديم الحال على عامله اذا كان افعال مفضلا به كون في حال على كون في حال) وهو على قسمين :

الاول : ان يكون الحالان لصاحبين مختلفين ذاتا (نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر في افعال التفضيل اعني انفع والضمير راجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين افعال التفضيل وقدم الحال الافضل على افعال التفضيل وان كان ضعيفا خوفا من التباس صاحبيهما المختلفين ذاتا .

(و) الثاني ان يكون الحالان لصاحبين متحدتين ذاتا مختلفين اعتبارا (نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا) وقد تقدم توضيح هذا المثال فلا نعيده فالتقديم في صورتين (مستجاز لن يهن اي لن يضعف) وان كان العامل ضعيفا لأنه روعي فيه جهتين لأنه لما انحط درجته عن اسم الفاعل والصفة المشبهة لكن له مزية على الجامد لأن فيه معنى الفاعل وحروفه فمن جهة الانحطاط امتنع تقديم الحال عليه ومن جهة المزية جاز التقديم اذا توسط بين الحالين .

(والحال قد يجيء ذا تعدد) لصاحب (مفرد) اي واحد (فاعلم كالخبر كما سبق عند قوله

واخبروا باثنين او باكثر) عن واحد كهم سراة شعراء
(سواء كان الجمع في المعنى واحدا كاشتريت الرمان حلوا حامضا)
فان مجموعهما بمعنى مز وقد تقدم عند قوله المذكور (او لم يكن) الجمع

في المعنى واحدا (كجاء زيد عاذرا ذامين) فالحالان في هذا المثال ليسا
بمعنى واحد بل لا جامع بينهما اذ الاول منها بمعنى من يدعي عذرا
والثاني بمعنى الكاذب اذ المين في اللغة بمعنى الكذب وقد يجيء الحال
ذا تعدد (و) ذو الحال (غير مفرد نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرًا)
فأحد الحالين للتاء والاخر لزيد (ثم ان ظهر المعنى) بقرينة كان يكون
احد الحالين مفردا والاخر مثني او جمعا وكذلك صاحبهما او احدهما
مؤنثا والاخر مذكرا وكذلك صاحبهما وأمثال ذلك من القرائن (رد
كل واحد من الحالين الى ما يليق به) بدلالة القرينة نحو لقيت
الزيدين ضاحكين متبسما . ولقيت الهندات ضاحكات متعجبا ، وأكلت
الرمان مريضا حامضا (والا) يظهر المعنى بأن لم يكن قرينة (جعل)
الحال (الاول) لذي الحال (الثاني) (و) الحال (الثاني) لذي الحال
(الاول) تقريبا للفصل وفي كون هذا القسم من موارد تعدد الحال
نظر بل منع لأن لكل ذي حال حال واحد فأين التعدد اللهم الا ان
يقال المراد مطلق التعدد ولو باعتبار العدد .

(وعامل الحال وكذا صاحبها بها قد أكدا) والمؤكدة لعاملها اما
توافقه معنى فقط (نحو لا تعث في الارض مفسداً) أو توافقه معنى
ولفظا نحو (وأرسلناك للناس رسولا) والمؤكدة لصاحبها نحو (لا من
من في الارض جميعا) الشاهد في جميعا حيث أكد به من : الموصولة
التي هي من الفاعل العموم كما بين في الاصول ويحتمل ان يكون
عمومها بواسطة توصيفها بالظرف كما قيل بذلك في وما من دابة في
الارض ، واما القول بأن العموم فيه حاصل بتوكيده بالكل فقيه ما
لا يخفى اذ يلزم على ذلك ان لا يكون كل تأكيدا اذ يجب في التأكيد

ان يستفاد معناه بدون ذكره فلا بد في المقام أن يستفاد معنى الكلية والعموم قبل ذكر كل فتصحيح العموم بالكل موجب لا لغناء مؤكدية الكل وهذا ليس الا دفع الفاسد بالافسد فتامل جيداً ؟

(وان تؤكد الحال جملة) ويشترط فيها أي في الجملة المؤكدة بها ان تكون (معقودة) أي مركبة (من اسمين) لا يصلحان للعمل فيها والالكان واحد منهما عاملاً فيها فيخرج عما نحن فيه وعدم الصلاحية يقتضي ان يكون الاسمان (معرفتين جامدين) حتى لا يبقى فيهما اثر من آثار الفعل الموجب للعمل وتأكيده الجملة حينئذ يكون (لبيان يقين) نحو زيد أخوك معلوماً ، (او) لبيان (فخر) نحو أبي زيد رئيساً ، (او) لبيان (تعظيم) نحو ابوك زيد مجتهداً ، (او نحو ذلك) كان يكون التأكيد لبيان التحقير نحو زيد أخوك فاسقاً ونحو ذلك من الاغراض المناسبة لمقام التأكيد (فمضمر) أي محذوف في جميع الصور المذكورة (عاملها) والعامل المحذوف يقدر مناسباً للغرض ففي نحو زيد أخوك فاسقاً يقدر احقره بضم الهمزة وفتح الحاء وتشديد القاف وفي نحو ابي زيد رئيساً يقدر افتخر بصيغة المتكلم ، وفي نحو ابوك زيد مجتهداً اعظمه ، وفي (نحو) قول الشاعر (نا ابن دارة معروفاً بها نسي) يقدر ما قال الشاعر (اي احقه معروفاً) ، قال بعض المحشين الاكثر من على ان دارة اسم الشاعر وقيل هو لقب جده والمعنى انا ابن هذه المرأة ونسي معروف بها وليس فيها ما يوجب العار علي او الطعن في الشرف ، (وقيل عاملها) أي الحال المؤكدة للجملة (المبتدأ) الواقع في الجملة لتأويله بأنه ، (وقيل) عاملها (الخبر الواقع في الجملة) لتأويله بالمسمى ، ويظهر لك من هذين القولين مع تقييد الجملة بالقيود المذكورة ان

باب التأويل بالمشتق باب واسع بحيث لا يمكن سده (ولفظها) اي الحال (يؤخر) عن الجملة (وجوبا لعدم جواز تقدم المؤكد على المؤكد) (وموضع الحال يجيء جملة) كما يجيء موضع الخبر والنعت جملة وان كان الاصل في كل واحد منها الافراد، ويشترط في الجملة الحالية ان تكون (خالية من دليل الاستقبال) لأن الغرض من تقييد العامل بالحال الدلالة على ان وقوع العامل في وقت وقوع الحال وذلك ينافي الاستقبال قال الازهري لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعتراض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيود الماله اختصاصا باحد الازمنة فهم منها استقبالياتها وحالياتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مسجلة بالنظر الى عاملها انتهى وفيه وجه آخر ادق يأتي عن قريب، (كجاء زيد وهو ناو رحلة، ويجيء ايضا موضعه ظرف او) جار (ومجرور متعلق) كل واحد منهما (بمحذوف وجوبا) كهما اذا وقعا خبراً أو نعتاً (نحو رأيت الهلال بين السحاب) فبين السحاب ظرف وهو حال عن الهلال متعلق بمعنى كائن او استقر محذوف وجوبا، ونحو قوله تعالى (فخرج على قومه في زينته) جار ومجرور حال عن الضمير المستتر في خرج العائد الى قارون متعلق بمحذوف كذلك

وقد تقدم انه لا فرق بين الحال والنعته والخبر الا بالاعتبار ففي كل من قولك زيد قائم ، وجاءني زيد القائم ، وجاءني زيد قائما ، تثبت القيام لزيد الا ان المقصود من ثبوته في الاول الاخبار بثبوته لزيد ، وفي الثاني بيان ان هيئته حين صدور المجيء عنه كانت القيام ، وفي الثالث توضيحه او مدحه او نحوهما بسبب اثبات القيام له ، واذ كان الامر كذلك فالجملة اذا وقعت حالا تحتاج الى رابط يربطها بصاحبها كما انها اذا وقعت نعتا او خبرا كذلك لأن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والرابط في الجملة اذا وقعت حالا الضمير والواو منفرداً او مجتمعاً على تفصيل ذكره الناظم والشارح ونحن نوضح كلامهما فيما يتلى عليك ولكن الاصل في الرابط هنا الضمير كما قال في المطول بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعته ومعنى اصلته انه الكثير الراجح في الاستعمال لا الاصل في الوضع فلا يعدل عن الضمير الى الواو مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها موضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فقد تصدر الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني العطف اي الواو ايذانا من اول الامر بان الجملة لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها لم تكن مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيتها للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجمله الواقع صلة فان الموصول لا يتم جزء للكلام بدونها فظهر وجه احتياج الجملة الحالية الى الربط وانه قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وقد يكون بهما ولكل مقام يأتي تفصيله .

(وجملة الحال سواء كانت مؤكدة أم لا اذا جيء بها ذات بدء بمضارع) يعني اذا كانت جملة الحال مصدرية بمضارع (خال من) لفظه (قد) وكان ذلك المضارع (ثبت) اي غير منفي (او منفي) ذلك المضارع (بلا) النافية (او ما) النافية (او) كانت الجملة ذات بدء (بماض تال الا) اي ماض واقع بعد الا الاستثنائية (او) كانت الجملة ذات بدء بماض (متلو بأو) اي ماض وقع قبل لفظه او (حوت) هذه الجمل الخمس (ضميرا رابطا ظاهراً) اي بارزاً (او مقدرًا) اي مستترا (ومن الواو) الحالية (خلت نحو ولا تمنن تستكثر)^{٤٠} فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في لا تمنن وذات بدء بمضارع ثبت وحاوية ضميرا رابطا راجعا الى المستتر المذكور وخالية عن الواو لمشابهة المضارع لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو الحالية اذا وقع حالا ، ونحو (مالكم لاتناصرون) فجملة لا تناصرون ذات بدء بمضارع نفي بلا النافية حال من كم حوت ضميراً وهو الواو ومن الواو الحالية خلت ، وعلل خلوها عن الواو بأن المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل الذي اضيف اليه كلمة غير فلذلك جرى مجراه في الاستغناء عن الواو فمعنى لا تناصرون غير متناصرين فكما لا يقال مالكم وغير متناصرين لا يقال ايضا مالكم ولا تناصرون ، وقال ابن الناظم ترك الواو في هذه الجملة اكثر من لا دائمي . ونحو (عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة) فجملة تصبو ذات بدء بمضارع منفي بما النافية حال من الكاف في عهدتك حوت ضميرا ومن الواو خلت ، وعلل ذلك بما علل به ما قبله فما تصبو بمعنى غير صاب فكما لا يقال عهدتك وغير صاب لا يقال ايضا عهدتك وما تصبوا ، قال ابن الناظم هنا

بمثل ما قال هناك ، ونحو وما يأتيهم من رسول (الا كانوا به يستهزون)
 فجملة كانوا يستهزون ذات بدء بماض تال الا وكانوا مع اسمها وخبرها
 حال عن هم في يأتيهم حوت ضميراً وهو الواو ومن الواو الحالية خلت
 وما في بعض الحواشي ان جملة يستهزون حال غير شديد بل غلط ان لم
 يكن سهواً من الكاتب ، ووجه الخلو من الواو هنا ايضا ما تقدم اذ
 مفهوم الا كانوا به يستهزون غير كائنين به مستهزين فكما لا يقال ما
 يأتيهم من رسول وغير كائنين مستهزين لا يقال والا كانوا به يستهزون
 واوله بعضهم بالاكائنين به يستهزون لان الا غالباً يدخل على الاسم هذا ،
 ولكن صرح بعضهم بجواز الواو وتركها قال في المغنى في بحث الجملة
 الحالية قولك ما تكلم فلان الا قال خيراً كقولك ما تكلم الا قائلاً خيراً
 وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة انتهى ومن هذا القبيل ما
 في بعض الادعية الا ان تقضي حاجتي والا ان تصلى على محمد وآل محمد ص
 وهذه كلها من اقسام الحال المقدرة ونحو (لا ضربته ذهب او مكث)
 الشاهد في الاول والثاني تابع له لأن الاول ماض متلو بأو وحال من
 الهاء في لا ضربته حاو ضميراً خال من الواو ، وعلل الخلو بأن الجملة
 بمنزلة فعل الشرط ولا ضربته بمنزلة جزاء الشرط اذ حاصل معنى
 الكلام ان ذهب اضربه وان مكث ايضاً اضربه يعني اضربه على كلا
 التقديرين وفعل الشرط لا يقتربن بالواو فكذلك ما هو بمنزلة .

(وان اتى من كلام العرب جملة مبدوءة بما ذكر) من الافعال
 الخمسة (وهي ذات واو فلا تجره على ظاهره) ليكون دليلاً لمن خالف
 (بل بعدها اي بعد الواو) الداخلة على الجمل الفعلية الخمس (انو
 مبتدأ له المضارع المذكور) والماضي المذكور (اجعلن مسنداً خيراً)

للمبتدأ المنوي لتصير الجملة التي ظاهرها الفعلية جملة اسمية ، او
أحمل الكلام على الضرورة او أجعل الواو عاطفة ، او اجعل دخول
الواو شاذاً فإنه قيل بكل ذلك في المقام كما ذكر في المطولات فيبطل
كلام المخالف وتمسكه به (نحو فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم
مالكا اي) (وانا ارهنهم) فجملة ارهنهم ليست فعلية ذا بدء بمضارع
ثبت حتى يصير دليلاً للمخالف المجوز للواو بل جملة اسمية ذات بدء
بالمبتدأ وهو انا المنوي بعد الواو والجملة الاسمية تدخل عليها الواو
كما سيأتي عن قريب ، وقيل الواو عاطفة لا حالية وقيل دخولها ضرورة
وقيل شاذ وبعضهم يؤل المضارع بالماضي وقد سبق ان باب التأويل
واسع بحيث لا يسده شيء فبواحد من هذه التأويلات يؤل ما أتى في
كلام العرب من الجمل الخمس مع الواو الحالية ، قال في المطول واما
ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت
اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك
وانا ارهنهم ، وقيل الاول شاذ والثاني ضرورة ، وقال عبد القاهر
اي الواو فيهما للعطف عدل عن لفظ الماضي حكاية للحال الماضية
ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللثيم يسبني فمضيت ثمة
وقلت لا يغنيني بمعنى مرت .

وجملة (ذات بدء بمضارع مقرون بقدر تلزمها الواو) والضمير معا
ولا يكفي احدهما (نحو) قوله تعالى (لم تؤذونني وقد تعلمون اني
رسول الله قاله في التسهيل) فجملة وقد تعلمون حال عن ضمير المخاطبين
ورابطها الواو والضمير معا وبعضهم جعل الآية ايضا من قسم المنوى

بعد الواو مبتدأ اي واتيتم تعلمون واني كلما تتبععت كلامهم لم اعثر على تعليل للزوم الرابطين في المضارع المقرون بقدر ولعل العلة فيه السماع (وجملة الحال سوى ما قدما) من الجمل الخمس وذات بدء بمضارع

مقرون بقدر (وهي) اي السوي ايضا خمس جمل :

الاولى : (الجملة الاسمية) اذا كانت (مثبتة) .

الثانية : (او) الجملة اذا كانت (منفية) .

الثالثة : (و) الجملة (الفعلية المصدرية بمضارع منفي بلم) اولا

دون لن .

الرابعة : (او) الجملة الفعلية المصدرية (بماض مثبت) .

الخامسة : (او) الجملة الفعلية المصدرية بماض (منفي بشرط ان

تكون غير مؤكدة) قد (تأتي) هذه الجمل الخمس (بواو فقط نحو

جاء زيد وعمر وقائم) مثال للاولى ، ونحو جاء زيد وما عبر قائم او

قائما مثال الثانية ، ونحو (جاء زيد ولم تطلع الشمس) مثال للثالثة

ونحو (جاء زيد وقد طلعت الشمس) مثال للرابعة ، ونحو (جاء زيد

وما طلعت الشمس) مثال الخامسة .

اعلم انه استشكل في هذه الامثلة ونحوها بأن الحال لا بد فيه من

ان يكون وصفا مبينا لهيئة الفاعل او المفعول او كليهما فكيف ذلك

في هذه الامثلة مع ان قيام عمرو وعدمه وكذا طلوع الشمس وعدمه

ليست وصفا مبينا لهيئة زيد ، واجيب عن ذلك بأنها مثولة بموافقا

لقيام عدرو وطلوع الشمس ولعدمهما ، لكن في صحة التأويل مع وجود

الواو تأمل بظهر وجهه بما تقدم في الجمل التي خلت من الواو فراجع .

والوجه في تقييد المضارع المنفي بأن يكون منفيا بلم اولا دون لن

ما ذكره بعض المحققين في هذا المقام وهذا نصه : والمراد بالمنفي هيهنا المنفي بما أولا دون لن لأنها حرف الاستقبال ، ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لأن هذا الحال والتي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لأن لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لأنه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة انتهى وقد تقدم نظيره في ما سبق في وجه تسمية نون الوقاية عند قول الناظم :

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم) (نون وقاية وليسى قد نظم)

(وشرط جملة الحال المصدرية بالماضي المثبت المتصرف المجرد من الضمير ان يقترن بقند ظاهرة او مقدرة لتقربه من) زمان (الحال) .
قال ابن الحاجب وشارح كلامه ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا انتهى .

وقال ابن هشام المعنى الثاني لقد تقرب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت قد قام اختصر بالقرب وابتنى على افادتها ذلك احكام الى ان قال الثاني وجوب دخولهما عند البصرين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو ومانا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون

قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله انتهى .
وقال الخطيب : اشترط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او
مقدرة لأن قد تقرب الماضي من الحال انتهى .

(واستشكله) أي الشرط جماعة منهم (السعيد وتبعه شخينا العلامة
الكافجي بأن الحال الذي هو قيد) من قيود الكلام كسائر القيود
والمعولات يكون زمانه (على حسب عامله فإن كان) زمان العامل (ماضيا
او مستقبلا فكذاك) زمان الحال (فلا معنى لا اشتراط تقريبه من الحال
بقدر قال فما ذكره) من الاشتراط (غلط نشاء من اشتراك لفظ الحال
بين الزمان الحاضر وهو ما يقابل الماضي وبين ما يبين الهيئة المذكورة)
في أول الباب (انتهى) .

وممنهم الشريف في بعض الحواشي فانه قال ما هذا نصه الماضي يدل
على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال الذي يبين الهيئة قيد لعامله فإن
كان العامل ماضيا كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان حالا
كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا فما ذكره غلط انشاء من اشتراك
لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو الذي يقابل الماضي وبين ما يبين
الهيئة المذكورة انتهى .

وممنهم التفتازاني فانه قال ما هذا نصه ويرد ههنا الاشكال المذكور
وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا
متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى
الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد سببا لعدم مقارنته
لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه

ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا : سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بأن المضارع ههنا ليس بمعنى الحال .

واعلم ان الاقوى في النظر الدقيق هو الاشتراط على ما وجه التفتازاني وهذا نصه ان الحالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة انما تقر به من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا الفظة الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد لظاهر الحالية ، وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء :

بني من الغربان ليس على شرع يخبرنا ان الشعوب الى صدع
اصدقه في مربة وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع
والشاهد فيه تقييد اصدقه الذي زمانه زمان التكلم بقوله وقد امترت
مع انه وقع قبله بزمان طويل لكن تصديره بقدر لكسر سورة الاستبعاد
هيئاته لذلك هذا ، ولكن قال بعضهم لو اطرده الاستعمال ولم يوجد
فعل ماضٍ مثبت وقع حالا بدون قد لاممكن ابداء المناسبة لكن وقوعه
بدون ذكر قد كثير في الكلام فأبي حاجة الى التقدير وقد تقدم فيما
سبق ما يفيدك هنا فراجع .

(وقد اختار ابو حيان تبعا لجماعة عدم الاشتراط كما لو وجسد

الضمير) قال الجامي وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل وقال ايضا وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوز ان حذف قد فسيبويه ياول قوله تعالى حصرت صدورهم بقو ما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية انتهى .

(او تاتي) الجمل الخمس (بمضمر فقط) ولم يمثل الشارح للجملة الاسمية المنفية لعدم عثوره على مثال له في كلامهم وقد مثل له بعض بقوله جاء زيد ابوه ليس بقائم واذا كان كذلك فالاولى ان يمثل بنحو جاء زيد ما ابوه قائما او قائم فتأمل ، اما (نحو اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو) فهو مثال للجملة الاسمية اذا كانت مثبتة فجملة بعضكم لبعض عدوا جملة اسمية مثبتة حال من الواو في اهبطوا والرابط فيها الضمير فقط وهو كم هذا ، ولكن ليس في القرآن آية بهذا النحو المسطور ، واما نحو (فأنقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بمضارع منفي بلم فجملة لم يمسسهم جملة فعلية مصدرية بمضارع منفي بلم وقعت حالا من الواو في انقلبوا والرابط فيها الضمير فقط وهو هم ، واما نحو (او جاؤكم حصرت صدورهم) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بماض مثبت فجملة حصرت صدورهم جملة فعلية مصدرية بماض مثبت حال من الواو في جاؤكم والرابط فيها ضمير فقط وهو هم ، واما نحو (جاء زيد ما قام ابوه) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بماض منفي غير مؤكدة والتطبيق سهل .

(او) تاتي الجمل الخمس (بهما) أي بالضمير والواو معا هنا ايضا لم يمثل الشارح للجملة الاسمية المنفية فمثالها ما تقدم انفا بادنى تغيير

واما (نحو خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت) فهو مثال للجملة الاسمية المثبتة والرابط فيها الواو والضمير اعني وهم وانما جعل الرابط في الجملة الاسمية الواو والضمير معالقوه الاسمية في الاستقلال لان الاسمية تاتي عن وقوعها حالا لانها لدالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال من الانتقال وعدم التقرر فصارت قوية الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة فلذلك جعل فيه رابطان واما الجمل الثلاث الاتية فانما جعلت كذلك اي جعل لها رابطتان لانها تشبه الجمل الاسمية من حيث ان الجزء الاول فيها ليس بفعل واما الاكتفاء بالضمير وحده فلانها فعلية حقيقة واما نحو (والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بالمضارع المنفي بلم اعني ولم يكن والرابط فيها الواو وضمير لهم . واما نحو (اقتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بماض مثبت اعني وقد كان والرابط فيه الواو وضمير منهم ، واما نحو (جاء زيد وما قام ابوه) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بماض منفي غير مؤكدة اعني وما قام والرابط فيه الواو وضمير ابوه .

(والحال قد يحذف ما فيها عمل) سواء كان العامل فعلا او شبهه حقيقة كالامثلة المذكورة او مؤلا نحو الهلال والله بينا اي هذا الهلال والله بينا فحذف هذا العامل في بينا وهو مؤل بأشياء (جوازا لدليل حالي كقولك للمسافر) اي الاخذ في السفر او المنهي له (راشدا مهديا) اي سر راشدا مهديا وبعضهم يقدر تسافر او سافر ولكل وجه ذوق والقرنية للفعل المحذوف حالة المخاطب اي شروعه وتبيينه للسفر

والسير ، ومهديا اما صفة لراشد او حال ثان للضمير المستتر في الفعل المحذوف والحالان مترادفان او متداخلان وعلى الثاني يخرج الثاني عما نحن فيه لأن العامل فيه وهو الاول مذكور ، (او) لدليل (مقالي) اي لفظي (نحو) قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجعله عظامه (بلى قادرين) اي بلى نجعلها قادرين فحذف نجعلها لدليل لفظي وهو نجعل في الآية .

(وبمعنى ما يحذف مما يعمل في الحال ووجب فيه ذلك) اي الحذف (حتى ان) ذكره اي ما حذف (حظل اي منع منه) اي ذكره (كعامل الحال) المؤكدة للجملة (اي لمضمونها لبيان يقين او فخر او تعظيم او نحو ذلك ، والوجه في وجوب الحذف كون الجملة بمنزلة العوض عن العامل والا فكيف يحذف العامل مع كون الحذف والتأكيد متنافيين نحو انا ابن دارة معروفا بها نسي وقد سبق قريبا هذا اذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة واما اذا كانت مؤكدة لعاملها او صاحبها فح لا يجب حذف العامل وقد تقدم ، (و) كعامل الحال (النائية مناب) الخبر (نحو قائما في ضربي زيد قائما ونحوه) كما سبق (بيانه في باب المبتدأ) (و) كعامل الحال (المذكورة) بعد الهمزة التي (للتوبيخ نحو اقاعدا وقد قام الناس) قد تقدم نظير هذا المثال في باب المفعول المطلق عند قوله .

والحذف حتم مع ات بدلا من فعله كند لا اللذ كاند لا لكن الفرق بينهما واضح جلي اذ هناك بعد الهمزة مصدر بخلافه هينما ، (او) كعامل الحال المذكورة (لبيان زيادة او نقص بتدريج) أي زيادة مع تدريج او نقص مع تدريج بأن لا يكون الزيادة او النقص

دفعة واحدة ، مثال الزيادة بتدريج (كتصدق بدينار فصاعدا) تصدق
 اما امر من باب التفعّل او ماض منه وعلى كلا التقديرين المراد منه
 عدم الطفرة من دينار واحد الى عشرة دنانير مثلا بل من الواحد الى
 اثنين ومنهما الى ثلاث وهكذا ، (و) مثال النقص بتدريج (اشتره)
 او (اشترت بدينار فسافلا) والبيان فيه هو البيان في الزيادة والتقدير
 في الاول فأذهب او فذهب بالمتصدق به صاعدا والعامل المحذوف اذهب
 او اذهب ، والتقدير في الثاني فأذهب او فذهبت في انحطاط المشتري
 به سافلا (وهو) اي ما ذكر (قياس) اي قياسي ، (وكهنيئا لك وهو
 سماع) اي سماعي وهو صفة مشبهة من باب علم يعلم او من باب
 شرف يشرف ، وقيل انه مصدر وفي تقدير عامله المحذوف احتملان ،
 الاول ان يكون التقدير ثبت لك الخير هنيئا ، الثاني ان يكون التقدير
 هناك ذلك هنيئا ، ويحتمل قويا ان يكون المقدر ما يناسب المقام كما
 يأتي قريبا ، وقيل انه قياسي والوجه في وجوب الحذف في الجميع ما تقدم .
 وقد علم من مطاوي ما ذكر ان صاحب الحال ايضا قد يحذف اما
 جوازا واما وجوبا فلا تغفل .

هنا (اتمة) يذكر فيها احكام لم يذكرها المصنف (الاصل في الحال)
 نفسها بسبب كونها فضلة (ان تكون جائزة الحذف) (و) لكن (قد
 يعرض لها ما يمنع منه) أي من الحذف وذلك اربعة مواضع :
 الاول : ككونها جوابا (لسؤال) (نحو راكبا لمن قال كيف جئت)
 اي جئت راكبا فحذف العامل اعني جئت بقريئة السؤال فلو حذف
 راكبا أيضا لم يبق للجواب شيء .

الثاني : (او) ككونها (مقصودا حصرها) أي يكون الحال مقصودا

فيه (نحو لم اعدده الا خرصا) فلا يجوز حذف الا خرصا اذ يلزم من حذفه نفي العد مطلقا ، وهو خلاف المقصود اذا المقصود نفيه مقيدا وان شئت فقل ان المقصود اثبات العد مقيدا بالحرص ونفيه مقيدا بعدم الحرص .

واعلم انه اختلف المحشون في لفظ الحرص فقال بعضهم انه بالخاء المهملة والصاد المعجمة بمعنى المشرف على الهلاك او من لا خير عنده او لا يرجى خيره ولا يخاف شره ، وقال بعض آخر انه بمعنى التخمين فلفظه حينئذ بالخاء المعجمة والصاد المهملة ، وانا اقول ان كان الفعل في المثال مأخوذا من العد بمعنى الظن كقوله :

ولا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم
فالظاهر ان الحق هو الاول ، وان كان مأخوذا من العد بمعنى الحساب فالظاهر ان الحق هو الثاني وقد تقدم كلا المعنيين في باب افعال القلوب .
الثالث : (او) ككونها (نائبة عن الخبر نحو ضربني زيد قائما) اذ يلزم من حذفه حذف النائب . والمنوب عنه . وهو غير جائز .

الرابع : (او) ككونها (منهيها عنها نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى) والوجه في ذلك ما تقدم في نحو لم اعدده الا خرصا ، والسر في ذلك ما ذكر في علم المعاني ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه النفي الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه مامن كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا لما لاشك فيه ولعل قولهم :
وحذف فضلة اجز ما لم يضر كحذف ما صيغ جوابا او حصر
اشارة الى ذلك فتأمل ؟

باب التمييز

(هذا باب التمييز)

(وهو والمميز والتبيين والمبين ، والتفسير والمفسر ،) كلها (بمعنى واحد وهو في اللغة التفريق بين شيئين متشابهين بحيث يعرف كل واحد منهما ، وفي الاصطلاح (اسم بمعنى من مبين لابهام اسم او نسبة نكرة ينصب) ذلك الاسم حالكونه (تمييزا ، فخرج بالقييد الاول) اعني بمعنى من (الحال) لانه بمعنى في لأن معنى جاء زيد راكبا جاء في حال الركب (و) خرج (با) لقيد (الثاني) اعني ; مبين ; (اسم لا) التي لنفي الجنس فانه وان كان بمعنى من لكنه لا يفيد البيان بل يفيد الاستغراق في الجنس (و) كذا خرج بالقيد الثاني (نحو : استغفر الله ذنبا) فان ذنبا وان كان بمعنى من ذنبا لكن لفظه من فيه للابتداء او للتعدية والنصب فيه من باب المنصوب بنزع الخافض وقيل ان ذنبا ليس بمعنى من أصلا بل هو مفعول به لاستغفر الله لأن السين احد المعديات وقد تقدم .

(وقد يأتي غير مبين) اذا كان البيان حاصل بدونه (فيعد مؤكدا نحو ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا) فشهرا غير مبين لأن اثني عشر مبين بما قبله فلا يحتاج الى مبين آخر فيكون شهرا مؤكدا للبيان الحاصل بما قبله ، (وقد يأتي) التمييز (بلفظ المعرفة) وهو في المعنى نكرة (نحو) النفس في قوله (وطبت النفس يا قيس عن عمرو) فاللام

في النفس زائدة لا تفيد تعريفا فالنفس معناه نفسا كما تقدم في باب
المعرف بإداة التعريف وإذا كان كذلك (فيعتقد تنكيره معنى) .
(ونصبه) أي التميز فيما إذا كان منصوبا لا مطلقا لأنه قد
يكون مجرورا كما يأتي عن قريب (بما قد فسره) وهذا (في تفسير
الاسم) وإنما عمل الاسم المبهم في التميز لأنه إذا تم الاسم بأحد
المتهمات أعني التنوين ونوني التثنية والجمع والاضافة شابه الفعل إذا
تم بالفاعل فيشبه التميز الآتي بعد الاسم المفعول الآتي بعد تمام الفعل
فينصبه ذلك الاسم التام قبله لشباهته بالفعل التام بالفاعل وأما الاسم
التام بلام التعريف فلا ينصب التميز والوجه في ذلك أن غيرها من
المتهمات لما كانت في آخر الاسم شابه الفاعل لأنه بعد الفعل بخلافها
فأنها تدخل على أول الاسم فلا شابهة بينها وبين الفاعل حتى يشبه الاسم
التام بها بالفعل التام بالفاعل فينصب التميز تشبيها له بالمفعول بعد الفعل .
(و) نصبه (بالمسند من فعل أو شبهه في تفسير النسبة) وقيل نصبه
بمجموع الجملة قبله لا بالمسند فيها وحده . هذا هو الحكم في التميز الرافع
لإبهام النسبة لا ما يفهم من ظاهر كلام الناظم من أن نصب (هذا)
القسم من التميز أيضا بما قد فسره كما تكلف لذلك بعض وقال : أن
التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام
عن الفعل فدخل الفعل بهذا الاعتبار في قول الناظم بما قد فسره .
والإبهام في الاسم قسمان :

الأول : ما كان عارضا كالإبهام في الأسماء المشتركة نحو عين وجون
ونحوهما فأنها وضعت أو لا لمعنى واحد معين ثم وضعت لمعنى آخر فالمعنى
معين في كل وضع والإبهام إنما نشأ من تعدد الوضع ومثلها المبهمات

كأسماء الإشارة ونحوها فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئيات ذلك المفهوم بناء على عموم الوضع والموضوع له فيها واما موضوع لكل واحد من الجزئيات بناء على عموم الوضع وخصوص الموضوع له فيها فلا ابهام في المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام نشأ من تعدد المستعمل فيه على الاول ومن تعدد الموضوع له على الثاني وعلى كلا التقديرين يكون الابهام فيه عارضا .

والثاني : الابهام الاصيل وهو الذي يكون في الموضوع له من اول الامر اي من حين الوضع وهذا هو المقصود في المقام فتنبه .

(والاسم المبهم) بالوضع من اول الامر (الذي) هو المقصود في المقام و (يفسره التمييز اربعة اشياء) :

الاول (العدد كاحد عشر كوكبا ولا يجوز جر تميزه) الا في بعض اقسامه وسيأتي تفصيله في باب اسماء العدد .

(و) الثاني (المقدار) غير العدد (وهو) ما يقدر به الشيء ويبين قدره ويعين من المقاييس المشهورة الموضوعه عند كل طائفة طائفة وهو ثلاثة اقسام :

الاول ماهو (مساحة) يعرف به كمية ما في الجسم او سطحه من الشبر والزرع ونحوهما (ك) قولك عندي (شبر ارضا) (و) الثاني ماهو (كيل) وهو وعاء معين في اصطلاح من اصطلاح عليه (نحو قفيز برا) (و) الثالث من اقسام المقدار ماهو (وزن) معين يعين مقدار ثقل الاشياء لا مساحتها (نحو) اشتريت (منوين عسلا وتمر) منوان مفردة منا بالالف وفيه لفة أخرى بتشديد النون بدون الالف وهو الاشهر وتثنيته منان بتشديد النون .

(و) الثالث من اقسام الاسم المبهم بالوضع (ما يشابه المقدار)
 بما أجرى مجراه في تعيين مقدار الشيء به (نحو) فمن يعمل (مثقال
 ذرة خيرا يره) فمثقال ذرة اسم مبهم من حيث الذات فسرره التمييز
 اعني خيرا .

(و) الرابع (فرع التمييز نحو خاتم حديدا) فالخاتم اسم مبهم
 من حيث الذات وفرع للحديد من حيث انه مصوغ منه فيكون الحديد
 اصلا له وتميزا رفع ابهامه الذاتي ولكن ما هنا ينافي ما سبق في باب
 الحال من ان حديدا له الا ان يوجه بما وجهه به قوله بالجر في اوائل
 الكتاب من قوله الا ان يراعي مذهب غيره لأن فيه قولاً بالحالية .

(و) التمييز الواقع (بعد ذي الثلاثة المذكورة في البيت) وهي
 المساحة والكيل والوزن (ونحوها كالذي ذكرته بعد) الثلاثة المذكورة
 في البيت وهو ما يشابه المقدار وفرع التمييز لا الذي ذكره قبل الثلاثة
 اعني العدد فإنه كما قال لا يجوز جر تمييزه الا فيما ذكرنا (اجرره)
 اي التمييز الواقع بعد المذكورات (اذا اضفتها) اي المذكورات الى التمييز
 الواقع بعدها (بعامل المضاف اليه) وعامل المضاف اليه اما المضاف
 او حرف الجر المقدر او الاضافة على اختلاف الاقوال فيه (كمد حنطة
 غذا) فالحنطة مجرورة بعامل المضاف اليه (و) نحو (لا تحقر ظلامه
 ولو شبر أرض) فالارض مجرور بعامل المضاف اليه (ويجوز ايضا جره)
 اي التمييز الواقع بعد المذكورات (بمن) التبعية او البيانية على قول
 (كما سيذكره) عن قريب (و) يجوز (رفعه) اي التمييز المذكور
 (على البدل) عن المذكورات اذا كانت المذكورات مرفوعة واما اذا كانت
 منصوبة او مجرورة فلا يجوز البدلية في التمييز للبس فتأمل ؟ فتحصل

ما تقدم ان في التمييز الواقع بعد المذكورات بجوز النصب والجر والرفع لكن بشرط ان لا يكون المذكورات مضافة الى غير التمييز والا فله حكم آخر ذكره بقوله (والنصب للمتميز الواقع بعد ما اي) اسم (مبهم اضيف الى غيره) اي غير التمييز (وجب ان كان المميز) بفتح الياء (لا يعني عن المضاف اليه) الذي هو غير التمييز (مثل ملؤ الارض ذهباً) فيجب نصب ذهباً لأن المميز اعني ملؤ اضيف الى غير التمييز ولا يعني ملؤ عن الارض لأن في ملؤ ابهامين احدهما مقداري والآخر ذاتي والرافع للابهام الذاتي هو التمييز والرافع للابهام المقداري هو الارض فلا يعني الملؤ عن الارض لأن المقصود من الكلام في الآية وهو المبالغة لا يحصل الا بأن يبين ان الذهب ولو كان بمقدار يملؤ الارض غسير مفيد في النجات عن عذاب الله .

(فان اعني) المميز بفتح الياء عن المضاف اليه بان لا يختل بحذفه المقصود من الكلام (نحو هو اشجع الناس رجلاً) فحينئذ (جاز الجر) أي جاز جر التمييز باضافة المميز اليه بعد حذف المضاف اليه اعني الناس اذ لا يختل المقصود بحذفه (فتقول هو اشجع رجل) لأنه يعلم ان المعنى انه اشجع الناس ولو لم يذكر الناس لأنه ثبت في علم الاخلاق ان الشجاعة تختص بالعقلاء ولا توجد في غيرهم بخلاف الجرئة فانها اعم وفي كلام التفازاتي في بحث وجه الشبه ايضاً اشارة الى ذلك (والتمييز) الذي كان هو (الفاعل في المعنى) فجعل تمييزاً بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير مستتر في افعال (انصبين) وجوباً (بافعال الكائن مفضلاً) لا الكائن صفة مشبهة (كانت اعلى منزلاً اذ معناه أنت علا منزلك) فكان منزلاً فاعلاً ثم جعل تمييزاً بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير مستتر في

اعلى وحذف كاف الخطاب لعدم امكان اتصاله بالضمير المستتر في اعلى هذا حكم التمييز اذا كان فاعلا في المعنى من انه يجب نصبه (بخلاف غيره) اي بخلاف غير الفاعل في المعنى والضابط في التميز غير الفاعل في المعنى ان يكون افعال التفضيل فردا من أفراد التميز (فيجب جره) اي التميز به أي بأفعال بأضافته اليه (كزيد اكمل فقيه) ففقيه تميز غير فاعل في المعنى لأن اكمل وهو زيد فرد من أفراد الفقيه الكلي الذي هو التميز فزيد هو الفاعل في المعنى لا اكمل لا الفقيه والفقيه لا يعني عنه لان الاكلمية تحصل بامور منها كون الانسان فقيها فحذفه يختل المقصود اذ بعد حذفه لا يعلم ان اسناد الاكلمية الى زيد بماذا فيجب جر فقيهه باكمل وقال بعض المحققين في حاشيته على شرح ابن عقيل ضابط ما ليس بفاعل في المعنى ان يكون افعال التفضيل بعضا من جنس التمييز ويعرف ذلك بصحة حذف افعال التفضيل ووضع لفظ بعض موضعه فنحو زيد افضل رجل تجد افعال التفضيل وهو افضل باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه واحدا من جنس الرجل وكذلك نحو هند افضل امرئة تجد افعال التفضيل بعض الجنس ويمكن ان يحذف افعال التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ بعض فتقول زيد بعض جنس الرجل اي بعض الرجال وهند بعض جنس المرئة اي بعض النساء انتهى .

(وبعد كل ما اقتضى تعجبا سواء كان بصيغة) جعل له في النحو باب نحو (ما افعله او افعله به) كما سيأتي (ام لا) بل كان مما يفيد التعجب ولم يجمع له باب (ميز) بعد الجميع حال كونك (ناصبا) للتمييز بالاسم المبهم ان كان التميز له وبالمسند من فعل وشبهه ان كان التميز رافعا لابهام النسبة (كأكرم بأبي بكر آبا) فأبا رافع لابهام

نسبة الاكرام الى ابي بكر فهو منصوب بالمسند وهو أكرم ومعنى مجموع الكلام اظهار التعجب من كون ابي بكر ابا كريما ونعم الاب (و) نحو (الله دره فارسا) ففارسا رافع لابهام اسم مبهم وهو الضمير المضاف اليه الدر بناء على كون هذا الضمير مبهما كالضمير في ربه رجلا وياله من رجل ويكون فارسا تميزا عنه ويحتمل ان يكون فارسا من تميز النسبة بناء على ان يكون الضمير راجعا الى شخص معين والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في اللغة اللبني وهو في هذا المثال كناية عن فعل الممدوح المتعجب منه وانما نسب الفعل الصادر منه الى الله تعالى قصدا الى اظهار التعجب منه لأن الله تعالى اعطى الممدوح القدرة على هذا الفعل المتعجب منه فالله تعالى منشيء العجائب ولا حول ولا قوة الا بالله وحاصل معنى الكلام اظهار التعجب من كون الممدوح فارسا ماهرا حاذقا في ركوب الخيل ومن عاداتهم انهم اذا تعجبوا من شيء ينسبونه الى الله تعالى وهكذا عادة بعض طوائف العجم (و) نحو (حسبك يزيد رجلا) فرجلا تميز رافع لابهام نسبة الكفاية الى زيد وحاصل معنى الكلام اظهار التعجب من كون زيد رجلا تام الرجولية بحيث انه يكفي المخاطب في الامور التي يحتاج فيها الى رجل كامل (و) نحو (كفى به عالما) والبيان فيه هو البيان في سابقه مع فرق ما ظاهر فلا نعيده (و) نحو قول الاعشى !

(بانث لتحزنتنا عفارة) يا جارتنا ما انت جارة)

بانث بمعنى بعدت وفارقت ولتحزنتنا معناه لتدخل الحزن الى قلوبنا وعفارة اسم امرأة ويا حرف نداء وجارتنا منادي مضاف الى ياء المتكلم المنقلبة الفا ما اسم استفهام للتعجب ومبتدأ خبره انت بكسر التاء وجارة

تمييز بين ما وقع عليه التعجب وهو الجوار والشاهد في جارة حيث نصب
لانه وقع بعد ما يقتضي التعجب اعني ما انت وهو رافع لابهام النسبة
بين المبتدأ والخبر وقيل ان جارة حال من أنت .

(واجزر بمن التبعيضية) وقيل البيانية وقيل الزائدة (ان شئت
كل تمييز غير) اربعة (اشياء) :

الاول : (التمييز) الذي يجيء لرفع الابهام من (ذي العدد اي)
التمييز (المفسر له كما تقدم) انه لا يجوز جر تمييزه .

(و) الثاني التمييز الذي يكون هو (الفاعل في المعنى ان كان محولا عن
الفاعل صناعة كطب نفسا تقد) فنفسا يكون في المعنى فاعلا لطب اذ
المقصود من الكلام أمر المخاطب بأن تطيب نفسه حتى يفدى له النفوس
والاموال لا هو نفسه لأن الطيب قائم بالنفس لا بالجسم لانه من
الصفات النفسانية كالعلم والكرم لا من الصفات الجسمانية كالبياض
والسواد فكأنه كان الكلام في الاصل لتطبخ نفسك حتى تفدى بالنفس
كانت فاعلا ثم حول عن الفاعلية الى التمييزية ؛

واعلم ان لفظ تقد في النظم فعل مضارع مجهول مجزوم من فدى
يفدى واصله بسكون الفاء وفتح الدال ثم نقلت فتحة الدال الى الفاء
للووقف على رأي الكوفيين كما يجيء في باب الوقف في قوله ؛

(ونقل فتح من سوى المهور لا) (يراه بصري وكوف نقلا)
ويحتمل ان يكون فعلا معلوما او مجهولا من افاد يفيد فلا نقل حينئذ
ومعنى المثال حينئذ واضح .

والثالث : (او) كان التمييز محولا (عن مضاف نحو زيد أكثر مالا)
فمالا محول عن مضاف اذ امله مال زيد أكثر فحول المضاف وجعل

تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه وارتفع على الابتدائية .

(و) الرابع التمييز (المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا)
فشجرا محول عن المفعول اذ اصله غرست الشجر في الارض فحول الشجر
عن المفعولية الى التمييزية وحذا في ثم نصب الارض على الحذف
والايصال اعني بنزع الحافض فهذه الاشياء المذكورة لا يجوز جرهما بمن
فلا يقال طب من نفس ولا زيد اكثر من مال ولا غرست الارض
من شجر .

(وعامل التمييز قدم مطلقا عليه) فلا يجوز تقديمه على العامل مطلقا
اي سواء (اسما كان) العامل (او فعلا جامدا او متصرفا) فلا يقال
مثلا : عندي عسلا منوان ؛ لأن العامل حينئذ اسم جامد مشابه للفعل مشابهة
ضعيفة فهو ضعيف في العمل فلا يقوى ان يعمل فيما تقدم عليه ، ولا
يقال أيضاً نفساً طاب زيد لكون التمييز في المعنى فاعلا في المعنى للفعل
كما تقدم والفاعل لا يتقدم على الفعل لأن رتبة الفاعل بعد الفعل كما
تقدم في باب الفاعل :

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

وهكذا يؤل بالفاعل اذا كان التمييز مفعولا نحو غرست الارض
شجراً فيقال فيه انغرس الشجر في الارض فتأمل ؟ (و) لكن اذا كان
(الفعل ذو التصريف عاملا فحينئذ العامل (نورا) أي قليلا (سبق
بضم اوله) أي السين (بالتمييز كقوله : وما كاد نفساً بالفراق تطيب) ؛
فقدم التمييز اعني نفساً على الفعل العامل وهو قليل (و) نحو
(قوله ! انفسا تطيب بنيل المنى : وقاس ذلك) اي التقديم على الفعل
العامل (الكسائي والمبرد والمازني) فعندهم ليس التقديم قليلا (واختاره

المصنف في شرح العمدة) هذا حكم الفعل المتصرف واما الفعل الجامد فلا يجوز فيه التقديم اجماعاً لما ذكر في الاسم الجامد .

حروف الجر

(هذا باب حروف الجر)

وانما سميت بهذا الاسم لأنها تجر معاني الافعال الى مدخولها وقيل لأنها تعمل أعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب ، وبعضهم يسميها حروف النصب ، لأنها تجعل مدخولها مفعولاً بالواسطة وبعضهم يسمونها حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وهذا يرجع الى الوجه الأول وحاصله أيضا معنى الفعل الى مجروره فيجعله مفعولاً به للفعل فيصير منصوب المحل فلذا جاز العطف على برؤسكم بنصب ارجلكم ، وتسمى ايضاً حروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وابتدائية وعلية ونحوها .

(هاك) ! ها ؛ اسم فعل (اي خذ حروف الجر وهي عشرون) حرفاً (من والى وحتى) ولا يخفى لطف الابتداء بمن وذكر الى بعده وتعقيبهما بحتى لانه ايضاً لأنتهاء الغاية (وخلا وحاشا وعدا) وقد تقدم شطر من الكلام فيها في باب الاستثناء (وفي وعن ومد ومنذ ورب واللام وكى وقل من ذكرها) اي كي في تعداد حروف الجر (ولا تجر) كي (الا) في ثلاثة مواضع الاول : فيما دخل على (ما الاستفهامية) نحو كيمه بمعنى لمه فما استفهامية مجرورة بكى

حذفت الفها وجوباً وجبياً للوقف بهاء السكت كما يأتي في باب
الوقف في قوله :

وما في الاستفهام ان جرت حذف ألفها وأولها الهاء ان تقف
وقد اشرنا اليه سابقاً ايضاً ، والموضع الثاني (و) الثالث : فيما
دخل على (ان وما) المصدريتين (وصلتهما) نحو جئت كي ان ازورك
ونحو جئت كيما ازورك .

اعلم ان كي لها استعمالات ثلاثة :

الاول : ان يكون قبلها لام الجر وهي حينئذ حرف مصدرية نحو
لكيلا تأسوا على ما فاتكم .

الثاني ! ان يكون بعدها ان المصدرية وهي حينئذ حرف جر نحو
المثال الاول وكذا ان كان بعدها ما المصدرية نحو المثال الثاني .

الثالث : ان تكون غير مسبوقه باللام ولا سابقة لأن وما المصدريتين
نحو جئت كي ازورك وحينئذ يحتمل ان تكون حرف جر فنصب الفعل
بعدها بأن المقدرة بعدها ويحتمل ان تكون حرف مصدرية ناصبة للفعل
بعدها فقبلها لام التعليل مقدره .

و (واو) القسم و (تاء) القسم (والكاف والباء ولعل وقل من
ذكر هذه ايضاً في تعداد حرف الجر (ولا تجر بها الا) قبيلة (عقيل)
بالتصغير قال شاعرهم !

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة . لعل ابي المغوار منك قريب
قد تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل ان في لعل احدى عشرة
لغة الاولى والثانية لعل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية مع الكسر
والفتح ، والثالثة والرابعة عل بحذف اللام الاولى وتشديد الثانية مع

الكسر والفتح والجر بها عند عقيل أنما هو إذا كانت بأحدى هذه اللغات دون غيرها ، والخامسة لعن بفتح اللام وبالعين وتشديد النون والسادسة لعن بفتح اللام وبالفين المعجمة وتشديد النون ، والسابعة رعن بفتح الراء المهملة وبالعين المهملة وتشديد النون ، والثامنة رغن بالضبط السابق والفين المعجمة ، التاسعة لعلة باللام والعين المهملة وتشديد اللام الثانية وبالثاء ، العاشرة لأن بفتح اللام والهمزة والنون المشددة الحادية عشرة أن بفتح الهمزة والنون المشددة .

والحروف الجارة الزائدة لا تحتاج الى متعلق نحو بحسبك درهم وكذا لعل لأنها شبيهة بالحرف الزائد وان كان لها معنى خاصاً من الترجي والاشفاق فما بعدها مبتدء في صورة المجرور .

(ومتى وقل من ذكرها ايضاً) في تعداد حروف الجر (ولا تجربها الا) قبيلة هذيل بالتصغير ايضاً وهي بمعنى من نحو قولهم : اخرجها متى كنه : أي من كنه .

وزاد المصنف في الكافية ! لولا : اذ اوليها ضمير نحو لولاك لما خلقت الافلاك (وهو) اي كونها حرف جر (مشهور عن سيبويه) اما غيره فقال بعضهم الضمير بعدها مبتدء ، وقال بعض آخر لم تستعمل لولا في كلام العرب داخلة على الضمير المتصل وهو بظاهره كلام فارغ لورودها كذلك كثيراً في كلامهم فالظاهر ان مراده من عدم الاستعمال عدم الشيوع لانه مع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم ليس شائعاً شيوع وقوع الاسم الظاهر بعدها .

وقد علم مما تقدم ما يختص به كي ومتى وعل ولولا على القول بانها حروف جر واما السبعة عشر الباقية فمشرحة منها مشترك بين الاسم

الظاهر والمضمر وسبعة منها مختصة بالاسم الظاهر وهي ما ذكره بقوله
(بالظاهر اخصص مذ ومنذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء فلا تجر)
انت (بها) اي بهذه السبعة (ضميرا) .

وهذه السبعة على قسمين :

الاول : مالا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة منها وهي حتى والكاف والواو .

والثاني : ما يختص بظاهر معين وهو على ثلاثة اقسام :

الاول : ما ذكره بقوله (واخصص بمنذ ومنذ وقتاً) اي ما دل
على زمان (غير مستقبل) سواء كان زمانا حاضرا (نحو ما رأيت مذ
يومنا او) كان زمانا ماضيا نحو ما رأيت (منذ يوم الجمعة) السابقة
وسيجيء معناهما حينئذ عن قريب ، فان دخلتا على غير الزمان نحو
ما رأيت منذ بنى المدرسة او منذ خلق الله زيدا فحينئذ اسم الزمان
مقدر اي منذ زمان بنى المدرسة ومنذ زمان خلق الله زيدا .

والثاني : ما ذكره بقوله (واخصص برب منكرا لفظا ومعنى او
معنى فقط كما قال في شرح الكافية) مثال الصورتين (نحو رب
رجل واخيه) فرجل نكرة لفظا ومعنى واخيه نكرة معنى ومعرفة لفظا
على قول يأتي .

ويحذف الفعل الذي عدى برب كثيرا نحو : رب عصي كسرته ؛
اصله كسرت رب عصي كسرته اذ المثال من باب الاشتغال
وقال بعضهم كما في المطول الفعل المحذوف ثبت او تحقق ومحل
بجرونها في نحو : رب رجل صالح عندي : رفع على الابتداء وفي نحو
رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية بالفعل المذكور وفي نحو
رب رجل صالح لقيته بجري عليه حكم باب الاشتغال فان قدر فعل

فمحلّه نصب والا فمحلّه رفع كما تقدم في باب الاشتغال .
وتختص رب بوجود تصديرها لانها لانشاء التكثير او التقليل كما
ان كم الخبرية لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير لأن كل ما ينشئ
في الكلام معنى يجب تصديره ومعناها التكثير غالباً والتقليل نادراً ولذا
وجب تنكير مجرورها لانهما لا يكونان في المعرفة لتعيينها دائماً ، فان
كان قليلاً لا يكثر وان كان كثيراً لا يقل ويشترط في مدخولها التوصيف
لتأكيد التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف صار اقل فتأمل ؟
وفي الضمير العائد الى مدخولها خلاف فقيل انه نكرة كالمرجع وقيل
انه معرفة .

والثالث ما ذكره بقوله (والتاء) للقسّم حال كونها (جارة لله)
اي للفظه (و) لفظ (رب) حال كون لفظ رب (مضافاً الى الكعبة
او) الى (الياء) (نحو تالله) لاكيدين اصنامكم (و) نحو (ترب
الكعبة) (و) نحو (تربى وسمع ايضاً بالرحمن) وحكى ايضاً
تحياتك بفتح الحاء والياء اي بعمرك .

(وما رووا) من كلام العرب (من ادخال رب على الضمير نحو
ربه فتى) فهو (نزر) اي قليل اي نادر (من وجهين) الوجه
الاول (ادخالها على غير) الاسم (الظاهر) وقد قلنا انه مختص
بالاسم الظاهر (و) الوجه الثاني ادخالها (على) اسم (معرفة) وقد
قلنا انه مختص باسم نكرة .

واختلف في هذا الضمير الذي دخل عليه رب وسبب الخلاف
عدم تقدم المرجع فقيل انه نكرة وقيل معرفة لكن تعريفه انقص من
بقية الضمائر لأن التفسير فيه يحصل بالتمييز بعد ذكره مبهماً فقيل

بجىء التمييز فيه ابهام النكرات فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف عما بعده اعنى المضاف اليه ولذا قالوا انه راجع الى التمييز وجعلوه من المواضع التي يعود الضمير فيها الى المتأخر لفظاً ورتبة .

وهذا الضمير مفرد مذكر دائماً وان كان التمييز مثنى او جمعاً او مؤنثاً نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة امرأتين او نساء ، وقيل يجب المطابقة فيقال ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرئة وربهما امرأتين وربهن نساء .

(كذا) اي مثل رب (نزر ادخال الكاف على الضمير كقوله)
لئن كان من جن لا يرح طارقا وان يك انسا ما كها الانس يفعل
الشاهد في كها حيث دخل الكاف على الضمير وهو نزر اي نادر
(ونحوه مما اتى) في كلامهم ادخال الكاف على الضمير (كقوله) :

فلا ترى بعلا ولا حلانلا كهو ولا كهن الا حاظلا

(وكذا) نزر (ادخال حتى عليه) اي على الضمير (نحو) قوله !

فلا والله لا يلفى اناس فتى (حتاك يا ابن ابي زياد)

الشاهد في حتاك حيث دخلت حتى الجارة على الضمير وهو نادر .

(فصل)

(في معاني) كل واحد من (حروف الجر)

(بعض وبين الجنس) اي احدث الدلالة على البعضية والبيان في الجنس ، قال في شرح النظام في ضمن معاني باب التفعيل فسقته اي نسبته الى الفسق لانك لما نسبته الى ذلك فكأنك احدثت فيه شيئاً كان مجهولاً وغير متقرر انتهى ، وعلامة من التبعية جواز الاستغناء عنها بقيام لفظ البعض مقامها ، وعلامة من البيان صحة قيام الموصول

مقامها ، (وابتداء في الامكنة بالاتفاق) من النحويين في استعمالها
لابتداء المكاني (بمن) مثال التبييض (نحو) قوله تعالى (لن
تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون) أي بعض ما تحبون ولذلك قرء
ابن مسعود بعض ما تحبون بصريح لفظ البعض مثال التبيين (فأجتنبوا
الرجس من الاوثان) أي الذي هو الاوثان ، ومثال الابتداء المكاني
المتفق عليه (سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام) الى
المسجد الاقصى ؛ فمن في الآية تدل ان المكان الذي ابتداء منه اسراء
النبي (ص) هو المسجد الحرام .

(وقد تأتي) من (لبدء الازمنة) اي للابتداء الزماني عند
الكوفيين (كقوله تعالى ؛ لمسجد اسس على التقوى من اول يوم ونفاه
البصريون الا الأحفش ومذهبه هو الصحيح لصحة السماع بذلك)
اعني الآية المذكورة لأن من فيها للابتداء الزماني وقد يكون للابتداء
في غير الزمان والمكان نحو من العبد الذليل الى المولى الجليل فتأمل ؟
(وزيد اي من عندنا في نفى وشبهه وهو النهي والاستفهام) لافي
غيرها (فجر) حين كونها زائدة اسما (نكرة) فقط (كما لباغ من
مفر) مثال للنفي ، (و) نحو (هل من خالق غير الله) مثال لشبه
النفي (وزيد عند الأحفش في الايجاب) ايضاً (فجر) حينئذ
(النكرة والمعرفة) مثال النكرة (نحو ؛ قد كان من مطر) والمطر
بمعنى الغيث لاعلم شخص ، ومثال المعرفة نحو (ويكثر فيه من حنين
الأباعر) والشاهد واضح ، واولهما المانعون بأنها للتبويض او التبيين
اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر ، او هو وارد على الحكاية كان
قائلا قال هل كان من مطر فأجاب بانه قد كان من مطر فالمراد من

كونه في نفي او شبهه كونه فيه في الحال او في الاصل .
 زيادة حروف الجر معناها تأكيد الكلام لأن زيادتها بمنزلة اعادة
 الكلام ثانية تأكيدا للمقصود من الكلام .

قال محشى المطول عند قول الخطيب : استغنى عن مؤكدات الحكم
 اصطلاح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان
 وان والباء في كفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها تأكيد
 الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزداد في الكلام فان قلت يجب
 ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعني التوكيد قلت انما
 سميت زائدة لأنها لا تغير اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد
 المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تغد شيئا ولما لم يلزم الأطراد في وجه
 التسمية لم يتجه اعتراض الفاضل الرضى بانه يلزمهم ان يعدوا على
 هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت ام لا زوائد انتهى .
 واما قوله لم يلزم الأطراد في وجه التسمية فهو اشارة الى ما قاله
 التفتازاني في البيان عند قول الخطيب والمجاز مفرد ومركب من ان
 اعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغير اعتبار المعنى في وصف شيء
 بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار
 التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان
 انه اولي بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء
 المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه بأحمر
 حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
 تسميتهما بهما بل لأولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من
 الأسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك

المعنى في غير المسمى بالمجاز انتهى .

والمشار اليه هذه الفقرة الأخيرة فتأمل جيداً .

(للأنهاء ؛ حتى) سواء كان الأنتهاء زمانياً (نحو) سلام هي

(حتى مطلع الفجر) او مكانياً كقوله :

سقى الحيا الأرض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الحير مجذودا

او لازمانياً ولا مكانياً نحو :

لقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

وللأنتهاء ايضاً (لام ؛ نحو سقناه لبلد ميت) اي الى بلد ميت

ونحو كل يجري لأجل مسمى (و) للأنتهاء ايضاً (الى) سواء كان

زمانياً (نحو سرت البارحة الى آخر الليل) او مكانياً نحو خرجت

الى المدرسة او غيرهما نحو قلبي اليك فان القلب منته الى المخاطب

باعتبار الشوق والميل .

(ومن وباء يفهمان بدلاً) وسيجيء معنى البدلية (نحو ارضيتهم

بالحياة الدنيا من الآخرة) اي بدل الآخرة ، ونحو (فليت لي بهم

قوما اذا ركبوا) اي بدلهم .

(و ؛ اللام للملك نحو لله مافي السموات ومافي الأرض وشبهه)

اي شبه الملك (وهو الأختصاص) ومعناه حصر ما قبل اللام في

المجرور (نحو السرج للدابة) او عكسه نحو يوم الجمعة .

(و) اللام (في تعدية ايضاً وتعليل ففي) اما التعدية فهو (نحو

فهب لي من لدنك ولياً) واما التعليل فنحو (واني لتعروني لذكراك

هزة) الشاهد في لذكراك وقد تقدم في باب المفعول له ،

(وزيد) اللام وزيادتها (للتوكيد) كما قلنا آنفاً (نحو ؛ ولا

للمابهم ابداد واء) والاصل لما بلام واحدة .

(وتأتي) اللام (للتقوية وهو معنى بين التعمدية والزيادة) والغرض منها تقوية عامل متعد بنفسه قد ضعف عن العمل اما بسبب التأخر (نحو : ان كنتم للرؤيا تعيرون) فتعيرون ضعف عن العمل بالتأخر فجييء باللام في للرؤيا تقوية لها ، واما بسبب كونه فرعاً كصيغ المشتقات عن الفعل نحو مصداقاً لما بينهم او فرعاً لفرع كصيغ المبالغة فانها فرع اسم الفاعل نحو (فعال لما يريد قال) المصنف في (شرح الكافية ، ولا يفعل ذلك) التقوية (بمتعد الى اثنين لعدم امكان زيادتها فيهما لانه لم يعهد) في كلام العرب زيادة لام التقوية في كلام المعمولين (و) لعدم امكان زيادتها (في احدهما لعدم المرجح) .

(والظرفية) وهو حلول شيء في غيره (حقيقة) بأن يكون الظرف والمظروف كلاهما محسوسين مشاهدين (او مجازاً) بأن يكون احدهما او كلاهما غير محسوسين مشاهدين (استبين بيا وفي) سواء كان الظرفية زمانية او مكانية مثال الباء للظرفية الحقيقية الزمانية (نحو وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل) الشاهد في بالليل فالباء تدل على ان مرور المخاطبين عليهم يقع في الصبح وفي الليل فتأمل .

ومثال الظرفية الحقيقية المكانية نحو (وما كنت بجانب الغربي) الشاهد في بجانب فالباء تدل على ان كون النبي (ص) ما وقع في جانب الغربي ولو وقع اوقع فيه ، ومثال الظرفية المجازية نحو ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر أي في النذر ونحو بأيكم المفتون أي في ايكم على رأي ونحو لا خير بخير بعده النار اي في خير بعده النار ومثال في للظرفية الحقيقية المكانية نحو (ألم غلبت الروم في ادنى

الأرض اى اقرب مكان من الارض ومثال في للظرفية الحقيقية الزمانية نحو وهم من بعد غلبهم سيفلبون في بضع سنين والبضع من ثلاثة الى عشرة مثال في للظرفية المجازية نحو (لقد كان في يوسف واخوته آيات) اى في قصتهم .

وقد (يبينان) الباء وفي (السببا نحو فبظلم من الذين هادوا) حرمانا أي بسبب ظلم (و) نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأة (دخلت النار في هرة حبستها) فلا هي اطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض قيل خشاش الأرض هوامها وحشراتنا وفي رواية في الحديث حشيش الارض وفي رواية اخرى حشيشة الارض كلاهما بحاء مهملة بمعنى يابس النبات وهو وهم قاله ابن الاثير انتهى .

قال في المصباح خشاش الارض وزان كلام وكسر الاول لفحة .
دوابها الواحدة خشاشة وهي الحشرة والهامة انتهى .

قال في المسامرة في شرح المسامرة في ذيل الحديث وخشاش الارض بتثنية الحاء المعجمة وبشينين معجمتين هو حشرات الارض والعصافير ونحوها وقد تقدم هذا الحديث في باب المفعول معه لكن الظاهر من المحشى انها بالحاء المهملة وهو سهو فتأمل .

(بالباء استعن) وهي الداخلة على آلة الفعل (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) لأن الفعل الصادر من الانسان لا يتأني على الوجه الاكمل الا مع الاستعانة بالاسم الشريف .

قد تقدم منا في اول الكتاب ان كون الباء في المثال للاستعانة مرجوح فراجع ان شئت .

(و) بالباء (عد) الفعل الى المفعول والتعدية بالباء معناها تصيير الفاعل مفعولاً (نحو ذهب الله بنورهم) اذ كان معناه قبل دخول الباء ذهب نورهم يرفع نور وبعد دخوله صار معناه اذهب الله نورهم بنصب نور والتعدية بهذا المعنى اي تصيير الفاعل مفعولاً مختصة بالباء ، واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم المجرور فمشارك بين جميع حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة فتأمل .

(و) لكون هذه الباء معاقبة للهمزة (لا يجمع بينها وبين الهمزة) في التعدية .

(وهوض) بالباء (والتعويض غير البديل) لأن الباء في التعويض تدخل على احد شيئين قد استقر كل واحد منهما مكان الآخر فيعتبر في استقرار كل واحد منهما في مكان الآخر زوال الآخر من مكانه وهذه الخصوصية غير معتبرة في الباء البديلية لأن كل واحد من المبدلين مستقر في مكانه الاصلي كما يظهر من الامثلة التي ذكرها للقسمين لكن الباء البديلية تدل على ان مدخولها المستقر في مكانه بدلا مستقرا ايضا في مكان نفسه ، والحاصل ان الوصف العنواني في التعويض اعني البعضية في كل واحد من العوضين متوقف على زوال كل واحد منهما من مكانها الاصلي في عالم المعنى بخلاف الوصف العنواني في البديلية فانه لا يتوقف على زوال المبدلين كل عن مكانه وانت اذا حققت ما ذكرنا تعرف ان استشهاد بعض المحققين من المعشدين بقولهم : ان الجمع في المبدلين جائز دون المعوضين ؛ ليس في محله اذ الكلام في الفرق بين التعويض والبديل اللغويان وما استشهد به من كلام القوم انما هو في الفرق بين الاصطلاحيين هذا وتسمى الباء العوضية باء المقابلة ايضاً لانها تفيد وقوع مدخولها

في مقابلة شيء آخر سواء كان مدخولها من النمود اعنى الدينار والدرهم
وامثالهما التي يسميها الفقهاء ثمناً نحو بعث الدار بعشرة آلاف درهم
او كان من غير النمود الذي يسميها الفقهاء عروضاً (نحو بعث هذا)
الكتاب (بهذا) القلم .

(و) بالياء (الصق) والالصاق حقيقي كما مسكت يزيد اذا قبضت
على شيء مما يحبسه من جسمه او ثوبه او نحوهما ويجازي نحو مررت
بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد (ونحو وصلت هذا
بهذا) يحتمل الوجهين فلا تغفل .

(ومثل : مع) الدال على المصاحبة (و) مثل (من التبعية)
(و) مثل (عن) الدال على المجاوزة (بها انطق) مثال كونها مثل مع في الدلالة
على المصاحبة (نحو نسيح بحمدك) اي ننزهك وتنقى عنك الصفات
السلبية التي لا تليق بك كالتركيب والجسمية ونحوهما مع اثبات الصفات
الثبوتية التي تليق بجنابك كالعلم والقدرة ونحوهما فحاصل المعنى ننزهك
عن النقائص مصاحبا الثنا عليك اي نفعل كليهما لا التنزيه فقط ومثال
كونها مثل من التبعية (عينا يشرب بها عباد الله) اي منها اي
بعضها وعلى هذا المعنى حمل الشافعي احد الاثمة الاربعة الباء في
فأمسحوا برؤوسكم وقال بكفاية مسح بعض الراس موافقا للشيعة لما قام
عنده من الادلة عليه ومثال مثل عن (سئل سائل بعذاب واقع)
اي عن عذاب واقع وفي مجيء الباء بمعنى عن في غير السؤال خلاف .
(على الاستعلاء) اي للدلالة على علوشي على مجرورها (حسا)
وحقيقة (نحو عليها وعلى الفلك تحملون او) على ما يقرب من
مجرورها نحو او اجد على النار هدى او للدلالة على علوشي على

مجرورها (معنى) اي مجازا (نحو تكبر زيد على عمرو) ونحو على زيد دين واذا ادخلت على الضمير قلبت الالف ياء ووجهه ان من الضماير الهاء فلو بقيت الالف وقيل علاه لا لتبس بالفعل كذا في المصباح المتير وسياتي في باب الاضافة وجه القلب في لى والى ايضا .

(و) على للدلالة على (معنى في) الظرفية (نحو واتبعوا ما تتلو

الشايطين على ملك سليمان) اي في زمن ملك سليمان (ع) .

(و) على للدلالة على (معنى عن) المجاوزة (نحو) .

لجبر الله اعجبي رضاها (اذا رضيت علي بنو قشير)

اي رضيت عني .

(وبعن تجاوزا عني من) كان (قد فطن) وعرف معاني الالفاظ

المستعملة في لغة العرب وخصوصياتها المعتبرة في تلك المعاني والمجاوزه خروج شيء عن شيء سواء كانا جرمن اي جسمين (نحو رميت السهم عن القوس) ام لا نحو اخذ زيد العلم عن عمرو .

(وقد يجيء) عن (موضع بعد) فيكون اسماً (نحو لتركن

طبقا عن طبق) اي حالة بعد حالة ، قيل المراد من الحالتين شدائد الموت والبعث والحساب وقيل المراد الحالات الحاصلة للانسان من النطق الى البرزخ وقيل المراد الدنيا والآخرة وقيل المعنى لتركن هذه الاحوال امة بعد امة والله العالم .

وقد يجيء حينئذ بمعنى جانب قال في المغنى وذلك متعين في ثلاثة

مواضع احدها ان تدخل عليها من وهو كثير كقوله ؛

ولقد اراني للرماح درية من عن يميني مرة وامامي

ويحتمله عندي ثم لا تينهم من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم

فتقدر معطوفة على مجرور من لاعلى من ومجرورها قال المحشى كما هو ظاهر كلام جماعة قال الزمخشري فان قلت كيف قيل من بين ايديهم ومن خلفهم بحرف الابتداء وعن ايمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيه عدى اليه الفعل نحو تعديه الى المفعول به فكما اختلف حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا فكانت لغة فيوخذ ولا يقاس وانما يفتش عن صحة موقعها فقط فلما سمعناهم يقولون جلس عن يمينه وعلى يمينه وعلى شماله وعن شماله قلنا معنى على يمينه انه تمكن من جهة اليمين فيتمكن المستعلى من المستعلى عليه ومعنى عن يمينه انه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عن يمينه غير ملاصق له ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره ونحوه من المفعول به قولهم رميت عن القوس ومن القوس لان السهم يبعد عنها ويستعملها اذا وضع على كبدها للرمي ومبتدء الرمي ههنا ولذلك قالوا جلست بين يديه وخلفه لانهما طرفان للفعل ومن بين يديه ومن خلفه لان الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول جئت من الليل تريد بعض الليل انتهى وقد يجىء التصريح باسمية عن وانها حينئذ بمعنى جانب ،

وقد يجىء عن (موضع على نحو قول الشاعر :

(لاه ابن عمك لا افضل في حسب عني ولا انت ديانى فتخزوني

؛ لاه : اصله لله حذف لام الجر المتعلق بمحذوف ثم حذف اداة التعريف من الله وبقي عمل لام الجر فيه فصار لاه ، وافضلت بمعنى زدت ، والديان بمعنى القاهر المالك للامور تخزوني بمعنى تسومني الذل والهوان وحاصل المعنى لله در ابن عمك المراد منه نفس الشاعر ما زدت علي في الحسب فأبن عمك شبيهك في رفعة الاصل والشرف فلا مزية

لك عليه ولا فضل لك فتفتخر به عليه ولا انت مالك أمره والمدير لشؤنه فتقهره وتذله ، والشاهد في قوله عنى فان عن فيه بمعنى على لأن فضل بمعنى زاد في الفضل يتعدى بعلى فثبت ان عن يجيبىء موضع على (كما) ثبت ان (على موضع عن قد جعل كما تقدم) في قول الشاعر: اذا رضيت على بنو قشير لأن رضى يتعدى بعن .

(وهذا) أي حكم المصنف بأن كلا من عن وعلى يستعمل في موضع الآخر (تصريح بان لكل حرف معنى مختصا به واستعماله في غيره على وجه النياية) وهذا هو المختار عند الكوفيين حيث قالوا: بأناية حرف عن حرف آخر ، واما البصريون فلا يجوز عندهم نياية بعض الحروف عن بعض وما أوهم ذلك يؤلونه تأويلاً يقبله اللفظ بحيث يصح معه المعنى كما اولوا قوله تعالى ولا صالينكم في جذوع النخل بان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال والمستقر في الشيء وكما قالوا بالتضمن في قوله اذا رضيت عنى بنو قشير فقالوا ان رضيت ضمن معنى عطف ومال ، وقد يحملون الكلام على الشذوذ قال في المغنى في بحث التحذير من امور اشتهرت والصواب خلافه الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضاً بما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم ان هذا بما وقعت فيه النياية ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النياية ان الحرف باق على معناه لان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه

في الحرف انتهى .

والتضمن هو ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع معناه قول آخر يناسبه ثم يذ كر بعد المتضمن بالكسر الحرف الذي يتعدى به المتضمن بالفتح قرينة له ثم يشتق من احدهما حالا لفاعل الآخر عند بيان المعنى وفائدته ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين نظير اسماء الشرط والاستفهام حيث يدل كل واحد منها على معنى كلمتين وهو كثير في القرآن وفي كلام الفصحاء نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي لا تضموا اموالهم الى اموالكم اكلين فضمن تأكلوا معنا تضموا فعدى تأكلوا بألى ونحو والله يعلم المفسد من المصلح اي يعلم مميزا المفسد من المصلح فعدى يعلم بمن ، وأما في كلام الفصحاء فلا يحتاج الى الذكر ولذا نقل عن ابن جنى انه قال : لو جمعت تضمنيات العرب لاجمعت مجلدات هذا ولكنه يتوقف على القول بجواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي معا بحيث يكون كل واحد منهما مناطا للاثبات والنفي ومتعلقا للحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه والمسألة مذكورة في غير هذا الفن ولذلك استشكل على التضمن ان الفعل المذكور ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فقط فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وان كان مستعملا في معناه الحقيقي الآخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي ، وان كان مستعملا فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فأجيب عنه بان الفعل مستعمل في معناه الحقيقي فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة فقولنا احمد اليك زيدا معنى احمده منها اليك حمده ، وقد يعكس فيستعمل الفعل المذكور في معناه الحقيقي الآخر فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل المذكور

كما قيل في قوله تعالى : ويؤمنون بالغيب : ان معناه ؛ يعترفون بالغيب
مؤمنين به هذا ونحن ننقل نبذا من العبارات التي بين فيها التضمين
لعله يستفاد منها ازيد بما ذكرنا ؛

منها ان التضمين هو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين
فتعديته تعديته في بعض المواضع كقوله تعالى حقيق على ان لا اقول على
الله الا الحق فيضمن حقيق معنا حريص ليفيد انه محقوق بقول الحق
وحريص عليه ويضمن فعل معنى فصل فتعديته تعديته في بعض المواضع
كقول الشاعر قد قتل الله زيادا اعني ضمن قتل معنى صرف لافادة انه
صرفه حكما بالقتل دون ما عداه من الاسباب فأفاد معنى القتل والصرف
جميعا انتهى وفيه تصريح بأن التضمين يجري في الاسماء ايضا .

ومنها ان التضمين هو ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر
يناسبه والفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ
من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية .

ومنها ان التضمين هو ان يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي ويراد
المعنى الآخر بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل
المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على انه حال كما في قوله
تعالى : ولتكبروا الله على ما هداكم ؛ كأنه قال ولتكبروا الله حامدين
على ما هداكم ، وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا
كقولك احمد اليك فلانا كأنك قلت انهي اليك حمده او حالا اي
حالكوني حامدا له .

ومنها انه استعمال اللفظ في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة

لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الارادة انتهى وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف ، وهذا مبني على ان اللفظ يمكن ان يدل على معنى ولا يكون حقيقة فيه ولا مجازا ولا كناية كما قال به بعضهم وفي الكشف في سورة الشعراء مانصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام الا ترى الى قولك اعلى زيد مررت ولا تقول على ازيد مررت قلت ليس معنى التضمنين الدلالة على معنيين معا معنى الاسم ومعنى الحرف معا وانما معناه ان الاصل امن فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل والاصل اهل فاذا ادخلت حرف الجر على من فقدت الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كانك تقول اعلى من تنزل الشياطين كقولك اعلى زيد مررت انتهى واستشكله بعضهم بنحو من اين جئت وقوله تعالى من اي شيء خلقه وعم وبم حتام ويمكن الجواب عنه بان يقال لا اعتبار بتقدير حرف الجر وقولهم له صدر الكلام معناه تقدمه على ركن الكلام كما في الجامى او احد المغايل كقولك اين زيد وازيد اضربت قيل ويمكن ان الهمزة التي تضمنها كلمات الاستفهام مقدره قبل حروف الجر في ما نقص عليه فتأمل .

ومنها انه ارادة المعنيين لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فان احد المعنيين فيها تمام المراد والاخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة هذا نبذ من عبارات القوم وقد بقى منها كثير يجده المتتبع الخبير وانما اطيننا الكلام في التضمنين حرصا على تفهيم الطالبين والله الموفق والمعين .

(شبه بكاف نحو زيد كالاسد وبها التعليل قد يعني نحو واذكروه
 كما هديكم) فالكاف تعليلية وما مصدرية أي لهدايته اياكم .
 (وزائدا لتوكيد ورد) الكاف (نحو) قوله تعالى (ليس كمثله شيء)
 أي ليس مثله شيء ، قال بعضهم كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه
 كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل ،
 وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة اعادة
 الجملة ثانيا قاله ابن جنى ، وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا
 فقيل الزائد مثل كما زيدت في : فان آمنوا بمثل ما امنتهم به قالوا
 وانما زيدت هنا اي في ليس كمثله لتفصل الكاف من الضمير ، قال
 في المغنى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة
 الاسم لم تثبت ، وقيل الكاف ومثل لازائد منهما ثم اختلف فقيل مثل
 بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء ، وقيل بمعنى الصفة لان المثل
 والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء ، وقيل الكاف
 اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال : فصيروا مثل كعصف
 ماأقول : انتهى ويأتي هذا المثل عنقريب وقال التفتازاني والاحسن
 ان لاتجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان :
 احدهما : انه نفي لشيء بنفي لازمه لأن نفي اللازم يستلزم نفي
 الملزوم كما يقال ليس لآخي زيد اخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه
 لا بد لآخي زيد من اخ هو زيد فنفيته هذا اللازم والمراد نفي ملزومه
 أي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد ،
 فكذا نفيته ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له
 مثل لكان هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود .

والثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل
فنفوا البخل عن مثله والنرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا
الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت أترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء
إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقيتان على معنى واحد
وهو نفي المماثلة عن ذاته ، ونحوه قوله تعالى بل يدها مبسوطتان فان
معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة
عن الجود ولا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يدها وكذلك
يستعملون هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له انتهى كلامه والله تعالى اعلم
بمرامه من كلامه ، وقال بعض المدققين ان الكاف ليست بزائدة بل
مثل بسكون التاء بمعنى المثل بفتح التاء مثل الشبه بسكون الباء وشبه
بفتحها فمثل في هذه الآية بمعنى مثل في قوله تعالى وله المثل الاعلى
فالمعنى ليس مثل مثله شيء وهذا معنى دقيق في كمال الدقة وان غفل
عنه كثير من المهرة .

(واستعمل) الكاف (اسما) وحينئذ قد يكون (مبتدأ نحو ابدأ
كالفراء فوق ذراها) فالكاف في كالفراء اسم مبتدأ بمعنى المثل مضاف
الى الفراء خبره فوق ذراها (و) قد يكون (فاعلا نحو) قول الشاعر :
(انتتهون ولن ينهي ذوى شطط كالطعن) يذهب فيه الزيت والفتل
فالكاف في كالطعن فاعل لينهي اي ان ينهى ذوى شطط مثل الطعن ،
والشطط الظلم والجور والهمزة للاستفهام الانكاري وحاصل المعنى :
انتتهون أيها الظالمة والجائرون والحال انه لا ينهى ولا يمنع صاحب

الجور والظلم شيء مثل الطعن بالرمح وامثاله الطعن الذي ينفذ في البدن بحيث يدخل فيه دهن الزيت والفتيلة حين التداوي ، والحاصل ان العالم والجائر لا يكف عن ظلمه وجوره الا بالشدة عليه والقيام على وجهه ولدفعه ، (و) قد يكون (مجرورا با) ضافة (اسم) اليه (نحو) قول الشاعر :

ولعبت طير بهم اباييل (فصيروا مثل كعصف ماكول)
فالكاف في كعصف اسم مجرور بأضافة المثل اليه فتأمل؟ (وقد) يكون مجرورا (بحرف) جر (نحو) قول الشاعر :

(بكا اللقوة والشفواء جلت) ولم اكن لا ولع الا بالكمى المقنع
فالكاف في بكا اللقوة اسم مجرور بالباء .

(وكدا عن وعلى يستعملان اسمين) . الاول بمعنى جانب وناحية والثاني بمعنى فوق (ومن اجل ذا) أي من أجل استعمالهما اسمين (عليهما من) الجارة (دخل في قوله من عن يمين الحيبا) اي من جانب الحيبا (وقوله غدت من عليه) اي من فوقه .

(ومنذ ومنذ اسمان حيث رفعما) ما بعدهما على بعض الاقوال او رفع ما بعدهما بغيرهما على تفصيل يذكره الشارح (نحو ما رأيت مذ يومان) ، ونحو ما رأيت مذ (يومنا وهما حينئذ في) الزمان (الماضي) كالمثال الاول (بمعنى اول المدة وفي غيره) اي غير الماضي كالمثال الثاني (بمعنى جميع المدة والصحيح انهما حينئذ) اي حين اذ كانا اسمين (مبتدءان) وان كانا نكرتين وما (بعدهما خير) لهما ، ومسوغ الابتداء بالنكرة على هذا وقوعهما بعد النفي صورة كما سوغ لذلك زيادة الباء في بقادر في قوله تعالى الم يروا ان الله الذي خلق السموات

والارض ولم يعى بخلقهن بقادر ، وقال بعضهم بتعريفهما كما قيل
بتعريف اجمع وأخواته وعلى كلا القولين التزم تقديمهما اجراء
لاسميتهما مجرى حرفيتهما وكذلك في سائر الاقوال الآتية ، (وقيل
بالعكس) اي بانهما ظرفان خبر ان مقدمان وما بعدهما مبتدءان ووجهه
ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة نحو المثال الثاني فتقيل بذلك
لثلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وحمل عليه غيره طردا للباب ،
(وقيل) انهما (ظرفان) منصوبان على المفعول فيه (وما بعدهما فاعل
لكان تامة محذوفة) والتقدير منذ كان يومان مثلا ، وقيل انهما ظرفان
وما بعدهما خبر لمبتدء محذوف والتقدير ما رأيته من الزمان الذي هو
يومان وهذا القول مبنى على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائفة
او منها ومن اذ وضمعت الميم اتباعا ومد مخففة من منذ والجملة صلة
على الاول ومضاف اليه على الثاني وضم الذال على الثاني لالتقاء
الساكنين بعد حذف الهزمة للتركيب ، وقيل التقدير على التركيب ؛
منذ مضى يومان فما بعدهما فاعل لفعل تام غير كان فعلم ان مذ ومنذ
اسمان حيث رفعا حسب ما فصل ، (او) حيث (اوليا الفعل او
الجملة الاسمية) مثال الفعل (كجئت مذ دعا) فمذ اسم منصوب
المحل على الظرفية والعامل جئت ، ومثال الجملة الاسمية نحو قول الشاعر
(وما زلت ابغى المال مذ انا يافع) وليدا وكهلا حين شبت وأمردا
فدخل مذ على الجملة الاسمية واليافع من بلغ من العمر عشرين
سنة والوليد الصبي والكهل من تجاوز ثلثين سنة وقيل من تجاوز
اربعين الى الخمسين وقيل الى الستين والا مرد من ليس في وجهه شعر
ولم يجاوز حد الانبات والافكوسج .

(وان تجرا في) زمان (مضى فكمن الابتدائية) وحدها (هما)
 وقيل كمن والى معا فمعنى ما رأيته مذ يومين ما رأيته من ابتداء هذه
 المدة الى انتهائها بخلاف ما اذا كان بمعنى من وحدها فان معنى المثال
 حينئذ ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى زمان التكلم (وفي) زمان
 (الحضور اذا جرا معنى في اي الظرفية استين بهما) فمعنى امارأيته مذ
 يومنا : ما رأيته في يومنا .

(وبعد من وعن وباء زيد ما) الكافة لغير هذه الثلاث واما هذه
 الثلاث (فلم يعق اي لم يكف عن عمل قد علم وهو الجر) مثال ما
 الكافة بعد من (نحو نما خطيئاتهم) فلم يكف من عن عمل الجر في
 خطيئات ومثالها بعد عن (عما قليل) ومثالها بعد الباء (فيما تقضهم)
 وقد تقدم سابقا ان فائدة الحروف الزائدة التأكيد ولكن (قال)
 المصنف (في شرح الكافية وقد تحدث) زيادة ما الكافة (مع الباء
 تقايلا) في مجرور الباء (وهي) اي احداث التقليل مع الباء (لغة هذيل)
 (وزيد) ما الكافة (بعد رب والكاف فكف) الحرفين (عن العمل)
 فيزيل اختصاصهما بالمفرد المجرور (وادخلتهما على الجمل) سواء كانت
 فعلية فعلها ماض (نحو ربما اوفيت في علم) او فعلية فعلها مضارع
 نحو قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا) في كون مدخول
 رب هو يود او كون مدخولها محذوفا كلام طويل ذكر في المطول في
 اواخر بحث لو فراجعه اذ فيه فوائد كثيرة او كانت جملة اسمية نحو
 (ربما الجامل المؤبل فيهم) هذه الامثلة لزيادة ما الكافة بعد رب .
 واما مثال ما الكافة الزائدة بعد الكاف فلم يمثل الشارح وكذا غيره
 الا بالجملة الاسمية نحو (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه) ولعله

لعدم عثورهم على مثال للفعلية في كلامهم نعم جعل بعضهم قوله تعالى
حكاية عن بنى اسرائيل اجعل لنا الها كما لهم الهة بما نحن فيه فيمكن
حينئذ ان يقال ان لهم متعلق بالفعل حتى يصير من قبيل الجملة
الفعلية فتأمل ؟

(وقد يليهما) اي رب والكاف (ما) وجرهما (لم) يكف نحو
ماوى ياربماغارة) بجر غارة برب فلم تكفها ما الكافة الزائدة عن العمل
ونحو (كما الناس مجروم عليه و جارم) بجر الناس بالكاف فلم تكفها
ما الكافة الزائدة عن العمل .

(وحذفت رب و جرت مضمرة) اي مقدرة (بعد بل وهو) اي
جر رب حالكونها مقدرة بعد بل (قليل نحو بل بلد ملئوا الاكام قتمة)
فجر بلد برب مقدرة بعد بل (وبعد الفاء وهو قليل أيضا نحو فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع) فجر مثلك برب مقدرة بعد الفاء (وبعد
الواو شاع ذا العمل) اي عمل رب مقدرة (حتى قال بعضهم ان
الجر بالواو نفسها) وليس رب مقدرة بعدها (نحو وليل كموج البحر)
ارخى سدوله فجر ليل برب مقدرة بعد الواو على المشهور وبالواو نفسها
على قول البعض .

(وربما جرت) رب حالكونها (محذوفة) من (دون) ان يكون
هنا (حرف) من الحروف الثلاثة اعني بل والفاء والواو (نحو رسم
دار وقفت في طلله) فجر رسم برب مقدرة من غير ان تكون مسبوقه
بأحد الحروف الثلاثة المذكورة .

(وقد يجر) الاسم (يسوى رب لدى حذف له و) لكن هذا ليس
قياسيا مثل رب بل (هو سماع كقول بعضهم وقد قيل له كيف

اصبحت) فقال في الجواب (خير والحمد لله اي على خير وبعضه) اي
الجر بسوى رب (يرى مطردا) يعني (يقاس عليه نحو بكم درهم
اشترت اي بكم من درهم) فدرهم مجرور بمن مقدرة على قول وقيل
انه مجرور بأضافة كم اليه (و) نحو (مرتت برجل صالح الا صالح
فطالح) بجر صالح وطالح بالباء المقدرة فيهما (حكاة) اي هذا الكلام
(يونس اي ان لا أمر بصالح فقد مرتت بطالح) وقال بعضهم ان
تقديره ان لا اكن مرتت بصالح فبطالح ليتلائم صدر الكلام مع ذيله
في كونهما فعلا ماضيا .

والسماعية ما سمع من العرب وليس له عند النحويين قاعدة كلية
يعرف بها نظائره حتى يقاس عليه النظائر والقياسية ما سمع من
العرب وله عندهم قاعدة كلية يعرف بها نظائره فقياس عليه نظائره .
وبما يرى حذفه مطردا ماسبق من قوله (والحذف مع ان وان يطرد
ومنه أيضا قوله تعالى والقمر قدرناه منازل اي قدرنا له وقوله
ويبغونها عوجا اي يبغون لها وقوله تعالى انما ذلكم الشيطان يخوف
اوليائه اي يخوفكم باوليائه ، وقد يقال في القسم الله لا فعلن بجر
الله بدون الواو .

وبما يناسب ذكره تتمه لاحكام الحروف الجارة انه يستثنى من قولنا
لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور .

احدها ؛ الحرف الزائد كالباء في كفى بالله شهيدا و من في هل من
خالق الا الله لأن الحرف الزائد كما اشرنا سابقا دخل في الكلام
للتأكيد والتقوية لا لايصال العامل الى مجروره وارتباطه به .

الثاني ؛ لعل لانها كما اشرنا اليه سابقا بمنزلة الحرف الزائد

وجيء بها لافادة معنى الترجي والاشفاق لا لا يصل عامل الى مجرورها لأن مجرورها مبتدء وقد سبق ذلك في قوله لعل ابي المغوار منك قريب .
الثالث ؛ لولا على القول بأنها جارة فأنها بمنزلة لعل في كون ما بعدها مبتدء .

الرابع ؛ رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدء في الاول او مفعول نظير زيد ضربته وقد اشرنا اليه سابقا ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في الكلام لافادة التكثير او التقليل لا لا يصل عامل الى مجرورها .

الخامس ؛ الكاف اذا كان للتشبيه لانه ان قدر له متعلق من افعال العموم فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في الدار وان قدر المتعلق له يشبه ونحوه فهو متعد بنفسه .

السادس ؛ حروف الاستثناء اعنى خلا وعدا وحاشا لأن معناها ضد الاصل فأنها لتنحية معنى العامل عن مجرورها .

باب الاضافة

(هذا باب الاضافة)

الاضافة في اللغة الامالة من الميل الى الشيء وقد تكون بمعنى الاسناد كاسناد الظهر الى الحائط ونحوه وفي الاصطلاح نسبة ناقصة بين اسمين او ما في حكمهما توجب لثانيهما الجر والتخفيف ايضا في

بعض الصور .

(نونا تلى الاعراب اي حروفه) وهي الالف اواليا في التشبية وملحقاتها والواو او الياء في الجمع المذكر السالم وملحقاته وقد تقدم في اول الكتاب (او تنويننا) تلى حركة الاعراب سواء كان التنوين (ملفوظا به) قبل الإضافة كتنوين فرس ودار و غلام (او مقدرا) غير ملفوظ به نحو دراهم ودنيا (بما تضيف) اي من المضاف (احذف لأن الإضافة تؤذن بالاتصال) ولذا قيل انهما في حكم الكلمة الواحدة (والتنوين وخلفه وهو النون يؤذنان بالانفصال) وكون الاسم تاما كما سبق في باب التميز (كطور سينا) فطور مضاف الى سيناء حذف منه التنوين وقصر سينا للضرورة (و) نحو (دراهمك) مثال للتنوين المقدر وحذف نوني المثني والجمع وملحقاتهما نحو (غلاما زيد) واثناء و غلامي زيد واثنيه وضاربوا زيد وعشروه وضاربي زيد وعشريه .

استشكل بعضهم في تقدير التنوين في نحو دراهم لانه لايمكن فيه تقدير شيء من التنوينات حتى يقال فيه ان تنوين المقدر حذف بالاضافة وقد يحذف نوني التشبية والجمع لشبه الإضافة نحو لاغلامي لزيد ولتقصير صلة ال الموصولة نحو الضاربا زيدا بنصب زيدا والضاربوا زيدا ايضا بنصبه ، وللام الساكنة نحو لذائقوا العذاب على قرائة نصب العذاب وللضرورة نحو قوله هما خطنا اما اسار ومنة على قول من يرفع اسار واما على الجر فحذف نون خطنا للضافة وسيجيء في آخر الباب .

ويحذف التنوين لغير الإضافة في مواضع منها اذا بنى الاسم نحو لارجل في الدار ويازيد ومنها اذا كان غير منصرف نحو احمد ومساجد

ومنها اذا دخل على الاسم حرف التعريف ومنها اذا وصف الاسم بأبن بين العلمين ولغير ذلك يذكّر في مواضع متفرقة وفي كل واحد من تلك المواضع تفصيل يذكر في محله والغرض هنا التنبيه والتفصيل موكول الى محله .

ويحذف من المضاف حرف التعريف وجوبا ان كان فيه قبل الاضافة كما تقدم في باب المعرف باداة التعريف عند قوله :
 وحذف ال ذي ان تناد او تضاف اوجب وفي غيرهما قد ينحذف الا اذا كانت الاضافة لفظية كما يجيء عن قريب في قوله ووصل ال بذى المضاف مفتقر .

قيل يحذف ال في غير الاضافة في سلام عليكم بغير تنوين سلام فحذف التنوين على اضمار ال وكذا قيل في نحو ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا انه على نية ال في خير لوجوب مطابقة الصفة والموصوف .

(والثاني وهو المضاف اليه اجرر وجوبا) واختلف في الجار على اربعة اقوال :

الاول : انه (بالحرف المقدر) وهذا هو المختار (عند المصنف) بقرينة قوله (وانو من اوفي . . . الخ) واستدل لذلك بان حرف الجر عامل بالاتفاق وعمل المضاف او الاضافة فيه خلاف فالقول بان العامل ماهو المتفق عليه اولى بل واجب .

والثاني : انه (بالمضاف) وهذا هو المختار (عند سيبويه) لاتصال الضمير به في نحو غلامه ودارك وعصاي ونحوها والضمير لا يتصل الا بالعاملة ولأن المضاف اليه بمنزلة التنوين للمضاف والفصل بين المنون

والتنوين بشيء ولو تقديرا بديهى البطلان .

والثالث : انه (بالاضافة) وهذا هو المختار (عند الاخفش) التبعية
العامة في التابع فان الإضافة كالتبعية أمر معنوي .

والرابع : وقائله غير معلوم انه بالمضاف والحرف المقدر معا اما
الحرف فلأنه الاصل في عمل الجر واما المضاف فلأن لفظ حرف الجر
ساقط دائما والمضاف نائبه . والاولى هو الثاني وان كان المشهور هو
الاول والاخير ان ضعيفان للزوم توارد عاملين على معمول واحد على
الاخير وذلك لايجوز الا عند الفراء وعدم ثبوت المقيس عليه في الثالث
عند الجمهور .

(وانو) على رأي المصنف (من) البيانية (ان كان المضاف بعض
المضاف اليه) بأن يكون المضاف اليه اصلا له ويكون النسبة بينهما
عموما من وجه بحيث (صح اطلاق اسمه) اي المضاف اليه على
المضاف وعلى غيره وكذلك صح اطلاق اسم المضاف على المضاف اليه
وغيره اي يصح جعل المضاف اليه خبرا عن المضاف وعن غيره وكذلك
المضاف (كذا قال) المصنف (في شرح الكافية تبعا لابن السراج)
حالكونه (مخرجا بالقييد الاخير) اعنى صحة الاطلاق بالمعنى المذكور
(نحو يد زيد) فان اليد وان كانت بعضا من زيد لكن لا يصح جعل
زيد خبرا عنها بأن يقال هذه اليد زيد (مثلا بنحو خاتم فضة وثوب
قطن) فانه يصح اطلاق فضة وقطن على الخاتم والثوب وعلى غيرهما
بأن يقال هذا الخاتم فضة وهذه القلادة فضة وهذا الثوب قطن وهذه
العمامة قطن وكذلك يصح ان يقال هذه الفضة خاتم وهذه الفضة
قلادة وهذا القطن ثوب وهذا القطن عمامة .

(او انو في اذا لم يصلح الا ذاك) اي الا في وهو فيما كان المضاف اليه ظرفا للمضاف سواء كان ظرف زمان (نحو بل مكر الليل والنهار) او ظرف مكان نحو صلوة المسجد هذا ولكن قال الرضي ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله باقي النحويين ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى في الإضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التي يقال لها اضافة لا ادنى ملابسة فنقول كل مالم يكن المضاف اليه جنس المضاف من الإضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما انتهى .

(و اللام خذانا وياها لما سوى ذينك) الذين نوى في احدهما من وفي الآخر في سواء كان المضاف مباينا للمضاف اليه (نحو غلام زيد) او كان ظرفا للمضاف اليه نحو مسجد صلوة الجمعة ومنبر الوعظ او جزء للمضاف اليه كيد زيد ، او ملكا له نحو ثوب زيد وفرسه ، او كماله نحو جل الفرس ، او ان يتحقق بينهما قرابة كأبن زيد واخيه وعم بكر وخاله وسيد عبده ، والوجه في تكثير الامثلة ان اللام المقدره هنا قد تكون بمعنى الملك ، وقد تكون بمعنى الاختصاص وقد تكون بمعنى الاستحقاق فعليك بتعيين كل واحدة في كل واحد من الامثلة .
ظاهر كلام المصنف حيث آخر تقسيم الإضافة الى المعنوية واللفظية

ان الاضافة مطلقا بتقدير حرف الجر سواء كانت معنوية او لفظية ولذا تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها نحو ضارب زيد فقال انها بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل زيد الحسن الوجه ، فقال انها بتقدير من البيانية فذكر الوجه فيه بمنزلة التمييز ، فان في اسناد الحسن الى زيد ايهاما فانه لا يفهم منه ان اي شيء من زيد حسن فذكر الوجه فكأنه قيل من حيث الوجه لا يقال فعلى هذا توجب الاضافة اللفظية ايضا تخصيصا فكيف يقولون ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ فانه يقال ان هذا التخصيص كان موجودا قبل الاضافة فليست بما افادته الاضافة اللفظية فعلم من ذلك ان كل اضافة امتنعت ان تكون بمعنى من اوفى فهي بمعنى اللام وذهب الاكثر الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا وذهب بعضهم الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال فقال ان ثوب خز بمعنى ثوب مستحق للخز بما هو اصله وقال ابو حيان ان الاضافة ليست على تقدير حرف بما ذكر ولا على نيته .

ولا يلزم في الاضافة التي بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة معنى اللام فنحو قولك يوم الجمعة وعلم الفقه وشجر الرمان وعند زيد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها فيها وقد مر بعض الكلام في ذلك فتذكر .

(واخصص اولا بالثاني ان كان) الثاني (نكرة كغلام رجل)
وانما افادت الاضافة الى النكرة تخصيصا لأن التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ولاشك ان الغلام قبل اضافته الى رجل مشترك بين

كونه غلام رجل وغلام امرئة فباضافته الى الرجل قلت شركته وبقي شركته بالنسبة الى افراد الرجال فقط .

(او اعطه التعريف بالذي تلا) اي بسبب المضاف اليه (ان كان معرفة كغلام زيد) لكن هذا بالنسبة الى اصل وضع الاضافة لأن الهيئة التركيبية في الاضافة موضوعة لأن تستعمل فيما كان المضاف معينا معهودا بين المتكلم والمخاطب ، وبهذا يظهر الفرق بين اضافة غلام الى زيد وعدم اضافته اليه نحو غلام لزيد ، اذ الاول يستعمل فيما كان المراد من الغلام غلاما معهودا من غلمانه والثاني فيما كان المراد منه احد غلمانه غير معين فاذا استعمل في حال الاضافة في غلام غير معين من غلمانه فهو خارج عن اصله كخروج لام التعريف في بعض الموارد عن اصله فيستعمل في غير معين كقوله : ولقد أمر على اللثيم يسبني كما يأتي في باب النعت في قوله :

ونعتوا بجملة منكرا فاعطيت ما اعطيته خيرا

والحكم بتعريف المضاف انما هو فيما لم يكن المضاف لفظ مثل وغير وما في معناهما كتنظير وشبه ومغاير ونحوها فان اضافتها لا تفيد تعريفا وان كان المضاف اليه معرفة لتوغلها في الابهام لأن مثل زيد مثلا لا ينحصر في شخص واحد بل كل من كان ذا صفة مثل صفته فهو مثله الا اذا كان للمضاف اليه مثل معين اشتهر بكونه مماثل للمضاف اليه في صفة معينة من صفاته كالمدرسية والمرجعية للتقليد ونحوهما ، وكذلك غير زيد ليس منحصر في شخص معين الا ان يكون لزيد مغاير معين اشتهر بمغائريته لزيد بان يكون زيد مؤمنا ورعا وفي مقابله رجل آخر يعارضه ويعاديه وهو فاسق فاجر معروف بفسقه وبكونه معاديا لزيد

وما ذكرنا هو المراد بقولهم ان مثل وغير لايتعرفان بالاضافة الا اذا
اضيفا الى احد مثلين او ضدين لا ثالث لهما وبهذا ينحل الاشكال عن
قوله تعالى غير المغضوب عليهم بناء على كونه صفة للذين لأن غير
اضيف الى المغضوب عليهم وهو والمنعم عليهم متضادان لا ثالث لهما .
قبل في نحو رب رجل واخيه ونحوكم ناقة وفصيلها ان اخ وفصيل
لم يتعرفا بأضافتهما الى الضمير لأن العامل في المعطوف وهو العامل في
المعطوف عليه ورب وكم لايعملان في المعرفة فلا بد ان يقال بتنكيرهما
كما قيل بتنكير وحده في نحو جاء زيد وحده كما مر في باب الحال
لأن الحال لا يكون معرفة وفي تنكيرهما وجه اخر ادق واتفق ذكره
الجامي في بحث العطف وهذا نصه واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير
التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلتها او محمول على نكارة
الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلتها شاة انتهى فقال في
الحاشية على قوله أو محمولة على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع
الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلتها شاة لا بمنزلة
هذه الشاة انتهى قال الرضى ان الضماير الراجعة الى النكرة اذا لم
تكن تلك النكرة مختصة بحكم وصفة كانت نكرات انتهى واعترض عليه
بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا
هذا اذا أشترطنا كما ياتي في باب عطف النسق في العطف صحة
حلول كل من المتعاطفين محل الآخر والا فلا مانع من القول بتعريف
اخ وفصيل في المثاليين ، وكذلك ان قلنا كما ياتي في باب عطف
البيان بانه يغفر في الثواني ما لا يغفر في الاوائل وسيجيء للمسئلة
توضيح ازيد في الباين انشاء الله تعالى .

(وان يشابه المضاف يفعل اي المضارع في كونه) اي المضارع (مرادا به الحال او الاستقبال حال كونه) اي المضاف (وصفا كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) واما افعال التفضيل فقبل ان اضافته معنوية وهو المختار عند الشارح فلذا لم يذكره وكذلك المصدر فان فيه ايضا خلاف (فمن تنكيره لا يعزل) لأن اضافة الوصف كما سيجيء لفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ (سواء اضيف الى معرفة) نحو ضارب زيد الآن او غدا (او) اضيف الى (نكرة) نحو ضارب رجل الآن او غدا ، (ولذلك وصف به النكرة كهديا بالغ الكعبة) فهديا اسم نكرة منصوب على الحال وبالغ الكعبة صفة لها ولا توصف النكرة بالمعرفة ولذلك ايضا (نصب) هذا المضاف (على الحال كثناني عطقه) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والتأويل خلاف الاصل فثاني نكرة من دون تأويل ولذلك ايضا صح الضاربا زيد والضاربوا زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان لكن ينتقض ذلك بنحو ايهم لأن اي اضافته معنوية مع انه موصول ولذا قال بعضهم لا يمتنع اجتماع تعريفين اذا اختلفا فتأمل ؟ ولذلك ايضا (دخل عليه) اي على هذا المضاف (رب كرب راجينا) وكرب (عظيم الامل) وكرب (مروع القلب) وكرب (قليل الخيل) .

(وذو الإضافة وهي اضافة الوصف الى معموله) اي الى فاعله او مفعوله قبل الإضافة والمراد من المفعول المفعول به فالإضافة الى سائر المفاعيل ليست لفظية بل معنوية فنحو مصارع مصر وعلماء النجف وشرفاء كربلاء ونحوها بما اضيف الى ظرف المكان اضافته معنوية وكذلك

نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف اليه ليس معمولاً للمضاف ، ومن هذا القبيل قوله تعالى مالك يوم الدين ولذلك وقع صفة للمعرفة اعني اسم الجلالة واما قوله تعالى رب العالمين فلأنه ليس بمعنى الحال او الاستقبال فقط بل بمعنى جميع الازمنة وقيل بذلك في مالك يوم الدين ايضا او لانه ينس مضافا الى معمول لانه صفة مشبهة لا يعمل في المفعول به حتى يقال ان العالمين معمول له وفاعله مستتر فيه ويحتمل في كلتا الآيتين الماضوية لتحقق الوقوع .

فهذه الاضافة (اسمها) في الاصطلاح ؛ (لفظية ؛ لانها افادت) (تخفيف اللفظ) فقط (بحذف التنوين) الملقوظ في ضارب زيد ونحوه او المقدر في ضارب زيد ونحوه فتأمل ؛ وبحذف (النون) في ضاربا زيد وضاربوا زيد ونحوهما .

وقد تفيد هذه الاضافة رفع القبح في نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بجر الوجه فانه لو لم يضاف الحسن الى الوجه ورفع الوجه على الفاعلية للزم خلو الصفة عن الضمير العائد الى الموصوف وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة ففي الاضافة تخلص عن هذا القبح لأن الصفة لا تضاف الى فاعلها الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير يستتر فيها فيصير فيها ضمير يعود الى الموصوف ويرتفع القبح ، وكذلك يرتفع بها قبح نصب الوجه على التشبيه بالمفعول به لأن اجراء الوصف اللازم بجرى الوصف المتعدى قبيح عند بعضهم .

وتسمى هذه الاضافة اللفظية ؛ مجازية ؛ ومنفصلة ؛ وغير محضة ؛ أيضا لانها في تقدير الانفصال لأن نحو ضارب زيد في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها بجرورها .

- قيل : ان هذه الاضافة أيضاً تفيد التخصيص مثل المعنوية لانك اذا قلت هذا ضارب امرئة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه وقللت الاشتراك فيه كالغلام في غلام امرئة ؛ ورد بأن هذا الاختصاص كان موجودا قبل الاضافة لان المضاف اليه كان معمولاً للصفة قبل الاضافة فالتخصص بالمعمول كان حاصلًا فلم تحدث الاضافة تخصيصاً بخلاف الاضافة في غلام رجل فانها تحدث تخصيصاً في الغلام فانه لم يكن فيه تخصيص قبل الاضافة وهو واضح .

(وتلك وهي التي تفيد التعريف او التخصيص اسمها) في الاصطلاح (محضة ؛ اي خالصة) من تقدير الانفصال لانه مزج الكلمتان مزجا اكتسب به الاولى عن الثانية امرا معنويا ولذلك تسمى (معنوية ايضا لانها) (افادت امرا معنويا) زائدا على التخفيف في اللفظ واما اضافة المصدر فيظهر بما ذكره ابن هشام في الباب الخامس في الجهة السادسة نقلا عن ابي البقاء انها ايضا معنوية فراجع ان شئت

قد تقدم انه يجب حذف ال عن المضاف اذا كانت الاضافة معنوية لان كل واحدة منهما اي الاضافة وال دالة على تمامية الكلمة كالتنوين فلا يجمع بينهما ، ولان المعرف باللام لو اضيف معها الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصص مع وجود الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة معها لكان تحميلا للحاصل فتضييع الاضافة لانه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، واما اذا كانت الاضافة لفظية فحينئذ

يجوز دخول ال على المضاف وهذا هو المراد بقوله (ووصل ال بذا المضاف اضافة لفظية مقتفر) في خمسة مواضع لانفادتها التخفيف المقصود من الاضافة اللفظية

الاول : (ان وصلت ال بالثاني اي بالمضاف اليه كالجمع الشعر)
 فأغتنر وصل ال بالمضاف وهو الجعد لوصولها بالمضاف اليه وهو الشعر ،
 وعلل الجواز في هذه الصورة بان التخيف المقصود من الإضافة اللفظية
 قد حصل بحذف الضمير لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او
 شعر منه فلما اضيفت الصفة حذف الضمير المجرور بالإضافة او بالحرف
 وقرن المضاف اليه بال عوضا عن الضمير على الاول او من التثوين
 على الثاني فدخل ال على المضاف بعد حصول التخفيف المذكور لانه
 لا حاجة بعده الى تخفيف آخر حتى يحذف ال للتخفيف ، وعلله بعض
 آخر بما تقدم من ان الإضافة موجبة لرفع القبح في الصفة المشبهة ثم
 حمل اسم الفاعل نحو الضارب الرجل عليها .

الثاني : ان يكون المضاف اليه مضافا الى ما وصل به ال وهذا هو
 المراد بقوله : (او وصلت ال با) لمضاف اليه (الذي له اضيف
 الثاني كزيد الضارب رأس الجاني) فأغتنر وصل ال بالضارب
 لانها وصلت بالجاني الذي اليه اضيف الثاني اعني رأس ، وعلل هذه
 الصورة بانها : قريبة من الصورة الاولى لان ال اذا وصلت بالمضاف
 اليه الثاني اعني الجاني كانت قريبة من وصلها بالمضاف اليه الاول
 اعني رأس لان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة ويعلم من ذلك
 انه يمتنع وصل ال بالمضاف اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا
 يجوز : الضارب ابن اخت القوم ؛ بل يجب ان يقال ؛ ضارب ابن
 اخت القوم فتأمل

الثالث : وفيه خلاف وهو ما ذكره بقوله او وصلت ال (بما يعود
 اليه) الثاني (ان كان) الثاني اي المضاف اليه (ضمير أكما) قال بجواز ذلك (في

التسهيل) ؛ (كمررت بالضارب الرجل والشماتمه) : نأغترف وصل ال
 بالشاتم لانه اضيف الى ضمير يعود الى ما وصل به ال اعني الرجل ،
 (ومنع المبرد هذه الصورة ، وعلل جواز هذه الصورة على رأي الجمهور
 بان الضمير العائد الى ما فيه ال بمنزلة ومنع التنزيل المبرد) وجوز
 الفراء اضافة ما فيه ال الى المعارف كلها (تنزيلا لبقية المعارف منزلة
 المعرف بال (كالضاربك ، والضارب زيد) ، (بخلاف الضارب رجل
 لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة لكونها على خلاف المعهود من الاضافة
 اذ المعهود اضافة النكرة الى المعرفة (وقد استعمله) اي الاضافة الى
 المعرفة غير المعرف بال (الامام الشافعي في خطبة رسالته فقال) :
 (الجاعلنا من خير امة اخرجت للناس) ؛ فاضاف الجاعل الى ضمير
 المتكلم فيدل استعماله على صحة ما جوزه الفراء ان قلنا بانه من العرب
 الموثوق بعربييتهم الذين يستشهد بكلامهم في اثبات القواعد ، وفيه تأمل
 لما حكاه ابن هشام في المغني عن القاضي ابي يوسف وهذا نصه (كتب
 الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف يستلئه عن قول القائل :

فان ترفقي ياهند فالرفق ايمن وان تخزقي ياهند فالخرق اشأم

فانت طلاق والطلاق عزيزمة ثلاث ومن يخزق اعق واظلم

فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلث واذا نصبها ، قال ابو يوسف فقلت
 هذه مسئلة نحوية فقهية ولا امن للمخطاء ان قلت فيها برائي ا ، فاتيت
 الكسائي وهر في فراشه فسئلته ! فقال ، ان رفع ثلثا طلقت واحدة لانه قال ؛
 انت طلاق ثم اخبر ان الطلاق التام ؛ ثلث ، وان نصبها طلقت ثلاثا لان
 معاها انت طلاق ثلثا ؛ وما بينهما جملة معترضة ، فكنتبت بذلك الى الرشيد ،
 فأرسل الي بجوائز فوجهت بها الى الكسائي (انتهى فيعلم من هذه الحكاية

ان ، الامامة شيء والعلم بالقواعد اللغوية شيء آخر ، ولا تلازم بينهما فتأمل ؟

والرابع ؛ ما ذكره بقوله (وكونها اي ال في الوصف) اي في المضاف (فقط كاف ان وقع) الوصف المضاف مثنى نحو مررت بالضاربي زيد ، والضاربي رجل

والخامس ؛ ما ذكره بقوله (او وقع) الوصف المضاف (جمعا سبيله اي سبيل المثنى اتبع بان كان جمع سلامة نحو ؛ مررت بالضاربي زيد ، والضاربي رجل) ، وعلل هاتان الصورتان بان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما قيل بذلك في : المقيمي الصلوة على قرآنة النصب فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء مما اشترط في الصور السابقة ، ولا يخفى ان هذا التعليل عليل لوجهين :

الاول ؛ ان حذف النون في غير الاضافة لطول الصلة لا يقتضى ان يكون الحذف في الاضافة أيضا لذلك .

والثاني ؛ ان الجمع بين ال والاضافة حاصل حال الاضافة ولا دخل لحذف النون للاضافة او لطول الصلة في جواز ذلك ، فالاولى ان يعمل هاتان الصورتان بما علل به الصورة الاولى بان يقال ان التخفيف المقصود من هذه الاضافة قد حصل فلا حاجة الى تخفيف آخر من حذف التنوين او اللام فلا مانع من دخول ال على المضاف في الصورتين .

مسألة - حكم جمع المكسر وجمع المؤنث حكم المفرد فيما ذكر في الصور الثلاث المتقدمة .

وقد اشرنا ان المثنى لا مكسر له فهو صحيح وسالم دائماً .

(وربما اكسب ثان) اي المضاف اليه (اولا) اي المضاف وبعبارة

اخرى قد يكتسب المضاف عن المضاف اليه امورا وهي احد عشر :
الاول والثاني : ما ذكره بقوله (تأنيثا وتذكيرا ان كان الاول) اي
المضاف (لحذف موهلا اي اهلا) بان لا يختل المعنى بحذفه (نحو : كما
شرقت صدر القناة من الذم ؛ فاكسب القناة المؤنث المصدر المذكر
التانيث لما اضيف) الصدر (اليه) أي لاضافة الصدر الى القناة ، ولذا
جيء بالفعل المسند الى الصدر مؤنثا لكسب المصدر المذكر التانيث من القناة المؤنث ،
(ونحو : رؤية الفكر ما يؤل له الامر معين على اجتناب التواني ؛ فاكسب
الفكر المذكر رؤية المؤنث التذكير لما اضيف) الرؤية المؤنث (اليه)
اي الى الفكر المذكر ، ولذا جيء بالخبر المشتق لرؤية المؤنث مذكرا ،
ولولا الكسب لكان الواجب تأنيث الخبر لوجوب مطابقة الضمير المستتر
في الخبر للمبتدئ (وخرج بقوله ان كان لحذف موهلا ما) أي مضاف
(ليس اهلا له) أي للحذف (بان يختل) معنى (الكلام لو حذف)
المضاف (فلا يكسبه) اي فلا يكسب الثاني اي المضاف اليه الاول
اي المضاف « ما ذكر » اي التانيث والتذكير « كقام غلام هند » فلا
يكسب هند الغلام التانيث لأن الغلام ليس اهلا للحذف لان المعنى
يختل بحذفه اذ المقصود من الكلام اثبات القيام للغلام لا لهند وهو
واضح ، « و » نحو « قامت امرئة زيد » فلا يكسب زيد الامرئة التذكير
لان الامرئة ليس اهلا للحذف اذ المقصود من الكلام اثبات القيام
لامرئة زيد لا لزيد نفسه ، واما المثالان المتقدمان فعلاقة الجزء والكل
وعلاقة الملازمة المجوزتان للتجاوز صحتهما اذ يصح ان يقال شرقت
القناة من باب الاسناد ما للجزء الى الكل ، وكذلك يصح ان يقال
الفكر فيما يؤل له الامر معين من باب اسناد ما للجزء الى الملزوم .

الثالث ! التخصص وقد مر في هذا الباب .
 الرابع ! التعريف وقد مر ايضاً في هذا الباب .
 الخامس ! ازالة القبح وقد مر ايضاً في هذا الباب .
 السادس ! التخفيف كذلك .
 السابع ! الظرفية نحو قوله تعالى : تؤتي اكلها كل حين ، فاكتسب كل الظرفية من حين .
 الثامن ! المصدرية نحو جد كل الجد وقد مر في باب المفعول المطلق .
 التاسع ! وجوب التصدر وقد مر في باب المبتدأ والخبر .
 العاشر : الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد بناء على اعراب الجزء الثاني . هينئذ وقد اشير اليه سابقاً في باب العلم عند قوله !
 وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا
 واستشكل في ذلك بان خمسة عشر ونحوه عند من يضيفه معرب مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني تقول ! هذه خمسة عشر ! بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني .
 الحادي عشر ! البناء وسيجيء عن قريب في هذا الباب في قوله !
 وابن او اعرب ما كاد قد اجرى واختر بنا متلو فعل بنيا
 وزاد في حاشية المختصر نقلا عن الرضي كسب المضاف عن المضاف اليه الجمعية في قول الشاعر حزنن الى اللحم .
 « ولا يضاف اسم لما اتحد به معنى » اي مصداقاً وان اختلفا مفهوما
 « فلا يضاف اسم لمرادفه » كليت واسد فلا يقال ليت اسد بالاضافة ،
 « ولا » يضاف ايضاً « موصوف الى صفته » فلا يقال رجل كريم بالاضافة ،
 « ولا » يضاف ايضاً « صفة الى موصوفها » فلا يقال كريم رجل بالاضافة
 « لان المضاف يتعرف بالمضاف اليه او يتخصص بالشيء لا يتعرف ولا

يتخصص الا بغيره ، وبعبارة اخرى لا فائدة في الإضافة المذكورة مثلا اذا قيل رأيت ليث اسد بالإضافة لا يفيد الا ما يفيد رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واطافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واطافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه ، هذا في التكرة واما في المعرفة فلان الإضافة فيها من قبيل تحصيل الحاصل وذلك محال وباطل عند كل عاقل .

« واول موهماً ذلك اذا ورد نحو هذا سعيد كرز » حيث اضيف احد المترادفين الى الآخر فيؤل السعيد بالمسمى اي من له اسم فيصير عاما ونكرة لان المسمى يصدق على كل واحد من الرجال لكون كل واحد منهم مسمى باسم ولقب ثم يضاف الى كرز الذي هو لقب خاص وعلم لرجل معين فيتعرف المضاف التكرة بالمضاف اليه المعرفة ، وهذا مراده بقوله « اي مسمى هذا اللقب » فيصير حاصل معنى قولنا هذا سعيد كرز ان هذا الرجل المشار اليه مسمى وملقب بهذا اللقب كما يقال مثلا فلان ملقب بصدر الشريعة او يقال فلان مسمى بركن الدين ، والكرز له معنيان احدهما مشعر الدم وهو اللثيم ، وثانيهما مشعر بالمدح وهو الحاذق بالامور المجرب لها « و » اول ايضا نحو « مسجد الجامع » حيث اضيف في الظاهر الموصوف الى الصفة فيؤل هذا بان يقدر بين المتضايين لفظ اليوم او لفظ المكان حتى يكون المسجد مضافا لهذا المقدر لا الى الجامع ويكون الجامع صفة لهذا المقدر للمسجد فلا يكون الجامع مضاف اليه للمسجد ولا صفة له حتى يلزم اضافة الموصوف الى صفته وهذا مراده بقوله « اي مسجد اليوم الجامع او المكان الجامع » « و » اول ايضا نحو « مجرد قطيفة » حيث اضيف في الظاهر الصفة الى موصوفها فيؤل هذا بان يفرض ان مجردا لم يكن صفة القطيفة بل كان صفة لشيء محذوف وكان صالحا لان يكون قطيفة وغيرها كالحاتم يكون صالحا لان يكون فضة وغيرها ، فأضافوه الى قطيفة اضافة

بيانية بتقدير من ليين جنسها كما اضافوا خاتم الى فضة كذلك فليس
 اضافة جرد الى قطيفة من حيث انه صفة لها بل من حيث انه اسم
 مبهم اضيف اليها ليين ويخصص بها وهذا مراده بقوله « اي شيء جرد
 من قطيفة » وللبيانين فيه تاويل آخر اشار اليه التفتازاني في بحث
 تقديم المسند اليه .

« واعلم ان الغالب في الاسماء ان تكون سالحة للاضافة والافراد »
 كثوب و غلام و فرس ونحوها « وبعض الاسماء يمتنع اضافته كالمضمرات »
 واسماء الاشارة والموصولات واسماء الاستفهام والشرط غير اي في الثلاثة
 الاخيرة ، وانما لم تضاف هذه المذكورات لملازمة المضمرات واسماء الاشارة
 والموصولات للتعريف ولشباهة عامة المذكورات بالحروف والحرف لا
 يضاف وانما اضيفت اي لضعف الشبه فيها بما عارضه من افتقارها
 الى مفرد مضاف اليه كما تقدم في باب المعرب والمبني فتأمل ، واما
 ما نقل في اوائل الكتاب في باب الضمائر من اضافة بعض الضمائر
 عند بعض فلا يعتمد به في المقام « وبعض الاسماء يضاف الى المفرد »
 المقابل للجمله « ابدأ لفظاً ومعنى » فلا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ
 « كقصارى وحمادى » بمعنى الغاية « ولدى » بمعنى عند « وبيد » بمعنى
 غير « وسوى وعند وذي » بمعنى صاحب « وفروعه واولى » بمعنى
 اصحاب وكلا وكلتا واولات بمعنى صاحبات وامثلتها واضحة .

« وبعض ذا الذي ذكر انه يلزم الاضافة ، قد يلزمها » اي الاضافة
 « معنى فقط ويأتي لفظاً مفرداً » عن الاضافة اي مقطوعاً « عنها ككل
 وبعض واي » فالتنوين فيها عوض عن المضاف اليه كما تقدم في اوائل
 الكتاب عند قوله ا

بالجر والتنوين والندا وال
نحو وان كلا لما ليوفينهم اي وان كل واحد ونحو « فضلنا بعضهم
على بعض » اي على بعضهم ونحو « ايا ما تدعوا اي اي اسم .
(وبعض ما يضاف حتما) أي بعض ما يجب اضافته (امتنع ايلاته
) اسما ظاهرا فلا يليه الاضمير أي لا يضاف الا الى ضمير (حيث وقع)
اي كلما استعمل (كوحده) : فانه لا يستعمل الا مضافا الى ضمير سواء
كان ضميرا غائبا (نحو اذا دعى الله وحده ، او ضميرا مخاطبا نحو (وكنت
اذ كنت الهي وحدك) ، او ضميرا متكلما نحو (والذئب اخشاه ان مررت
به وحدي) ، ولفظ وحد مصدر قيل لافعل له كما ان : العمومة ،
والخثولة ، والابوة ؛ مصادر لافعال لها ، وفيل له فعل اذ يقال وحد
يحد وحدا ، ونحو ؛ (لي ؛ ويختص) (بضمير غير الغائب) اي المخاطب
(نحو لبيك اي اجابة بعد اجابة) اي اجيب بالسرعة أي انا مقيم
في طاعتك واجابتك (وهي عند سببوية مثنى شكلا لكن استعمل (للتكثير)
نظير ؛ ارجعوني ؛ في قوله تعالى رب ارجعوني فانه جمع شكلا استعمل
للتكثير في اللفظ كانه قبل ارجعني ارجعني مكررا ونظير ؛ كرتين ؛ في
قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي كرة بعد اخرى كثيرة
متكررة والحاصل ان المراد من شكل التثنية الدلالة على تكرار اللفظ
وتكثيره وليس المراد خصوصا الاثني بل المعنى اقيم على طاعتك واجابتك
كثيرا متتاليا متكررا ، واصله الب لك البابين حذف فعله وجوباسماعا
ثم اضيف الى الكاف بعد حذف الزوائد واصتغنى عن اللام بالاضافة ،
وقيل هو ثلاثي فلا زوائد فيه حتى تحذف فاصله لبيت لك لبين ؛
ففعل به ما ذكر الا حذف الزوائد ، (وعند يونس مفرد اصله لي بوزن

فعلى قلبت الفه ياء في الاضافة) الى الكاف (كانقلاب الف : لدى وعلى والى) ؛ بالاضافة نحو لديك وعليك واليك (ورد) يونس (بانه لو كان مفردا جاريا مجري ما ذكر لم تنقلب الفه ياء الا مع المضمر كلدي) وعلى والى (وقد وجد قلبها) ياء (مع) الاسم (الظاهر) (في البيت الآتي) والقلب في على واخويه علل بوجوه منها مافي المصباح قال والى حرف من حروف المعاني تكون لانتهاء الغاية الى ان قال واذا دخلت على المضمر قلبت الالف ياء وجه ذلك ان من الضمائر ضمير الغائب فلو بقيت الالف وقيل ذهب زيد الاء لالتبس بلفظ اله الذي هو اسم وقد يكرهون الالتباس اللفظي فيفرون منه كما يكرهون الالتباس الخطي ثم قلبت مع باقي الضمائر حتى يجرى الباب على سنن واحد وحكى ابن السراج عن سيبويه انهم قلبوا اليك ولديك وعليك ليفرقوا بين الظاهر والمضمر لان المضمر لا يستعمل بنفسه بل يحتاج الى ما يتوصل به فتقلب الالف ياء ليتصل بها الضمير وبنو الحارث بن كعب وخنعم بل وكنانة لا يقلبون الالف تسوية بين الظاهر والمضمر وكذلك في كل ياء ساكنة مفتوح ما قبلها يقلبونها الفا فيقولون الاك وعلاك ولداي الزيدان واصبت عيناه وقال في حرف العين واذا دخلت يعنى على على الضمير قلبت الالف ياء ووجهه ان من الضمائر الهاء فلو بقيت الالف وقيل علاه لا لتلبس بالفعل انتهى ، ونحو : (دوالي) ؛ وهو (كلي) في المعنى وفي الاحكام المذكورة (نحو دواليك أي تداولوا) بعد تداول اي تداولوا كثيرا متكررا أي نأخذ طاعتك أخذا بعد اخذ اي نطيعك كثيرا مكررا ، ونحو : (سعدي نحو سعديك أي سعدا بعد سعد) ، وقيل معناه اسعادا منك يارب بعد اسعاد أي اعانة منك يارب بعد اعانة اي اطلب منك الاعانة

على القيام بطاعتك .

ولا يستعمل سعديك الا تابعا للبيك ولكن يجوز استعمال ليك

بدون سعديك .

وجميع هذه المصادر مفعول مطلق يقدر فعلها من لفظها الا ليك
فانه لا فعل له فيقدر له فعل من معناه وقولنا اصله الب لك البابين
او لبيت ليين بيان لحاصل المعنى بمعنى انه لو كان له فعل لكان السب
او لبيت نظير قولنا في الامر لحاضر ان الضمير المستتر فيه انت بمعنى
انه لو تلفظ به لكان انت لا ان الضمير المستتر فيه هو نفس انت
وقد تقدم ذلك في اول الكتاب .

(وشذ ايلاء يدي للي) اي شذ اضافة لي الى الاسم الظاهر اعنى
يدي (في قول الشاعر فلي فلي يدي مسور ، وكذا) شذ (ايلائه)
ضمير غائب في قوله لقلت لبيه لمن يدعوني قاله في شرح التسهيل) .
ومما يجب اضافته الى المفرد الاسم المصاحب للقب عند البصريين اذا
كانا مفردين كما تقدم في باب العلم .

(والزموا اضافة الى الجمل اسمية كانت) الجملة (او فعالية حيث
واذ نحو جلست حيث جلس زيد) فأضيف حيث الى الجملة الفعلية
(ونحو) جلست (حيث زيد جالس) فأضيف حيث الى الجملة الاسمية
ونحو (واذكروا اذ كنتم قليلا) ونحو (اذ انتم قليل) فأضيف اذ
الى الجملة الاسمية ولا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث
(وشذ اضافة حيث الى المفرد في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا) بجر
سهيل وروى رفعه على انه مبتدأ حذف خبره اي سهيل موجود والاشهر
بناء حيث على التقديرين .

(وان ينون اذ) بان يقطع عن الإضافة (ويكسر ذالها) حين القطع عن الإضافة (لالتقاء الساكنين) اي الذال والتنوين فكسر الذال لدفع التقاء الساكنين او رفعه لأن الاصل فيما يحرك لالتقاء الساكنين هو الكسر وعلل ذلك بان الجزم في الافعال عوض عن الجر في الاسماء فلما ثبت بينهما التعارض واحتيج في التقاء الساكنين الى تعويض عن احد السكونين كان الكسر بذلك اولى فان خولف ذلك فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع في نحو عليكم اليوم مراعاة لاصلها اذ اصل هذه الميم الضمة كما بين في علم الصرف وكاختيار الضم في الهاء من عليه الله عافضة على التفتيح في اسم الجلالة لأن اللام من الاسم الكريم ترقق بعد الكسرة وتفخم بعد غيرها كما بين في علم التجويد والصرف (يحتمل اي يجوز افراد اذ) اي قطعها (عن الإضافة) لفظا (وجعل التنوين عوضا عما تضاف) اذ (اليه نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذا كان كذا فاذا باقية على بنائها لأن التنوين ليس للتمكن بل عوض عن المضاف اليه .

وقد تقدم في اول الكتاب ان حيث وجميع الاسماء اللازمة للإضافة الى الجمل مبنية اما لافتقارها الى الجملة المضاف اليها واما لتضمنها معنى حرف الأضافة لأنها وإن كانت في الظاهر مضافة الى الجملة لكنها في الحقيقة مضافة الى المصدر الذي تضمنته الجملة فأضافتها الى الجملة كلا اضافة فشابهت الغايات المقطوعة عن الأضافة لفظا فتضمنت معنى حرف الأضافة مثلها وقد يوجد في بعضها علة اخرى للبناء كالشبهاء الوضعية والتناسب ونحوهما فلا تغفل وسيجيء لهذا زيادة توضيح في بيان وجه بناء قبل وبعد .

(وما كاذ) معنى اي (في المعنى وهو كل اسم زمان مبهم ماض)
غير واجب الإضافة (كاذ اضيف الى الجملتين) الاسمية والفعلية (جوازا)
لا وجوبا (نحو حين جاء نبذ) فاضيف حين الى الجملة الفعلية . ونحو
(جئتك حين الحجاج امير) فاضيف حين الى الجملة الاسمية هذا اذا
كان المراد من حين ونحوه الزمان الماضي والا فيكون مشبها لا ذا فلا
يضاف الا الى الجملة الفعلية كما يأتي عن قريب .

(وابن على الفتح او اعرب ما كاذ قد اجري اما الاول) اي البناء
(فبالحمل عليها) اي على اذ وحاصله حمل المشبه على المشبه به (واما
الثاني) اي الاعراب (فعلى الاصل) لأن الاصل في الاسماء الاعراب
ولا تأثير للشبابة بغير مبني الاصل في البناء فتأمل ؟

(ولكن اختر بناء متلو اي واقع قبل فعل بنى) لما تقدم من ان
المضاف قد يكتسب البناء عن المضاف اليه وقيل ان البناء للمتناسب
وقيل لشبابة اسم الزمان حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التالية له
مفتقرة الى جملة اخرى لأن قمت الاول في قولك حين قمت لا يتم
الا بالثاني وقبل دخول حين كان تاما وقيل للاعتداد بالافتقار العارض
لتنزيله منزلة الاصل سواء كان المضاف اليه فعل (ماض او مضارع مقرون
بأحدى النونين) اي نون التأكيد ونون الاناث في هذا التعميم مع اشتراط
الماضوية في مشبه اذ نظر بل منع والتأويل خلاف الاصل فتأمل مثال
الواقع قبل فعل الماضي (نحو على حين الهى الناس جل امورهم) فبنى
حين على الفتح لوقوعه قبل فعل ماض وهو الهى واما مثال الواقع قبل
المضارع المقرون بأحد النونين فكقوله .

(لاجتذبن منهن قلبي تحلما) (على حين يستصبين كل حلیم)

فانه يروى يكسر حين على الاعراب وفتحه على البناء وهو الارجح
لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصين فانه مضارع مبنى على السكون
لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصيت فلانا اذا اعدته صبيا اي
جعلته في عداد الصبيان (والواقع قبل فعل معرب او قبل مبتدأ اعرب
وجوبا عند البصرين) لعدم المقتضى للبناء حينئذ من الافتقار الاصلي
والتناسب مع ان الاصل في الاسماء الاعراب (نحو هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم) برفع يوم بالضممة الاعرابية لما ذكر (وجوز الكوفيون
بناؤه واختاره المصنف فقال ومن بنى فلن يفند كقرائة نافع هذا يوم
ينفع) الصادقين بالفتحة البنائية .

قيل عود الضمير من الجملة الى اسم الزمان المضاف اليها نادر
وعلى ذلك بما تقدم انفا من ان اسم الزمان المضاف الى الجملة انما
هو مضاف في التقدير الى المصدر المثل به الجملة فكما لا يعود من
المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود ضمير من الجملة
المذكورة الى اسم الزمان المضاف اليها فان سمع عد ذلك نادرا ولعله
من النادر ما ورد في بعض الأدعية في الوضوء فتأمل .

(والزموا اذا اضافة الى جمل الأفعال فقط كمن اذا اعتلا ؛ اي
تواضع اذا تعاظم وتكبر) فاضيف اذا الى الجملة الفعلية اعني اعتلا
(واجاز الاخفش والكوفيون وقوع المبتدأ) والخبر (بعدها) اي
اجازوا وقوع الجملة الاسمية بعدها لانهم لا يرون اختصاص اداة الشرط
بالدخول على الجملة الفعلية بل يجيزون دخولها على الاسمية ايضا فقول
الشارح (ولم يسمع ونحو اذ السماء انشقت من باب وان احد من
المشركين استجارك) مصادرة واضحة لأن شرط المقيس عليه ان يكون

مسلمًا عند الطرفين وليس ههنا كذلك .

والمصادرة على اربعة اقسام :

احدها : ان يكون الدليل عين المدعي .

والثاني : ان يكون المدعي جزء الدليل .

والثالث : ان يكون المدعي موقوفا عليه صحة الدليل .

والرابع : ان يكون موقوفا عليه صحة جزء الدليل والكل باطل لاشتماله على الدور الباطل ودليل الشارح من القسم الاول وللمصادرة معنى آخر قريب مما ذكرنا يذكرونه في تقسيم المبادئ في المنطق بان المبادئ التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اي بديهية او مقدمات مأخوذة اي نظرية فالاولى تسمى علوما متعارفة والثانية ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة وان اخذها مع استنكار سميت مصادرة ومن هنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان تكون اصلا موضوعا بالنسبة الى شخص ومصادرة بالنسبة الى آخر .
وقال بعضهم انه لا خلاف بين الكوفيين وغيرهم في جواز وقوع المبتدء بعد اذا وانما الخلاف بينهما في خبره فالكوفيون يجوزون ان يكون اسما وغيرهم لا يجوزونه بل يوجبون كونه فعلا فيجوز في نحو اذا السماء انشقت عند الطرفين كون السماء مبتدء وانشقت خبره وفي نحو اجيئك اذا زيد قائم لا يجوز كون زيد مبتدء الا عند الاخفش والكوفيين واستدل الكوفيون بما جاء في كلام العرب من (نحو اذا باهلي تحته حنظلية) حيث وقع بعد اذا مبتدء ليس خبرها فعلا .
واجيب عن ذلك بانه (على اضمار كان كما اضمرت هي) اي كان (وضمير الشأن) اسمها (في قوله الي فهلا نفس ليلى شفيها) فقدر

بعد هلا كان مع ضمير الشأن اسمها وجعل جملة نفس ليلي شفيعها
خبرا لها لأن هلا حرف تحضيض مختص بالافعال كما يأتي في فصل
اما في قوله :

وبهما التحضيض مز وهلا الا الا واو لينها الفعلا

(فرع)

(مشبه اذا من اسماء الزمان المستقبل كاذا لا يضاف الا الى الجملة
الفعلية قاله في شرح الكافية نقلا عن سيبويه واستحسنه وقال)
المصنف بعد ما نقله عن سيبويه انه (لولا ان من المسموع) من كلام
العرب (ما جاء بخلافه) لكان كلام سيبويه حقا ولكن جاء في كلام
من هو خالق الفصحاء ما هو بخلاف ما نقل عن سيبويه (كقوله
تعالى يوم هم بارزون) فان يوم فيها مشبه اذا لأن المراد به يوم القيمة
وهو مستقبل (انتهى) كلام المصنف في شرح الكافية (واجاب ولده)
اي ابن الناظم ناصر لسيبويه رادا لأبيه (عنها) أي عن الآية (بانها
نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي وحينئذ فاسم الزمان
يعنى يوم (فيه) اي في قوله تعالى (ليس بمعنى اذا بل بمعنى اذوهي)
اي اذ (تضاف الى الجملتين) وكذا مشبهها فكلام الناظم باطل وقول
سيبويه حق . الى هنا كان الكلام في مشبه اذا من حيث الجملة التي
يضاف هو اليها واما الكلام في مشبه اذا من حيث اعرابه وبنائه
فاعلم انه (قال ابن هشام ولم ار من عرّح بان مشبه اذا كمشبه
اذ يبنى) اذا وقع قبل فعل مبني (ويعرب) اذا وقع قبل فعل معرب
(بالتفصيل) الذي ذكر في (السابق) والحال ان (قياسه) اي مشبه اذا
(عليه) اي على مشبه اذ (ظاهر) فمقتضى القياس جريان التفصيل

المذكور في مشبه اذا أيضا (ومنه) اي من مشبه اذا قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين لأن المراد به) اي باليوم الزمان (المستقبل) اعنى يوم القيمة (انتهى) كلام ابن هشام (قلت) ان ما ادعاه ابن هشام من كون يوم في الآية مشبه اذا باطل لانه (قد تقدم) انفا (نقلا عنهم الاستدلال به) أي باليوم في الآية (على مشبه اذاى لانه ما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي لاسيما في اوله) اي في اول الآية ذكر (قال بلفظ الماضي) وهو قرينة واضحة للتزويل ليحصل التناسب بين اجزاء الآية ورعاية التناسب مما هو كالواجب في فصاحة الكلام وبلاغته كما ثبت في محله .

(لمفهم اثنين لفظا ومعنى) بان يكون موضوعا لاثنين ودالا عليهما صريحا (او معنى فقط) بان لا يكون موضوعا لاثنين ولا دالا عليهما الا بنحو من التأويل والعناية (معرف بلا تفرق بعطف اضيف كتسا وكلا مثال ما دل على اثنين صريحا) نحو جائي كلا الرجلين) وكذلك نحو كلاهما ومثال ما دل على اثنين بالتأويل نحو قوله :

ان للخير وللشر مدى (وكلا ذلك وجه وقيل)

فلفظ ذلك مفرد لكنه مثنى معنى لانه مشار به الى اثنين وهما الخير والشر بتأويلهما بما ذكر اي كلا من الخير والشر (ولا يضافان لمفرد) غير مؤل بمفهم اثنين (ولا لمنكر) ولو كان مفهم اثنين صريحا (خلافا للكوفيين ولا لمفرد) بالعطف (وشذ كلا اخى وخليلي واجدى عضدا) حيث اضيف كلا الى مفهم اثنين مفرد بالعطف .

(ولا تضاف لمفرد معرف ايا) مطلقا سواء كان استفهامية او غيرها (بل اضيفها الى مثنى او مجموع مطلقا) سواء كان كل من المثنى والمجمع

معرفة او نكرة (او مفرد منكر وان كررتها) اي الاستفهامية (فاضف
 الى المفرد المعرف نحو ابي وايبك فارس الاحزاب) فاضيفت اي
 الاستفهامية الى المفرد المعرف لانها تكررت (او ان تنو الاجزاء) اي
 تقدر بعد اي لفظ اجزاء حتى يكون اي مضافا الى هذا المقدر (فاضفها
 اليه) اي الى المفرد المعرف في الظاهر والا ففي الحقيقة مضاف الى
 الجمع وهذا الحكم يختص بغير اي الصفية (نحو اى زيد حسن اي اى
 اجزائه) حسن اوجهه ام رأسه ام عنقه وهكذا وحاصل الكلام في
 المقام ان المضاف اليه ستة اقسام لانه اما معرفة او نكرة وكل واحد
 منهما اما مفرد او تثنية او جمع واي اربعة اقسام الاستفهامية وقد مضى
 حكمها من أنها تضاف الى خمسة من الاقسام الستة ولا تضاف الى
 واحد منها وهو المفرد المعرف الا اذا تكرر اي او ينوي اجزاء المضاف
 اليه المفرد المعرف وقد بين ايضا ان غير الاستفهامية ايضا لا تضاف
 الى المفرد المعرف واما حكم غير الاستفهامية بالنسبة الى المضاف اليه
 غير المفرد المعرف فقد ذكره المصنف بقوله (واخصص بالمعرفة مع
 اشتراط ما سبق) من ان اي مطلقا لا تضاف الى المفرد المعرف (موصولة
 ايا فلا تضيفها) اي الموصولة الى نكرة سواء كان مفردا او مثني او جمعا
 (خلافا لابن عصفور) فانه يجوز اضافة الموصولة الى النكرة ايضا اما عند غيره
 فلا تضاف الا الى المثني والجمع المعرفتين مثال الجمع المعرفة (نحو ايهم اشد)
 في كونها في الآية موصولة ككلام مضى في باب الموصولات ومثال المثني
 المعرفة اكرم ايها اعلم فتأمل ؟ والسر في عدم اضافة الموصولة الى
 النكرة انها معرفة واطافة المعرفة الى النكرة غير معقول معنى فلا تضاف
 لفظا (وبالعكس اي الصفة والحال) اي اذا كان اي صفة او حالا

(فلا يضافان) حينئذ (الا الى النكرة كمررت بفارس اي فارس) هذا مثال للصفة وانما اضيف الى النكرة لأن نعت النكرة يجب ان يكون مثله ليحصل المطابقة (و) مثال الحال مررت (بزيد اي فارس) وانما اضيف اي الى نكرة لوجوب كون الحال نكرة ومعنى اي فارس في الصورتين كامل في الفروسية و اي معرب في الصورتين (وان يكن اي شرطا او استفهاما فمطلقا سواء اضيف الى) (مثنى) او جمع معرفة دون مفرد معرفة لما ذكر (او نكرة) مفردا كان او تثنية او جدما (كمل بها الكلام) والحاصل ان اي الشرطية تضاف الى جميع الاقسام الستة الا المفرد المعرف وكذا الاستفهامية كما ذكره الشارح في اول البحث في اي مثال الشرطية المضاف اليه مثنى معرفة (نحو ايما الاجلين قضيت) فلا عدوان ، ومثال المضافة الى جمع معرفة اي الرجال ياتيني فله درهم ومثال المضافة الى نكرة مفرد اي رجل جاني فله درهم ، ومثال التثنية اي رجلين اكرماني فلهما درهم ومثال الجمع اي رجال جاثوني فلهم درهم ، هذا في الشرطية واما الاستفهامية فمثال المضافة الى المفرد النكرة نحو (فباي حديث) ومثال المضافة الى المثنى المنكر اي رجلين جاءا ، ومثال المضافة الى الجمع المنكر اي رجال جاءوا ، ومثال المضافة الى المثنى المعرفة اي الرجلين عادل ومثال المضافة الى الجمع المعرفة ايكم ياتيني بعرشها واي الرجال المهذب .

(فرع)

(اذا اضيف اي الى مثنى معرفة) وكذا الجمع المعرفة (افرد ضميرها) كما مثلناه مفصلا ، (او) اضيف (الى نكرة طوبق) كما مثلناه ايضا مفصلا والوجه في ذلك ان المراد من اي في صور الاضافة الى المعرفة

واحد من افراد المضاف اليه لا جميع الافراد كما هو كذلك في كلا
 وكتنا اذا اضيفا الى الاسم الظاهر نحو كتنا الجنة اتت اكلها فان المراد
 واحدة من الجنة على البديل بمعنى ان هذه اتت وتلك اتت
 فحصل اكل من هذه واكل من أخرى بخلاف صور الإضافة الى النكرة
 فان المراد منه حينئذ مجموع المضاف اليه كما هو كذلك في كلا وكتنا
 اذا اضيفا الى الضمير نحو الزيدان كلاهما عادلان وبعبارة اوضح اذا
 قلت كلا الرجلين اعطاني درهما معناه ان كل واحد منهما اعطاك درهما
 فحصل درهماً واذا قلت زيد وعمرو كلاهما اعطاني درهما معناه انه
 حصل لك درهم واحد وقس عليه اي فانه اذا اضيف الى معرفة معناه
 التعميم في مادة المضاف اليه واذا اضيف الى نكرة المراد التعميم في هيئة المضاف
 اليه وقد مر في اوائل التعليقة اشارة الى ذلك فراجع .

(والزموا اضافة لدن وهو ظرف لاول غاية) اي مسافة (زمان)
 نحو انتظرته لدن صباح يوم الجمعة (او مكان) نحو من لدن حكيم
 وهو (مبني) لتضمنه معنى من الابتدائية ولذا قد تظهر من كالمثال
 الثاني كاسم لا التي لنفى الجنس قد تظهر معه من الجنسية كما تقدم
 في بابه وقال الازهري علة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد
 وهو الظرفية وعدم التصرف انتهى ويويده ما في المصباح وهذا نصه لدى
 اسم جامد لاحتضانه في التعريف والاشتقاق فاشبه الحرف وبنائه في كل لغة (الا
 في لغة قيس فجر) المضاف اليه (وافرادها) اي قطعها عن الإضافة
 (ونصب غدوة بها) حين القطع عن الإضافة (على التمييز او التشبيه
 بالمفعول به او اضمار كان واسمها) على ان يكون نصب غدوة على
 الخبرية هذا النصب مع الاحتمالات الثلاثة الواردة (عنهم ندر) والمراد

بما ورد عنهم قول الشاعر :

وما زال مهري مزجر الكلب فيهم لدن غدوة حتى دنت لغروب
فروى غدوة في هذا البيت الوارد عن شاعرهم بالنصب فنصبها اما
على التميز بناء على تشبيهه نون لدن التنوين لانها تتغير وتحذف كالتنوين
كما يأتي في بيان لغاتها فشابه لدن الاسم المبهم بالتنوين فنصب غدوة
على التميز او على التشبيه بالمفعول به لأن نون لدن تثبت تارة وتحذف
اخرى فشابهت لدن اسم الفاعل فانه قد يضاف فيحذف منه التنوين
وقد لا يضاف فيثبت تنوينه بل قال بعضهم ان نون لدن زائدة كالتنوين
في اسم الفاعل فنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به في ضارب زيدا،
او على اضمار كان واسمها والتقدير لدن كان الوقت غدوة وقد مر نظيره
في باب الافعال الناقصة عند قوله :

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا اذا اشتهر
وهو قوله : من لدشو لا فالى اتلائها : اي من لدن كانت شولا
وعلى هذا فنصب غدوة ليس بلدن بل بكان المقسرة فقي قول الناظم
مساحة فلا تغفل وليعلم ان في لدن عشر لغات :
الاولى ، والثانية ، والثالثة بالحركات الثلاث في الدال مع فتح اللام
وسكون النون ،

- الرابعة : بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون .
- الخامسة : بالضبط المذكور وضم الدال .
- السادسة : بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون .
- السابعة : والثامنة لد ولد بفتح اللام فيهما وضم الدال في الاولى
وسكونها في الثانية .

والتاسعة : لد بضم اللام وسكون الدال .
والعاشرة : لت بفتح اللام وأبدال الدال تاء فتلك عشرة كاملة
ومن هنا يصح دعوى بعضهم ان بناء لندن لمشابتها الحرف في بعض
لغاتهما فحمل الباقي على ذلك البعض .

(وكذا) ندر (رفعها) اي رفع غدوة (على اضمار كان) تامة
ورفعها على الفاعلية (كما حكاه) اي الرفع (الكوفيون) وقيل رفعها
على التشبيه بالفاعل اي تشبيه غدوة بزید في قائم زيد .

(ويعطف على غدوة المنصوبة بالجر لانه) اي الجر (محلها) ولان
القياس يقتضى جرهما ، ولان النصب فيها نادر (وجوز الاخفش النصب
قال المصنف وهو) اي نصب المعطوف (بعيد عن القياس) .

وليعلم ايضا ان لندن اسم لمكان الحضور وزمانه كعند وتفترق عن
عند في سبعة امور :

الاول : انها ملازمة لمبدء الغايات اي المسافات الزمانية والمكانية
كما اشرنا اليه وعند غير ملازمة لذلك ومن ثم يتعاقبان على شيء واحد
فيصح ان يقال جئت من عند زيد كما يصح ان يقال من لندن زيد وقد
اجتمعا في قوله تعالى اتيناك رحمة من عندنا وعلمانا من لدنا علما
ولو جيبى بعند فيهما أو بلندن لصح ذلك ولكن ترك دفعا للتكرار وانما
حسن تكرر لدى في وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما هذا اذا كان
المراد معنى الابتداء والا فلا يجوز الا اتيان عند فيجوز جلست عند
زيد ولا يجوز جلست لندن زيد لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : ان الغالب في لندن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قائل
حتى انها لم تأت في التنزيل منصوبة وجر عند بمن غير غالب .

الثالث : انها مبنيّة الا في لغة قيس وقد تقدم .

الرابع : انها قد تضاف الى الجملة نحو لندن شب حتى شاب

سود الذوائب .

الخامس : جواز قطعها عن الإضافة كما في صورة نصب غدوة رفعها

وقد تقدم .

السادس : انها لا تستعمل الا فضلة .

والسابع : ان لندن تستعمل فيما هو ظاهر فلا يقال لندن زيد مال الا

اذا كان المال ظاهرا وعند يستعمل في الظاهر والغائب تقول عند زيد

مال سواء كان المال حاضرا او غائبا .

(و) مما يلزم اضافته لفظة (مع) وهو (اسم لمكان الاجتماع

ولهذا تقع خبرا عن الذوات نحو والله معكم (او وقته) اي وقت

الاجتماع نحو جئتك مع العصر ، وهو (معرب) لانه ثلاثي الوضع

كاب واخ ويد ودم حذف لامها لالتقاء الساكنين مع التنوين واما مع

الإضافة فمالتخفيف او لقيام المضاف اليه مقامها وقيل انها ثنائي الوضع

واعربت لمعارضة الإضافة (الا في لغة ربيعة فيقولون مع بتسكين العين

فيها بناء وهو) اي سكونه بناء (قليل) الاستعمال (وقال سيبويه

ضرورة ومنه) اي من استعمال السكون (فريشى منكم وهو اي معكم

ونقل في هذه الحالة) اي في حالة بنائها على السكون (فتح وكسر

لعينها لسكون يتصل بها) ففي نحو جئتك مع العصر يجوز فتح العين

وكسرها (مستند الاول) اي الفتح (الخفة و) مستند (الثاني الاصل

في التقاء الساكنين) وقيل الفتح لاستصحاب الاصل لأن العين في الاصل

كانت مفتوحة وقيل لاتباع العين الميم .

هنا (تمة لانتفك مع عن الاضافة الا) اذا وقعت (حالا) فتكون
 حينئذ (بمعنى جميع) الاحسن ان يقول بمعنى جميعا (كقوله) :
 (بكت عيني اليسرى فلما زجرتها عن الجهل بعد الحلم اسبلتنا معا)
 فمعنا حال عن ضمير اسبلتنا اي اسبلتنا جميعا ، وتستعمل معا للمجموعة
 كما تستعمل للثنتين نحو :

وافنى رجالي فبادوا معا فأصبح قلبي بهم مستفزا
 (واضمم بناء وفاقا للمبرد غير : ان عدت ماله اضيف حالكونك
 ناويا معنى ما عدم ، قال في شرح الكافية) انما بنى غير في هذه الحالة
 (لزوال) الاضافة (المعارض للشبه) بالحرف (المقتضى للبناء وهو)
 اي الشبه المقتضى للبناء عدم (الاستقلال بالمفهومية) لشدة الابهام فيه
 بحيث لا يتعرف بالاضافة كما تقدم في بابها ، وقيل الشبه هو شبهها
 بالغايات في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه (قلت وهي
 نظيره اي فيأتي في هذه) اي في : غير : (ما قلته) اي في : اي :
 وقد تقدم في باب الموصولات عند قوله :

اي كما واعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضميرا نحذف
 (وهو) اي ما قلته فيها (وجود هذه العلة) اي الشبه مع زوال
 المعارض (فيما اذا لم ينو المضاف اليه مع قولهم باعرابها) اي : غير
 (حينئذ) اي حين اذا لم ينو المضاف اليه كما سيأتي التصريح بأعرابها
 من الشارح حيث يقيد قول الناظم :

واعربوا نصيبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا
 بقوله وقبله (فالاحسن ما ذهب اليه الاخفش من كونها معربة في
 هذه الحالة ايضا كحالاتها الثلاثة الاخرى وهي ما اذا لم ينو المضاف

إليه أصلا الذي استشكل به الشارح ، وما إذا نوى المضاف دون لفظه
وما إذا ذكر المضاف إليه كما اجمعوا على أن فتحها في هذه الحالة
التي قيل بينهاها على الضمة بدون التنوين (مطلقا) سواء كان الفتح مع
التنوين أو بدونه (وضمها مع التنوين الذي هو قليل حركتها اعراب)
والحاصل أن غيره في هذه الحالة أي حالة حذف المضاف إليه ونية معناه أما
مضمومة أو مفتوحة وفي كل من صورتين أما مع التنوين أو بدونه
وهم قد اجمعوا أنها في ثلاث صور منها معربة وهي إذا كانت مفتوحة مع
التنوين ، وإذا كانت مفتوحة بلا تنوين ، وإذا كانت مضمومة مع
التنوين فبقيت صورة واحدة وهي إذا كانت مضمومة بلا تنوين فالاحسن
أن يقولوا بأعرابها في هذه الصورة أيضا لما استشكله الشارح حتى تصير
في جميع صور هذه الحالة معربة كحالاتها الثلاثة الأخرى .

(وشرط ابن هشام لجواز حذف ما يضاف إليه أن يقع بعد ليس :
نحو قبضت عشرة ليس غير) فيحتمل أن تكون منصوبا خبرا لليس واسمها
مستتر فيها (أي ليس المقبوض غير ذلك) ويحتمل أن يكون اسما لليس
وخبرها محذوف بقرينة قبضت (أي ليس غير ذلك مقبوضا) ولكن هذا
الاحتمال مناف لما تقدم في باب الاستثناء وغيره من أن أفعال الاستثناء
اسمها يجب أن يكون ضميرا مستترا فيها فتأمل ؟

(وذكر ابن السراج في) كتاب (الاصول وغيره وقوعها بعد لا نحو
قبضت عشرة لا غير بالبناء على الضم ، ثم بناؤها سواء وقعت بعد
ليس أو لا (على الحركة لأن لها أصلا في التمكن ولولاه) أي لو لم
يكن لها أصل في التمكن (لم يفارقها البناء) والحال أنها معربة في أكثر
الحالات كما تقدم آنفا ، (وكانت) الحركة في حالة البناء (ضمة لثلاث

يلتبس (حالة (الاعراب) بحالة (البناء) لانها في حالة الاعراب اما مضمومة مع التنوين فالتنوين فارق واما مفتوحة مع التنوين فالتنوين أيضا فارق واما مفتوحة بلا تنوين او مكسورة كذلك فان بنيت على الفتح او الكسر تلتبس حركة البناء بحركة الاعراب (قاله في شرح التسهيل) .

(وخرج بقوله) اي الناظم (ان عدمت . . . الخ) صورتان من الصور الثلاث الباقية :

الاولى : (ما اذا لم يعدم المضاف اليه) نحو قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر .

(و) الثانية : (ما اذا عدم) المضاف اليه (ولم ينو) بأن صار نسيا منسيا (فانها حينئذ معربة) نحو قبضت عشرة ليس غيرا او غير: بالتنوين ولكن سيأتي ان ابن هشام قال ما اظن نصبها موجودا ، (وسيأتي تصريحه بهذه الحالة) في قوله : واعربوا نصباً . . . الخ مع زيادة قول الشارح وقيله .

واما الصورة الثالثة : من الصور الثلاث الباقية فقد بين اخراجه بقوله : (وكذا اذا نوى لفظه دون معناه) : اي نوي لفظه عندما نوي معناه اي نوي اللفظ والمعنى معاً فانها حينئذ معربة (كما قاله في شرح الكافية وأخرجه) اي غير اذا نوي اللفظ والمعنى معا (تقييدي المنوي) المقهوم من ناويا (بالمعنى) لان الشارح قال بعد ناويا في النظم : معنى .

(قبل كغير في جميع ما تقدم) من البناء في بعض الحالات والاعراب في اخرى وغيرهما (فيبنى على الضم اذا حذف ما يضاف اليه ونوى

معناه نحو الله الامر من قبل ومن بعد) وتسمى هذه الظروف غايات لان غاية الكلام وآخره كانت ما اضيف اليه فلما حذف المضاف اليه صرن غايات ينتهى بها الكلام وعبر بعضهم بدل الكلام بالكلمة فقال واذا بنيت الظروف تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته ؛ انتهى وانما هذه التسمية فيما لم يعوض عن المضاف اليه التنوين واما اذا عوض عنه التنوين ككل وبعض واذا فالغاية حينئذ هو المضاف اليه المحذوف لانه لوجود عوضه كالمذكور او العاية نفس العوض اعني التنوين . واختلفت ايضاً عباراتهم في بيان علة بناء هذه الظروف فقال بعضهم وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من دون معارض للشبه من ظهور الاضافة التي هي من خواص الاسماء وقال بعض آخر انما بنيت لافتقارها الى المضاف اليه معنى وقال بعض آخر انما بنيت لمشايتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف وقال بعض آخر في بيان علة البناء ان الفرق بين هذه الظروف مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة متوناً مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكور في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لا تستحق الاعراب . لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبنى وهو ان يكون افتقارا متصلاً الى الجملة لانا نقول ذلك ضابط للبناء الواجب اللازم للكلمة وبناء هذه الظروف ليس كذلك .

قيل انما تبني هذه الظروف فيما تبني اذا كان المضاف اليه معرفة
والافتعرب كسائر الحالات ، فان قلت الاحتياج الى المضاف اليه
حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة
مع وجود ما فتقر اليه اعني صلتها ، قلت لأن ظهور الاضافة التي هي
من خواص الاسماء يرجع جانب الاعراب واما حيث واذ ونحوهما
فانها وان كانت مضافة الى الجملة بعدها الا ان اضافتها ك : لا اضافة
اذ الاضافة كما قلنا فيما تقدم في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل .
وانما بنيت هذه الظروف على الحركة للمفرق بين البناء الاصيل
والعارض ، وجعل الحركة الضم لما ذكر سابقاً اعني عدم الالتباس
ولجبران المضاف اليه المحذوف لانها لحقتها الوهن بحذفه فبنيت على
اقوى الحركات .

ويعرب قبل في ثلاثة مواضع :

الاول : ما ذكره بقوله : (دون ما اذا لم يحذف) ؛ أي اذا
ذكر المضاف اليه (نحو جئت قبل العصر) فقبل حينئذ معرب منصوب
بافتحة على الظرفية .

والثاني : ما ذكره بقوله : (او حذف ولم ينو) اي جعل المضاف
اليه نسياً منسياً نحو (فساغ لي الشراب وكنت قبلاً) ؛ فاعرب قبلاً
لانه حينئذ غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من
جملة الاسماء العاربية عن الاضافة فاعرب مثلها ونون لزوال المانع منه
اعني الاضافة .

والثالث : ما ذكره بقوله (او نوى لفظه) اي مع معناه فيعرب
حينئذ بلا تنوين لوجود المانع منه اعني الاضافة (نحو : ومن قبل

نادى كل مولى قرابة .

(والاحسن فيها أيضاً وفيما بعدها) يعنى (حسب واول ودون والجهات) وعل (ما اختاره الاخفش من الاعراب مطلقاً) حتى فيما اذا نوى معنى المضاف اليه من دون لفظه ووجه الاحسنية ما استشكله فى اى وقد تقدم .

(ومثلها) اى مثل غير (ايضاً بعد) فى جميع الاحكام المتقدمة (فتبنى وتعرب على التفصيل المتقدم) فالبناء (كالأية السابقة) يعنى لله الامر من قبل ومن بعد بضم قبل وبعد بغير تنوين وهما فى هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى المصدر المنوي معناه دون لفظه اى من قبل الغلب ومن بعده ، هذا اذا قدر المضاف اليه معرفة والا فهما نكرتان مخصصتان وقيل اذا كان المضاف اليه المقدر نكرة فهما معرفتان ووجهه غير ظاهر (و) مثال الاعراب فى حال الإضافة (نحو جئت بعد العصر) ومثال حذف المضاف اليه نسياً منسياً واعرابهما كقراءة بعضهم الآية السابقة بالجر والتنوين (و) مثال تقدير المضاف اليه لفظاً ومعنى واعرابهما هو انه (قرىء لله الامر من قبل ومن بعد) بالجر من غير تنوين على نية المضاف اليه لفظاً ومعنى اى من قبل الغلب ومن بعده .

- وقد يستعملان فى المكان نحو دار زيد قبل دار عمرو وبعد دار خالد .

(وكذا حسب) تبنى وتعرب على التفصيل المتقدم وان لم تكن من الظروف لانها بمعنى كاف او مكف وانما اجرى بجرى الظروف لشبهها بها فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة بل يحصل لها التخصيص

بها وان اضيفت الى معرفة حملا على ما هي بمعناه ولذا تقسح صفة
 للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا
 للمعرفة نحو هذا زيد حسبك من رجل ومن رجل في الصورتين تميز
 اي كافيا لك عن غيره وقد تستعمل استعمال الجوامد من دون اعتبار
 موصوف لها فلا تكون بمعنى الكافي او المكفي فتقع مبتدأ نحو حسبهم
 جهنم ونحو فان حسبك الله وقد يجز بالحرف نحو بحسبك درهم وبهذه
 الامثلة يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل لا
 تدخل على اسماء الافعال كما تقدم في باب المعرب والمبني عند قوله ؛
 وكنيابة عن الفعل بلا تأثير وكافتقار اصلا

سواء كانت العوامل لفظية او معنوية وقد يحدث فيها مع احد
 المعنيين المذكور معنى ؛ لا غير (نحو قبضت عشرة فحسب) اي لاغير
 وحسب حينئذ مبتدأ والفاء فيها للزينة كالفاء في فقط وهو مثال لحالة
 البناء (اي فحسي ذلك وهذا حسبك من رجل) مثال لصورة الاضافة
 والاعراب واما صورة حذف المضاف اليه نسياً منسياً نحو رأيت زيدا
 حسباً فاعربت حسباً ونصبها على الحالية كما سيأتي عن قريب .

(و اول) كذلك ايضاً لها حالات اربع فتبني وتعرب على التفصيل
 المتقدم (كما حكاه الفارسي من قولهم ؛ ابدء بهذا من اول) فحكاه
 الفارسي على ثلاثة وجوه .

الاول (بالضم) بلا تنوين (على نية معنى المضاف اليه) من
 دون لفظه اي من اول الامر .

(و الثاني) بالجر (مع التنوين) على نية لفظه (اي لفظ
 المضاف اليه مع معناه .

(و) الثالث (بالفتوح) من دون تنوين (على ترك نيته) اي المضاف اليه وجعله نسيا منسيا (و) على (منع صرفه للوزن والوصف) فتحصل من حكاية الفارسي ان اول قد ينصرف وقد لا ينصرف قال الرضي : وانما تظهر وصفية اول بسبب تأويله وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اي جريء فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعال ليس اسما صريحا كافكل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر الخفاء وصفيته كما مر يقال تركت له اولاً وأخيراً ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبنائه على الضم اذا كان مؤلّا بظرف زمان انتهى .

موضع الحاجة من كلامه اعلى الله في الجنان مقامه . ومراده بما مر ما ذكره بقوله لما لم يكن لفظ اول مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح يعني انه افعال من : وول : لا بما استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هي انما ظهر باعتبار المشتق منه كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره انتهى .

وبقوله يوجه ما ورد في بعض الزيارات المأثورة وابدء به اولاً ، وقال بعض المحققين له ثلاث استعمالات :

الاول : ان يكون صفة بمعنى اسبق فيكون افعال التفضيل ويفرق بمن نحو قوله تعالى وانا اول المؤمنين وهذه نظير الله اكبر وبالالف واللام ويشئ ويجمع ويؤنث تقول الاولان والاولون والاولائل والاولى والاوليان والاوليات والاول وله حكم تختص به دون افعال التفضيل

وهو انه اذا اضيف جاز حذف المضاف اليه وبني على الضم حملاً على قبل وبعد .

الثاني : ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع من الصرف .

الثالث : ان يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف وينصرف لانه لم يبق فيه الا الوزن كالفعل للردة وح مؤنثة اولة ، وقال بعض آخر : اعلم ان اول يصح ان يعتبر واقعاً على زمان مقدر بمعنى في فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرناً او منكرأ منونا كجئت اول الناس او اول اي في اول ازمة بجيء الناس او يضم كجئتك اول ، ويصح ان يعتبر صفة لموصوف به من زمان او غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال او غيره ومعناه متقدماً كجئتك اول او اول اي متقدمهم او متقدماً ورأيت اول اي شخصاً متقدماً فاول بهذا المعنى اوليته باعتبار عامله او غيره انتهى . فظاهر من جميع ما نقلناه ان اول قد لا ينصرف وقد ينصرف وينون كما في بعض الادعية الماثورة .

(و : دون) كذلك ايضاً فتبنى وتعرب على التفصيل المتقدم وهو ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه نحو جلست دون زيد اي اقرب مكان من مكان جلوس زيد .

وقد يستعمل دون في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو في الرياسة مثلاً او في الفضل مثلاً او نحوهما وقد يستعمل في مطلق التجاوز عن شيء الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الالهانة ونحو اعطيت زيدا دون بكر .

(والجهات الست ايضاً) كذلك تبني وتعرب على التفصيل المتقدم وهي (فوق ، وتحت ، وامام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، واسفل) قال الرضي : ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال ؛ فعد بعضهم يمين وشمال بما نحن فيه غير صحيح لأن كلام الرضى هو المرضى لانه نجم أئمة هذه الصناعة ، فمثال البناء (نحو ؛ ولم يكن لقائك الا من وراء وراء) بالبناء على الضم (وحكى الكسائي افوق تنام ام اسفل بالنصب) في كلا الطرفين على نية المضاف اليه لفظاً ومعنى (اي : افوق هذا) تنام ام اسفل هذا .

(و : عل : بمعنى الفوق) تبني بالضم اذا كانت معرفة بأن اريد بها علو شيء معين وحذف ذاك الشيء ونوى معناه دون لفظه (نحو واتيت فوق بني كليب من عل) اي من علوهم ، وكذا اذا كانت نكرة بأن اريد بها شيء مجهول نحو (كجلمود صخر حطه السيل من عل) اي حطه السيل من شيء عال ، وقال بعضهم في هذه الصورة انها معربة ولذا قال انها في البيت الثاني بكسر اللام .

(وفهم من ذكر المصنف لها جواز اضافتها لفظاً وبه) اي بجواز اضافتها لفظاً (صرح الجوهري) في كتاب صحاح اللغة قال فيه يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال (وخالفه) اي خالف الجوهري (ابن ابي الربيع) فقال انها لا تستعمل مضافة .

وعلى : في الاصل على او علو حذف لامها نحو يد ودم قال الرضي اذا بنيت على الضم حذف اللام اي الياء نسياً منسياً اذ لو قلت على استثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواتها واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادي

المعرفة المفرد يرشد اليه انتهى وقال بعض آخر لن اصلها علو حذفت
 الواو اعتباطا واجرى الاعراب والبناء على عينها التي هي اللام .
 (واعربوا نصبا وجرا كما تقدم ورفعا اذا ما نكر اي قطع عن
 الإضافة لفظا ونية قبلا : وما بعده) الى عل (و) ما (قبله) يعني
 (لسن ومع وغير) (قد ذكر وشمل ذلك) اي شمل هذا (على
 عل) فيلزم على هذا جواز اعرابها نصبا وجرا (وبه) اي بشمول
 هذا الحكم على : عل (صرح بعضهم) فقال بجواز نصبها وجرها ،
 لكن قال ابن هشام ما اظن نصبها موجودا وكذا قال في جواز اضافتها .
 (ثم هو) اي النصب (على الظرفية في قبل وما بعده الاحسب
 فعلى الحالية) ولكن (ذكر المصنف ان اسماء الجهات) الست (ما
 عدا فوق وتحت تتصرف تصرفا متوسطا) فعلى هذا يمكن ان يكون
 نصبها على غير الظرفية (وان دون تتصرف تصرفا نادرا) فهي ايضا
 يمكن ان تنصب على غير الظرفية .

(وما يلي المضاف) اي ما يقع بعد المضاف (اي المضاف اليه
 يأتي خلفاً عنه اي عن المضاف في الاعراب) فيعرب المضاف اليه
 باعراب المضاف (و) في (التذكير) فيجرب على المضاف اليه المؤنث
 احكام المذكر (و) في (التأنيث) فيجرب على المضاف اليه المذكر
 احكام المؤنث (وغيرها) اي في الافراد والتثنية والجمع وذى العقلية
 والتذكير وغير ذلك من الامور التي يحكم عليها العقل والذوق السليم
 وهذه الخلافة (اذا ما حذف) المضاف (نحو وجاء ربك) مثال
 لخلافة المضاف اليه عن المضاف في الرفع لان المضاف المحذوف كان
 فاعلا (اي امر) ربك او عذاب ربك او رسول ربك والتقدير

والاخير أحسن لأن الداعى الى تقدير المضاف ان نسبة المجرى الى الله تعالى مستحيلة لأنه من عوارض الاجسام وهو منزه عن ذلك والامر والعذاب من المعانى لا يتصفان بالمجرى الا مجازا (و) نحو (تجعلون رزقكم) مثال لخلافة المضاف اليه عن المضاف في النصب لأن المضاف المحذوف كان مفعولا لتجعلون وفي هذا المثال مضافان حذف كل واحد منهما تدريجا (اي بدل شكر رزقكم) فحذف البديل وخلف عنه الشكر في النصب ثم حذف الشكر وخلف عنه رزقكم اما خلافة المضاف اليه عن المضاف في الجر فغير معقول لكونها تحصيليا للحاصل ونحو (يستقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيل السلسل) مثال لخلافة المضاف اليه المؤنث عن المضاف المذكر في التذكير اذ بردى مؤنث عاد عليه ضمير المذكر المستتر في يصفق (اي ماء بردى وهو) اي بردى (نهر بدمشق) والفه للتأنيث ، ونحو (والمسك من ارد انها نافحة) مثال لخلافة المضاف اليه المذكر عن المضاف المؤنث في التأنيث اذا لمسك مذكر عاد عليه ضمير المؤنث المستتر في نافحة (اي رائحة) المسك ، ونحو (ان هذين حرام على ذكور امي) مثال لخلافة المضاف اليه التثنية عن المضاف المفرد في الافراد واذ عاد الى هذين ضمير المفرد المستتر في حرام (اي) ان (استعمال) هذين اي الذهب والحريير حرام على ذكور امي ، (و) نحو (تلك القرى اهلكناهم) يمكن ان يجعل مثلا لخلافة المضاف اليه غير العاقل عن المضاف العاقل في ذي العقلية بدليل عود ضمير جمع المذكر المختص بذوي العقول الى تلك القرى وهى من غير ذوى العقول وذلك لخلافتها عن الاهل وهم من ذوى العقول ، ويمكن ان

يكون مثالا لخلافة المضاف اليه المفرد عن المضاف الجمع في الجمعية بدليل عود ضمير الجمع الى تلك وهو مفرد ويمكن فيه اعتبارات آخر ظاهرة لا حاجة الى بيانها (اي اهلها) التقدير أهل تلك القرى فالمضاف اليه الذي خلف عن المضاف هو تلك ونحو (تفرقوا ايادي سبا) مثال لخلافة المضاف اليه المعرفة عن المضاف النكرة وهو مثل في التنكير لانه لا يتعرف بالاضافة فوق ايادي سبا وهو معرفة حالا للضمير في تفرقوا لخلافته عن مثل (اي مثلها) اي مثل ايادي سبا وقد ذكرنا هذا التوجيه في شرحنا على الصمدية في باب لا التي لنفى الجنس في قولهم قضية لا ابا حسر، لها فراجع حتى يتضح لك المرام في المقام ولا يعقل خلافة المضاف اليه المعرفة عن المضاف النكرة في التنكير اذ لا يعقل كون المضاف نكرة مع المضاف اليه المعرفة الا في الإضافة اللفظية والكلام ليس فيها .

وبشترط في هذه الخلافة ان لا يكون المضاف اليه جملة والا يمتنع حذف المضاف ح لان المضاف اليه لا يقبل الاعراب ولا سائر ما فيه الخلافة فتأمل .

والمضاف المحذوف قد يجعل نسيا منسيا بحيث لا يراعي في الكلام ولا يلتفت اليه أبدا بأن لا يعود اليه ضمير ولا يجري عليه حكم من أحكامه كقوله تعالى واسأل القرية فانه جعل الامل المحذوف مطروحا غير ملتفت اليه اصلا لا يعود الضمير اليه ولا بحكم آخر من أحكامه اللهم الا ان يقال ان السؤال المذكور في الآية من أحكامه لانه من أحكام ذوي العقول لا غيرهم ، وقد لا يجعل المضاف المحذوف نسيا منسيا بل يلتفت اليه في الكلام ويعتبر فيه حكم من أحكامه نحو قوله

تعالى أو كظلمات في بحر لحي يفشاه موج اى كذى ظلمات بالافراد
فحذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير في يفشاه ولو كان مطرحا
لقال يفشاها ، واجتمع الامران في قوله تعالى وكم من قرية اهلكتها
فجاءها بأسنا بيانا أو هم قائلون والتقدير وكم من أهل قرية ولم يلتفت
الى أهل اولاً فقال اهلكتها ثم التفت اليه ثانيا فأعاد ضمير الجمع الى
اهل وقال او هم قائلون .

وهيئة نكتة لا بد من التنبيه عليها وهي ان هذه الخلافة يطلق عليها
المجاز ، قال في المطول ؛ اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لتقلها
عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لتقلها عن اعرابها الاصلي الى
غيره ؛ وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو
الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه
قد نقل عن محله أعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك
الاتقال فيه وقد صرح بأن الجر في ليس كمثل مجاز والمقصود في فن
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه (أي الخطيب) حاول التنبيه على
الثاني اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف
الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال (اي الخطيب) وقد يطلق المجاز على
كلمة تغير حكم اعرابها والظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان
وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ
او زيادة لفظ ، فالاول كقوله تعالى وجاء ربك ، واسأل القرية ،
والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثل شيء ، اي جاء امر ربك لاستحالة
بجيء الرب ، واسأل اهل القرية للقطع بأن المقصود سؤال اهل القرية
وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر .

ان الحكم بالحذف هيئنا لأمر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقربة قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى اثمارك فالحكم الاصيلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاولى الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله سيء فالحكم الاصيلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة السكاف . . . الى ان قال وقال صاحب المفتاح ورأيت في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وقال فيه ايضا قال الشيخ في دلائل الاعجاز لم ترد اي الخنساء بالاقبال والادبار (في قولها في وصف الناقة انما هي اقبال وادبار) غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جملة لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الاقبال والادبار وليس اينما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرزول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد انتهى ما في المطول وهو شامل لنكات دقيقة مفيدة لاهل التحقيق والدقة والله الموفق وهو المستعان . (وربما جروا المضاف اليه الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف

ما تقدم وهو المضاف لكن لا مطلقا بل بشرط احد امرين :
 الاول ا (ان يكون ما حذف) اي المضاف المحذوف (مماثلا في
 اللفظ والمعنى لما) اي لمضاف مذكور (عليه قد عطف) هذا المضاف
 المحذوف .

والثاني : (او) يكون المضاف المحذوف (مقابلا له) اي لما عليه
 قد عطف .

(فالاول : نحو أكل امرء تحسبنا امرء ونار توقد بالليل نارا
 فأبقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على
 مماثله وهو كل المذكورة اي وكل نار ، وانما جعل نارا يجرورا بكل
 محذوفة ولم يجعل يجرورا بالعطف على امرء الاول لثلا يلزم العطف
 على معمولي عاملين مختلفين لان امرء الاول معمول لكل وامرء الثاني
 معمول لتحسبنا على انه مذوله الثاني ومفعوله الاول كل امرء قدم
 عليه لدخول الهمزة عليه فلو عطف نار الاول المجرور على امرء الاول
 وعطف نار الثاني على امرء الثاني لزم ان يعطف بحرف واحد شيئا
 على معمولي عاملين مختلفين وذلك لا يجوز لأن حرف العطف نائب عن
 العامل وعامل واحد لا يعمل جرأ ونصبا ولا يقوى ان ينوب عن
 عاملين .

(والثاني كقراءة بعضهم تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخوة)
 بجر الآخرة على حذف مضاف مقابل للمضاف المذكور (اي باقي
 الآخرة) ومقابلة الباقي والعرض الزائل مملومة لا تحتاج الى البيان
 (كذا قدره ابن ابي الربيع) .

(ويحذف الثاني) اي المضاف اليه (فيبقى الاول) اي المضاف

على حالة من ثلاث حالات :

الاولى : ان يبقى على ما كان يستحقه من اعراب وتنوين او بناء نحو من قبل ومن بعد : واخواتهما من الظروف المقطوعة عن الاضافة وقد تقدم مفصلا .

الثانية ان يبقى على اعرابه وينون عوضا عن المضاف اليه المحذوف نحو كلا ضربنا له الامثال ونحو فضلنا بعضهم على بعض وقد تقدم ايضا .
والثالثة : وهو المقصود ههنا ان يبقى (بلا تنوين كحالها اذا به يتصل اي يعرب بلا تنوين كما كان كذلك عند ذكر المضاف اليه لكن لا مطلقا بل (بشرط عطف على هذا المضاف) الذي يبقى (واطافة لهذا المعطوف على هذا المضاف) الباقي (الى مثل الذي له اضيفت الأولا كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها) فحذف ما اضيف اليه يد وهو : من قالها : وعطف رجل على يد واطيف رجل الى مماثل ما اضيف اليه يد وهو : من قالها (اي يد من قالها ورجل من قالها) وهذه المسألة شبيهة بباب التنازع ولذا قال بعضهم : ان المحذوف من الثاني لا من الاول وبعضهم كالشارح قال ان المحذوف من الاول لا الثاني ، وقال بعضهم : ان الاسمين مضافان الى من قالها فلا حذف في الكلام لان الاول ولا من الثاني وهذا نظير ما سيأتى في فصل احكام توابع المنادى في قوله :

في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وفتح او لا تصب فيجري جميع الاقوال في الاضافة هناك ههنا فراجع (وقد يأتي ذلك) اي بقاء المضاف اليه (من غير عطف) على المضاف (كما حكى الكسائي من قولهم افوق تنام ام اسفل) قد تقدم انفا ان

الشاهد في كلا الظرفين .

(فصل مضاف) لفظ فصل (بالنصب مفعول) مقدم عامله (اجز) في آخر البيت (شبه فعل صفة) وموصوفه (مضاف) الذي اضيف اليه لفظ فصل والمراد من شبه فعل ما يكون فيه معنى الفعل (اي مصدر واسم فاعل ما نصب ذلك المضاف عن المضاف اليه) متعلق بفصل وما في ما نصب (فاعل فصل مفعولا تمييز) للنسبة في نصب (او ظرفا) ايضا تمييز لا حالان كما زعم خالد (اجز) وحاصل (المعنى) انه (اجز ان يفصل) المعمول (الذي نصبه المضاف على المفعولية او الظرفية بينه) اي بين المضاف (وبين المضاف اليه) والمضاف مصدر او اسم فاعل وذكر الشارح للمسألة خمسة امثلة :
الاول : ان يكون المضاف المنفصل عن المضاف اليه مصدر والفاصل مفعولا للمضاف (كقراءة ابن عامر : قتل اولادهم شركائهم) بنصب اولاد وجر شركاء فانفصل المضاف وهو قتل عن المضاف اليه وهو شركاء والفاصل اولاد وهو مفعول لقتل واطافة قتل الى شركاء من اضافة المصدر الى الفاعل .

الثاني : ان يكون المضاف المنفصل عن المضاف اليه ايضا مصدرا ولكن المعمول ظرف (نحو : ترك يوما نفسك وهو اها سعى في رداها) بجر نفسك باضافة ترك اليه فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه والفاصل بينهما يوما وهو ظرف للمضاف .

الثالث ان يكون المضاف اسم فاعل والمضاف اليه مفعول للمضاف (نحو قوله تعالى : فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله) بنصب وعده وجر رسله فانفصل المتضايقين بوعدده وهو مفعول ثان لمخلف ومفعول

الاول رسله المضاف اليه .

والرابع : كالثالث الا ان الفاصل شبه ظرف معمول للمضاف (و) هو (قوله صلى الله عليه واله وسلم هل انتم تاركوا الي صاحبي) فتاركوا اسم فاعل مضاف الي صاحب وهو مفعول تاركوا والفاصل شبه ظرف معمول للمضاف وهو الي .

والخامس : كالثالث والرابع الا ان الفاصل ظرف معمول للمضاف (و) هو (قول الشاعر كنا حت يوما صخرة بعسيل) بجر صخرة فالفاصل بين المتضايقين يوما وهو ظرف معمول للمضاف .
(ولم يعب فصل يمين) بين المتضايقين سواء كان المضاف شبه فعل ام لا (حكى الكسائي هذا غلام والله زيد) بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم وذلك لانه لكثرة دوره في الكلام لا يعد فصلا .

والفصل بجميع ما تقدم من الفواصل يكون جائزا في السعة بلا ضرورة شعرية داعية الى الفصل .

(واضطرارا وجد الفصل باجنبي من المضاف) المراد من الاجنبي في المقام : ما كان معمولاً لغير المضاف : لا الاجنبي بالمعنى الذي يذكر في بيان الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل فانه لا معنى له في هذا المقام صرح بذلك ابن هشام وغيره فلا يصح قول الشارح في مقام الاستشهاد (كقوله) :

ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمننا قهر وجد صب
اذا الوجد الفاصل بين المتضايقين في البيت فاعل للمضاف اعنى القهر كما صرح به ايضاً ابن هشام وغيره ، ولا تغتر بما قاله بعض

المحققين من المحشين من ان : الوجد فاعل للمضاف اليه اعني النصب
ثم استشكل على نفسه بلزوم تقديم الفاعل على عامله ، فأجاب عن
ذلك بأنه جائز في الضرورة فان كل ذلك كلام فارغ سيما القول
بجواز تقديم الفاعل في الضرورة لأن تقديم الفاعل ممتنع مطلقا كما
تقدم في باب الفاعل عند قول الناظم .

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

حيث قال الشارح وهي اعني البعدية مرتبة فلا يتقدم الفعل لأنه
كالجزء منه انتهى وقرره المحقق المحشي بقوله اي تلك البعدية بحسب
الرتبة لا بحسب اللفظ فقط وذلك لأنه معمول ومرتبة المعمول هو
التأخر عن العامل قال التفاضلي تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع
بالاتفاق والحاصل ان جعل قول الشاعر ما ان وجدنا . . . الخ مثالا
للفصل الاجنبي خطأ صدر من الشارح وقلده في ذلك من دون تحقيق
المحقق المحشي فظنه من أمثلة الفصل بالاجنبي ثم بنى والشجرة تنبيء
عن الثمرة فالتحقيق ان هذا البيت ليس من امثلة الفصل بالاجنبي بل
هو قسم برأسه وقع الفصل فيه بفاعل المضاف ووجه عدم جواز هذا
القسم اعني الفصل بالفاعل الا في الضرورة ان ما يقع به الفصل في
السعة يشترط فيه ان يكون فضلة حتى يمكن تنزيل وجوده كالعدم لأن
المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه
فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة
الجزء منه وفي البيت اعني ما ان وجدنا . . . الخ هذا الشرط مفقود
لان الوجد فاعل للمقهر فلذا لا يجوز الا في الضرورة وحاصل معنى :
ولا عدنا فهو وجد صب ان الوجد غالب على الصب دائما ، والصب

العاشق ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاجنبي اي ما كان معمولاً لغير
المضاف ، وان كان عاملهما واحد على ثلاثة اقسام :
الأول : ما كان فاعلاً (و) هو نحو (قوله) :

(انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلاه)

فأنجب فعل ماضٍ ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وايام ظرف
زمان متعلق بأنجب وهو مضاف واذا مضاف اليه ووالداه فاصل بين
المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لان الفاصل والمضاف
كليهما معمولان لانجب اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه .

الثاني : ما كان مفعولاً (و) هو نحو (تسقى امتياحا ندى المسواك
ريقتها) فتسقى مضارع سقى متعدٍ لاثنتين وفاعله مستتر فيه يرجع الى
المحبوبة وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك
مفعوله الثاني فصل به بين المتضامتين اي تسقى ندى ريتها المسواك ؛
والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولاً له وان كان عاملهما واحداً وهو تسقى
وفي كون ندى المفعول الاول مع كون تسقى من باب اعطيت تامل فتامل .
والثالث : ما كان ظرفاً (و) هو (قوله) :

(كما خط الكتاب بكف يوما يهودى) يقارب او يزيل

فاضيف الكف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف اعني يوماً وهو
اجنبي من المضاف لانه ليس معمولاً له لانه متعلق بخط وانما خص
اليهودى لانهم كانوا اهل الخط والكتابة في زمان الشاعر ويزيل بمعنى
يفصل يشبه الشاعر ما بقى متناثراً من آثار الديار هنا وهناك بكتابة
اليهودى حيث يجعل بعضها قريباً متصلاً وبعضها بعيداً منفصلاً ، (او
بنعت) (عطف على باجنبي) (نحو من ابن ابي شيخ الا باطح طالب)

ففصل بين المتضايين اعني ابي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الا باطح اي من ابن ابي طالب شيخ الا باطح هذا ، ولكن لا يذهب عليك ان المثال غير مطابق للممثل لان شيخ الا باطح ليس نعتا للمضاف فقط بل هو نعت لمجموع المتضايين لان المنعوت كنية وهو من قسم العلم لا يدل احد جزئيه على شيء نعم نعمته تابع لجزئه الاول في الاحكام وهذا ليس مناقشة بل بيان لكون المثال غلطا محضا فليطلب للممثل مثال آخر ولعله لهذا الاشكال لم يقيد الشارح النعت في النظم بكونه نعتا للمضاف فتأمل (فائدة) قال في حاشية التصريح ابو طالب كنية لان اسمه عليه السلام عبد مناف وقيل اسمه كنيته قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي ع انتهى وقال بعض اهل الانساب اسمه ع عمران .

(او نداء) ايضا عطف باجنبي (ومثل) المصنف (له في شرح الكافية بقوله) :

(كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام)

فاضيف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادي اعني ابا عصام اي كان برذون زيد حمار يا ابا عصام ، (ويحتمل ان يكون) ابا عصام هو المضاف اليه لبرذون (على لغة اجراء اب بالالف على كل حال) كما تقدم في باب اقسام الاعراب بالنيابة في قوله وقصرها من نقصهن اشهر (و) الحال ان (زيد بدل منه) اي من ابا عصام (او عطف بيان) له (قاله) اي هذا الاحتمال (ابن هشام) .

(تنمة من الفواصل) بين المتضايين لفظة (اما قاله في الكافية والفصل بها مفتقر) يجوز في السعة (كقوله) :

(مما خططنا اما اسار ومنة واما دم والموت بالجر اجدر)
 فاضيف خططنا الى اسار وفصل بينهما هذا ولكن قال في المغني في
 الباب الخامس ان نونى التثنية والجمع يحذفان للضرورة فمثل بهذا
 البيت ثم قال فيمن رواه برفع اسار ومنة واما من خفض فبالاضافة
 وفصل بين المتضايقين باما فلم ينفك البيت عن ضرورة انتهى .

« (فصل في احكام المضاف الى ياء المتكلم) »

انما عقد المصنف الفصل للاسم المضاف الى ياء المتكلم غير
 الاسماء الستة ، اما الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم فلها احكام
 خاصة يشير اليها الشارح اجمالا في آخر الباب تتمياً للبحث وتكميلاً
 للفائدة .

وفي المضاف الى ياء المتكلم خلاف (والصحيح انه معرب
 في الحالات الثلاث فانه لما اشتغل آخره بالكسرة لمناسبة الياء قبل
 دخول العامل امتنع دخول حركة اخرى عليه سواء توافقت الاولى ام
 تخالفت (خلافا لابن الخشاب والجرحاني في قولهما انه مبني لاضافته
 الى غير متمكن) وانما خالفوهما القوم لعدم اطراد قولهما في كل غير
 متمكن (لاعراب) الاسم (المضاف الى الكاف والهاء) مع انها ايضا
 ضميران غير متمكنين (و) لعدم اطراد قولهما في كل مضاف الى الياء
 لاعراب (المثني) والجمع (المضاف الى الياء) ، (و) خلافا (لبعضهم
 في قوله انه ليس بمبني لعدم الشبه) الموجب للبناء (ولا معرب لعدم تغير . حركته)
 اي حركة آخره باختلاف العوامل وقد قالوا ان المعرب ما اختلف
 آخره باختلاف العوامل .

(آخر ما اضيف للياء اكسر) بمناسبة الياء (اذا لم يك معتلا)

أي إذا لم يكن منقوصا ولا مقصورا ، (او جاريا مجراه) أي المعتل
يعني لم يكن تثنية ولا جمع سلامة فانهما في المقام في حكم المعتل كما
سيأتي عن قريب فما ليس معتلا او جاريا مجراه اما صحيح وهو عند
النحاة ما ليس في آخره فقط حرف علة لانهم يبحثون عن آخر الكلمة
بخلاف الصحيح عند الصرفيين فانه عندهم ما ليس اوله ولا وسطه ولا
آخره حرف علة لانهم يبحثون عن مجموع بناء الكلمة صحة واعتلالا ،
واما جار مجرى الصحيح وهو ما كان في آخره ياء أو واو ما قبلهما
ساكن ، وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح لان حرف العلة بعد
السكون لا يثقل عليها الحركة لان الحركة بعد السكون كالحركة بعد
السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل الحركة على حرف
العلة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو وعد ويسر فكذلك لا يثقل
الحركة عليها بعد السكون ، فالمضاف الصحيح (كصاحبي وغلامي) ،
(و) المضاف الجارى مجرى الصحيح نحو (ظبي ودلوي) فاكسر آخر
كل واحد منهما (ولك حينئذ في الياء) خمسة اوجه :

الاول والثاني ؛ (الفتح والسكون) وقد اختلف في ان ايهما الاصل
نقيل الاصل فيه السكون لانه مبني والاصل في كل مبني السكون كما
نقدم في باب المعرب والمبني في قوله :

وكل حرف مستحق للبناء والاصل في المبني ان يسكننا

وقيل الاصل فيه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لضرورة الابتداء بالساكن حقيقة كواو العطف او حكما
كما فيما نحن فيه فان الياء لاستثقالها بالمضاف وتركيبها معه في حكم
الابتداء وقد تقدم بعض ذلك ايضا في الباب المذكور في قوله :

ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم كائين ، امس ، حيث والساكن كم
(و) الثالث : (حذفها) اي حذف الياء (لدلالة الكسر عليها)
اي على الياء المحذوفة (نحو) قول الشاعر : (خليل املك مني) ؛
بكسر اللام في خليل والاصل خليلي فحذف الياء وابقى كسر ما قبلها
للدلالة عليها .

والرابع : حذف الياء (وفتح ما وليته) اي فتح اخر المضاف الذي
وقع الياء متصلا به اي بالآخر (فتقلب الياء الفا نحو) جاء غلاما
ورأيت غلاما ومررت بغلاما ، (ونحو : ثم اوى الى اما) ؛ اي
الى امي .

(و) الخامس : (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (وابقاء الفتح)
للدلالة على الالف المحذوفة (نحو) !

(ولست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني)
بفتح فاء لهف وتاء ليت والاصل لهفي وليتي ، وقد ظهر من الامثلة
المذكورة ان هذه الوجوه الخمسة في المضاف الى ياء المتكلم لا تختص
بباب النداء وان قال به بعضهم ، هذا كله فيما لم يكن المضاف الى ياء
المتكلم معتلا ولا جاريا مجراه بل كان صحيحا او جاريا مجراه .
(فان يك) ما يضاف الى الياء (معتلا) سواء كان منقوصا (كرام)
او مقصورا (و) هو نحو (قذا او يك) جاريا مجرى المعتل بأن يكون
(مثنى او مجموعا جمع سلامة) فالثنية (كابنين) والجمع نحو (زيدين
فذى) المذكورات اي المعتل وما يجري مجراه (جميعها المضاف اليها
بعد بالضم) اي بعد المضاف (فتحها) اي فتح ياء المتكلم (وسكون
الياء التي في اخر المضاف احتذى) حاصله ان فتح ياء المتكلم وسكون

الياء التي في آخر المضاف أتبع واتنخب ، أما فتح ياء المتكلم فلدفع
التقاء الساكنين والفتحة اخف الحركات ، وأما سكون الياء التي في آخر
المضاف فللادغام كما يذكر فيما بعد : ثم : ولذا قال ثم (في ذلك
تفصيل وذلك) التفصيل (انه تدغم الياء التي في آخر المضاف فيه اي
في ياء مضاف اليه) سواء كان المضاف مرفوعا (نحو جاءني قاضي) :
أما التثنية والجمع في حالة الرفع فليس في اخرهما ياء فلذا لم يذكر
لهما مثلا للرفع او كان المضاف منصوبا (و) هو نحو (رأيت قاضي)
ونحو رأيت (غلامي في) تثنية المنصوب (و) نحو رأيت (زيدي)
في جمع المنصوب ، او كان المضاف مجرورا (و) هو نحو (مررت
بقاضي وغلامي) في تثنية المجرور (وزيدي) في جمع المجرور ، وان
كان في آخر المضاف (الواو) فهي (تدغم فيه) أي في ياء المتكلم (ايضا
بعد قلبها) اي الواو (ياء) .

واعلم انه ليس في المقام اسم مضاف الى الياء الا الجمع المذكور
السالم والاسماء الستة في حالة الرفع لما تقدم في مواضع النياحة عند قوله :
والثاني منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوي كذا ايضا يجر
من انه ليس في الاسماء المعربة اسم آخره واو قلبها ضم الا الاسماء
الستة في حالة الرفع ولذا لم يمثل الشارح في المقام الا بالجمع المذكور
السالم (نحو : اودي بني) فأودي معناه هلك وبني فاعله وهو جمع
ابن مضاف الى ياء المتكلم اصله بنوي اجتمعت الواو والياء والسابق
منهما ساكن فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء المنتقلة عن الواو في ياء
المتكلم لاجتماع المثليين ثم كسر ما قبل الياء كما قال المصنف : (وان
ما قبل واو) الجمع (ضم فاكسره يهن) : ظاهر هذا الكلام ان قلب

الضمة بالكسرة مؤخر عن قلب الواو ياء لان قلب الحركة (معلول)
 لقلب الواو والمعلول) مؤخر عن العلة . وقال بعضهم انه مقدم على
 قلب الواو ياء لأن قلب الحركة اضعف من قلب الحرف فلا يحسن
 الاقدام على قلب الاقوى قبل قلب الاضعف .

(وان فتح سابقه) اي سابق الواو (فابقه) اي فابق الفتح بحاله
 ولا تقلبه كسرة ليدل الفتح على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين (نحو
 هؤلاء مصطفي) جمع اسم المفعول اصله مصطفاوى حذفت الالف لالتقاء
 الساكنين ثم فعل ما ذكر ، (و) ان كان اخر المضاف الى ياء المتكلم
 (الفاء) فابقه اي (سلم) الالف (نحو عيالي وعصاي وغلاماي وسلامة
 الالف التي في المثني) في حالة الاضافة الى ياء المتكلم (في لغة الجميع)
 حتى في لغة هذيل ، (و) لكن الالف (التي في) المفرد (المقصور)
 فروى (عن) قبيلة (هذيل) ان (انقلابها) اي الالف (ياء حسن
 نحو) قول شاعرهم وهو ابو ذؤيب الهذلي : (سبقوا هوى) : بفتح
 الهاء والواو وتشديد الياء اصله هواي فقلب الشاعر الالف ياء وادغمها
 في ياء المتكلم .

(خاتمة) — يذكرها الشارح تتيما للبحث وتكميلا للفائدة .
 واعلم (المستعمل في اضافة اب وأخ وحم وهن الى الياء أبي واخي
 وحمي وهني) بلا رد لام الفعل المحذوف لجعله نسيا منسيا نظير يدي
 ودمي ، (وأجاز المبرد ابي برد اللام) وتمسك في ذلك بقول الشاعر :
 قدر احلك ذا المجاز وقد أرى واهي مالك ذو المجاز بدار
 واجاب عن ذلك بعضهم بأن ذلك خلاف القياس واستعمال
 الفصحاء : مع انه يحتمل ان يكون المقسم به والوا للقسم اي ابي

جمع فاصله ابين اضيف الى الياء ففعل به ما فعل فيما تقدم في الجمع المذكور والمستعمل (في فم في) بحذف الميم ورد اللام والقلب والادغام (وقل) استعمال (فمي) بابقاء الميم المعروض عن اللام عند قطعه عن الاضافة ، (وأجاز الفراء في (ذي ان يضاف الى ياء المتكلم فيقال فيه (ذي) بالتشديد بادغام يائه في ياء المتكلم (و) هذان الفراء عجيب لانهم (صححوا) أي حكموا (بصحة انها لا تضاف الى مضمراً صلاً) لانه وضع وصلة ووسيلة للتوصيف باسم الجنس والضمير ليس باسم جنس ، مثلاً اذا أرادوا ان يصفوا رجلاً بالعلم أو الذهب لم يتأت لهم أن يقولوا اجاءني رجل علم أو ذهب فجاءوا بذو و اضافوه الى الجنس فقالوا ذو علم وذو ذهب ، وقد اضيف الى الضمير على سبيل الشذوذ كقوله !

أهنا المعروف ما لم يبتذل فيه الوجوه

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذوه

والله تعالى أعلم بحقائق الاشياء ، وقد تم والحمد لله ما أردنا ايراده في هذا الجزء من التعليقات وكان الفراغ منه عصر يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر الربيع الثاني من شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرها آلاف الصلاة والتحية ، وقد كان الشروع فيه يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من السنة المذكورة وانا العبد المحتاج الى ربه الغني محمد علي بن مراد علي . ويتلوه الجزء الثالث انشاء الله تعالى والحمد لله أولاً وآخراً والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين .





**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

